

ليطعنني ويأبى الله إلا الآشمة المذمومة المظلمة قوله للشرح المذكور الموصوف بأنه الخ يعني أن هذه الصفات
تعتبر حين إرجاع الضمير بقربية المقام لا أنها الضمير من هذا الضمير ليس فيه باليقضي منهم الصفات بل لا يعينهم إلا الذات
قبل عرج من بينها خبره آخره موضع اسم الإشارة في قوله سميت هذا الكتاب موضع الضمير يعني للاشارة بان هذه الاوصاف
على التسمية وصنع موضع الضمير اذ هو في الاصل للمحسوس الكتاب ليس محسوس حين كوني الخطبة ابتداءً كما هو الظاهر فلا بد
من اعتبار الاوصاف المذكورة ليصير كما لمشاهد المحسوس التعليق بالوصف يشعر العلية قال اليه يصعب الكلام لطيف في
بضم الياء وعلى التاء كمن المصعد هو الدخالي او المكلّم هو الملك على تقدير انباء للفاعل والمصعد هو الدخالي من تقدير
لفظ النفس لا يتجدد الفاعل على المفعول كما في مضمّن الآية قوله افتتح غريب اذ لم يستثنى الى مثله احد واقتباس لطيف حيث
اثنى بما هو من التزائن على وجه لا اشتغافه بكونه منه ووصفه باللطيف لانه انفس على وجه بين ما هو المراد من المقبس لقوله من مجاز
ووسيلة ان يكون وجه لطافة الاقتباس بذكره الشارح رحمه الله من الدلالة والاشارة والايات والاطافة لاشتماله على التحقير
التي باقيل لطافة في التخصيص في الافتتاح قوله اثنى بالضمير الخفية اشارة الى ان النكات انما هي اللاتيان بالضمير قبل الذكر
للتخصيص للافتتاح للتخصيص الافتتاح بذكره من مجاز عبارة المص رحمه الله انما عبر عنه بالافتتاح لكونه اذ على حضوره كما اشار
المص رحمه الله اليه ليعلمه ليعلمه افتتاح الخ وقد يقال انه اشارة الى ان ليس فيه افتتاح حقيقي بالضمير بل بكلمة الى فقله
افتتح بالضمير في التخصيص اى افتتح كتابه اثنى بالضمير لا يخفى عليك ان محل الافتتاح على الحقيقي غير لازم على تقدير حمله على ما يكون
اثنى بالضمير مقارنا لزمان الافتتاح الحقيقي فلا يصح حمله حالاً فكيف يفتح التخصيص يتم المراد اثنى بالضمير بدون ذكره من مجاز لفظاً
تحقيقاً نحو زيد ضرب او تقدير استخرب غلامه زيد ومعنى نحو اهدوا ابو اقرّب للتقوى واما اذا لم يكن الذكر الحكمي الضمير وهو
في ضمير الشأن والقصة ونعم رجلاً نحو ما يكون الكلام فاسداً مهور الا لوى يـ نحو ضرب غلامه زيد فلا لعل مثله نكتة ولا
يعبر عنها على حاشية ومنه فالحل بهاد محسوس عليها هو ما فيه الذكر الحكمي واتفق اللفظي للضمير المعنوي فالتحجج استلزام
المرجع لفظاً ومعناً او حكماً والبيان في جملة ما فيه الذكر الحكمي في ضمير الشأن والتمسك ونعم رجلاً من خلاف مقتضى اللفظ في
وضع المضمير موضع المظهر والاضمار قبل الذكر لان الاعتبار غير المذكور لفظاً او معناً ذكر احكاماً خلاف الظاهر يكون
لنكتة قانهم وحفظ فله من النوايا المهمة قوله دلالة على حضور ذكر الدخالي في قلب المؤمن يعني ان ضمير حضوره
راجع الى الذكر الخاتمة قوله فان ذكر الدخالي فان كون الذكر في الذهن هم حضور الذكر فيه وان المصنف رحمه الله اعتبر
الذكر كالمقابل انه حاضر في الذهن فكيف ما روى من الذكر الدخالي في قلب كل مؤمن ارشده اليه قوله كيف لا يكون فانه يدل مسبقاً
على ان حالة الافتتاح اعمى من الاكثرة دلالة على كون الذكر في الذهن فمبناها حالة اخرى والله عليه وسى كونه مسلماً

في قوله
افتتح كتابه

في قوله
افتتح كتابه

في قوله
افتتح كتابه

مؤمننا على اورد في الحديث والتميز في اعتبار الذكر ايما الى ان اعتبار المكنة لمختص بالذكر اولى من حضوره تعالى
هذا الحضور لشيء ذكره وسجل ذكره حكما و اعتبار حضور الذكر اقرب و اولى من اعتبار حضوره تعالى ذكره و اولى حضوره الذكر
اسهل و اعم من حضوره تعالى فان حضور الذات من غير حاطة اسم من الاسماء لا ينفسر المعنى المكنة به و لا يجوز ان يذكر
ان ما اعتبر لعمدة الكلام اذ لم يكن اعتبار البناء على المكنة بحيث عنه في البيان حيث انه اعتبر لعمدة وان كان من حيث
ان لا يصح اصلا الكلام الا بغيره ان لا يثبت عنه فيه قد بدوا قيل انه ادب القيد على ان قوله لمصنف رحمه الله يدل
على حضوره ليس من قبيل الاضمار قبل الذكر فيه انه لا يحتاج لكونه من هذا القبيل اذ الام في قوله قبل الذكر انما للبعد في ذكر
المخرج او بدل عن المضاف اليه عند من يجوز ان المخرج مذکور قوله و اشارته الى ان لانه تعالى متيقن ان المكنة
لاضمار قبل الذكر توسط ما بعده من الكلام ثم يجب الاول قال فيه سارة و في الاول دلالة و كذا الثالث انما كان مكنة
بمعونة حال المتكلم وهو كونه في و اهل العلوم الاسلاميه لكن لما كان في البعد من الثاني اذ هو من نفس اللفظ و حاله خارج
قال فيه ايما و قلنا انما جعل الثالث مستقلا ليتمكن من الايام الى الاضمار بل لانه سلب التهمة بالنظر الى حال الشارع بعيد و الا
قال الثالث ايضا وجه التعمين و عدم الالتفات الى ما سواه كما تقرره فكان الاولى ان يقول بشارية الى التعمين بالنظر الى توصيف
الحجاء بالنظر الى حال الشارع الختم لا يخفى عليك انه لا دخل للحصر في افادة هذه الكلمات اذ لو قال يصعب الحكم لطبيب
اليه لكان المقصود اليه و يمكن ان يقال في الاضمار قبل الذكر استارة الى ان هذا العن اذ في العنون الاسلاميه يحتاج الى
تفكر و احسان نظر و لا غير كناية به يحتاج في حضور المتقدم عنه الى تأمل و زيادة فذكر حضوره اذ لم يكن له مرجح قوله الى التعمين
بكونه هذا كما لا يخفى عنه باذنه من ان النكات انما هي لترك التفسير بالذكر وهو بالذكر لفظا و معنى لترك الذكر مطلقا
حيث لم يقبل لا يفتقر الى ذكره قوله اذ العلمية انما هي لاعتبارها في نظر ان الى لعمدة المسكن بالفتايل و المتعلق بالفتايل
بمفيد فيه لتوجهها و التعمين و الجلال ايضا مكنة لتعبه مطلقا قال الشهر حرم الله في المطول يوضع المضمون و حضور المظهر لانه
محمي بغيره شمله الى ان صار متعلق الا زمان و نحو هو الحج في قوله و ايما الى ان الشارع الختم حاصله انه اتى بالصغير قبل الذكر
لا دعاء ان الذين لا يلتفت الى غيره كقولهم في المطالع اذ اوت عليها للقيام بواجب و الادعاء بالنظر الى حال المتكلم فان النظر
الى كونه شارعا في العلوم الاسلاميه يقتضي ان يكون قاصدا الى حياته فيقتصر على طلب رضا و يكون غير ملتفت الى ما سواه
قوله يعني في العمل بالسنة الى آخره ترديد السؤال و هو بالنظر الى مطلق الابتداء سواء كان بطريق الجزئية او عدمه على
هو الذي في الجواب باعتبار السبق الاول يعني انه ابتداء المتكلم بها لا على وجه الجزئية فلا اعتبار قبل الذكر لازم قطعا و اذا و قوله
يكنى لاعتبارها في الجواب استارة الى ان ذلك الابتداء كاف في حصول ما هو المقصود و عمل موجب بل العمل به قد يحصل

حجاء

على ذلك
كذلك
فانما
مقتضى

انما
حاشا
و انما

انما
و انما
و انما

وجه متبع الجزئية كما اذا كان بالاختار او الكسب وحيداً لغير فائدة زيادة الخطا والكتب والافيكيفية ان يقول كفي
 في العمل بالسنة ان يذكر به ان الجزئية هذا هو الوجه الطاهر القوي القريب وقد يجعل جواباً بالمنع ملازمة قوله ان لم يتبادر
 يلزم ترك العمل بالسنة وانما يصح ان جعل تزييد السؤال بالنظر الى الانتباه على وجه الجزئية وايضا يبلغ قوله وعلى كل تقدير
 يلزم الخ الا ان يجعل دفعاً لتوهم عدم لزوم الاضمار على تقدير الذكر باللسان وهو بعيد وقد يجعل بنايلاً لمنه عدة جواب
 باختلاف كل من الشقين لكنه مني على تفسير معنى الانتباه فاذا اريد به الافتتاح على وجه الجزئية فنحن الشق الثاني في ومنع ملازمة
 وان اريد بطلان نختار الاول ومنع ملازمة وهو ايضا لا يتخلو عن بعد قوله من غير ان يجعل جزء من الكتاب اي بدون
 ان يجعل جزءاً منه لعدم كونه صالحاً لان يجعل جزءاً آمنه لكونه محتوراً بالبال او مكتوباً والكتب هو اللفاظ فلا يصلح ان
 يكون المحذور او المكتوب جزءاً للملفوظ او هو صالح لكنه لم يجعل جزءاً وهو فينا ذكرنا باللسان فان قلت لا دخل لعدم الجزئية
 في الجواب للقطع بان من يجعل التسمية من السور لم يجعل ان ائتمناه التفاضل والكم العدد من وضع المخبر موضع المفسر
 لم يجعلها منها قلت قد علم من تفسير المصنف رحمه الله ان في كلامه الاضمار قبل الذكر وهو على تقدير عدم الجزئية قطع فيه
 وعلى تقدير ما تحتمل اذ على تقدير قصد استقبال كلام الحمد وعدم احتياجه بوجه من الوجوه الى غيره يكون فيه الاضمار
 قبل الذكر الا لاف الشرح رحمه الله على لقطه فيه فتأمل وما قيل من انه فيهم منه ان الكتاب عبارة عن النقوش المختارة
 اللفاظ نماء قد سمع ثلق من غير ان يجعل الخ بالآخر واعتبار الصلاحية في مدخل غير لازم قوله الى العالي لا بد من القول
 بانه خارج عن مفهومه او ان في اليه يصيد تجزئاً قوله استعير للتوجه الخ فان قلت حثيثه لا فائدة في التقيد بالطيب
 اذ الكلمات الخجئية ايضا توجه قلت المراد من هذه التوجه الذي هو بعد الوقوع في معرض العوض في الحضرة الالهية كما يحكيهم
 ان الخجئية بوجه لا انها توجه بخلاف الطيب كما انها توجه لما فيها من جهة المقبولية لانه فصيح نسبة التوجه الذي هو من الافعال
 الاختيارية اليها قوله الكلام الكلمة بمنزلة التمره اقول عدم علمي رضى الله انت منى بمنزلة بارون من موسى كلمة من ابتدائه
 لكن لا اعتبار معنى الافعال فيها تسمى اتصالية والمعنى ان الكلام حال كونه ناشياً من الكلمة متصلاً بها بمنزلة لانه يستمر حال كونه
 ناشياً من البتة متصلاً بها قوله لا يستعمل في الواحد البتة وكذا في اثنين الا انه اكتفى بالاول اذ هو كاف لتفريع
 توهم عدم كونه اسم جنس كبر وقررة وكونه جماداً لا يمكن ان يكون اسم جمع اذ يفرق بينه وبين مفوده بالنسبة والاسم
 الجمعي لا يكون كذلك ولا يستعمل فيه ما قوله تنبيه الوصف يدل الخ بناء على ما هو الاصل الطاهر وعلى هذا بناءً وجمع
 تمسكات العربية فلا يصح احتمال التأويل والصرف عن الظاهر قوله تعالى رجالا كثيرا اي جمعا قيل لا الم شرف الطان
 لم يوثق لفته وليس بشي لان اللفظ اذا كان للجنس سيطر معنى الجمعية لما بينهما من التناهي فيجعل الجمع المعرف بها عابراً

وجه متبع الجزئية كما اذا كان بالاختار او الكسب وحيداً لغير فائدة زيادة الخطا والكتب والافيكيفية ان يقول كفي

في العمل بالسنة ان يذكر به ان الجزئية هذا هو الوجه الطاهر القوي القريب وقد يجعل جواباً بالمنع ملازمة قوله ان لم يتبادر

يلزم ترك العمل بالسنة وانما يصح ان جعل تزييد السؤال بالنظر الى الانتباه على وجه الجزئية وايضا يبلغ قوله وعلى كل تقدير
 يلزم الخ الا ان يجعل دفعاً لتوهم عدم لزوم الاضمار على تقدير الذكر باللسان وهو بعيد وقد يجعل بنايلاً لمنه عدة جواب
 باختلاف كل من الشقين لكنه مني على تفسير معنى الانتباه فاذا اريد به الافتتاح على وجه الجزئية فنحن الشق الثاني في ومنع ملازمة
 وان اريد بطلان نختار الاول ومنع ملازمة وهو ايضا لا يتخلو عن بعد قوله من غير ان يجعل جزء من الكتاب اي بدون
 ان يجعل جزءاً منه لعدم كونه صالحاً لان يجعل جزءاً آمنه لكونه محتوراً بالبال او مكتوباً والكتب هو اللفاظ فلا يصلح ان
 يكون المحذور او المكتوب جزءاً للملفوظ او هو صالح لكنه لم يجعل جزءاً وهو فينا ذكرنا باللسان فان قلت لا دخل لعدم الجزئية
 في الجواب للقطع بان من يجعل التسمية من السور لم يجعل ان ائتمناه التفاضل والكم العدد من وضع المخبر موضع المفسر
 لم يجعلها منها قلت قد علم من تفسير المصنف رحمه الله ان في كلامه الاضمار قبل الذكر وهو على تقدير عدم الجزئية قطع فيه
 وعلى تقدير ما تحتمل اذ على تقدير قصد استقبال كلام الحمد وعدم احتياجه بوجه من الوجوه الى غيره يكون فيه الاضمار
 قبل الذكر الا لاف الشرح رحمه الله على لقطه فيه فتأمل وما قيل من انه فيهم منه ان الكتاب عبارة عن النقوش المختارة
 اللفاظ نماء قد سمع ثلق من غير ان يجعل الخ بالآخر واعتبار الصلاحية في مدخل غير لازم قوله الى العالي لا بد من القول
 بانه خارج عن مفهومه او ان في اليه يصيد تجزئاً قوله استعير للتوجه الخ فان قلت حثيثه لا فائدة في التقيد بالطيب
 اذ الكلمات الخجئية ايضا توجه قلت المراد من هذه التوجه الذي هو بعد الوقوع في معرض العوض في الحضرة الالهية كما يحكيهم
 ان الخجئية بوجه لا انها توجه بخلاف الطيب كما انها توجه لما فيها من جهة المقبولية لانه فصيح نسبة التوجه الذي هو من الافعال
 الاختيارية اليها قوله الكلام الكلمة بمنزلة التمره اقول عدم علمي رضى الله انت منى بمنزلة بارون من موسى كلمة من ابتدائه
 لكن لا اعتبار معنى الافعال فيها تسمى اتصالية والمعنى ان الكلام حال كونه ناشياً من الكلمة متصلاً بها بمنزلة لانه يستمر حال كونه
 ناشياً من البتة متصلاً بها قوله لا يستعمل في الواحد البتة وكذا في اثنين الا انه اكتفى بالاول اذ هو كاف لتفريع
 توهم عدم كونه اسم جنس كبر وقررة وكونه جماداً لا يمكن ان يكون اسم جمع اذ يفرق بينه وبين مفوده بالنسبة والاسم
 الجمعي لا يكون كذلك ولا يستعمل فيه ما قوله تنبيه الوصف يدل الخ بناء على ما هو الاصل الطاهر وعلى هذا بناءً وجمع
 تمسكات العربية فلا يصح احتمال التأويل والصرف عن الظاهر قوله تعالى رجالا كثيرا اي جمعا قيل لا الم شرف الطان
 لم يوثق لفته وليس بشي لان اللفظ اذا كان للجنس سيطر معنى الجمعية لما بينهما من التناهي فيجعل الجمع المعرف بها عابراً

عن الحسن بن سبويه ان المصنف العبد والاكستغراق سفير الشارح رحمه الله انه جمع مستغرق قوله ذلك كان باقيا ان لم تكن لفظا
لا يفتقن بغير الحزم لا في الالفاظ معاني زمان بل نفس البهت الجعاج والوبان مثبت لكل قد غرد في ازمته مختلقة
لعمري ناني شوية لفرد واحد فقط من غير ان مثبت بغيره ولو سلم جميع ذلك فليكن مجرد واحد من جملة النساء المصنف قوله غني قوله
والكلم ان كان جمعا الخ ليعني لما علمت ان الكلم ليس بجميع صيغ عدم كونه من افعلة الجمع لان كونه في وصفه وان كان ذهب اليه
بعض النحاة وخرج جنسي لاطلاقه على الكثير من غير شك وتروى فيها فاعلم ان في قوله والكلم ان كان جمعا حذرة لانه لفظه ان
يفيد التردد والشك والصواب وان كان بالواديان المستقلة للموصل الربط الدال على ان الجزاء والى متعريض للشرط والراد
من الجمع صيغة ومعنى ونقيضه ان لم يكن جمعا اصله صيغة لا معنى او بالعكس وكل ذلك اولي بالجزاء من الشرط وهو كونه جمعا
صيغة ومعنى او الجمع معنى ونقيضه ان لم يكن جمعا معنى ايضا والاولى ظاهرة والجزاء محذوف لانه ان كان جمعا مطلقا او
بحسب المعنى فانه يوصف بالذكور ذلك جمع ليعرف الخ تارة ان يكون لود وهذا المعنى غير معلوم وقياسه على لو كان في قوله نعم
لعمري العبد صيغ لولم يخف الدل على حقيقة قياس في اللغة ان الحكم ان جميع اسماء الاجناس واسماء المجموع التي لها اعداد من
تركيبها ككثرة وتروك وراكب عند الفراء جمع وعند الفراءش اسماء الجمع لفظا واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه ككل
وغنم او اسم جنس لا واحد له اصلا كالتراب والماء فليس بجمع بالافاق حقيقة ان الجمع الصيغ حذرة وثمان قسم تنقسم الى
جميع قلدة وكثرة ولها اوزان محصورة وقسم آخر ياتي لفظه في الوزن والاحكام وهو المسمى باسماء الاجناس والمجموع عند اسم
فهذا خلاف منه مجرد التسمية لاني المعنى والمشاخذه في الاصطلاح لا يري ان ابن مالك جعل اسماء الاجناس كلها افعالا في
اسماء المجموع مع انه قد تقرر عند اسم ان يفرق بينه وبين مفردة بالاء لا يكون اسم جمعه فان فرغ ما اورد عليه فاعلم ان
كافة من ان انها لو كانت من الجمع كانت جمعة كثر لان اللفظ لها اوزان محصورة وهي ليست منها ولو كانت جمعة كثر
زادت في النسبة والتقسيم الى مفرداتها وما صح ادجاء الضمائر المذكورة اليها وتذكر الوصف فاعلم ان في قوله نعم
عن قول الحكم رحمه الله والكلم ان كان جمعا الخ معنى على اقلنا اى كان جمعا فهو بغير سببه وبين مفردة بالاء او كل
جمع كذلك يجوز في وصفه التذكير والانه غيت اذهم الجمع مخالف الجمع الاصطلاحى في كثير من الاحكام وعدله مخذلة ترك
الظهوره مثل خبر الجمع غير عشرين في كل اسم فليس فيه شيء من الحذرة فطر المعنى اوق من فطر الشرح رحمه الله في قوله
حال من الكلم ان لم يحيد صيغة للابيض زياوة تقدير في الكلام ولانه على قصة بكونه حالا ليس فيه الا صيغة وعلاى
قيد الكلام الاول استدل انما المقام مع انه يبرز على تقديره كونه صيغة حذرة للموصول من بعض صلته ان قدر المتعلق
انتم فاعلم معنى الحدود وهو غير خارج عن هذا المعنى وجب على الترتب خلاف المتبادر قوله بان انه على اقل النسخ صلي

الحسن بن سبويه
عن الحسن بن سبويه
عن الحسن بن سبويه
عن الحسن بن سبويه
عن الحسن بن سبويه

الحسن بن سبويه
عن الحسن بن سبويه
عن الحسن بن سبويه
عن الحسن بن سبويه
عن الحسن بن سبويه

محليته وسلم الخ اعلم ان مراتب القبول والطيبين متفاوتة والمراد من الكلام ما يكون من كلام البشر او مطلقة فان كان المراد
 من كلام البشر فانه اراد القبول التام والطيب الكامل بحيث لا يكون شئ من غيره مثله فالمراد الكلمات الدالة على التوحيد المحمدي
 شرفا فانه لا قبول ولا طيب شئ من الكلمات غير ما شله بل لا قبل غير الالهيا وهو اختيار القاضي في تفسيره وان اراد القبول
 والطيب بان يكون احب غده لقائي ولا يكون شئ غير احب منها فالمراد ما في الحديث روي مسلم احب الكلام الى الله
 اربع سجان الله الحديث وايضا روي قال عليه اسلام افضل الذكر لعبد كتاب الله سبحانه الحديث وانما كان هذه احب الاشياء
 على حدة انواع الذكر من التزويج والتجويد والتجويد فليس المراد خصوص هذه بل كل كلمات مشتقة على هذه المعاني وتكون كل منها
 ظاهرة هو القبول المشعري بالتعليم ومعنى الاستغراق فيه طاهر لاسنة به وهذا هو مراد الماتن الشارح رحمه الله وان اراد على هذا
 من الكلام مطلقة فانه قرأه القرآن وهو ما قيل الحكم الطيب يتناول الذكر والدعاء وقرأة القرآن وان اطلق الطيب القبول ايضا
 يشمل الموعظة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك ما يكون فيه شئ من الخير هذا هو التحقيق عندى فعلى هذا الاحتمال الى ما قالوا من ان
 مراد الشارح رحمه الله ان المحامد الموصوفة بقوله لا تصور لها من مشايخ النور بيان لطلاق الحكم الطيب مع كونها نوعا من انواعه لكون
 المراد منه في هذا المقام هي تلك المحامد وبيان بعض الانواع للكنة مبنى على ما في الحديث فانه من غير بعض الانواع اشياء يكون نظم
 الانواع مثلا وان هذا البيان من قبل حشره في نوع منه مبالغة للكنة كما ان الحديث يستدل ذلك فيكون تأييد له بهذا
 الطريق ولا الى ما حكف لتصح الاستغراق بالنظر الى بيان الحديث من اعتبار تعدد هذه الكلمات المخصوصة بحسب الحال او حبل
 هذه الكلمات الطيبية عبارة عما يصدق على واحد من هذه الارباع لا غير ما حقيقة او ادعاء فانه اراد بالكلمة محمدا طاهر الاستغراق فان
 منشاها ارادة خصوصها وانما قيل ان حبل المحامد الموصوفة ببيان الحكم بمعنى ما في الحديث غير صحيح اذ هي اعم مما ذكر في الحديث
قوله هو سبحانه الله من العجايب ما قال الفقيه ابو الليث في تفسيره ان سبحان مركبة من كلمتي التعجب العرب يقول عند
 سب و العج حان انتهى ثم بل يعتبر هذا الترتيب في كونها مقبولة وطيبا و احب ام لا روي في اخر حديث احب الكلام
 الى الله لا يفرق بينهما مراتب وذلك لان المقص غير متوقف على هذا الترتيب لا استقلال كل منها وقال اهل التحقيق حقيقة ان
 يراد بهذا الترتيب لان المتدرج في المحامد يعرف الله بترتبه وانه عالم بالحق به ثم بالصفات الثبوتية التي يستحق بها الحمد
 ثم يعلم من هذا ان غيره لا يستحق الا الوهية ثم كيشف له مجده ثم وعظمته **قوله** عرج بها الملك الى السماء لا يتوسم من عرج
 اعلمك بها يستلزم صعودها الى السماء فيكون الاستعارة في الية لا في يصعد كما ذكره لانه يلزم حينئذ مجازان اذ هو العروج
 لا يتلزم نفس الحكم الموجه في النجارج بل يعود لقوسه في الخائف فيكون معنى يصعد الحكم يعرج الكنة بصحتها فيكون
 نسبتة يصعد الى الحكم مجاز وفي الية المصير للتزوية قدم على الجهة سجلا ما اذا كان عبارة عن التوجه اليه بعد العرج هذا

فكن لا يبيح له ان ياتى به لانه لو لم يكن له الحق في قبوله لكان له الحق في قبوله
مما كان له من قبل في نفسه البصيرة من قبوله قول له فحياتها ووجه الرحمن يتجلى عنه يستقبل المحبة وهو الوحيه او خياره
قالت لها كذا قد ادم عليه السلام حياك الله بياك فاعلمنى ههنا يتقبل لك ملك متلب بملك الله ووجه الرحمن على التبريد او محبة
الرحمن والنجوى كناية عن القبول ويمكن ان يكون استقبال المحبة استعارة للموضع في العوضه الاكثيه ويكون الله بالاعتدال
اي مرض الملك تلك الكلمات ذات الرحمن فانهم قوله فاذا لم يكن محل صالح اي لم يكن محل صالح اصلا للتكبر به لم يقبل قبوله لانما
حنا عنه وانه المستر لم يقبل مطلقا الا بالان عندهم عبادة عن الاعتقاد والقول والاعمال مما افلا يكون واحدها بمتبول
بدون الباقى وانما صالح الجميع الخ ووجه لما كان ان يورد من الجمل المنكر الذي يدل على جماعه مبهمه كيف يستعمل ان يكون بيان للمع
المستغرق الذي يدل على شمول كل ما يصح له اللفظ بان النكرة الموصوفة تتركب بالوصف العام كما مر في كونه فيكون مما هو صريح
بقوله لا سويها انما سواها جميعا اذ اقول له وهو مناسب التقييم فبما ان التقييم تلك التي سبقت قوله في محبة في مقدره
الادب والصالح حمده الا مرجه او محبة في شمس العلوم المحمديه بفتح الميم فقيض المزمع في انديوان بحسب ما ينبغي ان يكون في المنزلة
انها بفتح الميم وكسر ما يجدي قوله وهو مقابلة الجليل ذابنا على ان نبيها المقابلة هي الشجرة فيه في مقام التعبد والافشاء
مقابلة الجليل الذي قوله والشكر مقابلة النعمة قوله والتعظيم باللسان تفسير لثنا وان كان التعظيم وتكونه باللسان
معتبر فيه على ما هو المشهور فتعويض لما هو المتمد لانه قد لا يخفى بالتعظيم كثيرا ما يطلق على ما يعلم اللسان والاعتقاد والعمل
ولو مجازا وان لم يكن كما قيل تفهيد قوله وتعليم المنعم لما لم يصح الاظهار في صورة الاعتقاد وعطف عليه وتعليم المنعم
لا يظهر فائدة الاظهار بل الظاهر تركه والاكتفاء بتعظيم المنعم وحاصل الفرق بين الحمد والشكر لثنا الاول اعلم بحسب الظاهر
في مقابلة انخص بحسب الآلة والثاني بالعكس قوله وحاصل الطريقة المجهودة الخ واما ما لم يقبل والمراد الطريقة المجهودة
لما يكون مجازا فان العالم اذا اطلق وادبر من الخي من يكون مجازا بخلاف ما اذا اطلق بحيث يقع في الخارج على الخي من
في ذلك المقام انه يكون حقيقة قوله مسترلة ووضايتها وجبايتها بالروضات مهران الانسب للفظ المشايخ والاقرب
بشيء بالتجرا بالماضي في شدة الاحتياج والشيوع وعظم المنفعة حتى كان حيوة الارواح بها ولذا سمي الله المؤمن حيا والكافر
ميتا لان رعاية التكاليف فيه اكثر من ذكر الاشجار واصولها وفروعها والماء والنار والريح العوا اشد ملزمة بالروضات مع انه
لا يكون تشبيه بالماضي في الاستعارة بالكناية لا يصح لتسريح شيء من اركان التشبيه سوى المشبه والمماثل بينهما كوصفها فان
قلت ان كان قصد التشبيه بالماضي كان عليه ان يقول من تياض السمع فان المماثل اقرب تخيلا لثنا مراده من تشايخ
البشرى واعادوا انما سواها ايزنهم الروتة لا تجو سبطا لكن في ذكر المشايخ اشعارا بان له حيا ضايتها المتعطين الى زلال

تعليم
الارواح
بما هو المشهور

الرحمة اليه انما اشار الشارح رحمه الله بقوله يدعى الخ قوله وبهذا الطريق اثبت الخ بمعنى قبول المباحاة وجعل منزلة مذهب المرجع مطمح
انوار الشمس كونه مذهب لطاف الرحمن ومطلع انوار الغفران اثبت له سراج الصبا تخيلا قوله المستوسى اى اذا لم يمتدح مانع ويكون
على وجهها الطبيعي قوله العرب تنزعكم الخ انزع من من بيان تشبيه الصبا للما على وجه لغويهم منه وجه تشبيها بالقبول ومقابلها بالرد
قوله لم ينزل مطرا اى ينزل مطره بمعنى نعم الاشجار فيكون نسبتة النماء الى الصبا بوجه بطلان قوله لم يمتدح مانع على حكم اليزيديين
الى عمودين العترة والافتقار الى قوله بمعنى الخوض عند الاكثرين واما الوقود والوضوء فقد ذكرنا اخفش منها بالفتح الحطب والما بالضم
الفعل وقوموا انها لغتان بمعنى واحد قوله فى اقطار الجبم اى جميعا خرج به السمن كانه ليس فى جميع الاقطار ولا يزداد به الطول
قوله على تناسب طبيعي فخرج به الورم وهو لا يكون على تناسب طبيعي تنكيسه الى قوله نعم هذا يدل على ان معنى لاصولها من مشايخ
اصولها ثمة بلية غير محتملة للزوال ولا لقطع وهو بان يكون الاعتقاد مستندا الى دليل قطعي يقينى فيلزم ان لا يصعد فحمايد المتكلمين
فى الاعتقادات ولا يكون من الحكم الطبيعي بوجه بعيد من خواص النصوص فالاولى ان يقال معناه ان اصولها مستقيمة من مائة بان يكون
مطابقة لقوله عليه السلام فان قول المفسر في الحمد ليس بكلمة طيبة وليس اصلها مستقيما بما اشرع حيث ليقف على الصفات النبوية وادارة
هذا المعنى من كون الاصل ثابتا بعيد بل بعد قوله فلما لمجد شجرة فيكون استعارة بالكنية فيلزم اصل هو الايمان والاعتقادات وخرج
هو الاعمال والطاعات فيكون فى الاصول والافرع كل منها استعارة لتحقيق قرينة للاستعارة بالكنية وهذا من معنى على ما
قال فى المطول قد استغفنا من كلام صاحب الكشف ان قرينة الاستعارة بالكنية لا يجب ان يكون استعارة تخيلية
بل قد يكون تحقيقية كما استعارة النقص لابطال العهد فى قوله تعالى وينقضون عهد الله وجعل الاصول والافرع تخيلا وبهم
اذا تخيل يكون وهمية الاعتقاد والاعمال المرادين بها محققان وقد صرح الشارح بارادتهما بقوله فاشار المصنف الى ان
المجاد الخ قوله وتحقيقى ذلك اى كون الاعتقادات والاعمال اصلا وفرعا للحمى اللسانى يعنى جملة محققا وشكيا بالدليل
يدل عليه قوله فالاعتقاد اصل الخ وليس عرضة جعل الحمد مجموع الاعتقاد والقول العمل ليكون اضافة الاصول والافرع اليه
لغيرتين التجزية فيكونان داخلين فيه كما انها داخلان فى المشبهة به وهو الشجر على ما توهمه الناظر وان كيف اثبات التجزية
لا دخل له فى اصل التشبيه ولا فى كماله لان وجه الشبهة قد يكون داخل فى الطرفين وقد يكون خارجا عنهما وان احدهما
ولا تضافه فى التشبيه لاصلا ولا كمالا لان كمال وجه الشبهة غير كونه ذات اصل ورفعه فعدم المدخلية لها هذا وانما الطرفين
فى جميع الوجوه غير لازم قوله من عتقاد وبقائه الخ اى كل واحد منها عبارة الامام بهذا الحمد الله تعالى ليس عبارة
عن قول الحمد لله فان الحمد لله اخبار عن حصول الحمد والاعخبار عن الشئ من غير اخبار عن فوجب ان يكون تحميد الله
معناير اقبولنا الحمد لله فنقول الحمد لله المسمى بعبارة وعن كل فعل شئ متعظيم المنعم بسبب كونه منعمه ذلك الفعل واما ان يكون

فصل القلب او فعل اللسان او فعل الجوارح انتهى قوله والترجمة من ذلك اي الاعتقاد بالاعتقاد ان كان المقبول ما ذكرنا
من عبارة الامام فليس فيه كون الحمد للسانى ترجمة عن الاعتقاد بل صريح بعبارة بان فعل اللسان هو ان يذكر كونه
موصوفاً بالصفت الكمال لكن انما يعتبر ذلك لان هذا الذكر انما يكون حمداً اذا كان عن اعتقاد والاعتقاد المستند
فغير تقرير قوله لا اعتقاد اصل الخ يمكن لا يميز وجه تقرير قوله والفرع على الاول انه اذا لم يذكر في السابق
الما يكون اتيان الاعمال الا عليه وهو لا يستلزم كونه قرعاً له به ناديه وقوله وان كان الاتيان في نفسه فرعاً لاداء
والترجمة كما جارية الا ان يقال ان الدال فرع المدلول ان الشئ يميز بالما كما يميز بالدال فان فهم قوله والاتيان
بما يدل عليه من الاعمال كون هذا فرعاً لا اعتقاد المذكور ظاهر لا يخفى وفيه دالة للترجمة المذكورة فلو كان هذا
الاعتقاد انما ينشأ من واحد موجود في الاعتقاد واللغة ولذا يدور الاحكام الشرعية على ترك الترجمة الا ان النبي عليه
السلام مجرد الاقرار بان يحكم بالاسلام وحكامه وعلى هذا اعتبر الوحي في رد المدعى الترجمة ركناً لقوله وقبول عنده
اي قبول تام كما يكون قوله اذا كان من العمل بدين عليه قوله اذا عمل به الواسعة الى مثل الجنات التي قوله ورض
المدجات مطلق تفسيرى لنيل الجنات فان رفع الدرجات بالاعمال لا يمكن دخول الجنة بها بل بالبعد المصدق بهذا
ان دفع التعارض بين قوله عليه السلام لن يدخل احدكم الجنة وقوله عليه السلام من آمن بالله ورسوله واقام
وصام رمضان كان حقاً على الله يدخل الجنة عاجز في سبيل الله واقام في راضته التي دل عليها قوله قال الله تعالى
والعمل الصالح يرفع المنزلة معنى على ان يرفع من الله العمل الصالح الى الكمال في الكريمة وجوه اخرى هي
ان يكون يرفع من الله الى الكمال او الى الله تعالى او الملك والضمير على هذا هو تحقيق هذا التحقيق وقد اشبهت على ان يكون
قوله علم التوحيد والصفات اي علم الكلام وهو عبارة عن مسائل من الدلائل العقلية والنقلية والاعتقاد والبرهان
عليه اذ هو لا يحصل الا بهذه الاثبات لو الاعتقاد اليقيني اثره الكلام قوله فاعاناً ما الى الله مقبولاً عنده هذا من قول المصنف
وهو منه والفرع من قبول القبول بما يدل على ان القبول الفرج وقوله عليه السلام فاذا لم يكون عمل صالح لم يقبل
وقوله التماساً ان الحمد نا الى الله وقبول حمده يدل على قبول الحمد نفسه والتوفيق ان شاء الله وقبوله التام
هو ان يكون له فروج نامية مقبولة بعبارة حمده وان كان لنفس قبوله غير ما فهم قوله اشار الى لا خفاء من ذلك
بالنظر الى حال المخالف في نفسه وما ذكر من بحاث الاضمار قبل الذكر بالاعتقاد الى الادعاء فلا يرد ان الاعتقاد
ليقتضى اعتقاد المخالف خلاف الحكم وقد سبق انه قد تمسك لتوجيه المحامد لا يوجب اليقين الى غيره قوله اشار الى
علم امر العلم انما يقتضى المحامد المستخرجة بهذا الجعل منى على تنزيل ما سواه من انتم مقبولة لعدم مكانة العلم كلها

نظم امر ذلك وانه مكتبة مقصودة في غير المقام لصيرف العبارة عن الظاهر لا فائدة مثلها فكيف تصرف عن الظاهر
لما استغاد على ما وهم وقيل الاول ان يقال انه المباحث على هذا الفرد من الحمد اعني الانشاء او الاخبار لصعود
الحاجد كلها اليه تعالى فيكون قيد الانشاء او الاخبار لا لمحاذاة فعل بل للاحاطة الى اعتبار المباحثة في تطبيق المحاجة
خاصة قوله من الامور الثابتة الخ غرضها بالسمعيات وقد فسره فيما قبل باليعيم السمعيات وغيرها بقبرية ضافة
الاصول اذ المراد منها الاول والثاني والاربعه وتلك الاول والثاني والثالثة بالسمع لا بغيرها من الشرعيات والعالم
يجعل اصنافه الاول الى الشرعية اضافة الجز الى الكل فيكون المراد من الشرعية باليعيم جميع الشرعيات او الظاهر
من اضافة الدليل الى غيبي انه دلالة ولذا ينبغي ان يعتبر الاول والثاني والاربعه خارجة عن الشرعية قوله او ثبوتها الكلية اي الكتب
والسنة والاجماع والقياس قوله ما يعتنى به عليه اي من حيث الذات فهو علم الكلام اذ به ثبوت الاول والثاني والاربعه واما
علم العقيدة فهي انما يتوقف عليه من حيث استنباط الاحكام قوله من علم الذات والصفات والنبوات الظاهر ان العلم
في الصفات لا يستغرق في كل كون جميع مباحث الصفات بمعنى لا يعمل الشرعية ومنها اثبات صفة الكلام وهي دخلة
في الامور الثابتة بالاول والثانية السميعة فسر بها الشرعية فيعلم من كونها مبني لاصول الشرعية المتأولة لها والجواب ان المشهور
المقدر في مقابل الجميع للجمع التوزيع فليس المراد ان جميع مباحث الصفات مبني لكل واحد من الاول والثاني
جميع الاول والثاني والاربعه اوله لكل واحد من الامور الثابتة بالسمع فصفة الكلام مبني للكتاب في الجملة وثابت بالاجماع
هذا لكن هو عليه ان السمع والبصر من الصفات وليس مبني لشي من الاول والثاني ليقال انها عند البعض احسان الى العلم
من حيث تعلقه بالسموعات والمبشرات وهو مبني للكتاب والسنة وقد سيجاب بتجليل الاسم في الصفات للجنس مبطلا
للجمعية وبان المراد من قوله علم الذات والصفات والنبوات علم الكلام لا معناه الثاني وكون علم مبني لشي
لا يقتضي ان يكون جميع مسائله كذلك وبان المراد من الامور الثابتة بالسمع لا طريق لثبوتها الا بالسمع اثبات
صفة الكلام كما يمكن بالعقل ايضا لكونه معجزة او لكل ليس بشي اما الادلال فلان فيها حصل الكلام على ما هو
خلاف الظاهر المتبادر مما انه لا يظهر على الثاني وجه اختيار قوله علم الذات الخ على علم الكلام مكرونه
اجنصر واشهر ما الثالث فلان الممكن اثباته بالعقل لكونه معجزة هو القرآن المجيد لا صفة الكلام مطلقا
اي هو غير مستلزم له اذ لا يلزم من ثبوت القرآن المجيد ثبوت الكلام القديم فان المقننة والخاتمة
ينفون صفة الكلام القديم مع ثبوت القرآن عندهم على ان النقص بالسمع والبصر لا يرفع به قوله
افروع الشرعية احكامها الخ من هذا الاحكام واخلته في الشرعية واهضاقة المفرد الى مبني لا يقتضي خبره

سنة بخلاف الأصل مبنى الدليل فكل من الاعتنيين محل على ما هو مقتضاها وحصل الاعتقادات الواقعة في كلام على تسمية
واحيدة غير لازم وان كان المضافان متقابلين والمضاف اليه واحد كما لا يخفى فلا حاجة الى حمل الاحكام على
الجزئيات المتعلقة بالاعتناء تحت مسائل الفقه لاعلى كليتها ليكون خارجة عن السرية وتخصيص فردوم
آلية بالاحكام الشرعية مع احتمال السرية عليها مع بعض مسائل الكلام كما مر شيوع لفظ الفردوم في عرف المفسرين في
في تلك الاحكام حتى يتبادر في عند الاطلاق قال المس محمد بن عبد البر في قوله تعالى ان المراد بالجوهر شي
المسائل من الحكم عليه وبه وقيل بقية الجواهر كناية عن بقية الفروع التي هي كناية عن كونها لطيفة من غوامضها
اللزوم العادي وقيل المراد بها الطائفة والاسرار المودعة في الاحكام لا يها في الازمنة والاعتقاد في طرفين
السائل قوله رحمه الله تعالى في جميع ما ذكر من الامور الثابتة بالسمع والادلة الكلية وعظم الذات والصفات كونه
وفق الحق والاحكام الشرعية العقلية والبرية ونحوها قوله اذ بالشرعية نظام الدنيا الخ وهي فروع جلية والمراد منها هي
ما شرحه الله سبحانه ومن الدين فليس على الجاهل ان يكون اليقين بما قوله وفي هذا الكلام اشار الى الخ حيث جعل علم
الكلام مبنى لموسم اصول الفقه وهو منوعة اصلا لسرية وافقه فزادها لانها في فوقيته المبنى عليه فوقيته الاصل
الفرد قوله لان معرفة الاحكام لا بد من دليل فوقيته والدواعية لا لاشارة تيد عليه ان التوقف لا يقتضي فوقيته التوقف
اذا ما يتوقف شيء منناه في الشرقة على آخرتها في الحسنة والاعتقال ان الثاني فوق الاول بل الظاهر ان
الفقه على الاصول فوقف في الآلة على الآلة اذ لا الفقه لما دون هو فهم لعلم الكلام رايته مطلقا
استمداد العلوم منه فهو يعبر في ما فقه منه لا الخدمه والجواب ان اتفاق هذه العلوم في جهات الشرف معلوم
لا يفرق احد على الآخر ولا يجب التوقف والاعتناء فيه تأمل في مزية البديل اي بدل الاستمال اسلم العلم
الاولى اذا كانت غير واقعية فبهم ما هو المقصود بالافادة بايرادها والمراد منها وكانت فيها بعض قصور
وكانت الثامنة ان في بتمثل الثابتة متصلة بل الاستمال بسيرة تصادق المفردين المستوكين منها ولما كانت
اشغية هيئتها في النظر الى الغرض المسوق له الجمل وهو تعليم امر العلم وعلامة قدره كما لا يخفى لا بالنظر الى ما هو الاول
الاولى والمقصود بالافادة ايرادها بل بالنظر الى ما فيها من تامين فان المقصود بالاولى الى مباني الادلة من علم
الذات والصفات جعلها مجمدة وبالذاتية قصر الاحكام الشرعية بناء على اركان الادلة قال بميزة البديل ولم
يقول انه بدل في اتموضع ذلك بما قاله ومن ان لا يمتنون بل من قوله لهم سواء عليهم ان نناديهم ام لم نناديهم فان الى
اخره واقعية جيان واقعية الاستواء وهو ينقض ما هو المقصود بالافادة بايرادها واقعية قالوا انما نحن مستهزون بل من قوله

على ما قال شيخ الاسلام

في الكلام

في قوله

ان النفس والحكم والمقابلة وغيرهما كما يطلق على اقسام الكتب ليصح ان يطلق على الاحكام الثابتة بها وهو المراد
 منها ههنا والمراد من الاحكام اعلم من المعلومة وغير المعلومة فان المقابلة ايضا احكاما لكنها غير معلومة
 لئلا تدعى على المقابلة في الفصل الاحكام بالادلة احتياجا اليها كما مر قوله ونص المراد به بالتبليغ بالادلة
 الحكم من المقابلة الظاهرة وبالجمل بالحق المقابلة بين المشكل والحق بقرينة متابعتها بالحكم والمقابلة قوله جعل ختام
 الاستدلال مضروبة الخ لا يتوهم ان هذه الجملة لا دخل لها في قوله جعل في اصول الشريعة الخ نعم انه عطف على ما هو
 منه ذاتا تصادق ويكون الثابتة او في معنى في بدليتها وههنا كذلك اما الاول فظاهر واما الثاني فظان جعل
 بعض الكتب بحيث لا يصل الى العقول اصلا غير معلوم وغيره نعم وجب تفخيم الكتب بالادلة في علم اجزاء وموضوع
 هذا العلم فنفيد شرفه كذا قيل وفيه ان لا زعم مما ذكره بكونها مفيدة لذلك الغرض لا كونها او في بعضها لا ينبغي
 حاله ان يعتبر عطف هذه الجمل على ما في مقدمها على جعلها بل لا من جعل قوله بمنعهم عن المتعذر الوصول الخ اى الى
 اسباب الوصول اذ المراد من المنع النهي الشرعي لان الاتقاء القولي انما يكون بما او امر النودى بشرعية فلا بد من
 ان يكون متعلقة اختيارية بنفس الوصول ليس باختياري وقد يقال المراد منه المنع القوي فلا حاجة الى القول
 لكنه لا يناسب قوله وفائدة انزاله ابتداء الخ من لما قلنا قوله كذلك العلماء والرسوخ الخ فالمراد من الجبال ما هو
 سواء كان عالما او جبالا مطلقا وفي بعض النسخ بدون لدرسخون فالمراد من الجبال حنفية ما سوى العلم مطلقا
 قال المصنف رحمه الله هو الوقت اللازم على قوله نعم الا انه ينبغي منها بيان هذا شيئا قبيل التقييم الرابع انما الله
 قوله قول كجبت الدلبة الخ بيان المعناه القوي ولا يتوهم ان فيه إشارة الى ان لفظ الغمان في عبارة المصنف
 سم مستدرك وكذلك قد تدعى بمن جني على ان ويحل لان معاني الافعال اذا تدعى بشي من المعاني فيعتبر المقيد
 بها في معانيها وقد يعتبر المقيد فقط من حيث انه مقيد فعلى الاولى لا يذكر في الكلام عند الاستعمال ما قد مر معنا
 منها على ان لا يذكر ما حفظه في نفسك في كثير من المواقف واما قد تدعى بمن فظان المقيد في مقبضه قد تدعى بشي
 الخ قوله وانما يبداه الخ لوصول على حذف المفعول اى اودع الدعاية والاستدلال فيها وكان الكلام مثل قوله
 دية في الحق لم يسمه قوله تسامحا هذا التفسير في نفس الفصل والعناية بان يجعل اودع محاذرا من وضعه على الخ ليدوم
 في الجملة وهذا مما مرسل في الفصل ويحتمل في موضعنا التثنية والتثنية في قوله او تقنينه قد عرفت سابقا انه لا بد في
 مثل هذا التضمنين من اعتبار الفصل المذكور مقطوعا عن السلف فانه لا منكرة القاموس من قبيل تجزئ في عراقيها
 فليكن نفسى اودع الاستدلال فيها وبقية العلم الا بالادلة الى انها وجبة مطلقة لا بالنظر الى بعض دون

في قوله كجبت الدلبة الخ
 في قوله كجبت الدلبة الخ
 في قوله كجبت الدلبة الخ
 في قوله كجبت الدلبة الخ
 في قوله كجبت الدلبة الخ

في قوله كجبت الدلبة الخ
 في قوله كجبت الدلبة الخ
 في قوله كجبت الدلبة الخ

لبعض ما ينبغي لاجد التعريف فيها واتبعنا الوصول إليها قوله ما دام في امرها متعلق بالاطلاق المستفاد من يستوي و
 انما التقضي الاسراس ليقال لها الزوج على الاصح قال يتم اسكن انت ذروك الجنة قوله وفي هذا الكلام نوع حرارة في
 توضيح ان المعالي والاحكام التي بالنسبة اليها جعلت المنصوص خصوصاً ومنفعة لها ليست نتائج افكار المجتهدين لا بسبب
 اليها ولا يسعي بتأجيلها بل انما يستلزم الى الشارع ويسمى باحكامه فقط بخلاف الاحكام الاجتهادية فانها ينسب اليها الاجتهاد
 ويسمى اجتهادية ايضا وكسرى في ذلك ان المعنى الذي يحصل بالنظر اليه للفظ الاقسام من النص وخيره مدار فهمه انما
 هو العلم باللغة ومساكن التركيب ولا مدخل للرأى والفكر في اللغات والخطا وفيه انما يقع للجهل باللغة ومعالي التركيب
 لا للخطا وفي الفكر والخطا وفيه متمم شرعا لا يقضي بخلاف الخطا في الاحكام الاجتهادية ولعل للاشارة الى ان
 احكام الحق اى الثابت بحججه كانه وعنده المبين المظهر فان كان المراد من العرائس معالي النصوص ففي اضافته
 على الاحكام حرارة وان كان نتائج الافكار ففى اضافته المنصبة اليه والحواب ان المراد منه هي النتائج والنصوص
 كما انها منصبة لمعانيها كذا كذا منقصة طبا اذ هي لطيفة عليها مثل ظهور العروس على المنصبة فان المجتهدين يتأملون في
 النصوص ومساكنها فيطلعون على معالي اى علة الاحكام ودقائق غيرها كما فهم ابن عباس من قوله نعم اذا احاطوا
 بالفتح قرب اجل رسول المدغم ويستخرجون احكاما وحقايق بل وجه التشبيه المظهر فان العروس كما يرفعها عيرها
 على المنصبة بحجج مستقنة وهي تتحقق لما فيها من الحيار كذا كذا نتائج الافكار لطيفة عليها كذا وجه بخلاف معانيها فانها ظاهرة
 عليها بنفسها او المراد منه هي معانيها لكنها اضعفت الى الافكار لانها من حيث الاطلاع عليها واستخراج الاحكام نتائج
 وان كانت من حيث الذات احكام الملوك الحق المبين لوجه ما نقل عنه ومقاصد النصوص ومعانيها ليست نتائج
 الافكار من حيث هذا المفهوم منها فان للناظرين فيها كلاما غير مضبوط قوله ادخلها المفضل لم يتعصبه المص
 رحمه الله لكون الاول نسب فان المراد منه كشف محجبات الكتاب من كلامه نعم قوله من عطف الخاس على
 العام الخ يمكن ان يكون ضمير خطابه راجعا الى الله نعم كالتأثير استابقة ويكون المراد منه معين المجل من
 الكتاب فيكون كلا قسمي المبين مذكورا وتاخير قوله صلى الله عليه وسلم لتنايب القران والبين ولا اجتناب
 عن وقوع الكلام الطويل بين المعطوفين والاجتناب عنه اولى وان صح قوله عرفوه لا يؤضم ومنصوب
 لا يخفف شارة الى عدم نسخ الاجماع ان كان المراد منه القطعي فعلى مذهب الجمهور ظاهر وانما على مذهب فخر الاسلام انه
 يجوز النسخ للاجماع القطعي فكأنه معنى على الهندرة وكذا اذا لم يرد اعم من القطعي والحقى قال باقوى الذرية الذرية
 فعليه معنى ما يتوصل به الى شئ والمراد به منها ما يتوصل به اليه نعم من علم الاحكام الشرعية ودين الاسلام وغير ذلك عن

هو الثاني قيل في هذا موس من ان الكتابة الشريفة هي التي هي والجرم في بعضها بالبراءة والاشارة
وله معان بانه لا يتناسب بينهما ما قيل في المذهب الشككيه كما ان يكون المراد منها مطلقه قوله وهي اقوى
فكان في العروة مستحسنا وهو الاخذ بالقوة في المذهب متشبها وهو التسليم في الجدة قوله الاخذة وهي القوة
بشبهة قوله بها الشبهة الرجال قوله كانه يقرب الى السحر والاداء قال قدس سره في شرحه انكشاف من انه زائد
بالنفس الغيبية لا فقال اقول بترتيب سور خاتمة العادة فلما يد باقيل من ان السحر بالمعنى السابق يتحقق في كل
وجه لقوله كانه يقرب قوله الاول ان كون الزماني المك قد تحقق ان ما ذكره المصنف رحمه الله ليس تفسيره
الاجازيل هو طريق تحقيقه عند الجاهل هو كونه اجزم من حسيته باعداء يكون شرط تحقيق الاجازيل كونه في عينه
فهم ان اريد من باعداء الطرق المحققة الموجودة لا يكون كافيا وان اريد علم منها لا يكون شرطاً فان فهمه انه قد دل فيه
اندام القول قوله غير كاف في الاجازيل كونه من الطرق المحققة الموجودة غير كاف تحقيق الاجازيل لا احتمال بل
في الطرق المقدرة ما يار عنه فيمكن ان يمارس به فانه يتحقق بخبر من المصادقة وفي الاجازيل لا بد من تحقيق بل هو غير شرط
الفيه لان كل مقدار سورة من القرآن معجزان قلت لا نسلم كونه غير كاف لان كونه غير من المرجوة يعني احتمال تحقيق ما
ليار عنه في المقدرة بناء على ما تقر من ان معجزه كل بني قيا قيا هي فيه قومه بحيث لا يتصور الزيادة عليه كما ان قلت
فلا يكون كونه اجزم من الحقيقة شرطاً كافياً بذاته بل بالنظر الى ما هو لازم له من بساطة المخرج وهو كونه غير من الخبير
شرطاً وهو الشئ الثاني قوله انه اجزم من كل هو كلام المصدق ومقدار وطريق العلم بما ذكرنا في تعريف الاجازيل
والذوق السليم قوله ان الاجازيل سواء كان الزماني طريق الاجازيل على حذف النقص او الكلام السابق في تقدير
الطريق ووجهه لا في الاجازيل قوله الكتاب يرتب الزماني مقصود بكتابتها في الحقيقة اليهم منه واما قول المصنف رحمه الله
فيما بعد فنفس الكتاب على قسمين فمفسد والغرض من الكتاب قوله على مقدرة لا بد في تعليق كلمة على بالترتيب
من القسمين معنى الاشتغال او المحر او الجمل او لا عليه قلنا بما به بالمتن في النظم في شمس العلوم ترتب الترتيب في مرتبة الا
ان يقال تعلقت بافيه من معنى الاستقراء في الترتيب يك ان ليس مكرراً كرون ليقال ترتب الظواهر موضع كذا
والترتيب يدل على استقراء وانتصاب انتهى ويكون المراد من المقدرة والتقسيم مراتبها فالمرتب الكتاب يرتب و
مستقر اجزاء وعلى هذه المراتب والالتمار الاصطلاح وهو خافى والقيمة الدليل المذكور في دليل على استماله على غير
لا على وضعها في هذه المراتب واستقراء عليها كما لا يلى والمقدرة ما هو من تدرج الجليل في قدم معنى تقدم ليقال تقدمه
العلم لا يتوقف عليه ما يذكر لغيره فيها الجبروت واليد في على الشرح فيها كمرقة منه وغاية موضوعه وتقدمه الكتاب

هذا هو الثاني قيل في هذا موس من ان الكتابة الشريفة هي التي هي والجرم في بعضها بالبراءة والاشارة
وله معان بانه لا يتناسب بينهما ما قيل في المذهب الشككيه كما ان يكون المراد منها مطلقه قوله وهي اقوى
فكان في العروة مستحسنا وهو الاخذ بالقوة في المذهب متشبها وهو التسليم في الجدة قوله الاخذة وهي القوة
بشبهة قوله بها الشبهة الرجال قوله كانه يقرب الى السحر والاداء قال قدس سره في شرحه انكشاف من انه زائد
بالنفس الغيبية لا فقال اقول بترتيب سور خاتمة العادة فلما يد باقيل من ان السحر بالمعنى السابق يتحقق في كل
وجه لقوله كانه يقرب قوله الاول ان كون الزماني المك قد تحقق ان ما ذكره المصنف رحمه الله ليس تفسيره
الاجازيل هو طريق تحقيقه عند الجاهل هو كونه اجزم من حسيته باعداء يكون شرط تحقيق الاجازيل كونه في عينه
فهم ان اريد من باعداء الطرق المحققة الموجودة لا يكون كافيا وان اريد علم منها لا يكون شرطاً فان فهمه انه قد دل فيه
اندام القول قوله غير كاف في الاجازيل كونه من الطرق المحققة الموجودة غير كاف تحقيق الاجازيل لا احتمال بل
في الطرق المقدرة ما يار عنه فيمكن ان يمارس به فانه يتحقق بخبر من المصادقة وفي الاجازيل لا بد من تحقيق بل هو غير شرط
الفيه لان كل مقدار سورة من القرآن معجزان قلت لا نسلم كونه غير كاف لان كونه غير من المرجوة يعني احتمال تحقيق ما
ليار عنه في المقدرة بناء على ما تقر من ان معجزه كل بني قيا قيا هي فيه قومه بحيث لا يتصور الزيادة عليه كما ان قلت
فلا يكون كونه اجزم من الحقيقة شرطاً كافياً بذاته بل بالنظر الى ما هو لازم له من بساطة المخرج وهو كونه غير من الخبير
شرطاً وهو الشئ الثاني قوله انه اجزم من كل هو كلام المصدق ومقدار وطريق العلم بما ذكرنا في تعريف الاجازيل
والذوق السليم قوله ان الاجازيل سواء كان الزماني طريق الاجازيل على حذف النقص او الكلام السابق في تقدير
الطريق ووجهه لا في الاجازيل قوله الكتاب يرتب الزماني مقصود بكتابتها في الحقيقة اليهم منه واما قول المصنف رحمه الله
فيما بعد فنفس الكتاب على قسمين فمفسد والغرض من الكتاب قوله على مقدرة لا بد في تعليق كلمة على بالترتيب
من القسمين معنى الاشتغال او المحر او الجمل او لا عليه قلنا بما به بالمتن في النظم في شمس العلوم ترتب الترتيب في مرتبة الا
ان يقال تعلقت بافيه من معنى الاستقراء في الترتيب يك ان ليس مكرراً كرون ليقال ترتب الظواهر موضع كذا
والترتيب يدل على استقراء وانتصاب انتهى ويكون المراد من المقدرة والتقسيم مراتبها فالمرتب الكتاب يرتب و
مستقر اجزاء وعلى هذه المراتب والالتمار الاصطلاح وهو خافى والقيمة الدليل المذكور في دليل على استماله على غير
لا على وضعها في هذه المراتب واستقراء عليها كما لا يلى والمقدرة ما هو من تدرج الجليل في قدم معنى تقدم ليقال تقدمه
العلم لا يتوقف عليه ما يذكر لغيره فيها الجبروت واليد في على الشرح فيها كمرقة منه وغاية موضوعه وتقدمه الكتاب

لما يقف من كلامه قد مرت امام المقصود لا يرتبط به بما افتقد بهما فيه والظاهر ان المراد به هنا هو ان في قوله لا انما هو
فيه المراد منه الاشارة الى الدليل لتخصيص اجزاء الكتاب بعبارة عن الفاظ من قوله ان من مقاصد الفن ابدال على هو من مقاصده
او اخرى حكم المعنى على اللفظ وهو كونه شايخا وكذا قوله انما ان يكون البحث فيه التحمل المراد من ظرفية فيه في قوله البحث فيه ظرفية
اللفظ للمعنى فلا اشكال وحمل المذكور فيه على المعنى ليكون من مقاصد الفن على تحقيقه قلب وان اريد من الكتاب بدلول الاشارة
ومن المقدمة مقدمة العلم لا الكتاب ومن القسمين بدلولها ومن البحث فيه ظرفية الكل بحجز لم يسجد وجعل فيهم انحصار اجزاء
الكتاب اي الاشارة بالانتماء قولهم الاشارة في المقدمة ان كان ارتباط بالمقصد بدلوله مما يعيد البصيرة والا فهو ساقط عن
الاعتبار وان كان منه لا يبعد خاتمة وتذييل قولهم اذ لا يبحث في هذا الدال في كتاب غيره الفن على غير ما هو ذلك لان
هذا علم متوطى على الاحكام وادخلتها في الاستنباط فلا بد ان يتلقى بما هو الينا وما ينبغي اليها من تلك الحقيقة في مقصود المقصود في احوال
الادارة والا حكم قطع في مقصود المذكور في المقصود وغيره على معنى قوله الكتاب مرتب على كذا اي قد استقر فاعلم لو وجد فيه غير ما هو قوله
فان المذكور فيه الخبر بيان لوجه التيسير ليقول الانتشار ويسهل الاستقراء ببيان لما سببه جعل الكتاب على هذه الاجزاء لا غير
المستفاد من قوله الكتاب مرتب على كذا انهم قولهم وهو نزول بنيان الترجيح والاجتهاد اذ ركن القياس بذيل بما هو
الاجتهاد فيه ظاهر واما الترجيح فهو ان كان يعبر في جميع الادلة لكن اكثره في الاقيسة من ان المرجح هو المجتهد القياس
وتعرف بيان الاجتهاد اي بتخصيص القسمين على ما فيها قوله المقدمة مسوقة الخ في قوة قولنا لترفيف العلم بتحقيق المصنوع
ما توقف عليه المقصود بعين من يعيد البصيرة لما تقرر من كون المقدمة كذلك فصحة الاستدلال عليه بقوله لان من حق
المرجع ظاهر في كلامه يدل على ان المراد مقدمة العلم لان يقال نعمه اني الكلام المرتبط بالمقصد المقدم امامه مسوق
لها ولضمم من مقدمته دليل فيكون الدال عليها مرتبطا بالمقصد واما قال مسوقة اذ الغاية اليه مذكورة لكل الاشارة
بل تضمن المقصود هو المقصود قولهم لان من حق الطال اي الاستنباط محالة للحين على تحصيل مراده لان ليا من الخ لا يفي
بالمراد والواجب واليه اذا كانت اكثره متناهيته لتصور كل واحد ممكن فانه انه متصور واليه قد عرفت ان المدعى
بهم انهما مما يفيد البصيرة ويعين فيه لانه يمتنع بدونها فاما قبل من ان ترك معرفتها من تلك الجهة والجدول الى معرفتها
من جهة اخرى يتضمن خوف فوات المطلوب وتضييع العزم ودفعه حسب عقلا لا بد ان يراد منه الادوية وما ذكره ان
ان المراد من المقدمة ما يعين ويعيد البصيرة لا يمتنع بدونه فاما قبل من ان التقديرات بالغايرة اليه من المبادى
الارضية للفعل الاختياري في التصور لخطوط الطالون اكتفوا على التصور فقط لان المبادى الارضية يمتنع تحصيل الاختيار
بدونها والتصور المذكور به هنا ليس كذلك وان كان قد تحقق التصور الذي من المبادى في ضمنه كما اذا لم يكن التصور اكثر

ان كان الخبير المختار
حاصل من قوله لا انما هو
الاشارة الى ان
ما يكون في اثاره من النسخ
والاشارة الى ان
ما يفيد من دليل
مستفاد من دليل
يعمل على قناعة
فقط على المعنى ان
كان مستفاد من قبل
فان مستفاد من ان
فان مستفاد من ان
من لا حقيقة في ما يفتقر
اقتضاها انما هي من
قدس في ما يفتقر
عبد الغفور

الان انما هو المختار
الاشارة الى ان
ما يفيد من دليل
مستفاد من دليل
يعمل على قناعة
فقط على المعنى ان
كان مستفاد من قبل
فان مستفاد من ان
فان مستفاد من ان
من لا حقيقة في ما يفتقر
اقتضاها انما هي من
قدس في ما يفتقر
عبد الغفور

الابدية بالجهة وكذا ما قيل من ان المطلوب كل واحد من الكثرة ولم يتصور المحذور المبادى من ان طلب الكل غير
 طلب كل واحد طلب كل تقدير بخصوصه فقد طلب الكل ليس كل واحد مطلوب بل جزء منه او حاصله ان العرف من ان لو روي
 المقدرة بجهة واحدة للعلم بتميزها عنه ^{الساكن} ويتماز في نفسه وهو التعريف والموضوع لا غير ساكن ولا يقال ان تميزه به ممتنع
 المبادى والافاضة والموضوع فانما يحصل الاختيار منها عند الطلب اذا اخذ بعضها لانهم بالقياس الى العلم فيكون تعريفها فانهم
 فانه وقد منته قدس سره فيجيب عن كثير من الشبهات قوله لكثرة المقصودة بجهة واحدة اى تلك الجهة شاملة لها بحيث
 لا ينفك منها شئ من تلك الكثرة ولا يشترك فيها شئ من غير ما انما قال لكثرة اذ الواحد لا بد من تصور كذا كذا ولا يقال
 المقصودة بجهة واحدة كذا الكثرة التي لم يمت كذلك يجب تصور كل واحد منها قوله لاي من من ثواب التعمق لا يشغال غيره
 اذ ان تصور ما بالجهة لا غير ما ان ادفع الى طلبها انها جزئى المقصود من العام او بما هو اخص منه فانه لا بد ان لا يتم تفرع من حيث
 او تصور كل واحد منها بجهة واحدة فانه لا يقدّر عليه ان كانت غير متمايزة او لقران لم يكن كذلك فتشكك ما يزعم على بعض الشقوق
 الظهور واذا شئنا ان نرى سلكه على المطلوب من ثواب المقدم على الشقوق حيث قال لانه ان لم يعرفها فتلك الجهة
 فانما ان يعرفها اصلها لا يمكن طلبها وكل من لم يطلبها لا بد من حصول التحصيل او يعرفها الا من جهة واحدة بل من حيث الكثرة فلا بد
 من معرفة كل واحد من الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله فمضيق قد في معرفة تلك الوجود فيكون منه تحصيل تلك الكثرة او يعرفها لا
 جهة مساوية بل جهة العلم في ان حصل ما لا بد فقام الى الاخص كنه يجوز ان يعلم بها لا بد فقام الى افراد اخر من تلك الاعمال فمضيق
 وقد قيل لا يحد به الفرد الاخر فيكون بالبنية اعني الاخص او يعرفها بجهة اخص فثبوت عنه بعض البنية وليس من وقد بقدر يحصل
 الاخص بخصوصه فانهم فانه زل فيما قد اقامه النورين انتهى لا يخفى عليك ان كون الاخص بعض الكثرة فتلك الجهة غير بدوى
 مشترك في جميع العصور فلا بد ان الامن محل الخطا او يجوز ان لا يكون الضمان بعض الكثرة فتلك الجهة بدوى قوله وكل علم
 فهو كثره قال القاصي وقد دخل القاصي على جزي كل ان كان معصفا الى غير موضوعه كل اجل فله درهم لمساواة الكل بالشرط
 في الابهام وقد يحيل الكثرة التي اصنفت اليها كل منها موضوعا بالفعل الى كل علم به واحد او ازيد بالعدد ومن العلم فيكون كل
 كل اجل ما يتنى فله درهم هذا على من ذهب الى ان الاخص يجوز ان يتمايز بها في خبر المبدء او مطلقا قوله بتعريفه الذي سواه كان لا يعرف
 ما خودا بالنسبة الى موضوعه او غايته او غير ما قوله الذي به يتماز في نفسه اى في حد ذاته وليس معناه انه يتماز بانفرادي له
 او اقل فيكون كما يزعم ولم يعتبر ارجوح المبدء الى ما فيها كالموضوع فيكون جهة لا يتماز لانها صفات مطلوبة لذوات الموضوع كذا
 قال السيد الحسن في حاشيته على شرح المختصر فلا بد ان العلم الذي لا يكون موضوعا من صفات الابهام بل هو موضوعه او جزءه او جزءه
 او يزعم عرضا بتميزه بالموضوع بسبب الذات والافاضة لا يتماز بالبنية ايضا واما المقصود من المحركات اثنان والافاضة فانهم قوله

كما يشهد

في العلم بالابهام
 في العلم بالابهام

والمتخصص في السبب الغير في ادل عليه لفظ المصنف فالمراد بالمراد الله مطلقا ولو التزمنا فلا يرد انه يدل على ان هذا
المصنف مشتمل على تعريفه اختصاص المصنف باعتبار ما دل عليه اللفظ اذ لاضافة المعنوية كما يتحقق في المشتق تحقيق في غيره بل هو ادلى
من ان يفتي ان لفهمه ينقح المراد **قوله** من حيث انه معني له مستند اليه بهذا القيد انه في الاعتراض بان ما قال بهنا يقتصر
الادلة بالفتنة انه قدس سره قد صرح في قوله اصول الشريعة انهما ليعلم الفتنة وغيره **قوله** فالاصول جمع اصل اعلم ان المصنفين اذ
احتاجوا الى التعريف فان اردوا تعريفها من حيث الاضافة فتعريف المصنف اليه ادلى بالتحديد وان اردت محش في ايها فتعريف
المصنف المتقدم في ذلك كمن لم يكن له تعريفها من حيث الاضافة فتعريفها من حيث الذات اذ لاضافة منها من حيث
المدلول قد تم تعريفها فتقدم في ذلك **قوله** ثم نقل الاصل في العرف الى معان اخر ليس المراد منه العرف العام بل قد صرح
قدس سره في حواشيه على شرح المحققان في معان يطبق الاصل في اصطلاح الفقهاء اذ الاصوليين عليها من معانيه المستحسنة
ومن سببه هذه المعاني بالمعنى اللغوي ظاهرة **قوله** فذهب بعضهم بحسب التحقيق الى ان المراد منها الدليل وقنينة الاضافة
الى العلم دل على تعيين المراد **قوله** النقل من الاصل لا يحتاج الى وصف سابق ثم تجوز عنه بوجه والاصل عددها باللفظ
اذا وادى كونه منتقولا وغيره كان الحمل على عدم النقل اولى كما تقرر في موضعها كما ذكرنا في العبارة بحيث يمكن ان نقول المصنف
برصه البديهي ترتيب الحكم على وليد ان جعل تفسير الالتماء العقل فمعناه انه خلاف الاصل لا يوجب اليه فلم نقل ان الاصل منتقل
الى الدليل لصدق معناه اللغوي على الدليل من اجل المرجح لقاعدة الكلية وان جعل مثالا فمعناه انه خلا الاصل فلم نقل انه منتقل الى
شي من هذه المعاني لصدق معناه اللغوي على كل منها **قوله** يعلم ان الالتماء منها عقل اى الاصل منها مستعمل في المعنى
العقل لانه مراد منه بان ذكر العام وادى الى الخاص فيكون مجازا **قوله** ولا معنى لمستند العلم منها الاول ليدل اى بحسب ما يدرك
الغير فلا يرد ان العلم يستند الى الاجتهاد والترجيح اليه وانما قدس سره في تفسير المصنف رحمه الله الاصول بالادلة فيما يجي
ان يتذكر علمه ليشتمل مباحث الادلة والاجتهاد والترجيح لا شتمها كما في الفتنة عليها كما في العصفى واصلها الكلام مستفاد
من الاحكام حيث قال فيها اصول الفتنة اى ادلة الفتنة وجهات دلالتها على الاحكام الشرعية وكيفيته حال المستدل بها في
الجهة وكذا في المحصول حيث قال فيتميز طرق الفتنة على سبيل الاجماع وكيفيته الاستدلال بها وكيفيته حال المستدل بها واما
اطلافتها على هذا العلم المخصوص فقال قدس سره في حواشيه على العصفى انه على خلافه **قوله** اى علم الاصول او على صيرورتها
بالفتنة علما وانما هو الاول اى على التزم النقل والكلام على تقدير عدمه فافهم **قوله** او ايراد ما هو المختص في العرف الخ
حاصله ان يكون مبدءا انتزاعا لا يتنازع محسوسا كالوضوح في ارتقاء السقف على الجدار **قوله** والحاشي ان ترتيب الخ
لما كان الظاهر من عبارة المصنف رحمه الله ان الانتساب مختص في الحسنى والعقل اذ ان ترتيب الحكم على دليل تفسيره للعقل بشكل

على سبب الاجتهاد
على ما هو في نسخة
المصنف قدس سره
منه

يخرج بعض الأقسام من التفسير قال الحق انه ليس تفسيره بل هو مثال فقولوه وهو ترتيب الخواص معناه ان لا يتناول العقل
 في اصول الفقه هو ترتيب الحكم الخواص افراده واعتراض بان اعتبار الفكر على المادة خارج من هذا القسم كما ينبغي على ظاهر
 عبارته لا بعد التأويل ولكن ان يجاب عن الاستحالة بان قوله ترتيب الحكم الخواص هو ترتيب الحكم الخواص لا اعتبار العقل والاعتناء به
 سوى المحسوس والعقل فلهذا قال لا اعتبار شامل لا يستلزم لكن يفرض لهذين القسمين فقط لان غرض المصنف جمع المدعيان
 لتدقيق الاصل وهو ما يتبين عليه الذي في اصول الفقه ونفي اختصاصه بالجسم اذ عين الاختصاص لا يصدق عليه وهو العقل
 كمنه في فاهم قوله والاحكام الجزئية على التواعد الكلية من حيث انها قواعد كلية مستطبقة عليها لا يرد انه داخل في
 اعتبار الحكم على الدليل انه في اول الاحكام الجزئية لقسم الفقه وهو حصول قوله والمطلوب على ظاهرها المراد هو العقل
 المستعينة بالحكامها والعقل الخارجية معلولاتها التي يحكم العقل باعتبارها مجرد الجسم اذ في داخله في الاعتبار العقل والاشياء
 خارجة سواء جعل قوله هو ترتيب التفسير او مثالا قوله والافعال على المصاد جعل هذا الاعتبار فيما تقدم من المحسوس والاعتناء
 المجاز على الحقيقة من قبيلة فيكون هو ايضا واختلافه جعلها ههنا داخلين في العقل والتوفيق ان كلامه هذا خارج الى الجواب
 الثاني وهو قوله واراد هو المعتبر في العرف الخواص والمراد من الافعال المصاد منها معانيها فان الاولى متفرعة
 عن الثامنة باعتبار تركيبها منها وكذا من المجاز الحقيقة المعنى المجازي والحقيقي في مطلقها عليها شايء كما ينبغي لا ينبغي
 ان هذا هو العبارة عن ظاهره قوله المادية ان يكون الخواص لما كان يتحقق استلزام الحقيقة والاشياء وقولنا على معنى
 المادية شمس فيه وحاصل ان المادية ان يكون لها معنى وثبوت في نفسها متقطعة نظر عن اعتبار العقل ان يكون في
 وجوده اصلي ليشمل الصفات العايدة بالنفس كالعلم في حقيقة او ليست كذلك بل هي كائنه بحسب اعتبار العقل فيكون اعتبارية
 وهي اما بان يتبينها العقل من اعمد موجودة في الخارج كالجواب والامكان والاتساع وسائر امور الاصطلاحية فانها
 مفهومة باعتبار العقل من الموجودات المعينية وليس لها وجود اصلي ومعنى ثبوتها في نفس الامر ومطابقة احكامها اية
 ان مبدأ الترتيب العرفي الخارج وانه بحيث يمكن ان يترجم العقل تلك الامور عنه وليصف بها وان كانت تحتها من نفس
 الانسان ذي السنين ايات الاغوال كذا حصه شخذي والى سلمه الدننى حاشية على شرح التسمية فاهم فانه يحكم من الشياء
 والمعارضة لآخرين قوله ولا فيها من احتياج بعض الاجزاء الى البعض لا يمكن كذلك لم يحصل منها مادية واحدة
 وحده حقيقة كالمجرد لغيره من جنس الانسان الكلام منها فيها مثل المعكوان اعترية لغيره اجتماعا باعتبارها لبعض الامور
 المتعددة واحدة باعتبارها جعلت جزءا عنه فهو خارج عن المادية الحقيقية لكونه غير موجود في الخارج قطعا كالمجرد لغيره
 مجتنب الانسان اذا اعتبر كذلك داخل في اعتبارية وان لم يعتبر كذلك فهو ليس بمادية واحدة بل بايات متعددة متفانية

هذا الكلام من كلام
 المصنف في تفسيره
 في بيان ما هو
 المقصود من
 الترتيب في
 اصول الفقه
 وهو ان يبين
 ان الحكم الخواص
 افراده واعتراض
 بان اعتبار الفكر
 على المادة خارج
 من هذا القسم
 كما ينبغي على
 ظاهر عبارته

فانه دقيق قوله فوضع بارها بما وضع الاسم غير مشروط في كون الماهية معتبرة لكن الحكم في التعريف الاسمي لا لما وضعه لاسم
 بازائها والكلام هنا في ذلك اعتبره بشايرهم والحمد لله قوله كما لا يصلح الموضوع ما اذا اشئ العقيدة المذكورة في مفهوم الاصل
 والجنس والمنزلة ليست فيكون المفهوم ما بل جزءا لها خارجة عما يصدق في عليه كما يدل عليه قوله قدس سره فوضع بارها ما سماه وقوله
 والتشثيل بالكتابة من عدة امور وقول المصنف رحمه الله اذا كان كذا شيئا من امور في اجزائه قوله في جواب ما هو متعلق
 بالمقول في الموعين قوله والتشثيل بالكتابة الخ لما يستشيل التعريف الحقيقي بتعريفات الماهيات الحقيقية والمثل في تحقيق مفهوم
 انه منها لا يترك ذلك اراد وقعه فقال والتشثيل الخ فلا يراد ان التشثيل ظاهر عدم الاختصاص فلا معنى لقوله التشثيل الخ من ان يكون
 عدم الاختصاص انما يشتمل على الجزئي اما تشثيله بالكلية فجزئي كما فيما نحن فيه فظاهر الاختصاص كما لا يخفى قوله
 مقول بالتشثيل الخ قال الشارح في شرح المقاصد في بحث العلم الصورة قد توخى من حيث ان الحصول لنفسها فيكون عرضا قاما
 بالنفس حاصله لا حصولا متصلا الصافي فيكون موجودا عينيا كسائر الصفات وقد توخى من حيث ان الحصول غير ما فيكون صورة
 و ماهية لموجودا يعني فلا يتصرف النفس بما لا يحصل بنفسه حصولا متصلا وهي بهذا الاعتبار مفهوم لا يتحقق له الا في الذهن اطلاق
 المعلوم عليها يجوز لان المعلوم بالصورة في النفس الصورة والمعلوم له حقيقة تلك الصورة فقد ظهر لك من غير ان
 الصورة بما هي بمعنى كانت مغايرة لمعلوم في الحقيقة لانها على المعنى الاول عبارة عن نفس العلم الموجود بوجوه اصله وعلى الثاني
 المفهوم الموجود في نفس تلك الصورة لوجوده على نحو وجود الماهية في ضمن الفرد في الخارج والمعلوم الامر الذي كصارت
 تلك الصورة العلمية مرة واحدة لما علم انه في العلم بالجموع الى ان انما لا يمتنع عنه بازا الصورة الذاتية ودون الامر
 الخارج حقيقة لا يتحقق في المعدود او المشهور فيما ينبغي ان المراد بالصورة ههنا المعنى الاول والتحقيق ان المراد بها المعنى
 الثاني وذلك لان النفس من احد الموضوعات اللغوية اقسامها في الماهيات من حيث هو متعلق بالنظر في حصولها
 الذاتية وان كان شرطها في الوضوع وعلى هذا التحقيق يخل النزاع بين الفريقين لفظيا اذا تمهد هذا فتقول المراد بما في قوله
 لا يتحقق المعلوم في صفة له صفة المضارعة اشارة الى ان المراد ما من شأنه ان يتحققه الواضع ويذكره في ذلك لان الاقسام
 التي لا يكون له ماهية حقيقية اولا لا يتحقق ما يتحققه الواضع وقد انضم له وصغيره بازاير رجوع الى ما كان من حيث يتحققه
 وحصوله في ذاته من اما اصالة او تبعا على الاستقلال الذي مر ذكره ان تغييره لرجوع اليه والتعابير عليه ومن الماهية الحقيقية
 كما لتعابير لذكره اعتبارا في تصحيح الاختلاف في قولهم حقيقة الشيء و ماهية من الفرق بالاجمال والتفصيل في المراد قوله
 الصورة الخاصة في العقل اما اصالة او تبعا معنى العبارة الشيء الذي يشك ان يتحققه الواضع ليس فيه بارها من
 حيث حصوله في العقل اسما ان يكون كذلك الشيء ماهية ماهية في نفس الامر ولا يكون له ماهية كذا بل عينية

فانه دقيق قوله فوضع بارها بما وضع الاسم غير مشروط في كون الماهية معتبرة لكن الحكم في التعريف الاسمي لا لما وضعه لاسم
 بازائها والكلام هنا في ذلك اعتبره بشايرهم والحمد لله قوله كما لا يصلح الموضوع ما اذا اشئ العقيدة المذكورة في مفهوم الاصل
 والجنس والمنزلة ليست فيكون المفهوم ما بل جزءا لها خارجة عما يصدق في عليه كما يدل عليه قوله قدس سره فوضع بارها ما سماه وقوله
 والتشثيل بالكتابة من عدة امور وقول المصنف رحمه الله اذا كان كذا شيئا من امور في اجزائه قوله في جواب ما هو متعلق
 بالمقول في الموعين قوله والتشثيل بالكتابة الخ لما يستشيل التعريف الحقيقي بتعريفات الماهيات الحقيقية والمثل في تحقيق مفهوم
 انه منها لا يترك ذلك اراد وقعه فقال والتشثيل الخ فلا يراد ان التشثيل ظاهر عدم الاختصاص فلا معنى لقوله التشثيل الخ من ان يكون
 عدم الاختصاص انما يشتمل على الجزئي اما تشثيله بالكلية فجزئي كما فيما نحن فيه فظاهر الاختصاص كما لا يخفى قوله
 مقول بالتشثيل الخ قال الشارح في شرح المقاصد في بحث العلم الصورة قد توخى من حيث ان الحصول لنفسها فيكون عرضا قاما
 بالنفس حاصله لا حصولا متصلا الصافي فيكون موجودا عينيا كسائر الصفات وقد توخى من حيث ان الحصول غير ما فيكون صورة
 و ماهية لموجودا يعني فلا يتصرف النفس بما لا يحصل بنفسه حصولا متصلا وهي بهذا الاعتبار مفهوم لا يتحقق له الا في الذهن اطلاق
 المعلوم عليها يجوز لان المعلوم بالصورة في النفس الصورة والمعلوم له حقيقة تلك الصورة فقد ظهر لك من غير ان
 الصورة بما هي بمعنى كانت مغايرة لمعلوم في الحقيقة لانها على المعنى الاول عبارة عن نفس العلم الموجود بوجوه اصله وعلى الثاني
 المفهوم الموجود في نفس تلك الصورة لوجوده على نحو وجود الماهية في ضمن الفرد في الخارج والمعلوم الامر الذي كصارت
 تلك الصورة العلمية مرة واحدة لما علم انه في العلم بالجموع الى ان انما لا يمتنع عنه بازا الصورة الذاتية ودون الامر
 الخارج حقيقة لا يتحقق في المعدود او المشهور فيما ينبغي ان المراد بالصورة ههنا المعنى الاول والتحقيق ان المراد بها المعنى
 الثاني وذلك لان النفس من احد الموضوعات اللغوية اقسامها في الماهيات من حيث هو متعلق بالنظر في حصولها
 الذاتية وان كان شرطها في الوضوع وعلى هذا التحقيق يخل النزاع بين الفريقين لفظيا اذا تمهد هذا فتقول المراد بما في قوله
 لا يتحقق المعلوم في صفة له صفة المضارعة اشارة الى ان المراد ما من شأنه ان يتحققه الواضع ويذكره في ذلك لان الاقسام
 التي لا يكون له ماهية حقيقية اولا لا يتحقق ما يتحققه الواضع وقد انضم له وصغيره بازاير رجوع الى ما كان من حيث يتحققه
 وحصوله في ذاته من اما اصالة او تبعا على الاستقلال الذي مر ذكره ان تغييره لرجوع اليه والتعابير عليه ومن الماهية الحقيقية
 كما لتعابير لذكره اعتبارا في تصحيح الاختلاف في قولهم حقيقة الشيء و ماهية من الفرق بالاجمال والتفصيل في المراد قوله
 الصورة الخاصة في العقل اما اصالة او تبعا معنى العبارة الشيء الذي يشك ان يتحققه الواضع ليس فيه بارها من
 حيث حصوله في العقل اسما ان يكون كذلك الشيء ماهية ماهية في نفس الامر ولا يكون له ماهية كذا بل عينية

وعلى الاول ان يكون الصورة التي حصل في عقلة اصالة او تبعا ليسم بارايه اسمها نفس حقيقة ذلك الشيء المعلوم فكذلك
 مفهوم الاسم على تقدير تحقق الوضوء الحائز له بالذات متغايرين بالاعتبار او المراد واقع عليه فكذلك متغايرين
 بالذات مثلا الانسان معلوم له ماهيته في نفسه وهي ما به وجوده يحصل في ذهن الواضع اما نحن تلك الحقيقة بان
 تصورنا الحيوان الناطق ووضعه الاسم بارايه او المراد واقع عليه بان تصورنا بالاضاحك مثلا فتعرفنا لما به ماهيته
 الى صفة المفهوم الاسم على تقدير تحقق الوضوء المتأخرة بالاعتبار او بالذات من حيث انها ماهية حقيقة هي بعد
 العلم بكونها ماهية ثابتة في نفس تعريف حقيقي تعريف مفهوم الاسم اعني ما تعقله الواضع ووضعه الاسم بارايه فتعوله
 و ما تعقله حقيقة تفصيلي بالمفهوم الاسم كذا يذهب الاسم من لفظ المفهوم الى المعلوم واختارنا مصبغة المسمى بارة الى انه
 لا بد في التعريف الاسمي من تحقق الوضوء بالفعل بخلاف الحقيقي سواء كان له ماهية حقيقية متأخرة بالاعتبار او لا
 المتعلق نفس الحقيقة بالذات فينا اذا كان المتعلق وجها ولم يكن له ماهية حقيقة صلا كالمعد واما تعريف اسمي تفصيلي
 فتصوير ذلك المسمى بالذات او بالعرضيات او بالركب منها على قياس ما مر في التعريف الحقيقي ولذا ذكرنا ما به ذلك
 اذ قد قيل ان تقرير الشارح رحمه الله يقتضي ان يكون الثاني معام التعريف الحقيقي مسمى باسم ذاتية حقيقة مثل ان
 يكون المتعلق نفسا وان يكون غير ما لا يخفى في صورة تبعية تصور ذلك في شئ من اجزاء الوجود كذا في الانسان الذي
 هو احد مطان التعريف الحقيقي بل لقد على تعيين ما ذكرناه من نسخ على طريق التكبير والفضل وبنها كلامنا بانها ماهية الانصاب
 وجدت فيها تخلفات كثيرة اذكرها بالتصحيح هذه العبارة والذات علم براد عباد قوله وتعرف مفهوم الاسم واما
 المراد من هذا التعريف هو المفهوم من حيث هو كذا فلا يريد ان تعريف المفهوم كذا ما يكون حقيقة العلم ان التعريف من
 ان ما يتصوره تفسير لول اللفظ الذي يقال له تعريف اللفظي وتعريف اسمي اي كلاما في شرح الشرح بشرط انه مراد به حيث
 قال في اللفظ على هذا المحققين هو ان التعريف بيان ما تعقله الواضع فوضعه الاسم بارايه سواء كان بلفظ مراد او بالوازم
 او بالذاتيات وهذا مراد قدس سره بناء على انه عنده قدس سره من لفظ الب التصورية وهذا كثير من المتعنيين من لفظ
 التعريف ليعتدوا كقول التعريف بالتحصيل ليس سبحانه في حيث ان كان لهايات ليعتدوا انما هي وكل واحد منها يكون
 هذا واما ما تميز الصورة الخاصة ليعرف ان اللفظ بارايه ما قارة بغيره بلفظ مفرد وسواء اكثره واثرة بركب لا يقصد به
 تفصيل بل تمييز الجرم من حيث هو وذهني حكمه في وصف بالترادف فماله التصديق بالوضوء وهذا الشيخ بالاعظم فان لفظ
 شحونه بخلاف الاول واما هب البشارة قدس سره فتعريفه انما اذا قلنا ان الوضوء موجود في المحال فان كان
 عالما به فمفهوم الوضوء والخلو للصورتين المتحررتين والماتتين اليقين حكم عليها بوجوه واما محال فهو غير داخل في ساحل

المطالع لعدم الطلب وان لم يكن كذلك بان العلم في نيك لما يتبين فحينئذ لابد من شرهما وبما بينهما بالذاتيات والاحتياجات
او المركب منها ولا يكفي الغفلة فلا بد منها او بانه يعلمها لكن لا في نفس من بين اللغطين فيصير ان يطلبها بالحق يطلبها بالاشتباه
فيقول الغفلة في الخلل في الطلب وليس غرضه معرفة حال تغير اللغطين انهما هما ان او موضوعان او لا في معنى وصنفا او لغيره
مستحصل القسمين المتوقف على تصور ما يغيب الغفلة ولا يتعلق لغرض حال في اللفظ فيجب بان الغفلة لا اسد الخلل والعدم
موجوده مخفية تملك البصورتان المخزوناتان يحصل علمه باحكم عليه بوجوده واما حكمه على حال فعله التعميد فيكون هو بمنزلة التصور ابتداء
وبالجمله للتعميد مراتب اونا استحضار الصورة المخزونة بواسطة لفظ موضوعه بازاءه وان كان الموضوع معلوما لا يتصور الطلب في طلب
كما فيها نحن فيه واما على تحصيله ليس كما حصل ولا يرتفع عنها تصور الكثرة فلذا جعل الشارح التعريف اللفظي من المطالب التصوري لا
لما قيل من ان التصور في اللفظي لا يلزم ايضا فان الموضوع لم يعلم اجزا لا يوجد ثم يعلم بوجه آخر فان مدلول الاسد من حيث انه
مدلول كالمعلوم ثم يعلم من حيث انه مدلول الغفلة لانه خلاف الوجود ان افقده عرفت فيما ذكر ان ليس غرضه تصور المعنى بل
التي هي بل الغرض منه تصور بذاته او غرضه تحصيل التصديقي المتوقف على تصور ذلك المعنى في حد ذاته لا من حيث انه مدلول لهذا
اللفظ وهذا يخفى على من هو غاف عن حقيقة كون من المطالب التصوري بان الخاطب يعلم ان اللفظ الغفلة مثلا معنى الغفلة
معنى بها بوجه مساو او اعظم وهو كونه معنى لفظ الغفلة يطلب ان يتصوره بوجه آخر في التعريف بالمراد مثلا يحصل له تصور بوجه آخر
هو بخصوص معناه المعنى مفهوم الاهداد هو لا ياتي في حصول التصور معناه بخصوصه فان تصور خصوص معناه غير تصور ذلك المعنى المهم
مبنيون كما في سائر الالهات الحقيقية فلا يخفى على المتأمل فيها ان تصور المعروف مطلقا عين تصور المعروف والذات وغيره بالاعتبار
على الوجه المذكور كما يشتهر في الحد التام والاجمال بالتفصيل كذا ينبغي ان يعلم من هذا المقدم ان المدلول في التحصيل المراد قوله في تعريف
المحدد والجزائي تعريف المحدودات الجزئية التي وضعه بذاتها واسما بهم حيث انها معلومة لا يكون الا اسما في تعريف المحدودات
التي لم يوضع بارادها واسما خارجا عن القسمين كما لا يخفى ولا ضير فيه لانه مجرد احتمال عقلي لان المفهوم الذي اعتبره في التعريف بارادها
غير متحقق ولو سلم قلنا انه متحقق بالعدم على اننا نقول هو اسمي بعد فرض الاسم في تعريف المحدودات التي رعت وجودا فحرفت من حيث انها
موجوده حقيقي في زعم المرفق فالمراد من قوله في تعريف الماهية الحقيقية اعلم من ان يكون في نفس الامر وفي زعم المراد قوله في تعريف
الموجودات الجزائية الجزئية مطلقا سواء صنعت بازائها اسماء ام لا فليعتبر الشارح في التعريف الحقيقي تحقيق الموضوع بالفعل
على ما بينا مراده قوله كما ان تعريف الماهيات هي كما ان عبارة الشارح في تعريفات الماهيات الاختبارية اسمي الالهة وكلاهما ليس
كذلك قوله لان التحقيق الحقيقي في الماهيات على متوله القول والاقاد يكون للطف ذكره الا فحش الافراد ويجوز جعله عنه قوله لم يعلم
يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظنوا انهم قوتوا لآياتنا على المرسلين لانهم ظنوا انهم قوتوا لآياتنا

للموجود لانها باعتبار الواضعة في وضع الاسم فربا كان عرضا لمرة قد يتفقان ايضا فخر لا يحجب الجواب باير الوجود بل يكفي ما بينته
على الاتفاق في المحل تحقيق في المقام **قوله** وهذا التعريف الخيالي التعريف الاسمي قد يكون نفس حقيقة ذلك الشيء بان يكون
متعلق بالوضع نفس الحقيقة عند تعيين الاسم بازائها وبذلك تجزئ اتيات المفهوم في التعريف الاسمي فيكون حدانا ما يحجب شئ
الاسم **قوله** ولهذا اسي لجزا كون المعرفة الاسمي عين الحقيقة بقية قد يتحد التعريف الاسمي الحقيقي وهو اذا كان التعريف الاسمي
حدانا ما يتحد بالحد السام الحقيقي **قوله** الا انه قبل العلم بوجود الشيء الخيالي فاعلم ان الجواب الوحد جاز ان يكون حدنا حسب الاسم
وبسبب ذلك بالقياس الى شخصين اذ ان الشخص في وقتين **قوله** اما لظرو فهو صدق المحدود في التحقيق في الكلام انه لا بد
بين المحدود والحد من المتساوية صدق كذا وما لها الكليتان ويحجب عنها بان يقال كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود
وكلما صدق عليه المحدود صدق الحد وهو هذا هو ما يعبر عنه بالحد والمنه والعكس الجمع لكن لا يمكن وقوعه بين الركنين
لتفسير المظرد والعكس مثلا بحيث يكونان محمولين عليه لا باعتبار ركن بقية فيؤخذ عنها فيقال لظرو صدق المحدود وعلى
ما صدق عليه المحدود العكس صدق المحدود على ما صدق عليه المحدود وفيه لا بد من التجوز في تفسير لظرو ليكون صفة للحد فان لظرو
واحد اذ هو الحد بان يكون التفسير لظرو هو الوصف الاعتباري الماخوذ من هذا الصدق فيتم هو مقامه لكونه ما اخذ به
كون التعريف بحيث لا يستلزم لهذا الصدق اذ يقال لظرو استلزام الحد وهو العكس استلزام الحد وهو الحد فيجوز
في تفسير العكس لما هو اذ اعبر عنها بان قيل كلما وجد الحد وجد الحد وكلما انتفى الحد انتفى المحدود وكما في اصله انما يحجب
فلا يتجوز اصلا **قوله** وهو معنى قولهم الخيالي فيهم اجماع الى قوله كلما صدق عليه الحد هو الحد لا لمعناه الا علم وليس احبا الى قوله
صدق المحدود الخ لا ليس من هذه الكليته بل من المركب التقيدى الذي يؤخذ عنها وهو وجدان الحد عند وجدان المحدود
اذ جعل لفظ المحدود مكان المحدود بالعكس فانهم **قوله** واما العكس فاقضه بعضهم من عكس لظرو بحسب متفاهم العرف الخ
اعترض عليه السيد بان الموجبة الكليته عكس لنفسها عند مساواة الموضوع للمحمول بحسب الاصطلاح ايضا كما ان الموجبة
الجزئية عكس لها الصدق في التعريف عليها ايضا وهو يتبدل كل طرف بالآخر مع لقا الصدق والكيف لكن انما حكموا بان
عكسها الجزئية لا طرادا دون الكليته والجواب ان ليس ما اود قدس سره بحسب متفاهم العرف فقط كما هو متبادر بل
بحسب الاصطلاح ايضا لكن لم يتفرغ من الاستنباط في العكس عن الموجبة الجزئية بالاول فقط اذ ان المراد من قولهم في تعريف
العكس هو يتبدل كل طرف بالآخر مع لقا الصدق والكيف بجالها اي ذلك فقط فلا يصدق على الكليته اذ الكليته فيها
باقية واذ طلاق قد يجعل قرينة الخيالي **قوله** عكس الاثبات نفى ففسر انه كلما الخ كان الظاهر ان يقول ليس
كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود اذ ينبغي ان لا يعتبر في العكس نفى النسبة التي اعتبرت في لظرو لكنه قدس سره

لانه ان كان تعريفا لفظيا
فلا بد ان يكون في اللفظ
الاسمي عند قول
منه

لانه ان كان تعريفا لفظيا
فلا بد ان يكون في اللفظ
الاسمي عند قول
منه

لانه ان كان تعريفا لفظيا
فلا بد ان يكون في اللفظ
الاسمي عند قول
منه

بن على ان اطراف القضية المحصلة بالطرز محصلة واطراف القضية المحصلة بالعكس متساوية قوله وهذا لا دخل له في بيان
 التعريف الخ يمكن ان يقال ان بيان مفاد ما قيل في شرحه لفظ الاصل لا يتوقف الا على كونه تعريفاً وكون التعريف مشروطاً بانه
 الاطرز او كذا فذكر تقسيم التعريف وبيان تسميته وذكر ان التعريف الاصل تعريف اسمي توصيفه العام وتكميله الخاص فقولنا لا شك
 على مدخله ان في قوله اعلم ان التعريف الخ قوله الاول ان يكون وجود الشيء المراد ان المادة لا يكون الوجود مادة القوة
 في الصورة الصورة لا يكون وجود الشيء مع الفعل القيد لا يتقضى بان المادة اذا حقيها بالصورة لا يكون وجود المعلول معها بالفضل
 ولا بالقوة فيخرج عن تعريف المادة ويدخل في تعريف الصورة كذا في شرحه لفظه قوله والثاني ان كان ما منه الشيء فهو
 الخ على ان لا يتقضى بالركب من الاسباب الممكنة فانه ممكن لاحتياج الى علته فاسلية وهو في ذاته لا بد من كونه مادة لا يتقضى
 قوله لا شك في التسريخ على متعاقبهم العرف والا فهو معد بغيره كانه لا يخصه لا على قوله كالجلبوس على السيرة لا يخرج عن عليك
 ان الجلبوس نفسه غايته والقصوره غايته فان كان المراد من قوله فهو الغاية العلة الغائية كما هو مقتضى لسانها فالتقدير كونه
 الجلبوس الا انه يحمل على الظاهر قوله وهذا بحث الذي في تحقيق تعريف الاصل لما ذكره عن شرحه قال المصنف رحمه الله
 عدة اسباب تتعلق به اذ في تعريف تعريف الامام الاصل قوله الدليل منه اشتراط الطرذ الخ بحث على قوله وشرطه كمال
 التعريفين بطرذ يتبين ومنه انه شرطه المطلق التعريف مطلقاً فلا بد ان الامام بشرط مطلقة حيث لا يترتب على الشيء وغيره لعدم
 اطراد التعريف وقد صرح به في شرحه الاشارات والمحصل كذا في هذا المعنى من قبله اذ ليس الغرض في هذا الاعتراض عنه على انه
 لا يذهب للمنفرد ان الاعتراض بالامام يكون ان يكون على عدم ما حسب تعريفه فانه ينبغي ان لاكتساب في التصورات مطلقاً قوله
 الثاني من عدم صدق الاصل الخ قوله الاعتراض على انه لا بد من الاصل لا يخلو عن كماله لانه لا بد من الصدق لانه دليل لقوله
 لا يطرز الا طرذ صدق المحدود على جميع افراد الحد فان كان مبني على عدمه فطلاق عليه لا يستلزم فيه لا يستلزم
 عدم صدق المنعوم به والقوله المحدود ولا يصدق عليها فانه ينبغي ان يبيح من ثمرات المناظرين من قال انه اعتراض على
 قول المصنف رحمه الله من ان تعريف الاصل لا يطرز فقد سمى قوله والفعل مترتب عليه الخ بمنزلة لا يبيح وترتبة القضية ترتيب
 المفعول بالطريق الاول في خصوصه اذا اعتبر من حيث كونه مفعولاً او بمنزلة المفعول فلا بد ان ما ذكرتم ليقض كون الفاعل صلياً
 بالنسبة الى الفعل لا المفعول براد المصنف رحمه الله ان السيرة محتاج الى المتبادر على ان المصنف قال ان الاصل لا يخلو عن كماله على مطلقاً
 من غير قيد بالنسبة الى امر قوله ولا معنى للابتداء الا ذلك بناء على الخ حقيقة قدس سره من ان قوله هو ترتيب الحكم الخ
 مثال لا تفسر قوله بل على ان كل محتاج اليه اصل حيث قال في كل محتاج الى الخ فيكون الخ جزءاً اصلاً فانه لو لم يكن كل محتاج اليه
 اصلاً لم يتم التعريف قوله امر ابين انما اذا قلنا ان الخ الاعتراض على تعريف المصنف رحمه الله الاصل بناء على تفسيره لا ابتداء

في تعريفه
 في تعريفه

الاقتناء العقلية بتزويجها المزايا على نفس التشبيه المبرك وادعى على حصة الاقتناء في التفسير مادة فيعلم الملاقاة لفظ الاصل عليها من
 سوق الكلام لم يفسف رحمه الله ولا اشكال في ايرادها على ما سترنا قوله منها بحث الاداء على تفسيرنا ان في قلانه لما كان منسوبة
 من المصنف رحمه الله مثل ما اورد على تعريف الامام منها اورد منها قوله فلا شك ان الامور مادة الفكرة جعل قدس سره قبل
 هذا المادة بمعنى انجز الاداء في نظر الالهيته من مساجدة الامور ليست جزءا للترتيب بالنظر الى ما قاله في شرح الشخصية لا سيما
 به و ان المادة قد يقال لما حل فيه شيء كالموضوع والعرض الصورة هيته وفعل يكون في قابل مداني بالذات او بالتركيب
 للموضوع الغرض عليه الشجر في الشجران جعلنا الفكر عبارة عن الترتيب المتعلق بالامور علوان الترتيب مصدر المحقول فالامور ما في اختيار
 انما هو احدية بالتركيب على انه لا يثبت له شخصية قوله ودون الاخرى لم يصير بتزويجه في هذا اشارة الى انه فرديا كما ينبغي ولكن لم يصح
 به تاد بالانه منقول عن الامام في نفس العباد اي الروح ممد البدن ليس العباد عبارة عن المركب عنها او هو اعتباري لان اكثر الحكم
 متعلقة باعمال البدن اي بالصيد وحق الروح توسط البدن فينبغي ان في نفس بالمثل البدن ايضا والمعرفة كانت للروح
 فقط قطعا لكنها منسوبة الى البدن ايضا ليقال زيد عارف ودان يريد نفس الانسانية اي الجواهر المتعلق بالبدن سواء كان حيا
 لطيفا سارا في كماله في الورد على ما هو منسب حقيقة المتكلمين او جوهرا مجردا كما هو منسب الحكماء قوله اذ بها الاعمال
 اي بسببها لزوم الاعمال وحده قوله في ذكر تلك التجليات المراد منها مثل الصلوة و اجتهاد فانه خبري بالاضافة الى قولنا
 كل ثابت بالكتب فهو واجب وان كان كلياً بالنسبة الى قولنا صلوة زيدة اجتهاد قوله عن دليل المادوس الدليل مصطلح
 الى اصوليين وهو ما يمكن التوصل بصريح النظر فيه كما علم على الصانع وقول المجتهد انما هو دليل هذه المصطلح لنقله لا الحكم
 فيه تدبر قوله ولقيده الاخر ملا دلالة عليه اصطلاح تخصيص لاجد تقييم لا اتهام قبل الاصطلاح قاريكون غير
 طاهر ولا قرينة عليه في دلالة اصطلاحه متحقق اصطلاحه وبها اورد ودان الدلالة هي من اللفظ بحيث متى اطلق فمفهوم منه
 بعد العلم بالوضع ونداء حيثية في اللفظ المصطلح انه لا يكون اصطلاحه طاهر ولا قرينة عليه فان قلت يدل عليه
 بشبهة كونه من العلم الاستدلال كما تدل بشبهة كونه من العلوم الدينية على تعقيد الفهم والضرر بالافروسي مع ان المراد
 قال المعرفة اسم لما يحصل من العلم بعد الاستدلال بالانواع قلت الشهادة غير مسلمة لشيء اطلاق فهم الفهم على المقلد والفتنة
 على المسائل بدون الدلائل كلام الرغب لا يدل على اصطلاح الفقهاء و اصطلاح غيرهم لا يفيهم نعم علمي يعني
 ان يريد من قولنا اصطلاح اصطلاح الفقهاء لا مطلقا قوله والاقسام اثنا عشر انما الظاهر من العبارة انها
 اقبح مما ينبغي به الحلف وبها اخبر في اذ هو لا يجد في علو شي منها لانه سيصير قدس سره ان المراد منه الحاصل
 بالمصدر كالهئية التي تسمى صلوة فالمراد باقسام الاقسام المتعلقة به لا بمنزلة كونها جزئيات لها قال المصنف رحمه الله

اقتناء العقلية
 سوق الكلام
 من المصنف
 هذا المادة
 به و ان
 للموضوع
 انما هو
 كل ثابت
 الى اصوليين
 فيه تدبر
 طاهر ولا
 بعد العلم
 بشبهة كونه
 قال المعرفة
 على المسائل
 ان يريد من
 اقبح مما
 بالمصدر

ان العلم لا يتم
 كذا انه لا يتم
 كذا انه لا يتم
 كذا انه لا يتم
 كذا انه لا يتم
 كذا انه لا يتم

وقد ثبت على الفرض فانه قد قيل ان اللازم من المثال كونه معنى الفرض لا ما يشمله قوله بخلاف اطلاق الحرام الى آخره
واما في الوجه الثاني من فاما داخل موافق ما يجوز وهو لا يستلزم اطلاق لفظ الحرام اصطلاحاً كما لا يخفى قوله من صفات
الفعل المكلف خاصة فعل النهي والفاء وخصائص كونها صفات له بلاضافة الى عدم الفعل لان في نفسه فانه لما حصل من
المصدر ايضا صفات حقيقته او انه بمعنى المفعول فهو يتناول الالفاظ والمجاصل من المصدر فالأخصاص حقيقته قوله والمراد
نهيها اني المعنى الا انهم سوا المراد منها وانما كان ذلك من الوجوب قد فسره بانها ثواب علم فانه تكليف يصح لعدم الفعل
ليس من افعال المكلفين فلا يلزم حمل العلم به من الفقه لان عدم فعل الوجوب داخل في ما لا يتب تطعاً فيجب ان يدرج
في الحرام والواجب في حقيقته كما آخر فيكون له الاقسام الثمانية ايضا متناهية لا لعدم تناسبها وتفسيره المذكور انه هو الواجب
الحقيقي وتوكلت عدم فعل المكلف ليس من افعال المكلفين بل من افعال الوجوب يستحق العقاب فمعرفة هذا الحكم صارت
من المهمات ولا علم سوى الفقه يكون جعل هذا منه يتيقن من ان المصنف رحمه الله قد صرح بان الفقه عند الامام شامل
للاعتقادات والوجه لبيان فعله في الكيف يمكن ان يكون المراد من الفعل الفعل حقيقته قوله او لو اريد به كيف النفس كان
المراد قد يمتنع منه مستنداً بان لا يمكن على تقدير ارادة كلف النفس لعدم الفعل ان يرد لفعل الوجوب بالظهور منه اثر في الخارج
فلا يكون ترك الحرام فعل الوجوب وهو مردود او انه خلاف اللغة والاصطلاح وما اجيب عنه بانه لا يشك بالصوم فليس
لشيء اذ يظهر منه ايضا اثر في الخارج كما لهذا في تغيير اللون قوله كان ترك الحرام مثلاً فعل الوجوب بمعنى لان الترك
او كان عبارة عن كلف النفس بالمعنى لمصدرى المتعلق بالهيئة كان هو بعينه لبقاء ما ياتي به المكلف فانه قد قيل
انه لا يلزم من كون الترك بمعنى الكلف كون ترك الحرام فعل ما ياتي به المكلف ولا يمكن ان يكون المعنى كان انما ترك الحرام
مثلاً فعل الوجوب لان الكلف قد يمتنع من حيث انه فعل في نفسه فيعتبر به جوازاً وجميعة يكون مدلول كلف عن الزنا
وقد يعينه من حيث انه حال الفعل آخر تخييداً او اخر مختبراً ويكون جمعيته مدلول لا تنزل وبهذا الاعتبار يكون تفسير
مشترك الحرام الذي هو مدلول المنه والاضافة الى ان الثاني اليه وغيره من الاحوال انما يصح بناء على الاعتبار الاول فانهم قوله
فان قلت ان التغيير انما قد عرفت ان المراد من الوجوب واخواته ما يسم الفعل والترك فامى حاجته الى اعتبار الفعل والترك
وجعل الانقسام اثني عشر حيث قال لكل واحد منها طر فان المراد حاصل الجواب ان الوجوب بالمعنى الا انهم عدم فعل الحرام
داخل فيه وعند بيان شمول ثواب ما لا يتب كان ان يقول مثلاً الوجوب يدخل فيه ثواب عليه ولم يصح ذلك بالنسبة
الى عدم فعل الحرام لا يوجب عليك كان الاظهار الا خسران لا يفتقر المصنف رحمه الله للاطراف وتخييل الوجوب والحرام وغير
سواء صافاً واقتسام النفس ما ياتي به المكلف لا اطرافها بين التثنية والاشمول ولا يوجب بالنسبة اليه الا انما فانه فهم قوله يستحق العقاب

عليه
سبح الله

يعني انه لو عوقب تركه كان ملائماً لغير الشرح لانه حق لازم لانه ليس منها قولهم لغو من الغد اى مجرد قصد البقاء بقوله
 او سهرقان غدا الساسى من سى حم اتحقاقتها الغداى السهرى ونسبها وانما قلنا من اتحقاقتها الغداى لان هذه استحقاق من لم يأت
 الوجوب الغداى هو تضييع القدرة فعل الخير تركه القعدة اليه على تقدير كون عدم الفعل غير مقدره كغيره لا يصح ومن يريد مقدره
 ملكه القصة لا التضييع فقط وهو موجوده فى النسخ الساسى فان قلت ان كان عليه ذلك الاستحقاق اضعافه قدرة فعل الخير كان
 وهذه فعل الشرع وجب الاستحقاق العقاب لمحصل التضييع غير انه معفو عنه لما لم يزل المعفو عنه بخلافه وان التضييع اضعافه القدرة قد كان
 تهميد المعصية بقوله وبقى كلامه واضعاهى بالنسبة الى اسبق وان كان هو هذا محتاجا الى تجسيم المراد من بعض اللفظ
 كما بين قدس سره هو المراد بالجوهر والوجود الاربى والنسخ قولهم الا انه فيه مجازات اى دفعه عن مجازات اوربوت على ظاهر
 عبارة المصنف رحمه الله اورد والمعتد به فى كلامه فى نفسه قولهم ان المراد بالجوهر والوجود الاربى هو عدمه من فعله والترك
 وانما اعتبر عدمه من فعله لانه بمنزلة عدمه من تركه ليقابل الوجوب لان اطلاق الجواز عليه غير متعارف ولانه حينئذ يعيد
 على الحرام الشىء ولا يطلق الجواز عليه لان ترك الحرام فعل وجوب داخلان فى ما يجب الاول ممنوعه فبها الفعل الثالث ممنوعه فيه
 الترك كمن يعيد بن العبد فى يجوز مقابلة لكل قسم من مقابله ولا يخفى ذلك ان الامكان الخاص سلب الضرورة من الطرفين
 ولتساويها مراد على مفهومه فلا يراد ان الممكن الخاص مائة او طرفا لا تساو حتى فى طرفى المندوب والمكروه لا يقال قوله عدم
 منه الفعل والترك ليس بحسن اذ الجواز شامل لا ضرب ما يأتى به يكلف وليس لها فعل وترك بل هى نفسها اذ المراد منه عدمه من فعله
 والترك فيه لا عدمه من فعله وتركه فبهم لا يفتق قولهم وفى النسخ عدمه من فعله فبهم تركه كالجواز فيه اذ لا منه فيه على الفعل
 وفعل الحرام المكروه تحريمه فى ما يحرم قولهم والاربى ان ليس المراد بمعرفة بالهباد ما عليها الجواز وعليه انه يدل على ان المراد
 من بالهباد ما عليها موضوعات الاربى لا ممنوعه كون موضوعات مسائل الكلام كما انه نعم والى حيد الساسى من بالهباد ما عليها
 وفيه ليس شىء اذ المعرفه بنفس الاربى ما عليها من حيث العمل كمانى موضوعات مسائل الفقه او الاعتقاد كمانى موضوعات
 مسائل الكلام او الوجودان كمانى موضوعات مسائل الوجودانيات فانهم فاك تتقدم به عن ترعات الظاهرين بآراء نظر الى
 المشرع وانما كلام المصنف رحمه الله فهو صريح فى ان المراد منها العلميات والاعتقادات والوجودانيات لا موضوعات المسائل
 قال ايضا على ما يخرج الاعتقادات والوجودانيات وقال آخر انهم بالهباد ما عليها تبادل الاعتقادات والوجودانيات العلميات
 فمنزلة بالهباد ما عليها من الاعتقادات وقال بعده سواء كان من الاعتقادات والوجودانيات او العلميات قوله وحكامهم
 الى آخره لما فى المنزلة بالهباد كمن دليل فبهم ان الوجودانيات المذكورة بالوجودان بخلافه عنه عدل اذ عبادهم كمن
 وحكامهم الاربى انما قال المصنف رحمه الله وان اردت بالفتحة الى آخره من مسئلة ان اليه فى الوصف ومنزلة بآراء

بامدلة بان الواسع يتبدد فيه الميزة كذا قول الوقت سبب وجوب الصلوة ما دل بان اصله يتجرب بسبب الوقت وكذا قول
 الذي هو باب من الفقه موقوفه قسمته الزكوة لا يتركه ومتحققها فلا يخرج شي منها بقيد قوله عملاً قوله ثم لا ينبغي ان يحترضه الى
 آخره يمكن سبباً عنه بان ذلك الاعتراض غير وارد فيمكن ان يقال ان المراد منها جميع الاحكام والاستحالة او موقوفة كل
 نفس جميعها لها وعليها يمكن ان لا ينبغي لكن يكون حينئذ فقه كل احد منها في الفقه الاخر قوله اما ان يتبين كيفية عمل وانما لم يقل بل
 اشعاراً بالطرفي الحكم او المراد العمل المكلف والمنع انما ان يتبين بالعمل المكلف تعلق ذي الغاية بالغاية قوله لعمري جميع الاحكام الشرعية علمية
 لا يصح في القيد على شي من العلوم التي سبكتها او ليس شي عنها علم بجميع الاحكام المذكورة الا على علم الديناني وعلم خبر بل
 علم الرسول عليه السلام علم المنطق وما ينبغي ليس بما لا يخرج به العلم من التعريف بل قد ما قد تيسر من كونها من اجزاء المعارف
 في فهم المراد بجميع الاحكام الاحكام التي صلتها في هذا مراد ان السبيل تنزيهاً ليوافقها وانما يخرج من التعريف فقه مثل ذلك بحدوده
 الثبوت لا ادري منه حينئذ من السبيل واجاب عن الالفة قوله لعمري العلم بجميع الاحكام العلم بالمتعلق بالنسبة وبغيرها وبان
 انما المراد بغيرها والمتعلق بالنسبة التي تسمى سوادان غير نسبة او شيء غير فقه كذا بان قد بين غير اختصاصها ولا حصولها في نفس
 الامر او باعتبارها لا حصولها لكن العلم على وجه الاذعان بل على وجه التردد كما في الشك والاعلى وجه الاذعان فنصفه في تنقيده العلم
 بالاحكام على النسبة التي من حيث انها نسب بين الطرفين صلتها بينها خبر ما سوى الشك والشك بقوله من ادونها او غيرها لا يكون
 من الدليل ما يقتضي ان المتبادر من العلم بالحكم المتصديقي محل منه ما حرمنا فذكر لك ما في بيان هذا الاخر من القصود والاعتقالات
 والذوات والنسب لم يتناول النسبة الغير انتم ولا المشكوك ولا المعلومة لا على وجه الحصول الا حصول قول الماتن اى المتصور
 فقبل ان العلم المتعلق بالمشكوك تصور لم يخرج القيد بالاحكام الا ان يقال ان العلم بها ليس من حيث الحصول او عدمه بل من
 حيث التردد بينهما واليه لا وجه لتفسير العلم بالذوات والصفات بالتصورات مطلقاً ولو سلم فلم يقل ولا يخرج التصورات
 قوله كما يعلم بان الفاعل من قوله فان الواضحة وضعت اصطلاح الفاعل والرفع واطل ان الاول متعطف بالثاني البتة وان
 كان اصطلاحه هذا لا يوافق من يستقر او الخبريات تنبها وحساس زيد في ضرب زيد واما انه فمن اظهر هذا الاصطلاح حصل العلم
 بحيث يعرف الخبريات من هذه الكلية بقسم الصفة السهلة الحصول وان كان يمكن ان يعلم الكلية بالاشارة وسماع الخبريات
 كما لو اضيق بخلاف فلما خرجت فانه لا سبيل الى معرفة التصادف بالاحراق الا الاحساس والخبريات كل منها يدرك بالحس وبالعقل
 من المراد لو كان الفاعل وجب الرفع وهو ما يعلم ان ليس من الوجوب هنا الا للردم وعدم الاتساق اى التصادف بالرفع على
 وجه الكلية وهو معنى الكلية التقاليدية بالاعمال مرفوعة فلا فرق بينها وبين الفاعل وجب الرفع ثم الظاهر ان مسائل اصول الفقه
 نحو الخاص وجب الحكم تفضل الفاعل مرفوعة فهي ايضا يخرج منها القيد قوله لكون الاصطاح محتمل اى الاجزاء محتملة والاعلم

بالعلم من اى علم

بأن يكون ليس علميا بالحكم ثم المشهور أن هذه المسئلة مشتركة بين الأصوليين المتأخرين بحجة البحث بناء على أن مفهوم الكلام
 والمعلوم من حيث يتصلق به اثبات العقائد الدينية فمن حيث تعلقها بالاعتقاد مسئلة الكلام من حيث يتصلق به إثبات المسائل العقلية
 مسئلة الأصول والقول بان ايرادها في اصول الفقه لطريق المبدئية وتتميل الى الصفة سهو لانه بحث عن الدليل الشرعي من حيث
 الاستنباط واداء التخيير ان البحث من حجة الاجماع وخبر الواحد والقباس من مسائل الفقه لان موضوعاتها افعال المكلفين
 في محمولاتها الحكم الشرعي ومن حجة وجوب العمل بمقتضاها انتهى في ان الاجماع عبارة عن اتفاق المجتهدين اى اشتراكهم في
 الاعتقاد او القول او الفعل والاشتراك ليس بفعل لهم بل هو وصف لفعلهم كذا القياس فانه قد يغسر بدل المجتهد في استخراج
 القول وهو ليس من افعال الجواز وقد يفسر المساواة الكائنية من تنويع الله تعالى بين الاصل والعرض في العلة ويرى ليست حجة
 مسئلة لان حجة المساواة المذكورة ضرورية وبنية يهين في الدين نعم خبر الواحد حجة بمنزلة القراءة ووجهه فينبغي ان يكون
 من الفقه وكذا القياس حجة على التفسير الاول بناء على حمله على افعال المكلفين في ادخالها في الاعتقادية قيد آخر حيث
 قال الفقه المتصديق بالاحكام المكلفين انما لا يعقل الاعتقاد بالاحكام الشرعية العقلية قوله وخبره انما علم الله الى آخره اى كما
 خرج العلوم السابقة عن التعريف خرج هذه العلوم عنه اليه بدون احتياج الى قيد آخر كما زاد ابن الحارث قوله بعد لا لا خرابا
 قوله والرسول عليه السلام اى علمه في المحنة وهو علمه بها وان كان من الدليل ابتداء لكنه بعد ما يتلوه وحى فهو ليس من الدليل مطلقا
 قوله لانه لم يحصل من الادلة التفسيرية وكذا ما علم بالضرورة الدينية كوجوب الصلوة الخمس وصوم رمضان لم يحصل من
 الدليل فلا يكون من الفقه وبكى الكلام فيه قوله لانه علم والفقه ليس علما بالعلوم الشرعية وحصل الحكم عليه بناء على ان
 يجعل العلم عبارة عن المسائل الملائكة فيكون المفهوم العلم اى المسائل الملائكة المتعلقة بالادراكات الشرعية بعيد جدا قوله تكرار التفسير
 بالمعنى المتبادر المشهور وهو ما ورد في الشرع مفهوم من اختصاصه بالخطاب الى الدليل الى اى ما يمتنع ما توقف على الشرع غير مفهوم
 منه كما توهمه الا فيلزم التكرار على تقرير المصنف هو اليه واما تكرار الهيئتها فلها جهات من تعلق الخطاب بافعال المكلفين بناء على
 تزايد الفعل والعل قوله العلم بها التصديق اى العلم بها على بعض الوجوه التصديق اذ العلم بالمسئلة المتعلقة بالنسبة ثمة ثمان مسائل
 احدها لا يحيل النقيض والثاني يتقيد الثالث التصديق لان النسبة التي بين زيد وقايم قد تصير في نفسها من غير اعتقاد جوهريا
 ولا حصولها في نفس الامر وقد يتصور باعتبار حصولها او لا حصولها في نفس الامر ان ترددها فهو شك وان اذ من باجدها
 فهو تصديق قوله فيكون الفقه عبارة عن التصديق بالفقهاء الشرعية اى التصديق بانكحاما او اطلاق القضاء او اداء
 الاحكام التي هي بمنزلة الجزاء الصوري لها اطلاقا لكل على الجزاء الذي يدور معه وجوده او عدمه ففهم التقرير وانما لم يقل
 عبارة عن التصديق بالاحكام لانها لا تنسب بناء على اشتراك العلم عبارة عن التصديق بالمسائل ثم المصاديق

على ما سأل في التمهيد انه قد ورد في كلامه على ان العلم بالاحكام الشرعية لا يكون من الفقه بل هو من العلوم الشرعية

من التصديق الظاهر على ما ذهب اليه الامام الرازي من انفسه ظن لان الادلة السمعية لا تقيد العقل في الحقيقة فليس تقسيم
 الراوي اليقين على ما قيل انه يقين والظن هو طريقه والحق التعيين لان بعضه ظن نحو الترتيب **قوله** وفوايد القيود ظاهرة لا يخفى
 عليك ان المراد من الشرعية جديده ما ورد به الشرع لا ما يتوقف عليه وهو غير مسمى عند الشافعي بمعنى التعريف العلم بالنسب التي
 ورد به الشرع المتعلقة بالثبوت فمضى الغاية بان يكون الغرض من علم تلك النسب العمل او لتعلق النسبة بالموطن فلا يتم
 لو قيل قوله نعم الله خلقكم بالظن كما وهم وبخلف في دفعه فانهم **قوله** فاخرج الى تخلف الخبر سيظهر لك وجوه التكلف
 والتوقف من المتن عن قريب **قوله** نذهب الى ان ما توضح به من وجوه التكلف والتوقف غير كثيرة لو رد قوله
 ولعلنا ان يقول **قوله** بالشرعي ما يتوقف الخ لم يقل خطاب ما يتوقف كما في المتن اشارة الى ان وصف الحكم بالشرع على
 تغيير المصهرم وصف بحال المتعلق **قوله** لان ثبوت الشرع موقوف الخ ما يتوقف على ما سوى الكلام فلتوقف على ثبوت النبوة
 وهو متوقف على ظهور المعجزة وهو قتل البدخارق العادة لانه صدق منه تعالى حال ادعاء النبوة على دفعه دعواه ولا شك ان خرق
 العادة حين الادعاء موقوف على كونه تعالى موجودا عالما قادرا اسماء الخ والرسول من اجل الله تعالى لتبيين الاحكام فلا بد ان يكون موجودا
 عالما بالارسل قادرا عليه واما على الكلام فلان اكثر احكام شرعنا ما نخذ من الكتاب هو اقوى الادلة الشرعية واعلمنا ما ثبوت
 فمهم كونهما متعلقا هذا قيل كلامه في شرح العقائد يدل على ان الايمان بكلامه موقوف على الشرع حيث اثبت كلامه تعالى باجماع الامة
 الذي هو متوقف على ثبوت الشرع فلما ثبوت الاجماع موقوف على صدق النبي عليه السلام لا على الشرع لانه مثبت لقوله عليه السلام
 لا يحقتم امتي على الضلالة وما راه المؤمنون حسنا فهو حسن صدقه بالمعجزة فيجرب بان المثبت بالشرع الكلام النفسى ما يتوقف عليه
 الشرع **اللفظ قوله** لان الحكم المفسر للخطاب قديم الخ فيهم منه ان ما تعلق به الخطاب كالوجوب حاشا فصحة القول بتوقفه على
 الشرع بخلاف الخطاب لا يخفى في الجواب عن الاعتراض الاول المتعذر ان مثل الحل والحرقه الخ قديم وتقليده بالحاشا معناه انه امانة عليه
 وعرفه فاعلم من ان ان توقفه على الشرع انما هو بحسب العلم هو الظاهر عطف قوله ولا يدرك لولا خطاب الشافعي على توقفه لتفسير
 الشرع بالادراك الخ وعلى هذا القول لتوقف الخطاب ايضا على الشرع صحيح وان كان قد ياد باجرا ناظره فساد ما قيل ان المراد بالتوقف
 بحسب ذاته فلا يصح القول بتوقف الخطاب حيث يلزم حدوته بخلاف مثل الوجوب فانه وان كان اثر الخطاب اى الايجاب وقديم
 لكن تعلقه بحدوثه مشروط بوجود الشرع فلا يلزم الوجوب في الايجاب لان تقريره عدم لزوم وجوب الايجاب على حدود العقل اشعار
 بل تقريره بحدوثه مثل الوجوب وهو محتمل لما قلنا **قوله** ولقائل ان عينه الخ هذا منتم لقوله ثبوت الشرع متوقف على الايمان
 الخ لا لتقريره متوقف على وجوب الايمان الا فلا يتم التقرير بل حصل على طائفة منتم لقوله فتوقف شئ من هذه الاحكام الخ
 والمراد من هذه الاحكام وجوب الايمان وامثاله لا يتم انما لو توقف وجوب الايمان واثباته على الشرع لزم الدور او ما يتوقف عليه

الشرع هو نفس الايمان وهو ما وجب اجابته لئلا يندفع عن هذا المنع ان وجب الايمان مسال الخطاب بالادلة توقفه بما لا يمان
 مثال لما لا يتوقف وهو خبرها الايمان والتصديق وعلى هذا يكون ما يتوقف على الشرع نفس الصلوة والزكوة نحوها في خطابها
 وذلك بناء على ان الايمان بالذي هو الخطاب بمخدا الوجوب انه ومثاله اعتبار اذنه الاستيعاب في نظر الى حكم المصنف على انه قال
 على تعريف الحكم المصطلح انه ما عتبت بالخطاب بالخطاب فلو كان الخطاب هو الوجوب لما وجب له ان يتوقف على امر اخر فقال في ما عتبت
 في القبح ان وجوب التصديق بالنبي عليه السلام لو توقف على الشرع لزم الدور ويستقل الشارع عنه في شرع قوله وبعضهم عرف ان
 اذا كان ترويه على الشرع فمفسر الشرع ما دور به خطاب الشارع لما لا يتوقف على الشرع والايمان بالحدوث من المبدأ ولا يتوقف عليه
 توقفه على الشرع بهذا المعنى ان وجوب الايمان مثال لما لا يتوقف قوله سواء اريد بالشرع والمبدأ الا ان الاول ان
 اراد بالشرع خطاب الله تعالى فكيف ينفك هذا التوقف لكونه اشارة الى انه على تقدير توقف الشرع وجوب الايمان لما لا يميز الدور ان
 بالشرع خطاب الله تعالى اذا اريد به الشرعية المعنى فلا لان الشرعية يتوقف على وجوب الايمان وهو على تقدير كونه شرعيا لا يرد
 لكون خطاب الشارع على خطاب الشارع ثم لا يخفى عليك انه على تقدير ارادة الخطاب القول بتوقفه على وجوب الايمان يعني الدور
 لازم ان الموقوف هو اذ كان وجوب الايمان الموقوف عليه نفس وجوبه ولا ان المراد من توقف الشرع عليه توقف اذ كان الشرع
 ثابت لا نفس الشرع قطعا وجه التوقف اذ ان ثبوته الموقوف عليه نفس الشرع اي خطاب الشارع قوله لا يتوقف توقفه على
 وجوب الايمان قد عرفت انه على تقدير توقفه عليه يعني الدور وغير لازم فلا بد ان يقال لغيره بوجوبه وانما يتوقف على
 توقفه نفس الخطاب على الشرع فادس حيث لم يتغير المعنى لا يتغير كلامه بل المعنى عند توقفه على الشرع كما يميز التفسير الشرعي
 والكلام منه قوله ولا على العلم بوجوبها ولو سلم فلا لازم توقف التصديق بثبوت الشرعية على العلم بوجوبها والحدوث على
 الشارع فلا دور قوله غايته انه يتوقف على الايمان والتصديق غير مفيد الى اخذه وغايته توجيهه الى وجهه
 الى جنس التوقف المذكور اى متوقف التوقف من حيث الثبوت في هذا المقام هذا التوقف المخصوص وما قيل انه لا ينبغي لجنس الخاص
 غايته للعام فالاولى ان يرجع الغمض الى الارادة اشارة الى مفهومها في ثبوت لان التوقف المخصوص امره ان يخصه من الممكن
 غايته للامور والفرق بانه غير مخصص بل هو العام غير محدد قوله وهو غير مفيد ولا منافاة لغيره في لزوم الادلة لثبوت المدعى
 وهو انما لا يتوقف وجوب الايمان وغيره بانسداد الدور ولا منافاة لتوقف وجوب الايمان وغيره على الشرع لثبوت ان توقف
 بتصديق متوقف الشرع على الايمان في ثبوت وجوب الايمان فاذا تحقق الاول استلزم الثاني ولا يلزم جملتهم المتساويين
 وهو المبدأ وما قيل انه يميز توقف وجوب الايمان على الايمان المتوقف على الشرع الموقوف عليه وهو نحو اوله من وجوب
 الشيء الا ان فضا الى ما جرد بهم لان الموقوف على الايمان هو التصديق بثبوت الشرع لا نفس الشرع وجوب الايمان انما يتوقف

الشرع هو نفس الايمان وهو ما وجب اجابته لئلا يندفع عن هذا المنع ان وجب الايمان مسال الخطاب بالادلة توقفه بما لا يمان

تتوابع في الترتيب الفقه قوله ترفيعا للحكم بدون
 بقية المذكورة مع انه في الترتيب قوله فنفسي الشرعي اعني في
 قوله بالحكم الشرعي كما صرح به المصنف في كاشيته قوله للحكم الشرعي
 الموصوف من الفقه المذكور في ترفيع الفقه
 الشرعي المذكور منقذ قوله والا لكان الحداي خطاب المداغم من المحدود وهو الحكم الشرعي المذكور في ترفيع الفقه
 لتاويله مثل وجوب الايمان بما على ان المراد من الافعال في العلم افعال الجوارح والقلب ببرد عليه انه اذا جعل الشرع بمنزلة
 خطاب اشارة على ان يكون المحدود اعلم من المحدود قوله لا يقتصر وانما اذا ان لم يعرف هو المركب من التقيد بالمتقيد فلا
 وجه لتفسيره بغيره بل المراد من المجموع خطاب الدنالي في الجملة قوله فلهذا امر الى آخره عليه ان تفسير الحكم
 الشرعي بهذا المعنى بالخطاب غير صحيح فبها متفانان كما مر من المصنف هو ان الثابت بالافتقار يخرج عنه لانه اشارة
 والحكم المفسر بانه امر الى آخره اشارة الى سببها او سلبا كما صرح به قدس سره فيما سبق لا يصديق الاعلى والجزء
 ليس بشي اذ المفسر خطاب الحكم الشرعي وبلا سنا منطلقه المصنف لم يماجها متقابلين التبر الى المراد من الحكم المطلوب
 والاشارة وانما هو المشتبه يحصل للاثبات نحو السلوته وجبة قوله الاول انه كما اريد بالحكم الخ فان قلت لا يصح افتقار
 ما هو عليه الى الدنم ولا العلقه بافعال المكلفين بالافتقار او التخيير دينا في ما سبق من انه منها هو الكلام المنقسم الى
 المجازها هو الخطاب المتقيد بذكر سبب داروة سبب الثاني بالخطاب فقط وهو بيان الحاصل المراد والتاويل في الكلام
 ان يراود ما خاطب به الدنالي في قوله الثاني ان الحكم هو الايجاب الخ يعني ان الحكم المستطعم على الفقهاء هو الايجاب
 مثلا لكن بطبقونه على الوجوب مثلاتها ولا يخفى عليك في هذا الجواب من التكلّف قوله الثالث ان الحكم الشرعي الايجاب
 اما الاول فلان الحكم لا يوجب مثله نفس خطاب الدنالي عندنا واما الثاني فلان القول لا يفيد صفة بحقيقة الفعل بل هو بانه
 الى الفعل وجوب بالنسبة الى الحكم الايجاب فاندره عليل من انه لا فائدة في القول بكون الايجاب نفس الفعل اي الخطاب
 فان المختص لم يدع الامتناع الوجوب للايجاب قوله وليس للفعل منه حقيقة مسماه بالوجوب وتضافه به بالاعتبار
 المستتاه بكونه بحيث تنقل به الايجاب لا ينافي اتحادها بالذات بل ذلك مختلفا بالاعتبار قوله بها متحدان بالذات
 اي ذات واحدة ليعيد كل منها عليهما من جهتين فلا يرد الايجاب فعل والوجوب الفعل فلا يعيدان على شي واحد
 لان صدق المقولات على واحد انما يتحقق من جهة لاس من جهتين قوله مختلفان بالاعتبار وبما على ان الاعتبار صحت اوجبه
 فوجب ومقصودنا ترفيع ذلك الامر لنفس الذي هو الحكم من الاشعار بالنسقين والمتعلقين في ترفيع فلا يرد ان ذكر
 والتجديت في الترتيبات المتأخرة وجب للاعتدال في المراد خطاب الدنالي المتعلق بالافعال ليس فاهرا في السبب
 الى الافعال وان نسبتها الى الدنم لانه انما يجب اذا قصد ترفيعها من حيث الاعتبارات لا اذا قصد نفسها لاعتبار

ما ذكره في الجواب الموصوف من الفقه المذكور ان ليس بمتقيد بالافعال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
آله وصحبه وسلم
السلامة

علماء العبدى محسن فى علمه قوله الثالث ان التعريف غير متناول الخ ليعنى ان المقصود تعريف الحكم المصطلح ومنه ما يبينون
ثبوتة الى القياس هو لا يصدق عليه ان ليس هناك خطاب مضاف الى المدعى قوله مظهر للحكم اى فى الواقع او بحسب
زعم المجتهد فلا يرد عليه انه لا يصح على اى من قول ان كل مقتبه مصيب سيجى تحقيقه قوله فيما ثبت بالسنة والاجماع
اليعمل فيما ثبت بالكتاب ايضا ذلك ان يقول انما خصلى السؤال بما ثبت بالقياس لان تحقق الخطاب فيه يتوسط وهد
من هذه الثلاثة سجالا منها فانها كاشف عن الخطاب بنفسها ولذا جعل هو مصلا مخطا عنها قوله معنى كون السنة والاجماع
والقياس حججا وكذا الكتاب لكنه لا يعيد كاشفا ولا يسمي بمرسدا لطريق التعريف والتفى بان يقال ليس كلامه بل هو كاشف
عنه قوله فيه خل في انتم تضار الضمير عمم الاقتصار على التخييل بحيث يشمل الصريحى الضمير لادخال الحكم الوضعى وان زيد قيد
والوضع لادخاله فيه يدخل في موضوعه لان الشرح محل السنة وغيره حاجته على الاحكام فكونها حجة بوضعها شارح فثاقل قوله
ويترجم ان يكون الزعم صاحب التعجير وقد مر به ما في قوله مثل جواز الاجماع اى كون الاجماع مباحا غير ممنوع بالفعل وليس المراد
من الجواز الصحة بل هو عليه انما ليست حكما كالمعيار على تقدير ان يكون حكمه هو ان يراد من كونها حجة وجوب العمل بمقتضاها قوله
فنه المشهور انه في غير ما استلكت ويمكن في الوصول اليه معها لان الاصل كونه صورة اللفظ على تقدير الالتماس به والوصف
عليه وقوله ثم غلط العامة في شروحه معلوم بل لا يمكن ان البعيد وبها للتفسير قال لمصنف به وان قل قيل فيكون
لا التقي له فم ان يكون المراد بعقبا مخصوصا فانه شئ اخر مقابل له فانه فم ما قيل الصواب وان كثر ليكون التقيض او
بل استقاط الوضع قوله حتى ان العلم بوجوب الزعم لا يوجب عليه ان يكون الضمير لادخال الحكم المصطلح ومنه ما يبينون
وجوبها والاول وان كان معلوما بالضرورة ولكن الثاني حاصل بالاستدلال والاكثاب بالاشبهة فاخراج الثاني لكون الاول
معلوما بالضرورة من سبب الفقه كونه مذكورا في عمل تفصيل احكامه وان كان الصلوة والصوم وما يتعلق به من اجتهات مسائله
غير اية بالفرق بينه وبين غيره من الاحكام المحجب للاخراج ومنه بالاصطلاح عليه فاسد .. وما قيل من ان منخر
الوجوب ليس الا انه من هذا الدين قال الحسن عبارة عن النفس ورود بشرع بالثناء على فاعلمه وكذا القيم والمراد بالوجوب الفعل
الذى ورد بشرع بالامر بالاجبا بافهم لان الدين عبارة عن وعظهم اكلهم سابق لادلى الالباب باقتيادهم المحمود لمؤخره لاذ
وتبادل الاصول لم يردع وقد تحيى بالفرد فكونه من الدين اعم من كونه اجبا والاعم غير الاخص بدانته الاول
لا يستدعى بدانته الثاني وغيره من الامم ان الحسن الوجوب ليس من الصفات الحقيقية انما تنبذ للفعل والشرع بينه بل ليس
الاشارة من ورود بشرع بالثناء والامر بالاجبا بافهم انما الحسن عن القيم والوجوب عن غيره بالذات او لصنف من
المصنفات بل مجرد ورود بشرع كذا لك لان الوجوب عين كونه من الدين فانهم قوله او الاكثر كالثلثين بعين اول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
آله وصحبه وسلم
السلامة

محقق لفظ حكمه

يكون حجة مرفقة كل واحد واحد كما ينبغي والافنيكون تفصيلا لنعم بر عليه انه جعل علم الاحكام بالكل الصادق في الصلابة لها
 معرفة لكل سالفها في لياثير معرفة كل واحد واحد مفصلا عنهم قوله وان التزم بان يحل لفظ الاحكام حين ارادة مجموع
 لا يستغرق الجماعات فيكون اعم من كل واحد كما قال صاحب الفتاوى في قوله تعالى اني ذنبت الخطيئة من ان ذنبت مجموع
 اعم من ذنبت كل عظم كذا قيل ويريد عليه لغة ج لا يصح قوله فعدم تناسي الحوادث لا ينافي ذلك لان عدم التناهي
 بمعنى عدم الانقطاع كما مر في ذلك ولا سائر للقول بالقطع حدوثه والجماعات انما هي ثلثة بل اثنان وعدم القطع
 الا فراد فيدبره الاولى ان يقال انه مبني على الاعراض كما يدل عليه لفظ التزم او على انه يصح نسبة الحكم الى الكل
 باعتبار البعض مجازا لا على كل واحد واحد قوله برده لم يصف به المديني ان قوله ولا يتنبه لكل جواب جوابا
 باعتبار الشق الاول وحمل العلم على التعريف فغناه ولا يبراد الكل بان يحل العلم على التنبه فانهم ما قيل التزديد السابق في الاحكام قوله
 ولا التنبه بيان لمعرفتها فكيف يصح قوله لا يستجاءر لما قد الخ لا تميزهم ان يميز من هذا ان لا يكون دليل المحطى مستجاءرا لانه اقل
 يكون المحطى مجتهد لان هذا الاستجاءر لا ينافي معارضة الوهم العقل ومثله الحق الباطل كما سمحي فيكون الخطاب لهذا لعدم
 الاستجاءر قوله ذلك لغرض الاوله بحيث لا يمكن الترجيح قال الشارح في باب المعارضة والترجيح ان تحقق التعارض من غير
 ترجيح جائز على الصحيح اولاه انهم من ذلك والحكم هو التوقف بل الدليلين بمنزلة لعدم فانه قد قيل ان معرفة
 سبب الرجحان من حكمة لا يفتقر الى الحكم فاذا بقي التعارض لم يكن عالما بهاد تخلف في جوابه بانه يمكن ان يشكك امرهم
 من الفكر في الترجيح فيجوز التعارض قوله او وجوه المانعة لا يخفى عليك ان المعبر في مشرا الى الاجتهاد انما هو معرفة موافقة ثبوت
 الحكم لان يرفها كما تحققت فاذا احتج في محمل بانه ثبوت الحكم لم يفسر مجتهد رفعة من انه يستعمل جميع ما ذكر فالمراد من الكفاية هو
 المعينة عنهم لا في نفس الامر فانه قد قيل من ان اشترط الوجودية وجود ارتفاع الموانع لا يكفي في الاستدلال لان يبراد
 بالكفاية عدم الحاجة الى وجوده قوله او معارضة مرفقة ناطرة قوله بالخطا في الاجتهاد كما ان تعارض الادلة وجوده
 المانعة ناطرة في قوله عدم التفسير قوله لم يقل النبر صلا عليه وسلم فان قيل يمكن قلبه بان يقال انما لم يقل لعدم سائر الاجتهاد
 وعدم التكليف لانه قد خروجه مثل هذا الحكم الذي لا يمكن معرفته بالكتاب والسنة والاجماع والاجتهاد مكلفا بغناهم قوله
 وان سلم ان الادلة قيل حين ارادة التنبه فيكون التنبه بالاحكام من الادلة قلنا لابل معناه التنبه للاحاطة بالاحكام
 من الادلة او هو مراد من مجموع العلم بالاحكام من الادلة لا العلم فقط قوله علم كذا وكذا يمكن ان يقال معناه ملكة اختصاصه
 المحققين بتفصيلات لا يمكن استخراجها من الجواهر منها الامرية قال المصنف بول هو يعلم كل الاحكام التي قيل المطلق الفقه على
 العلم من الملكة خلاف المشهور اذا سماء العلوم فاعلم على التصديقات او على الملكة او على المسائل لا على المجموع المركب من

لا يبراد ان يكون مثل كلام

اثبت بها جيب بان الملكة هي شرط لا دخل لها في الفقه ولا ينبغي عليك ان تطلق العلم على واحد منها مشروطا بآخرها بل
 خلاف المشهور الذي هو الجواب ان الملكة هي ما معنى صفة لا تختص بكنها من ستمسك بالبرهان القياسي من الاحكام اول الحكم
 من الادلة والى الخلق عليه العلم ثم المشهور معنى صفة لا تختص بكنها من ستمسك بالبرهان القياسي من الاحكام اول الحكم
 تعريف مختصر انه لا يدخل على بيان المراد من الاحكام لقوله في التوضيح فلا بد ان يكون الفقه حكما يحل متناهية اوله وان لا يتصور
 بيان المراد وان يتصور ان يقول فلا بد ان يراد بالاحكام صفة متناهية لان المادة جزء الاحكام من اخطا لا يتصور ان يتصور
 وقد رده في العلم بان لا دلالة لفظ عليه اصل قال المصنف هم لم يرد له ثم انما اقل لا يحكم الا على شيء يمكن قوله
 الا انه يدل على انه الجزء من متناهية على ان الحكم لا يتفرق في الجماعات وبما هو من متناهية العلم في المقام بل يتصور ان يتصور
 اليه المتناهية في الملوك قيل ويمكن ان يجاب عنه بان ليس بوجه النقض متحققة ان اول ما عليه نزول الوحي من الاحكام
 الصادرة الحكم بموجب السلوة وهو صفة شمل على عدة احكام كوجوب الزكاة والقيام بسجود وغيره باعتبار ما توقف عليه هو الرضا
 على الاحكام اخذ بان الحكم متناهية من قبيل الدلالة لا يتفرق في متناهية حيث يتصور في متناهية واحدة فتفسير الحكم العلم على حكم غيره
 الخ وانه لفظ على الخزانة من العلم بعض الاحكام التي لم يرد الوحي وقد يجاب بانها فرض محض او قد استمر عادة حصول
 الملكة مع حكم وعلم بان المراد ملكة لا تتصل بالملك لا استحضار هو يمكن ان يحصل معها وان حصل لها من طرفة حكمه مع
 وعلمه كما ان حصل لها بتكليف كذلك ليس بينهما فرق معتد به وبما ليس بشيء او ليس عرض التحجب انما يتحقق من ثمة احكام لا دلالة
 لتوضيح عليه الفقه قال المصنف فبما ان اولها متعلق بالعلم ويجوز ان يكون العلم بالاحكام التي لم يرد الوحي بها ولم يكن
 من الادلة كما للملكة فانه ما قيل ان وصف الاحكام بغيره يرد الوحي بها والوقف والاحكام عليها يعني من ذلك بل فهم
 ان الاحكام الموصوفة ادلة اخرى غير الوحي والاحكام وانما لم يذكر لانه ان هو الوحي والوحي لوجي قال المصنف ان العلم
 لغيره يتم كالعلمين باذكار الخ اى الصحابة لا نوافيهم بالاحكام المذكورة من الادلة ولم يعلق بهم الفقيه الا على ما علم
 اشتباه منهم بالملك غير العلم بالاحكام من الادلة فانه ما قيل ان العلم من الادلة مشعرا لا استدلالا عند العلم على
 ما سبق في تفسير معنى كلامه ان الصحابة هم من لم يرد الوحي عليهم وهم الفقيه الا على المستبين منهم ومنه ما علم
 اذ الاستدلال به هو الاستدلال بما يرد عليه فتدبر قوله والاول اى حجة لا يتصل بالعبارة المصنف هو المصنف قال لا يمكن
 الاية من قبل ملكة الاستدلال الصحيح وان الظاهر ان المراد بغيره يرد الوحي بها منهم بالعبارة او بالاشارة
 او الدلالة او لا نقض وهو ان الوحي من مشاهد الظهور والمخفاة فكل ما يخفى بالاحكام القياسية وانما قلنا الظاهر قد يكون
 ان يكون المراد منه انما من النص من الظاهر الدلالة فيبقى سائر الاحكام الاجتماعية مستفادة من النص ومن

بشرط الاجتهاد ودر الاحكام القياسية ودر انساب الاحتمال الثاني ولذا قال اوجب قوله لكونها فروعا مستنبطة للاجتهاد
الجماعي كون جميع مسائل القياسية فروعا مستنبطة في الاجتهاد وفتوقف العلم بجميعها على كون الشخص فقيها فلو توقف
والفقهانية على العلم بجميعها لزم الدوران قلت يمكن ان يشترط فيه العلم ببعضها فلا يلزم الدور لعدم توقف العلم ببعضها
على الاجتهاد او يجوز ان يكون المقلد عالما اشكنا من استنباط بعض الاحكام القرآنية من اصولها عدم حصول ملكة استنباط
الكل لعدم بجزالة القياس مطلقا غير متوقف على الاجتهاد ونعم جميع القياسات متوقفة عليه قلت هذا ترجيح بلا مرجح فانهم
قوله فلا يجوز للجهل بالقرآن التقليدي بما في الاجتهاد فلا يخفى لا شرط فيه فانه قد يفتقر الى السوال انه يجوز ان يشترط صيرورة الثاني في
بعض مستنبطات الدلائل لانه بعد ما صار مجتهدا في الشرط فيه العلم بما يتوجه عليه ان لا يجوز للمجتهد التقليدي ان يفتي في المسائل
في الاشارة بالتقليد المجتهد الاول بل العلم بمستنبطاته قلت العلم بالتقليد لا يفتقر الى ان يستنبط هذا المجتهد في مطابق
لواقعه كما يشترط العلم بحسب التقليد واما اشتراط ان قول كل مجتهد حق فانه قد يفتقر الى ان يستنبط هذا المجتهد في مطابق
ان يعرف افعال المجتهدين في احوال الاتفاق ودون الاختلاف في ارجح الى معرفة الاجماع قوله لاقى الواقف ولا يخند
المجتهد الثاني والمراد من ظهور نزول اوجوبها الظهور في الواقع بحيث يتفهم ويظهر على كل احد طيفت اليه او عند العالم الذي يصير
بواسطة العلم فبعضها قوله هو عندهم اسم العلم مخصوص محين ان اريد انه مخصوص بحسب الموضوع فهو لا ينافي بتبدله بغيره
بحسب ادعاء المسائل وانتفاضة وان اريد انه مخصوص باسمه بعد معين من الاحكام فهو لا ينافي باشتهار العلوم بغيره
تلاخي الا كما قال السيد في شرح المواقف ان اسم كل علم موضوع بذاته موضوع كل اجمالي وفي حواشيه على شرح المقتدر ان اصول
الفقه من اعلام الاخبار لا يمكن تقدير تفصيله قوله بحسب النواحي لا يتعارض بحسب النسخ اذ قال تعالى بالنسخ من آية الآية
فلما آتت آية ثانية لا يجب ان يكون شترة على الحكم العملي كما لا يخفى والفتنة والفتنة انما هو بحسب الظن والاعجاز من ان الفقهان
قد يتحقق لكن الثانية خبرية بقي ان ظاهر تعريف المصنف هو شامل للعلم بالحكم المنسوخ وبحكمه بالاحاد الذي انقضى الاجماع على
خلافه فلا يلزم الانتفاض الا ان يقال المراد من المصلحة كون العمل مقصودا منه وبها ليس كذلك فانهم قوله فكانه كانه سهو من
الناسخ اذ قد ضرر به مصنفه قوله فيعلم مسائل الفقهية يمكن ان يقال انها لا تقتضي بكميلا لفظ قوله المراد ان اريد
الجزء والبريد الظهور بالنسبة الى العالم يختلف الفقه بالنسبة الى كل مجتهد وقد علم من قوله وحر يكون الفقه الجزوي لم يترجمه الشارح
منها قال المصنف رحمه الله تعالى ان الفقه في الجملة هو على تفريع الفقه اشكال في بيان الفقه من باب تمثيل الاستنباط في الفقه
والظن ليس كذلك وبما لا اول فلا يستفاد من اسميات وهي تفيد الارض والفتنة لا تثبت ان بعض السمتيات قطعي فبعضها
قطعي والاول على ارادة الاصل فمن لا يفتي من العلم شيئا لم يوجب ان كل استقينة الفقه منها قطعي كان محبوسا من احتمال

الاجتهاد
الاجتهاد
الاجتهاد
الاجتهاد
الاجتهاد

الاجتهاد
الاجتهاد
الاجتهاد
الاجتهاد
الاجتهاد

والعرف الشريف وقال السيد في شرحه انه لا يطلق على شيء منها الا التقليد فانه لا يخلق عليه مجازا لا تحقيقة **قوله** ان الحكم مقطوع بالظن
 في خرافة تقريره لوجهين احدهما ما ذكره الشارح قدس سره واما بينهما ان الشارح جعل ظن المجتهد مناطا للحكم وعلة له كما جعل الظن التقويدي
 مثلا ^{علامته} له بسبب البتة فتمت تحقيق ظنه بان وجود ان علم قطعا بثبوت ما ينطبق اجتماعا على ضرورة من الدين فقد انقضت ظنه الى العلم
 بالاحكام انفسها وبذلك ايضا لا يتم الا على رأي المصنف كما لا يتم ما ذكره الشارح قدس سره ولا عليه لان عند غيرهم يجب
 عليه اتباع ظنه ولو خطأ وانما يكون وجوب اتباعه موصلا له الى العلم بما ذكره الشارح قدس سره ولا مناطا للحكم كما ذكرنا
 ويمكن ان يقال الاحكام اعم مما هو حكم المدقق في نفس الامر كما هو رأي المصنف وادعى الظاهر كما هو رأي غيرهم فظنونه حكم
 المدقق ظاهره لا ينطبق اليه الا على الذي ينطبق لظنه ووصله وجوب اتباعه الى العلم بثبوت دلائل يصل ان الظن متعلق بالحكم
 الى تفسير الامر والعلم مقبوسا الى الظاهر وقد وجب كون ظنه مناطا للحكم وعلة له بان معناه ان كل ما ظن به المجتهد علم لا يشك
 انه حكم يتكفي سواء كان خطيا او مصيبا وبذلك القدر يكفي في اطلاق لفظ العلم فاقسم به ان هو يحمل الكلام في هذا المقام وسيجي
 تفصيله في محبحث الاجتهاد ان شاء الله تعالى **قوله** لمدلول الاجزاء التي ادور وبها شرطية للاشارة الى وجه تصويب كل مجتهد
 واما صحتها ان علم القطع وجوب العمل بالظن وهو يقيد بثبوت فاعلمه تعالى فكل ما ظن به المجتهد ثابت فاعلمه تعالى فيكون مصيبا
 والا فالملطوب مثبت بان ذكرنا ان يكفي ان يقال كل ما ظن به المجتهد فهو ثابت فاعلمه تعالى بناء على تصويب كل مجتهد
 يرتد الى ان هذا قوله قدس سره هو انه قد علم كونه مضمونا الى **قوله** في ذلك اي وجوب العمل بالظن وجعله اشارة الى الاجزاء
 ينبوعه الغاية فانية النبيل المينة ايضا اذ الظاهر هو منقول النبي بالاثبات **قوله** صا ذكرنا اي وجوب العمل الذي دل
 عليه القطع والقطع الدال على وجوب العمل واما صا ذكرنا انصافا قطعا عليه لا شك ان وجوب العمل بثبوت في علمه تعالى بناء على
 ما قال المصنف من انه لو لم يكن هو ثابتا فبغير غيره لم يكن النحط ووجب العمل والعمل بالصواب الذي ادى اليه
 رأي غيره جوامع حرمته التقليد عليه وهو متمم وفيه متر ظاهر اذ يكفي وجوب العمل كونه حقا بالنظر في الدليل او بحسب ظن المجتهد
 وان لم يكن حقا ثابتا على علمه تعالى وسيجي في محبحث الاجتهاد **قوله** فان قيل ان العلم انه معارضة لغيره ان الحكم المظنون يمكن
 ان يكون قطعا مسلوما قطعا للتام في بينهما والمتناهيان لا يجتمعان وحاصل الجواب انهما لم يجتمعا بل كان مضمونا ثم صار
 مسلوما **قوله** فيصير معلوما فان قلت الحقيقة بالحاصل من الادلة التفصيلية وذلك هو لظن وهذا العلم اليقيني ليس بينهما
 قلت النسبة المظنونة به بعينها صارت معلومة فان كان العلم بالمعلوم متحد من فلوها من الادلة هو كونه منها والا فاعلم
 العلم باعتبار ان صفة العلم تعلق بآثارها الحاصلة من الادلة ولو بالقياس الى هذا القياس وبذلك القدر يكفي في اطلاق
 فتدبر مكانه كانه سهوا لان النص القطع هو وجوب العمل بمحقق الا ان يقال ان هو بالنظر الى الدليل **قوله** او هو ثابت بالنظر

اليها فتدبر قوله وكذا المفعول ومنه اكثر ما يستدل به صاحب الهداية مثلاً قال اقل المبررة عشرة دراهم عندنا لا تقي الشرع
 وجوابها ان شرف المحل فيقدر بانه شرط وهو بشرط استدل لا يستجاب لسرقة فلهذا بالحققة استدل بالقياس كما لا يخفى فقيس
 على هذا قوله وسواء الاستدلال قال لا ندعي من ثبوتهم قوله من حيث الجواب او لا ندعي او فقد الشرط فوجب الحكم او فقد منها
 الحكم لا يتعارف ذلك منها الدليل المرفوع من قولنا يميز من تسليمها انه انها قول آخر ثم قسمه الى الافتراضي والاستثنائي وذكر الاستدلال
 في النوع الاستدلال بالحققة وانه ثلاثة اشياء لا يميز من غير تعيين طائفة ولا كان قيداً ساداً يستحق بالمال وشره من قبلنا
 فالتحققة والاستحسان ايضاً وقالت المالكية والمصالح المرسلة ايضاً وقال قوم بقى المداركة في الاحكام العددية ولا يخفى
 عليك ان ارجاع هذه الاقسام كلها الى محمول المنص الاجماع لا بد فيه من تأمل قوله لا يقتضي على غيره بل على ان
 المصالح من كونها فرعاً لها ان مقتضى عليها لا يقتضي على غيره مستنبط من مواردنا ووجه تعيين قوله فيكون الحكم ان ثبت القياس
 ثابتاً بتلك الدلالة وايضاً هو المخرج لخواطئ تحتها فالجواب ان يقال ان اراد منه انه ليس باصل كالمقصود من قوله
 فيه يكون ان ثبت المقتضى عليه ثابتاً بالثبوت بالتحقيق كون العلة التي بوجوب الحكم مستنبط من مواردنا وكون القياس
 مستفراً مبنياً لعموم الحكم في اخره وعدم خصصه بالاصل لا مبنياً فان قلت فينبغي ان لا يميز اصلاً ايضاً لعموم مقتضاه عليه
 ووجوب حكمه بتركيب انما هي بوجوبه فانه لو كان فهو الحكم مشابهاً بالثبوت قوله واثراً القياس الى آخر كلام المصنف ثم صرح
 في ان كونه مستفراً لا مبنياً بل على خصوصية الامارات فيه كون العلة فيه مستنبطه كما بينا وشره لم يميز بين المقتضى قوله
 وخرجه بوجوب المخرجات الاولى والثاني في غير موارد على كلام المصنف ثم حيث قال ان انما هي بوجوب الحكم مشابهاً بالثبوت قوله
 المتأمل فلا وجه للاشارة الى ان هذا هو من تقريره وذكر التوافق الا ان يقال غرضه ان هذه الوجوه اوردت في هذا المقام ان
 لم يرد مقتضاه على تقرير المصنف له والظاهر ان مقتضى عليه قوله انما لا ندعي المخرج اصل الجواب ان جهنوم الاصل كما يشكك
 فمطلق الاصل مقيس الى اصل مطلق المستقل فمخرج الامارات غير مخرجها ليس كذلك قوله بحيث يكون فرعاً في الحقيقة على ان
 الى اقتبائه في معنى الامارات على ذلك الشيء يكون فرعاً مبنياً على ذلك الشيء فليس المراد انه لا تأثير له في الفرع بل ان تأثيره
 ذلك الشيء فلا يرد عليه ان هذا مقتضى الجواب عن الثاني فلا حاجة لاي اورد على حجة فان مقتضاه في التاثير عن القياس مطلقاً لم
 يتغير من حيثها املاً قوله وفيما نحن فيه ليس منسبب قد تقرر في موضعنا ان السبب الحقيقي للحكم هو اعتبار القيد القيد القيد واما
 اللغظي فهو سبب ظاهر في حكم من غير ان ليس شيء من سبب حقيقي ومقتضى في نفس الامر للحكم على ما مر ادا بالقياس في هذا
 ايضاً انما هو في مسمى القياس فليس له الامارة الاثبات لانه اذا قلنا لا جدنا ان الحكم كان ثابتاً لسبب آخر ظاهر في

في النوع الاستدلال بالحققة وانه ثلاثة اشياء لا يميز من غير تعيين طائفة ولا كان قيداً ساداً يستحق بالمال وشره من قبلنا

ثم يرى لدى القياس أظهر من غيره ما سواه من المعنى قوله انه ليس مثبت بل هو موقوف قد خشي على بعض الناس من قولهم
ان من ادان ما سوى القياس ثبت في نفس الامر مخالفة ما جرى في الجواب عن الخامس حيث قوهم ان معناه ان القياس
يحتاجه في مقتضىه واثبات الحكم في نفس الامر الى استنباط القياس وليس في مقتضىه اليقين معناه ان الاجماع يحتاجه
الى استنباط في مقتضىه وجوده لا في الدلالة على الحكم وكونه سببا وثبتا طائرا بخلاف القياس فلذا لا يقتضي الاستدلال
بالاجماع وتعيين السبب الظاهري للحكم الثابت به الى ملاحظة استنباط القياس **قوله** بعد تسليم وجوب المنه الاجماع
قد يكون شطرا فيهم علماء ضروريا وكونهم اختيارا بالصواب كما ذهب اليه البعض **قوله** وقد يجب بان الحكم يعني
ان الاجماع بانظر الى نفسه يوجب القطر وكذا الثابت واستنباط القياس من ان يصير الاول لامرعا من ظاهرا والثاني
قائما له يرد ما قيل ان العالم بخصوص خبر واحد والاجماع لم ينقل اليها باحدا ليست لفظية قوله لا يثبت عندكم اذ كان
السبب خبرا واحدا بل بما يورث نقصان اى في نفس الحكم المراد من الحكم كالوجوب المحرقة فالوجوب الثابت في غيره
ليس غير الثابت في الاصل كغيب وقد ذهب كثير من علماء المذاهب ان ثبوت الحكم بالقياس بطريق التندرية وان
يعنيهم منهم لانهم فخر الاسلام الى انه مثبت ابتداء لوجوب شكا قطر في الاصل من غير ان يفرق فادركت القياس نقصانا
في الحكم فانه لم يثبت في الاصل كغيبا والظني لم يكن ثابتا بقى قوله المقام انه على تقدير كونه القياس من غير الاظهر معنى
الاختلاف في ثبوت الحكم بطريق التندرية او الاثبات ابتداء قال المصنف موهل اخرض منه ازام الخصم واذ جعل منه
اظهار الصواب وجعل غرضنا هو دخل فيه كما بحث الاغراضات قال المصنف فوهل الحكم ثبت بتفسير مسائل الفقيه على
وجه الاجمال والامسئلة لفقه الصلوة واجبة مثلاً لان هذا الحكم ثبت قال المصنف موهلانه حكمه يدل على ان هذا الحكم
له معنى متبوعا واداميلت من ثبوت الحكم لا يحصى لك من ان يبينه بهذا الاستدلال وليس مراده ان ثبوت الحكم موقوف
على تفصيل مسائل الاستدلال متحرره فانه قد قيل انه يحقق تلبية الحكم الى الفرق وعلم انه ثبت بالقياس لم يحتج الى ترتيب
المقتضيات في اثبات ذلك الحكم قال المصنف موهلانه علم انه يمكن ان يشار الى سوال وجواب تقرير الاول ان بعض
الكبريات ليس من مسائل اصول الفقه فيكف ليعيه ان يقال المراد من القضايا المذكورة ما يكون مقتضىه ابطال الفقه
اى كبريات كبريات قبل لا تنافي بينها لان كون كل قضايا اصول الفقه كبريات وابل الفقه لا يقتضيان ان يكون غير ما
كبريات لها ولا بالعكس فلما ورد سوال فاهل هو المقرر عند جميع من ان تلك الكبريات لا يكون الامن مسائل
بعض اصول الفقه وقد يقرر السؤال بان تعريف اصول الفقه هو مقتضى تلك الكبريات متساو بالقضايا التي لم يقع
كبريات جميعا وابل اولي التوصل القريب بعلانية لا لا تقرير الجواب ان تلك الكبريات وان لم يكن بنفسها كبريات

شيخ الاسلام

علمه
جليل

شيخ الاسلام

في اصول الفقهية لا يوجب الى المذكور فيه فهي من اصول الفقه اتمنى عن ذكرها بذكرها هو اختصها اليه وليس سني من الكبرياء
او من اصول الفقه ليس سني من القضاة الا وهو كبري ما بنفسه او ما هو ارحم اليه ولما كانت تلك القضاة على
الكبرياء بعدد اصول العرب عليها كما صدق على كبريائها اولافوق بينها الا بالاحمال لتفصيل هذا ولا يخفى عليك
انه لا يفرق بين هذا الجواب على ما فرنا ان يكون كل يمكن ارجاعه الى كبريائها اليه ان يكون من اصول الفقه كما توهم وادركه
من انه يفرق ان يكون بعض مسائل العربية منه مثل من العربية قوله مصيبة لا يرسل على طلب الامر مطلقا لم لو لما على وجه
الامر وهو غير جرحها من اصول الفقه قوله الامر من الشار يرسل على الجواب طلبه الفعل على الا فرام من ان الامر مطلقا على العلية
قوله لم تبس من خصوص من بعض حقيقة فتذكر قوله لا حاجة الى اضافته العلم اليه كما تقرر من ان اضافته العام الى
الخاص فيجوز اذا اشتركت منه من افراده نحو انسان زيد واداء اذا لم يشترط فيقسم لتفصيل البيان والتوضيح شجرة الا راك وهذا
هو من قول الشرح في شرحه ان الاضافة في علم المعاني البيان من قبيل شجرة الا راك لانه اضافته بيانية لان اضافته
العام الى الخاص من غير الام ان لم يصح الطهارة الام كما احتج في موضعنا بما ذكرنا ذلك القبح اطنوا على ان العلم في غلظة من غير
والاضافة الشبه بوضوح في شهر ربيع الاول شهر ربيع الاخر وفي البواقي لا يشبهه الا في قوله عليه السلام من جاءكم من
فعل حذف المضاف لاسيما بالناس وشجر حقيقة في مسألة انه لا يلحقه نفس رمضان قوله اعادة حكمه على ان العلم القاعدة
مباركة عن مثل قوله الفاعل مفعول وكيفية الجزئية من انضام المفرد فلا بد لاجراء الكلي على الحكم وبنية شي الى اخرها بما
او سلبا وسى القاعدة من وجه افادته في سلبه البديع في قوله على المطلق ان المراد من حكم على الحكم على كلى
فان كيفية الحكم كون المحكوم عليه كليا او غير كليا في تطبيقه وجزئية راجع الى الكلي ومعنى الظاهرة صفة عليه وهو احتراز عن القضية
المسبوبة للاسم في قوله لا تعرف لاسيما بانه وقدره الفقيه كونه في مفهومه فلهذا انتهى وقد يقال المراد من التعرف علم
من ان يكون بطريق لا يفرق من ان يكون بطريق التسمية لا القوانين التي احكام جزئية تها بربية غير الية التي احكام جزئية تها بربية
اللية جزئية قد لا يفرق خارجة عنه وما قيل من ان الراء قضية كلية مشتمل على احكام جزئية موصوفة بطلاق اسمها على الجزئية
وهو الحكم على الكلي وحذف المضاد من محل الانطباق على الاشتمال هو كون القضية بحيث يستخرج تلك الاحكام منها يجعلها كبرى
او ان النظام محمول على الاستدلال بان يراد بفظ الحكم معناه الحقيقي والغير مشتمل على جزئية من الجزئيات التي احكامها على اية
اطلاق الكلي الجزئي على حكم الاصل والعرض فحقا التشبيه بالمتنوع الحكم الجزئي من حيث الاشتمال لا فائدة في تلك الاطلاق مقام
الترقب ويمكن ان يقال ان المراد من الحكم هو الاستصحاب المطلوب ليقال ان الاستصحاب على وجهه لا يفرق بين الجزئيات
الا سجا بانه المطلوب الجزئية على الاطلاق فلا يفرق بين الجزئيات بل لا يفرق بين الجزئيات على القول المصغر فلا بد

علم ان هذا الحكم هو الحكم على الكلي وهو الاحتراز

فيكون الفرق الدالة

من ان يراد من الحكم القضية قطعا الا ان يقال بالبساطة ان المطلق او التلخيص ثم انه قد تقرر ان اجزاء الفن عمليات موجبات
 عمليات فلا بد من اخراج المسألة الكلية او الشريعة الكلية وادارة جزئيات موضوعية يخرج الثاني الاول ولذلك قيل المراد جزئيات
 لها زيادة تعلق تلك القضية بان يتوقف صدقها على وجودها في جزئيات موضوعها الموجودية ضرورة ان صدق المسألة الكلية
 على وجود موضوعها وصدق الشرطية لا يتوقف على وجود موضوعها لكن المصنف لم يصرح بشمولها للملزمات الكلية قوله
 والمتوصل القريب ثم فان قلت اصول الفقه العلم بالقضايا الكلية التي يكون احدها مقدمة الدليل والتوصل القريب بالدليل نفسه
 لا يخرج فلما المراد ان التوصل به قريب بالنسبة الى سائر العلوم فان كبرى الدليل اخذت منه كما بين المصنف ثم تجلب ما سواه من
 العلوم وان الدليل هو الكبرى فانها منكم اجزاء عليها يدبرنا فهم قوله لم يخلق غيبا اي لم يخلق تهييلا لتعبد ويجازي على
قوله لم ينزل سدي اي لا يحلف لا يجازي فيقول لم يخلق بل من اعلم ان الجزئية مسماة او لم تخلق بل عمل حكم منوط
 بالدليل بل يخلق بعض الاحمال وبعضها متعلق علته فاعلم ان متعلقها به ايضا متعلقا بحالته لا بحقيقة المتوسطة الثانية بل ان تقرر
 النسبة في المحيض نفسها متعلقة بأك الوجود وعلتها وهي كونهما محل الاذنى متعلقة بالوطء ايضا وذلك ظاهر في تعلق كل عمل حكم منوط
 بدليل سينبسط عنه لم يتبق محل القياس **قوله** منوط بدليل اي ثابت بدلول الفقه يعرف بمعرفة محيض ذلك الدليل ذلك الحكم بان
 لا يخرج من بدلول لفظ الا هو كونه الوطى في حاله المحيض من قوله تعالى فاغفر لواله نسارا في المحيض **قوله** لم يستنبط منه الجزى ينطبع
 بحيث يتجسد ليستنبط من عند الحجة لقياس عليه فينا سببه في انه لو لم ينطبع بلما امكن استنباطه ولو لم ينطبع بل شيل ما ينادي سببه ايضا لما امكن
 القياس **قوله** معتذر الاحاطة الجزى انما ينطبع بالاستنباط والقياس ولم ينطبع كل حكم بدليل مشتقل ولم يوثق بالدليل
 بحيث يشيل الحكم ما ينادي سببه مثل ان يعتبر لولاه المشتركة في الموضوع فيقال كل موضع اذنى اعترفوا عن وطية وكل مسكر حرام
 فتعذر احاطة الجزئيات فكما لا تحليل للمعلل واحاطة بالضرورة على التحديد على الاولى قطرة دما على الثاني فلان المقصود
 هو المفعول والترك وشي منها لا يكون الا بالنسبة الى الجزئيات فيجوز الخطاب بكل موضع اذنى اعترفوا عن وطية لزم انما ينطبع
 الجزئيات بخلاف قوله تعالى فاغفر لواله نسارا في المحيض **قوله** على قيل من انه انما لم يعتبر العلة المشتركة في الموضوع فيبقى لقياس
 المجتهد من مجال في القياس فوايد كثيرة لعصية قوله فتعذر الاحاطة الجزى لولاه الاحاطة اليك كما يخفى هذا ما تيسر لي فتوجه هذا
 التحقيق ولناظر من كلامنا في سببه بطلان ما سلم قوله فتحصلت مقصدا ما هو موضوعها افعال المكلفين واما البعض الاحكام المضادة
 الى الاعيان كحرمته الحية والجمعة والاهيات شيخي تحقيقه في ما حش الحكم فانظر فيها **قوله** ولفظ القواعد الشرعية ظاهر في
 قوله احكام في الموضوعين قوله احترام استعمل في علم الخفاف علم ترويض به الى حفظ الاحكام المستنبطة المختلفة فيها او علمها
 وعلم الجدل علم ترويض به الى حفظ زامى او بهما علم من ان يكون في الاحكام الشرعية اذ غير ما قيل عبارة عن فهم

توقف علم الخفاف على الجزئيات

من انفساده قوله كبحر او شبهة وقيل هو بحر من بحر بن المسار عن التحقيق حتى او باطل او لعلب من الظاهر
 التام انما لم تعرض مجدل انعمه الله بها كميل عليه قوله فان الجدل الخ لادان يقال ان المراد منه الخلاف في عدم
 الافتراض لا ياد الراد العبد ودفع العموم في التسبب في الجدة انما هو علم الخلاف لا تحققة به المستنبطه الاقتران انما حصل
 لان هذا منقول انما هو بالنظر الى العاية فالمراد ان يكون الناقص على وجهين بحيث هو غائبة له فلا بد ان قصدت
 الجدل انما هو الحق كما امر به في قوله تعالى وحاولو لهمم بالنبي حتى احسن قوله ولما قيل ان يقول انما قال صاحب التبيين
 في جوابه انه اذا تكلم في ان علة الاجابة للصحة او البكارة حتى قواعد الخلاف قد تسك ان يتوصل بها الى الحكم نه
 المسئلة قد صلا قريبا وفي كلام من غيرته يراد به ليس من قواعد الخلاف بل مثال كاستعمالها في قوله ونسبته الى الفقه
 ونسبته الى السيرة والكتاب محققا بالاجماع ثم تسرعت في استنبطه قوله علم ان المركب انما هو حاصل كلامه ان هذا في
 كل واحد منها قد يظن هو المركب انما هو اذا تحقق جديده ليطبق في ذلك اللفظ باعتبار عديه لان كل ما متساوية يصديق اذا
 صدق واحد منها على سبب في الصدق اليقوت التي كما ابتداء من عبارته فان القضية لا يلزم ان يكون مسئلة فينتج قوله
 التحمل للصدق والكذب وهم لم يذكروا في سبب في ثبوتها وان كان يسمى جملة في الجملة عند النحويين اعم من القضية عند
 المنطقيين قوله ومن جديده لم يصدق والكذب خبرا قبل فيه تسامح في تبيين المراد ان المركب الموصوف بصيغة اتماله
 والصدق والكذب يسمى خبرا من حيث احتماله للصدق والكذب في اللفظ ليس مستوي لان المركب موصوف بهذه الصفة
 ايداد اذا اعتبر في الشبهة المطلوب عليه لفظ الجذر قوله ومن حيث ليقوم في العلم والبيان منه مسئلة ان لا يسمى بها اذا كان
 موجبا كالمسئلة في العلم في المسئلة وقوله القاعدة اخض من القضية والجذر في اللفظ هو من موصوفا في قوله الحق في الشبهة
 يسمى المحكوم عليه في المحكوم به تاليا وقد يرجع الى الجملة مثل ارجاع السؤال الى الموجبات قوله والدليل في اللفظ
 الجذر فان قلت الدليل عند الاصوليين هو المفرد فلما ذكرنا الاعتبار لازم وان لم يلاحظ قوله ويسمى الدليل بهذا الاعتبار
 الجذر بان النظر الى احد نوعي الدليل وهو القياس الاقتراني ولم يتوصل الاشياء في هذه حصصا في الفقهيات قوله
 اذا قلنا الجذر متارة الى ان في عبارة المصنف هو اجمالا كما مر لان مسئلة الفقه الجذر واجب مثلا لان الحكم ثابت قال
 المصنف هو الشكل الاول من خبره انما هو انتباه كما اذا استدلت لبيان الاشكال او المراد مثلا قوله كبرى لصري
 كذا شام الا يستدل وقال ابو النسيم النخعي ان فعله معتبر في ثبوتها في علمه انما هو خبر جزوي ومصدره انما هو خبر جزوي
 نحو سبي وصفة محضه كجبل عليه قوله تعالى سمعة في خبري اصله من خبري ومنه ان فعل كبرى في الصنف في قوله
 لا تستعمل الا علام التفرقة والافادة الادنى واخرى فانها لكثرة استعمالها جرت اكرتين الفهم وقد عيب في قوله

الي نذرس في قوله ثم كان كبرى وصغرى من فوائدها حسبها ودر على ارض من الذنب فتوهم لصغرى سبيلها فيقول
قال السيد الشهيد واما وصفها بكونها سبيلها لمحصل كونهما من قبيل حمل الكل على الجزئى ويرد عليه انه ليس من ان يكون النتيجة
التيه كذا كونهما من حمل الكل على الجزئى فالظاهر ان يقال ان من قبيل حمل الكل على جزئى لولا ان التبيين غير اطلاق اسم
فذلك الكل عليه قوله فالما بحث المتعلقة بذلك الخولذا جعل بعض مسائل العربية من الاصول باعتبار جزئية التي من مسائل
الاصول بحيل كبريات الاستدلال على مسائل الفقه كقولهم صيغة الامريل على طلب الامر لولها او يندرج تحتها مسئلة الاصول التي
قوله مقدم الامر من الشرع يدل على طلبه الفعل ايحيا فزيد المسئلة مشتركة بين العلمين تحتين قوله وضمن القاعده الكلية
الي قوله بمعنى يتوصل الى غير ان يتوصل بالقاعده لا يمكن تنقيها فان توصل المنسوب اليها ليس الا بان يكون هذا الضم والقول
ثم ان الاحتياج في خروج المظن بعد الضم الى امر آخر يكون الخارج بعد هو المظن الفقهي كقواعد اصول الفقه بخلاف الجزئية
والكلان فان الخارج منها بعد الضم ليس هو المظن الفقهي ولا يخفى عليك ان التوصل المنسوب اليها تقريبية هوذا لا غير وليس التوصل
المعتمد ترتيبه بعد الاحتياج الموصول القريب مطلقا بالنسبة الى المظن هو الدليل بحجة فاذن من قبيل من ان التوفر للميزان الموصول
القريب هو الدليل ويزعم من التعريف كون الكبرى موصلا قريبا حاصل الدفران القريب منها واما هو صفة للتوصل المقيد فلا يستلزم
كون الكبرى موصلا قريبا مطلقا ولا ينبغي كون الدليل موصلا قريبا مطلقا بالنسبة الى المظن فلا حاجة الى ان يتكليف يقال ان المراد
من التوصل القريب بتحصيل الموصول القريب هو الدليل الضم الصغرى وسبيلها القواعد بالنسبة الى التوصل الى الفقه او يفرق بين
القريب والاقر ببحل القريب المطلق على الدليل على الاقرب على المطلق على الكمال قال المصنف ثم انما لصدق كلياته قوله كلية حال
من الضمير لفتيد الحكم بما هو مشروفا باعتبار اشتغالها بالقيود في صدقها وموجب نعم قال انه لا حاجة اليقيد توهم قال المصنف رحمه الله
فان الفقه هو العلم الخوفان قلت ما معنى كون القواعد موصلا قريبا الى العلم الحاصل من الادلة التفصيلية فان حصول العلم من
شيء ما في ان يكون الموصول به الذي غير قلت معناه ان القواعد لضم الصغرى كيفية لذلك الحصول متحولة لانه كان حاصل
قبلة فتوصل به اليه بالتي ان التوصل بالقضايا على ما قررته المصنف ثم بان يكون كبريات انما يجر بالنسبة الى مسائل الفقه
واما بالنسبة الى العلم غير التبعي غير ظاهر الا بان يأول بان المراد من التوصل بها الى احاطة جميع الاحكام من الادلة واما تعريف
المصنف بقوله العلم ليس متحولا عليه فاتهم قال المصنف ثم يكون هذا الشيء ملته لذلك تنبيه لا قيل انما هو من الاحكام الوضعية
ومسائل الفقه لا يكون الا الاحكام التحقيقية قال المصنف ثم المباحث المتعلقة بتبذره مما يندرج وكذا ما بعده مبتدأ
بوجه وجزء مبتدأ خبر يحتمل ان يكون محط فيه على الزام الحكم وقوله مما يندرج بيان الخوف ذلك ومنه رتبة حال قال المصنف ثم وهو فعل المكلف
لكونه عبادة لا يقيد لا يميل في غير ان فعل المكلف الموصوف بالعبادة مثلا يحكموم واما ان كان مطلقا فعل المكلف موصوفا لمسائل

الفاضل في بيان
العلم في القواعد

الفقه ويستعمل كل المرام كما فصله المصنف بمعية من من السور من الذاتية للمكتمل فيها الشئ في قدره لمحمولاً لتفصيلاً بالاصول الفقهية
 تركوه البصيرة عبادة واعتقاداً كبريات المحمول الكبري هو المحمول النتيجة تكونه فعل عبادة بل كلف يكون محمولاً في مسئلة الفقه قوله
 فيما سبق اجتهاداً والمراد الاجتهاد لا بسبقه اجتهاداً آثاراً مطلقاً لانه قد امتنع لطريق التساقب بان القيمة في كل عصر اجتهاداً والمطابق
 او اجتهاداً هو وجود مخالف الفقه على القياس على خلافه والى اصل ان القياس فيه الاجتهاد شرط القياس ان لا يتحقق لانه اذا كان مركباً لابد
 ان يكون القياس قد ادى الى احدى محتمل من امله قوله الخايرة لم يبدى قبل حديثه ان المحمول في النسخة التي قد اشرت الى شرح
 قدس سره وقلت صاحبها قال خربت الخط بامره قدس سره ووجدت لبعض النسخ مكتوباً في الحاشية قوله الى الفقه الذي هو العلم
 انه لا بد عليه ان يتوجه العقل ان يكون قواعداً اصولية من اجل كونها الاجزاء الفقهية عن الادلة ولو عوينة لتقديره مسأله ان كتب
 ووجهه على ما ذكرنا من التاويل ظاهر ان العقل ليس يتجه الى متصل بها الى احاطة جميع الاحكام من الادلة الا لتقبل من قول المجتهد
 صرحان عليه المذهب بحيث يكون ملاك العمل مستنداً على محمول المتجه في الفقه انما هو من قول المجتهد ان علم حكم من احدى الادلة
 واما على تقدير ان المصنف هو غير ظاهر في كل حال المصنف ثم اتهمه الشئ في القيمة لم يقبل بالاجتهاد ان كتب الاجتهاد مما يتعلق بالادلة
 وله دخل في الاثبات ليس هو معناه ولا قيداً له فمما لا يرد في اصوله من كلامه لا يستلزم ان الحكم فيها فو تفصيل العوارض
 الذاتية لادلة الاجتهاد ليس منها وقد جعل المصنف ثم بحث عنه ما يتعلق بالادلة لانه قد قال المصنف مع ذلك ان هذا اصول
 الفقه الخايرة والمراد منه هو من يتوجه لتفصيل المدلول عليه بقا في قوله بحيث بعد ان خطه لتفصيل الذي ذكره المصنف مع في بيان
 من ان متصل طائفة غايية الظهور كما لا يخفى وقد صرح المصنف مع بيان الادلة المختلف فيها وعلته في ما يتعلق بالادلة المذكورة
 بما قيل من ان تفصيل غير ظاهر بها بالنظر الى كون الحكم لادلة المختلف فيها الذي هو معناه ليس بشئ قوله المراد هو مفهوم
 العلم بما يحتمل ان تفصيل هذا الكلام ان كمال الانسان عما كان التشبيه به في معرفة الاحكام وكان معرفتها بخصيصها
 مستندة بوجه من جهة اخذ والمفهوم بالكلية الصادقة عليها ذاتية كانت او عرضية وانما كان احكامها متشعبة وخطية
 متشعبة متشعبة اعتبر الاحوال الذاتية لمفهوم مفهوم وجعلوا علومها متمايزة سواء كانت تلك الاحوال شائعة لجميع افرادها
 المفهوم على الاطلاق او لطريق المقابلة متمايزة او العلم بالملكة دون مقابلة السلب واليجاب لا شائها جميع
 المفهومات هذا قوله عن احواله الذاتية من حيث انها احوال ذاتية لها ليرد النقص من مفهوم مفهوم العلم وحده
 الذاتي التي اثبتت لها ما هو عرض ذاتي لها فان العرض الذاتي لها عرض ذاتي هو مفهوم قطعاً لكن البحث عنه ليس
 من حيث انه عرض ذاتي بل من حيث انه اجزالي العرض الذاتي لمفهوم منها ثم المراد من العرض الذاتي في هذا
 مفهومه بحيث عن عرض ذاتي واحد له معناه مجرد فرض قوله بان الحق في الشيء الذاتية لا انما يحصل على الشيء صواباً

استنبه دفعا في حقوق ما هي سمحت عنها قوله اور باعية فيه انه ذكر المصنف في شرح الوفاية انه يجب لمصنفه
 والاشفاق في الغسل لا في الوضوء لقوله تعالى فاطهروا على صيغة المبالغة وسيدك الشارح قدس سره العمل للقرنين في
 قوله نعم حتى يطهرن وحتى يطهرن بالتشديد قال المصنف مع قوله يطحن تحمیل امرين لانه يحتمل ان يكون المراد منه الحق
 في الذكر او الحق بحسب الذات قال المصنف مع معطوف على المنطق الاول ترك لفظ المعظم قوله الا ان الدليل مقدم
 اي فانه من حيث هي هي مقدمة يعني في الوجود الذي في الدليل انما هو دليل في الذهن وليس لما ذكر من التقدم بالذات
 ما هو المعطوف لمراد ان اريد نفس الدليل فيكون المدلول مقدم عليه كالصانع وان اريد العلم به فهو مقدم لان
 البينة قال المصنف نعم ان الصحيح نقل عنه في الحاشية هذا وطني انه لا خلاف في المنع لان من جعل الادلة هو الموضوع عن البحث
 المتعلقة بالاحكام من حيث الثبوت متجهة الى احوال الاول من الاثبات تقليدا لكثرة الموضوع بالذات فانه التيق بوحدة العلم
 من الوحدة بالجهات والخصيات كما جعل المباح المتعلقة بالادلة من جهة الاثبات راجعة الى احوال الاحكام من حيث الثبوت
 من جعل الموضوع هو الاحكام على ما قال الامام الغزالي في كتابه في العلم ان موضوعه اصول الفقه هو الاحكام من حيث ثبوتها
 بالادلة ومن جعل الموضوع كل الامر من مآول التوضيح بالتفصيل دللوا ان اطلاقه على كلام الامام الغزالي في هذا المقام بعد
 النسخ وكثرة ثبوتها لا محقة بالكتاب انتهى قال المصنف بعد ان اريد بالحكم كما كان الادلة الشرعية عليها الاحكام ثم تبادلتها
 حتى قالوا انها سبب لها والحكم معنيان لا يصح نسبة ثبوت احدهما الى شئ اصلا احتج الى ان غير الثبوت بها فقال ان
 بالحكم لا في نسبة ثبوتها الى شئ منها لا يصح اصلا ان يحسب العلوم ان اريد اثره فيهم في الجملة بالنسبة الى الثلاثة بنا على ما
 قالوا من ان حكم الفرض ثبت بالنظر او الاجماع او المورد في الاصل والقياس بيان عموم الحكم في الفرض وعدم خضوعها بالاصل
 كما يدل عليه قوله كما قيل ان القياس مظنة لا يثبت قد صرح به المصنف في قوله فمقتضى ثبوتها انما هو
 فانه قد مر او رده قدس سره بقوله كلام حاصل في الفرض واما قال المصنف مع فصول العلم ان العلل العقلية فمقتضى ان الله
 برتبها على الترتيب القديم او الجواب على ادوات كالدلو كمثلها فانه حكم بانها كلما يوجد ذلك الشئ لم يوجد الحكم عقيدة
 باسباب الله تعالى فمقتضى لاختلاف هذه الكلية هي كالعلل العقلية فمن جعلها مؤثرة بذواتها كالمقترنة مجمل العال عقيدة كذلك
 بمنزلة العقل حكمه بموجب القصاص مثلا مجرد العقل العموم من غير توقف على اسباب من موجب ومن جعلها مؤثرة بطريق
 جرى العادة مجمل الشرعية ايضا كذلك هذا قال المصنف مع فيكون المراد بالاثبات اثبات غلبة الطن كنه او حيد وكثرة
 بحيث البنية وهو الصحيح في بعضها اثبات العلم ان غلبة الطن به اقلط لا منقوله من مخفات الناظرين القاصرين ومعناه انه
 اذا اريد بالحكم الاثر فالمراد بالاثبات اثبات غلبة طن الحكم بالنظر الى القياس واما بالنظر الى الثلاثة الباقية فهو نفس الحكم

بالمدونين والى سبل ان اختلاف النوع الموصوفه وكذا المحمول كل منها معتبر عند المصنف لم موجب لاختلاف المسائل الموجب
لاختلاف العلم عند الجمهور هو الاول فقط واختلف فيها شخص اخر معتبرا لاختلافها لادق قوله العلم انما يختلف باختلاف المطلوب انه لا يختلف
باختلافها مطلقا كاختلافه باختلافها بسبب اختلاف النوع موضوعاتها ومحمولاتها او الموضوعات فقط معتبرا بتعدد سبب
اشتقاقها بقرينة انه بقيل من ان المسائل تختلف باختلاف المحولات ايضا فانهم قوله لانه ان اريد ان يقال ليس له سبب لانه ان
قيل لم لا يجوز ان يربط بالاختلاف غير من غير المنع لان محله في مقابلة الاتحاد مشعر بان المراد به الكثرة قوله من غير سبب بمعنى
فوجب الاتحاد مشعر بان المراد عدم التناسب فالبطلان امرين حتى لو اريد من ان لم يلزم اختلاف العلوم اذ هو موصوفى علم
اتحاد الموصوفه بالذات لا بالاعتبار بمحمولاتها المشتركة في ذاتي او عرضي قوله لانه يشترط تناسبا اي تناسبا معتد به كما صرح به السيد
في حاشيته شرح المطلبه بافاده كونه معتد بها عليه قدس سره في شرحه المتفاد بقوله البحث عن احوال الاشياء اذ كان من جهة
اشتركا كباقي امر معد انه ان يقع بحث عن كل شيئا كما في ذلك الامر فالتناسب معتد به والعلم احد والاعتقاد قوله لانه يشتركا
في ذاتي قيل فيبحث لان ذلك الذاتي اولى بان يكون موضوعا من جملة شياء ورد الى شيء واحد وهذا مردود لانه انما يصح
ادخاله فيبحث في العلم عن احوال العبدية لانفس تلك الاشياء بل المطلوب هو العلم باحوال الاعيان الذي هو موجب للتبعية
بالعبدية واما احوال العارضة لذاتياتها فليست بمقصودة من حيث كونها عارضة لها بل من حيث كونها من الاعراض الثابتة
لكل الاعيان فانهم قوله مناقض نفسه انه نقل عنه فيكون الموضوع فيها متغيرا غير متغير المتضادين فلو كان من اجواب
لاختلاف العلم ما كان الاصول علما واحدا وكذا المنطوق انتهى وقد بان لك مما ذكرنا في توجيه كلام المصنف مع انفا انما هو
فقد برهنيته قوله ليست اعراضا ذاتية لمفهوم الدليل لغير ان الدليل مفقود كماله انما هو شخصية فليست هذه اعراضا لمفهومه
اذ لا يكون الاعراض شيئا من المفاهيم وليس لشيء يصيد عليه باطلا فذلك هو عارضة له لذاته او لا مساو له في الجبر
الاعلم بل هي اعراض ذاتية لا غير ذلك بل لكلها لان العالم متشابه لئلا علم لها فليس شيء من هذه الاعراض المذكورة في التسمية
الارضية وغيره شائنة له لا بنفسه بل بالمقابل له لعدم الملكة او التصادم او المتقابلة الايجاب والسلب فيعتبر كما ذكرنا في
سبب بل الكتاب في السند والاجاه والقياس في قدره بقرينة ان ثمرات الناظرين فيها قوله عن احوال الموجودات المجردة
قد يطلق الاله على علمه حيث فيه من احوال لا يتقرب بالمادة كالواجب والقول قد يطلق على ما يجب فيه من احوال
ليقتصر اليها وان كان لا يقتصر بها كالامور العارضة وهو المراد منها لانه عند العلوية والمعلولية من عوارض موضوعه تخصيصه بالذكر
بالموجودات المجردة لشرائطها او المراد من البردة المجردة عن اشتراط من لطف المادة لوجوده ما فتم قوله هو الموجود اي الموجود
المتعلق الذي الموجودات السابقة فتم قوله عن احوال الموجودات راجعة اليه هو موضوعات المسائل قوله هو الوجه الامكان

والتقدم لم يثبت او رد عليه في الامكان عرض للمعروض الفعلي فكيف يصح عدمه من الاعراض الذاتية لمعروضه انما بالمر
ما حققه السيد فوجوا في شرحه حكيمه ليس من ان في الامور تعرض للما فيه من حيث هي فالنكاح حال عدمه تنصف بالامكان
من حيث هو لا بشرط عدمه وقال ابي داود في ذي في تعليقاته عليه ان الحقن ان في الامور تنصف بها الما فيه
في العقل القضا انتم احبنا الما فيه تنصفية بها بمنزلة البحث اذا الاخطا العقل فيتميز عنها تلك الصفات وتمام في
في الانقسام في المحل هو القدمية لا في قوله ولا من ثباتها للمعروض المطلق والكان مثبت لبعضها ولا وجود
لواجب ثم يبرهن الانقسام اليه والى غيره بان يقال للموجود اما ممكن او واجب والسكن ان جبر او عرض في الجبر اما
موجود او غيره قوله في المحل ان الموضوع المحل حاصله لا هو عرضي بل هو في البحث والعرض في وجوده بالبحث عن جميع احواله
الذاتية فالتساوي قدس سره يقول ان قيد التجديده متعلق بالبحث لا العرض ولا يتغير عليك ان الاشكال المشهور في
على هذا انها كما ليست مما يعرض للموضوع من جهة نفسها كذا ليست مما يكون بالبحث عنه باعتبار نفسها بالنظر اليها فاعلم
ان مراده قدس سره بتحقيق قيد التجديده لا الجواب عن الاشكال باقيل من انه يرد عليه اتحاد موضوعي مستلزم علمين واما
واستبارة عدم اختلافها لا بحسب المحل فيا اذا كان محمولها بالبحثين ليس شيئا لان جهة الاثبات للموضوع وتبينه
فيها والكان ذات الموضوع متحد الغمير بطلانه فيكون البحث عن الشيء باعتبار نفسه هو الاشكال المشهور في السرفه العقل
الى ان التحقيق هو ان الشيء قد صرح في اول طبعات اشغابان القيد للموضوع بالبحث ان يكون منشأ للعرض انه ان يعتبر
كونه منشأ لنفس الامر فيمن ان لا يمكن مسائل المخبر من الفرض ان اعتبر في الاعتقاد وان لم يكن في نفس الامر منشأ
فموجودا في كونه من غير في الاثبات بالبحث فاعلم قوله قيد التجديده ترتيب على ما سبق غير فاعلم من اعتبار شي بان
يقال لما كان الموضوع عبارة عن البحث في العلم عن انوار هذه الدنيا في جميعها والشيء يكون احوال كثيرة لا يبحث عن كلها
في علم بل قد يبحث من بعضها في علم من بعض آخر في غيره قيد التجديده ليكون الاعراض المبحوثة جميعها بحسب تلك التجديده
قوله طلبا لبيانها من احوال قوله وتعرف الحكمة اى معرفتها فهو غاية لهذا العلم فهو الاضطراب في تعريفه حلا في
اعتبار حذف التعايد المحجور اى به او منه الا ان يحل علم الما فيه او احوال تتغير في العلم اى يحل فيه تعريف من قبل
ما بعد تنسأ و ما يرد او لا بد من اعتبار ان كل مسألة يحصل منها شيء من الغاية فيعلم نسبة الحصول فيها وتقدر يحصل به او
منه ويمكن ان يكون معلوما لبيانها فان تعريف الحكمة في صفتها من احوال الاحكام ان لم يكن نفس تعريف الحكمة منها
وفي بعض النسخ يعرف الحكمة على صيغة المضارع المعلوم قوله تنصب في التنقيب بالترتيب علو وجه مخصوص بل يمكن
بعض الاحكام لا سيما لا يكون منها خلا قوله من حيث انتم في التعريف مقابل للثبات مقابل لعدم الحكمة باعتبارها في اعتبار

من حيث هي
من حيث هو
من حيث هي
من حيث هو

من حيث هي
من حيث هو

من حيث هي
من حيث هو

اعتبار الثبات والافلا بد من ذكره وقد صرح قدس سره بها فيما بعد بقوله لا ينبغي ان الخشنة انما لا تخلو توجده عن
 خفاء وعندى من ان غرضه قدس سره ان الخشنة في الطبيعي سيجت عنها امر ان ابا على قد صرح بانها قيد العروض فيمكن ان
 يكون علم السواد العالم الذي هو من قسم الطبيعى حقيقته من كونها مجت عنها قيد العرض لا بما لا لاواض الذاتية كما توهمه
 المصنف من فيكون موضوعه متأثر الموضوع الهئية وما قيل من انه رد على المصنف حيث زعم ان الخشنة في الطبيعي ليست
 للموضوع بل بما لا للبحث عنه وذلك لان الشرح جعلها قيد العروض منها مجت عنها فلا بد من التأمل المشهور ليس كشي
 اذ لم يتعرض المصنف لذلك في الطبيعى بل كلامه في علم السواد العالم لم يمكن ان يكون رد عليه فانه زعم ان قيد
 الخشنة فيما يجب ان يكون في بيان الاما عرض الذاتية لاجزاء الموضوع والام بحيث عنها لكن حرافة في قوله وعلم السواد
 والعالم علم كذا وكذا وهو من قسم العلم الطبيعى مع انه لا يوجد الا في هذا البحث بل ينبغي ان يذكر في البحث الثاني و
 كذلك لا ما قيل من انه تأثر بقوله وعلى انه الوجه ان الخشنة في القسم الثاني القيد الموضوع وبعض النسخ انما كلام
 لا ينبغي ان يذكر قوله وقد عرفت ما فيه وهو ما ذكره بقوله على انه الوجه ان الخشنة في القسم الثاني الخ في قوله ولا قيل ان
 يقول انما اعتبرنا الاشارة الى هذا لان المنية المذكورة في قوله لا نسلم انها في الاول جزء من الموضوع غير منضمة في قوله
 ثانيا فلهذا هم انهم جابسون فمات الموضوع معتبر معلوم او لا ليس المحولات معلومة في تلك المرتبة اصلا فانه ما قيل ان
 مرجع محولات المسائل اليه معلوم بوجه ما كمرجوعا عنها وهو موضوع الفرض لان في مرتبة وضعه التحاقي ليست المحولات
 معلومة اصلا فيحتاج لوجه يحسم اعراض فية لكل واحد واحد من التحاقي ولعدو كات يميز بينه من الاعراض التي
 في علم وغيره في آخره بحيث في علمه من كون الضبط بهما احسن فحصل العلم بالمحولات على وجه الاحمال فانهم فانه ينفذ
 به ما قيل من ان قوله فلا من العلم الواحد الى اخره اعادة المدعى وقوله ولا معنى لا متياز العلوم الخ عين الزمان وغير ذلك
 من الشبهات بقوله وضعه التحاقي فية اشارة الى وجه تسمية الموضوع قوله من اعراضه الذاتية الصغير راجع الى كل واحد
 من التحاقي قوله لا ان يوضع في بعض الفهم بصيغة شديدة وهو يستحيل ان يكون على صيغة المتكلم او الخطاب والنجاس
 وكذا بعد في بحث ويطلبها واما اذا كان يوضع شي على صيغة المجهول فقولنا فبحث على صيغة المعلوم بما الخطاب او
 وزن المتكلم لكون قوله يطلبها كذلك وفي تغيير الاستلوب اشارة الى ان البحث لا يلزم ان يكون الواضحة المذكورة
 قوله واما تأملنا الجزئية ان تنوع المحولات لا يلزم ان يكون موجبا لتأثير العلوم لان كثيرا من العلوم لم تكن موضوع
 كما واحد منها مشترك على اعراض فانية متنوعة فكل واحد ان يحيل كل واحد من تلك العلوم علوما متعددة فلا يفيض بالاشتداد
 والاختلاف بخلاف الموضوع فحان ما اعتبر موضوعا لتلك العلوم ليس في ذاته تعدد اصلا فما ادعى اشارهم من الكلية

شبهه العلم

عقلية

عقلية

واحد حقيقيا متصفا بصفات كثيرة وكل واحد حقيقيا متصفا بصفات كثيرة متصفا بالشيء يكون له اعراض متبوعة
 اذا كان احد حقيقيا متصفا بصفات كثيرة لكنه قد يكون احد حقيقيا متصفا بصفات كثيرة فيكون له اعراض متبوعة قد
 ان الواحد حقيقيا بالمتن لا يكون له الا الواجب نعم فانه قد قيل من ان الكبري يتوجه عليه المنه ولا يلزم عدم احتياج كل متصفا
 الى امر منفصل **قوله** لا شيء من تلك الصفات لا يحال له ان لا يكون له الحق جزئية اى عروضة بجزئية لعدم الجزئية والواحد
 الحقيقي والعروضة لمباينته يلزم احتياجه الى امر منفصل مع انه لا يمكن ان يكون الامر المنفصل بسطة في العروضة والعروض في الجزئية
 مع انه في العرض في التبعيد التبعيد في التبعيد هو ان اتحاد من علمين قطعا كما مبينا **قوله** كان ينبغي ان يتعوض هذا
 ايضا اى كان ينبغي ان يتعوض المصنف به في الحق البعض الاول كما تنقض الجزئية في البعض الآخر قوله ان كان ينبغي ان يتعوض هذا
 قلت مراده ان يتعوض الجزئية في العروضة لا حاجته الى التبعيد في العروضة ولا حاجته الى التبعيد في العروضة ولا حاجته الى التبعيد في العروضة
 فانه قد تعرض للجزئية مع انه لا حاجته الى التبعيد في العروضة ولا حاجته الى التبعيد في العروضة ولا حاجته الى التبعيد في العروضة
 بناء على ما حقق من اتحاد السلسلة او كانت ثابتة في نفس الامر بحجج في بيان التطبيق سواء كانت موجودة او لا واما قوله ان
 لا بحجج في بيان مرادهم الامور التي لا تتحقق لها الا باعتبار العقل فانه يتقطع جرم بانقطاعه فانه قد قيل ان الحواشي غير صحيح لان
 البرهان مختص بالموجودات والمراد من الصفات ههنا عدم ما قيل من ان شرط البرهان اذا كان مجرد ثبوت الاتحاد يلزم من
 علمه ان السلوب الاضافات من صفاته قد لا يكون متساوية في البرهان فيهم لان السلوب فيها غير متساوية كيف هو معتبر في التبعيد
 الى الموجودات الجواب بان كلام المصنف معني على اى الحكماء لا ينبغي من جرم بل قد عرفت ان كلامه انما يتم اذا
 اشترط الصحيح بانه التبعيد فقط وهو اى المتكلمين **قوله** لا يتعوض ذاتي لكونه لا احتياجه لاسطة الامر لمساوي هو العرض
 الاول اذ لا يمكن ان يكون العلم لانه انما يكون كذلك اذا كان عارضا بوسطة الجزئية والاعم قد ثبت ان العرض لذاته **قوله** ضرورة
 ان اختلاف اشخاص الجزئية انما يتم في الاعراض بناء على ما قيل من جواز اعادة العرض لانه لو قام محل شخصان من لونهما
 من الاعراض يلزم وحدة الاثنين وذلك لانهما متحدان في الماهية وتشتخص العرض لمجمله وهو واحد فيتحقق ان ما عليه تشخصه
 قد متعرجا اعادة العرض ولا يتم في الصفات مطلقا او منها هي سلوب و اضافات والكلام ههنا في صفاته يتم وهي ليست بعرض
 سواء كانت حقيقيات او غير لانه عندنا لا ان العرض عندنا هو الموجود في متغيره لا عند الحكماء لانها عند علمين الذات **قوله** في سبب
 ان البحث الجزئى ان البحث في هذا الفن من الاول والاحكام الكتاب في هذا الفن في وضعه على ما هو بحيث في الفن في وضعه
 على بعضين بالخصوص في مجرد جعله اخذ بالاسباب **قوله** اى مقاصده اى الالفاظ الدالة على المسائل المتشعبة
 لان الكتاب في الالفاظ والحاصل انه ذكر الكتاب المراد بعينه هي المقاصد او المضافات في قوله لكونه غير خل

بمبنى متواتر ايراد متواتر اقرائية او مجرد تواتر الكلام لا يكفي في كونه قرآنا وسهوليس شجيا اذ المعبر في كون الكلام
قرآنا بالنسبة اليها تواتره مع وصف القرآنية فلا بد من اعتبار التواتر بالنسبة اليها سواء قيل تواترا او متواترا
فان قيل تواتر الوصف لا يستلزم تواتر الموصوف لا العكس قلنا ممنوع لان تواتر الحكم عليها بالقرآنية انما يستلزم بالنسبة
وواجبا لا لا نقله بخصوصه فالقول في كل جز منه اي كل جز زاد على الكلمة اذ الحرف والكلمة لا يسمى قرآنا في عرف
الشعر كما سيجي بعد فعله في قوله ذلك آية آية على سبيل التمثيل كيف وكثيرا كما يكون الدليل اقل منها قوله لا ينهم انما يجوز ان
لا بد من ان يراود كونه بحيث يستلزم منه الحكم وسيد اليه لا اعلم من ان يكون مستنظاما منه الحكم ويكون له مدخل فيه او يكون
في الكلمة ايضا مدخل كما في حلية صبيته فاعلم على المبالغة في وجوب المضمضة في الاستنساخ في الغسل الفرق بين المظهرين بالمشقة
ويظهر في التخصيف ان كل علم الاكلام كذا في قوله كل جز منه تكون اذ فوقه فهم ان لزومهم خلاف عرف الشعر وتزك ليل
اطلاقهم على المظهره ولما سبق من انه غلب في العرف العام عليه في الغلبة عثيث اطلاقه عليه عندهم ايضا كما لا يخفى وما قيل
من ان وليا يملك خبره مستلزم له ليدل على الكمال فليس شجيا لا البرادوس الكمال المحجوب الشخص يكون اجزائه اذ لا احكامه لا يستلزم
ان ذلك الشخص من حيث كونه شخصا ايضا ولعل ان اراد من الكمال مجموع الاجزاء بدون ما اعتبر في تشخيصه فلا
الاجزاء المجتمعة لا مجموع الشخص في قوله صفات مشتركة بين الكل والخبر محققه بما لا يكون ان الظاهر ان البرادوس الخبر بينهما
ما سبق ومن اشترى كل واحد منهما كذا اختصاصها لا مجموع كما يدل عليه قوله لا بعد ولا انشائه لكل جزء فاشتهر انهما ظاهر الاكونه
مخبر فانه غير مشترك بين الكل والخبر بل هو المذكور بل مخصوص بمقدار السورة واما اختصاصها بكونه مخبرا فاشتهر انما يكونه لا على
الرسول مكتوبا في المصاحف مشتق بالمتواتر لصيق كل واحد منها على حرف الكلمة من القرآن وعلى القرآن ايضا كما لا يخفى
فلا بد من ان يؤخذ الاختصاص اضافيا بان يكون اختصاصه لا ولي بالنسبة الى غيره من الكتب السماوية والثمانية بالنسبة
الى منسوخ التلاوة والاحاديث الالهية النبوية والوحى الغير المنقول والثمانية بالنسبة الى القرات الشاذة والمشتبهه والاولى
ان يقال ان المراد انهم احتاجوا الى تحصيل صفات مشتركة بين الكل والخبر فقط فخصتها باختصاصها حقيقة لا بوجوب
تقدير الامكان وهي كونه مخبرا وغيره اذ لم يجد اصفه اخص من هذه الصفات فافهم قوله وبعضهم الانزال والكتابة انهم
انما ترك وجها اعتبارا بهم الانزال المظهره ما سبق لكن لما كان الوجه السابق متضمنا لاعتبار الاعجاز ايضا قال قدس سره
بخلاف الاعجاز فانه واجب اصل انهم اعتبروا في التلويح ما هو من لوازم الغير المنفصلة في حد ذاته مع كونه نبيا وشاعرا وهو
الانزال الاعجاز لان الاصل في التلويح ان يكون الشخص الامم بالنسبة الى شخص دون شخص واعية اليه الضمان
كذلك بالنسبة الى من لم يشهد الوحي لان المقصود منها تعريضه لفهمه وجلبه عن مآخذ الضالين بها او

بمبنى متواتر ايراد متواتر اقرائية او مجرد تواتر الكلام لا يكفي في كونه قرآنا وسهوليس شجيا اذ المعبر في كون الكلام
قرآنا بالنسبة اليها تواتره مع وصف القرآنية فلا بد من اعتبار التواتر بالنسبة اليها سواء قيل تواترا او متواترا
فان قيل تواتر الوصف لا يستلزم تواتر الموصوف لا العكس قلنا ممنوع لان تواتر الحكم عليها بالقرآنية انما يستلزم بالنسبة
وواجبا لا لا نقله بخصوصه فالقول في كل جز منه اي كل جز زاد على الكلمة اذ الحرف والكلمة لا يسمى قرآنا في عرف
الشعر كما سيجي بعد فعله في قوله ذلك آية آية على سبيل التمثيل كيف وكثيرا كما يكون الدليل اقل منها قوله لا ينهم انما يجوز ان
لا بد من ان يراود كونه بحيث يستلزم منه الحكم وسيد اليه لا اعلم من ان يكون مستنظاما منه الحكم ويكون له مدخل فيه او يكون
في الكلمة ايضا مدخل كما في حلية صبيته فاعلم على المبالغة في وجوب المضمضة في الاستنساخ في الغسل الفرق بين المظهرين بالمشقة
ويظهر في التخصيف ان كل علم الاكلام كذا في قوله كل جز منه تكون اذ فوقه فهم ان لزومهم خلاف عرف الشعر وتزك ليل
اطلاقهم على المظهره ولما سبق من انه غلب في العرف العام عليه في الغلبة عثيث اطلاقه عليه عندهم ايضا كما لا يخفى وما قيل
من ان وليا يملك خبره مستلزم له ليدل على الكمال فليس شجيا لا البرادوس الكمال المحجوب الشخص يكون اجزائه اذ لا احكامه لا يستلزم
ان ذلك الشخص من حيث كونه شخصا ايضا ولعل ان اراد من الكمال مجموع الاجزاء بدون ما اعتبر في تشخيصه فلا
الاجزاء المجتمعة لا مجموع الشخص في قوله صفات مشتركة بين الكل والخبر محققه بما لا يكون ان الظاهر ان البرادوس الخبر بينهما
ما سبق ومن اشترى كل واحد منهما كذا اختصاصها لا مجموع كما يدل عليه قوله لا بعد ولا انشائه لكل جزء فاشتهر انهما ظاهر الاكونه
مخبر فانه غير مشترك بين الكل والخبر بل هو المذكور بل مخصوص بمقدار السورة واما اختصاصها بكونه مخبرا فاشتهر انما يكونه لا على
الرسول مكتوبا في المصاحف مشتق بالمتواتر لصيق كل واحد منها على حرف الكلمة من القرآن وعلى القرآن ايضا كما لا يخفى
فلا بد من ان يؤخذ الاختصاص اضافيا بان يكون اختصاصه لا ولي بالنسبة الى غيره من الكتب السماوية والثمانية بالنسبة
الى منسوخ التلاوة والاحاديث الالهية النبوية والوحى الغير المنقول والثمانية بالنسبة الى القرات الشاذة والمشتبهه والاولى
ان يقال ان المراد انهم احتاجوا الى تحصيل صفات مشتركة بين الكل والخبر فقط فخصتها باختصاصها حقيقة لا بوجوب
تقدير الامكان وهي كونه مخبرا وغيره اذ لم يجد اصفه اخص من هذه الصفات فافهم قوله وبعضهم الانزال والكتابة انهم
انما ترك وجها اعتبارا بهم الانزال المظهره ما سبق لكن لما كان الوجه السابق متضمنا لاعتبار الاعجاز ايضا قال قدس سره
بخلاف الاعجاز فانه واجب اصل انهم اعتبروا في التلويح ما هو من لوازم الغير المنفصلة في حد ذاته مع كونه نبيا وشاعرا وهو
الانزال الاعجاز لان الاصل في التلويح ان يكون الشخص الامم بالنسبة الى شخص دون شخص واعية اليه الضمان
كذلك بالنسبة الى من لم يشهد الوحي لان المقصود منها تعريضه لفهمه وجلبه عن مآخذ الضالين بها او

والكتب المتولفة للعلما منقولته اليها بالتواتر في النسخ الاوراق الغم بصحة التفسير الى تعريف ذكره في الانزال على الرسول صلى الله عليه وسلم
قوله ولو سلم لعني السلام معرفة الشخص دون معرفة الكل الذي منزهة بحسنه لو سلم على انه ليس ذاتا لغني كلامه كالمصنف
على التعريف للشخص فلا يصح دفعه الدرع عن التعريف بهذا الطريق بالنظر الى كلامه وان كان يصح في نفسه فله في قليل من
ان مقصود السائل دفعه الدرع الذي زعم من الحجب بدون التكلف الذي ارتكبه المصنف به فواجبه له بانه على خلاف
فان المصنف لم عليه كلامه لان عبارة الشخص انما هو بالنظر الى التحقيق ونفس الامر لا تقسم عن وارث الحجب لذا قال
على الشخص لا سيد ولم يقل على انما يجتمع عرفنا للشخص فله لسكوت وآفة اسكوت ترك الكلام مرفقة عليه لانه سمي
عدم مطلوعه الا بالاحتجاب بالخط كما في الحرس بسبب ضعفه وعدم بلوغها حد القوة كما في الضعف والبرهان اسكوت
والآفة الباطنيان بان لا يدبر في نفسه التكلم ولا يقدر على ذلك كما ان الكلام يقضي ونفسه فكذلك هذه قوله لا يختلف الى الامر
الذي لا يخبر بل ذلك فيما لا يزال فانه يصير احد تلك الاقسام عند تعلقات وانما في الازل فلا تقسام اصلا فله كالمعلم
والقدرة فان كلامها واحدة قديمة والكثرة لمحدث انما هو في العلاقات والاضافات فله سمي كلامه القرآن
على معنى انه لا يسميهم من القرآن في الكلام اللغوي مجازيل في حقيقة في البين وانه ذكرنا نسبة السمية الى الوضع قد صرح
الشاعر قدس سره في شرحه القفايد بانه مشترك بين المعين قال المصنف به عبارة عن ذلك الشخص اي مثلا تخصيصه في
قوله جبريل يظهره بالنسبة للبيان الذي لا يقوله عليه السلام ان القرآن في الله تعالى مساو له في حفظه وحفظه وكتبه ثم تكرر
جبريل بل علمه ان قبل النزول لمسان جبريل ايضا شخصا قال المصنف به هذه الكلمات المركبة تركيبا خاصا الى الكلمات
المخصوصة بخصوصيات متميزة باختلاف المحال والازمان وغير ذلك واما في ان الاظهر ان يكون موضوعا للاشخاص
كالضما في غير ظاهر لان مدلول الوضع على التبادر والاشغال الحقيقية غير متبادرة عند اطلاق القرآن كما لا يخفى قال المصنف
به موقوفه على البشارة يعني انه اذا اراد معرفة القرآن وما وضع له لا بد من الاشارة الى ذلك المخصوص ولا يكفي ذكر
المفهوم الصادق عليه لا مجرد قراءة الالفاظ المخصوصة فلا يعلم به ان القرآن حتى لم يشير اليه ليقول انه هو بوجه
قال المصنف به باعتبار محلهما مثلا كان متيدا باعتبار تقدم الزمان وقوله فقط معناه لا باعتبار الذات فهو بالمتعارف عادة الحكم
المضروب عنه تأكيد او كونه مستبعد سأل التأكيد وكذا المحصر في قوله لا يجب محلهما ايضا في قوله لا تغيير عنه باسمه العلم
فانه يجب تعيين الشخص فيحصل معرفة الشخص بعد العلم بالوضع والعلوم بالوضع لا يقتضيه العلم بذلك الشخص بذاته من حيث
هو شخص وموضوعه بنفسه بل كفيه شخصه بوجه كلي بحيث يكون في الخارج محصر في ذلك الشخص فبذلك اذا عبر عن
ذلك الشخص بعد محصر ذلك الشخص بذاته من حيث هو شخص لانه الموضوع له هو الوجه انما هو العلم بالوضع فقط فافهم فانه

[illegible]

وواقع في ذلك عروب بعد ومن ان اسام النكان على ما يلوهم وسمي من مفرقة لا تمام تحصيل الحاصل كذا اذا لم يكن عالمه
 ان القوم من المخط شروا بالعلم بالوضع وان يقال المخرقة شاملة للتذكروا الانفات قوله لان فانية كما انهم
 اشارة في توجيه كرم مصنفهم ان المراد من قوله على ان الشخص لا يجده لا يعرف ما فيه لا بالحد ولا بالمرسم فتعوله
 فمات الحد في القول به انما يقدر الشارح قدس سره في اشار الى ان مراد المصنف من قوله انما هو انما هو الحياتم الذي هو غاية
 في هذه عادة منقولة من غير مستفاد بطريق الاعلى قوله على نحو ما يتاثر في الاشياء الاجزاء العقلية وهي ان الشخص لا يفصل
 قوله تعالى ان يقول الحق من امره لولا يحصل الاستدلال في نفسه يعني ان الشخص لا يفصل الشخص لا يحصل الاستدلال في نفسه
 لان الشخص مركب من الابدان الشخصية فمفرقة لا توقف الاعلى من حيثها المشخصات فان قلت الشخص لا يفصل الحد
 من الاجزاء التي رتبها العقلية قلت قد تقرروا موضعها ان نسبة الشخص الى الزمان كنسبة العقل الى الشخص فيكون الشخص
 منزه عن الفصل تحت حقيقة تعوله وحتى فافهم قوله مركب بتقاربي اى اعتبارى تركيبة الاكمل من الابدان الشخصية لا يتحقق وجوده
 الخارج على الحقيقة قوله لو سلم ذلك اى لان الشخص ان تركب المركب الاعتبارى لغنى وان الكلام في الحد حقيقة قوله
 وقد يقال ان اقتصر الجواب فخال ان يقول تنفير الدليل قوله فان ذلك انما يحصل بالاشارة لا غير من المصنف
 مناف لما تقدم من ان اثنين من الشخصات يكونان بالتعبير باسمه العلم حقيقة فلا بد ان يقال ان المراد من اثنين
 الشخصات في الحقيقة هو حصول الاشارة وبغيرها التي هي بمثابة افادة اثنين الشخص بحيث لا يمكن الاشتراك بحسب الفصل
 الا بالاشارة وان المراد من الاشارة هنا ما يعبر عنه العلم وان القصص اضافى بالنسبة الى التوليف فتدبر قوله بالقرار
 سطر احد من هو القرآن النجباء على اجزاء المتعارف وعلية ابتداء الاحكام والافق وكيفية قابلية بالهوى المتصور والمتحقق
 تركيب السببان فما هو مقررنا غير المنزل ماثل له وكذا المقرر ان غير المقرر في وقت آخر ماثل ان لا الاجزاء
 ذكرنا سابقا قوله العالم لمسان جبريل في الية معنى على المتعارف والافان لا فاعية باللسان حقيقة قوله
 ولا ينبغي انما الكلام في هذا المخرق من قوله المصنف ثم فانه لا يعرف اصلا اى يعرف حقيقة قوله انما كتاب الحق
 بسبب السوى من انما يتناول من قوله قسيمة من القصص الية السمع المتعلقة على باب الكعبة في زمان الجاهلية قوله المصنف ثم
 اصطلاح السمية مثل انما المؤلف انما الظاهر من كلامه انه يقول فوجهم الاعراض ان الازهار تروى لها مشقة تلي القام
 بالمثل فينتهي الى حد لا يبقى في ذاتها تعدد بل لا يتعدد الاستعداد والمحال لافاد انصاف اليها شخص للمحل لصيرتها حقيقة
 حيث قال فان الاعراض خيرة الخيرة البقية والافاد قد تقرروا في موضعها ان الشخص لا يعرف الاعراض ليس بالعلم بها
 فهي قبل قيامها بما لها متعده في ذاتها البقية ولعلها لا يستفاد من ذلك انما ان شخصها متفصل بحصولها

في الجاهلية

قال المحقق رحمه الله ان ذرية الحكم الشرعي موقوف على اقدارها المتعددة باعتبارها في اقسامها فان كان المتعدي
الحكم الشرعي كآيات التحريم قوله فالحكام في تعريفها خارج عن البحث بالمنع للمعنى وهو ان كان شاملا للتعريف
التي يمكن المراد من الابحاث خصوص بيان الاقسام والاحوال المتعلقة بالتعريف خاص بمعرفة سبق ذكره وانما قدّم التعريف
للتعريف واخره من الابحاث بخلاف التقسيم مكوّن كل منهما بحثا بالمنع للمعنى لا الاصطلاح لانه قد مضى الابحاث
بما سبق ولم يكن للتعريف اختصاص بمباحث دون باب بخلاف التقسيم فان له فصل اختصاص بانفاذ المعاني ولم
يجز ان يتخذ التعريف فقط بابا على يد قليل الخصوص والعموم وانما هما من ادوار الدلالة للبيان لا للتقسيم
انما يتألف من المباحث بخلاف التعريف وهو قسمان التقسيم هو ما قد مضى له في التعريف انما يتألف من المباحث
وكذا ما قيل من ان المناسب ان يحل البحث على المعنى الاصطلاحى ويجعل التقسيم في علمية المسائل ليس بشي لان التعريف
التي كذلك والافلا وجب ليراد قوله والمراد بالابحاث التي يتبعها من هذا ان المراد من قوله واحوال المتعلقة بالامور
والتي يحصل نتيجة من الاقسام كالتعريف وغيره والى صلتها اعتبار تحقيق الاقسام واصنافها من حيث يعلق والمعرفة
في العلم العربية فانها من اقل من انهم قالوا المعرفة او احدثت التعليل يصح قوله كالاغراب والنبات والتعريف لا يتم
لم يتغير وما في تحقيق الاقسام وانما ذكره من حيث انما هو العموم والخصوص قوله ولم يبين الجزاءى لم يبين على وجه
بناءه في هذا المعنى فانهم ما قيل من ان الحقيقة والمجاز يبينون في علم العربية لانها بناء في هذا المعنى على غير ما يبين في علم
العربية بناء على اختلاف بين علماء في هذا المعنى وبين العربية في تفسير الصريح الكناية كما سيظهر في التقسيم الثاني قوله
والتعريف قيل لا يغير الفرق بينه وبين الاشتراك فوجب الثاني من مباحث الاصول الاول من العربية وهو مدغم في
الفرق على وجه ان الاشتراك يحدده المبدأ في المبدأ بالكلية قلنا قد يعلق بانفاذ الاحكام بخلاف التعريف
والتيكاد في تحياله بما لا وصف المدلول فتدبر قوله لا يقال المراد من هذا ما لا حاجة الى اعتبار قيد ماله مزيد لعلق بالانفاذ
ولم يبين مستوفى في العربية لا خارج مباحث العربية قوله الدليل على المعنى بالوضوح الدال بالوضوح ولا في صحيحه من حقيقة
والمجاز بالنظر الى ذلك المدلول على ان حيز البنية اشارة مع وفيه اشكال الثبوت بالوسط وهو الدال بالانفاذ والاشارة
كما سذكره في موضعه انشا والعد تعالى وبالمجمل لا بد منها من ان يراد من ان يكون حقيقة او مجازا او غيره قال الدال على
المعنى سائل الدال على المعنى حقيقة والمجازى وغيره كالدال بالبنية المدلول يدل على علمه بطريق الاقتضاد والادلة او لاجابة
او لا لاشارة فانه ليس بحقيقة ولا مجازا كما سخره انشا والعد تعالى فالوضوح انما يتبع الدلالة على معنى من نفسه
فسيبغ الدلالة بالنظر الى المعنى حقيقة والوسط والنظر الى المعنى المجازى وغيره بالوسط والتميز انما يتبع الدلالة على المعنى حقيقة

هذا هو المعنى الحقيقي
والمراد بالاشارة
التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة

فأيها الحق ينبغي أن يكون له ما يجادل في الجاهل يكون أشد بالحق حقيقة يجب الصدق فيها على اللغز والفتنة بالحق حقيقة وهو
 له ما لا بد من تحريف النظر في شبهة وإشارة إلى التشبيه للكلمات بالبرهان ثم ما قيل من أن نظم حقيقة عرفية
 قد خردت عن قوسه أو لأن اللغز أو أطلق على من حقه حقيقة أو مجاز يجب وضعه لا يكون أنه إشارة إلى ما هم إلى من حقيقة أو مجاز
 له يجب وضعه آخر احتمال نفس اللغز في حدوده لا ينبغي ولا ينبغي قولهم لأن معنى النظر على التوسعة والمجازية أن القراء
 أنزل عليه قرش فيما تفسر قرأته على سائر العرب نزل تخفيف حتى جاء بكل فريق من العرب أن القراء عليه ونسبة غير قول
 النبي عليه السلام نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف وإف يجوز تركي العربي الغنى إلى لغة غير من العرب بمكالم
 قدرته على لغة نفسه يجوز ترك غير العربي لغة العرب من قصود قدرته ولاكتسابه من الذي هو المقصود بالنظم هو حاله الجاهل
 فرخص في استقراءه من نظم خمسة الاستقراءات قال لزوم النظم أن لو كان نفس النظم مستقلاً ثم من قراءه بالعربي لمسا فهم
 وهو القراء بالعربي لا يجب لزوم النظم وهو غير من الفرض كقولهم بالقرآن على الأصل الفرض في الصلوة فخذوا قليل
 سقط رخصة التحية والزنية وعدم خصامه بالعذر فيجب بخلاف رخصة الاستقراءات لا يحقق مجال قيام العذر بل قد يكون
 حاله كمال الميتة منظر أو قد يكون الذي حاله كيم أسلم قوله لا يتهم في شيء من الأدب أي في شيء من الأمور الشرعية ولا حاشية
 إلى التقييد بالنسبة إلى القرآن كما قيل قوله ولا تتحلى للمسا في قيل الظاهر أن الميتة قد أخذت معنى لما ليس شعبة في قرأته
 كما تسمية قلت هذا غير ظاهر لأن عدم الجواز في مثل هذا الشبهة في القرآنية لا الفارسية ولذا لم يخبر بالعربي الفقه بخلاف المأكل
 ومثل المساني قوله من غير خصال النظم أن القراء مثلما كان معيشته فمسا معيشته تمكنا أو مكان جوارها كسا سزاها كسا
 قوله اتفاقا أي من الآية الثلاثة والأفلا نام الزمان يصحار قال الجوز كيف كان ولا كان مجونا أي وإن لم يكن من
 يزعم بل من قصد قصد ولا يتوهم أن لا قصد للمجوز فإن المجوز اختلال القوة المميزة كما سيأتي وهو لا يقتضيه قوله
 حتى في حجب الزنية والرخصة قوله فإن المخ حاسله أن القول بجواز الصلوة بالفارسية ليس كقول المجوزين
 النظم العربي قرأنا لا يسلم من عدم عقابره فغيره والأما به متعلق به وعدم صدق الحد وعدم رخصة قراءة القرآن أو العمل
 وقد فرض نفس فاقوا ما يفسر القرآن قوله أقام العبارة الفارسية المخ جوابا باعتبار الشئ الأول يعني على لغة يكون المخ
 بدون النظم العربي قرأنا لا يسلم من عدم عقابره أصلا أنا يسلم من عدم عقابره شيئا آخر ليعتبر مقامه من العبارة الفارسية
 فلا يلزم عدم عقابره النظم عدم صدق الحد ومن جعل جوابا باعتبار الشئ الثاني فقد احتار بأن عبارة لا كشف صريح
 ذكرنا من أن قوله بمثل النظم المخ فغير لغوا ما قيل من أنه حقيق للمقام غير مناسب للمقام قوله منقول في المصاحف
 حال من النظم أي إذا قيم العبارة الفارسية مقام النظم فمحل النظم المكتوب المنقول في المصاحف المنقول متواترا بالكتابة

بالكتابة المتعلقة بتحقيقه وتقديره **قوله** ادخل قوله تعالى الخ جواباً باختصاصه في معنى ليس الواجب في الصلوة قراءة
 القرآن بل عاية لمعناه ما ذكره صاحب الجهادية من ان لا يتحقق رسمه في جواز القراءة بالفارسية قوله تعالى وانه في غير الاوليين
 ولم يكن فيها براءة العفة بمعنى على اختياره في الشق الاول **قوله** الدليل لاح وهو ان كلمة من يتعبد فكلون منها من بعض القرآن
 فينادي البعض بالسعي التركيبي او ما ذكره صاحب من ان معنى النظم علم التوضيح او ان معنى فرضية القراءة في الصلوة على التسبب
 قال في ثم ما ليس له عند السقوط من المستدري تحت الامام عندنا ونحوه فخت الركعة عند الخالف **قوله** فان قيل يعني انه قد عرفت
 من العرف واللفظة ان القرآن حقيقة في النظم العربي مجاز في غيره قطعاً فكلون المعنى من العبارة الفارسية فقرأنا لا يمكن الا بطريق
 المجاز فيلزم قوله تعالى في قوله تفسير الآية الخ مع بين الحقيقة والمجاز اذ لو كان المراد الحقيقة لم يكن قارئها آية بالما مורה **قوله**
 وثبت الحكم في الحكم المذكور بعبارة انفس على تقدير ارادة الحقيقة فرضية قراءة ما تيسر من العربي ولم يثبت هو في المجاز اذ لم
 قيل بفرضية الفارسية فلا بد ان يقال حكم جواز قراءة العربي المذكورة بالاشارة وثبت ذلك في المجاز بالقياس او يقال
 انه علم من انفس ان النظم العربي فرض وقواجا وثبت بالقياس كون الفارسي ايضا فرضاً وقواجا ويرد عليه ان الثابت
 بالقياس بناء في عبارة انفس فانه يدل على فرضية قراءة العربي وانهم تاركها والقياس على عدم انهم تاركها الا ان يقال
 ان مثل قوله تعالى وانه في غير الاوليين وقراءنا انجماً او حسب تأدي الغرض لقراءة الفارسية وغيره فكيف يمكن ان يكون التفسير
 مقارناً بتبديل القياس بالسبب على طبق ما سيجي في فصل شرط القياس من جواز دفعه شاة الزكاة فتأمل **قوله** او بدلالة انفس
 اذ لم يشترط فيها الاولادية والجماع فيها كالقياس قوله نظر النظم متعلق بها **قوله** ما سبق من حديث التوضيح وكون المعنى
 هو المقتض قوله وقيل الخالف في الفارسية لا غير لم يمتها على غير ما تقر بها من العربية في لفظة واحدة قال سوان السدي صلا الله
 عليه وسلم لبيان بل الجنة العربية والفا رسية الدرية اى الفصحى قوله اشارة وكلمة وقوله بل المتطهر بل المتأهل فقط
 اشارة اليه ويمكن ان يكون يستأنه بل نقول اشارة الى عدم جواز اعتبار المتطهر ايضا ويمكن اشارة الى وجده في كلام
 المصنف وهو ان يرجح ضميره في غير المصالح مطلقاً قوله ما قاله من كون النظم كذا غير لازم للقرآن في حق الصلوة
 سيجال في كتاب الله حيث وصف المنزل بالعربي اذ ليس المراد من القرآن قوله تعالى فاقرءوا الآية الا ذلك المنزل
 هذا لكن قوله تعالى وانه في غير الاوليين يؤيد قوله الاول قوله وبعد ذلك الصحب غير الاسلوب بناء على انه ليس في غير سابق
 فلا يصح عطفه ثم على خبره السابق **قوله** لفظ البحث اشعاراً بوجه التاخر قوله ثم الاستعمال مرتب على ذلك اى على التفسير
 في المعنى في ان الانقسام الى الصلوة بحسب الظهور والظاهر حتى انتهى الى انصرف المصنف في المعنى ولا شك انها من غير ان يكون المعنى
 وحدها بل بالنظر الى المتكلم فالاستعمال متأخر عنها والمصنف سمع عنه من ان بالنظر الى المعنى فيهما متأخران عن استعماله **قوله**

فما حصل من انفراد هو انما هو من الناحية كقولنا ان الانسان دال على الاشتراك بين الاخرى فقلت انهم قد قالوا ان
ما هو مشترك لا على الاشتراك قوله ان انهم قد اوردوا بحسب كسرة الاستعمال فيصير في المعبر في الصريح مطلقا فقلت انهم قد اوردوا
او رتبة المعاملة بحسب اختلاف مراتب المظهر كذا وكذا الكناية بقولها فانه قد قيل من ان الصريح قد كتمت كناية فاني
ان المعاني لا تخرج من الذات لا بالاعتبار بل بالاعتبار فيمكن ان نعبر باللفظ الى الصريح والكنية مستبعدة لتسام
الى الحقيقة والمجاز ولكن جعلت هذه الاقسام الاربعة المتماثلة تقريبا واخذت انصبا لاقسامها وما لا اختصاص قوله قلت
في تقسيمات مستعدة الخ المعنى انما لا تسلم ان من حق هذه الاقسام كلها التباين والاختلاف لانها خارجة عن تقسيمها
مستعدة فاللازم ان يكون التباين والاختلاف بين الاقسام الخارجية من التقسيمات كلها واسمها ان يحيل كلها اقسام
متماثلة للاختلاف بالمجثبات كافي وهو حاصل قوله وجوه لنظم لما كان منها من عتاة الاقسام الى المقسم لم
يتعرض لبيان من هو الوجه بخلاف بعده وتعبير كونه بالقسمة بالوجه لكونها جهات شباها للاحكام قوله والواضح
الخ ولذا لم يقل فصاعدا لكانها مستعدة لاختصار قوله كما عيّن حروف ضرب اى هذه الحروف النظمية لم تقسم الى خير
المعنى في ذلك عين البنية التحويل على المعنوية خصوصية التقسيم والتباين من خصوصية الحركات والسكنات بانها من
الماضي ومن غير انظر لك ان خصوصية حركات المصدر والسكنات لا تدخل لها في الدلالة على الحيات والافعال من ان
في اللفظي غير ملية لغوات تلك الحركات والسكنات بل اذ لا يتجزأ عليك انه قد يكون لبعض الجواهر ان يكون غير خصوصية
وقد يميز ما خير ما قيل في كل من انه يدل على التأثير القوي في اى ترتيب كان سميت ان العنصر في بيان
مثل هذه المعاني كتابا بمسوطا قوله عن التقسيم الثاني في ترتيب المستقب هم وكذا قوله عن الثالث قوله ومرتبة
منه اشارة الى ان المعبر منها مرتبة الظاهر والاختلاف على وجوه مخصوصة بخلاف سبق فوالثاني من التقسيم الثاني فان المعبر
فيه مجرد الظاهر والاستثمار على اى وجه كان فانه قد قيل ان في قوله وفي حق جريان النظم الخ لا بد ان يكون لفظا
الطرق المحجوزة الاستعمال والجريان لانه ان اعتبر الى كل منها طريقتا لا يتفرق بين الصريح والكنانية في التقسيم الثاني
وان اللاحق اجاب فميز جريانه والاستعمال قوله من احادهم انه سيم الصلح بحيث لا يخلل الاجزاء التي تقبى على الظاهر
هو جزءا ببيتية تاول من الظن قوله ما وضعه لغير كثير بل كثير ليس المراد من الوضوح بالعلم النوعي الذي هو الجاز
والا علم ان يكون اللفظ بالنسبة الى المعنى الحقيقي المجازي الذي هو مشترك وفي حاشية السيد على شرح مختصر الأصول
ما يتوجب منه من ان اللفظ الموضوع لمعين على البسوية لا يصفى بالاشتراك اللاحق الاستعمال وقد عرفت من كافي ان
والمازنا مشترك لا يكون مشترك الاستعمال مثلها قوله وهذا تعريف شامل للفظ التقسيم المشهور كما يصح به اشارة قدس

سنة ١٢٨٤

في سبب المجازة فقد اختار العلامة في شرحه لفظاً ان اللفظ اذا تعدد مقتضاه فان لم يتجانس سببها نقل فهو مشترك وان تباين
فان لم يكن النقل نسبة فمختلف وان كان فان مجزاً الاول والافني الاول حقيقة وفي الثاني مجاز ومن لم يكن مشتركاً مقابل المنقول
مطلقاً مختصاً بالكون موضوعاً متعدد بدون ان يلاحظ كقدهم وتأخر وقد يحل المشترك شاملاً للمنقول مطلقاً نسبياً للاقسام
فيها واليه ذهب ابن الحاجب حيث قال لفظ واحد لم يتعد حقيقة مشتركة وهو محقق ليسكو في جميع الجوامع ولم يفت في بعضها الكثير
من المتأخرين فليس هو اخذ السام قدس سره في هذا ما يتصور في لفظ واحد وضعه واحد الكثير الخ لفظ واحد وضعه واحد
مبتدأ الخ ليس هو الخ لا ليعلم ان لفظ جنس وضعه اشتراك في غير الموضوع وضعه واحد عن المشترك لكثير اشتراك في
الخاص سوى اجتماع واحد وعن المنكر المنفرد لان المراد وضعه لكثير من جنس واحد بان يكون لكثرة ملحوظ الواضع
حين وضع النكرة لميت كذلك وان كان لصديق على الكثير وكذا الجرد وهم لهددوا المنكر ان الاشتبان بالنسبة الى خبرياتها
واما بالنسبة الى خبرياتها فاختلاف فيه وغير محصور عن اسماء الاعضاء بالنسبة الى الاجزاء ومعرفة كانت او لم تكن واما
معرفة بالنسبة الى الخبريات فكالمعرف المطلق واستغرق الخ عن المنكر ان ثبت بالنسبة الى الاجزاء واما المنقول بالنسبة الى الاجزاء
او الخبريات فكالمعرف المنفرد من القول بالفرق بين اشتراك اللفظ في نظام عن مشترك باللفظ الى معانية ان لم يحرم عن
السابق ان يتفق اشتراك ان قيل هو صالح لجميع معانية دلالة والا فبقيد الصلوح منها بانية متفاد اما جمعا فطاهر بالنسبة الى جميع
اقسام العام سوى شئ من النكرة الحقيقة ولفظ الجبريد المرسل لان المعروف باللام المفرد على تقدير كونه حقيقة لا اشتراك
الكثرة ملحوظة وضعه الجبريد المعروف ان قيل سلطان جمعية فكالمفرد والافني الكثرة ملحوظة في وضعه باللفظ الى خبريات
والاجزاء ايضا واما من فبانية ان الجبريد هو الى ان المنفردات واما بالاشارة والموصولات كلها موضوعات للفرق
الكلية بشرط الاستعمال في الخبريات تفهم بعض المحققين بالتفصيل الطيب فمؤكد في سبب الى انها موضوعات للخبريات
بالوضع العام وحقق في خبريات في خواصه على المطلق في اول باب احوال المسند ان قال القولين واحد اقول لا بد من
ابدا والفرق بين الموضوعات واما من سماء الاشارة والمفردات بحيث يصح عدنا من الفاظ العموم وانه متكرر فيها
معدوداً من المعارف فلا يمكن ان يكون متماثلين موضوعاً للمفرد الكلي والجنس من المجهول من حيث هي والافلا يصح عدده
من المعارف دلالة بشرط الاستعمال في الخبريات ولا في خبريات بالوضع العام من غير اعتبار اخر كالمصنف عندك
ان تراخط مواضع استعمال الموصول بالقرينة صادقة وتفكر في نفسه لفظ واحد بالوضع العام والمتبادر منه فيكون موضوعاً
له لانه لا دليل على الوصف الذي ظهر في ان من مثلاً باللفظ الى ذاته من غير ملاحظة خصوصية الصلة او استعمالها في غير موضع
في ذلك الاستعمال الواحد كل المتعينين ايضا لحين لو قوم من مذهبهم من حيث كونهم متعينين من غير دلالة على اجتماع

في سبب المجازة فقد اختار العلامة في شرحه لفظاً ان اللفظ اذا تعدد مقتضاه فان لم يتجانس سببها نقل فهو مشترك وان تباين

في سبب المجازة فقد اختار العلامة في شرحه لفظاً ان اللفظ اذا تعدد مقتضاه فان لم يتجانس سببها نقل فهو مشترك وان تباين

والا نفرد بان التحقيق الانى وادعية تحقيق فى المتعدد لكن من غير احتياط واهتمام لمصلحة قد لعين الاول نحو قوله تعالى فغيرهم
 فى السموات ملازم قد يعيد الى الثانى نحو من دخل بها الحسن او قد من دخل الخلف قبل نه يعنى انه ليقال انه موصوفه بالخير
 الكلى من حيث الصدق على كل المتعينين كذا ويكون المتعينين من حيث التعيين مبتدئين فى وصفه من المعانيات
 الكثرة كالمفترقات ويكون المتعريفية كلهم لا واحد متعين عدس القاطع الموصوفه بالمصيرت لان المفترقات اذا عمل باليد
 يراو منه ولا يتحقق فى ذلك الاستعمال الواحد الا الواحد الموصوفه فيه لا يمكن ان يقال ان يكون من مثله موصوفه بالكل المتعينين
 انفسهم كذا سوا كان بالوضع العام او بالوضع المتقدم لا بد من استعمال اللفظ فى اكثر من معنى واحد فى الطلاق او
 الا ان يلتزم ان هذا الاستعمال اذا كان بالوضع المتقدم او بالوضع واحد فلا فطر من هذا ان الكثرة فيها موصوفه
 وصفه بالنظر الى ذاته واما وصفه بالصفة موصوفه بالصفات بالنسبة الى المعنى المحدد فى ملاحظة كذا مختلف من وصفه فى نفسه
 بالنظر الى الجبريات ووصفه بالصفة موصوفه بالصفة موصوفه بالنظر الى الوصف النوعي موصوفه بالصفة موصوفه
 فانه موصوفه بالوحدات واما قيد الاستغراق بالعلم فهو ظاهر الصدق على كل ما على حمل المصروف على الاسم والاعمال
 عليك انه لا بد من مثل مرة جيز من جرادة والكثرة الموصوفة بالمعرف بالعلم الجلس اذا اقترن بحرف الاختصاص
 ما يدل على العموم بالوصف الشخصي ان لا يخبر الوصف النوعي البعد ويجعل مجازا فمذا المصروف موصوفه بالوصف الشخصي
 الوصف المجازى الوصف الشخصي بالعلم الحقيقي او يقال ان هذا المعنى يستفاد منه بطريق اخر ان تراعى التعريف العام
 وانه لا فرق بين الموصوفه بالصفة الموصوفه بالكلام بعد محل تايل هذا معذرى فى بيان هذا التعريف من غير خشية من مخالفة
 احدهم لوصفت وحدت انه انما الصريح والمكالم الجوهري مذكور هذه المصروف على سبيل الحق نبحر الرشا وقوله والاول
 ان يقال ان المصنف بمقتضى كلام القوم ولو صرح وسجده عن الزوال ليدق الا قرب بالنظر الى تحقيقه وتوضيحه لئلا
 هذا القيد تحقيق لصفة فائدة لغوت بدونه فيكون بمنزلة الجنس غير مقصود وهو الاحتراز عن خلافه اذا قيل انه لا احتراز
 فانه يحصل بدونه البص فيكون لا يذا يعنى استقامة غايمه وادور عليه من ان القيد ان اذا كانا محترجين على
 الاحتراز المخرج وقد يخلف فى توجيهه يقال ان ملازم الموصوفه بالاستغراق والوحدة صفة لوصفه ذلك اللفظ
 مكانه قيل الوصف مستغرق بالصفة له بالوصف الواحد قوله قلنا فيهما لنفعل منه قدس سره اى على تقدير
 تفسير الاستغراق باقتناء المشترك بالنسبة الى معانيه وبالجملة لصفة المصيرت الى مفهومه بالنسبة الكثرة المصيرت الى الزوال
 مفهومها من غير تفاوت فى الاستغراق وعدمه حتى الوصف الاستغراق على سبيل البطلان ان تعصيدة الشمول لكل
 لكن لصفة الافراد حتى لا يتحقق الحكم دائما بالوحدان متما ولا مثل من دخل دارى او لا دون الكثرة فى انما

لا يخفى
 الاستغراق
 او قيل ان
 موصوفه بالوحدات
 موصوفه بالصفة
 موصوفه بالوحدات
 موصوفه بالصفة

في الانشائيات لكن لا يتجنى انه لا يتناول المشترك بالنسبة الى معانيه انتهى بعبارة ليس المراد من قوله في اي حين كون المراد من
 انهم بحيث لنشيل على سبيل البديل لانه لا بد من ارادته كذلك كيف لا وكلمة من في من دخل واري اذا عامه لا يتخلف
 فيه على سبيل البديل بل المراد منه حين التعميق حيث لنشيل المشترك غير صحيح شموله للكثرة المتشعبة ايضا او لالتفاوت بينهما في
 الاستغراق بوجه قوله ولو سلم غير ذلك لم يوضع للكثير بل هو موضوع الكثير بمعنى انه وصفه لامتياز مشترك فيه وحدان الكثير
 وهو الفرق المميز او المفهوم الكل في قوله دون الجموع المتكررة فانه موضوع للكثير لا يشبهه اقله ثلثة ولما كان مطلقة ان يقال
 ان لا نقض للجموع المتكررة على قول من قال بعمومه فظاهره ما على قول القائل بعدم عمومها وان كان موضوعا للكثير فظانه
 غير مستغرق للاحاد وعنده قال فانه يشترق الاحاد في الجمعا اذ هي احاده وافراده على سبيل البديل عند القائلين
 بعمومه ايضا والمتفق هو الاستغراق على سبيل الشمول فيه لنقض به على قولهم قوله فانه علة للاستيفاد وهو ان نقض للجموع
 المتكررة والنبذة غير مفهوم فانهم قوله العام لا يتجنى عليك ان لا يتجنى الفاعل العموم موضوع للكثير بان وضعه لكل واحد من
 الوجودات بناء على ما ذكره عند الملة الذين من اعتبار الوصف العام في المولات واذا كانت موضوعه للمفهوم الكل فيكون
 موضوعا لامتياز مشترك فيه وحدان الكثير وبعضها بان وضعه لامتياز مشترك فيه وحدان الكثير كالمعرف بلام الاستغراق فانه
 موضوع للحقيقة المحض عند البعض والعهد والاستغراق بمعنى القرائن وبعضها لمجموع وحدانه كلفظ الجميع والوسط فيقوم
 وابن الحاجب يعرف العام بادل على سميات باعتبار امر مشترك فيه مطلقا ضرورة ولا يظهر صدقة على مثل لفظ الجميع على
 من علم المذهب المشهور فنته برقبه ورجل ورجل لا اجزاء المراد وضعه له رجل ورجل الكليهم الا ان يقال بناء على ان المتكلم
 موضوعه للفرق المميز ان يلفظ الجميع اجزاء في قوله المتكلم هو الاجزاء المتفصلة التي ليس المراد الاتفاق في لفظها والافاضة ان يمتنع
 في لفظ العضول الاتفاق في اسمهم مقصودا وظلاله على الجزؤ وتناوله اياه كما يدل عليه قوله كما حاد المائة اى الاجزاء المنفصلة
 كالتفاق في المائة فان المقصود في المائة الطلاق الواحد على الاجزاء وكذا في لفظ الجميع المصنف الى الاجناس المختلفة المتشعبة
 الاجزاء في لفظ الجنس وقد يجاب عن السؤال بان المراد بالوضع للكثير بحسب الاجزاء ان يكون الوضع باعتبار بان يكون مشترك
 فيه وزيد مثلا ليس كذلك والايضا ان يكون اطلاقه على تلك الذات بعد قطع انتماء مجاز في قوله فانها انما اى الاجزاء
 المتفصلة في الاسم واحاد المائة من حيث كونها اتحاد الالهات مناسبة جزئيات المعنى الواحد المتحد تلك الجزئيات وذلك
 المميز والمتفصلة فيصير اعتبارا بالنسبة الى الكثير اختصارا للجزئيات اليه في قوله فان قيل الكثرة المنفصلة عام لجزئياتها
 يجاب عنه باننا سلم انها لم توضع للكثير بل هي موضوعه له بمعنى انه وصفه لامتياز مشترك فيه وحدان الكثير وهو الفرق المميز
 او المفهوم الكل في قوله قلنا الوصف العام المحر حاصل الجواب على وجه التحقيق ان المتكلم موضوعه للفرق المميز فاذا سحب

بما انتهى من وقتها بلفظهم باللفظ المنفعية مستند فيه وموضوعه له لكون حرف النفي موضوعا للنفي المنفعية
المبهم بها في تركيبة صنعت باعتبار ما وقع فيها انما الحكم من كثرية غير المحصور قال الشاعر قدس سره في المجلد ان
المنفعية في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستفراق وتخييل عدمه وانما ما خرجوا الاعتدال القرينة نحو ما في رجل
على رطلان وفي الايجاب ظاهرة في عدمه يستعمل فيه مجازا متفرقة جنس من جرادة وعلقت نفس اقدست هذا اذا كان بدون
من اداه من فاعلة او مقدره نحو لا يزال في الدار فهو نفس في الاستفراق قوله لا يقال في جواب انقض ترفيعها بما
بالمنفعية قوله المنفعية المستعملة في خروجها عن ترفيعها بما لا يجوز لان المنفعية هي التي لا يجوز ان يكون
خارجة عن المنفعية اي قوله لا نقول في الجزاء ان قوله انه مجاز ممنوع سواء اراد به انه مجاز لم يستعمل في انضمامه كما هو الظاهر
او اراد به انه مجاز في منضم المصوم كما يدل عليه قوله في ترفيعها للمصوم الاول لان لم يستعمل ان فيه صنعت ما يوضع المنضم
فيكون حقيقة المجاز اما الثاني فلا في موضوعه لان المنضم المنفعية ليس في ذلك قبل لم يعبده فانهم فان النظم قد يخرجوا
توجيه هذا الجواب ثم انما في ذلك في منضم المصوم المجاز لا يدل على ان المنفعية المنفعية مجاز وحيلة وليلا تشمل الموضوع في المصوم
للموضوع المجازي وفيه ما يدل على البعض ما ذكرنا في ترفيعها للمصوم كمن يلزم علمه في التسمية اللفظ بالنظر الى المنضم الحقيقي
والمجازي مشترك كالمعاني المجازية فقط ايضا وقد حيلة قوم بمنزلة الاشتراك كما يصير في كلامهم في مشكلة الجهم
بين الحقيقة والمجاز بالنظر الى نفس ذلك الكثرة بالنظر الى اللفظ كما سبق قوله ولفظ الف موضوعا
لكثرة غير محصورة فانه لا يدخل تحت البضبط والحد بحجة النظر الى نفسه من قلمه نظر عن اللفظ فانهم قوله لا نقول في
ان المراد من الصلوح انما لما تارة مثلا صالحا لاحاد من المصوم الكثرة لا يخرجها بالنظر اليها ليكون داخل في قوله استغرق الجميع
بالصلح فيخرج لقوله فهو محصور واما بالنظر الى جزئياته فاذا كان معروفا بالاسم فكما الحرف والكان مشترك في الكثرة مثبته
ومثبته فاذا قيل من ان قيد غير محصور لا يخرجها اما العدد وخلقها فانها غير محصورة بالنسبة الى الجزئيات وتكليف
في جوابه انه قد قيل في سياق النفي فيقتضيه انما المحصور مطلقا هي محصورة بالنسبة الى الاجزاء وما قيل من ان التعميم
لا يخرج الجزئيات من كونها بالصلح فاما لما تارة ليست مستغرقة بالنسبة لبعضها البعض هو الجزئيات فوسم لان انما لم
يرد التعميم بل مراده ان المراد من الصلوح في الجملة وهو قد يتحقق بالنسبة الى الجزئيات وقد يتحقق بالنسبة
الى الاجزاء ولا بد من ان يكون الصلوح واحدا بأكمله وفي كلامهم انما هو التعميم والصلح والمادة للجزئيات
غيره لا يخرجها وقد سبق قوله ان لكل الاجزاء كذا الصلوح الاسم مشترك في كل واحد من دولاته وانما لم يتفرقة لانه لا دخل
لنفي الجواب قوله فانه متبرك لانه ملحق بالجزئيات ليس الجزئيات الاسم الكثرة لولا ما يلحقها لان يقال ان استعمال الاسم

بما لا يخلو من الغش والخبث
بما لا يخلو من الغش والخبث
بما لا يخلو من الغش والخبث
بما لا يخلو من الغش والخبث
بما لا يخلو من الغش والخبث
بما لا يخلو من الغش والخبث
بما لا يخلو من الغش والخبث
بما لا يخلو من الغش والخبث
بما لا يخلو من الغش والخبث
بما لا يخلو من الغش والخبث

في الخاص حقيقة كما في شرحه التحسين قوله تناوله لذلك بحسب الدلالة سواء كان على سبيل الشمول أو البطلان والبرهان
على سبيل البطلان سواء سبق فيما نقل عن الشارح قدس سره واستقله من المصنف لا في بعض حواشيه في موطنه الشارح ولا في شرح
المشتركة عن التعليل قوله باعتبار الأمر مشترك لا في غير تناوله لا سيما في المجموع كما سبق قوله والمصنف لم يشترط
أي لماذا ذهب إلى أنه شرط للعالم فخر نفس الأمر فالجزم المنكدر وسطه عند القائل بعدم اشتراكه وعام عند القائل بانه قد
يقتضي من أن الحسن أن يقال لما اشترط المصنف عدم الاشتراق يكون الجزم المنكدر وسطه على تقدير القول من المصنف
بعد عدم اشتراكه وعام على تقديره قوله من يقول لا بد لا يدل على عدم معين ليس عدداً وليس عدد فليست فرق
ويجوز له وجه آخر الشارح الدلت على قوله على عدم اشتراكه أي ضرورة لبعض أفراد الدلالة على الباقية بالعدم فلا بد
أن المقسم الدال بالعدم فالدال بالعدم ليس من أقسامه قوله وفساد بين لأن العام المخصوص متناول لما بعده
والدالة وهو معنى الاشتراق المعتبر في المجموع كما سبق والمتفق تناوله كما لأن بعض الأفراد لا تشملها الحكم العام نظراً إلى
وهو غير مقرر في المجموع صفة التخصيص لا يخرج عن كونه عاماً وأما الكلام في أنه قد لا يفي حقيقة أو مجاز فيسبغ ذلك التفرق
بين القرينية والتخصيص فإن التخصيص مثبت فيكون الموصوف بالتخصيص بعد العموم بخلاف القرينية فالجزم الموقوف بالقرينية
يكون وسطه قد يفرق فانه دقيق قوله أن الخفي المشترك مشترك من أقسام الخفي على تفسير المصنف لم يشارع في
أفرزه عنه بناء على أن صاحب الميزان ليس بغيره والتخصيص بما فيه الكلام قوله لانه الذي التزم لأن الدال عليه
ليس بالمتعين المراد ما نفس الدلالة فبالصينية فقط قوله كما في ثلثة قد ورد فيان الحقيقة بعد التماثل فهو وجه
موصوف بالعموم والانتقال في محله على الحقيقة كونه السبب بها في المضاف إلى الحقيقة كونه اقوى ولهذا أيضاً التخصيص
في المخصوص إلى النص لا الحالة والمكان في غير بضياف إليها بخلاف المفسر فإن المفسر مثله في القوة من جهة الواحد
والقياس لا في المزاوجة والنص وال موضوع كما كان قبل التناول فانه قد يفتقر من أن التخصيص بالنظر إلى
بالوضع فقط فكيف يصح جعل المماثل الدال بواسطة التناول من أقسامه ولو سلم فينبغي أن يجعل المفسر من المشترك
قسماً منه قوله وكذا إذا لم يكن أي كما إذا كان مشتركاً ما لا يغير الاحتياج في الصينية لا يكون من أقسامه المنظم
إذا لم يكن مشتركاً بل كان خصوصاً مثلاً ما لا لا يكون من أقسام المنظم في غير الاشتراك والتناول بالاحتياج في الصينية
مما لا يكون من أقسام المنظم وضعاً ومكان المماثل أهم من أن يكون من مشترك ومن أن يكون أو عليه غالب
المراسي والاحتياج في الصينية قوله وكذا أنهم لا يفرق وجهه في الموصول فانه أيضاً يشارع فيها لأن
على كونه من أسماء الأخبايس وأن صرح النخبة لعدم كونه منها كما في التقليد ويمكن أن يقال إن المراد من الاسم

الظاهر بالبيان الضمير فقد كما هو الظاهر وهو خارج عن الاسم لكونه محضاً وهو غير الثابت بالبيان للرجح في كونه مشتقاً لا اسم
 حينئذ مثلاً كما انه تارة في الضرب والتكثير مراد به شارة المراد مني ويدخل اسماء الاشارة والموصولات في اسماء الاشارة
 فانها على رأي الجمهور من موصولات المفقولات الكلية وان كان هذا خلاف ما اصطلاح عليه النحاة قوله فكانه اشارة لا بد من ان
 يذكر لقوله الاسم الظاهر معناه بالنظر اليه ليخرج اسم الاشارة دون الموصول قال المصنف سبحانه فانها من
 المشتق منه به وزن المشتق فصفة نقل عنه اي تحت الفاعل والمفعول والصفة المشتقة فان الضارب مثلاً منتهى
 ما وصف له المشتق منه وهو الضرب به وزن المشتق وهو وزن فاعل فان المفعول به وصف له المشتق منه وهو وزن
 وصف من قام به الحدث بطريق الحدث دون البتة فمفعول الضارب عين المفعول المشتق من الضرب به صيغة الفاعل على نحو
 يعني ان المراد من وزن المشتق بنية موصولة بوجه فيكون وزن المشتق مشتقاً من جانب الموصول جزاء منه المشتق من جانب
 سناه عين ما وصف له كلا الا ان المشتق منه بنية المشتق فصفة منه صادقة على جميع الصفات كما لا يخفى على من تصديق على
 اسماء الزمان والمكان والآلة وصف المصنف ثم جعلها من الصفة اصطلاحاً عامته كما انه جعل الصفة مستقلاً لا اسم المحسن
 خلاف اصطلاحهم في التوجيه الوجهية لكلامه وقد ادعى نقص ثلثة سناه منه واشاره قدس سره جعل من متعلقاً بجان
 فاعلم بوزن المشتق من جانب الموصول له جزاء منه حيث قال فالضارب لفظ مشتق من الضرب سناه وهو الفاعل ما اذا
 ح لوله وقيد به ما هو التعبير عنه بوزن المشتق شايه بجزء اسم الزمان والمكان والآلة وهو لا يبعد عنه الفعل او قبه عليه
 اذا التفسير عنه بالفاعل والمفعول شايه فورد عليه اورد به قدس سره قوله بالفاعل ان يقول هذا التفسير الى آخره فيقال ان
 المراد بوزن المشتق وزن عينه ولا شك ان جميع الصفات كالسلطان وغيره من جنس اسم الفاعل والمفعول
 بالآلة مثلاً ان المراد منه مطلقاً لا حقه من الفاعل والمفعول كما علمه اشارة قدس سره ولما ذكر المصنف الموصوفين
 بعد ما وادخل كلمة مر على وزن المشتق الدال على الذات اشار الى ان الاول مقصور واصالة الثاني تبييناً فحرم اشارة
 الزمان وغيره لان الموصوفين فيها ليست مقصودة بل ذات بل لا يربكس وان مر متعلق بوجه كما في توجيه
 لكن المراد من وزن المشتق ما هو المتعارف لا الهية فيكون المفعول مكان سناه عين ما وصف له كلا الامر من الضرب
 ولعله الفاعل الذي هو وزن الضارب مثلاً وهذا صادقة على جميع الصفات فان المتكسر مثلاً سناه عين ما وصف له
 الاكسار ولقد المتعلق الذي هو وزن المتكسر فان لفظ المتعلق موصوفه لما قام به الفعل وما في هذه الوجوه من
 المتعلقات الواردة بالسمي بوجه عليك بالتأمل فيها تركنا مخالفة الاطباء فذكر قال المصنف ثم فان تنخفض
 منها فاعلم ان يدعى تنخفض الخارج بحججه او اعلام الحينية وان اريد التثنية والقياس في موصوفه

الظاهر بالبيان الضمير فقد كما هو الظاهر وهو خارج عن الاسم لكونه محضاً وهو غير الثابت بالبيان للرجح في كونه مشتقاً لا اسم
 حينئذ مثلاً كما انه تارة في الضرب والتكثير مراد به شارة المراد مني ويدخل اسماء الاشارة والموصولات في اسماء الاشارة
 فانها على رأي الجمهور من موصولات المفقولات الكلية وان كان هذا خلاف ما اصطلاح عليه النحاة قوله فكانه اشارة لا بد من ان
 يذكر لقوله الاسم الظاهر معناه بالنظر اليه ليخرج اسم الاشارة دون الموصول قال المصنف سبحانه فانها من
 المشتق منه به وزن المشتق فصفة نقل عنه اي تحت الفاعل والمفعول والصفة المشتقة فان الضارب مثلاً منتهى
 ما وصف له المشتق منه وهو الضرب به وزن المشتق وهو وزن فاعل فان المفعول به وصف له المشتق منه وهو وزن
 وصف من قام به الحدث بطريق الحدث دون البتة فمفعول الضارب عين المفعول المشتق من الضرب به صيغة الفاعل على نحو
 يعني ان المراد من وزن المشتق بنية موصولة بوجه فيكون وزن المشتق مشتقاً من جانب الموصول جزاء منه المشتق من جانب
 سناه عين ما وصف له كلا الا ان المشتق منه بنية المشتق فصفة منه صادقة على جميع الصفات كما لا يخفى على من تصديق على
 اسماء الزمان والمكان والآلة وصف المصنف ثم جعلها من الصفة اصطلاحاً عامته كما انه جعل الصفة مستقلاً لا اسم المحسن
 خلاف اصطلاحهم في التوجيه الوجهية لكلامه وقد ادعى نقص ثلثة سناه منه واشاره قدس سره جعل من متعلقاً بجان
 فاعلم بوزن المشتق من جانب الموصول له جزاء منه حيث قال فالضارب لفظ مشتق من الضرب سناه وهو الفاعل ما اذا
 ح لوله وقيد به ما هو التعبير عنه بوزن المشتق شايه بجزء اسم الزمان والمكان والآلة وهو لا يبعد عنه الفعل او قبه عليه
 اذا التفسير عنه بالفاعل والمفعول شايه فورد عليه اورد به قدس سره قوله بالفاعل ان يقول هذا التفسير الى آخره فيقال ان
 المراد بوزن المشتق وزن عينه ولا شك ان جميع الصفات كالسلطان وغيره من جنس اسم الفاعل والمفعول
 بالآلة مثلاً ان المراد منه مطلقاً لا حقه من الفاعل والمفعول كما علمه اشارة قدس سره ولما ذكر المصنف الموصوفين
 بعد ما وادخل كلمة مر على وزن المشتق الدال على الذات اشار الى ان الاول مقصور واصالة الثاني تبييناً فحرم اشارة
 الزمان وغيره لان الموصوفين فيها ليست مقصودة بل ذات بل لا يربكس وان مر متعلق بوجه كما في توجيه
 لكن المراد من وزن المشتق ما هو المتعارف لا الهية فيكون المفعول مكان سناه عين ما وصف له كلا الامر من الضرب
 ولعله الفاعل الذي هو وزن الضارب مثلاً وهذا صادقة على جميع الصفات فان المتكسر مثلاً سناه عين ما وصف له
 الاكسار ولقد المتعلق الذي هو وزن المتكسر فان لفظ المتعلق موصوفه لما قام به الفعل وما في هذه الوجوه من
 المتعلقات الواردة بالسمي بوجه عليك بالتأمل فيها تركنا مخالفة الاطباء فذكر قال المصنف ثم فان تنخفض
 منها فاعلم ان يدعى تنخفض الخارج بحججه او اعلام الحينية وان اريد التثنية والقياس في موصوفه

من هذه نقطة لا تخاف من التسمية بل من عدم إطلاقها على الأفراد الخارجية والجواب ان المراد الاول والخروجها لا يقع لان
 عليها بقية لا ينفرد بالاشكال من اوسى واحتمل فيه لان المراد من الشخص ليس هو الشخص الحقيقي بل التعيين في الخارج
 ان العالم الجنبى في ذاته الى التعيين الجنبى من مائة لاجناس قولهم ولا يصح التمثيل بخلافه بمنا، البصير في القسم
 لا جعل العنفة مقابل الاسم الجنبى بخلاف بقية الجنبى فان العنفة عند سمدخل في اسم الجنبى والجنبي عليك التمثيل
 بخلافه في البصير بناء على ما سبق من انه دخل في العنفة على توجيه كلامه قوله سمدخل من اتحاد بين الشخصين الخ
 انه تعريف لمطلق الاشتقاق بحيث لا يصدق على الصغير والكبير والاكبر والا فالتعريف الاول الاتفاق في الترتيب البصر
 كضرب من الضرب دعى الثاني للاختلاف فيه كجذب من الجذب في الثالث القياس في اصل المنعوم مع اتحاد الخارج
 ونسب وان الترتيب الثاني للصغير في الترتيب فيه ويمكن ان يقال المراد من التركيب في الاول هو الترتيب فيكون
 كاللثاني قوله ولا يخفى ان العلم باعتبار معناه العلم بعد ان يمار علم لا يكون مشتقا وليس له اول الاذات المستمرة
 بين الشيئين النقيضين الا باعتبار خفصة لها اختلاف اسم الجنبى فيه يكون مشتقا بمنا الجنبى وانما يكون العلم مشتقا باعتبار
 معنى لازم له يناسب المشتق منه فغير ممزج كما قال صاحب الكشاف ان الاسم مشتق من السمو التسمية فتعريف بالمسمى
 في انشأته في غير ذلك وان المالك بمجرع المعبود مشتق من اليه المعبود وذلك لان الاسم يتغير في معرفة المعبود وقوله اشتران
 المراد في المطلق نفس المسمى من العز حيث جعل المسمى مقابل اللفظ من ان كلام المصنف ثم معنى على ان اسم
 الجنبى موضوع للفرد المنتشر والمسمى المطلق على الفرد ايضا فيكون المسمى نفس الفرد فيكون تميز المطلق والمكثرة بالاعتبار
 فان اعتبار المسمى غير اعتباره بعضا غير معين لا يلزم فيه إضافة اشخاصه وان صححت لكون الفرد المنتشر مساويا للامانة
 قوله للمفكر بان المراد بالحق حقيقة لا محذور او يديرها قال بعض المحققين من ان لا ظهر انه لا فرق بين المطلق
 والمكثرة في كون المراد من كل واحد منهما الفرد عند الأصول فيستحق المطلق في موضعته على وجه يشكك الشايع في
 قال المصنف ثم وانما قلت للسامع انما يشبه علم المصنف مع الموضوع بالفرد الواقع عليه لان يقال ان مراده
 من كونه معينا للمفكر انه مراد ذلك المعين من رجل وهو مستعمل فيما مضى لان المكثرة موضوع للفرد المنتشر
 التعيين ليس جزوا لا شرط فاذا استعملت في المعين يكون حقيقة لكونه فردا كما ذكره صاحب التحرير لكن يلزم على هذا
 ان يكون في المطلق زيادة التميز من المجاز فمثل قوله يستعمل في شيء بعينه اي معين في الجملة ليدخل في الاطراف
 الشخصية والجانبية من حيث انه معين التعريف مبنى على ما اشتهر من ان المعارف غير العلم موضوعات كغيرها
 الاستعمال في جزئياتها فالمراد من شيء اعم مما مضى له اللفظ لما يصدق عليه والحق انها موضوعات كغيرها

وضمنا على اننا لم نذكر كونهما جازلا مشتركا لعدم تعدد الوضوع قوله فاما المقصود في التسعين التي يكون في لفظ المعرفة
 إشارة الى التسعين من اوله بخلاف المكرة وان كانت معلومة وانما يعرف ذلك من قوله يستعمل لان استعمال الكلمة في المفرد
 ان يكون الغرض الاصل طلب دلالتها على ذلك المعنى تصدرا وادنه منها قوله لا قبله بحالة الاطلاق ولا بما عند السامع
 لا قبله بالتعيين وعدمه فبحال انهما قد يحد بحد دلالة عليه وكذا عند السامع دون المتكلم ليس المراد ان لا قبله بحال
 الاطلاق سلبا وقيل مرادوا بضعف شيء بعينه اي معين بحسب الدلالة عند الاطلاق وقيل للسامع فاداه بالان
 من وضعها استفادة السامع منها ما هو معين عنده لكن لا بعد بالاعتبار كذا كذا لتلخيص المصنف ثم احسن من هذا
 اعلم انه لا شك في ان التسعين وعدمه متبعض للمعرفة والمكررة فان احسب باعتبارها بحسب الوضوع حيث قال المعرفة ما هو
 لشيء بعينه المكررة ما هو لشيء بعينه المصنف ثم اعتبر ما بحسب الاطلاق والشارح الرضي بحسب الدلالة عند الاطلاق وهو
 اختاره الشارح قدس سره ولتفصيل كل منها يطلب عن موقفه قوله والاحتياط لا يتبينان في الحقيقة ان اللفظ
 في المثال واحد قد يكون الاحتياطان يجتمعان فيه كالاشتراك في العموم وقد لا يجتمعان فيه كالمعروف فان العين في
 نحو حش العين يعتبر الاشتراك فيه فيجب ترفيقه بالتعيين احدى المعانيه يعتبر العموم لا فردا ذلك المعنى بخلاف العموم
 والخصوص ليس المراد اجتماعهما وعدم اجتماعهما في اللفظ في حد ذاته والافخوذ ان يوضعه لكثير غير محصور والظهور
 واحد لمعناه احد فالتما في عين العموم والخصوص الضيق فوحدة اللفظ في اللفظ الى ما قلنا حيث اورد مثال حش العين
 قوله وانكلام بعد حمل لفظه على عدة قدس سره للفظ بان الواضحة موقفة بحسب الاشتراك هو الموضوع للكثير ان يكون
 كل فرد من الموضوعات لا اعم من ذلك على ما هو متفق عليه من ان اللفظ الواحد لا يفسر لكثير بل كذا كذا بضم تقيد اجزاء والكثير
 متفقة لخصيصة مما اخترعناه لتفصيله لادالة لفظ عليه صلا لان الوضوع الواحد لا ينوع في الاعمال الوضوع لكثير
 المستعمل يندرج فيه دلالة اذا كان الجبر وسطة بين العام والخاص بناء على قرينة عدم الاستعمال فيمكن من اناس
 اللفظ بضمينه دلالة كما ذكره في الماويل دلالة لا وجبه ويجعل جميع المنكرات يا جمعة القلة موضوعا لكثير محصور عند من لا يقول بعمومه
 الاستتلاف وهو ان يراد ان اللفظ في اللفظ على تعيين عدد اجزاء الكثير ورح فالمراد اليه كذا لك بمعنى انه لا دلالة
 فيه على تعيين عدد جزئيات الكثير ولان من الفاظ العموم بالقياس للخصوص من اللفظ بان لم يوضعه الا وضعا واحدا
 وانك الوضوع لكثير محصور لم يكن خاصا او محصور لم يكن عاما دلالة جعل لصفة متغايرة الاسم بحسب خلاف الاصطلاح
 دلالة جعل المطلق من اناس لم يخص حيث وضع لاداة النظم وقد جعله قسما للمكررة حيث جعله موضوعا للمعنى
 والمكررة لبعض من المسمى من غير تعيين ولا شك ان مثل رقبة مطلق مكررة مع ان المراد منها واحد والدلالة على

على ما هو

في قوله
 لا قبله بالتعيين

والله اعلم اني قد اوردت في الاول فلان اسم الله واقعه موقوفة بنفس بل هو عرض مام والصفات الحاصلة
 للاقسام رسوم واحد وخطية مختلفة كالكثير ما يخلق الله ولم يرد منه متعاد كما في تعريف الكتاب ولوسلم فهو بالحق الاخص
 لا يمكن ان يكون حبا ككيف وهو يتعد المتعدد يوجد في غير المشترك الا ان يقال انه يوجد في اسماء الاشياء متعلق بها موقوفة
 لكل واحد من الكثير لكنه ليس واحد لا متعدد وان لم يقل في الشارح قدس سره بوقوعه فيها لوسلم فهو كما انه بالحق الاخص بنفس
 كذلك بالحق الاخص لكن التناووت يكونه قريبا ولبعدا وذكر بنفس القريب في التعريف غير لازم وليس ما لم ينفصل بين الوجود والحدود
 انما هي مشتركة على الجنس الفصل الفريدين واما في الثاني فلان ينفصل من اجل الموضوع للكثير شيئا لا عام مشترك واسم العدد
 وهو ال وال وانه في غاية الموضوع على ان المراد منهم وقوله وان كان الكثير محصورا كالعدد والتعدييد على ان مراد الاجزاء
 في الاسم الحد واما في الثالث فلان الموضوع الواحد هو الموضوع له من حيث الوحدة والموضوع الكثير باعتبار مشترك
 فيه الكثير موضوع له من حيث كونه مشتركا فيه الكثير فلا يندرجه لاد في الثاني واما في الرابع فلان الحكم المنكر لا يرد ذكره لان
 اقسام التعميم مبنية على التعميم وهو على ما ذهب اليه انه المحذور بخلاف المأول وقد مر ان القرنية لا يخرج من كونها من اقسام التعميم
 واما في الخامس فلان مدلوله غير محصور في ال وهو فوق الثمانية في عدد كان بخلاف المفرد نعم يمكن المناقشة بحجم القلة
 لكن لا فرق بين الكثير والقلة عند الاصحاب كما سيجي واما في السادس فلان عام حبيب الوصف موضوع الكثير غير محصور ولا ينافيه
 وقوعه على الخاص واما في السابع فلان جعل الصنف مقابلا للاسم مطلقا لا لا الجنس فقط وهو ليس خلاف الاصطلاح قال صاحب
 الكشاف اسم هو اوصفة ولو لم يكن فاهم قالوا ان الاستعارة باعتبار اللفظ مستقر قسما لانه ان كان اسم جنس خاصا صليته والا
 فبقيته كاللفظ والاشتقاق من هذا الحرف انتهى لعل الحرف بها خبر من المقسم وهو الاسم الطاهر فبعبارة ما وافق لما اذا اوردناه لا
 يتجشع عن مخالفة لقوم وسخريه الاصطلاح واما في الثامن فلان تمايز هذه الاقسام للحيثيات والاعتبارات فمقدور قوله
 الثالث في قصر العام انما اوردته كونه من احكام العام لكثرة مباحثه مع انه قد خالف في ان العام المقصور بل هو باق على
 عمومته ام لا قوله وقد علمت ما ينبغي الى استخلاصه ليس في موقفه اذ لا تعلق له بفضل حكم الخاص اصلا بل موقفه الا
 ان يقال انه لو لم يترك ان يقال ان ذكر حكم الشيء انما يكون لحد العام به معرفته قال وقد علم انهم قد ذكر تعريف العام
 تقريرا بقوله اشترنا لوان الحرف قبل الاشارة في قوله والمراد بالوصف الكثير الى قوله بحسب ذلك المفهوم انتهى ولا يخبر عليك
 ان هذه الاشارة في غاية الخطا وقيل الاشارة في السؤال الممد كونه مقبولة لا يقال انها اعتقيد مستدركا في جوابه انتهى في
 انه ليعلم منها جريا ان لفظ المائة صالح للجزئية وفيه اشارة الى انه موضوع لواحد في الصديق على الجزئيات كونه
 على مجزوء السؤال لكان احسن وما اورد عليه من ان اعتبار استغراق الاحاد بطريق التفرد كونه في مجزوء السؤال كلام

سنة الحاشية

من الغلط الفاحش في هذا المقام ما قيل من ان العموم يكون في الالفاظ الموضوعية لا ليعين للمعاني بل للاستعداد من
 شتر حقيقة الاصول وجوإشئ اشهر قدس سره عليه عندى ان معنى قولهم ان العموم لا يجري في المعاني بالاستعداد من
 التقويم من انه لا يتصور انقطاعها تحت مطلق واحد الا اذا اختلفت في انفسها واذ اختلفت تدرجتها ولم ينظم
 تحت اسم واحد بل يصير كل واحد منها تحت اسم لا يثبت مراداً بالاحتمال في هذا الاسم سمي مشتركاً بالعامية بخلاف
 الاسماء فان الشئ مثلاً اسم لكل موجود وكل موجود اسم على حدة وما ذكره ابو بكر الجصاص من ان العموم لا ينظم
 جميعاً من الاسماء في هذا المعاني في غلط في العبارة لا للمذهب بل المراد من المعاني معنى واحد عام كالنحو فان عموم الاسكنة
 منه معنى واحد لا بمعنى انهم قولهم وجوابه ان المراد منه يمكن ان يحيا بان اللفظ معتد على اللفظ لا بالعكس لئلا
 يلزم ما ذكرتم فتدبر قولهم وقيل المراد من هذا الوجه اعتبار الوصفين والاشترار للفظي بخلاف الاولين قوله
 في وجوب الحكم بثبوت العلم له اى بوجوب الخاص ان يحكم بان لا يحكم ثابت له بالظن اية انه لا يوجب ثبوت في نفس الامر
 فانه قد ما قيل انه يجوز ان لا يكون حكمه مطابقة لقوله ولو فسره بالحكم الشرعي اى بالوجوب وبغيره بناء على ان الكلام اى
 حقيقة وجوبه بالذات فلا يرد ان وضع الباب لبيان افادة الخاص منصوصاً بالحكم الشرعي لا لبيان الوضعية بل لبيان
 الحقيقة حقيقة نهائية في ذلك قال المصنف في هذا التقسيم ان القرآن كان لفظاً لا على المعنى فينبغي ان
 المعنى هو الذي يصل الى الوجه الاول ما ذكرنا الى ما هو ظاهر مساهمة الباب له والثاني في ما هو المعنى حقيقة قوله المتعلق
 بالاحكام انهم منه لان الاختصاص الى الكتاب ليس لاختصاص بل المراد من الخاص المتعلق بالاحكام هو ما كان من الكتاب وغيره
 فانه قد ما توهم من انه ينافي ما سبق من ان مجاز الباب الاول لتمام الكتاب لنبذة قوله كما انه اراد ان له خلا
 في ذلك وفيه اذا كان احد طرفي الكلام خاصاً والاخر عاماً بوجوب الحكم من حيث ذلك الطرف الخاص لا مطلقاً
 فانه قد ما قيل انه لا يمكن ان يكون الحكم موجباً للظن نهياً اذا كان احد طرفيه عاماً وليس كذلك قوله وعبارتهم في هذا
 المقام ان الخاص تنبأ دل التحتمين ان يحمل كلام المصنف سره على ان يقال مع قوله بوجوب الحكم قطعاً انه بوجوب
 الحكم بان يرد له مراد قطعاً هو الحكم المدلول في الكلام وليس المراد من الحكم الحكم الذي في الكلام لكن لا سيما هذه قوله
 فزيد خاص في وجوب الحكم بالعلم على زيد الا ان يقال ان المراد انه بوجوب الحكم بان يرد له مراد في الحكم بالعلم فزيد
 وحسن عليه قوله واليه العالم انهم لا يرد ما لورده لشارح قدس سره لقوله فان قيل لموجب الحكم هو الكلام المنجز
 فتأمل قوله اى على وجه تقسيم الاجتهال انهم نهى حاصل بالنقل ان المصنف هو بهذين الخبرين بالنقل من اصحاب
 الشافعي هو في الميزان وغيره من ان الخاص في تنبأ له مدلوله عام لا قطعي لاحتتماله المجاز نزاهة لفظه لان الاحتمال

الناشئ عن دليل منفرد بالاتفاق المطلق المستغنى قال المستغنى في نفسه قوله ثم قد ورد في الحديث ان النكاح من
 من المجتهدين ليس هو ان هذا الخاص بدلائل وقرائن وان الكلام في الخاص من حيث هو خاص بظاهرية صادرة عن صاحب
 التفرقة لها بعد تسليم كونها صادقة فانها هي صادقة للفظ القرء لا اسم العدد وان ثبوتها بالاتفاق غير ممكن فبما قد ورد
 ان من كونه قطعيا انه لا يحتمل احتماله ناشئ عن دليل فيما لا يلحق بمنجزه انه ليس فيه دليل وقدرية فانه قليل ان لا حاجة
 فو تفصيل هذا المبحث الى كون الخاص قطعيا لان الظني لا يجوز صرفه لما صار في قوله كما ان الخصمان فكما في السابق
 الاستدلال لم يقرر على ما هو الظاهر ان الشهيرين بعضا ليس موجب الاستدلال ان القرءين في وجهه ليس موجب ثبوت
 قد ورد من ان الشهير اطلق عليها في قوله ثم الحجج الآتية ولو ورد هذا لخص جعل بعض الاصوليين هذا المبحث من تعارضات
 لان اسناد العدد لا يراى فيها غير دلالة لها وان كانت من القرائن وجب لا بد من انتفاء لان الاستدلال ليس منها قوله فكل حكم
 فادعنا لاشارة الى ان الاول معتق عليه بغيره من الخصم وان كان عند مالك ثم قد رجعت كلمة منها اليه من خلاف الثاني قوله
 وجيب عن الاول انه ان قرر انتفاء بان يقال ان كونه قطعيا انما في المحل على انتفاء فان العام المقطوع في
 موجب على النجاة كما ينبغي مع ان الاستدلال في الكيفية محل على انتفاء لا يرفع هذا الجواب الفرق بين قطعية الخاص وقطعية
 العام حكاه حميد بن الجواب الظاهر انه مصروف بعبارة عليه السلام اياها الشهيرين مخصوصين وعشرة قوله وعن الثاني
 بانه وجب تكميل الحكم ليعرف ان تلك الحقيقة محتملة ولكنها لما كانت ناقصة كلفنا ما نشئ من الرابطة جبا تمام الحكم
 لعدم التجربة قوله لا قبيل التجربة اى في الاحكام الشرعية فانه قليل من ان الحقيقة الاولى اما ان يكون حقيقيا
 بعضه او لا على الاول لا يجب شي من الرابطة وعلى الثاني فيزعم التجربة وعلى الثالث لم يلزم بها الزيادة لانا
 مختار اننا بعض حقيق ولا يلزم التجربة في الاحكام الشرعية لانه صادقة بما يوجبها في اثنائها فاعتبر بعضه بكلام
 باخر لانه صادقة بما في الحكم الشرعي وكون الشيء متجزيا في نفسه معتبرا بعضه بكلام باخر في الحكم الشرعي عليه كونه متجزيا
 في الحكم الشرعي والفرق بينهما ظاهر فانهم قوله وليس هو واجب عند الشافعي هو الحكم لانه لا يمكن ان يقال من
 قبل الشافعي ان المراد الظاهر الذي وقم فيه الطلاق مستبرك ككلامه بالرابطة كما قلنا في التحفيض لانه لا يقول به
 فلا يمكن ان يقال ثبوت من قبله ولا يتحقق ملكك ان هذا الشئ غير المشتق المكونين في الاستدلال لان من قوله ان
 اعتبر الظاهر الذي وقم فيه الطلاق اى اعتبر مبدء الظاهر من الاجزاء فقط لا يعتبر في آخره صلا ومضى قوله وان لم
 يعتبر اى لم يعتبر في العدة اصلا بل يكون العدة ثلثة اظها كما لم يتغير فاعلم ان كماله بالرابطة غير من الاعيان بل
 كما لا يخفى قوله متى ياتي في مثل ذلك مع انه يرد عليه في وجوب ان يقال يترتب ثلثة قد ورد وبعضنا لان الزعم

دعوى ان لا يكون الحكم

الوقت لا ضيا لها فانه يطلق عليه كما يطلق على الثاني اما حقيقة فيها كما يعبرون من المحيط او حقيقة في الثاني ومجازا
 الاول فليار ان اليوم ان اريد منه بياض النهار فليس من الامور المستمرة التي يطلق بها على اجزاء النهار ان اريد مطلقا
 الوقت فقدم الاطلاق ممنوعا والحاصل على سبيل التفصيل انه لا بد ان يكون لبعضها استمرار واحد امن الاتحاد من الاحراز
 عن الطرفين اما حقيقة او اعتبار القول كقافية احدى مستقيما كالاستتاء مثلا حكم غير متعين مكره كونه باطلا بهرته
 ناهية ايضا فان بعض الثالث قد احرز من طرف الاستدراك على الاول لم يوجد في الاول على الثاني يمكن الاعتبار بعض
 الثالث بل في بعض مظهر واحد فان قلت قد احرز الاول من الطرفين بوقوع الطلاق في الاستدراك قلت او ان
 من الممكن في الثالث لا ضرورة الهدم او الغرق او الحرق او ضياع المال ينبغي ان يكون ذلك لان الطلاق
 كما هو موجب للعدالة كذا الخرج من مناف لها محرم عليها فيها فكما يتعين الاستدراك بالادلة ينبغي ان يتعين الاستدراك
 والقول بان لا بد من جانب الاستتاء الاحراز بالحض سحابة الاستدراك فيم حكم تحت قليات قولك فذلك اخذوا به
 انه اطلق اليوم عليه في قوله تعالى قال لئن لم يثبت لي ما او بعض يوم حيث قيل انه مات كذا في الحديث بعد الماتية قبل الغروب
 فقال قبل انظر الى الشمس لو انما لم يثبت لي ما او بعض يوم على الاضرب فانه يدل على انه قبل روية
 اطلق اليوم عليه من وقت الضحى الى الغروب لان المختار ان معناه قال كقول النحاة احي لم يتبين انه يوم وبعض يوم
 مما قبل قدره الشارح فوتره للكشاف باه على قدره ان لا يرى بقية الشمس لم يكن الجدية يوما تاما لانه مات ضحاى انتهى
 مد ان الكلام ينبغي ان يكون هو واحد الايو لا مطلقا والقيمة اليوم من آياتة بمعنى بياض النهار قوله فان جاز اطلاق الطهر
 الخ جاز في السؤال على تقديره لم يفسد ثم ودفعه على تقرير القوم يعبر منه وهو ان يقال انه ان جاز انما على البعض من النهار
 جاز طهارة عليه مجرى الاستدراك البين فيلزم اقتضاء العدة لغيره بان بيته اول الاول واستدراكه اول الثاني فقال لم يفسد
 لمجتمعا صريح الطلاق انما قال صريح الطلاق لان الكنايات كلها عند الشافعي من لوازمه انما قال لم يفسد مع فان قولا بان
 ظفها الخ وفي بعض النسخ وان قوله الواو على النسخين لا يغير العلاقة السابقة من حيث كونه وقته فيوشك ان يورده عليه
 من ان فان لم يفسد بل علم ان الطلاق يوجبها بانه متعلق باول آية لانه لا يصح ان يكون دليلا لان وصل قوله
 فان ظفها باول آية لا يثبت ان لا يفسد صريح الطلاق بل ذلك لصيرتها اجنية بالعلم الا ان كون الاول
 من هذه الباب ليس الجاهل من ان الثاني لتدبر في التمهيد الحكم على هو نسخ او طلاق قولان للصحة آية المنة
 وليس في آية ما يدل على تعيين واحد منها قوله ولدي مستقيم لان قوله الخ حاصل ان قوله ثم قال فان ظفها
 اى بعد المر من بيان كون قوله ثم ان طهارة بانيان لا تامة وهو يقتضون ان يكون السابق بياطلاعتين المتكوت

الطلاق
 فان جاز
 في قوله
 انما قال
 صريح الطلاق
 لان الكنايات
 كلها عند الشافعي
 من لوازمه
 انما قال لم يفسد
 مع فان قولا بان
 ظفها الخ وفي بعض
 النسخ وان قوله
 الواو على النسخين
 لا يغير العلاقة
 السابقة من حيث
 كونه وقته فيوشك
 ان يورده عليه

المذكورين بقوله ثم الطلاق مرتان للثنتين ما بين بقوله ثم فان طلقها ثالثة بالنسبة اليها فكان السوَاب ان لا يكون مرتين
في قوله ذكر الطلاق المعقب بالرجعة مرتين عبارة عن تكرير ذكر الطلاق عند الرجعة في قوله ثم الطلاق بان يحتمل حالاً لا غير
ثم ذكر الطلاق المعقب بالرجعة حال كونه مشروطاً بان يكون مرتين وقوله اى انه ثم ذكر الطلاق الذي يكون مرتين
بيان الحاصل المعنى لا التقدير الكلام ولا غير ثم حذف الموصول مع بعض مسندة البصريون لا يجوزونه قوله اى ثلثان هذا
التفسير للثانية انما هو على من ذهب لثبوتية بناء على ان اللاحق ثم بقوله ثم الطلاق للمعقب بالطلاق السابق فالمعقب بالطلاق الذي
يملك فيه الرجعة هو مرتان والثالث لا يملك الرجعة وما على من ذهب للرجعة فاما ايراد ان طلاق البنت المندوب هو مرتان
على ما نقل عن ابن عباس عندهما المعنى بذلك تفرق الطلاق اذ اورد ان يطلق ثلاثاً وهو مقتضى اللفظ لانه لو طلق ثلاثاً
معاً في لفظ واحد اجاز ان يقال طلقها مرتين فان من اعطى درهمين لا تفرق لالقيال اعطى مرتين لكن يلزم على هذا
اياه اذا قال طلق مرتين لا قيمه الا واحدة لان مرتين حينئذ لا يمكن تعلقه بالسابق لانه لفظ واحد بدلولة واحد لم
يوجد مرتين الا ان يفرق بين الاثنين والاختيار هذا ولا يخفى عليك ان بدلول صبيغة الثنية هو الثنية على هذا النحو لمراد
منه الذكر فقط كما في خارجهم لم يصبر كرتين لان المطلوب ان المندوب في الطلاق مطلقاً التفرق لاني مخصوص الاثنين
ومن هذا يظهر ان تقييد الطلاق بالرجعي او المعقب بالرجعة على هذا الوجه غير سديد لانه مختص باثنين بقى ان قوله تعالى
فانساك بمعروف او بلعنة رجعت حسن المعاشرة لئلا يكون المراد الرجعي بناء على ان الفاء في الاصل التقييد في الحكم لا
ان يقال انه تخيير لهم بعد ان علمهم كيف يطلقون بين ان يسكنوا بغير العشرة وبين السراح الجليل الذي علمهم ان يكون الفاء
في الذكر وما قيل من ان الثنية اذا لم يكن لتثنيتهما احداً بل مجرد التكرير يكون المراد التكرير مراراً كثيرة ولا لاقتصار على
الثلاث فان كرتين المراد منه الرجعة البصر مراراً كثيرة وكذا في لبيك وسعديك وهما مقصودان على الثلاث فليس ينبغي
لان المراد منها مجرد التكرير والاقتصار على الثلاث انما جاء من قوله ثم فان طلقها فلا يحل له ادخيره فليقال قوله
اى علمتم او ظنتم فتمسكوا بالواقع في الآتيه قبل ان انما صيتهما بالعلم واليقين في كثير من التفاسير كالمعنى والراسخ
والنهر المدرك وغيره ما ورد في النهر على ما قال في مختصره في قوله ثم ان طلاقاً ان يقسم من ان تفسيره الطن بالعلم ثم
لفظاً لا كما لا تقول علمت ان يقوم زيد ولكن علمت ان يقوم زيد ومعنى لان الالهيان العلم في العذر انما هو
طناً بان ما قاله اولاً قوله اى علمتم اى ودكر سبويه انه يجوز ان تقول علمت ان يقوم زيد فاعلم علمت في ان
وقال بعض السجانيات وجه الجمع بينهما ان العلم قد يستعمل ويراد بهما القطع فلا يجوز وقوعه ان بعد كما ذكره الفارسي
وقد يستعمل ويراد به الطن والقوى فيجوز قول جبريوس يحيى ان الناس قد علموا ان لا يدينوا من خلقه الله قال

المراد من قوله
فانساك بمعروف
او بلعنة رجعت
حسن المعاشرة
لئلا يكون المراد
الرجعي بناء على
ان الفاء في الاصل
التقييد في الحكم
لا ان يقال انه
تخيير لهم بعد ان
علمهم كيف يطلقون
بين ان يسكنوا
بغير العشرة
وبين السراح الجليل
الذي علمهم ان يكون
الفاء في الذكر
وما قيل من ان
الثنية اذا لم يكن
لتثنيتهما احداً
بل مجرد التكرير
يكون المراد
التكرير مراراً
كثيرة ولا لاقتصار
على الثلاث فان
كرتين المراد منه
الرجعة البصر
مراراً كثيرة
وكذا في لبيك
وسعديك وهما
مقصودان على
الثلاث فليس
ينبغي لان المراد
منها مجرد
التكرير والاقتصار
على الثلاث انما
جاء من قوله
ثم فان طلقها
فلا يحل له ادخيره
فليقال قوله
اى علمتم او
ظنتم فتمسكوا
بالواقع في الآتيه
قبل ان انما صيتهما
بالعلم واليقين
في كثير من
التفاسير كالمعنى
والراسخ والنهر
المدرك وغيره
ما ورد في النهر
على ما قال في
مختصره في قوله
ثم ان طلاقاً
ان يقسم من ان
تفسيره الطن
بالعلم ثم لفظاً
لا كما لا تقول
علمت ان يقوم
زيد ولكن علمت
ان يقوم زيد
ومعنى لان الالهيان
العلم في العذر
انما هو طناً
بان ما قاله
اولاً قوله اى
علمتم اى ودكر
سبويه انه يجوز
ان تقول علمت
ان يقوم زيد
فاعلم علمت في
ان وقال بعض
السجانيات وجه
الجمع بينهما
ان العلم قد
يستعمل ويراد
بهما القطع
فلا يجوز وقوعه
ان بعد كما
ذكره الفارسي
وقد يستعمل
ويراد به الطن
والقوى فيجوز
قول جبريوس
يحيى ان الناس
قد علموا ان
لا يدينوا من
خلق الله قال

قلت حمل على هذا المعنى في كل مرة من حيث هو كما لا يخفى بخلاف ذلك في غير ذلك على ما ذكرنا فان بيان التخيير سبب ذكره
بعد تعليل كيفية التعليل **قوله** تشارة الى ترك الرجعة اى ان يراجعها من حيث هو يريها التحويل العدة عليها ومنزرا
قوله على ما روى عن روى ان سألنا سأل النبي عليه السلام عن الثالثة فقال عليه السلام او تسير بها بحسان **قوله** اذا
ثبت له لا بد للمهر اى لا بد لغير المطلقين من احد سأل على سبيل من النجس او افق المراد من الا مساك بالمعنى اى بالرجعة الحكم
من يراجعها دون النكاح او بالنكاح فلا يرد انه يجوز ترك الرجعة بلا طلاق فالثالثة بان ينقض العدة فتبين ان لا وجه لقوله لا بد
قوله وجه لادالته في الآية اى آية فان طلقها وان كان يمكن الاستدلال جازيها بقوله فاما مساك فمجرد او تسير بها بحسان
لان معناه ان بعد الطلاق للثلاثين كلتا سأل او احدها خلع ام لا مساك فمجرد او تسير بها بحسان اى طلاقه فالثالثة يمكن
ان يجاب بان تسير بها بحسان العدة المقتضية مقدم على عيرة كذا سأل او احدها خلع او افقة او غيرها لا يدل على ان بعد
ما صار كذا سأل او احدها خلع او افقة اى تسير بها بحسان اى الطلاق الثالثة في انهم **قوله** اى بين كلم كحل كما ذكرنا
انما صرف قوله لغو داخل كلم ما وادرك من الظاهر ان الاتباعا معناه غير ما في الاصل ان يكون عرضا للمجرد التحليل اولا
يكن لنا الامتياز بين الاحصان والسفاح بالمسكين باسجل مما يحرم فانهم **قوله** ارادة ان يتقوا لعل عنه قدس سره
ذكر الارادة لتقرير المحرم لا بيان الاحتياج اليها في جواز حذف اللام اولا ليشترط في حذفها مسرمان وان كون المفعول
فعلا لفاعل الفعل الممثل مثل جيبك ان كثر منى وانما لم يحذف احد على حذف الباء لانه لا معنى للاحلال بالاتباعا انتهى **قوله** بان
المحاصل المفعول ان الارادة مقدرتها لعدم الاحتياج اليها وانما لم يحذف الباء لان الباء معنا حقيقة الاتصال
ولا معنى للمنافسة جعل حلالا او لبيان ما يحل مما يحرم بالاتباعا كما لا يخفى **قوله** ان يتقوا النساء ويجوز ان لا يقتصر مفعول يتقوا
لا يقتل ارادة ان تقرقوا امواكم محضين غير مسافحين **قوله** بدلا مما راد ذلك اى يدل اتصال باللبس الغرض
تعلق الاحلال بالزوات بل شئ من الافعال فتشوق السامع الى ذكر شئ بعده فيكون يدل اتصال **قوله** لقوله تعالى
غير مسافحين والعقد بالاحارة والتمتع سفاح من السفح وهو صب المني وبه هو الغرض منه **قوله** لكن المفسرة ان لم نقل
عنه قدس سره هذا اقتباده لا اعتراض لجواز ان يكون تحت في المتن على لفظ المني المفعول انتهى يمكن ان يكون
لفظ المني لفاعل ويكون الاسناد مجازيا اى امرت بالنكاح **قوله** وكذا الامامة الخ فانها لا يقال لها الا المفعول بالفتح
قال المصنف ثم الباء لفظ خاص الخ لعل عنه قدس سره وانما عدل عما ذكره من الاتباعا لفظ خاص لان الكذا مطلق
في المفعول ليس هو ابتداء النساء بل اقرب منه واقربا بالمال فلا بد من حرقه الى ما ذكر المصنف ثم اى مطلق حيث
الاتفاق من حيث كونه متعلقا بالباء انتهى هذا وحاصل الاستدلال انه قد علم ان النكاح صحيح بلا ذكره قال تعالى

الى المالكية او استغناء لانه لا يترتب في العربية فعلا واحد يختلف متناه باختلاف مستند اليه او كان الاساس وجوب
 انتزاعا وبالمجاء في المصنف من قبل مطلق وكثير من الناس قوله انه ان الذي يوجب له من في السهم ومن في الاصل
 والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس قوله عدل مصنفه فان عدل اليه ليس با
 بخالف المصنف المالكية اذ لا يتوقف على كون الفرض خاصا حقيقة في التقدير بل كونه مستغنيا فيه ولو بالقرائن يمكن
 على افعال عدد في تعديل جويان الحاصل كلام القويم تام لان اعتبار خصوص الفرض فقط او اعتباره بغير مفيد كما لا يخفى
 فتعريف المصنف من هنا حيث قال فرض فرض المهر في تقديره بالشارع والقوم قد اكتفوا على الاعمال لكن ترك التعريف لكونه
 حقيقة في تقديره مع اطلاقهم على التعريف له طاهر في العدول قوله في صدق الفعل منه وهو بهذا التقدير المطلق لا واجب
 لتعيينه بعبقير المحال فيكون التفسير الشارح اليه انما يتقدم في بعض آخر من ان ادراجهم عام وفيه قد عرفت انه مقدر بشرط
 له وجوب اطلاقه الشرف المحل فلو كان غير مقتدر فيكون مقتدر في الفرض فانه فاما في ان الاسناد انما يقتضيه صدور الفعل
 من الفاعل لا حصرا فمفهوم قوله فيكون لفظ فرضنا من حيث استمال على الاسناد خاصا على ان نفس المركب بالقرينة
 في الوتر فيكون فيما يثبت له بغيره اليه ويعبر عنه المركب به فيكون كذلك وما قيل ان المركب هو منزه بالوضع النوعي
 فهو باعتبار بغيره وقد يقال ما سبق من ان انظم يطبق فمفهومه انما هو من حيث يقتضيه في الخاص بالوضع ان الخاص
 وغيره يكون في المفرد فيطبق انظم بحيث يشتمل المفرد لانه مختص بغيره وان المراد باللفظ فرض خاص من حيث اسناد
 قوله فترتبه لادنى حاصله انهم يختلفون في ان على الزوج الثاني يبعد له الحرمة اية كانت او لا يبعد حرمة ما دون الثلث
 ومناه ان اصحاب الزوج الثاني بل هو مثبت حل جديد في عدم الحرمة مطلقا وهو غاية الحرمة الثانية بالطلقات الثلث
 فقط فيقتضيه في عدمه لا يثبت به شيء اهلا ويثبت المحل بالسبب الاصل الاول من حيث الحقيقة فمفهومه ان قوله يقتضي
 حتى في الآية لا يثبت بغيره لا يثبت المحل بالسبب الاصل الاول من حيث الحقيقة فمفهومه ان قوله يقتضي
 جديد اى جديد سببه لا خلاف في ان المحل الاول قد انقضى بغيره وفي استحالة نفوذه بل في ان هذا المحل بل هو ثابت
 بالسبب الاصل اى بالسبب الجديد ولذا قال وانما يثبت المحل بالسبب السابق كذا انهم من المكلف الكبير ولا يخفى ملكا
 ان هذا انما هو في الحرمة المطلقة وانما المحقق في المحل فيها صحة ان يتكلم في التعريف بالوحي بالفعل والتمسك بعد نجاح
 ان في هو الاول لا الثاني قوله ثبوت الحرمة اى الحرمة التي هو ثابتة له وكذا في قوله ان ثبتت الحرمة قوله
 نفى القول بان يبعد ما دون الحرمة والخلاف بين المالكية في انما كانت زوجا آخر وجد ذلك راجع الى الزوج
 الاول وطلقهما بعد الزوج واحد اى يجب عند انما هو في التخليل وعندنا قوله ترك العمل بالخاص لما من

لما من ان اغتر الغاية في انها قبلها لا في اكلها بل بعد ما فو قيل من ان كونه غايته لا في ان يكون متبعا للحل الجيد وليس
 من ضروريات كونه غايته ان لا يكون متبعا لحل خد ريفان انتها الشيء قد يكون متبوت عند كفاي قوله تعالى ولا حينا
 الا عابري سبيل تغتسل اذا اغتسلت ثلثا من ماء ومنه الجنازة ليس بشئ لان ثبوت البعد ليس حاسبا للغاية
 بل بالسبب الاصل في ان الاغتسال من الجنابة العارضة على الطهارة وثلث الطهارة بالسبب الاصل فافهم قوله
 ان المراد بالكنهاه سبب العقد الخ اما لو فرض في الجواب لمبدان كون النكاح في الآلية بمعنى العقد مع ان الشافعي رحمه الله
 قائل بمبرور بشرط الدخول بالحيث اشار الى ان تبادله ولو لم يمتد بالهدم على انشا تهم الحل بالسبب الجديده وهو الوطى والتمسك
 لهم في اثباته بهو الحديث في الآلية لان النكاح فيها بمعنى العقد ولذا تمسكوا في الجواب بالحديث والافحكم حتى في الحديث كحكم حتى
 في الآلية بما توافقت فانه يمكن ان يقال في الآلية ان النكاح غايته لعدم الحل فاذ اوثبت الحل لكان يمكن ان يقال ان ثبوت
 سبب جديده وهو الوطى بانظر الى الآلية ومدار الجواب عليه في انما لم يحل النفس العقد سببا لهذا الحديث ايضا والحاصل ان قولهم
 بالهدم ليس متندا الى هلول حتى في الآلية او الحديث بل هو مبني على انها هم الحل الى سبب الجديده وهو الوطى المعول
 عليه في ذلك الحديث والآلية لان النكاح فيه بمعنى العقد لا الوطى فافهم فانه قد غلط فيمن يدعي دقة التطوير في ان يقال
 معنى الآلية حتى يصيب زوجا غيره ومعنى احصايتها ان يطاها الزوجه والعقد يستفاد من لفظ الزوج قوله فاذ وجد
 ثلث العود الخ يعني اذ اوجد الدوق ثلث العود اكونها يصير اناكم وهو حادث ولم يكن وقت الحرمة لا سبب له سوى
 اذ قد ثبت بعده فيكون الدوق هو ثلث لسبب سابق ليس المراد بالعود صيرورة المودة منكوبة كما كانت
 كما قيل اذ لا يصير المرأة بحجر الدوق منكوبة بل صحته ان تنكح من ان يصير زوجه ايضا امر حادث ثلث بعد الدوق فيكون
 الدوق متبعا له لا سبب له سابق نهذا اذ ثبت لسبب جديده ثلث من كل وجه ما كان بلا غير مقررته عليه جديدها
 فاحديث في قوة ان يقال دعي الزوج الثاني سبب للحل التام الكامل من كل وجه فكلما ثبت لسبب الجديده
 بعد الطلقتين يلزم ثبوته ايضا بخلاف ما اذ ثبت لسبب سابق على النكاح فانه ثلث من وجهين فافهم في ذلك الوجهية
 ففي ما اذا كان متفقا بالحرمة المتغلطة ثلثا ما لا كان متفقا بها من كل وجه بخلاف ما اذا كانت غير متغلطة فان صحته ان
 تنكح لمن ينفق بها بل هي مقررته عليها بما سببها اجتماع المعروف مع العارض عليه فيقضي بعد نكاح الثاني ايضا كذلك
 غير متبته ابتداء كما كان الزوج الاول لانها للطلق الواحدة قبله يبقى كذلك بعده فافهم في ان الحل منها لا يبرأ من
 جديدها كان اذ قد يخلو وجه لما ذهب اليه شافعي من عقد برفاهه وقين قوله وهو حادث الخ يعني ان سببية الوطى له انما
 بهذه العقد لا بد لول حتى تحترق في الحديث فيتم يلزم الطلاق مدلا في قوله وقوله من الدخول معكوف على السابق

سبب الجديده

بحسب المنع والحق المسن بالحق العقيد غير المشهور وان الحكم مشهور لا يبيد ولا يحمل لانه سببه مثل هذا والمراد من المنع
 انها خاسية لا حقة اوله ميتة النبي عليه السلام قوله وجوابه ان اعتبار الانسان الخفي في الخواص لا يغيره
 هذا الجواب بيقينه وان يكون مشرعية العقيد لصيغته حتى العدم ولا لبيان حقوق الناس مما يشترط صيغته لحقوق الناس
 وهذا مذهب لانه مشهور امته او لصيغته تتوقف على الحق المتعارف اليه لا يتبناه قوله فان الجزاء المسن الخفي بالجزاء الذي لم
 يبين من يوجب له كفاي قوله ثم جزاءه لان كان كغرفان المراد منه نوح عليه السلام في معرض العقوبات فيجب جتاسد ذلك الجاء
 على الاطلاق وليس المراد من المطلق المقتضي لان قوله جزاءه باكتسابه سبب فقد قيل ان انما يسمي جزاءه وهو كمال في
 امره فيقتضي كمال الجزاء لما كانت هناك الاموال ضرورية حاجتهم اليها والا فهي منهم العدم لا يكون الجزاء باخذ من حيث
 هي حقه كماله فنقول العصمة التي بر محل الجزاء الاله تعالى قوله عند فعل العظمير ان تحول العصمة عند فعل العظمير فترى
 قبله لكن ليس يقول العصمة التي استبها من وقت وقوع السرقة التي هي في حال العظمير فقط فاقيل من ان مراد التحول في
 اول الجاء والاقتضى التحول عند فعل السرقة يكون ونعم بانها ثانيا بعد ذلك ولانه لو كان عند مصدرو الفروقه كان مباحا في نفسه
 فيكون من الجزاءية تصوره في حد العظمير ليس ينبغي فانهم قوله حتى يقتضي المال فترى العبد الخزان فيلغى في هذا الوجه
 لا يشترط خصوصية اذ لم يبق المال حاله لا ستراد المسروق عند قيامه قلنا ان شترنا ان خصوصية المصلحة عند الامام او امرأه
 من البقاء على ملكه لانه بالسرقة لم يخرج من ملكه من جديد عين الزهراء حتى بقوله كما عصفير اذ يتخلى اذ اسرق العصفير فيتم في
 يد السارق فانه لا قيمة له لطلبان العصمة بالسرقة ولا يحجب العظمير في مخالف في ما نحن فيه فان فيه تحول العصمة لا لطلبنا
 فانهم قوله في المصلحة اعتبارا من الاداء لطلبنا في مشروحه الزهراء ولا يطلب منها ما كسب بعد ما تحققت ذكرنا في العظمير
 ايرادا وحقا قوله حكم العام اي الفاء التي ادعى محمودها ولم يخض منها شي ولم يكن مباحا فحينئذ قوله عند فانه
 في الميزة ان اختلاف اهل الاصول في هذه المسئلة او قال فيهم في المفضل ثلث فرق اختلف كل باسم مباح الوقت واصحاب العظمير
 واصحاب العزم اما اصحاب الوقت فهم الذي يجوزون في حق السارق الاعتقاد جميعا او يوجبون بغيره ابن الكلداني ومحمد بن سبب وانه
 المرجح وهاهنا لا شترية اليه بل البرسيه بل يدعي من اصحابنا وهم فرقيان فريق قالوا لا حكم للقطعة بالجزاء العبدية بل الحكم
 به قرينة منبر لانه الفاء مشتركة وقال مصنفهم من اهل التحقيق ان الفاء العموم في اصل وقسمه لانه في العموم حقيقة ولكن لا شترية
 في المخصوص من صلاته مشتركة في حرف الاستعمال اما المخصوص من قالوا لا يحمل على الجنس المخصوص المعنى على الواحد المجموع على السلام
 ولا يحمل على الواحد وذلك لا بدليل به اخذ ابو عبد الله البلخي من اصحابنا واما اصحاب العموم فرقيان فريق قالوا ابو جوب
 العموم عقلا واعتقادا كانه نفس على كل فرد من افراد العموم بهو سبب من اهل المصلحة انما ينسب الى كل واحد من

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 الذين هم ائمة المرسلين
 في كل زمان ومكان
 وبعد
 في هذه المسئلة
 التي هي في حق
 العظمير
 والسرقة
 والجزاء
 والاعتقاد
 في حق
 السارق
 والاعتقاد
 في حق
 العصفير
 والاعتقاد
 في حق
 المصلحة
 والاعتقاد
 في حق
 الفاء
 والاعتقاد
 في حق
 الميزة
 والاعتقاد
 في حق
 الاصول
 والاعتقاد
 في حق
 المصلحة
 والاعتقاد
 في حق
 الفاء
 والاعتقاد
 في حق
 الميزة
 والاعتقاد
 في حق
 الاصول

من المدلولات بتجرب عليها بعض الاراد من غير تمسك فيه بالوضع والاستعمال واثبات الاقل لكونه متيقنا كذا ان كان
 حمله مدلول اللفظ استعمالا قريزيا ومراره من مستلزم للوضع فيكون اثبات الوضع مدلول شرحه على الباقي بتجرب الاراد
 ويمكن ان يقرر من ان التفسير لا يثبت ان كونه عين المراد واثباته لتفسيره بثبوت على التفسيرين لان ثبوت المعنى
 لا يكون الاسباب الوضع ليعلم بما يتبادر وخيره لا يكون مراد في الجملة البتة اذ اثبات اللفظ بالتجرب لا يثبت على ان
 المتبادر بالتجرب انما هو مدلوله من حيث الارادة فانه هو المراد لا مدلوله فحذفه مطلقا والباطل هو الثاني لا الاول ان
 اللازم غير المتضمن ان المراد من الثبوت بالثبوت من حيث كونه مراد الا من حيث كونه موصوفا بالذات ليس صريحا كما
 في الموصوفه بل في كونه موصوفا بالذات والوضع بالتجرب على ما يرد ما اورد السيد محمد العبد على الجواب
 لمن ان المستدل لم يدع الوضع ليكون اثبات اللفظ بالتجرب بل الارادة قوله ربما كان احوط لا يتوهم ان الاحتياط
 دليل العموم كالكلام فيما لم يقيم دليله لانه سبب لاجبان الحمل عليه لانه دال على انه المراد فافهم قوله فيكون ارجحيا
 اذا كان الاحتياط مقصودا فيحمل عليه لانه لا يوجب ليقين الحمل على الاقل مطلقا فانه قد قيل من ان ليقين ان لم
 يكن اقوى فلا اقل من ان يكون مساويا لدليل الاحوط قوله على تقدير كون الجملة الخ ان الاقل لانه تنفي لاشكال
 والى جهة الكثرة كثيرا ما يطبق على ما ورد من العشرة ولو مجازا فالتيقن هو الثلثة ومعنى ما اشار اليه من قول دليل الاحمال
 من قوله وجزم الكثرة براء منه كل عدد من العشرة الخ اي براء اراثة ناشئة من الوضع فلا خلاف وقيل من ان ما اشر
 بالنظر الى اللفظ واصله لا يتبادر على غرض الصوابين فهو مخيف جدا انتهى قوله فلا بد من ان الوضع للفظ ولا
 لفظ سوى هذه الالفاظ الخ ادعى عمومها لان مجسمها سوى تلك الالفاظ موضوعه للخصوص بالاثاق قليل جدا بما
 ان يدل على كون لفظ موضوعه للعموم على كون مجسم الالفاظ التي ادعى عمومها كذلك قلنا لما ادعى المخالف التوقف
 او التجزم بالخصوص والتوقف فيما فوق ذلك في الجملة فكيف اثبات موجبه جزئية اذا فارق في تلك الالفاظ فافهم قوله
 لكثير من المعاني التي وضع له ليس التفسير بالكثير في المتن وسأذكر كتب الظاهر انه كثير فكيف يكون الاستدلال قياسا
 واما على ما في الشرح فيكون تمثيلا الا ان يعنى الكثرة بالنسبة الى المظهر لا الوضع لكنه خلاف الظاهر نعم يمكن ان يعتبر
 حينئذ اللفظ كونه تبار على ان لاكثر حكم الكل فتعريفه بالتجرب بالوضع يدل عليه قوله فان المعاني المقصودة في الخطاب
 قد وضع الالفاظ لها قوله فيه نظر لان معنى الظاهر الخ هذا منه لكتبة الكبرى ان كان الاستدلال قياسا وان كان تمثيلا
 فهو بيان لتخلف الحكم عن الباطن فان التمثيل لا يتم فيما اذا علم تخلف الحكم عن العلة في بعض الصور قطعا فانهم فانه قد
 نزل منه اقدام قوله خاصة قيد بذلك لان غرض المستدل اثبات كونه دالة على العموم بطريق انصاف قوله

الشهود فانه ممنوع منه كما ذكره مستفهم في تفسيريته وسقطوا راد في حق العمل دون العلم بما على انه لا يخلط باليسر
 في سائر الجسوس وسنما في كون العلم بالباطن العلم بالاب لا الظاهر بل هو محمول حجة صلا في حقنا سقط في حق العلم بالباطن وقيل المحجة في
 الحقيقة الجارية بالباطن الباطن ان كان سبيل الاجابة حقيقة فيكون المحجة حقيقة سواء بالظاهر او بالباطن لبقاء السبب الكافي مقام
 محبة باطنية نفسانية على السبب قوله تعلق بسببنا مائة الف كما في تعلقه بها نفس قوله وان كل عالم له حصة
 ان كل عالم مجزوع عن قرينة تخصيص وعدم تعلق بتخصيص كونه كونه فريد هذا الاحتمال ليرث الباطنية فانه في حقنا اقل من المتبادر
 من السابرة ان العالمين بتخصيص احدى عدمه بكونه بقرينة تخصيص حادثة عدمها غير واقعة عندنا فلا يكون في العلم فاما
 عن القرينة مكتوبة في قوله لا ان تخصيص عدمه في حقنا ليس بالواقع بل محمول فيكون العلم محمول فاما عدمه في حقنا
 ان يقال ان تخصيص لما كان غلب فاقابل لمحتج به فوجب ان لا يلحق العموم على الباطن عدمه والجواب اننا لا نسلم في حقنا
 عدم طنية العموم لان العموم بدلول القطر و احتمال عدمه لا يوجب وجوب بغيره فانهم فان النظر في ذلك فاعلموا في قوله
 ما من عالم الا وقد خص منه بعض حتى ان هذه الحكمة انما هي محض من مثل قوله تعالى والذليل على كل شيء قدير كيف ولولم
 يكن مختصا لا متصف بغيره فكيفها مبنية على شيوهم تخصيص في العزوات والحق القليل بالعدم وهذا القدر يكفي لكونه في العلم
 وبهذا يرد عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال انما في حلال الدين الباطني مثال الباقي على العموم في حقنا الاتقان
 انه عز في الاحكام الفرعية وقد استخرجت بعد العكازية فيها وهي قوله تعالى احرمت عليكم افعالكم التي فانه في اختصاص فيها
 بالباطن غير ممكنة لقوله تعالى والله بكل شيء عليم ان الام لا يطالعكم شيئا ولا يطالعكم كس شيئا ولا يطالعكم احد الله الذي خلقكم من تراب
 ثم من نطفة الله الذي خلقكم ثم من نطفة الله الذي خلقكم ثم من نطفة الله الذي خلقكم ثم من نطفة الله الذي خلقكم ثم من نطفة الله الذي خلقكم
 وقوله فان قيل الجواب اخر عنه قوله حتى ينشأ عنه اني من شيوخهم الجواب اني الخاص فلا يكون احتمال المجاز فينا من
 دليل وهو انهم قوله واما اني فتعزيره التميز والاستلال على الجلال تدبر بغيركم تكون مساوية والحق اصل ان
 بان العلم في باطن لا في ظاهر لان العلم الذي ليس هو قرينة حادثة عن مجموع ليس عمومه مراد او قطعاً بل يجوز ان
 يكون المراد منه احوالهم بعض وحده راد بعض من غير قرينة مساوية عن العموم الله عليه السلام في التلبس في الغيب مطلقاً
 حواجز التكليف بالحق في الخطابات التكليفية الشرعية العامة لانه لا يلزم حواجز التكليف بايد الخطاب على غيره وهو في المسببات
 فان الخطاب يدل على جبرية هيته وهو محال في قسم الامان فبما عن الله والسر وعلمنا ان الثاني ان العلم ليس ارتفع
 الامان عن الله حكماً مبني على الشر حيث قال ولا استقام الحكم اذا اصل كل خطاب غير لازم ولا يختلف غير المتبادر
 قوله وفي الاودي انكم عدم استقامة الحكم بغيره بل هو في حقنا قوله من غير قرينة على مدونة لبعض المسببات

Chrys.

2015

المسميات ويزداد كثرة الشبهة فهو ليس بقضية لا ارادة بل هو دليل جواز التخصيص وهو غير الارادة لعدم التسلية جواز الارادة
قوله فان قيل الخبر هذا كلام عام الوزيد البوسي اوردته من قبل المحققين استدا في بيان التفرقة بين العلم والعمل كما ذكرنا
 وانما هو اوردته جوابا وذكر من لزوم تكليف بالحد والتبليس فيجران تلك الارادة سابقا في حق العمل فاستقام العمل
 بالعمومات الشرعية من غير لزوم التكليف بالحد وبالقضية في حق العلم معني انه لم يلزمنا الاعتقاد القطعي لا يلزم انه لا يلزم منه في حق
 يلزم التبليس وعدم استقامته القديم وصحته بل العموم هو في احتمال الخصوص ومنه القول بالوجوب العمل بالعموم الظاهر ان العلم على
 احتمال الخصوص لم يلزم قطعا لا لغير الامان ولا يلحق عليك ان القاضيا في حق العلم محقق بالعام لاستناده الى الشبهة بخلاف
 التي من **قوله** فلما لمّا كان التكليف الشرعي ان قولنا جواز الارادة لتبليس والتكليف بالحد في لغة الامان مني على
 انه لا يمكن اعتباره في حق العلم دون العمل مستند ان عدم التكليف بالتبليس او سهر كما ذهب اليه الخصم لان الوقوف على الباطن
 هو العلم به لا يعلمه ليس في معنا فيسقط في حقه ايضا فيبقى قطعا مطلقا كالخاص فلا يمكن للخصم اعتبار الامان باعتباره من كل جهة
 فيلزم بالتبليس والتكليف بالحد في لغة الامان هذا غاية تنقيح هذا المقام الناظر ان ما تكلمنا منه فاعده والاعلى المعاري من هذه المعنى
 وجوابه بانك من دونه باو في تأمل في ما حركت لك **قوله** اقيم السبب الظاهر مقام الباطن كما قاله البلخي في مقام
 العقل في السفر مقام **قوله** وقد يقال فوجوب فان قيل هذا الجواب لا امام فخر الاسلام في الكشف الكبير قال انما هو
 في بعض المقامات بل لا يسقط اعتبار الارادة في حق العمل بالاتفاق يسقط في حق العلم بطريق الاولى لان العلم عمل القلب
 وهو اصل العمل لقوم الجوارح وانها تابعة لعقل يسقط في حق التبع فحق العمل اولي رتبة واظن انه تفسيره بل هو مشهور
 المنقول سابقا لم لزوم تقوية حيث قال ان العلم عمل القلب ولم يقل ان العلم هو الاصل ممرانه كان كافيا في الاستدلال بالعلم
 الاول في معناه انه لما سقط اعتبار الارادة في حق العمل لان العلم لم يكلفه بالتبليس في معناه عمل الجوارح كذلك كلفنا
 اولي لانه عمل ايضا ولا فرق بين عمل القلب وعمل الجوارح فكما لم يكلفه بالتبليس في معناه عمل الجوارح كذلك كلفنا
 به في عمل القلب ممرانه حصل له لا يمكن تحقيقه للعباد فالعلم العتيق في حق الفروع فلان لا يلزم في حق ما هو اصل تحقيقه اولي لان
 الاعتبار فيها هو من تحقيقه لتبليس الاعتبار فيه دون العكس فلا يلزم اعتبار سقوطها في حق العمل دون العلم به بالنظر الى ما في
 الشرح وفيه نوع مخالفة لما قلنا من الكشف حيث اعتبرنا شرح الاصل العلم بالعلم في حق العمل في ما قلنا اعتبرنا الاصل العلم
 والتبلي الجوارح ولا يخفى عليك ان فيه لغة إشارة الى ما قلنا حيث قال العلم عمل القلب ولم يقل متعلق بالقلب وهو اصل
 الجوارح **قوله** لانه مقتضى سحر الامور والقياس فان لها احوالها لم يقتض في العلم اعتبرنا في العلم كذا في الكشف **قوله** انه
 دون العلم لان العلم العموم قطعا لا باحتمال الخصوص من هو واجب ممرانه **قوله** لا يخفى سببا في العلم بالجهل والجهل

ان لا يكون واجباً للمنفرد من ترتيب الثواب فائدة ما حوط اذ هي تقدير عدم الوجوب لا غير ثم نقص وما يكون عيناً
 ترتيب الثواب كتحريك فائدة من جواز ان يكون فوائده عاجلة على ان عدم الوجوب لا يستلزم عدم الاستحباب
 الثواب اي حثية فائدة اقل من ان كل العمل في واجب ليقضي الاثم وترك العمل في واجب ليقضي التقصير والتفصيل في التكفير
 فاما اعتبار وجوب العلم اكثر من اقل من المساواة لان المتقصر للتكفير هو الذي وجب له الوجوب القطعي وهو غير متحمل منها الا
 على التقدير كونه قطعياً لا يلزم بعينه لا على وجه القطع الكار و فانهم **قولهم** على انبات الاصل اي على وجه القطع اذ
 نفس الاصل هو العلم نعمت هو مدقوق **قولهم** يصير حكماً المراد من الحكم ثبوتها المعنى النعوى لا الاصطلاح وهو المالم
 ليعمل الشئ **قولهم** وفيه نظر لان مراد المحقق من قوله يصير حكماً ما حاصله ان المراد وجه العمل كمال المصنف هو
 على وجه تسمية اي من طاهر وقصداً او يمكن توجيهه بان ليقال ان مراد المصنف من التخصيص انما هو قصر العام
 بما يورث شبهة استارة الى ان التخصيص باطلاقة لا يورث شبهة في اختياره فيه لان الكلام في العام بلا قرينة هو
 يتحمل ان يكون مخصوصاً بالعقل او الحس او غير المستقل والا لكان مقدوراً بالقرينة ولا يكلام مستقل مستلماً لانه
 عندنا لا محصن بقى احتمال تخصيصه بكلام مستقل بوصول لم يتقبل النفاذ هو قليل جداً ليس بشا ئير بل الشا ئير هو تخصيص
 فخير ان قوله بلا قرينة لا معنى له حال من العام قوله لا يورث شبهة بيان التحقيق لكون التخصيص بالعقل ونحوه في حكم
 الاستثناء لانه نفى شبهة المذكورة في قوله لا يورث شبهة ويدل عليه تكرار ما لم يقصر ان هذه التخصيصات التي بعضها في حكم
 لا يتجملها المتعارف فيه لانه يصير مقادراً بالقرينة لا ليقال ما ذكرت يدخر احتمال تخصيصه لكن يمكن نزولها من غير
 النفاذ فلا يكون العام قطعياً لا ما نقول هو الذي هو في غير مستوي لا لاقام فيه الكلام منها فيما لا يغير في حجية العام من حيث
 هو عام منه وهو المراد من قول المصنف هو لا نسلم انه شاك من شيوعه في هذه الآية لا بالنظر الى ساير الافراد لان ساير الافراد
 في المساواة فيه منتفياً باقراً لا انها متحققة وليست بشا ئية فلا يرد ما قيل من ان التخصيص بالمعنى الاصطلاحى انما هو
 بالنسبة الى ساير ما لم يقصر عنه شاك بالنظر الى عدم اقتصرنا في حكم عدم العلم بمراد على توجيهه ان المساواة فيه انما
 العام الذي لم يلحظه شخص من هو لا يقضي عدمه ولا القطع بعدمه فالمساواة فيه التي يتحمل اكثر افراد القصر من اقتصر
 او الحس او العادة او كون بعض الافراد ناقصاً او زائداً او لغير ذلك الكلام المتراخي من الكلام لم يوصل كما عرفت بها
 بالصفة لجواز حذفها وان الاولى ان يعمل قوله لا يورث شبهة على العموم كما هو مقتضى تكرار لفظ شبهة ليكون فائدة في
 فيكون المقصود التخصيص بالعقل ونحوه في حكم الاستثناء لا يورث شبهة البعضية لاني انما في في العام لا آخر الا كما
 لا الحقيقة خصوص لان كل ما يوجب العقل كونه غير داخل لا يدخل وما سوى ذلك يدخل كما في الاستثناء فيكون دليل الرب

بما لا يكون عيناً

بما لا يكون عيناً

بما لا يكون عيناً

بما لا يكون عيناً

المعروف كما ان الاستنباط دليل العموم فانهم قد يجاب عن استدلال من قال الخينة العام بان ما عمله على ما ذكره في السار من
وقوع الخسرة على الخسيف في الاكثر دليل على جوازها في الكل فلا تقطع فتقول ان هذا ليس استنباطا لاشياء عن دليل استنباط فان
وقوع الخسرة في الاكثر عند القرينة بالعلم دليل على جوازها عند غيرها كما ان وقوع الخسرة في البديهيات كثيرة الاستنباط لا ينافي
الحجج عند هذه بانفسه بل هو له وانما يفتى في تسميها ان مراد المخصص الخسرة على قوله فكل ما لا يجب العقل كونه غير دخل
لا يدخل وما سوى ذلك لا يدخل تحت العام وقد عرفت توجيهه على ما يكون مراد المصنف من تخصيصه بغير العام قوله
وهو لا فائدة في منعه كونه الخسرة لانما لا فائدة فيه بل غرضه ان لا يسمي له مخصص ليكون موردا للشبهة بل ما هو الا الترخي قال
المصنف ثم فان لم يعلم التاريخ الخسرة اذا علم تقدم احد اليقينين وجعل الوصل والترخي فان كان المتأخر العام هو داخل
في قوله وان كان العام متأخرا عن التاريخ في نفسه لا يمتنع سوا كان مخصصا او موصولا لان المتأخر الخاص فاما كان في كلام
غير مستقل على الوصل قطعا فهو داخل في قوله فان كان موصولا لا يمتنع بقى اذا كان في كلام مستقل لم يوجد حكمه في شتم
قوله حمل على ما ذكره في الخسرة في اولى باب العموم ثم في قوله العام قوله عزم ليس فيايدون خمسة او ست صدقة نسخ قوله
عزم ما سبقه اسماء فقيه البشر قلنا على التوايد يظهر من ان لم يعلم تاريخها يحمل العام آخر الاحتياط قوله التاريخ من تاريخها فيايدون
المتأخر بالخاص واما اذا كان المتأخر العام فلا حاجة الى الترخي فانه غير موصولا كان موصولا او متأخرا فيايدون قوله واما فائدة ما
في تاريخها فيايدون الى ان قطعه المصنف لم يكون احدا من استناد الاخر منسوخا ليس على ما ينبغي لان الموجب للحمل على المقارنة ليس
هو الحمل بالمتأخر المتأخر بل الحمل بالمتأخر مطلقا سواء كان موصولا او متأخرا فكان الادنى ان يقول هو ان هو الواقع اجزا
ما نسخ الاخر منسوخ اذا كان المتأخر العام او الخاص متأخرا ومخصص للاخر اذا كان المتأخر الخاص موصولا لكن لما كان التاريخ
في المنسوخ في الصورتين لم يخصص صورة واحدة غير المصنف ثم نحن الثلاثة بالناسخ والمنسوخ تعليقا قوله كل من الآتين
عام على كل من اللفظين الواقعين فيها قوله المراد من الخاص بهما المراد من بهما مقام اطلاق لفظ العام الخاص
على الآتين لبيان احكام تراض الخاص العام فيكون هذا تمييزا لا مالا ولا معنى قوله مثال ذلك اى نظير ذلك لانه جديلا
يصير ما ذكر من انها اذا التا جدا وجعل التاريخ حمل على المقارنة عند الشافعي يخص به لانه لم ينعده الخاص قطعه فلا يثبت
حكمه المتأخر ان يكون الخاص من وجده العام من وجده آخر قطعا عنده اشارة الى السار من هو اشارة على بعضه في الغي
اذا كان احدا من متأخر الزمان ان يكون المتأخر مانحا للمقدم موصولا كان او مخصصا لكونه عام لا يكونه خاصا لا يمتنع
مفصلا بل لا يمكن ان يقال ان الخاص العام من وجده اذ التا ايضا فلا يكون تراضها في وجهه المخصص او الموصوف
والا لم يتبين بينهما عموم مخصوص من وجده كما لا يخفى فلا بد ان يكون تراضها على اختلاف فخر لا يجد ان يكون الخاص

من جهة المعارض من جهة المخصوص العام كذا كذا من جهة العموم المحمول على المقارنة قطعية عند الشافعي من جهة المخصوص
بالنسبة الى ذلك العام من جهة عمومية نفس عليه اذا علم تأخر احداهما فانه اذا تأخر ذلك العام شفيح يشترط كون كان او
مفصولا لانه لا يارضه من جهة عمومية مخصصه غير معتبر واما اذا تأخر الثاني من غير ان لا يشترط لا مفصولا لانه لا يارضه
من جهة مخصصه عمومية غير معتبر كونه لحيث ان العلم بالمخصوص قولهم فيكون العموم المخصوص من وجه كما في المثال
فان ادوات الاحمال عام من جهة تناوله الاحمال المتوفى عنها زوجه غير المتوفى وخاص من جهة تناوله المتوفى عنها زوجه
الحال لا غير الاحمال الذين يتوفون عام من جهة تناوله المتوفى عنها زوجه الاحمال غير الاحمال من جهة
تناوله المتوفى عنها زوجه لا غير المتوفى واما من ان العموم المخصوص لا يستحيان فالمراد منها حقيقة ان قولهم
وان علم التأخر انما يقال في حاشية على بعضه ان لم يبين حكمه اذا علم المقارنة وذكر في محصل انه يجب ان يكون
الخاص مخصصا للعام اصولا بخفية أي حكم المقارنة بالترجيح واحد وهو ثبوت حكم المعارض في قدر ما تناوله
ولكن لا يجزى ان المقارنة بموجبه انما يتصور في مثل خاص للشيء ثم قول عام قوله فليلا الاول العام من جهة مطلقة سوار كان
موصولا ومفصولا اشار في حاشية على الشرح المختصر الى انه لا يجوز ان يكون في صورة الوصول الخاص المتقدمة قمينة
على المراد من العام كما في صورة تأخر الخاص الموصول قول ذلك ان الخاص المتقدم مثبت من كل وجه كذا العام لم يتخذ
ان كان موصولا في شدة خلافه اذا تأخر الخاص ان العام لا يوجد له من جهة موصولة لا يتوقف ثبوته قطعية على ما تقدم من ان
الكل لا يتوقف ثبوته على المنية ولذا كان الخاص المزجي ناسجا لان العام من حيث من كل وجه لم يتوقف في البديهي
قال الشافعي والمعارض ابو زيد وجزم من شائني الخاص من مطلقا لغيره سوار كان متعده او متاخر او متجه او دورا
متا قولهم وناسخ لم يقدرا متا ولا التزم مثل الامام لان العام حكمه في موجبه بما ذكره في غير موضع من اوصى بها
لانسان ثم بالفقه حاشية في كلامه موصول ان العلاقة للاول ما عارض منها انتهى فان كان الخاص الموصول ناسجا
ولكان كل واحد من الطرفين من التقييد بانما يكون ناسجا اذ الفصل الملل الشكرية بالنظر الى الحكمين كما ان الخاص لم يعد
من ايها كذا في الهدية اذ اوصى بغيره معين فلان ثم اوصى به فلان آخر مثبت الشكرية لان الملل تحتها قوله
استأوى متصل بان الاستأوى اذا اطلق يريد منه في الاكثر متصل اذ المقطع ليس باستأوى حقيقة قال المصنف
والشرط لوجب قصر المدعى على بعض المتأديين فاسا قه وان كان قد لقيما وخراج الافراد وخرجوا اكرام الرجال
ان كانوا علماء وكذا الغاية فان اخرج الافراد ليس من مساقه الغيرة وان كان لصداقة كما في اقول لسيام في الليل فان
الصيام علم من مساك ساقه وساعتين وكرت وليم وبيان بمقارنه بالليل مثا وف تحصيله بالخير وكذا دور مثال

من جهة المعارض من جهة المخصوص العام كذا كذا من جهة العموم المحمول على المقارنة قطعية عند الشافعي من جهة المخصوص
بالنسبة الى ذلك العام من جهة عمومية نفس عليه اذا علم تأخر احداهما فانه اذا تأخر ذلك العام شفيح يشترط كون كان او
مفصولا لانه لا يارضه من جهة عمومية مخصصه غير معتبر واما اذا تأخر الثاني من غير ان لا يشترط لا مفصولا لانه لا يارضه
من جهة مخصصه عمومية غير معتبر كونه لحيث ان العلم بالمخصوص قولهم فيكون العموم المخصوص من وجه كما في المثال
فان ادوات الاحمال عام من جهة تناوله الاحمال المتوفى عنها زوجه غير المتوفى وخاص من جهة تناوله المتوفى عنها زوجه
الحال لا غير الاحمال الذين يتوفون عام من جهة تناوله المتوفى عنها زوجه الاحمال غير الاحمال من جهة
تناوله المتوفى عنها زوجه لا غير المتوفى واما من ان العموم المخصوص لا يستحيان فالمراد منها حقيقة ان قولهم
وان علم التأخر انما يقال في حاشية على بعضه ان لم يبين حكمه اذا علم المقارنة وذكر في محصل انه يجب ان يكون
الخاص مخصصا للعام اصولا بخفية أي حكم المقارنة بالترجيح واحد وهو ثبوت حكم المعارض في قدر ما تناوله
ولكن لا يجزى ان المقارنة بموجبه انما يتصور في مثل خاص للشيء ثم قول عام قوله فليلا الاول العام من جهة مطلقة سوار كان
موصولا ومفصولا اشار في حاشية على الشرح المختصر الى انه لا يجوز ان يكون في صورة الوصول الخاص المتقدمة قمينة
على المراد من العام كما في صورة تأخر الخاص الموصول قول ذلك ان الخاص المتقدم مثبت من كل وجه كذا العام لم يتخذ
ان كان موصولا في شدة خلافه اذا تأخر الخاص ان العام لا يوجد له من جهة موصولة لا يتوقف ثبوته قطعية على ما تقدم من ان
الكل لا يتوقف ثبوته على المنية ولذا كان الخاص المزجي ناسجا لان العام من حيث من كل وجه لم يتوقف في البديهي
قال الشافعي والمعارض ابو زيد وجزم من شائني الخاص من مطلقا لغيره سوار كان متعده او متاخر او متجه او دورا
متا قولهم وناسخ لم يقدرا متا ولا التزم مثل الامام لان العام حكمه في موجبه بما ذكره في غير موضع من اوصى بها
لانسان ثم بالفقه حاشية في كلامه موصول ان العلاقة للاول ما عارض منها انتهى فان كان الخاص الموصول ناسجا
ولكان كل واحد من الطرفين من التقييد بانما يكون ناسجا اذ الفصل الملل الشكرية بالنظر الى الحكمين كما ان الخاص لم يعد
من ايها كذا في الهدية اذ اوصى بغيره معين فلان ثم اوصى به فلان آخر مثبت الشكرية لان الملل تحتها قوله
استأوى متصل بان الاستأوى اذا اطلق يريد منه في الاكثر متصل اذ المقطع ليس باستأوى حقيقة قال المصنف
والشرط لوجب قصر المدعى على بعض المتأديين فاسا قه وان كان قد لقيما وخراج الافراد وخرجوا اكرام الرجال
ان كانوا علماء وكذا الغاية فان اخرج الافراد ليس من مساقه الغيرة وان كان لصداقة كما في اقول لسيام في الليل فان
الصيام علم من مساك ساقه وساعتين وكرت وليم وبيان بمقارنه بالليل مثا وف تحصيله بالخير وكذا دور مثال

مثال الاول ليس فيه شيء من الفاظ العموم قال الغاية لوجب بقصر على البعض الذي جعل الغاية حداً للسخوة فتكون سخوة
وجوبكم ايديكم الى المرافق على نسخة مهران بقصر العام انما يكون على الجزئيات لا الاجزاء والالفاظ لا يفرق ليس خيراً ليد
بل خيراً فانه انهم تمام العضو ليطهر ما هو مساهمة فعلية بذاتها من باب قصر العام مساهمة معنوية على لمصادفة فكلما انقصت فان
لونها منها مسافة الاخر ارجح بقصر نحو في الابل السائمة زكوة وان لم يكن نحو الجسم الطويل البوليص العميق كذلك واقيل من ان
طائفه وال بالوصف النوعي على جملة التقدير او بوجهه اللازم فاذ اقيده بالشرط فغيره على البعض فكيف يستلزم ان يكون است
طابق من الفاظ العموم انها محصورة لفي ان الشرط قد لا يكون مسافة ذلك نحو صلتك لمرأى ان كنت رجلاً فان حقيقة طلق
التوكيل وليس الشرط لقصره على البعض التقدير بل هو قرينة بمعنى التوكيل ملحقاً وكذلك الغاية فانه في مثل قوله هو ثم نركم
حتى اكملها فانكم تتجاوزونها حتى يتوابعها الاصل غير ليس للقصر على البعض ولا علوها وراى الغاية فما ذكر من ايجابها ليس كماله لمراد
انها قد يكون لهذا الايجاب ذلك هذا قد ليسا و فان اخراج الافراد قال المصنف هو والمصنفه لوجب بقصر اللام العهد قال المصنفه
والغاية لوجب بقصره على البعض التقدير لوجب بقصره على ما وراى الغاية نحو انتموا الصيام الى الليل قوله والافصفة
ومثل المصلحة والحال والاصناف نحو جابراً علماً البديل فاختر في المصنفه لكونه في معناه ومن يحمل الاولين معناه ما دون الثالث
بغلبة مبان الفرق بينهما اوج اقل فخره بل يعني ان يدخل في الثاني قطعاً ويكون المصنفه معناه او بتعميم المصنفه بحيث يشمل
ما لو كسوداً ما يلحق قوله او غيراً قوله او غيراً نحو جابراً لكونه اكثر من حمل العلامة لشيء في نفسه لم يقتصر مثل هذا اختلاف في الاستثناء
وهو مختلف قد يقال انه في التوكيل جابراً اكثر المقوم فلا قد وفية ان مثل هذا التاميل جار في الاستثناء واذا كان ان يقال ان
جابراً في المقوم لا يزيد ما لوجب جابراً في اكثر المقوم وقد قيلت عن ترك البديل مطلقاً والتمكان لبعض اقسامه خارجاً عن المتقسم لان
اللفظ والاشتمال لا يتناول فيها وبديل البديل لا يخرجهم فيه بانه مقصود بالنسبة ككناية الاصل في الذكر كقوله البديل ذكره ابن
الفيحاء لم يذكره الاكثر لان البديل منه في نسبة الطرح فلا تحقق فيه لمحل شيء منه انتهى ولعل هذا غرض من جعله أولاً
جاء اكثر المقوم كل المنقول من المحققين كالمختصين لان البديل منه في غير بديل اللفظ ليس في حكم البديل بل هو التمهيد التوطئة
وليفاً بمحجوبها افضل تأكيد تبين ان تكون في الافراد قوله سواء كان بدلالة اللفظ المراد منه الكلام المشتغل والافضل نقصاً
بعض الافراد اذ يردته ايضا التحفيس بدلالة اللفظ قوله او المعادة لم يذكر العرف اللفظي اماناً على انه ليس البديل
حصر التحفيس او المراد من المعادة ما بعدهم التحفيس بدلالة حال الكلام والمخاطب كان خرجت فانت طابق تحقيقاً
للمخروج والزوج بمسحها بحيث لا يحسب سخرة وجهها بعد مسافة بدلالة محل الكلام كما ان الاعمال بالنيات فان نفس العمل لوجه
بدون النية وبالسياق كطلق امرأتى ان كنت رجلاً فانه لا يقيده التوكيل الذي هو حقيقة طلق على ما ذكره فيمكن اجمالاً

له
في تعدي لا يخفى
على من يتبين
على اخراج
والغاية لكان
مستنداً الى
بمنزل فصار
او ان كان
الكلام
لا يقتصر
والمصنفه
تخصيص
رافعة قد
والمعروف
المعروف
سنة
المعروف
المعروف
المعروف
المعروف

كماله الى الاقسام المذكورة مهران مثالي الاخير ليس من قبيل التحفيس بل ترك الحقيقة بدلالة المحل والبيان قوله
 او نقصان بعض الافراد فيجعل مثل هذا التحفيس يستلزم ثباته على ان المراد من القول ليس بكلامه تعالى بصيغة الكلام
 قوله لا احتياجا الى رجوع الضمير بنفسه في مثل قوله وحرمة الروايات التي يحتاج الى رجوع الضمير لكونه مستقرا وما اذا
 وعنه الظاهر من ضمير الضمير في هذه الصورة يجب ان يكون الاول ان احتياج هذه الصورة على سبيل المثال لا خلاف قوله وحرمة الروايات
 وعن الثاني بانه خلاف الاصل فهو على الاصل لم يقدح في كونه مستقرا فيكون غير متعلق قوله وانه قول مفسر
 الضمير في قوله وحرمة الروايات لان المصنف قد خص خلاف المذهب فيها لاني الاستثناء والتأنيدي في فصل مفهوم
 المحال في قوله قلست في المراد بيان العلم اعترض سيد الشريفة عليه السلام في ان يكون جازما في باب القصة لانه
 يدل على الحكم في البعض فقط وجيب بان قوله ان يدل على الحكم في البعض مشرعا في كون في ذلك الكلام بعضا من بعض
 من الكل وليس جازما في ذلك اذ كل شيء حتى يكون في بعضه منه وهذا الجسم مادة الشبهة لانه شريك في مثل ثبات
 بعض القوم فالجواب ان الفرض بينهما بيان المراد من قصر العام فلا بد من ذكره اذ لا يقتصر مطلقا مهران كون جازما
 من القصة بانه المفسر غير مستلزم في ان هذا المعنى لا يتناول النسخ لان النسخة متعرضة لنفي الحكم عن المحذور والمشاكلة
 نص ثباته لا يمكن ان يقال ان النسخة في نفسه تكون كلاما مستقلا مفعولا في حد ذاته لا يدل بهذا الا على حكم واحد
 وانما يدل على الحكم الآخر من خلال خطه المنسوخة فيصنف القصة في المعنى عليه في نفس لا يجب ان يقال ان المراد من قوله وانه
 بينهما اي في الاطلاق وهو غير متعلق في العمل مع عموم المراد فيه منه هو التحفيس ولان الحكم في بعض مطلقا سواء كان المراد
 على الآخر كما في النسخة او لا كما في الضمير وغيره والتحقيق ان القصة منها معناه هو الحكم بان يثبت على بعض شرط عدم اقتضاء
 البعض الآخر من ذلك البعض فذلك البعض في ذلك الدال عليه الكلام سواء كان له ما يوجب في نفس الامر بغيره او لا ولا يثبت
 القول بالمعذور من الخالف لان معناه ان يكون الحكم على البعض من الحكم لعدم ما هو البعض الآخر من ذلك من ذلك
 ان مثل قوله ان يدل على الحكم في بعض الخ على ما حققنا وحر لا بد ولا عثرة احسن السيرة اصلها لا يخفى قوله وانه يخرج
 الجواب عن الاستحالة التي حصل في الاستحالة ان قد تقرر في موضوعه ان غريب الشافعي مهران الحكم في الجزاء او بشرط قيد له
 ايجنبه من ان الحكم بينهما في القول بان الشرط للتعذر على بعض التعاوير انما يصح على مذهب الشافعي مهران اذا لم يوجد في الحكم
 في نفسه عنده وشرطه يقتصر على مذهب ابي حنيفة فانه لا حكم في الجزاء عنده حتى يقتصر الشرط على الحكم مستقلا
 والجزاء بمنزلة انت في انت طالع حاصل الاستحالة السابق في قوله ان قلت الحكم في قوله موقوف على شرطه او الضمير
 والقول بالقتل مستلزم فيمن الاشكالين بوجوب مبدء من لم يثبتهم قال انه لا فرق بينهما في التسمية وانما قال بينهما يخرج

يخرج لان المذكور بعينه ليس جوابا عنه بل هو ما خذ عنه وهو انه لما قرر ان بعض القصر لا يلازم على الحكم في بعض السكوت ثلث
 الباقى في بقا القول بان الشرط للقصر بهذا المعنى على بعض التقادير يصح على ما ذهب اليه بعض المتأخرين من ان الشرط اذا ضم مع
 الجزاء يستفاد منها الحكم على بعض التقادير بدون دلالة على الحكم في بعض الآخر لان مجرد ايراد مفيد الحكم على جميع الجزاء
 والشرط قيد وقصر له على بعض فانهم فانه وفاقى نفي على الناظرين وحاصل الجواب الآخر ان معنى كون الشرط للقصر
 على بعض التقادير انه كولا الشرط لا فاقا الكلام الحكم على جميع التقادير فحين يعلق بالشرط لم يفيد ذلك انه متمم لتعلق
 الحكم على جميع التقادير والشرط قصر له وبهذا ايضا يخرج مما سبق كما لا يخفى **قوله** فان قيل فبطل استقلال بعضها تخصيصا بالرجحان
 قال او يستقل بعضها تخصيصا قال بعد ذلك يسمى هذا اي القاصر مستقلا تخصيصا وما قيل من ان المراد من قوله وهو تخصيص
 ان التخصيص لا يكون لغيره لان كل متعلق تخصيصا من المراد من المستقل المستقل الموصول ليس شي لانه خلاف المتبادر
 وليست من خروج النسخ عن القصر من ان اشكال الشارح لا يندفع لان حاصله ان المقام يقتضى تفصيل والفرق بين المترا
 وغيره والمصنف لم يفرق وهو ورد عليه قضا كما لا يخفى نعم يمكن ان يقال ان الشرط لكونه مستقلا من دلائل الا على
 ازالة الحكم من البعض والقصر على البعض الآخر لا يزم له فهو خارج عن التخصيص بخلاف ما سواه لكونه غير مستقل او غير موصول
 كما لتعلقه بمثاله يدل على نفس القصر فانهم فان الفرق وفاقى **قوله** فلما التخصيص قد يطلق اصطلاحا على القاصر
 المستقل سواء كان مترجعا او غير فبطل النسخ فلا يرد ما قيل من ان هذا الجواب لا يلائم سوق كلام المصنف في حيث فصل
 القصر بقوله لا يستأد وغيره مما ليس تخصيصا اصطلاحا ليعقود المتعلق ثم قال وهو تخصيص فان اراد الاطلاق المجازي عليه
 ان مطلق القصر تخصيص فلا يصح التفصيل لان غرضه ان التخصيص يطلق اصطلاحا على مستقل موصول لا كان او موصول لا كان
 القصر بالاستثناء وغيره فانه لا يطلق عليه الامجازه والدليل عليها شيوع الاول لان في موضع جعل التخصيص مقابلا للقصر
 بالاستثناء وغيره هذا لكن لا يخفى هذا كانه اذا كان المراد من التخصيص منها ما يعنى الشرح لا بد ان يكون المراد من التفسير في
 قول المصنف وهو حجة فيه شبهة العام الذي يخص بمقتضى موصول القصدية ما سبق قبيل هذا الفصل من ان التام
 المحض مستقل موصول فيبقى في الباقى **قوله** تخصيص الكتاب بالسنة الاحكام لا يتوهم في غير تخصيص الكتاب
 بالاجزاء والجمل على ان الاجزاء لا يخرج ولا يخرج به كل بالنسبة الشرحية الى الاجزاء فهو ما دل قول صاحب الهداية
 شرح كتاب التسمية ثبت باجماع الصحابة نعمناه اهتم اجمعوا على ان يتساخنة بالاحاديث الواردة في التسمية على ما يجوز
 في بعض الغرواات لشدة العناية به فيها لانه يجوز ان يكون ذلك الاطلاق في ضمن النفي على ان الاطلاق في
 الاثبات ولو عند البعض ايضا ثابت قال المصنف وهو تخصيص الصبي المجنون قيل تخصيص الصبي على الاطلاق

هذا هو التخصيص في الظاهر

هذا هو التخصيص في الظاهر

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والمشوى ان كان سارا وتسل يدرك كثير في مساكنهم لكن في الهداية ان امر غير متبرو كغيره وجرارة لا تخاف في مكان
 انما ادعياءه او متكونه الدين او مثل ذلك لم يجز عند هؤلاء المطلق بتقييد النوب وهو التزويج بالاكفاء وجازعده لان
 النوب مشترك او هو نوب على الاصل بتقييد اللفظ وفي بعض شروحه ان هذه الكلمة بناء على ان لم يجز عند النوب
 بالتفاهم وعند ما بالتعامل حتى في خلاف الاكل الجاهل كل الخمز زياد او حتى بحيث عند ولا حيث عند ما انتهى في هذا اصيل على
 ان المادة والنوب على الاصل بتقييد عند والفرق بين التقييد والتفصيل غير طاهر ويمكن ان يقال ان المراد من المادة
 النوب على ما هو مشهور والمراد ان الراس الخارج حقيقة في كل راس لكن اذا وقع متعلقا بالاكل الاشغال الا انها هو
 المتعار فيكون المخصص هو الراس اللفظي وهو صحيح بتقييد او مخصصا بالاتفاق والتقييد بالقياس على ما هو حال مسافر والمقيم لا
 بالنوب على ما هو مشهور في الهداية التي هو الاول وقد جعل في بعض كتب الاصول مسئلة متبردة وقيل ان الرق
 على مخصص عند الحنفية خلافا للسلفية واما القول في ما بالاتفاق فعدلت بالكل في مسائل الفردوم والاصل في كل
 هو الحق المبين قوله سبحانه المذرم ادم الولد فان المالك فيها كامل فانه يحل للمولى وطبيها فان الوطى لا يحل لها
 بحال احد المالكين لقوله تعالى اعلوا اذنوا اجمع اذ ملكتم اياهم لان ذلك الخواص نادى الكفارة باعتبار الفرق لثبوته
 فمقرر رقبته فان التفرج جعل الشخص حرا اى المالك فانت الممنوع عنها وهو بازاله الرق وهو في اللغة الضعف ومنه قوله
 القلوب رقيب وهو الشرف عجز حكمي بمنه كونه اطلاق بعض الاحكام كالشهادة واقتضاؤه والولاية ثبت في الكفارة
 الكفارة ويرتب عليه المملوكية وهي كون الشيء محلا للتقرب فانه لما اوعى النظر في جميع ما لهم المدة ثم البها ثم العبيد
 متماكين متبرئين وسها غير متماكين على ما ذهب فان الكفارة في الحرب ارقا وليسوا بمملوكين والامتنعة واليهما ثم مملوكة
 ولم يمت ارقا والرق كامل في المالك كذا لان الكفارة كذا ان المولى فيسخرها متى شاء وكذلك الحرفانه لا يوجب
 فموتها في المملوك فميتا قص لان المولى لا يملك مكاينة ولا وطى المكاينة فلا يكون مملوكا اذ المذرم ادم الولد لا يملك
 الرق فيها ناقص ولا تخفاتها التفرج حجة لازمة ليس للمولى فيسخرها المالك كامل لانها مملوكة كان رقبته ويداوان نقص
 مملوكية الرقبته في الحجة يجوز التفرج فيها بالخدمه والوطى فيملك مكاينة اذ اعدم جواز بيعها فميتا ناقصا الرق لانها
 حران موجد اذ الير لا يجوز بيعه وهذا التحقيق ما ذكره في النكاح في حيث جعل المملوكة كامة بحسب الرقبته واليهما في المدة واما قوله
 نقصان الرقبته وما ذكره في النكاح في حيث جعل المملوكة كامة بحسب الرقبته واليهما في المدة واما قوله
 من قوله التبريد كذا حريه في ابي طاهر في هذا المقام وليس هو من هذا ان دليل كمال الرق هو كونها محتلة للتفريق لا بد
 لقوله عبد الله بن علي بن محمد ان يقال ان المقصود منه بيان تحقق الرق فيه ولا بد منه لان حجة تقدر فارة دون الجبر

في النكاح في حيث جعل المملوكة كامة بحسب الرقبته واليهما في المدة واما قوله
 من قوله التبريد كذا حريه في ابي طاهر في هذا المقام وليس هو من هذا ان دليل كمال الرق هو كونها محتلة للتفريق لا بد
 لقوله عبد الله بن علي بن محمد ان يقال ان المقصود منه بيان تحقق الرق فيه ولا بد منه لان حجة تقدر فارة دون الجبر

عربي في الفصل الاول من كتابه في علم الحيريه سببا به مذموم وهو كونه كمالا على اسناده فوهم بازيه جعل في
سبني شريفي قول من عرف ان سنا وبانه اشتراكيه لا واخراتها كمالا على ما عليه ان اشتراكيه من قول
بعض المتأخرين كمالا في حكمه اوجود التفرقات وبذا يصير في ان ذلك محتاجا. وكل انك ينبغي بالتفريق كمالا
بانك تقول له لست بك على فائدة سببها انه حاصل ان الوضوء النوني قد يكون فاسدا وقد يكون صحيحا القولية والاول
حقيقه والثاني مجازي والوضوء عند الطلاق يرد به تعيين النطق لا لانه في معنى فاسد سواء كان. ذلك لتعيين لقاية
والله على تعيين اربعين اللفظ وتعرض منه بها انه يستنبط من جواب النظر في اللفظ منه ان ما لم يستفد من اللفظ
تعيين اللفظ لا لانه على معنى فاسد او هو المراد منه ان الطلاق يمكن ان يكون صحيحا او فاسدا والله على ذلك لتعيين ان
اللفظ متعين فيكون العام موصوفا بالماضي فوضوء نوني يكون فاسدا لا يرد به القولية وقد سرفست ان هذا القسم من
الوضوء انه على حقيقته بل اكثر الحقائق من انه الفاعل وحاصله ان المراد هو الوضوء النوني لكن فاسدا لا يرد به القولية
في ضمن قاعده محييه هي ان كل عام قران بالاستشاد فهو موصوف بالماضي فوضوء نوني يكون فاسدا لا يرد به القولية
به ما هو في كونه يرد به القولية في الوضوء فافهم اجاب القاض من هذا الخط في شرحه فافهم الاصول في تعيين حاصلا
في ما على ما قرره الناظران فيه ان الاستشاد لا يلزم من كونه حقيقته فيه الاشتراك لان ذلك انما يلزم اذا اراد منه مخصوص
الباقي دون الاستعراق فيكون معنى آخر يلزم من عدم مجازيه الاشتراك وليس كذلك بل الحاصل متعلق بالجوهر المراد
الشمول والمخصص على ما اشرنا اليه في بعض النسخه انما كان مستحاليا في العموم وما يرد به الشمول انما يكون مخصوصا بالماضي المراد اسما
يكن حقيقته في الباقي وان كان اللفظ حقيقته في مجازي فان العلم بالاطلاق اذا اراد منه الخاص فافهم ان يكون مجازي فافهم اذا اراد
منه سنا. والاطلاق على الخاص فافهم ان يكون حقيقته في غير المراد منه فافهم ان يكون حقيقته في الباقي فافهم ان يكون حقيقته في الباقي
ان يقال بان الاشتراك انما يلزم اذا قيل انه حقيقته في خصوص الباقي دون الاستعراق وليس كذلك بل هو حقيقته في
قوله الاستعراق سنا لانه يكون المعنى متعدد اللفظ الاشتراك في المعنى الموطن له العليم هو جميعه العليم له وعند الاستشاد فافهم
الجميع هو الباقي فافهم ان يكون المعنى الواحد الباقي فافهم ان يكون المعنى الواحد الباقي فافهم ان يكون المعنى الواحد الباقي
الجميع على سبيل خلاف المجازي فافهم ان يكون المعنى الواحد الباقي فافهم ان يكون المعنى الواحد الباقي فافهم ان يكون المعنى الواحد الباقي
ولا يكون مشترك كالمفردات والظاهر من كلام المتقدمين المعاني المستنده كذلك لا يمكن الا ان يكون بوضوفاه فيكون اللفظ
مشتركا في اللفظ الباقي بالوضوء الاستعمال الاول انما هو من حيث كونه احتمالا في تمام المعنى ولا يكون من جهة اعميه حقيقته
بل انما يكون حقيقته ان كان ارادته من حيث كونه تمام المعنى وذلك لا يمكن بالوضوء الاول بل لا يكون الا بوضوء آخر

انما هو المجاز المطلق وقد تجلله لمعه من مقابل الاول حيث قال مجازين حيث انحصرت حقيقة من حيث استعماله لا إشارة
 الى الحقيقة القاصرة على ذهب لينة شر لا سلام في قصر المجازية على ما من تقرير سوال وان قرطبان لم ينفذ من قوله
 انه مجاز من جهة حقيقة من اخرى انه حقيقة قاصرة مجاز من جهة حقيقة من جهة على ما هو شأنها لا يصح الجواب لانه كعمل
 الحقيقة القاصرة مقابل المطلق المجاز بل جهة كونها مجازا بجهة كونها حقيقة نعم كعمل الجواز انه لم يبين في فصل المجاز ان اللفظ
 في بعض الموصوف له حقيقة من جهة مجاز من جهة بل المذكور فيه ان اللفظ في المعنوا واحد يكون حقيقة ومجازا من حيثين الا ان
 يقال انه انهم من ان يكون المعنوا واحد لبعض الموصوف له ويكون حقيقة ومجازا من حيثين او تمامه فيكون كذلك بحسب تعيين
 كالسلوة في الدعا وقوله وقد يجاب عنه ان الباقي اورد وفيه قصدى جوابا عن استدلال الجمهور على انه مجاز في الباقي
 بانه محو ان حقيقة فيه يلزم الاشتراك وقد سبق تقريره واعلانه وادرج اورد ومثلا على انه لا يصح كونه حقيقة ومجازا في المعنوا
 الواحد بوجه واحد ولما كان كذلك لزم على قوله ان استدلال اذ غيره فيكون مجازا وتقريره ظاهر في الغرض منه ليس
 الا الطال المعاصرة لعل انما هو المراد السيد الشريف من قوله ان هذا الجواب لا يغني عن المصنف ثم لا يبين ان يكون حقيقة
 مطلقا وكلام المصنف انه حقيقة من جهة مجاز من جهة لكن بغيره لا يحترض المذكور انه من جهة يمكن ان يقال ان ما
 ان الباقي ليس نفس الموصوف له من حيث الاقتصار واللفظ انما يكون مجازا فيه مطلقا اذ كانت ارادته باسئال بان
 مطلقا وليس كذلك انما لانه مراد منه بالاستعمال الاول من حيث التناول وعدم ارادته لبعض الظاهريه وهو لا يجيب
 التميز في الاستعمال الاول من حيث التناول بل حيث الاقتصار كل ذلك يدل عليه صريحاً قوله فلما ان تناول السيد في قوله
 وعلى انه يكون المقصود من بعض الغير المستعمل في الحقيقة في الباقي من حيث التناول بما قررنا يظهر انك انما في قوله
 من انه يلزم ما قلتم من ان عدم ارادته لبعض الظاهريه وهو لا يجيب ان يكون اللفظ المجازية المقصود من غير
 حقيقة والظاهر ان قصد اللفظ الصواب للقرينة لما قلتم من الحقيقة الى غير ذلك يكون المستعمل فيه غيرا كما قلتم في
 موضعه نعم يريد عليه ان الطوارق لا يطبق في الكلام المستعمل المتراخي في غير الكلام فلا يلزم المستعمل استعماله او لا في بعض
 المختص من البراد كما في الكلام الموصول ذلك ان اتعمل ان المختص بالمستعمل كما لم يكن متممة بتفصيل بتمتعبه ولا
 ينظر الى شئ سوا المختص المستعمل لانه لا يطبق عليه بعد تمامه بخلاف المختص بغير المستعمل فان المختص بتمتعبه
 ينتظره حتى يتقبل هو به وهو لا يتم بدونه فهو المختص بمنزلة مركب لا يتم الا بحيزه اخر كما قلتم في قوله وعلى ذلك
 الحجة افادة مكنة لاحت من تحقيق ذكر في سنده المنع مني لغيره ان المختص بغير المستعمل كما هو حقيقة في الباقي انما
 انهم الموصوف كما سبق كذلك حقيقة في الكل من حيث التناول في ذلك الاستعمال كما هو مختار في فصل الاستظهار

قوله فان قيل فما وجه التكرار الفاء والشير بان محذور السؤال ومنشأؤه ما قلناه من الاول فظاهر وانما الثاني فلهذا لم
 يلحق به ما ذكرنا سابقا وجه الفرق بينهما بل يقع في بعض كلامه السابق الى كون كليهما من قبيل واحد يقال فما وجه فرق **قوله**
 بين المستقل وغيره حيث جعل المخصص الثاني في حقيقة مطلقة في الباقي والمخصص الاول حقيقة فيه من جهة وبما جاز من جهة قوله
 قلنا لما كان النسخ حاصله انما غير مستقل من حيث كونه مخصصا له صفة وسهيا مخصصه من تلك الحقيقة يمكن اعتبارها وضعها
 للباقي حال كونه مخصصا وانما هيها وضعها نوعيا بخلاف استقلاله غير مخصص من حيث كونه مخصصا وان كان محصورا
 حذاته كالحس العقل وليس بالتحقق ما ذكرنا من الحقيقة بل انما هو شبهات الناظرين بل نظرنا راجح ايضا فان المخصص والخاص
 غير منقطع في حد ذاته لكن بينهما منقطع من حيث التحصيل فانها تخصيص لا فروع الغير الموصوفة نجح استقلاله ليس له شبهة
 من جهة الحقيقة او لا لئلا يجرى الافراد من حيث هي كالاستثناء او من حيث اتفاقها بالشرط او من حيث الوصف **قوله** فيه
 نظر لم يكن وجه نظري اصل النسخة بل الحقيقة المحبلة قد سره وهو قوله لا تتقاضيه بالصفة **قوله** لا تتقاضيه بالصفة يعني ان ما ذكرنا
 ليقضي ان الاصل القول بالوصف النوعي اذا كان المخصص صفة لعدم تضابطها لانه قد يكون بالمجرد وقد يكون بالصفة
 يكون بغيره الى غير ذلك فان قلت تضابطها لانه يبدل على معنى في متبوعه قلنا يمكن ان يقال مثل هذا في مستقل ايضا من ان
 بعض المستقل ايضا محصور العقل والحس **قوله** والمنقول من امام النجاشي ان الامام اهل فائيل كونه حقيقة في التناول مجازا
 في الاقتصار وذكر ما هو متسكك وانما لم يتبرهن ببيان كونه مجازا في الاقتصار لظهور حيث كان غير مقتض فصار مقتضا وفيه ان
 مجازا في الاقتصار انما يصح اذا كان مستقلا فيه وليس كذلك بل مستقل في الباقي بلا زيادة والاقتصار لازم له وانما جعل
 على استقلاله فيه كذلك فهو اشق الاول كذا في التحرير وهو ممنوع لان اشق الاول هو كونه مستقلا فيه لاس حيث الاقتصار الثاني
 هو كونه مستقلا فيه من حيث الاقتصار وعدم الزيادة **قوله** ذكر خمس الاية التي حاصلها ان حقيقة صفة لا عموم شمول
 جميعها لئلا يعمد الى التخصيص بالصلح لا سيما ما ذكرنا من خصوص تكوين حقيقة كائنا ما كان على انه لا يعمد الى الصلاحية لئلا يعمد
 الى نفس اللفظ فقط بل بالنسبة اليه ما يخصه فانما قيل ان الكلين متباينان فيكون مجازا فانهم **قوله** في مكان
 لصيغة كل كلمة من الوصل صميكة كان راجع الى الكلام **قوله** نظر ان متعلق لقوله هو كل ايضا **قوله** فلو قال ما لم يكن
 احراز النسخ حاصله ان استثناء الكل من الكل ان كان بعين لفظ استثنى منه الاصل وان كان بصيغة قيل هذا ينقض
 اذا قال انت طالق ثلث الا واحدة واحدة حيث اقيم ثلث عند الحقيقة صوفي رواية عن ابي يوسف ثم مع انه استثنى الكل
 بغير لفظ استثنى منه قلنا المراد انه يصح اذا كان لفظ استثنى معك لان يكون استثنى بعضا وان لم يكن له في الخارج الا
 لافراد لم يخرج من المراد من قوله لاحتمال ان يكون النسخ وبهذا ليس كذلك لان اسما الاعداد خصوص في مدلولها

لا تجزئ غدا مسلما كما تقر في موضعين فاما قيل في الجواب من ان المصنف لا يشترط عليه كما هو من العقدة فصلا كما
 قال في ثانيا الاثنا فضعفه ظاهر قوله انه اذا الكلام فخصه بغيره من اللفظ من هذا لطلاق من الاضافة للفظ الى شيء ان يكون اللفظ
 اللفظ العام لا كما يصحح به قدس سره في المحاشية انه قال الاحسن انه لا يمكن التصحيح بان يقال المراد ان اللفظ الذي هو من افراد العام
 فالاضافة لا في اللفظ من ان يكون من جوده الاضافة فهو مقصود الى المصنف وعل الاضافة على ما بينا غير ان يقول ان يتقدم اللفظ
 اللفظ العام ويكون من اضافة العام الى الخاص اذا اللفظ الاول عام فثاني ايراد شبه كل واحد من غير جسد قوله على
 ما يشهد به التمسك بالمتن في قوله هذا الاختلاف اشارة الى الاختلاف في اللفظ العام يمكن ان يكون متعلقا باللفظ ويكون
 الاشارة الى الاختلاف في اللفظ العام بالمعنى انه مشعر بان ليس الاختلاف في اللفظ العام لانه معنى على الاشتراك في الاختلاف
 المذکور ليس معنى عليه قوله لان يقتضي العقل انه دليل لعدم موثقه شبهة وحاصلا ان ما ذكرناه من موثقه شبهة غير
 متحقق فبالان ما يقتضي نفس العقل اخر اجبه في مخرج غير ما يقابلها ولا احتمال التعليل اما الاول فظلم واما الثاني فبالان
 التخصيص التعليل هو الاحتراز بنفس العقل الحكم من غير احتياطية فبالان فيكون انما الحكم في وقت جهة واحدة لا تخصيصا بعقل
 فان ذكر ما اورد عليه من ان حال الناس في حكم العقل متغايرة وذكر ايجابات التخصيص بحسبه فاذا خص عقل فردا بالجهة
 ان يخص عقل آخر فردا آخر تلك الجهة او جهة اخرى من ان احتمال تخصيص عقل آخر ليس من ان التخصيص السابق هو
 يكون ناشيا عن دليل قناني قطعية بل هو ناشب وان لم يثبت قبله التخصيص اصلا لانه في صورة اتحاد الجهة يكون الجهة باقية
 لتعيين لكن ليس مردء الاول مشاعره ليدل على ان لا يخفى بخلاف فيما اذا كان المخرج مجهولا او محتملا لتعليل فان
 بها هذا التخصيص فيكون الاحتياط ناشيا عن دليل قوله ليس بعض مجهول اي من جهة لاس كل الوجه حتى يرد ان احتياط
 لمعتزل غير معتزل قوله فلا دلي ان يفضل المخرج فيقال فلا دلي لانه غير مقتضى بان يقال ان المصنف قد جعله كما لا يشترط
 تفصيله ما قيل من ان التخصيص المجهول بالتعليل ليس في الخطا بل في اشتراطه من قوله المخصوص بالتعليل متبني ان يكون قطعا
 مهله الاطية في غير هذا ما ذكره على الاطلاق ليس بصحيح ليس بصحيح لان كون هذا التخصيص في الخطا بالاشارة
 غير لازم كيف والمصنف قد مثل تخصيص بحسب العادة باليس منها من ان دعوى عدم تخصيص المجهول بالتعليل
 موثوق على الاستقراء التام وقوله في ذلك فان التخصيص بالتعليل لا يورث غيبة فان كل ما يوجب العقل تخصيصه
 شخص واما ان لا يجرى دعوى الكلية قوله لا يقال بغيره ان يكون قطعا لانه هذا الاعتراض هو المصنف ثم تقرره
 انه يجوز ان يكون قطعية الاحكام التي تامة بخطا بالاشارة من جهة من العبيد والمجتون فكيف جادها بما عاينوا سطر
 انعقاد الاجماع عليها لا كونها تامة بخطا بالاشارة فيها كما نوه المصنف من التخصيص اوردته فيها شبهة واما

والتخصيص التعليل هو الاحتراز بنفس العقل الحكم من غير احتياطية فبالان فيكون انما الحكم في وقت جهة واحدة لا تخصيصا بعقل فان ذكر ما اورد عليه من ان حال الناس في حكم العقل متغايرة وذكر ايجابات التخصيص بحسبه فاذا خص عقل فردا بالجهة ان يخص عقل آخر فردا آخر تلك الجهة او جهة اخرى من ان احتمال تخصيص عقل آخر ليس من ان التخصيص السابق هو يكون ناشيا عن دليل قناني قطعية بل هو ناشب وان لم يثبت قبله التخصيص اصلا لانه في صورة اتحاد الجهة يكون الجهة باقية لتعيين لكن ليس مردء الاول مشاعره ليدل على ان لا يخفى بخلاف فيما اذا كان المخرج مجهولا او محتملا لتعليل فان بها هذا التخصيص فيكون الاحتياط ناشيا عن دليل قوله ليس بعض مجهول اي من جهة لاس كل الوجه حتى يرد ان احتياط لمعتزل غير معتزل قوله فلا دلي ان يفضل المخرج فيقال فلا دلي لانه غير مقتضى بان يقال ان المصنف قد جعله كما لا يشترط تفصيله ما قيل من ان التخصيص المجهول بالتعليل ليس في الخطا بل في اشتراطه من قوله المخصوص بالتعليل متبني ان يكون قطعا مهله الاطية في غير هذا ما ذكره على الاطلاق ليس بصحيح ليس بصحيح لان كون هذا التخصيص في الخطا بالاشارة غير لازم كيف والمصنف قد مثل تخصيص بحسب العادة باليس منها من ان دعوى عدم تخصيص المجهول بالتعليل موثوق على الاستقراء التام وقوله في ذلك فان التخصيص بالتعليل لا يورث غيبة فان كل ما يوجب العقل تخصيصه شخص واما ان لا يجرى دعوى الكلية قوله لا يقال بغيره ان يكون قطعا لانه هذا الاعتراض هو المصنف ثم تقرره انه يجوز ان يكون قطعية الاحكام التي تامة بخطا بالاشارة من جهة من العبيد والمجتون فكيف جادها بما عاينوا سطر انعقاد الاجماع عليها لا كونها تامة بخطا بالاشارة فيها كما نوه المصنف من التخصيص اوردته فيها شبهة واما

والاحكام انما صارت قطعية بكيفية جارية بالثبوت بها بالاجماع والاقرب على هذا ان السجيل متعلقا بقول الشارح سم كما في الخطأ
التي في الخبر وتقريره بان قطعيها لا يستلزم كون المحض بالقطعي فان قطعية مثل هذا الخطاب بالاجماع ليس هي التي بان
المصنف لم يدع الاستدلال المذكور بل استدلل على قطعية المحض بالقطعي مطلقا او لا ثم فرغ عليه عدم القول القطعية مثل ما
يها الذين في تقريره لا يدل على استلزام قطعية المتفرع عليه نعم فرغ في الشرح على وجوب كبر هذا الفرق عدم توهم طينية الخطأ
التي تخص منها المعلوم قوله في كبر جاهد دليل ان على كونها قطعية لاشبهه منها وقوله ان التحصيل دليل ان طينية
الاكتفاء المذكور لانه لا معنى للاجماع على قطعية خطاب هو في نفسه مثنى وقد سجل حوا بالنظر ان يحصل لانه لا يمكن ان يقتضيل
لان العام المحض بالعقل قطعي بالاجماع سواء كان المحض من حلوه او مجموعا لا يدري عليه لانه لا معنى للاجماع والاعتماد على قطعية
المخصص بالقبول على تقدير كونه طينيا من ان ثابته في قطعيةها يقتضي رجوعها الى الخطأ بات وان كان التذكير في الجواب بوقوع
في اللفظ يجوز اذ جاز الاجماع على قطعية لا يقتضي عن التفصيل ولذا لمصنف ساد على التقيد بالقول القطعية فكيف يدعي الاجماع
عليه من قبله الجواب بل المصنف استنبطه الكلام من اجماعهم على ان مثل هذا العام ما كبر جاهد ليس شيئا لان اجماعهم ناظم
في الخطأ بات التي تخص منها المعلوم الصبي المجنون كالمخطأ بات الواردة بالقرائن في العام المحض بالقطعي مطلقا بل كلامه
صريح في الاستدلال عليه بتدليس من غير اعتبار من كلام القوم كما قرنا قوله لانه نقول كان الخبر يعني قطعية كل من تلك الاحكام
كما ثبت بتحقيق الاجماع والاعتقاد كما في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف ينسب اليه قوله فان كان المحض غير العقل
والكلام في الظاهر انه لا يتبع قطعي كذا في بعض النسخ وادور عليه انه قال في تقريره كلامه هذا ليس في كلام المصنف من ذكره انهم فكونه
تقرير الكلامه مبني على التعليل وهو ليس بشيء اذ كونه تقريره الكلامه انما يقتضي ان يستوعب ما في كلامه لان ما ذكره شيئا سواء
ان ذكر بعض ما لم يكن لظهور احكامها كما يشعر به قوله في الظاهر ايضا تقريره الكلامه في بعض النسخ وان كان المحض غير العقل
والكلام لم يستلزم له المصنف بطلان أشكال فيه والمنع ان الغير في قوله ان يكون المحض كلاما او غيره شامل للعقل والتعليل
والصواب بين الاول والثاني قوله فغنى ذلك عن دلالة حجة صلا لانه لا يجب ان يقتضيل المحض اذ كان معلوما كذا
الكشف الكافي في حيث الحكم في خص المحض من غير توقف الى البيان دل على سبيل الابهام اذ اهل به على سبيل التبيين
فقد احتج على ان بان ان اخص المحض هو الواحد غير معين فلا يمكن العمل بقبل البيان قال المصنف به لانه كما استثنى
انه مبين لانه استثنى لا ليعمل به جميعا احدها انه مبين انه لم يدخل لانه وقع الحكم بعد الثبوت والعدم لا يدل عليه القول
لا ليعمل به فيها انه غير مشتق بل بمنزلة مصنف قائم بالصدر لا يفيد به شيئا لانه لا يتبع قوله اذ الاستثناء لا يقبل العمل
لانه غير مشتق اذ العمل به في كلام السامع المحض من التعليلين فان لم يكن اختيار الاستثناء الى الوجهين لا فاستدرك

[Handwritten signature]

قوله والماكونه محبة فلا يحتاج سلف الخواجا جميعهم بالتمسك بالخصوص منها المعلوم سائلا عما جئنا به من احتجاج على الفصل
جواز الجبر من الاثنين بل انهم قد بانوا بملكيتهم كون الله المجوسية والاخت من البرضاة وخت البكوة
منجسوة من احتجاج على خيفة من حل فسادهم بالشروط التي هي على يد الله وسلم من بهر شرط من شرط الخواجا قد نزل
منه وانما بالتمسك بالخصوص منها الجبر على فسادهم من غير شرط من شرط الله تعالى من الخواجا ليعرف من بهر
حجة كما في شرطه من حصول ليست شرعي ما وجد ذكر الشاهد بانها كلام المصنف هو تام وبنه حيث بين كمن انهم قد
لا علم انه غير محرم الخواجة كونه حجة بقوله لكن لا يستلزم الاحتجاج بالخواجة دفاتية توجيهه ان الخواجة التوجيه بدفعه بالوجه
الاطل النظر الى ان في جوابه ظاهر هو ان الدليل المذكور والحجاب يقتضي عدم حجية مطلقا لكل الوجه الآخر احتجاج
مثلا ان ثبت باطلا على ما ذكره المشاهير من ادوات المصنف هو كون الاستلزام الاحتجاج به بالوجه يقتضي حجية مطلقا قد نزل
الشك في سقوطه فلا يطل بالشك على ما حصل من جعل في الاما من حيث انه لا دخل في ثبوت كمن الشبهة لانه كاتبة
ثبوت فانه من باب الفاضل بشرط من ان هذا التوجيه لا يفيح الايراد المذكور وهو الايراد الثاني في صورة كون
المخصص محجبا لا قوله فلا يكون قوله انه يكون حجة صورة المعلوم هو احتمال جزاء بعض آخر بالتحليل متروكا ولكن
ان يكون المراد من المخصص ان يشمل الدليل القاطع بقوله لانه ترجيح محرم في صورة المعلوم ايضا لانه خلاف المتعارف والخواجة
قوله لان القياس لا يعلم ما رتبنا الخواجة على ما رتبنا للعالم المذكور حيث جواز تخفيفه فان تخصيصه انما يكون لطيفا
المعارضة من حيث التفتيش كما استوفى كذا في الكشف الكبير فانه ما قبل ان المدة انه علم من جواز تخفيفه القياس انه دون
جزء الواحد وانه انما ثبت او ثبت ان القياس لا يعلم مخصصا بجزء الواحد وثبت ان التخصيص معارضة اصطلاحا
قوله جزاء التفتيش وهو ما رتبنا خالدا للجنة ان النبي كان ايضا قد نزل المسجد لم يخرق في جبر الوعرة ان هناك فتشكك من
من خلفه فقال عليه اسلام الامن منكم فليعد الصلوة والوقوف قوله وكذا خبر الاكل فابعدا وهو قوله عليه السلام
لاذي اكل واشرب باسما منكم انما اكلتكم الله وسماك قوله وذلك اي يكون انما المخصص من ان خبر الواحد
قوله من ثبوت الخواجة الى ان قوله لا يجوز ان معارضة القياس بالحق في باب المعارفة والترجيح من ان النص
في القياس لا ينافي من حيث هو لعدم تساويها في التوفيقا انه لا تارة من بينها واسم النفس قطعا ولم يصير لطيفا قوله فانه
في العمل فلا يمكن ان ينافي قوله املا كونه قطعا قوله لا يجب ان يكون ما قلنا اي هو مثلا ذكره عقيب العام
وليس المراد منه المقتضى قوله لان القياس مظهر لا مثبت اي بالنسبة الى النفس فان المثبت هو النفس والقياس
مظهر لا يروى وان الاجابة لا تستلزم على الكتاب الغم مظهر لا مثبت لان كلاهما انما هو مظهر بالنسبة الى اسباب البدن

الحمد لله الذي جعل
العلمين في الدنيا
مناجاة للمؤمنين
على كل حين
والعلماء في الدنيا
مناجاة للمؤمنين
على كل حين

التقدير ان انضا آخر مثبت للحكم وهو مظهره **قوله** فالتخصيص بالتحقيقه هو نفس الوجها عمله ان تخفض القياس
 انما هو باخر اج بعض انوا العام عن حكمه الخاصه باصل منصوص في حكم مخالف لحكم العام لاشتهر كها في العلة فالتخصيص
 بالتحقيقه ذاك النص والقياس من غير قليل فلهذا ينبغي ان يصير القياس لمعرفه خبر الواحد لان المعيار في التحقيقه
 ولا يصير قواعدهم العام الذي ينسج بعض تناوله لا يميز بالقياس لان القياس لا يميز نفس الا ان يقال ان هذا النص لا يميز
 ولا يقيد بالحكم المخالف بخلاف اعدال الفجوه المدرك بالقياس والتعليل فيكون دون هذا النوع من خبر الواحد فافاده الحكم
 فان ينبغي قولهم العام خبره انما هو المدرك بالقياس والتعليل لا يميز نفس الا خبره تبر **قوله** ولا يعلم تراهيه بطريق
 القلم لما ادعى المستدل ان القياس مترسخ قطعافا جازمه لتخصيص جازر عدم مقارنته بتخصيص اجاب بان المترسخ
 هو اقياس وكونه مخصصا ممنوعا لمخصص هو نفس وكونه مترخيا ممنوعا والماله كيفية هذا القدر فاحتمال المقارنة لا يميز
 مراده لو ادعى كونه مخصصا لا يميز عليه انه لا يتصور مخصص آخر قبله وقد شرط تخصيص العام بالقياس بتخصيصه بغيره قبله وان
 كان يمكن ان يجاب عنه بان المراد من القبلية فهو الذي ساقا على ظهوره فانهم **قوله** وان لم يتقدمه العام متعلق بقوله
 يشبهه او بقوله للحكم لا يتوهم انه على الثاني ان يكون لقياس الشرط اولي بالجزا لان كونه مخصصا للعام انتقد يوم عدم
 افاده الحكم بدون التقدم فحلي تقديره يكون مفيد الطريق الاولى **قوله** لان حكمه بيان اثبات الحكم الموجه شبه
 الذي من جهة لا يخلل الاستثناء هو عدم دخول المخصص او كونه غير مستقل كما عرفت فقوله بيان اثبات الحكم فيما ورد المخصص
 مجرد مفيد بيان التام ما فيه لم يشابهه فانه قد قيل ليس به تشبيها له بالاستثناء فيما لا يجله متمم لتعليقه وفي وجه آخر لا يؤثر
قوله اى متناو لا لما هو مجهول الخ اوليس نفس المخصص مجبولا **قوله** وقد كان ثابا بتعيين اى قد كان لا يخطر
 الى ذاته ثم قطع النظر عن التخصيص ثابا كونه قطعيا ومفيدة اشارة الى ان كلام المصنف هو اذ قيل التخصيص كان معمولا به لا يخلو
 عن مناقشة وهو ان يقال ان الكلام المخصص الاول هو كونه مغير المصدر يتوقف مصدره عليه فكيف يكون معمولا به
 قبل التخصيص ولكن ان يجاب بان المراد من القبلية انتقد في الجملة ومن كان معمولا به صلاحية كونه كذلك **قوله** وان على
 عدم دخول المشتكى الخ لا يقال انه يومهم القول مفيد الاستثناء لان المراد منه ان على عدم دخوله في حكم الحكم وانما تحت
 الحكم بحسب نفس الامر فسكونت عنه كما هو المذهب **قوله** فالجاء اصل الخبر وحاصل المذهب كلها ان الحكم في اعتبار
 شبهه بالاستثناء اذا كان مجهولا واختاره مستقلا اذا كان معلوما وصاحب المذهب الثالث بالاعتناء وصاحب المذهب
 الثاني اعتبر شبهه بالاستثناء في البابين وبذنب اعتبار الشبهين فيما هو الاصل فيما يتوهم من الشبهين **قوله** اعتبار
 الصيغة لا يخلل الخ لا يتوقف على كونه مستقلا مجهولا وباعتبار الحكم سيطر التعدي في جهالة الشبه بالاستثناء في الحكم **قوله**

المختص بطريق لها غرضه فلهذا لم يبين ان قدر ما قلنا ان قدرنا على تقديره الحكم في قدر ما قلنا البطلان بطريق
 المعارضة الا انهم معارضة القياس المتخصص لا في خصوص قبلة اصل القياس قلت انما صرح معارضة القياس المتخصص
 بسبب ورتبة بتفصيل شيئا مشكوكا ومما لا يتصل بالمتخصص في بيان احتمال التعليل بانه يصح معارضة القياس لا بغيره
 ان قوله اصل هو المختص ليس الا ببيان عدم التحويل فهو لا يصرح بمعنى ان يكون كذلك لا بغيره كما يتطابقا قوله فان قيل فلم
 الحذف الثاني لشيء ان السوال ناشئ مما سبق لغيره ان القياس لما كان مثل نفس المختص فلم يصح المختص ابتداء قوله فلم
 لما من التخصيص معارضة معينة وان كان بيان عملا او لشيء لا يوافق القسط فانه في ما قبل ان قد سبق ان عمل المختص على
 وجه البيان ان المبين يجوز ان يكون ادنى انه علم انه سيجرح التماثل قدس سره في باب البيان ان التخصيص بيان التغير
 وتسمية تغييرها بما هو محمول عليها فليكن قوله مؤيد بما شاركه وهو مختص الذي يخصص العالم قبله قوله وقد يقال ان قوله
 قد حسد الكشف قوله لعدم تناوله شيئا من افراده اذ لو كان متناولا له لكان العالم مختصا بغيره كما كان في تخصيصه
 ابتداء قوله فكذا القياس المستطابقة لا يصح معارضة العالم الغابر ان مراده ان لا يستلزم متناوله لكونه كذلك وهو لا
 يوافق قوله فلو اعتبر لم يكن الامم معارضا اذ معارضة الشيء يكون بدونه التناول ويدل على ذلك التخصيص مطلقا لا ابتداء فقط فان
 قيل مراده انه لا يصح معارضة العالم متناولا لا في نفسه بل في شرطه وهو كون عمله متناولا لا في الوجود الاول للنظر اليه اذ ان المراد
 من قوله فلو اعتبر بدونه التناول هو لا يقتضي تحققه قلنا انه لا يلزم الفرق بين كون الاصل متناولا وتناوله لا بشرط لكون القياس
 متناولا كونه معارضا غير متناولا ويكون الاصل كذلك وانه لا يقتضي فرض التناول كما يصح كونه معارضا لغيره كونه معارضا
 وبين ادعى الفرق فغلبه البيان فتأمل قوله والاشياء كونه مختصا لا يتصور له بخلافه فكيف يصح ذكره في مقام
 الا انه لم لان المراد على عدم مجوزا لعدم التصور قوله فعدم معلوم الاصل للبيان لا يستلزم عدم معلوم القياس لكون
 الثاني متناولا والاول غير متناول متصور مثلا اذ قيل اقلوا البشر كين ثم قيل صبيان المسلمين مطلقا لا يؤخذ بان الجانيات
 لا يتم غير مكلفين فاستنبط منه قياس حال على انه لا يقبل او لا لا بشرط كين عند صياحهم قال المصنف حقيقته لا يشك
 فان قيل فكيف يصح قوله في نظر الاستثناء قلنا المراد منه نظير الاستثناء من العام وهو انما يشك في ان كان حقيقته
 موجودا كونه كين شيئا من العام فكيف يكون نظيره قوله في العبد عند ما خلا في حقيقته ثم لها ان وجوده في نفسه
 وهو ليس بالمتصور لا في نفسه القيد على الآخر الذي هو حال متصور عند تفصيل الشرع لان تأنيه باعتبار العقوبة واسمها
 يتبعه لا باعتبارها كين شيئا واحد وليس كذلك اذ كل واحد منهما متفصل عن الآخر في التقيد الا يرى انها لو كانا جزيئا
 ذلك احد ما قبل القيد فلو اخذوا جعل قبول التقيد في احد ما شرط قبول التقيد في الآخر اذ صحت الاستصحاب فيها

مسم

ليلا يكون المشتري متحفا للفساد بالباقي في قبول العقد في احد جهادون الآخر وذلك مفقود اذ العلم بالصبر الايجاب في احد جهاد
 فصار ثم ان اذا اشتريت عبدا او كتابا او مديرا فالتقيد بقيد في المديرة يعني صحيحا في العبد وواجبة في مديرة فيقول ان البيع حقيقة
 واحدة ويجوز جمعها الايجاب بغيره ثم بعد قبول العقد فلو ان المشتري لا يملك قبول العقد في احد جهادون الآخر فهو بغير
 فاسد وقوله ان ثم ان العقد صحة الايجاب بغيره فلو ان المشتري لا يملك قبول العقد في احد جهادون الآخر فهو بغير
 والحاصل ان ثم ان العقد صحة الايجاب بغيره فلو ان المشتري لا يملك قبول العقد في احد جهادون الآخر فهو بغير
 التوضيح تأخير هذا القول عن القولين اللذين بعده قوله وصورة البيع بالحققة اى ابتداء البيع كما في قوله ان ثم ان
 لا يكره صاحب الكسب ان يبدل على ان النظر لا في في الكسب ليس فيه صورة البيع بالحققة ابتداء او مديرة وحسب
 الكشف جملته ما ذكره في شرحه من ان لا حيث قال البيع بالحققة ابتداء لا ينفذ العقد الجارية كما لو قال بعثت منك هذا المصنوع
 من الالف اذ قسم على قديمة وعلى قديمة هذا العبد الآخر اذ قال بعثت منك بدين العبد من الالف بعبثته من الالف لان كل
 لا يبدل قطعا على انهما شأنان لصريح صورة البيع بالحققة ابتداء او مديرة في قوله وذاك لان المصنوع
 بينهما في الايجاب التوبة انما يتم ابتداء الاس من قبل الى حقيقة ثم واما من قبلها فلا لان الاشتراط عند ما انما يتحقق عند وقوع الايجاب
 كما سبق فلو انما هو الوجه الاول هو ان لا يغير هذا الاشتراط في التغير الثاني لان الاستثناء بملكه بالباقي العبد التبا على المصنوع
 فيكون الكلام من الامارة والاستثناء موصوفا لما سوى المشتري فان لم يكن المشتري دخلا في العقد فكيف يكون العقد غير المشتري
 مشروطا بالعقد فلو المشتري اللهم الا ان ليال انه من غير على تناول مصدر الكلام معقود وصفه فاعلم قوله حبيب ان الكلام
 في كونه انما تقضي الجواب ان اثبات العقد من المصنوع في الاشتراط عند عدم صحة العقد بانه يجوز الايجاب صرا في قبول العقد
 في احد جهادون الآخر فلو ان المشتري لا يملك قبول العقد في احد جهادون الآخر فهو بغير فاسد وقوله ان ثم ان العقد صحة الايجاب بغيره
 لقبول العقد فلو ان المشتري لا يملك قبول العقد في احد جهادون الآخر فهو بغير فاسد وقوله ان ثم ان العقد صحة الايجاب بغيره
 العقد صحيح او فاسد لكن يكون فلو ان المشتري لا يملك قبول العقد في احد جهادون الآخر فهو بغير فاسد وقوله ان ثم ان العقد صحة الايجاب بغيره
 فيه اشتراط قبول العقد فلو ان المشتري لا يملك قبول العقد في احد جهادون الآخر فهو بغير فاسد وقوله ان ثم ان العقد صحة الايجاب بغيره
 قضى للقاضي في الجواب لم يتصور ان العقد يقضي بالظهور منه من له كلام يادوب اليه بوجوه من هذا المقام لتزويج البيان
 منشأ غلط السائل من انه لم يفرق بين عدم اشتراط فساد وقال ليس الاشتراط اذ العلم بالصبر الايجاب في احد جهادون الآخر
 انما هو في كونه مشروطا فسادا بهذ انية فلو ان المشتري لا يملك قبول العقد في احد جهادون الآخر فهو بغير فاسد وقوله ان ثم ان العقد صحة الايجاب بغيره
 صحة البيع يعني انه بالنظر في ذاته يعقبي صحة او ليس بالنظر اليها موجب لفساد وان كان فاسدا بالنظر الى غيره

وكون في آخره لا يخل بتقصاها كما لا يخفى فانه قد قيل من ان جعل المصنف المسمى في نظيره استاء واخل في الاستجاب
 ومن ذلك حكمه فسادا ليس بوجهين احدهما جعل غير المسمى شرط القبول البعدي في الآخر فمجرد هذا التشبيه بالنسخ لا يلزم ضم المسمى اليه
 المراد انه يلزم منه صحة المسمى كما قررنا **قوله** فله فله في التشبهين رعاية التشبهين يكون بانبات الممتوسط بينهما ان الممكن في الاستبان
 على سبيل التوزيع ان وجد لانه يشبهان في موصفيهما لا في موصوفيهما من غير وجه اختصاص صورة التشبه وادخاها من قبل
 الثاني لانه لا يمكن اعمال الصفة والافساد كلاهما في جميع الصور بانبات الممتوسط بينهما فلا بد من التوزيع ووجه الاختصاص ما ذكره
 الثاني من وجه الاختصاص لا بد من تنزيل التشبه الآخر فمبطل لعدم فانه قد قيل من ان المشهور ان رعاية
 التشبهين يكون بانبات الممتوسط وبالجملة عند تحقق جهة مفسدة المعنى لا اعتبار تشبه الصفة فقط وان تعد جهة الصفة لان اعتبار
 تعد جهة الصفة انما هو ليدل على الاختصاص وادخاها تشبه الصفة فقط من تحقق جهة الفساد وبنا على تنزيله في عدم فاقهم **قوله**
 وتشبه الاستاء لوجب فسادا لا يسمي ان الفساد في هذه الصورة في الاخيرتين تبيت على مجرد التشبه بالاستاء فلا يلزم فيها
 وجه العمل بها لان تشبه الصفة مقتضى مقتضى اعتبارها من اعتبارها لثابتها فمقتضى الاشك في الجواز والاصل سدده فيثبت
قوله واما ثانيا فلان الاصل في القود المسمى في النظر الى ذواتها فلا يفر كون الفساد مضافا في هذا النوع من القود بالنظر
 شرط الحيز بنا على ان شرط الحيز خلاف القياس على ما ذهبنا فيه **قوله** وجيب بان حكم العقد المضاف الى الحيز
 والقياس في كل منها انما هو لثبوت الملك لكن الاول ينسب من كل وجه يشوبه بالنقص الضرورة في ضرورة الملك والعقد الصفة
 فيمنعه بخلاف الثاني فانه انما من الحكم للضرورة فيقدره فلا يؤثر في غير الحكم ان كان الاول باننا منصفنا والثاني في
 فاقيل من ان العبرة بقوة الممانعة والتدبير القوي بهم لان القوة انما يعتبر بقدر ما يثبت منه لا يقتضي ثابته فيمالا
 يثبت منه له وبالجملة القوة لا يصفها انما يعتبر في الثبوت قال المصنف **قوله** في الامام الخ كذا في كثير من النسخ وفيه تنويع كبير
 التفسير ووجه الثابت رعاية لفظ المرجح ويمكن ان يكون هذا التقسيم تقسيم الكل الى الاجزاء لا الكلي الى الجزئيات فالوجه
 هو الثاني فيشتد ولا ينافيه كذا ما واد على ما حقق في حواشي شيخنا على الموطأ قال المصنف **قوله** وهذا انما ان يتناول المجموع
 ولا يكون تناول لكل فرد من افراد المفرد كالجمعة فان لام الاستغراق سيطر المجتعية وليجيد استغراقه كاستغراق المفرد
 على ما ذكره المحققون لان المفرد لا يتحقق ان الفرد لما لم يكن بدلوله لا يستغني عن المفرد لان المفرد لا يمكن ان يكون
 لكل فرد من افراد المفرد بخلاف الجمعة فانه بدلول لا يتوسط مفردة سواء كان من لفظه كالرجال او من غير كالفساد
 بل لثبوت له ايضا واحد من لفظه قال الشافعي في المسمى في الفرق بين العلم بالجمعة وجمعه لا واحد له ان الاول مفيد للمعنى الجمعة
 لا واذ ان المجموع الناحية بالجمعة المشهورة وفيه الثاني في قوله واما هذا بالجمعة كعبا ويدا هذا بالجمعة او مشهور وفيه نحو المشورة

المبرزة اى حاله او التقدير العام حاله الامور تبادوا الحقنفس عليه سياقى من امثاله قوله كالرطب اسم لما دون العشرة
الرطب ويترك قوم الرجال في ثلثة اوس من ثلثة الى عشرة وقيل الى سبعة او ما دون عشرة وما فيهم امرأة كذا في القاموس
والكشاف قوله والقوم اسم لجماعة الرجل خاصة بدليل قوله وما اور وسوف خال ادرى اقوم آل حسن ابن ابي بكر
بدره شرحه للتحف في القاموس القوم جماعة من الرجال النساء وما اورد في قوله النساء على التبعية قوله كمال النفل النفل محركة التبعية
قوله من غير ان يثبت لكل واحد منهم من هذا ان دخول المستثنى في حكم المستثنى منه لم يغير الاستثناء على وجه تجريبي فقط
من غير ثبوت الحكم لكل فرد غير كاف فيقولنا جاء في القوم الازيد دخول زيد في الحكم لو لم يغير الاستثناء ليس على وجه تجريبي فقط
بل على وجه التجريبي بحيث ثبت الحكم له كما يثبت لكل فرد من سائر افراد القوم والاستثناء لفاده بخلاف دخول زيد في قولنا يطيق
هذا البحر القوم الازيد فانه انما هو على وجه التجريبي فقط فلا يصح فادق فاعقل من انه ليس ان يقال الطائي سواد البحر القوم الازيد
لادخل زيد في الحكم على وجه التجريبي لو لم يغير الاستثناء لما في جاء في القوم الازيد وما قال المحققون من الفخاء والاهلويين
من ان منى قولنا جاء في القوم الازيد ان جاء في القوم البحر منهم زيد فهو لا يدل على ان يكون الدخول على وجه التجريبي كاف
في الاستثناء كما لا يخفى فافهم قال المصنف هذا البحر ما في مضاهي البحر في الميزان ان صيغة البحر بدل الالف واللام نحو رجال
تبادوا ثلثة قصائد اولها تبادوا في البحر الصبح ثلثة وقال التمامي هو من ذهب الاشعرية اقل البحر الصبح اثنا
و عشرة الخلاف يظهر فيانه ان تصديق على فقره يخرج عن الهندز بل صرف الى اثنين على الثاني دون الاول وفي
انتهاء وخصوص فاذا نفس الاثنين يتوجب حقيقة على الثاني دون الاول انتهى والظاهر ان هذا هو مراد المصنف
من قوله فاجمع البحر كسب زاد وفي مضاهي بشره بان المراد انه يصح إطلاق البحر والقوم والرطب على كل عدد معين من
الاشياء الى ما فوقها ولما كان الظاهر منه ان يكون الخلافة على كل عدد معين من حيث كونه معنيا فلا يدل على افراد
لكل العدد وواحده التي لا كالا جزاء في الاعلام الشخصية ودفعه بقوله فاذا طلقت يعني انه اذا طلقت على عدد
معيّن يدل على جميعه افراد ذلك بناء على ان مفهومه جميع الاحاد سواء كانت ثلثة او غير ذلك ان مفهومه المعين من
حيث كونه معنيا وشمل ذلك بالجملة المعروف نحو عبيدك احرار اياهم الى ان هذا المعنى يجمعهم مع العموم لا ينافيه فعبارة
الطائي على ثلثة اذا كانت ثلثة او على عشرة اذا كانت عشرة للعموم عبيدك وول على جميعه افراد ثلثة او عشرة
فكون مفهومه جميع الاحاد لا عدد وكان فتش جميع العبيد ثم قال ليس المراد الإشارة الى فائدة التفسير بقول
ليصحح السامع ان ليس من القول بطلوعه على ثلثة ففهم عدالة التحليل كلامها مثلاً اذا كان له عشرة كما في عبيدك
محتسلاً بها وثلثة الا لا رتبة وغير ما في دليل على جميعه افراد عشرة لان هذا هو مقتضى احتياجه مع عموم لان شرطه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

على المنى دفاعة الاخيار عشرين تسعة على ان الحكم باق بعد رد دون المعصية والكبر وغيره بقول الشاهد
بني الاخيتين ما عراني الثاني قوله ان الاخيتين حكم الاخوات اذ قد علم من ان الاخيتين البنات وقد علم ان
حكم الاخوات هو بنو اجداته لنفس من قوله فان كن امي البنات فوق اثنتين فلهن ثلث ما تترك لانه ميل على ان
البنات ان كن فيكون الاخوات من بعد واثباتها بطريق الاول اما بان الاجتهاد قد تقدم على ان فرض ان كانت لم يرد
على اثنين فانه اكان ذلك الاخيتين كان الاخوات ايضا اذ لا يمكن نقص نصيبها عنها قوله فيكون البنات في النصيب
ما سوان الحكم المذكور فان كانتا من بعد الاخيتين الاخوات بدالة قوله فان كن امي اجتهاد فدل على استحسان حكم الاخيتين
والاخوات بنهن الدلالة والاجتهاد الحكم المذكور فان كن من بعد البنات البنات بدالة فان كانتا فدل على استحسان حكمها
بعد الدلالة فدل على كل منهما استحسان حكم الاخيتين من الاخوات البنات فدل الدليل على ان الاثنين حكم المجر
فواب الدلالة استحسان الاثنين قوله فانه ميل على خط الابن الميراث السدقة لانه فضل احد الاثنين قال القاضي
في افسر امي لم يكل ذكره اثنين حيث اجتمع الضعيفان فيضعف النصيب وما صدر ان لكل بنت منهن ما لكل ابن منهن
في حال اجتماع الضعيفين على ما في الكافي وبهذا التفسير فانه قيل من ان بيان الجورول اذ خط الاثنين غير معلوم ان
ميرور الماد على من انه ميل بطريق الاشارة على خط الاثنين فهو مذكور فيه من الابن انما يعرف بمقابله خطه
ان من ان النسبة بينهما بالضعيف بالضعيف ولانه هو كون خط الاثنين الاثنين موقوف على ان
النسبة بينهما بالضعيف بالضعيف بالضعيف من هذا الخوف فيهم من كلام صاحب الكشاف ان معناه انه اذا اجتمع لانه
والاثنان كان له سهمان كما ان ابنا سمين على تفسيرين قد دعي انه ميل على خط الاثنين بطريق الاشارة
انه لما بين ان خط المذكور مثل خط الاثنين اذا كان معاشي على التفسير الاول بطريق التفسير على التفسير ان في بانه
لما دل مرجح على ان المذكور اذا اجتمع به اثنين خطها دل على ان له سهم واحد مثلا خطها الصرودة كون حكمها
خطها ذلك ثلثان لان له نصف البها وحقني ذلك ان فرضها الثلثان ذلك لانه يعرف بهذه الاشارة ان
البنات بها الثلثان فوالجواب ليس ذلك الاحالة الافراد اسم الابن بضعيف بينهما اسم الابنة يكون له البها والبها
ما في شرح العواضع لم يد ادان لما كان له سهم واحد وخطها هو الثلثان يجب ان يكون ذلك الضعيف لان
حكم الاثنين حكم المذكور حال الاجتهاد معهما على قرره قدس ستره في شرح الكشاف قدس ستره في قوله فانه
سبب انه انما يختلف بقرره لم يد قوله فان قلت ثبوت الجور بعض التفسير يجب ان يعلم ان خط الاثنين
مثل خطه من حيث لكن من ابن يعلم ان خطها ذلك بدون الابن وهو الموقوف لتقرير قدس ستره في شرح

قوله امي لم يكل ذكره اثنين حيث اجتمع الضعيفان فيضعف النصيب وما صدر ان لكل بنت منهن ما لكل ابن منهن

الكشاف حيث قال فان قيل المطلوب ان يحكم بالاشئيين حال انفرادهما حكم الذكر حال اجتماعهما مع الوجود دلالة لا تتركز الا
 ان يحكم بالاشئيين حال اجتماعهما مع الذكر حكمه حال اجتماعهما على امر من تفسيره حتى وقوله ذلك إشارة الى مثل قوله لا يشئ
 وليس من كلامه ان خطبها مع الابن مثل خطبه مع الواحد فوالا اقول لم يرد عليه ان لا يشئ مع الاثنين بل الاول له في
 الشئان بل المراد ان المعلوم من الآية على تقرير سابق هو هذا الميسر في الشئين بل الشئان مع الابن لكن من اين ان هذا
 اللفظ صحيح على ما سبق من ان مراده ان المعلوم من الآية على تقرير سابق هو هذا الا ان الشئان خطبها مع الابن في الوجود
 لم يرد عليه ان خطبها مع الابن لا الشئان فمحض التفسير لم يثبت بل علم ان خطب الشئين مع الابن مثل خطبه مع من ان يعلم
 ان هذا دون قوله من ثبت ويدور عليه ان قوله ذلك إشارة الى مثل خطبه الميسر المطلوب بيان ان خطبها بدون الابن مثل خطبه
 معها والجواب انه إشارة الى مثل خطبه لان اذا كان من ثبت او الى الشئان فوالله فانه يدل على ان خطب الابن مع الاثنين
 الشئان واما الجواب بان المراد ان كون حكم الشئيين حال انفرادهما الشئيين مثل خطبه معهما ان كلامها ليس بصحيح لان
 عرض لسائل ان المقصود من خطبها حال انفرادهما الشئيين غير معلوم من الآية لان كون خطبها حال انفرادهما مثل خطبه
 معها في كون كل منهما بهما غير معلوم منها فافهم قوله قلت من حيث ان ثبت الواحد في الوجود معهما مثل كونهما
 السابقين في بيان صحة الشئيين كما يدعي عليه كلام صاحب الكشاف حيث قال واما سائر الصحابة فقد عطلوها بما هي النسيب
 حكم الجماعة الذي يعلل بقوله لم يرد على ذلك كمثل خطب الشئيين قد دل على ان حكم الشئيين حكم الذكر وذلك ان الذكر
 كما يجوز الشئيين مع الواحد فالاشئان كذلك يجوز ان مع الاثنين فلما ذكرنا دل على حكم الشئيين قبل فان كان
 نساء فوق الشئيين فليس ثباتا ترك على منفردين كمن جماعة بالغات باعفن من العدد فليس بالاشئيين وهو الشئان لا
 يتبادر لكثرتهن ليعلم ان حكم الجماعة حكم الشئيين بغیر تفاوت وقيل ان الشئيين امس رحا باليت من الاثنين فافهم
 لهما ما وجب العدد للاختين لم يرد وان يقتصر بهما عن خط من هو العبد رخصتها منها وقيل ان ثبت لما وجب لهما
 مع اخيهما الثلث كانت اخوان بحسب لهما ثبت اذا كانت مع تحت مثلها ويكون لاختها معها مثل ان كان بحسب لهما ايضاً مع
 اخيهما لو انفردت مع فوجب لهما الثلث انما هو هو لا يدرى الاستكمال المذكور عن الوجه السابق كما لا يخفى فالصواب جعلها
 مستقلة والجواب عن الاستكمال بايجاب عتدس سورة في شرحه للكشاف وهو انه لما ثبت لما ذكرنا ان الشئيين خط
 الاثنين في صورة ما وليست صورة الاجتماع قطعا وليس للشئيين مع الابن الشئان خط فنعين حال الانفرادهما وعمرى
 ان تقرير السيد لهذا الوجه اخذ من كذا ذكرنا ان كان باخوة آمن كلام قدس سره كما لا يخفى قوله فثبت لهما
 بطريق الاول في سورة قدس سره للكشاف فان قيل لثبت لهما مع الابن الثلث سلكا تصيب فمن اين بحسب لهما الثلث

في بيان حكمها حال انفرادهما على ما هو حكاه صاحب الكشاف في تفسيره

بحكم منفية قلنا من جهة ذلك على ما مر منها من القرب من البيت الاول **قوله** الادارة بالقوة كالاشي
منه لادب ما يتبع بالفضل ويجوز ان لا يثبت الى السدس **قوله** ان الحبس الخبز يان لم يزل دل على الانشيد
علم مبرر في عجب **قوله** وليس للاخوان اخوة في لسان ترك اى حقيقة بل لا ينفذ لقول زيد الاخوان اخوة
مجازا كدخلة العندى وغيره ولا خيرة اليه لان الاختلاف في اقل الجرح كان الصيغة التي نقلت في كنف الكبر حيث قال
اقبل الخربة تلتد بهو ندهس عبد الله بن عباس وعثمان واكثر الصيغة وعامة لفقها ودون المسلمين وابل اللثة وحب
بعض الصالح الشافعي وعامة الاشعة الى انه انسان وهو نبي عمرو بن نابت كذا ذكره في قول ابن عباس
سعد بن عبد الله بن عثمان عنه عدو الذي يحمل على خلاف الظاهر بالاجزاء احد او من يقول انه حقيقة في انشاؤه في قوله
بقي ان يراى على ان يرد الامم من نكث السدس والاخوان كان بالاجزاء وكذا قد عدل عثمان لانه الى تدويل الآية
وهو صريح ان ابن عباس يخالفهم كيف يكون الجرح الا ان يقال انه اجزاء سكوتى فانهم **قوله** واما الوصية
فلا انها اتم قد يقال لان الوصية نافذة الارث فرض كحاشية الوصية تابعة للارث كما ان الوصية قبل الميراث
وهذا قيل الموصى به يمكنه ان يقول كما ان الارث كذا **قوله** بطريق الخلافة الوصية خلافة مملو عند فرج
وفي حق الموصى عند سيم في العناية واما حكم الوصية فحق الموصى له ان يكون الموصى به مملو جديدا كما يالهية ودية
الموصى باقية الموصى له في اوصى به بتمام نفسه كذا هو في الخلافة الوصية خلافة مملو عند فرج
عند سيم ثبات ملك جديده فالرأى انه في حق الموصى كذا **قوله** مطلقا بخلاف الوصية خلافة مملو عند فرج
ان كلاهما خلافة في الحقيقة **قوله** وتشبيه الواحد بالثمن بالكلية فخلق عليه الجرح يكون
اشارة وعلى الادل مجازا او يكون باضيقا اليها متضمنين للمضامين فان كان متضمنان بلغة واحدة فلا فرق
المضاف اولى والجرح اولى منه كذا في الامانة المفقودة الكثيرة الاستعمال اجزاء مشتمل من اقسامها لافاقه
ومنه يكون المضاف جرح للمضاف اليه ومعنوية محمولة عليها وانما كان الجرح او من التسمية لكثرة وعدائه في الكلام
ومن المفرد لمن سبته بالتشبيه عند الكوفيين في الميراث الى اللبس والافاق التسمية لازمة وعند غيرهم بلغة لقوله
فا قطعوا ايديهم الى غيب الكوفيين المراد من الآية ايها بالجرح والجمام وقراءة ابن مسعود ايها من ان لم يكونوا
واحد بل مفردين بالسطف اختير الافراد عليه ما نحو لفس زيد وعمرو لموافق ظاهر المضاف اليه واما اذا لم يكن باضيقا
اليها متضمنين بل مقتضيين فيسند خوف اللبس متضمنة واربعة عند امته جاز مجدية قياسا وفاقا لقوله وليرس خلافا
جافا منهم مجروده سما كائن من حالها واما ان اللبس لانه لا يكون للبيوع والامارات ولغيره لاجزاء الى انفسه

في نسخة اخرى

في نسخة اخرى كذا

يحتاج منه في الوصف والاشارة ونحو ذلك يجوز فيه براسا في اللفظ والمعنى في القول لا يكون من الشخص الواحد قوله
 فهو مضمون ان المراد من هذا الجمله الاثنان يدل على انه ذكر لما هو الحق من حيث الكونين قوله قد سبب ان القلوب
 الثمولى الدوامي المحرر في الحصول ان القلب قد يطلق على الميل الموجود فيهما لما خالف حقيقته وعاليتها بالمرسل عليه
 السلام في شأن ماريه وتعرف في قلبها فادوا في مختلفه في الكمال مبتدئ في جميع ان يقال المراد من القلوب هي الدوامي وادوا في ذلك
 وبسبب حمل لفظه على ان القلب لا يوصف بالصفوه بل بالانقراض وانما يوصف به المثل انتهى يعني ان القلب لا يميل في نفسه
 بل في ادمية قد يتغير عن شيء الى شيء فلا حاجة الى ما قيل من ان اسما وصفت الى قلوبكم من قبل جديده في الجواب
 انما هو عند حمل القلب على معناه قوله وذلك اى تاويل الحديث باحد هذه الوجوه الثلاثة لان الجمله على تقدير تمامه اشار
 الى ما ذكره الخصاص وغيره من ان هذا الحديث لم يثبت من جهة النقل او معناه انه على تقدير عدم كون المراد الواحد
 المذكورة قوله فانه وفاق الظاهر ان معناه انه وفاق في إطلاق الجمله على الاثنين فيما ذكر حقيقته وهو نيا في ما يستحق الجواب
 عن الثاني ان إطلاق الجمله عليها في مثل صفت قلوبكم محاذرة فاتهم قوله فعادها لاحاجة الى ما ذكره في نيا على
 ابن الحاجب لاحاجة الى ان كان بناء على ما ذهب اليه في الاسلام من ان فعلنا مختص بالجميع داخل في محل الزام
 فيحتاج الى الجواب عنه او اقول كذلك لاحاجة على هذا ما ذكره لمصنفهم جوابا عن نحو صفت قلوبكم ايضا ولكن ان يحمل
 كلامه على ان نحو صفت قلوبكم ونحو فعلنا خارج عن محل الزام لكون الاول مجازا والثاني مشتركا لكن كلامه ظاهر في انها
 داخلان في محل الزام فاشتغل عن الجواب بينهما بخلاف الارث والوصية فتدبر قوله ومم ذلك سبب ان يحمل الجمله
 بغير ان الجواب لاحاجة اليه من انه غير مفيد لانه لا بد من حمله على الاشتراك المعنوي فيكون هو صدقة على الاثنين في شأنه
 بهم فلو اكد الثلاثة فكما ان بهم فلو اكد وقوعه على الثلاثة في الحقيقة ان يكون الثلاثة جميعا كذلك ينبغي ان يكون فاعاد لفظه
 على الاثنين موحيا لكونها جميعا لعدم التفاوت بينهما في الصدق فافهم قيل مراده ان الجواب لاحاجة اليه من مختلف في
 عبارته فان الظاهر من قوله انه مشترك بين الثبوتية والجمع حيث لم يقل بين الاثنين فصاعدا هو الاشتراك اللفظي
 وليس كذلك فيجب ان يحمل على الاشتراك المعنوي ويقال معناه انه مشترك بين المدلول الثبوتية والجمع واليه يرجع
 تقدير الاشتراك المعنوي ان لا يستعمل اللفظ فيما يستعمله اصطلاحا في المعنوي العام وهو تحييف جدا ولا لاشار في كلامه
 سرت الى تدبر اصطلاحه انه يلو قوله كما يصدق بهم فلو اكد انما لا يخفى قوله والعبد من ذلك الجمله اى العبد من جمل المصنف
 ما قال الا ما فخر الاسلام في الجواب من ان إطلاق فعلنا على الاثنين مجاز وهو حقيقته في الجموع وانما كان العبد منه لان
 ما قبل لمصنفهم صحيح في نفسه لا يتم جوابا وما قال الا ما فخر صحيح في نفسه لانه يستعمل في الاثنين والجميع من غير تقييد وتبديل

الجميع ليس بخاوان كان بالنظر الى ان الشرايين يكون لحد الارادة بالتحصيل بيان انه غير مراد لا يمكن ان يكون
نسخة البقايا فتم قولهم كالتساوي اذ كان مجازا عن المفرد قوله على ما هو مصل وضرب المفرد وافي معنا كالتساوي
محمول عليه ان لم يكن موضوعا للمفرد والمراد من المفرد اعم من الحقيقي والتقدير يغان لا تزوج النساء
لقد بلا تزوج امرأة فانه قد قيل انه مخصوص بالجنود ولا يتناول في معناه قوله الاول ان الجمع الخ حاصله
ان تفريغ هذه المسئلة على ما سبق من مسئلة اقلية المجموع غير صحيح لو جهل احد سها ان الثلثة اقلها حقيقة وعند التحصيل
انما يطلق عليها مجازا كقولهم عا حقيقته في جميع الافراد فثابتها ان التزام ساقيا في الجمع الغير احاط به الكلام
في العام قوله ان لا التزام احيى للجمع قوله عد لا غيرا وعقلا فان قيل قال نعم وانما له محافظون والمراد بغير
وحده لا انتر كسب لا يمكن ان يكون كمال رمانه ثم مثله قلنا فهو خارج عن حمل التزام لانه لا يكون التنظيم مثلا ليس
من التخصيص في شيء قوله ويمكن الجواب عن الاول ان العزوة روى مدلول نفس صيغة الجمع المعروض للعموم في
حال التخصيص لانه كان بناء معروفا وهو الجمع وعارضا وهو الامام وبالتخصيص ارتفع عن العارض فكلما بقا المدلول
الحقيقي للمعروض واقفه الثلثة فصح تفريغ هذا المقدر وان كان صيغة العام لانه الكلام فيه في تفريغ وهو الاسم
التعريف شرط او شرط مجازا في ذلك المصنف ويمكن ان يقال ان صيغة العام ايضا حقيقة في بناء على ما سبق من
ان العام مخصوص حقيقة فيما يقسم من حيث التناول ولويده بالثقلان من الميزان من ثمة الخلاف في معنى الجمع من انه اذا
انتهى الخصوص الى اثنين لا يتجوز حقيقة على مذنب الجمع هو بقى انه في انقصر البقية فصح للعموم ينبغي ان يكون
منهاه ايضا الثلثة رعاية لمذلول المعروض لان يقال انه لما طرأ وضعت النسخة اعتبرت مقتضاها ولم يرد مدلوله قوله
والتخصيص انما يرفع العموم واقبالا من ان العام بخصوص منه البعض شخص بالقياس وخبر الواحد انه يفسر على
توضيح منسية والتخصيص يطلق على هذا المعنى ايضا قوله في الصحة لغة يعني ان المراد ان ارادته صحيح بالنظر الى
مفهومه اللغوي لانه يستعمل وتغيير كذا في اللغة ولذا قال في ما سيجي ان لفظ الكل والجمع قوله لا يتجان خاصين
بان يراد الواحد والتفريق الجواب بخدي ان يقال انه اذا قال الدوت واحد يكون عاما لا يريد بخصوص الكلام
في العام بخصوص منبه فزوق قد ذكرنا سابقا فاذا ذكر لقيت كل رجل مراد منه العموم ولا تتفرق ثم لحقة
التخصيص الواحد لا يريد لانها اطلاقا كما لا يخفى قوله وتبين على ان انقصر النسخ ينبغي ان لا يفرق بين المستقل
وغيره في الجمع كالمفرد اذ قد تقرر ان لقيت الرجال في معنى لقيت كل رجل لان يقال انه لما كان في غير
المستقل الوضع النوعي يفرق فيه المفرد والجمع بخلاف مستقل فان الجمع انما كان مثل المفرد من حيث عارض

٢
في ان التخصيص
في ان التخصيص
في ان التخصيص
في ان التخصيص
في ان التخصيص

الاستفراق والمعموم وقد رتقهم به فرو على مدلول اصل صيغته كما متبهما وهو الشئ لئلا دل في الفرد لان في قال
 والطائفة كالمفرد وتقل عنه اي يصح تخصيص الطائفة الى الواحد قال ابن عباس واكثر اهل العلم انه ليقول على الواحدة
 لانه اسم لبعض الشئ يقال طائفة من المال وطائفة من العسل وطائفة من الناس ما قل ان البعض واحد لا يوجب
 لغت من خلاف ما قل من لطوف واحد لكنها صارت للجنس على ما تراه في قوله في التا ولان التاء تدخل للتأنيث
 وشبه التأنيث اي الغرغرية والتا وفيه ليست التأنيث فيكون تشبيه التأنيث وهو بحسب انما الجرم في قوله
 فاذا صارت جنبا للعلامه الجرم كانت بمنزلة الاسم الذي دخل عليه اللام ويقال للمالك ان تحت فردا فسميت اليها علامه
 الجماعه تسمى في بعض النسخ كذا في غير صيغته الجرم او اقتضى بها اللام قال الحسن بن احمد العسقلاني وقال الزبير بن العتيق
 وقال عطاء بن رباح في قوله يعني انه اسم للواحد فما فوقه على هذا وان كان دخل في المفرد لان اسم الجنس المفرد
 اليه موصوفه لما يعيد في كل واحد والكثير وهو الماهية لكن اذ عرفت المكان الاختلاف فيه من انه اسم لما يعيد في كل
 الواحد والكثير وهو قطعة من الشئ او انه بالان والجماعه لكن يروى فيه معنى الاصلية ثم ان كونه اسما للواحد فما فوقه
 اليه يختلف فيه ولاشارة الى قوله في الكشف الطائفة الجرم لانه اسم لقطعة من الشئ هذا الوجه يتم معنى لاطلاقه
 على الواحد فما فوقه لا يخصها به لان الاصل من الواحد اليه قطعة من الشئ وهذا قال في القاموس الطائفة من الشئ
 القطعة منه او الواحد فصاعدا قوله في الكشف في اول سورة النور قوله يمكن ان يكون حلقه قيل عتبار هذا المعنى
 فيه بعيد عن السمة لان الطائفتين حول الكتبة يوردون حولها لا انهم يصيرون حولها حلقه قال المصنف مع لان اللفظ الذي
 يدخل عليه الاسم الترتيبا انما يتم اذا كان اسم الجنس موصوفا للماهية لئلا يفرق المفسر قال المصنف مع قوله ولا يفسر
 الافراد الخيرية كان المطابق السابق ان يقال في المتن لان المعروف ليس هو الماهية في الجملة ولا يمكن حمله على الجهد او العلم
 يمكن حمله على الجهد به في في الشرح لكن قيل بل قد ولا يمكن حمله الخ لا بعض الافراد الخيرية البهلا ان صورة العود
 يكون لبعض الافراد اولوية للتعهد قوله ولتقرر الاول ان المعروف الخيرين او لا من في المعروف بظاهره سبحانه
 ثم بين قوله والاسم الاجمالي الخ من غير التام حيث يحتمل الاقسام الاربعة للمعرف بالاسم في قسمين منها كما هو متفق عليه في تحقيق
 هذا وقيل في هذا الاستدلال بحيث لا ينافي في الجملة المذكورة وليس بشئ لان قوله والاسم بالاجمالي للتعريف الخ يدل على ان
 هذه المعاني الاربعة من غير تحقق كذا التعريف والاشارة فتدبر قوله قد يكون نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد
 ونحو علم الجنس كما ساقه قوله وقد يكون حصة معينة ونحو علم الشخص كعلمه بالحققة والافراد عند اسم معز واحد الفرق بين
 انما هو اصطلاح المنطق ولذا قال قدس سره في شرح المفاتيح واما انما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين واما

في قوله الطائفة من المال
 في قوله طائفة من العسل
 في قوله طائفة من الناس
 في قوله ما قل ان البعض واحد
 في قوله الجرم في قوله
 في قوله الجرم او اقتضى بها اللام
 في قوله العسقلاني
 في قوله الزبير بن العتيق
 في قوله عطاء بن رباح
 في قوله يعني انه اسم للواحد
 في قوله المصنف مع لان اللفظ الذي

دأنا اختار لفظ الحقيقة لان اعتبارا من فرد الشخص الواحد والمعهود الخارج قد يكون نوعا وقد يكون اكثر من
 واحد **قوله** وقد يكون حقيقة غير مبنية ونحوه المكرة كرجل **قوله** وقد يكون جميع افراد ما مثله كل مصفا الى المكرة
 اما الى حقيقة مبنية من الحقيقة وقد مثل ما بهما الرجل اليه كذا على تقدير كون المندى هو المعروف باللام كما هو
 اليه الشيخ ابن الحاجب بقوله اذ المندى بالمعرف باللام قتل ما بهما الرجل فيكون المندى هو الرجل المعهود
 والحضور مستفاد من النداء لا يحتاج الى تقدم الذكر اما على ما ذهب اليه اشارة الرضى من ان المندى
 هو اى الوصف لا اية الاما بيان الماهية فالترغيف فيه للجنس اما في نحو هذا الرجل فقال به قدس سره
 المثل لله اليه المعهود وقال شحى ولى سلمة الله شحى عليه يستبصرى ما معنى كون اللام للمعهود فانه ذكر الرضى في
 بحث المندى انه لا يوصف اسم الاشارة الا يا اسم الجنس المعروف باللام اما اسم الجنس فانه هو الدال على الماهية
 من بين الاسماء المحتاج اليه في تحت اسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه اما الترغيف باللام فلان تعيين
 الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد قد علم من اسم الاشارة فلم يبق الا التوافق المطلوب بين لفظ
 المنسوت وخصر التى الترغيف باللام اذ من قبل من المضاف اليه **قوله** وهو ترغيف الحقيقة والماهية والطبيعة
 ولا يخفى عليك ان لفظ الطبيعة قد يكون للاشارة اليها من حيث صدقها على الافراد فمكون الحكم على الماهية لا على
 الافراد لكن من حيث صدقها عليها كاللزام المترتب نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موصوفه مفرد لان افعالها
 حكم مبنية وقد يكون كذلك وحده قد يكون لشرط ان لا يعتبر الوجود الخارجى نحو الانسان نوع وقد يكون لشرط شئ نحو
 الرجل خرين بل انة فمضى قوله ذلك قد يكون بحيث لا يفتقر الى اعتبار الافراد في الحكم بان يكون الحكم عليها كالحكم
 الماهية فما يكون فيه الحكم على الماهية من حيث صدقها على الافراد فاللام غنية للطبيعة فانه دقيق **قوله** وحده اما
 ان يوجد قرينة البعضية لهذا الحصر على ان لا يسطر بينه وبين الخارج وهو لا يدل على عدمها من الارادة فبعد انقضاء
 دليل البعضية لا يخلو اما ان يوجد دليل الكيفية فيجمل على الكل او لا يفتقر على اطلاقه وحده يكون قصية مبنية ما هو
 اليه البعض ليقضى لصحة تعقل لكن الجمهور على ما ذكره كذا نقل عنه نقل قدس سره فمضى المثل هو المثل **قوله**
 اخبروا عن ترجيح بعض المتساويين لا ينافيه كذا يدل عليه صريحا لبعض الموصوفين مثل الاستشهاد باننا كذا
 والمقام الاستدلال على احد قرئين البعضية فانه قد قيل من ان قرينة الاستشراق قد يكون صريحا كاستشهاد
 لنا كذا فليس الاستشراق لا اخبر عن ترجيح ومن ان اللفظ في المقام الاستدلال لا يجوز ان يكون على العهد الغنى وان
 لم يوجد قرينة البعضية اذا تم تحقيق الاية المتفرقة **قوله** فانه بعد التنبه والاستشراق من فرد ثم ترغيف

الى اخبار الشارح

شيخ الاسلام

توليف الحقيقة وانما يحيل السهم الذي لا يذهب الى الاستغراق اجبا الى الجائز لان المقابلة السهم الذي لا يذهب الى
 ومعرفة السهم الذي لا يحيل السهم الذي لا يذهب الى الاستغراق اجبا الى الجائز لان المقابلة السهم الذي لا يذهب الى
 الحكم يجب ان يكون في كل فرد او بعضها متساو من قرينة خارجة عن قول القائل وبهذا يظهر ان المقام ما قيل من
 ان توليف الحقيقة عبارة عن تعريضها من غير اعتبار الافراد فكيف يكون توليفها وتجميع الافراد من فرد واحد
 بقى ان اسم الجنس ان يكون متساويا للماهية من حيث هي فلا بد من القول بقرينة اخرى المتعدي بالاسم الخارجي وعندها
 سوى وضعها في الماديات كالمركبات كما هو في الشيخ الرضوي في المركبات كقولنا لا مدعى ساما باذنه وصدق
 مشهور ذلك قال السيد الشريف في خواص المثل لاننا انما يكون فيما اذا كان الموضوع ففصلنا خصوصيا بالموضوع ثم انما
 المثل في قوله تعالى وما بينهما لوجها للموضوع لو جعل كل اسم الذي ذكره الله في الكلام مدعى باعتبار الحقيقة التركيبية للحقيقة
 المعبود ومن المستلزم انما يجب من ذلك الاسم الذي تقدم ذكره تخفيفا او تقييدا في الاسم الذي اخذت عليه موضوعا في
 الكلام فكلاهما من جزئيات تصور الحقيقة المتقدمة فذكره لا قبلا سواء لان اسم الجنس مستلزم للماهية من حيث هي والاسم
 المحصور في ذين المتخاطب والفرد في كلا او بعضها مستندة من خارج وان كان موضوعا للفرد المشترك كاذب اليه
 كثير من النماذج فالحال ان العكس لا تقدم في المعهود الخارجي شرط لصحة استناده في الحقيقة فيجب لانه قرينة لادخال
 علم وجمعي فيكون مجازا انما يستفاد من حاشي شني والى سلمه الذي يؤول في تفرقة في فلك بعد التفرقة بين
 وفترتات النافذ في بقوله فيجب بالحققة قول الاذن الاسم الذي قد حصر في شئ في الفصل فائدة الاسم المتعدي
 والتوليف في المعهود والجنس عند السكالكلام للمعدي ففصلنا الاستدلال في المعهود وحاشي في النمن سوا ان كان نفس الحقيقة
 او حقيقة متنها فتوليف الجنس عند المعهود قسم منه عنده وعلى هذا هو الحق قوله لانه حقيقة التبيين كمال
 التميز فبيان المصروف بالحقيقة قد يكون فردا هو الذي جنس مثل قوله تعالى فاذا جازتهم احسنه قالوا لئلا يذاه فان
 المراد منه حقيقة معينة في الحقيقة وهي الجنس والرخاء هو ان المراد من الجنس والرخاء مطلقه من غير تعيين بعض
 كما قال به قدس سره في المثل لا صلاح كلام حسب المصداق حيث هو ان يكون فيه تعريف مبدء هو ان المراد
 بالحسنه المطلقه فاذا ذكرنا الفرد سابقا يجوز ان يحيل الكلام فيه بمعهد الخارجي مع عدم كمال التميز في جواب ان
 فيه كمال التميز بالنسبة الى المعهود الذي لا يستغرق المستعدين بالنسبة الى مثل هذه الافراد بالنسبة الى الجنس
 الذي اعتبره جنبا ثلثها وان كان فيه نوعا اجماعا في نفسه من ان مثل هذا في غاية القلة بل غير موجودا في مجرد
 احتمال عقدها بالجواب بان الكلام ينظر الى بعض افراد المعهود الخارجي اعني الفرد المحسوس المستخف فضعيف

فضعيف قولهم الاستزراق لان الحق قد مضى وجب لكشف تركيب الحقيقة علم غير سوى العهد الخارج حيث قال
 في مباحث الامم الامم لتزلف المعهود والافتقار للحقيقة ثم الحقيقة لما كانت صالحة للعودة والكثرة كانت الامم
 للاستزراق وغيره انتهى نظر الى باذنه حيث كانت مستقيمة فخر الاسلام والوزيد من الجنس متقين لانه موجود في ضمن الاستزراق
 اليه و المتقين اذ بالارادة عند التردد والاشك قد مضى الاستزراق عليه نظر الى ما ذهب اليه عامة مناجنا غيرهم من ان
 الاستزراق متعين لكثرة وفلته استعمال الجنس غير علم ان الحكم عليه بدون اعتبار الافراد قليل واما العهد الخارج فان
 كان قليل الاستعمال بالنسبة الى الاستزراق لكن لما كان المقصود الاصل من الحرف بالامم المتعين في التسمية فانه
 محال وجب اعتباره اولاً لانه ان شاء حق قس سنة قدم الجنس على الاستزراق في المطول وعلامة بانه المتبادر الى نفس السامع
 في الاستعمال وغاية ما يمكن به التفريق ان يقال ان المراد انه المتبادر من نفس اللفظ وقوله انما يجوز للاستعمال حقيقة
 احتراز عما يكون متبادر من نفس اللفظ لا يكون شيئاً كالحجاز المتبادر في كل هذه النحلة فان المتبادر
 منه اكل عنينا لكن استعماله في المعين بهذا المعنى نادراً حكماً ناطقة الاستعمال عنده بالنظر الى احكامه فان الحكم عليه
 بدون اعتبار الافراد قليل بالنسبة الى ما كان منوطاً وناقص من انه ما ذكر في المطول فهو من حيث صاحب الكشاف او
 ذهب علمه الى ما ذكره بهنا من حيث جمهور المحققين او التسمية الاصول لا يقيم التناقض لان التسمية
 الاستعمال لا يكون الا احدها قولهم موقوف على وجود قرينة ايجابية فانه لا يدل على ذلك المعهود الامم بخلاف تقدم
 الذكوة في العهد الخارج فانه شرط لاستعماله الاقرانية لولائه كما مر في قولهم فالاستزراق هو المفهوم من الاطلاق
 نظر الى نفس الكلام والحكم منظم منظر من الفرائض حتى عن كون التسمية خطاباً او امتداداً الى اللفظ قوله في الاية
 في الاية بعد الخطر والافعال صلياً بما فيها من الاصل في الاشياء كلها عندنا قولهم ونقوض تبرئ الما فيه الخارج
 عنه بان البعض متعين باعتبار الحكمة فانه لو كان الحكم على الكل كان على البعض ولو كان على البعض فانه لا يتحقق
 الما فيه باعتبار الوجود الجواز ان يحكم على فرد باعتبار خصوصه ولا يلزم منه الحكم على الطبيعة والحقيقة من حيث هي كذا نقل
 عن السيد الشرف يمكن ان يقال ان البعض الذي ليس بتعين باعتبار الحكم فان الحكم على الكل قد لا يستلزم الحكم على
 البعض كما في الحكم بغيره على كل القوم نعم الحكم عليه في جماعه في القوم يستلزمه فانه قولهم وهذا ممكن ان يجاب
 بان ثبت الممنوع بان موجب الامم لتزلف لم يكن ماعداً قليلاً فانه قيل جابدي رجل علم ان الجاسوس حيوان
 حده لا يعرف حبه ولو عرفت ذكوره وقوته مجهول فاذ ان لم يكن ثم معهود لا يحصل لتزلف الذات الا بالاعتبار
 الى كل الجنس اذا انظر الى مطلق الجنس لم يضر الذات معلومة وعادة الذات ما ذكرنا معلوم من ان الامم

عليه يكون الفاعل اذ كان في موضع العهد لا افراد وجب دخولها جميعا بنوعه على ان بعض البعض او من البعض
 كذا اذا جعل على الجنس وجب ان يراد به كل الجنس بسبب ما ذكره لعل في وجوده تسليم وجه المنه ان الافادة على تقدير
 يكون الجنس موضوعا للفرد المنتشر كما في الالف والصاد على تقدير كونه موضوعا للجمعية هو التخصيص بقوله ان
 دلالة الكلمة انما علم ان الجنس هو مروض التنوين والكسرة بوجهها عارض انتفاء الاول انه موضوع للفرد المنتشر
 او لا يثبت دفاعة التنوين على الاول تنقيص التنوين والفردية المبهمة كما ان فائدة تعريف الجنس على الثاني ان
 على المبهمة والكسرة موضوع للفرد ليسهم قطعا فان الكسرة معناه فالتقريب خيرا ثم لان مروض تعريف
 اسم الجنس فلا يدل ان يكون هو جها اذا ثبت عدم الفائدة فيه بالنسبة اليه الكسرة فلا بد من ان يقال ان تعريف
 ان كان كما هو في الاسل على اثنين لا علم الجنس لكن بالخطا الاستعمال تعريف في التنوين فالكسرة على جعل علم
 رجل في الفاعل لا فاعلية في استعمال من عدم الفائدة فيه بالخطا الكسرة وحيث يكون تعريف الجنس معناه الفائدة
 به هو انه للفردية التي هي لعل الكسرة وان اريد منه اسم الجنس فمعناها هي اذ كان موضوعا للفرد المنتشر
 تقديره هو الماهية فانه ظاهر لانه يفيد الفردية لان افعال انه ان كان في الاسل موضوعا للماهية كذا
 يشتمل الكسرة معناه للفردية قوله بان الماهية والذات في الماهية كالكسرة اسي فيا اريد عنه ان كان في نحو الالف والصاد
 على ما حقق قد من مروض المسلول به وان يتقدم لا به في المعرفة المذكورة كما جاز باعتبار الوجود لا باعتبار
 الوضعية لانه موضوع الحقيقة المتحققة في الذهن وانما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة حيث كبر
 هو منه تبرر بطلان الفردية كما دخل في او دخل السوق بخلاف الكسرة فان الالف اعم منها باعتبار الوضعية وان الفردية
 في الكسرة مستفادة من نفس الالف في معرفت المذكور من الفاعلية التي حقه قال قدس سر في شرحه لهما حاصله
 ان اسرف بالجنس اذ اريد به الجنس من حيث الوجود في ضمن فرد لا يمينية وهو المستعمل في العهد الذي هو
 كما للكسرة يمينية سواء كان اسم الجنس موضوعا للفرد او للماهية كما ذكرنا واذ اريد به الماهية من حيث هي فهو اعم
 مثلا اذ قطع فيه النظر عن التنوين سيما في المساءد التي ليس فيها شائعية الوحدة كرجل وكرسي وكسرة والفاوان
 بالخصوص في الذهن وصدده تختلف وانما اعتبر قطع النظر عن التنوين في مروض التنوين بهما يكون بعينه فان افراد من
 المذكور الماهية من غير ملاحظة الوجود ومن الكسرة ومنها ليسهم لكن هذا انما نيم بناء على كون اسم الجنس اي مروض
 التنوين موضوعا للماهية لا للفرد ليسهم فانه قوله بالجملة توقف العهد الذي هي العلم ان الجملة هو جملته
 الخارج في الاشارة الى الحقيقة من الحقيقة موجودة بل هي المتكلم في الماهية بطلان حقيقة من ذكره صرحا او كنهيا بقوله

القول في ان الجنس الكسرة

هذا الجواب بكلمة او إشارة الى ان الجواب الاول غير حاسم لانه لو قيل ان الرجال فوجدوا في قول
 مدلوله ولو استقام له بانظر الى الحكم فيه الرجال من ليس فيه دليل جزء امته لا يفعله الجواب الاول لان كون الحكم في
 الاحاد دون المجموع لا يجذب من افراد جملة الرجال الحكم انما هو عليه قوله الرجل مدون اعتبار الاستراق قال المصنف
 وفي قوله ثم انما قصدت للفتراء لا يمكن صرف البصقات الخ في ذهابها الى جميع الفقهاء غير ممكن فلا يكون مراد المصنف
 من الزام العمل به قوله هو فترامكانه ان كان يمكن العمل عليه بالنظر الى نفس الكلام كما ان لا تزوج النساء يمكن
 جميع النساء الدنيا لكن لا فائدة لان السنين تمكيد احد في الممكن لم يزد فيها هو غير ممكن فلو قلنا لا فائدة في تمكيد بالسين
 ما قيل انما ذكر من ان كل الفقهاء على نفس عدم مكان صرفها الى جميع فقهاء نفس عدم مكان كل كلمة علم عليه انه لا فائدة في
 هو ان في فافهم قوله لا لفظ من ليس بقصد الى هذا وتفرق على ما هو اشياء اخرى من اعتبار فافهم قوله
 وفي عند القطع لا فافهم مطلقا جزا ان يكون خيل معهود او ثياب مود او يكون قصد الجميع او جميع الثياب
 لتعده اكد ان يكون اشتقاقا اضافيا قوله لان اسم الجنس حقيقة الخ في ان الجدة المرفوعة عن الجنس لعدم التعدي
 يكون ادنى يتصل به الحكم فيه الواحد لا ما قوله لكون الجنس حقيقة فيه لكونه متيقنا فافهم قوله منزلة الشان في المرفوع
 مستقر حال من الضمير المحذوف في قوله فافهم او خبر متبدا او محذوف اي وجود الواحد بمنزلة الشان في فافهم ما قيل المناسبات
 للسياق بمنزلة الجرم في التلذذ قوله الواحد هو المتيقن المعلق قوله اسم الجنس حقيقة فيه قوله انما يورث الموت كذا اذا
 معهود اذ ان قلت قد ذكر في شرحه في الجنس الجاهل لا يصح فيه ما فوق الواحد ودون الكل لانه عدد محض ليس فيه شأنا
 المستقرة في الجواب فكيف يصح فيه ما هو قائله اوده ما ذكره في شرحه في الجنس الجاهل لا يمكن اداؤه بعدد مخصوصه من حيث
 عدد اسم المرفوع بالتحقيق معهود انما يتوهم منه من حيث كونه خبريا من خبرياتها كما يتيقن مطالعا اياها باعتبار
 كون الحقيقة موجودة فيها كما يطلق الحكم الطبعي على كل من خبرياته على ما حققه قدس سره المطول ولعل هذا هو مراد
 اوضحه حيث قال في محبت الاضافة انه يصح إطلاقها على سائر الاضناس على ما ينبغي في الجواب فتأمل قوله والسين من بعد قوله
 يريد عليهن ان عيني ان لا يعتقد السمين فترامكانه ليس ابل هر لانه لا لزوم احد في الممكن وتمكيد اذا كان غير ممكن في تفسيره
 ان لا يعتقد السمين على متعه عدم الثابتة لما قيل من ان امكان البسطة
 متقدروا هو عدم تزوج جميع النساء والدياد ان كان التزوج غير ممكن بان تزوج جميع النساء الدنيا مسبو غفلا بان يكون
 فيها الانسوة واحدة وان كان غير ممكن جزاء عادية بل قد قرر بالنظر الى آدم عليه السلام تكون فيه فائدة فيعتقد
 لغير ان الاضافة بين المتين والشرح لان المصنف لم يريد ان يبين انه عند عدم البنية لا فائدة في الاستراق لكونه

لكونه غير ممكن عرفاً وعادة والشاهد هو بديانته عند الشيعة كغيره لا اعتقاده كونه مستقراً ولو غفلنا عن اختلافنا إذا علمنا النية
 فانه صرف الكلام عن الظاهر وتداول له وتكلف المجاز الفأية بلا موجب وهو النية مع وجودها ليصح حمل الكلام عليه بلا
 قولهم كانه لوى المجاز وفي نية المجاز لا يصحق قصاؤا وكان فيه تخفيف كما قال نذيت من الطلاق من الوثاق
 وانما قال كانه لوى المجاز لان الظاهر ان شمله يستعمل حقيقة في عموم النية وفي العموم فيكون كالمجاز فلا احتياج الى النية لوجود
 الاشارة ان كان كل من كان ان يقال ان حقيقة في الاول لا الثاني بدليل التبادر الفهم فيكون مجازاً حقيقة قوله لان
 الفهم اعم من المجازين كذا في كل واحد منها لان كون جنس يصدق لكل فقير او صرف كل صدقة لفقير واحد غير ممكن كونه قيل
 فيه انه اذا حمل الاول على الاستغراق لا يلزم من كل صدقة الى فقير واحد بل الى الجنس لوني فليس افراده المتعددة لفهم غير
 ان يكون كل صدقة لمجمل الفقراء كما يلزم على الاول ان يكون جميع الصدقات لكل فقير لان شرطها من الجنس المستغرق
 لا افراده يقتضي اختصاصاً بكل فرد منه مع ان فيه ايضا نظر لان ثبوت حكم العام لا يقتضي ثبوت لكل فرد منه استقلالاً
 فان ثبوت الفرد للقوم في فرد من النعمان لا يقتضي ثبوت لكل فرد من النعمان بل يقتضي ثبوت لكل فرد من النعمان لا يستغرق في فهم
 ليدخل تامل قوله يقتضي انقسام الاحاد فيه ان اتفاق فيه ان يكون لكل فرد ولا اكثر وان لم يكن في كل
 القوم ليسوا اناساً بهم كذا مع ان شرطها يجوز صرف اكثر من صدقة الى فقير واحد يلزم من ان لا يجوز فقير قوله فالحكم حاصل
 لا يتغير ان كون الجملة المحكية باللام مستحالة في منو الحسن ليس بحاصل حقيقة وهذا هو الحكم لا ما ذكره من جواز صرف الزكاة الى
 واحد كذا نقل عن السيد الشريف ايضا نقل عنه في ما هو ملط بالذات وان لم يتعين بطريق وهو الحقيقة فان لمصلحة استقر
 قوله ولتقابل ان يقول لم لا يجوز بل يجوز ان يحاسبه بان حمله على الحسن اولى منه لما تقر من ان المعهود في المعنى
 كالنكحة وان كان بينهما فرق باعتبار انكحة في المعنى تشبهاً الى كونها بغير ذلك الفرد ملحوظة وليس في النكحة الاشارة الى
 هذا الفرق لا يوجب الفرق بينهما في المعنى كما ذكرنا تفصيلاً سابقاً فلا يكون في اللام حقيقة فائية مثل ما ذكرنا على الحسن مع انه
 قد سبق ان الحسن مقدم على العهد الذمى لتوقفه على وجود قرينة البعوضة فان قيل فخط هذا ينبغي ان لا يكون اللام للعهد
 اصلاً لعدم الفرق بينه وبين النكحة في المعنى وتبته الاية والاحاديث وكلامهم بغيره مع ان الشاهد قدس سره صرح في
 شرح المفاتيح بان لمعرف بالانحسار الضم كالنكحة قلنا حمله عليه عند عدم جواز الاستغراق والعهد الخارجي والحسن واما العهد
 الانحسار لم نقل في شرح المفاتيح ان المعروف بالانحسار كالنكحة مطلقاً بل اذا قلنا بنظر عن كلامه في التوسيم والاشارة الى
 بعده كما قلنا سابقاً ويكره في دفعه بان اللام لونه لانه على تقدير حمله على العهد الذمى وان لم يكن في اللام فائية فنته
 لكن يبقى الجمعية من كل وجه بخلاف الحسن فمالك قوله او لا استغراق حقيقة واستغراق الجملة كالمفرد لكل فرد

شهران فان قيل بل هو الحساب والطلاق العادة فانها على الايام السبعة التي اولها السبت واخرها الجمعة وكذا الشهر لا
 مطلقا قلنا نعم لكن تلك مخصوصة بالنسبة لعدم تحقق المقصد بها حال السنين وانما قدينا العادة بالاكثرة لتبليد
 مثل قوله نعم وحكمه مفصلا لثبوت شهر او عاقله وان كان يطبق عليها اذنا الى وقته ما قيل انه ينبغي ان يحل الايام
 على اقل من الاسبوع يوم شهره على اقل من السنة لان هذين الاسمين يقطعان اذا وصل الى تمام الاسبوع
 والسنة اذا غابا ما يتكلف في اصلاح ما قيل في هذا المقام فكل قول له وان لم يكن كذلك اكل بصرفه سلب العموم
 هذا من حيث ما صدر به في المطول من ان القول بان السلب يقتضي تعلق الحكم بواحد من الافراد متباين كان مفيدا لمؤثره
 الاثرية وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع انتهى الا ان يقال انه قدس سره من مذهب المصنف
 في هذا التحقيق ان حمل الجملة المحل على الاستتراق لا يقتضي ان يكون مثل هذا السلب العموم قطعاً لانه ان اعتبر قيد
 في الكلام لا يتم دخول النفي عليه ثانياً كان النفي وارداً على المقيد فافيد القيد اعني عمومه بانه على ان النفي يتوجه الى
 قيد الكلام لا الى سلبه وان عكس كان القيد وارداً على المنفي مقيد العموم فنفية التحويل في تعيين احد الاعتبارين على العوارض
 فعلى هذا ينبغي ان يجاب عن استدلال المسترسل على امتناع رويته نعم بقوله نعم ولا تدرى الا لصدا لكونه عموم سلب بانه لا يدرى
 عموم الاشخاص قطعاً لا مكان ان يكون النفي فيه وارداً على القيد لا بالعكس فيكون معناه لا يراه كل احد والا فذكر ذلك
 لان الكفار لا يرونه اتفاقاً وان كان الشايفي استعمال كون الجملة المعرف باللام في النفي لعموم السلب حتى لا يوجد
 من كثر في التنزيل الا بهذا المعنى لكن غاية الظهور والجماع ومثله انما يتبرر في العملياً ودان العملياً وقد يدعى انه يدل
 على جواز الرواية بانه سبق للمدعي فلو امتنع لما حصلت بتقريب المدعي كما لم يدع لعدم رويته وهذا انما يتم اذا كان
 الشيء مانعاً عن التقدم بتقيد وقايل قوله في التقدم كونه بطبيعته متقدماً بقى الشك في اتحاد الولد وعدم المدعي ليس لا تثبت
 بل لكونه معدن كل نقص وهو عدم قوله لا يقال كما ان الجملة المعرف باللام الحرة الظاهر انه معارضة للسابق وانما
 لكون قوله نعم لا تدرى الا لصدا سلباً كلياً ويمكن ان يجعل منقلاً لا يقتضي لكونه سلباً للعموم قطعاً مستنداً بانه
 يمكن ان يكون سلب الحكم عن كل فرد كالاثبات لا يجايل به بناء على ما ذكرنا من انه يمكن ان يكون القيد وارداً على
 الا بالعكس وعلى التمييز الجواب بان سلب الحكم عن كل فرد باقتضائهم لا يحسم ما يجرى الاستحالة كما لا يخفى على
 وما قيل من ان الجواب بيان لان استفادة عموم النفي في تلك الاشياء مثل قوله نعم وما لا يدريه فلما لعبا و
 باعتبار حمل الجموع على الاستتراق بل على الجذب فاما سلب قوله نعم تدرى الا لصدا المحلل الاستتراق لانه اصل ونحوه
 ليس شئ بل لا يقدح في غير مسأله عند التحصين وهو اول المسئلة ثم انه كلام في المثال والشاهد فاصل الاستحالة

في الاعراب محل المستثنى على المحل القريب لا سمح الله عليه انفسه وهو محتتم له لتسليم دخول النفي على الدلائل في حكم تكرار
الماضي وهو كونه ما معنى فلا ان يستأثر مثل قولك لو جاز في القوم لا زيد انفسك ان القتل انتقم لربك لو ان زيد هو القوم
نبارك في قولنا انفسا الى تعقيبها لا تستأثر فيكون معنى الآية استنفذ السموات والارض لانتهاء آتنا المدة يعني لو جاز
منهم فلم ينفذ التوحيد بخلاف ما افاد على غير فانه يكون معنى الآية نفى الشايرة قبلهم نفى التحد مطلقا لان التحد تسليم
المغايرة ضرورة ان السيد غير الواحد لو كان الواحد دخلا فيه او خارجا عنه واتقوا لازم لوجوب انتفاء الملتزم قبل عليه
فقط على ما معنى قوله لو كان فيها الله لكان فيها الله غير الله باعتبار كون الجمع من حيث الجمع غير عدد ولا يخفى ان المتبادر
من وصف الجمع بالمغايرة الشئ بان كل جزو منه غير ذلك الشئ فان قولنا جاءني رجال غير يدعيه ان كل جزو منه
غيره بل ان الجمع من حيث الجمع غير كنهه لا لا فائدة في وصف الجمع بمغايرة الواحد فلهذا يكون المنفي وجود الملتزم في
كل واحد منه له نعم فيجوز وجود الملتزم بمغايرة بعضه بالذات فلا يعيد التوحيد كما في صورة الاستثاء والادراج ان يقال وصف الالهة
بكونها غير العدد لان فرض وجود الالهة تسليم من مغيرة واحد منها له فتدلان التحد وتسليم غير كل منها له الذي تنزه عن
ذلك فلا يكون شئ منها العدد بهنداء يعجزه صحة الاستثاء وانها لا فرض وجود الالهة تسليم كونه العدد متمسكى منها بعين
هذا البيان فاحسن التماسك قول الاخفا في ان لفظ غير ايراد على مذكورة ما صنف اليه هو صورة فاذ كان موصوفه محجوبا
بغيره مغايرة له سواء كان باعتبار كل واحد من الاجزاء او باعتبار البعض لكن في الاثبات لما يمكن لبيان مغايرة به باعتبار
بعض الاجزاء فانه حمل مغايرة له باعتبار كل جزو ما في النفي وما في معناه فيجوز علمها هو الطاهر بقصد نفى معانيه. ومن
حيث هو له وتسليم ذلك نفى من يميزه كلا وجبها في كلام رب الفرة فان في ذلك سلوكا للطريقة البرمانية التي
هي قسطنطين البلانوخ حيث يستدل بالنفي مغايرة المحجوب على نفى التحد مطلقا واما ما ذكره من الادج غير وعليه ان الوصف
بالمغايرة لما كان للاشارة الى انه لازم لوجود الالهة لا تسلكه العجز لتسليم للمغايرة لا بد في الشرط من ملائمة
العجز لمغايرة واحد بالتوصيف وجزء منه تسليما له العجز بل ان التحد الالهة الموصوفة بالمغايرة له التحد لتسليم لمغايرة التسليم
القضاء وسواء اراد منه الخروج عن النظام او عدمه لكونه على ما بد من فهمها في الشوكا طرة قامة القدرة وان كان يلزم
من التحد العجز نفس الامر بطريقه دوم العجز للشرط ويؤيد ذلك ما قال القاضي في تفسيره في بيان لزوم ملائمة
من التحد لفد التامة فانه ان توفقت في المراد تطاردت عليه لقدرة ان تنفذ فيه لقوة تامة عنة وما ذكره
في بيان التامة لو فرض صدقها ان تامة القدرة لا يمكن بينها تامة العجز واذا علمت ذلك علمت عدم صحة الاستثاء
على التوجيه الذي ذكره لانها في البيان غلب علم ان صيغة الجمع ان حصل على افوق الواحد كما في قولهم فان

منه
تفسير

كان لا يخفى على السادة من فائدة الآية المذكورة في التفسير على ما هو متفق عليه من ان الحق سبحانه وتعالى لا يفتقر الى
 حل ما يشاء من نفسه عند ان يقول ان الشيء ههنا ليس متوجها الى الجحيم حتى ينفذ ان كان له واحد غير الذي لم ينفذ
 تحقق خبره بعد بل الى النائية وهو انهم لم يجمعوا فيه كونه فخر المحرقة او معنى الواحد الاثني عشر في البكته في اختيار
 صيغة الجمع مخالفة لآية بل قبلها اعني قوله فانه لم يتخذوا آية من الارض لتشنيهم على الكفار بل انهم استولوا عليها من
 لا يكون له غير كذا كذا في الآية الى سائر السادة في حواشي هذا الكتاب قوله على ان الحمل على القدر المشترك في الجملة
 على ما دون الحمل هو بانه حمله على القدر المشترك وهو انهم لم يتخذوا آية من الارض لتشنيهم على الكفار بل انهم استولوا عليها من
 الخفاء الذي هو بين الايمان من احل هذا المذهب في ان الظاهر من تقريره ان القابل بالاستغراق لما ذكره
 دون الكل في الاستدلال في ثلث المنزلة المشتركة بين الكل وسائر مراتب المجموع هو خلاف الظاهر لكنه يحمل قوله
 ان اريد به من موصوفه لكل مرتبة الحق وكبر ان يقال اريد به موصوفه لكل مرتبة بل هو موصوفه العام لانه من متبنيات
 عند المفسرين كيف يحمل كلام القوم عليه قال المصنف في تعريف الماهية فعمل عنه قد منه صاحب المفسر
 تعريف الماهية بانه على اسم الجنس والى الماهية فلا تارة فية قلت وان كان اسم الجنس والى الماهية فلا تارة فية قلت وان كان
 الاسم لا يدخل في النور فيل على من تخرجه على الماهية كالتمثيل والوحدة وتكون فائدة القصد ان المراد نفس الماهية
 من غير زيادة معنى على الاسم على نفس الطبيعة التي لا يتغير عليك فية من كونها موصوفة من كونها نفس الاسم على
 الفاعلية المحددة اولى من حمله على تعريف الطبيعة قوله اسارق واسار قبل يجوز ان يكون عموم الحكم مستقداً من عليه
 السرقة قلنا ذلك ان صحته استنادا الى عدم ما يدل على عموم القصد فكم ينظر من العينة كذا قال السيد الشريف في شرح
 المحتاج وقال قبل هذا ان قرينة الاستغراق في ان الانسان ورد الاستثناء وفي المثالين الآخرين يعني اسارق واسار
 ولا يعلم اسار صحته ورواه انتهى وفساد ظاهرهما فقلنا بما قلنا من المصنف ثم وصرح به في شرح قدس سره من ان المراد
 من صحة الاستثناء الذي هو من اولى العموم وقوله في كلام العرب ان ان يقال ان المراد من الوقوف على علم من ان يكون
 فيه اولى منه لكن التمثيل في العموم فانه يثبت العجبة الاستثناء في الجواب ان يقال ان لا مانع من بين جهات العموم فكم
 ان يكون العموم فيه من الاصل من عليه السرقة وهذا القصد كفي يتقبل قوله مرعاني المثال الاول الوجه في ان
 المثال الثاني مشتق على التبعين بالمشتركة وذلك دليل العموم لان يقال ان المراد من الدليل اللفظي في التعليق ليس
 معطى وهو ليس بشئ لان التعليق لا يدل الا على طلب الماخذه كما ساقى في العموم انما يسجد من عموم العينة فليس التعليق
 معطى بل العموم هو الاستثناء كما لا يخفى فانهم قال المصنف ثم لم يستقم في اورد عليهم الايجاب بالبحر في نقل عنه فان قلت

فلما علم ان هذا السجاب جزئي بل يخص قولنا وان كان تخفيا بيلزم الجزئي وهو انه انزل الكتاب على النبي لانه
انزل على موسى عليه السلام انتم تعرفون به فبقيتم الاستدلال فقولهم بان ينبغي عليها حكم لنتم مقصود قدس سره
ان النكرة في سياق النفي انتم اذا تعلقت بالفعل فتوجب عليها النفي لا بالنم مثل قولنا الا من لا يحسن الفاتحة حرفا اي
من لا يحسن حرفا من حروفه جزئي وليس المراد من لا يحسن جميع حروفه وهذا من متفرعات اصل ذكرناه سابقا من ان النفي
قد يستلزم ايراد النفي وقد يستلزم النفي لا يخرج عليك ان هذا غير محقق بالنفي بل يجري مثل هذا في الاثبات ايضا حتى ان بشرط
كما يكون سببا لمضمون الجواز فقد يكون سببا لمضمون الاحتمال فلا علام به قوله نعم وماكم من نعمه فمن الله ان مقتضى الامر كما
يكون قيد للمطلق كقيد القيد للطلب مثل هذا لانها فرعية ذلك لا كما فني في المعنى ان هذا اصل كنية السبب عزز النفي لا يجب
التقية والمحافظة عليه فقولهم ضرورة انتفاء فرد مبر الذي هو بدلول النكرة الفاذا اختلاف انما هو في ما وضع له اسم ب
وهو مودع التنوين وما وقع في عبارة بعضهم شذوذا في اختلاف في النكرة المراد منه هو محروص بدون النافذ كقيد لا
والتنوين في قيد الوحدة قطعا فانهم ما قيل من ان هذا ليس بجزئي على ان جعل اسم الجنس موضوعا بازاء الماهية لقي
انه يلزم ان يكون ليس لبعض من الحيوان بالانسان سائبة كلية موازها لانه سائبة جزئية وليس لبعض سور واد ان يكون
المعهود الذي في سياق النفي ايضا كذلك الكونه كالنكرة في المعنى فان اوله ايضا فرد مبهم مبر انهم صرحوا بان البعض
ليس بالانسان بالاضافة العهدية سائبة جزئية وليصدق معقول بعض وان الانسان ويمكن ان يسجاب عن الاول
بانه انما جعل سائبة جزئية اعتبارا بالمدلول المطابق فان مدلوله المطابق سلب الجملة من بعض افراد الموضوع لكن لما كان
ذلك البعض مبر لا يكون السلبية الا بالسلب عن جميع الالباض فغاية سلب جزئي متسلسل الكل غير متحقق بانه مبر انه
يمكن ان يكون بعض فيه مقيط هو للاضافة وهم يكون متوحد بلا عن المضاف اليه قال السهروردي اذا قطع كل بعض
عن الاضافة فلا اكثر ابدال التنوين وانتفاء دخول الاسم فيها وبعضهم جوزوا انتهى وعن الثاني ان المعهود الذي في
النفي لم يكن لاننا ذكرتم لانه ليس موضوعا للقول المبهم بل لانه موضوع للتحقيقة المتحدة في الزمن ويطول هذا فرد موجود في
اعتبار كونه معهودا في الذي وذلك عند قيام قرينة على ان ليس المقصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي من حيث
لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا تجد في الخارج فان قولك ادخل خزينة
والله على ما ذكرنا على ما حققه قدس سره في المطلق والجنس في نفسه يعلم اما جعلهم ليس لبعض الحيوان بالانسان سائبة
فتد على ما هو متعارف من انه لا يتركه الموقف له السلب الكل كما ان بعض الحيوان انسان لا يتركه الا لا يسجاب الكل مبر انه
بان يكون الاضافة لا انتفاء مبر ان التوفيق بين المصطلحات غير لازم هذا ما يتيسر في التوفيق كلام الجمهور في تحقيق المبر

الغزالي على طرف بحيث قال في الجرم ان لا يلازمه بان لا لا تراو في اول الكلام وجهه ابو علي قول من ذهب الى ان
فان في لا تقسم ائدة بان القرآن كله كالسورة الواحدة ولهذا ايدى كذا في سورة وجوابه فواخرى تخفوا لولا اياها الذين
نزل الله ذكرانه لمجوز فانه في سورة الحسن وجوابه انت تنجذب ركب مجنون في سورة القلم مع انها لا تراو وهذا المعنى لا يجر
التقوية والتاكيد كما هو شأن حروفه الزائدة لا فائدة بمعنى زائدة على اصل المعنى وان اردوا انها زائدة كما قال بعضهم شربها
في نحو جيت بل مال وغضب من لشي وان كان الصيغ المعنوية باستقالاتهم قد يردون بالزائدة المستترص من شيئين
مستطابين وان لم يصيغ المعنوية باستقالاته نحو كان في زيد كان فاضلا فانها سميت زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المعنى
والاعطاء فيه وعليه انها لا يكون الامتنع من الجواز والجراد وان صحت المنصوب نحو لما يكون للناس وغير ذلك
ليس لها عند الكلام الا ان يقيم في جواب القسم في ذلك التفصيل في المعنى ان اردته فلتراجع اليه قوله على المحل اي
حكما عليه قال الشارح الرضوي في غير ذلك على التقط في اسم لا التبتية اذا كان منصوبا او متوقفا نحو لا رجل ولا كلام رجل
لانه لا محل في اسم ولا لا يسطر النفي الذي هو على فكيف يعمل مع عدم سبب العمل انتهى نعم لا يتجوز عليك ان محله الرقة لان
نواحي المبتدأ والجر قبل محله نصب بالنافي الذي هو لا لمضارعها ان من حيث انها تعقيدها ولازمة للاسما الزوفا
وهو لمعيد جدا قوله لان هذا الخطا والمشتكين في الفسق لفتح الوجود على وجه يفهم منه كل احد طبعا كان او غيره
وان كان لغوا لا يمكن يرد خطا بهم باطنه وجدي فانه قد يزيل عنه غير اليمين او ر عليه انه ينبغي ان لا يحكم باسلامه كدبر
وباسلام من يجوز لها آخر خبره هذه الكلمة جوابه يا يحيى من الشارح هم من ان الحكم باسلامه انما هو عملا بطا قوله صلى الله
عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحمد لله ان مجموع هذه الكلمة وضمة شرعا لا دلالة على اسلام
كل من نطق بها هم ان يدعى لا يمكن بدون الوجود مجرد فرض قوله فاعتدل على الوجود جبه دلالته عليه ان النفي لا
يتوجه الى نفس الجنب اذا ما نحو لا تغفوا الا خبايا والحقائق انفسها فلا بد من اعتناء بنفي وليس ساقا قرينة خصوصا على
علمه ان مثل وهو الوجود بلا لا يمكن ان النفي فم الوجود وفيه ان النفي المستفاد من لا يقتضائية الخبر في الوجود الذي
هو الرطبين المسند والمسنود اليه سواء كان طرف ذلك الوجود الرابطي الوجود المحمولى كما في لا اله الا الله وجودا وغيره كما في لا اله الا الله
الدارد لا دلالة للتعام على الخاص فلا يكون قرينة على تقدير موجود قوله ولا يجوز ان يكون الاستثناء منزهة الحمد لله ان في
كثير من النسخة لكنه ضرب قدس سره بخط على ذلك ولقد احسن لانه منقوض بما ورد في الحديث المأثور من قوله لا اله الا الله غير
كذلك قيل ويمكن ان يقال ان الحديث ايضا محمول على حذف الخبر فانه محذوف خبر لا كثيرا وغيره فصدق اجري على المحل هو ان
نفي الوجود عن الكهنة سوى الله ونفي مقابلة الله عن كل آية تكثر ان كان لا يفي بمقتضود الشارح قدس سره ان المقصود ما يستلزم

بشيء لك اندفاعه ما قيل من ان ينفي ان لا يكون له المستثنى عاما لعدم وجوده في موضع المنفي بل في موضع الانشآت فانهم صلا
ان حكم الانشآت بما هو من الصدر فاذا كان حكمه كحكم صدرها يجب ان يكون حكم الانشآت كذلك من غير تفاوت بينهما الا
في المنفي والاشآت او ليس يقتضي الاستثناء والتخالف فيها في جهة العموم والخصوص فانه قد قيل من انه ينبغي ان لا يكون
عاما لعدم وجوده في موضع المنفي بل في موضع الانشآت اذ كون كل كلمة في الانشآت خاصا غير لازم فكل قول له ولا يخفى ان
البيان الخ اذا يمكن ان يقال ان الحكم فيه ما هو من الصدر ونداء الكثرة فيه عامة لوقوعها في سياق المنفي لان المنفي لا يجزى
رسلا لادارة ولا حيا ولا ملكا لارحلا والفرق بان الكثرة دالة على الوحدة فيقد رصده الكلام لاجلاس سجد لا رحلين
ولا رحلا لانهما يكون الكلام مفيدا للعموم غير تام بالمختيار ان الوحدة غير معتبرة في الارحلا عاما للوصف وسو عين ماشر اليه
شخص الا انه غير مذکور فيما سبق اصلا فقول له والوجه ما يشا رليه الخ اي وجهه عموم الكثرة الموصوفة بالاشآت من المنفي ولا يخفى
عليك ان هذا الذكر وان كان مختصا بالاشآت لكنه يجري في الموصوفة مطلقا كجسدي تحقيق الشارح قدس سره فقول له
في الاشآت باسم الجنس كذا في كثير من الشئ وهو طارة وفي بعض النسخ باسم الشخص وهو لا يجهل الا بتأويل بان ليقول المراد
هو مقابلة اسم الشخص في كونه متعينا واحدا لا يصدق في مقتضى قوله فكل شخص ذلك النوع اي الجمعية افراده قوله وتحقيق ذلك
ان في الكثرة الخ اورد عليه ان الوصف يفيد على الجنس والوحدة فيكون لاجلاس الارحلا على معناه لاجلاس
الارحلا واحدا الموصوف بالصفة العلم فحتاج العموم الموقوفة اخرى حاله او متعالية وهو ليس ثمر لانه اذا ذكر الوصف دل
على ان الحكم مشترك بالصفة وليس الذات معتبرة الوجود بالصفة فلا يعبر وحدتها وكثرة تلك الوحدة التي دلت
عليها الوصف فان اعتبارها ليس له رعاية تطابق لفظ بالموصوف بالداخل لها في الحكم الا ان وصف على اعتبارها فبما
اذا قرن به لفظ الواحد فانهم فقول له قرينة دالة الخ لا على العموم بل العموم يلزم هذا المقصد لعدم اختصاص بعض الافراد
فما قيل ان عموم الكثرة لما استند الى القومية وجب ان لا يذكر في هذا المقام ان الكلام لا لفظ التي يفيد العموم
بحسب موضعنا من الغفلة فقول له كذا اذا صدقت الخ فان الوصف يدل على ان المقصد الى مجرد الخبئية من الوحدة
التي دل عليها الموصوف لانه لا يكون الوصف المقصد الى مجرد الخبئية مطلقا بل الخبئية من الوصف فقول له اي ما يكون
متنا ولا لبعض متنا ولا لفظ اخر الخ لا يتوهم انه نافي ما سبق من حقيقة قدس سره من ان في الكثرة والوحدة وال
الخبئية فيكون الوصف تحقيق من الوصف يعلم ان المقصد الى مجرد الخبئية فتعم لا يختص ببعض الافراد كذا قال
المصنف من انه خاص بالبنية المطلقا لا يكون فيه هذا القيد منافي لان ما سبق من انها دون
يختص بمقتضى انها مدونة يختص لفظ الوصف بالجنس ومقتضى الكلام في السابق في الخصوص والعموم بالنظر الى الجنس

والمراد بها انه متناول لبعض تناوله لفظ آخر انظر الى الوصف فان الالفاظ عالمها متناول لبعض تناوله رجل فانه متناول
العالم بالرجل وان كان خاصا غير متناول للبشر وقس عليه قول المصنف قول مصرحني ما ذكرنا فانهم قوله
وذكر ابن الحاجب ان التحصيل الجزائي لا يصدق بالعدم الخ من على ليس كذلك حقيقة وتبسيح على متد ومعاينة
فلا يقيم خطب قوله مثل الشرة فانه يقال انهم باعبارا واحدا فاذ اقتصروا خمسة بالاستثناء عن قليل قد خفف كذلك
المسلمين للمسلمين بنحو عاوي في مسلمين فاكرمت المسلمين لا زيدان بهم سيمون المسلمون عاوا والاستثناء منه تخصيصا
كذا في العقدي قوله ولا يخفى ان الزكاة لا يمكن ان يجاب عنها بان المذكورة لا كلية اذ ان الزكاة لمعددة ومبررة
الاستثناء لمحجية فيما لو بد في غير الموضع الثلاثة فاجبة في الاكثر من مبركة اذ ان المراد من قوله تخصيص ان الاصل هو ملك
فلان في عروض الموقوف بعض المقامات اذ ان بعض مبركة اريد بها الجنس مجازا ولا يبي مثل هذا نحو اذ ليس المراد ان لا يتجوز
وهو الجنس لكن موارد متعددة والذكاة المعددة على حاله من الخصوص اذ المراد به احد من الجنس والعموم في كل وقته
مثل هذا جاز في الزكاة المنفية مثلا الفقه قوله يدل على نفس الحقيقة على ما ذهب اليه المصنف وهو ذهب الجبوري كما يحكي
ولا يتوهم انه مبني في السابق من قوله لانها موصوفة للعقدان الدلالة لا ليقيني الوصف وتتحقق على الحقيقة ان اللفظ
في المطلق والذكاة واحد لكن ان اعتبر دلالته على الماهية لا يقيد في مطلقا واسم جنس ايضا واسم قيد الوحدة السائل
سبي ذكاة قوله وهذا من ذكهم الخ لما كان قولهم ايجور لا يلائم الجاهل ولا يلائم الجاهل من ذكهم اذ المتبادر من
ما صدق عليه الحقيقة من غير تعرض للصفات لقض البيان معناه بان المراد من الذات الحقيقة لا ما هو لها في
ما هو مشهور من ذكهم قوله وجوز مقابلا للمطلق الخ على ما هو لفظ المتبادر من سوق كلامه حيث جعل تحت الواحد
بها مقابلا لكونها مطلقة وقوله يجوز الاسباب انما هو لفظه اشتباه الجبوري عند المصنف بالطلاق وليس ملادة الفرق بين الجبوري
الاولى مجبولة عند المصنف والاشياء في مجبولة عند الاسباب فقط كما توهم اذ لم يترفع في الاولى للجها له ولا يترفع في الوحدة
في ان انية مراد غير مبركة في الاختيار نحو ما ضرب وجلا له فافهم فانه قد غلطنا في طرفه في ذكهم الجبوري من ذكهم
وابن الحاجب زعم ان المطلق وال على الوحدة لاشياء في ذكهم اذ في مبركة حيث عرفت الاول بالذكاة في سياق الاشارة
بما دل على شائعه في جملته وخبر الدال على شائعه في قوله في ذكهم في ذكهم غير سادال على الماهية لا قيد الوحدة في ذكهم
اذ لا وجود للماهية المطلقة باطل من احدى على الفرق بين المطلق والذكاة اسلوب المنطقين الاصوليين وكذا الفقهيات
اختلفوا فمن قال لامرأة النكاح حكم ذكر فانت طالق فيكون ذكر من قبل لا يطلق نظر في الذكاة الشرة لا في ذكهم
يطلق على الجنس انتهى بتحقيقه ان اللفظ الدال على الماهية التي هي من حيث هي ليست بواحدة ولا متكررة

القول في
الذكاة

شككت من غير قصد بقيد ما هو المطلق ومنه ان فرض كثره معينة هو العام والواحدة معينة هو المفرد لو كانت غير معينة في الكثرة
 فيلزم من كل واحد من هذين انهما لا يمتنعان في الحقيقة بل في اللفظ حيث قال بالاصحاح انهما لا فرق بينهما في المطلق في
 في اصطلاح الاصول ان قيل جمع العلم بالمطلق بالكثرة في كتبهم لم يرد في النسخ انتهى في جليل في شيء لما ذكرنا سابقا بان
 انهما في اللفظ متخذان في الالفاظ مختلفان **قوله** لتعلم بان مناه ان تدبوا العلم بالنسبة ان المنية ودلول اللفظ ذلك بل
 الما ينسب المطلق واخذوا في الواحدة وحقائق الواحدة لكونها اقل في تحقيق بها تلك الحقيقة لانها معتبرة في مدلول اللفظ لثباتها
 انما **قوله** وكان المراد ليس المراد هذا بل لثباتها من ندرس الجمهور **قوله** على انهم جعلوا العلم في الحقيقة والفرض الطعن عليهم
قوله من ان من هذا القبيل الخ لا فرق بين من دخل هذا الحصن او لا وبين ان تدبوا القبة مثلا في فان العبارة الاول
 متفرقة لكل فرد مستفزة الى ان الحكم لا يقع بثبوته الا على سبيل البديل بخلاف الآخر فان العبارة فيه متفرقة لعقد المشترك
 بين الافراد وقيام كل فرد مقام الآخر باعتبار انما عليهم عليه لا باعتبار قرينة في العبارة لعدم اقل بقية كانت متناه علمتها
 قال السيد الشريف وليدنا ما قلناه من المصنف في اول المبحث وما قيل من ان المكرة الموصوفة والمنفية ايها لا تعرض
 فيه للعموم وغير وارد لانه وان لم يكن في ذلك لولا المطابقة لكان في الحقيقة العموم لو بطريق الضرورة بخلاف مثل بقية فانه
 لا يلزم منه ذلك اصلا كما لا يخفى **قوله** ليصح إعادة المعرفة وتكون وبالعكس اي ليصح كلا القسمين فانه لا يتصور ان
 في التعريف بالاضافة واللام فلا يتصور العلم بالموصول كذا المعرفة مكررة فانه قد ما قيل من انه يجوز ان يكون المطلق
 الموصول بل العلم اليقيني قال صاحب الكشاف في سورة الشرح ان الحرف بلام العهد متكرر في العلم **قوله** والافعية
 راجع الى القيد فقط **قوله** لان المعرفة لم يرد دليل للحيثية في الصورتين اعني إعادة المعرفة مكررة وبالعكس ترك دليل صورة
 إعادة المعرفة مكررة ويكون التعريف فيها العهد الخارجي على ما هو الاصل في نظره وما اذا كان في احد العلم الثاني لا يخفى
 في العلم بانه قد يدل عليه هذا على ان هذا هو من العين باليسر سبحانه **قوله** يرجع من الرجوع لا الرجوع لان الثاني لازم
 والاول متندي لكن عدى بينهما الى تفصيلين فلا بد من تفصيلين من اجل المدعى الذي الحال اي يجعل حال قوم كمال
 كانوا عليهم من المجتهد والوداد وحسب يمكن ان يكون الكاف مخبرا الى فلا يحتاج الى التفصيل في القوم والافراد باعتبار اللفظ
 متحد في كل واحد في قوله ثم خضتم كالذي عاشوا فانه كثير ما يحذف من الذين ابتغاء للحقيقة كما صرح به الرضوي اي يحل
 قومه من قوم كمالوا على النجدة والوداد وما حصل عفونا من جرم مني ذيل واعفونا عنهم لعل الالباب اذ منهم ودهم الى المجتهد
 ولوداد الذي كانوا عليه **قوله** من تقطع بان الثاني عين الاول لان المراد من القوم المرفق قبيل المشاخر وحي
 من اول الثاني فقط ويكون المعنى قلنا مني ذيل اخوان لنا ولا يمكن ان يكون المراد هو الاول فقط لان قومه قلنا فمبغلة

منه في قوله
 انما كان المراد

الاستيعاب للعقود المتعددة لا ينبغي الاخرى التي يحيل سببا للنمو الى الذي يعقود فقد قيل انهم كما لا يخفى والمدا من العيين ما ذكرنا
 قوله وفيه نظر الخ يمكن الجواب من وجوبه لما عن الاول فماذا قال لان ثمرة مستتر في الجنب لان حمله على العبد
 اذا كان متقدما تعقبي لما حقه اتفق عليه في الكلام من حيثها لم يكن حال على المراد من المذكورين سويها وانما عن الثاني
 فيما ذكرنا سابقا من ان مراد من العيين باليس بخارج منه انما هو لفظي لانه من ادب اليه ما ذكرنا حكيم فيما سوى اعادة
 المسئلة بكرة بالبينية ومن اراد منها الحقيقة حكمه الصورتين بالبينية وفي الصورتين بالبينية كما لمصنفه وما عن الثالث
 فيما ذكرنا بقوله وادعاهم ان من قوله لان ثمرة الخ انها كذلك اذا لم يكن هناك صراف عنه فانه من اقل من ان دليل
 صاحب الكتاب تعقبي الكلية فلا يخفى عنه اوردنا ما لقوله وادعاهم قوله ثم جعل من بعد مصنف قوة الخ قال الله
 ثم الذي خلقكم من ضعف اي ابتداءكم من ضعف جعل الضعف ساسا فيكم قوله خلق الله الانسان من اجل فكل من ضعف
 استقارة كميته حيث شبهه بادة الانسان او خلقكم من اصل ضعيف وهو لطيفة على تاديل لمصنفه باسم الله على الاعتدال
 وادعاهم جعل من بعد ضعف قوة ذلك وادعاهم الحكم على الوجه الاول وادعاهم ببدءكم الروح على الوجه الثاني ثم جعل
 من بعد قوة ضعفا وشبهة اذا اخذتمكم من الضعف الثالث متاخر لان في الاول ما ادعاهم اخذ من من الثاني
 اما النطفة او المادة الاثنية بما وعلى الاستقارة فلذلك لم يتعرض له ابتداء قدس ثمرة الضعف الثاني عين الاول
 وهو غير مذكوره اشهر قوله قوله ثم وادعاهم الكتاب انزلنا آية فان المراد الاول النوراني ومن يات في التورية قال
 الله ثم وادعاهم الكتاب انزلنا مباركا فاتبوه لعلكم ترجعون ان تقولوا انما نزل الكتاب على طائفتين من قبلاء الكتابين
 وادعاهم فلنفس قوله قوله ثم وادعاهم الذي انزل عليك الخ ثمرة المذكورة انزلنا عليك الكتاب بلآية قوله واما
 كانت عبارة المتن يحيل على ذلك بل يحيل ان يكون له لوله البينية فيما سوى اعادة المسئلة بكرة كما مر من الكشف
 ان يكون انشا عليه بذلك حكم قسم الثاني في الاعادة المسئلة قوله ثمرة الضعف الثاني عين الاول
 في مصحف ابن مسعود سورة واحدة فكيف يصح هذا القول منه قلت كانه قصد المصنف في ما في قوله ثم ليس من الترخيم
 فانه مبين الدارين وذلك لبيان الحقيقة كذا في الكشف ومن هذا ظهر فائدة النسبة لمصنفه ثمرة القول الى ابن
 عباس رضي الله عنه فقط لا الى ابن مسعود رضي الله عنه قوله ذات لا يمعيهم من كلام الله وادعاهم ان تعقبر
 في مثل هذا في مدة ذهابها هذا الا انهم فيكون من اضافة المسمى الى الاسم اعلم ان ذات مؤنث وذات مذكر فاعلم ان
 الثاني من ذود بالالف والذيل عليه التامية بديل الفاعل في الوقت ما ذكرتم قد يستعمل في نفس الشيء فصارت
 التاجرة والذيل عليه فهو ميسب من التاجرة يقال ذاتي وادعاهم ان التامية وليست بغيرها كما كانت قوله

قوله
 في قوله
 في قوله

قوله
 في قوله
 في قوله

قوله
 في قوله
 في قوله

فقله ليسير الخ بغيره لانه لما دل كلامه صلى الله عليه وسلم على عدم سيره في فاقده من الكثرة بان يكون تكثيره ليسير الخ قوله
او الجنب الذي يعرفه الخ لانه لتعريف الما يتبره الطبيعية ومعية السير من هذا الجنس معقبة بالنظر الى حقيقة دليل الما من
تعريف الجنبات متينا بل العهد الذي يرواه لادالته في الكلام على اتحاد العشر لكن كون سيره متحقق جنس العشر يقتضي
ان يكون من كل غير سيره في احدى عشرين واقفا عليها بعد تحقق حقيقة ما متحقق جنس العشر لا ان يقال انه ينفرد
الى كل فرد من قطع النظر عن الآخر جنس العشر يقتضي تحقق السير من جهة فافهم قوله وقال فخر الاسلام فيه لغيره عبارة
كذلك اذ ذلك معنى يقول ابن عباس رضي الله في قول الله تعالى فان منكم من لم يسر الى الغيب عشر واحد سيرين لان السير
احيد مفرود ليسر عدي مكررة الى صحت هذه الحكاية معنية نظرية ناهية في ذكر بعض الشرار معناه ان في الاصل المذكور
من حكم عادة المعرفة المكررة نظرية الوجهة تختلف في بعض المواضع كما ذكره قدس سره سابقا واطارها ليس برأى اجماع التوافق
اهل البصرة والكوفة فيه كما ذكره في التفسير الحكم محمول على الاكثرية وكونه كذلك اصلا جليلا صاحب الكشف ارجو ان
قول ابن عباس لغيره لو ثبت هذا القول عنه يخرج على هذا الاصل لكن الصحيح عند الشيخ انه ما كورة على وجه التكرار لغيره
وعلى هذا الاستقامة قول ابن عباس اورد عليه ان صريح هذا الكلام طاهر كلام المصنف من في المناقشة في قول الصحابي
الفقيه الذي هو ليس المفسر من سياقه ما يؤول الى ان النبي صلى الله عليه وسلم احسب بان المراد من القول لغيره
المصدر في فاعلموا الاستقامة انه قال ذلك من ان اللاحد الرد في صحة الحكاية غير مردود بل هو لقوة جانب عدم الصحة
وما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في صحة الرواية تخيل ان يكون ما خوف من غير هذه الآية ونبا على ان السير اصل
مقدم ليسر عارض فاذا كان معه ليسر اخر كان من غير واحد ليسر ان هذا وعندى ان النظر ارجو ان الصحة المذكورة في قوله
ان صحت هذه الحكاية معنية فافهم قوله فاشار المصنف الى قوله الاصح انه تأكيد في الكشف اشارة الى دفعه
حيث قال هذا على قول ابن عباس محل على الظاهر ونبا على قوة الرجاء وان موعد الله لا يحيل الاعلى اوفى ما يتجمل للفظ
والمعبر قال المصنف لم ولنظر المعرفة التي تاد مكررة الخ طاهر هذا الكلام غير سديد لانه ان اراد ان مثاله لم يوجد مقتضيه
السياق فيرو عليه قوله لغيره بعضكم فوق بعض وقد ذكر في الكشف ايضا مثالا لان اراد ان نظيره من الاحكام الفقهية
غير مذكورة كما يقتضيه العبد فيرو عليه ان حكمه الضم كذا كما ذكره اشارة قدس سره فلا وجه فيه كذا قيل وهو ليس
بشي لان وجه لكل من إعادة المكررة مكررة والمعرفة مكررة مثال ولنظر قدس سره والباقيين وجه لكل منها مثال ولنظر قدس سره
لاحد هاتين لانه لم يتفرع عن عدم هذا في النظر وفي الآخر تفرع المثالي ولم يذكر المثال مع شدة كل منهما في كل واحد من
الحكمين اعني اذ لم يثبت هذا من احتياط الحكمين بل من احتياط المصنفين فافهم واخلف قوله في ذلك الصك المترا

العكس بكتاب التور بالمال يعني قوله كونه مقترفا بالمال الثابت في هذا العكس فانه يعبر كبره كبقية المقترفة
مرتين اكثر لان المال المقترف بالثبوت في هذا العكس بقية المقترفة وان ذكر في عبارة الاقتراف لفظ السكرة كان يقول
على ان كتب في هذا العكس فانه قد قيل بن ابن ابينا ومن بقية المصنف هو ان ان يعقيد الالف المخرجة العكس
يوجب تعريده ولا شك ان ذلك ممكن من التفسير قوله من غير ان السبب او عذريته في هذه المصورة تنبيه وتجديد
وتجديد في هذه المصورة السابقة قوله على تخيير المخر في قيد الاتفاق بل انه على الاختلاف في تخيير المخر في قوله
فاللازم لف واحد لان اشارة الواحد لا تنجم بالتحقق فاسادة للاحكام والاقام والاعادة عند القاضي لا سقاط مؤنة لاثبات
بالبيته قوله يريد انها باقيا لا يصل اليها وان جعل مقابلا للسكرة الموصوفة لمجيئها من قوله بحسب اللفظ ايده ولما بينه المصنف
المقتضية بقوله موقوفة بحسب اللفظ كما لم يرد والذم في قوله يسلككم كيم حسن مثلا قال فانه خلق الموت والحياة ليسلككم
يسلككم مائة المختارة بالتكليف ايها المكلفون قوله انكم احسن مما صوب بان يكون على البيته وخلصه بان يكون الوجه
حالة واقعة موقوفة للمفعول الثاني لفعل السبوي المتضمن من قوله ليس من باب التيقن لانه يحل به وقوم الجحيم يخرج على
البيته الذي هو المفعول الاول لان شرط التيقن ان يقر الاستغناء من دواعيها هو قائم مقام المقتضين مثل علمت اريد
فانهم حرم به الرضى قوله والا فخران عمومها بحسب الوصف للفرق التخييرية لو كان عمومها لعموم الضعفة كان لا بد
البعث عالمها في الثاني لا في الاول بين اى درسايد السكرات بالنظر الى ذاتها كما سبق مران الماموش الاول اعتناق عبده
والمتعصب بقول الدرد في الثاني اعتناق كل من عبده و دخل الدار هذا لكن يريد عليه انه اذا كان عمومها بحسب الوصف
لا يعبر بالفرق بين الصورين المذكورين في المتن الا ان يقال ان مراد الوجه التوقيفي انه متى رصفت لفعل سبوي
ضميرها يكون للعموم فيمكن حمل قول من قال لعمومها بمعنى معتقة على هذا قوله مثل من ذلك ان تقول ان رصفتها
على اخصوص كالسكرة وعمومها بالمعققة قوله والا فالحياة الى المولى هذا هو المذهب كلام المصنف هو يدل على ان
التخير للفاعل الماخاطب مطلقا سواء من سبهم على الترتيب او لا حيث قال في قوله اى عبيدى ضربته جثيت الجسد و
تخبر فيه الفاعل ان هذا يمكن التخير من الفاعل الماخاطب قوله وان شئت ما يطبق حملها واحد فعملها ما ساقيل يمكن هذا
الاعتبار في اسئلة السابقة ان يكون الماخاطب شخصا عاجزيا باسلا يعصب ضربه لواء واحد فمكون المقصود من قوله
اى عبيدى ضربتك فهو جراحا لظن رطابة العبيد فاذ ضربت الجحيم مع غير ان لا يقتضيه الا لفظ الفوات المقصود قوله
ونما يحصل مطلق فعل العمل من كل واحد منهم وقد حصل اى صورة اى جنسية محمولة بحصول مطلق فعل العمل من كل واحد
من العبيد سواء كان حاملا لها من ضمن الكل او مستندا وقد حصل مطلق العمل من كل واحد فانه احملها جميعا فافاد

هذا هو الوجه في قوله على تخيير المخر في قوله
فانها باقيا لا يصل اليها وان جعل مقابلا للسكرة
الموصوفة لمجيئها من قوله بحسب اللفظ ايده
ولما بينه المصنف المقتضية بقوله موقوفة
بحسب اللفظ كما لم يرد والذم في قوله يسلككم
كيم حسن مثلا قال فانه خلق الموت والحياة
ليسلككم مائة المختارة بالتكليف ايها المكلفون
قوله انكم احسن مما صوب بان يكون على البيته
وخلصه بان يكون الوجه حالة واقعة موقوفة
للمفعول الثاني لفعل السبوي المتضمن من قوله
ليس من باب التيقن لانه يحل به وقوم الجحيم
يخرج على البيته الذي هو المفعول الاول لان
شرط التيقن ان يقر الاستغناء من دواعيها هو
قائم مقام المقتضين مثل علمت اريد فانهم
حرم به الرضى قوله والا فخران عمومها بحسب
الوصف للفرق التخييرية لو كان عمومها لعموم
الضعفة كان لا بد البعث عالمها في الثاني
لا في الاول بين اى درسايد السكرات بالنظر
الى ذاتها كما سبق مران الماموش الاول
اعتناق عبده والمتعصب بقول الدرد في الثاني
اعتناق كل من عبده و دخل الدار هذا لكن
يريد عليه انه اذا كان عمومها بحسب الوصف
لا يعبر بالفرق بين الصورين المذكورين في
المتن الا ان يقال ان مراد الوجه التوقيفي
انه متى رصفت لفعل سبوي ضميرها يكون
للعوم فيمكن حمل قول من قال لعمومها
بمعنى معتقة على هذا قوله مثل من ذلك
ان تقول ان رصفتها على اخصوص كالسكرة
وعمومها بالمعققة قوله والا فالحياة الى
المولى هذا هو المذهب كلام المصنف هو يدل
على ان التخير للفاعل الماخاطب مطلقا
سواء من سبهم على الترتيب او لا حيث قال
في قوله اى عبيدى ضربته جثيت الجسد و
تخبر فيه الفاعل ان هذا يمكن التخير من
الفاعل الماخاطب قوله وان شئت ما يطبق
حملها واحد فعملها ما ساقيل يمكن هذا
الاعتبار في اسئلة السابقة ان يكون
الماخاطب شخصا عاجزيا باسلا يعصب
ضربه لواء واحد فمكون المقصود من قوله
اى عبيدى ضربتك فهو جراحا لظن رطابة
العبيد فاذ ضربت الجحيم مع غير ان لا
يقتضيه الا لفظ الفوات المقصود قوله
ونما يحصل مطلق فعل العمل من كل واحد
منهم وقد حصل اى صورة اى جنسية محمولة
بحصول مطلق فعل العمل من كل واحد من
العبيد سواء كان حاملا لها من ضمن
الكل او مستندا وقد حصل مطلق العمل
من كل واحد فانه احملها جميعا فافاد

هذا هو الوجه في قوله على تخيير المخر في قوله
فانها باقيا لا يصل اليها وان جعل مقابلا للسكرة
الموصوفة لمجيئها من قوله بحسب اللفظ ايده
ولما بينه المصنف المقتضية بقوله موقوفة
بحسب اللفظ كما لم يرد والذم في قوله يسلككم
كيم حسن مثلا قال فانه خلق الموت والحياة
ليسلككم مائة المختارة بالتكليف ايها المكلفون
قوله انكم احسن مما صوب بان يكون على البيته
وخلصه بان يكون الوجه حالة واقعة موقوفة
للمفعول الثاني لفعل السبوي المتضمن من قوله
ليس من باب التيقن لانه يحل به وقوم الجحيم
يخرج على البيته الذي هو المفعول الاول لان
شرط التيقن ان يقر الاستغناء من دواعيها هو
قائم مقام المقتضين مثل علمت اريد فانهم
حرم به الرضى قوله والا فخران عمومها بحسب
الوصف للفرق التخييرية لو كان عمومها لعموم
الضعفة كان لا بد البعث عالمها في الثاني
لا في الاول بين اى درسايد السكرات بالنظر
الى ذاتها كما سبق مران الماموش الاول
اعتناق عبده والمتعصب بقول الدرد في الثاني
اعتناق كل من عبده و دخل الدار هذا لكن
يريد عليه انه اذا كان عمومها بحسب الوصف
لا يعبر بالفرق بين الصورين المذكورين في
المتن الا ان يقال ان مراد الوجه التوقيفي
انه متى رصفت لفعل سبوي ضميرها يكون
للعوم فيمكن حمل قول من قال لعمومها
بمعنى معتقة على هذا قوله مثل من ذلك
ان تقول ان رصفتها على اخصوص كالسكرة
وعمومها بالمعققة قوله والا فالحياة الى
المولى هذا هو المذهب كلام المصنف هو يدل
على ان التخير للفاعل الماخاطب مطلقا
سواء من سبهم على الترتيب او لا حيث قال
في قوله اى عبيدى ضربته جثيت الجسد و
تخبر فيه الفاعل ان هذا يمكن التخير من
الفاعل الماخاطب قوله وان شئت ما يطبق
حملها واحد فعملها ما ساقيل يمكن هذا
الاعتبار في اسئلة السابقة ان يكون
الماخاطب شخصا عاجزيا باسلا يعصب
ضربه لواء واحد فمكون المقصود من قوله
اى عبيدى ضربتك فهو جراحا لظن رطابة
العبيد فاذ ضربت الجحيم مع غير ان لا
يقتضيه الا لفظ الفوات المقصود قوله
ونما يحصل مطلق فعل العمل من كل واحد
منهم وقد حصل اى صورة اى جنسية محمولة
بحصول مطلق فعل العمل من كل واحد من
العبيد سواء كان حاملا لها من ضمن
الكل او مستندا وقد حصل مطلق العمل
من كل واحد فانه احملها جميعا فافاد

فانه قد مر ما ورد عليه من ان الاظهر ان القول من جميعهم ان الرض انه لا يطبق حملها واحد ولا النخبة واحدة يكون حملها احد
 فالصادر من المجموع حمل واحد فلا يكون كل منهم حاملا لها حقيقة بل شئ لم يدخل في حملها لان غرض الشارح قدس سره ان
 انه انما يثبت الجميع بمجرع واحد من الظاهر ان المقصود هو حمل النخبة تمامها يحصل بفعل المجعوع من حيث هو مجموعهم لان المقصود
 وهو حمل النخبة مطلقا سواء كان على سبيل الاجتماع او لا افراد وهو يحصل بمطلق فعل الحمل من كل واحد سواء كان
 منقودا او في ضمن الكل وفي هذه الصورة حصل مكوته حاملا في ضمنه ليس المراد من فعل الحمل فعل حمل النخبة تمامها كما يدل
 عليه لفظ المطلق على انه لو قيل من جميعهم لما كان لقوله مطلق فائدة كما لا يخفى فانهم فانه من ذالقة قدس سره قوله مستل
 من جهة النسخ اى ملاحظه اصطلاحه لان الشق الاول مبني على لغت النسخى والثاني على ارجاء التفسير لان الصفة في غرض
 نحو تطبيق على المعنى العام الخاص بهى بالمعنى الاول لوجود فيها وبالنسبة الى لم يوجد شئ منها في قوله فانه موصوفه والصور
 في الممنوع لان المراد من قوله في الثاني قطع عن الوصف الوصف المسمى لا مطلقه في الثاني ليس كذلك لانه انما يكون معما
 اذا صار مبدءا لثبوت النسبة للبيته والتحقير يقتضى الشفقة والمضروبة فيا فيها كذا قال صاحب الترجمة فلا يخفى عليك ان هذا غير
 منطوق في مثل امي عبيدي اعطيتة درهما فهو حرد المسئلة سجا لها وقد لعل عدم كونه معا بانه فزم كونه عام فموا امي عبيدي
 اضربه مسند الى الخاص فيكون خاصا بخلاف ضربك فانه باعتبار سواه الى كل واحد من العبيد وفي بعض شروح المعنى انه
 لو سلم ان المضروبة وصف معنوى ايضا لكن بشكل مذكرك ان لو كان التوصيف بمقصودا عند القيام المبني للفاعل
 حتمه شئ محروفا وهو ممنوع ومثل هذا منقول عن الفان في ايضا قوله والبدل لا يقر كما لا يوافقكم الفاعل الاول من
 القرب والثاني من القران او كلاهما معجزة واحدة لا تقصده لا اقرب احدكما الا يوافقكما جميعا كذا قيل قوله واجا
 صاحب الكشف النور قول حاصل فاذا ذكره في محب الكشف انه فرق بين امي عبيدي وضربه فهو حرد وبين لا اقربكما الا يوافق
 اقربكما بان ايا في الاول في قطع عن الوصف فلا نعم في الثانية المسكرة موصوفة فتتم وذلك بوجهين الاول ان يضرب
 في المارة الاول مسند الى المخاطب فيكون قايما به لا متناه الامسا ويدون القيام اذا كان قايما به لا يكون قايما
 بالمفعول الا متناه قيام لمصلحة الواحدة سواء كانت حقيقية او صافية بجليس وذلك مبني في محله نعم ان تلحقه بالمفعول
 بالوقوع لا يترجم حصول صفة اضافية له وى كونه مضروبا للمخاطب كذا في قوله فانه موصوفه كونه موصوفه لانه في محله
 صفة لها يترجم كونه ضربة عن الوصف بخلاف المفعول فيه في الصورة الثانية فان التضافه بالمجرع للواقع فيه
 ليس الامتقانة له التحد على التفرقة موصوفة قيامه بالفاعل الثاني في تصافه به بجند المعنى متصل بحقيقة فكذلك
 في تلك الصورة موصوفة فتتم ولا يخفى على القطن انه حرد فم الايراد الذي في قوله الشارح لانه ان اراد لقوله لا يخالفه

في قيام الاضافات بالبناء فين انه يجوز ان يكون حقيقة واحدة شخصية قائمة بالمضافتين حتى يجوز قيام المضافتين
 الى المضاف بالمفعول فظهر ان قيام المفعول الواحد بل الامر لا اعتبار بمجلدين محال وقد عرفت في شرح المقاصد ان
 اراد ان لا يتحقق في قيام الاضافات الواحدة بالمفعول بالبناء فين ان كل شخص منه كالاخوة القائمة بالاخوين باعتبار
 فردين مسلم كمن يقول ان المذكورين هو المضاف الى المضاف اليه فين ان المفعول بالبناء فين ان المفعول بالبناء فين ان
 احسن المعتبر في غير كونه فان قيل الامر في ذلك ثم ان لا يكون المضاف لكونه قائما بالمفعول صفة للمفعول كمن يقول
 يكون ضرب الفاعل للمفعول صفة للمفعول قائما به على ما قال في الملوك في تعريف الدلالة ان فهم المعنى وان كان صفة للمفعول
 او المعنى كمن فهم المعنى من اللفظ قلت قد حقق السيد قدس سره في شرحه ان فهم المعنى بالمعنى كونه من اللفظ ليس حقيقة لفظية
 المجموع المركب لانه لا بد ان يقال حيلة لفظة له باعتبار استلزامه لكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فضرر الفاعل للمفعول
 ليس صفة له باعتبار استلزامه لكونه مفعولا بالوجه الثاني ان المقتضى في اى جسيدي صفة فهو حقيقي في الحقيقة بالمعنى
 اى عبد بن عبد و كذا في غيرها متعلقة عن الوصف الا انه لا تضمنه معنى في شرطه ثم على الفعل جعل الحيلة صفة له في حق
 الى ضمير لا وهو صفة اى ليس مقصودا بالبناء بل مثبت لقدرته الاتية بما قبله من غير احتياج الى المقام الية فيقدر لقدر
 يحصل في الضرورة اعني الارتباط فلا يميز في المعلوم ولذا لم يكن فيه مضمون فلا يحصل توصيف موصوف به بل هو مضمون اذ وصفتها
 لها انا هو باعتبار اضمينها الضمير في المفعول في الصورة الثانية فانه صرح بقصد الذات وقصد صفة الصفة
 عامة فيفيد المضمون بجره ان قد مر بنا البشارة لا شك ان يكون المفعول بداعية الضمير منها في صفة في المقام متعلقة
 لا بل الربط لا ينافي ان يكون اتصال المفعول به بغير من اتصاله بالمفعول فيه جاز ان لم يكن في الضمير تمييز لا يكون
 مفعولا للمحرفة من ان الوصفية ليس الا باعتبار الضمير ان الفاعل ليس مفعولا بالمعنى الذي ذكرنا بل يجوز
 في المقام لوجه بقصد الذات فاشكل فانه من المدهج في هذا الموضع في ما هو الحق تحقيق القبول كذا في كتب سمي في اولى سلم الله
 ثم في حاشية هذا الكتاب به في هذا الموضع ما قيل من ان صاحب الكشف زعم ان اتصال الافعال بالاشخاص بمنزلة القيام
 بها وان التمييز لا وصف فيها ان يكون على تقدير اتصالها بها بمنى القيام بخلاف غير الاشخاص كالزمان فان الفعل
 متصل به بمنزلة متعلق بقلها دون القياس ثم تميز في بين الزعمين من الاختلال من ان الفعل المتبني على
 المفعول يتصل على صفتين احدهما قائم بالفاعل والاخرى بالمفعول كل واحد منهما متعلقة بالاخرى ولا خلاف في جواب
 ذلك بل يتعلق الوصف بالموصوف كانه في التمييز ان لا يميز به كما لا يخفى في قوله تعالى فينا لعلنا فندير قوله وفيه نظرنا انظر وجوب
 كلام تركنا في قوله الاطراب من ذلك فظهر على غرضه وسهولة له بما تبرت فينا لعلنا فندير قوله وفيه نظرنا انظر وجوب

قوله ان قول بعض المتأخرين مختلف بل الغلبة في كونه ما قيل انه بعيد عما قيل وما لا يعقل بل قيل قوله لم يسمعه احد من
السموات وما في الارض وقيل مختص بان في الماروي انه لما نزل قوله لم يسمعه احد من السموات قال عبد الله بن
الزبير قد عرفت ان الله لا يسمعه احد من السموات فقال عليه السلام ما احببتك لعلته قومك اما علمت ان الله لا
يعقل وقيل انه له وحده والمختلط وذكر عاتقه للاصوليين انها عاتقه بمعنى انها مستقيمة في ذواتها لا يعقل وصفات من
يعقل كقوله لم يسمعه احد من السموات ما ينبغي ان يقال في القادر الذي بنا كما ذكره في الكشف وذكره صاحب المختار من ما سأل
عن المحسن تقول ما عندك من جوابي الاشياء عندك وجوابه انسان او فرس او طعام او كتاب او عن الوصف
تقول ما زيدا وما عمرو وجوابه كبريى او انما فعل وهذا قد بين الفرقون وموسى قد قدمنا مثال فرعون لقوله يا رب العالمين
واجاب موسى عن الوصف انتهى وبالعقل كلمة بالعلم العقل او غير كرمه هو بالما لا يعقل او صفات من يعقل ما يجوز
مما روي ان المراد ما علمت ان ما ينبغي لما لا يعقل لانها موصوفة فقط قوله فيصير كل جملة شبهة في الوصف
وكذا يصير كل زمان مأكول لاكل الزمان لان قشره الذي من جملة اجزائه غير مأكول بخلاف الاول فانه يستغرق كل
زمان مأكول لانه كل زمان لا يستغرق مأكول لانه كل جزء منه بل مأكول لانه هو المتعارف اكله من اجزائه وهذا بخلاف اذا
قال اكل كل زمان مأكول لانه كل زمان فان الاول هو كاذب بخلاف الثاني لاحتمال ان يدعى احد من
اجزائه زمانا والسر واحد قوله لم يكن لهم الا واحد منهم شيء لا يخفى عليك انه اذا كان لجميعهم النقل مقتضا عليه
العموم جميعا كان الواحد منهم شيء فكأن قوله لا واحد منهم شيء كافيا لكن الشارح قصد التفسير بغيره في قوله لا واحد منهم
ولا واحد منهم شيء في صورتين تحريرين احدهما ان يكون لكل منهم شيء ثم نقل كما هو بدلول كل من دخل في زمانه ان
يكون الواحد منهم قوله لانه ليس عموم من بدلول لقوله لا واحد منهم شيء في غير النفي العموم على سبيل الاجتماع المصنوع
والله اعني ان من نفسه ليس عموم على سبيل الافراد وهو ان يكون العموم لكل واحد لانه لا يكون بدلول لكل من
العموم هو ان يكون لكل واحد لا يشرط شيء وانما قلنا في نفسه لانه صرح بالشارح في ادل الفصل ان الحكم في
دخل هذا المصنف انما يتعلق بكونه على سبيل الافراد ما لا يشرط لانه حاصل الفرق ان كل من كل وجوب تناو كل واحد
على الافراد كانه ليس موصوفه لانه عموم لا سيما على الافراد كما ان كل من العموم لا يشرط لانه لا يشرط لانه لا يشرط
ان يخلين كان اللفظ في ذاته خاصة وكانه ليس موصوفه فيكون لكل واحد منهم نقل بخلاف من فانه لا يوجب عموم
انما دل واحد من الذين ليس موصوفه بل عموم في نظر الى موصوفه من كل من المجتمعين او لا يخل
من لان ما يتحقق في موصوفه الاجتماع من كل واحد موصوفه في غير موصوفه من لانه عموم لانه لا يشرط في تحقيق

مختص

يتحقق بالنظر الى منتهى فهمه اذ اذ الفروق ذكره شمس الاممية في سفره الكبير وما جرحنا طهرنا ان ما قيل من ان
 هذا مبني على من بينها مكرمة موصوفة لا مفرقة بيني عليه ان بينها موصوفة لصيقة عامة والسكر موصوفة بها متفرقة
 على الافراد ليس لسبب ذلك اذ قيل من انه ينبغي ان يحل اولا معارضا عن السابق على المتخلف ويكون النقل لو اريد
 وتعيين باختلاف القائل لان الكلام في التبعيض والتعبير على المتخلف ليس بشيء لان المقصود بالذات هو التحريض على التبعيض
 لان المقصود من الدخول في الحصص والتعبير على المتخلف انما يحصل لطريق التبعيض والضمين فلا بحث على حمله معارضا
 من انما يثبت لغيره ان مجموعها انما يثبت لاجل ضرورة ناشئة من الابهام كعموم السكر في سياق التفوقان كمن
 حيث انها من المبهمات مدلولها فرد من الموصوفات لصلتها لا على تعيين خسارت السكر في ذهابها من غير ان العموم
 هناك من سياق النفي ومنها بسبب ان ارادة البعض دون الآخر ترجيح بغير حرج فيعم الكل على سبيل البديل كما هو
 اصل وضعها فانه قد ما قيل من انه يلزم ان يكون عموم من استعمالها كالسكر لا وضعيا قوله فلا مشاركة بين
 من ودخل جميعه وكل في كيفية العموم يصح بها الاستارة والحاصل ان كلمة من لا يدل على الا حصة لا على سبيل الاختصاص
 ولا الا افراد قصدا وانما يثبت العموم فيها ضرورة ابهامها كما ذكرنا فلا اشتراك مع كل واحد منها في المنع الخاضع
 الموصوفات لكل واحد منها هو الا حصة لصيقة بالاجتماع كذا فهم من كشاف الكبير فانه قد ما قيل من انهم قد استعاروا الجميع
 لمعنى كل من التباين بين عموميهما وان الاشتراك في العموم كونه مجوزا للتجزئة لانه لا مشاركة له بالمعنى الخاص الموصوفات
 له كل واحد منها اصلا كجنان جميعه وكل فانها متشركان في معنى الاحاطة مع قوة مقتضى من مقام التشبيح لكون النقل لاجل
 بطريق الاولى مشاركة في مطلق العموم غير صحيح للتجزئة لانه ليس موصوفا لشيء منها بل عرضا عاما لمعنا بل نفس
 الا انها قد تكون توجيه لقولهم لا عموم للمعاني فانهم قوله حاصله ان الاول هو السابق ثم هذا موافق لما في التوفيق
 وعلى هذا لا دخل لقوله في التفسير فاذا اختلف الكل الى اجابة السؤال وان كلمة كل قد يوجب عموم من
 على انه حرج في كشاف الكبير على ما يكون كمن الجواب انه جملنا ما عليه علم ان لها فائدة جديدة فليكن هذا السؤال
 وارد على الفرق السابق والجواب وما قيل من انه لو حمل على تأكيد فهو من لم يكن لغوا فلو كان ان التاكيد ليس
 جديدة وهو المراد باللفظ لا عدم الفائدة مطلقا التأسيس الى من التاكيد عند احتمالها قوله بان عدم التفسير
 بالغير ادبار على انه لم يعمم انما كل السابق لتبادله في الاطلاق خصوصا في مقام تحريض على التشبيح قوله
 فلا يجوز حمل مستقار الكل فكأن ان يقال لا حاجة الى جعله مستقارا بل ان يكون من يتناول الواحد حقيقة كما يتناول
 والجميع مضاهيا ليدخل في واحد الدخول من الجماعة فهم جميع من دخل في واحد من الواحد فواهم جميع من دخل في

فكان السمع بالحقيقة فوالصورتين قوله فان قلنا الاول يكون ان سيباب عنه بان عدم التقييد لا ينافي في التقييد
فان بشرط شي رينا في البشري الا ان يقال ان المراد من قوله من غير قيد عدم استحقاق الزم فبقيد استحقاق كل واحد
وهنا قد عبرت بغيره عدم الاستحقاق فتأمل قوله علما لعموم المجازة قيل عموم المجازة منها مقتضى لان وجود عموم
شامل للمجازة المتبعية لعدم استحقاق كل واحد منها تمام العقل على ما هو المعنى الحقيقي والجميع للفرد الاول هو التقييد مما
يكاد ان يحيد العقل به وليس بشي لان اللازم في عموم المجازة ان يكون المعنى المجازي سائلا للمعنى الحقيقي ووجهها الجاهل
وعدم استحقاق ظهور حد ليس داخل في معناه الحقيقي بل لعدم الاستحقاق كما صرح به شارح جريدتها قوله واعلم
انهم لو كانوا يتوعدوا وعليه من انه لا عبرة له لانه انقص في كلام الناس منه لو قال رجل اعطيتك الدار سميت بالفقير
لم يكن له ان يسميها لكونه افقر وان المشغول بالتشجيع ليعجز عن سؤدد لا يتيسر له واحد المعنى الذي الى الحكم بسبب ان
يكون مع التخصيص مساويا للتخصيص او قوسي وان المفهوم من لانه انقص سبب ان لا يبطل الشقوق والافراد مبطل حقيقة التخصيص
ما حل الاول ثان عدم الاعطائه لانه هو خصوصية ذكر اسم زيد لان اللفظة لا غير معتبرة الا ترى انه لو قال اعطيتك
الدار سميت بالفقير وزيد فقير وعمر وفتى كان له عطاء وعمره بطريق الادنى والاشافي فلان لا نسلم ان المعنى العام يخرج
بل المذكور صريحا بنفسه ان دخول معناه لو كان المعنى الذي في ذلك يميز ان لا يستحق المجازة ولا الواحد بنفسه الدخول
بدون الفتح وانه لا يتم يكون الواحد فيها ولو سلم فقد لا يغير الفتح بالمجازة انما يبطل قد يتيسر بالواحد لا بالمجازة
واحد يعيل الفاء اما الثالث فلا بد ان لا دونه ان كان الجملة مراد من اللفظة مادة الافراد مبطل حقيقة التخصيص
المفصول من المتعلق صحيحا المراد من اللفظ واحد غير واجب فوالله وان اراد انه اذا ثبت الحكم للجملة سبب عدم الثبوت
لكل واحد بثبوته على الافراد سبب له ممنوع لانه انما يبطل اذا ثبت على الافراد في تلك الصورة واما في صورة اخرى
فان كما فيما نحن فيه قوله تحصيل التزام على ما صرح به اصول اشافعية الزيادة كقولهم ان الفعل المنسب بالعلم
افساده وجهه فاذا قال الراوي حصل البعد دخل الكعبة لم يعم الفرض والفعل ولا في الازمان ولا مادة الابد ليس ثم ذكر
مسئلة اخرى ربي اذ حكى الشيخ ابى حال اللفظ طاهره العموم كان يقول بنى رسول الله عن بيعة الغزوة قضى بالشفقة
والمتصرف هو اذ تفتيحها والدعوة وبياضه ان ليس الكلام منها لاني اذا كان اللفظ من الراوي ويكره ان يظاير
شانه على الدعاء عليه وسلم لانه لا يجزى لا بفعل المنسوب الى سائر الناس وكذا الحال فان لم نقول انما فعل من افادته على
عليه وسلم كصلى داخل الكعبة او قول من اقوال كمنى من بيعة غزوان حقيقتة النبي هو القول المخصوص وكذا لفظ
والحكم لانه ان المراد القول الذي لا يدرى كمنوعه قطعاً لا فهو عام قلها ولنبط الراوي الدال عليه اما عام ولا انما

منه في هذا القول ان الاسم لا يخرج
منه في هذا القول ان الاسم لا يخرج
منه في هذا القول ان الاسم لا يخرج
منه في هذا القول ان الاسم لا يخرج

فانقسام الرتبة فاختلف فيها المنة للاتفاق على ان اجتماع ما ناهى به المنقول والمحملي لا يقبل الراد والحاكمة في السورتين
 الاوليين لا عموم لوجود بين الوجوه بالاتفاق المحملي عنه وهو الفصل الواقع منه صلى الله عليه وسلم لا تحيل العموم اصطلاحاً وهو
 به والرتبة ايضا كذلك لانه وان كان القول المنقول يستحيل العموم لكن لا دليل على عموم ضماد على غير لفظ الروي الثاني
 متخلف عنها فصيل انه ليعلم ان اللفظ لا يدل على عدم بالجملة بل على فاعلم من حاله بل بالجملة المنقول والمحملي وقيل لانه لا يتحمل ان يكون
 هو القول الخاص بالحكمة اجتهاد في العموم وسمي بصيغة خاصة فتقسم بها العموم فحكماء هذا هو التحقيق للاتفاق بالقبول فظهر
 من هذا ان قولهم الفعل مثبت لا تعمم فيتم اذ ليس الكلام كل فعل مثبت بل الفعل الذي انبثه الراد اليه صلى الله عليه
 وسلم ويكون حكماية عن فعل من افعاله كما يدل عليه تسليمهم على اقل الكتبة ولا في لفعل بحيث لا يميل القول لان في كل
 فيه مثل ينفي عن سيم الغرض وهو مختلف فيه والمسئلة القايدة اذ قال بعض المتأخرين المراد اذ اقل فعله صلى الله عليه
 وسلم بصيغة لا عموم لها لا تعمم لانه لا يدل على نحو ينفي عن سيم الغرض لكن يخرج منه ما اذا قلنا بصيغة فيها عموم وهو ايضا بالاتفاق
 لا تعمم لما ذكرنا من الاتفاق على ان الاجتماع بالمحملي لا الحكماية بل هو القيد لمصر به فصار حاصل قولهم الفعل مثبت
 ان الفعل الذي لفظة الروي عنه صلى الله عليه وسلم يكون غير القول لا نعم سواء كان في لفظ الراد سيم او لا وهو معنى قول
 المصنف حكماية لفعل لا تعمم ولتقديمهم بالثبت انما هو لان الكلام في عموم لفعل المنفرد سواء كان منصوباً اليه صلى الله
 عليه وسلم او مسئلة اخرى المصنف لم يستغنى عنه بلفظ الحكماية لانه اذا ارد الراد ما ضرب ببول الله تعالى لا يقال ان حكمي
 فعلة من افعاله فكذا قوله صلى الله عليه وسلم انما هو الحكمي الصالح الى حاله ليس المراد منه اذا حكمي قولاً من اقواله بصيغة تعاطا للمسئلة
 كما يدل على تسليمهم بنفي وقضي في الاقيدة مثل فيه انما هو حكمي فعلا من افعاله بلفظ ظاهره العموم وهو بالاتفاق لا تعمم للمسئلة
 فيها وجدة التي اشياء اليها المصنف لم يقوله وانما هو قضى بالشفقة الخ ليرتقي الجواب لسؤال اي معنى ان هذه المسئلة
 هي فيما اذا قل قولاً من اقوالهم بالمنة في لفظه عموم وليست من قبل ما سبق بل هي مسئلة اخرى ومعنى قوله ولئن سلمنا
 حكماية لفعل الراد ان سلم كونه من حكماية لفعل ناهى على ان يعجم لفعل القول ايضا فالقول بعمومه ولو عند بعض انما
 هو عموم لفظ الجار والمنقول به يستحيل العموم لان حيث انه حكماية فعل من افعاله فانه ضم الراد اقل من المسئلة
 جليلة الحال هذا انظر الى الحال تنقيح المصنف في بنية قوله في هذا الموضع ان ليس من المصنف به ما ذكره المشايخ وادروا عليه
 ما ورد في الحق الحق ان يثبت في الحديث الحق ويثبت سوا السبيل قال المصنف به واما ان خرجوا في بعض
 المشايخ ان المستقل انما هو ليدوى المسؤول عنه فهو مقصور عليه ان يكون خص به هو جازي اذا امكن للسائل استنباط غيره
 المذكر منه من غير فوت مدح او عظم فان لم يرد في غير المسؤول عنه فهو باق على عموم اتعافا فاقوله عليه السلام

حين سئل من ماء البحر والسموات والارض هل متناهية في العدد او لا
وقد ورد في القرآن ان كان الله يمشي بالارض لكانت
تحمّل عابديه انفاق فيكون سائلا... عمومهم المختصص اتفاقا فيكون الله تعالى
فيه يشعر كل من ليس بالحيات حيث قال... بل انما يتقبل الله تعالى عمومهم اتفاقا فيكون الله تعالى
الاولى بانما هو في عمومهم فلو قيل ان سيجر لونه... جرح فقال نعم كان علما وانما في المختصص كما ان قيل على سيجر في الوجود
بما وجد فقال نعم فمخالف انما هي حيث ذهب الى ذلك في جواب بعض الاحوال وقيل انما ذكره لبيان ذلك فيما اذا كان
الجواب مستقلا قال المصنف هم... بل انما قد ذهب الى ذلك في جواب بعض الاحوال وقيل انما ذكره لبيان ذلك فيما اذا كان
لما في الصورة الاولى فانه لما في الجواب بدلا من الجواب... خرافة من خرج الجواب من غير زيادة في اعتبار ما في الثانية في
القول والمقال وهو اليوم بالبحال لان قولنا انما يقول ان فقلت... وقوله ان لم يثبت اليه من غير زيادة
لكنه مغرر وعسر لو كان لا غير بخلاف ان لم يثبت اليوم فانه زائد على الجواب فلا يعتبر الزيادة ولا يلغى
حال المصنف من العبارة في عموم اللفظ لا يختصص من المنحرفين انه يراود عنه بخرم خصوص السبب لا يسقط عمدة من الاعتبار
وان كان قد يراود منه ذلك لسبب بطولي ذكر العام اردوه الناحي في عمومهم فمخبر لكون المراد من الجواب هو
ان قال مرد ابن الحكم لئن كان كل امر فرج باقى واجب ان يحيد عالم العمل معذبا لثلاثة بن جميعون فبين ان ابن عباس
رضي الله عنهما ان قوله تعالى ولا يحسبن الله يخلف عهدهم في الآيات نزلت في اهل الكتاب حين سألهم النبي صلى الله عليه وسلم ان
سعى حكمتهم اياه واجزوه بغيره ووردوا انهم اجزوه عما سألهم عنه واما قوله تعالى لا يحسبن الله يخلف عهدهم في الآيات نزلت في اهل الكتاب حين سألهم النبي صلى الله عليه وسلم ان
خاص في خصوص هذه الآية من ان اللفظ العام منه وتغييره عليه السلام الظاهر في قوله تعالى لا يحسبن الله يخلف عهدهم في الآيات نزلت في اهل الكتاب حين سألهم النبي صلى الله عليه وسلم ان
بالشك من فهم الصحابة عمومهم لكل ظنهم في الآية وتغييره عليه السلام الظاهر في قوله تعالى لا يحسبن الله يخلف عهدهم في الآيات نزلت في اهل الكتاب حين سألهم النبي صلى الله عليه وسلم ان
هم انهم مختص بذلك او باو ذلك... لا يحسبن الله يخلف عهدهم في الآيات نزلت في اهل الكتاب حين سألهم النبي صلى الله عليه وسلم ان
ذلك انما غايته انها تختص بغير ذلك الشخص فيعمم في شبهة اذا كان اللفظ عاما وانما اذا لم يكن فهو مقتضى ذلك
السبب بانزال فيه لقوله تعالى ولا يحسبن الله يخلف عهدهم في الآيات نزلت في اهل الكتاب حين سألهم النبي صلى الله عليه وسلم ان
يحكم على ان ابابكر رضي الله عنه افضل من غيره صلى الله عليه وسلم فانه نزلت فيه بالاتفاق واللام للجمهور
... من يقتضيه صيغة افضل من التمييز في المشارة فليس فيه لفظ عام قوله لا يحسبن الله يخلف عهدهم في الآيات نزلت في اهل الكتاب حين سألهم النبي صلى الله عليه وسلم ان
... ان لا يمكن ان يكون مختص الجواب كلاما كون انما هو من كل وجه لا يمكن ان يكون جوابا لوجه من الوجوه

والا انما هو مختص بالوجه المذكور لا يختص بالوجه المذكور

بالقياس الى مقابلة نحو موسى فجدفاته جواب من كل وجه لا يمكن ان يكون
 قاطعاً في الاستدلال وعلينا من حال السبب كما توهم انه من كون جواباً من وجه فلا يكون قطعاً في الاستدلال وادخالاً في حيز
 الصورتين الاخيرتين نعم تخيل صورة اخرى وهو ان تخيلها لا يمكن في شيء منها ظاهر الا انه لا يكاد ان يتحقق ان الحال
 دالة قطعية على كونه جواباً او اما ان يكون في المثال ما يدل عليه وعلى الاستدلال وعلى الاول فقد اد التاني فقط او لا
 يكون اصلاً فالاول والثاني في الرابع ظاهر في الجواب لانه لا محال فخطا او مع تقوية ما به المثال الثالث ظاهر
 الاستدلال بقوة المثال ان يوجب حال تخيلها قوله فانه مقروء لما سبق في المعنى من التقدير بعد خبر متبنا
 كما ان منضياً واقفاً بعد خبر الاستدلال والاول والآخر بعد فعل ولا تفعل وما في معناهما كمالا تفعل ولا تفعل الا ان العلم بعد
 الاستدلال منقول جاك كذا فزيد فقول نعم ففعل الثاني في تخيل تخيل في قول نعم فانه وعلا ما بين فانه لا يطال الفهم فانه
 مجرد كان كل من سبقوا الى اقدم متبنا حقيقته ولو توهم ان يحجب الانسان ان لم يجمع علماً على ما لو تغير في سبب
 قالوا بل في الدال ابن عباس لو قالوا نعم فكفر والانه للتقدير مطلقاً قيل الاستدلال التقدير في الجواب فلو قالوا
 نعم كان للتقدير وروبان الاستدلال الجواب بل في الثاني وواقع في الحديث مثل ان يرضون ان يكونوا ربه
 اهل الجنة قالوا بل في قليل لا يجز عليه التقدير بل من الشجر والوجان قال في شرح السهل لم يجد الاستدلال في حديث
 لما انه دول في القرن الثاني كما سأل من الرواة وفيهم من لا يحسن السمعية قد خل فيه ظن كبير قوله انهم قالوا في حديث
 من الفقهاء لا اعتباراً بالاصل قوله لو قال ان تعديت البيوت قالوا لو قال لا تعدى في جوابه لم يعلم كل تعدى على
 نزل على التمدى معه فلم يحكيه على الاستدلال وهو كونه مستقلاً ظاهر في الاستدلال اجيب عنه بان ذلك لو عرف خاصه
 فيه من تخصيصه مثله بالتدري عند السائل فاعلم عادته ان تختلف لما قلنا لا يقدر فيه وقال في زعمه وهو مثله انما
 قوله اليوم قبل نزل اليوم لم يخش عنه ان يغيره وعنده ما يحسن يظهره في الاستدلال قوله
 والحمد اعلم بحقيقته المثال نقل عنه ان بدأ احتج بلثمة من الاول وهو العادة في نحو الاستدلال في قوله ففعل الكلام
 السابق بان مدلول الحال قلما يبلغ عليه الانسان الثالث تصنيف الكلام بانه نعم اعلم بحقيقته حال ما ذكرنا كما
 نكرام لا يجر على نقل ان لسان الحال انفسهم فلفظ من لسان المثال قوله كناية السورة يكن ان يقال ان
 فيه قرينة مؤكدة للمعنى بانها سبب الخاف وهو ذكر السورة فانه قرينة على انه لم يرد بالسارق ذلك الفصل
 في بيان الاتفاق انما نزلت في ايراد قرينة قوله في ردود وصفوا او في سورة الحجر على اختلاف الروايات
 وذكر بعض الحفاظ انما نزلت في ابن البراءة سارق الدية وقطع سارق ردوا وصفوا ان بعد فتح مكة وصفوا ان

لقد اشتهر قولهم في شاة ميرتة مرسية عليه السلام نسبة ميرتة فقال لها اخذتم الامهات فنبهوه فانتم مقسمون بقول الله
هيتة انما حرم لكم ما قال يا انا ب قوله للسؤال عن مير ايضا عنه قيل يا رسول الله انتم وضامن مير ايضا عنه
هو مير طبعه فيه الخبيث والحكم الكتاب والاسم فقال يا انا الماء فهو قوله لعلم دخول تحت الارادة وكلما ورد في بعض
الامهات في غنى الدخول يجوز اخذها بالاجتهاد فان اجابته عن قول لا يلحق ولد لأمته لم تستفرش سيدا عالم القرية فقد ا
من قوله صلى الله عليه وسلم الولد للغواش واللعاب المحرم من انه ورثه فبنا على ما رواه عايشة رضي الله عنها قالت قال
عبد بن ابي وقاص قد عهد الي اخيرة سعدان ابن مديدة زمعة مني فاقبضه اليك فلما كان من عالم الغيم اخذ سعد
فقال انه ابن اخي فقال عبد بن زمعة انه اخي ولد علي خراسان الي فقا وقال الله عليه السلام فحكمكم بعد بن زمعة
وقال الولد للغواش والجواب انه لم يخرج من بل الامه عالم لصرام لم يمت لبراق من عند مد لأمه زمعة فقيل انها
كانت امه لولد سميت مليدة وقال عبد بن زمعة ولد علي خراسان الي بالجواب بأنه يتخصيصه لكونه السبب لاسباب
صنفه ظاهر قوله بل قد يكون نفس معرفة اسباب التميز ان فيه معرفة وجه الحكمة الباعثة على تسمية الحكم وعدم
صحة تميزه عنه بالاجتهاد الوقوف على المعنى ولذا لا يستحال قال الواحد لا يمكن معرفة تسمية الآتي بدون الوقوف على
قصصها واثان نزولها وقال في حق العبيد بيان سبب الشدول عريق في فهم معاني القرآن وقال ابن خزيمة من جهة التنبل
ليتن على ختم الآية قوله ذكر المطلق والمقيد انه يعجزه ضرب بفصل النقص ثم للعالم ثم المطلق والمقيد كذلك فتر
سم اقسام الخاص على ما هو المشهور فيسبون ان يذكر انه قصد ان يفر الى كثرة مباحثها والاهتمام بها فينبغي ان يذكر
بعد التقييدات كالامراد هذا التفسير في وجهها خير ما هو في فصل الخاص وذكر ما متصلا بالي من العام فمناستها اياها قوله
ان المطلق هو انما لم في حقيقته المخصوص اللفظ الاول على الحقيقة من غير ان يكون فيه دلالة على شيء من قود تلك
الحقيقة فهو مطلق والدال عليها مقيد هو المقيد انتهى فقال السكي هو الدال على الدلالية لا يقيد من جهة مغيرة في فهم الامه
و ابن الحارث على الوحدة اشكارة واما النكوة محيية حرف الاول النكوة في سياق الاشارة الثانية من الثاني بادل
شاذ في حقيقته وعلى الفرق بينهما أسلوب الحقيقة والاصوليين ولفظها حيث تختلفوا في قول الامهات ان كان حكاك
ذكر آفات طاق مكان ذكره من قبل لا تطلق لفظا الى التوحيد وقيل لطلق صرا على الجنس انتهى وقيل انه هو من قولهم
المطلق ما يدل على الذات دون الصفات بل ان في الاشارات فعلى هذا اللفظ المطلق وما يسمى بهم جنس هو موصوف
القنوين النكوة هو لخاص من المعروض لكنه لا يفي فيهما في الاستعمال والحكم قد يعبر على المنهية لما يقيد قالو الوحدة
منزوية فلا وجود لها باقل من واحد وقد يعبر عليها من الوحدة اشكارة ليس بعامة ولا خاص لان الاول للنكوة

قوله في شاة ميرتة مرسية عليه السلام نسبة ميرتة فقال لها اخذتم الامهات فنبهوه فانتم مقسمون بقول الله هيتة انما حرم لكم ما قال يا انا ب قوله للسؤال عن مير ايضا عنه قيل يا رسول الله انتم وضامن مير ايضا عنه هو مير طبعه فيه الخبيث والحكم الكتاب والاسم فقال يا انا الماء فهو قوله لعلم دخول تحت الارادة وكلما ورد في بعض الامهات في غنى الدخول يجوز اخذها بالاجتهاد فان اجابته عن قول لا يلحق ولد لأمته لم تستفرش سيدا عالم القرية فقد ا من قوله صلى الله عليه وسلم الولد للغواش واللعاب المحرم من انه ورثه فبنا على ما رواه عايشة رضي الله عنها قالت قال عبد بن ابي وقاص قد عهد الي اخيرة سعدان ابن مديدة زمعة مني فاقبضه اليك فلما كان من عالم الغيم اخذ سعد فقال انه ابن اخي فقال عبد بن زمعة انه اخي ولد علي خراسان الي فقا وقال الله عليه السلام فحكمكم بعد بن زمعة وقال الولد للغواش والجواب انه لم يخرج من بل الامه عالم لصرام لم يمت لبراق من عند مد لأمه زمعة فقيل انها كانت امه لولد سميت مليدة وقال عبد بن زمعة ولد علي خراسان الي بالجواب بأنه يتخصيصه لكونه السبب لاسباب صنفه ظاهر قوله بل قد يكون نفس معرفة اسباب التميز ان فيه معرفة وجه الحكمة الباعثة على تسمية الحكم وعدم صحة تميزه عنه بالاجتهاد الوقوف على المعنى ولذا لا يستحال قال الواحد لا يمكن معرفة تسمية الآتي بدون الوقوف على قصصها واثان نزولها وقال في حق العبيد بيان سبب الشدول عريق في فهم معاني القرآن وقال ابن خزيمة من جهة التنبل ليتن على ختم الآية قوله ذكر المطلق والمقيد انه يعجزه ضرب بفصل النقص ثم للعالم ثم المطلق والمقيد كذلك فتر سم اقسام الخاص على ما هو المشهور فيسبون ان يذكر انه قصد ان يفر الى كثرة مباحثها والاهتمام بها فينبغي ان يذكر بعد التقييدات كالامراد هذا التفسير في وجهها خير ما هو في فصل الخاص وذكر ما متصلا بالي من العام فمناستها اياها قوله ان المطلق هو انما لم في حقيقته المخصوص اللفظ الاول على الحقيقة من غير ان يكون فيه دلالة على شيء من قود تلك الحقيقة فهو مطلق والدال عليها مقيد هو المقيد انتهى فقال السكي هو الدال على الدلالية لا يقيد من جهة مغيرة في فهم الامه و ابن الحارث على الوحدة اشكارة واما النكوة محيية حرف الاول النكوة في سياق الاشارة الثانية من الثاني بادل شاذ في حقيقته وعلى الفرق بينهما أسلوب الحقيقة والاصوليين ولفظها حيث تختلفوا في قول الامهات ان كان حكاك ذكر آفات طاق مكان ذكره من قبل لا تطلق لفظا الى التوحيد وقيل لطلق صرا على الجنس انتهى وقيل انه هو من قولهم المطلق ما يدل على الذات دون الصفات بل ان في الاشارات فعلى هذا اللفظ المطلق وما يسمى بهم جنس هو موصوف القنوين النكوة هو لخاص من المعروض لكنه لا يفي فيهما في الاستعمال والحكم قد يعبر على المنهية لما يقيد قالو الوحدة منزوية فلا وجود لها باقل من واحد وقد يعبر عليها من الوحدة اشكارة ليس بعامة ولا خاص لان الاول للنكوة

للكثرة المبهمة والناشئة من الوحدة وهو مذنب لبعض مشايخنا وبعض اصحاب الشافعي والافرنان الوحدة مستقيمة فيه
اذلا فائدة واعتبارا لموضوعه لطلب الطبيعة لان الموضوع انما هو لا استعمال ولا يمكن استعماله من حيث انه موضوع لها استعمال
لا يكون الامر كذلك ولا اعتبار الاحكام كفي ان يكون موضوعا لها هو الوحدة فيعتبر الاحكام مارة عليها بدون
الوحدة واخرى معها ان اقتضيا الطبيعة في غاية القوة بالنسبة الى المتعارفة فاعتبار التجو في هذا هو ان
القضايا الطبيعية انما يقال بانظر الى ان الحكم فيها على الطبيعة لان في الحقيقة المخلوقة لفظا موضوعا للطبيعة
من حيث هي في نفسه والا عليها بغيره ما قيل من ان المخلوق موضوع للمخلوقة لانه ان كان موضوعا للطبيعة
يكون موضوعا للطبيعة فالافرنان الدال على نتائج في حقيقته خرج بالشيء العام للونه مثلا ولا يحتاج كلها سوى
الذي ليس لعدم احتمالها لتخصيص كثيرة ولها شيء هو الحقيقة المستقيمة من غير شمول قوله ولا تعيين في بيان ثمانية اشياء
لا يبعد ان يقال فائدة ان رتبة مؤمنة الصديق على محبوبه دال على الحقيقة المختلفة من غير شمول فزيد ولا تعيين
يخرج لان فيه اوزم تعيين بقيد الايمان ولهذا قال بعض المتأخرين انه الدال على شائعه لا فائدة مستقلة لفظا
منه ولا تعيين زائده على حقيقته ورجح في الاولى من تعرضه لانه يخرج منه المجهود الذي لا فائدة له اذ لا فائدة
لفظا فلام غير مستقل من قوله وان كانت شائعه في الرقبات والمخالفات حقيقته لها من غير شمول وان كان
تعيينه قال بعض شراح جملة الجوامع قوله في حقيقته خرج الدال على شائعه في وقوعه تحقيقة مؤمنة انتهى ورجح ان
يقال ان قوله ولا تعيين في بيان منتهى الفكرة الى قيده وهو في حقيقته قوله ان المجهود الذي لا فائدة له من غير اعتبار
لخصوصه الذي لا فائدة له على ما صرح في المخلول بان المخصوص الذي لا فائدة له هو في مداول الامام ما في القول
الذي لا فائدة له في الموضع بالامر فلا يلاحظه بطلان الحقيقة الخاصة وعلى هذا التحقيق بين المطلق وبين
فكرة التحقيق فهو من وجهه ففهمنا في تحقيقة واقعة فيها اذ وقعت في سياق النفي واخره في شرايط
هو انما خرج عندنا من هذا الظاهر ما سبق في كلام المصنف من قوله المكرة في غير هذه المواضع خاص بكونها دالة
فرد ويكون مطلقة لانه ان المختار عندنا هو الاول في انها قد لقيت منها الى الطبيعة والمادية فيكون مطلقة
مقتضاها خرج من الشبهة لوجه ان كان الملائمة اعلم من ان الملائمة في شرايطها كالمختار من ان يكون في قوله
في كان يكون محتملا للخصوص لكن مع شمول العالم من غير شمول النفي لكن فيه تعيين كرتبة مؤمنة في
لان لا يصير حال التعيين اذ دل على شائعه مداول على العيش لكثرة ان كان المراد انه الدال على ما خرج عنه
بان فيه شرايط من وجهه فالمراد كلها هو ان كانت متعلقة بغيره او لا وكيفية لعدم الشبهة فيها بوجه العالم

ان خص عدم الشيوع بان يكون بسبب التقييد على ما قيل في تعريفه انه الدال على شائئ موقود على الاول
قديم بوجبه مستلحق باخرهم وعلو الشا في شيوع وقال الشارح سق في جو شية على تعندي ان اطلاق التقييد على جميعها
والتمويل ليس بالاسلام شائئ هذا ما يخفى عليك في العبارة من التسامح اذ المراد هو لفظ الدال على ماخرهم قول
وقيل ان فصل الخواص على الوجه الذي ذكره المصنف هو ان كان يمكن اعتبار وجه انتظامه والى اصل ان المطلق
انما يحيل على قديم اذ لم يكن العمل بهما بوجبه اذ لو اتحد الحكم بسبب التناول وهو الحادث بسبب الحكم بكونه ان كانت
او كان احد الحكمين موجبا للتقييد فيفسد قديمه ان لم تجد شيئا منتهيا وان لم يصير باقيا بسبب الحكم لا فناء اتحاد
الحادث في قديمه اذ لا يكاد يوجد مادة يكون سبب الحكم محتالها مع اتحاد الحادث لانه لا شئ سبب الحكم عن سبب التناول وفيما
سوى ذلك لا خلاف ان الشا في قديمه اذ اختلف الحادث بسبب الحكم فقدر لا جاحته الى التقييد بان يكون الحكم بطريق
الوجوب لا الجواز لان الدليل على ذلك ان الحكم لا يلزم الجواز بدون التقييد ^{الوجه الثاني} في المطلق لا يلزم الجواز بدون التقييد متقضي التقييد ان يكون الجواز
في التقييد فيكون للعهد قتل في الجواز ضرر في التام في مباحث التمسك في التمسك لا بد منها من قديم آخر وهو انه لم يعلم ما اثر
احدهما عن الآخر اذ لو علم ما اثر التمسك بحيل في نسخ المطلق عند الحقيقة لا اطلاق كان مشروعا ثم رفعه بالتقييد وبما لا
الشافية فيكون من باب سبب المطلق على التقييد ولذا لا يعيد الحقيقة المتواترة بين الواحد والآخر لا يجوز نسخ التمسك على التمسك
ولو علم ما اثر المطلق لم يوجد فيه قصر من حقيقة كل من طرف من قواعدهم ايجابهم وصل بان المراد بالمطلق التمسك
فيكون ان يمتنع كونه ما منى ما منى ان يمتنع على التمسك كالعالم المتأخر عن الخاص في المسئلة بسبب في متغيرين
وفي جميع الجواهر انه يحيل عليه في كونه متأخر الفقيه اذ متأخر عن وقت الخطاب بالمطلق اما اذا تأخر عن وقت العمل به
فيجوز ما ساعدنا الشافية فيه وقيل في نسخة مطبوعة عندهم انهم قولهم وان كان احدهما موجبا للتقييد الآخر لا
لا قبل ما ساعدنا الشافية فيه وقيل في نسخة مطبوعة عندهم انهم قولهم وان كان احدهما موجبا للتقييد الآخر لا
الى ان احسن لو نفي بالتمسك الى ما لا يجب اصداله الحقيقة فيوجب بطريق التمسك حكم غير كونه وطا في عبارة
ادان مراده انه لما كونه موجبا بالنظر الى ذاته فمن غير ما حظه امر آخر لكون التمسك ورضا على عين ما كان ما امر انجذاب
لا تملك في رتبة كافتة كانه ليكرهه في وجوبه بواسطة تملكها في الاتفاق وبعد لا خذ ما ان ايجاب التمسك رتبة كافتة
لغيره ان تملكه حكم غير كونه لوقوعه بعد قوله في رتبة التمسك اعنى رتبة غير كافتة اليه هو بوجبه التقييد
اعنى رتبة قديمه **قوله** اعنى رتبة ولا تملك رتبة كافتة اليه من ان يغرض الخطاب بمن يستحق منه عليك
رتبة احداهما غير متواترة **قوله** اعنى تملكها قبل التمسك وان عليك بالادلة **قوله** وتقتل عن المصنف هو وفيما اقل عندنا

فيكون ما اثر التمسك بالادلة لا يملك التمسك التمسك التمسك

[illegible]

ما ذكر من فائدة الاستحباب وكونه فاعلية انما يحجز فيهما اذا اردوا في الحكم اذا اوروا في سبب انما يتصل ان يكون
 المقيد وليلا على ان يتصوره اولى بالثبوت وان شرعوا بهم الشارع حيث جعله سببا بالنقض المطلق ضمنيا ثم بالنظر في التقييد
 قصد في قوله نحو ذلك الاشارة الى فوائد اخرى في صورة ورودها في الحكم اولى فوائد في صورة ورودها في سبب قوله
 وبالحكمة هو اولى من البطلان الخ لانه العمل بهما هو احتمال الفائدة اولى من جعلها تضادا واحدا بالحل والبطلان المطلق
 ان عدم فائدة جديدة لا يحجز البطلان صفة الاطلاق لطلب فائدة اقلية او يحجز من مفهوم المطلق ثانيا بالنقض
 ومفهوم التقييد بهما اثبات شي من جنس ليس مستبعد في الشرع **قوله** ولكن الخصم ان يقول الخ اى انه ان يقول
 المحدث هو المقيد لا عدم اخرا غير المقيد ليرد انه عدم احد الكون من حيث هو وجوب لاس من حيث الاخبار بل هو ان الاخبار
 منصوص فانهم البحث الاول الثالث ودفعت في قوله ولا نسلم الخ لكن على هذا كان الظاهر ان يقول لا اخرا المقيد
 اخرا المقيد كما يقتضى سنن البحث الثالث فالتفاد على قوله لا اخرا المقيد وهو الثاني اذ لا اشتباه لوجوب التقييد بعدم اخرا
 غير المقيد لوجوب فهمه فغيره من قوله المعنى هو وجوب التقييد ضربا لا اشتباه بخلاف اخرا المقيد اذ يمكن ان يراد من وجوب
 التقييد ولو يجوز او ما قيل من ان الظاهر ان يقول بل لا اخرا المقيد لا عدم اخرا غير المقيد لانه المحدث عند الثاني ليس
 بشي لان الكلام على تقديره التقييد كما قررنا لقوان وجوب التقييد من جنس هو ان يقال انه في حكم المنصوص واما
 عليك ان المراد من وجوب التقييد لا بد ان يؤتى به فانهم ما قيل ان ليس المراد بوجوب التقييد لا اخرا او بوجوب التقييد
 وعدم اخرا بالنسب فزيد الاول ثابت في المقيس بالنقض فيكون التسوية في الثاني الى آخر ما ذكره لمصنف **قوله**
 لان ان بالنقض المطلق الخ يمكن اثبات الدلالة عليه بالوجوب التقييد لم يكن غير المقيد مجردا المطلق يدل على اخرا اصيل
 على عدم وجوب التقييد وقد صرحه الشارع في شرط القياس ان ينقض شيئا وان على عدم الحكم المعبر في الغرض لان
 الاطلاق يدل على اخرا الرتبة النكارة وانه لا يشترط الايمان **قوله** بهما ينفذ الخ اى بما قلنا من ان المحدث
 هو التقييد لكن من حيث الوجوب ينفذ ما يقال انه على تقدير صحته به التعدية اى التعدية التقييد لا يلزم الخ قوله بهما
 التعدية اشارة الى ما هو المذكور في ضمن قوله المحدث هو وجوب التقييد على ما قررنا **قوله** بالنقض التقييد
 قوله والمقياس اى بالنقض التقييد الذي منشأه القياس على ان نقول انما يريد صاحب الكشف على ان قال في
 الاسلام من انه على تقدير صحته التعدية الخ **قوله** اذ احتمت المطلقة المقيدة واما قد اجتمع المطلق الصحيح هو المقيد
 التقييد يري **قوله** فالحل وجوب الاتفاقا وليا لحل غير عدم اخرا غير المقيد فانه ان حل المطلق في التقييد
 حاد فذا واحدة انما يجب بترجمه المقيد بعد تناقضها ودهما المقيد التقييد المستند الى القياس لا يمكن ان

لم يكن عدم الوضوح بل كان هو ضوؤه على وجه التحق قوله فان منتهى الملازمة التي هنا حاصل قول المصنف هو عدم اليقين على
تقديره الوضوح لا قيل لو قيل هو وضوحه بل هو وضوحه على منتهى الملازمة مستند الى قوله الوضوح كما وجد يكون استتماله على منتهى التحقير
في المجموع استتماله احد المتعينين قوله فان قيل لا يجوز ان الظاهر لا يقتضيه علم منتهى الملازمة لانه منتهى الوضوح هو حقيقة
على كونه موضوعا للمجموع لكنه اعني ترتيب المتن فانه منتهى الوضوح وان وجد الادل الثالث ان قوله الوضوح انما هو وضوحه
من عرف ان الظاهر انه اشار الى وجه آخر لانه قد صرح بهذا الوجه قبل هذا القول في كل وضوحه وجوب الوضوح هو وضوحه
فيها حقيقة بحيث يكون ظاهرا فيها او محسوسا عليها للاحتياط كما ذهب اليه الشافعي في عصب وقوله الاشتراك
لانه حينئذ لا يتبادر ولا ابراهام كذا كذا اعتبار الحقيقة عن الوضوح وعدم علم الوضوح الوضوح الاخر انما هو لانه لو كان منتهى
وعالمه لم يصير عنه الوضوح كمنه آخر في نظر كل وضوحه كانه لم يوضوحه من آخر الاستعمال لا يكون الا على طبق الوضوح فانه
بالنظر الى كل وضوحه يكون كانه لم يوضوحه من آخر فاذ استعمل في معنى حقيقة منتهى ان يكون في ذلك استعمال حقيقة
فوضوحه آخر انما هو الوجه وضوحه من غير ان يلاحظ فيه من الوضوح من حيثها بعبارة بقوله في كل وضوحه بوجوب الوضوح فانه
بالنظر الى ملاحظة من الوضوح قوله او لا يختلف الوضوح من عدم علم كل منها وضوحه لا آخر قوله الوضوح
هو تخصيص اللفظ للاحتياط الى هذا على ما بينا قوله في ملاحظة منتهى اشتراك الخ في كل وضوحه بوجوب الوضوح حقيقة
لا اثنائه او الا في كل وضوحه قصر اللفظ على المعنى الوضوح كمنه بحيث لا يتجاوز الى معنى آخر مراد بحسب المتعينين مطلقا
هو ليس بشي لانه قد علم ان الاستعمال لا يكون الا بحسب الوضوح وسخوه فاستعمل في المعنيين لا يمكن الا بان يتبين
وهو غير المتعينين ان كلا من المتعينين يقتضي ان لا يتجاوزا على وجه اصلا في اذ استعمل بحسبه وحينئذ قد استعمل كذا
وقد جاز في الاستحسان عليك ان يذكرك ليس محض اضافي بل حقيقة اعتبارا فان الاضافي ما يكون بالنسبة الى بعض
ما عده وهذا بالنظر الى كل ما عده لكن باعتبار تعيين مخصوص قوله اشتراك لفظ تخصيص شئ الخ حاصل ان
التخصيص يستعمل على وجهين ما يدخل الباء على المخصوص عليه كما يقال في ما زيد الا ان لم يتخصص به بالقيام فتعني قوله
قصر المخصص على المخصص به جلت المخصص على دخول الباء بحيث لا يتجاوز عنه فيكون دخول الباء مقصورا عليه
وإدخاله على المخصص كما في حصة فلانا بالذكر ونخصيك بالسادة وتخصص المعنى اليه بالسنة يحيل الباء بهيئة
او الالة فيكون دخول الباء تخصصا ليس بعبارة او الالة في تخصيص شئ الاول لاصلة التخصص حتى يصير الاداء مختصا
الذي مختصا به على وجهه بالي في شئ عبارة بل هو جعل المخصص مجازا عن التميز مشهورا في لغة العرب انما عليه من
باب التخصيص في الباء بصفة التميز لمخصص على ما ذهب اليه السيد في الشارح في منتهى مباحثهم ولكن في ان الاول

الحمد لله الذي جعل
العلماء من عباده
العلماء من عباده
العلماء من عباده

ففي اكثر من واحد جازا لا بد له من القول باستلزامه للمجموع ليكون من مجازياد الافكل واحد حقيقة لافى نفس ادر
 فان ارادة المجموع في المشترك ليست الارادة بكل واحد كما علم من تحريم حمل النساء ان المجموع فيها جازا
 وخيف لا ورود نظر الشارح به لان عدم تحقق المعنى المجازي في نفس الامر يفيضا وانما قلنا بلزيم الجمع بين الحقيقة والمجاز
 على ما زعمه قوله فان قيل لم يجوز الخ لا يظن بهذا لا ايراد مورد الاستشاد ولا وجهه موجب قوله بلزيم الاشتراك
 مع ان الاصل عدمه حتى ان قوله بانفردوا لمثبتين به لا يقولون به الا اذا دل عليه دليل وقال بعض المتأخرين من تبادر
 الذين البعيدة الاطلاق فبالنظر الى نفس الفعل ممنوع ومنه خصوصية المسند اليه غير مفروضية بل مثبتة بالاشتراك الفعل مع
 انه يلزم على تقدير الاشتراك ان يكون فعلا واحد مختلفا معناه باختلاف المسند اليه هو غير معروف في العرصة اذ
 كان الاستدلال بحقيقة وايضا الرحمة متعدية والصلوة قاصرة فلا يحسن تفسيره وبهذا نقول كان صلى الله عليه وسلم
 وحق الترادف في صحة حلول كل منها محل الآخر على ما هو المختار بخلاف ما اذا قيل انه منجبه الدعاء لانه حقيقة فعل واحدة
 الى كل منهم منجبه واحد لكن بخلاف تحققها فيهم لا خلافا فيهم وكذا الرحمة ليست تفسيره بل هو صفة يحصل بعد اسناد
 بمعناه الى موصوف مخصوص في ذلك الموصوف نعم يراد عليه انه اذا قيل دعا عليه فكيف المعنى الا ان يقال ان مراده
 دعا مني بمجموعه صلى الله عليه وسلم لا صلى فقط والاولى ما قال السهلي من ان معناه اختلف وتعبه ابن هشام في منجبه للبيب بقى انه
 لا فرق بين الملايكة والمؤمنين والاستغفار والدعاء كل منهما يصح بالنسبة الى كل منهما قال السيد فوجه تنبيه على الوثنية
 شرح الكافية ان الصلوة من الدعاء والرحمة ومن غيره الدعاء وما هو المشهور من تشكيل معناه بالحقيقة راجع الى ان قوله
 لو لم يتفرض فيه لا يجاب اتحاذي الصلوة فانه خيفه صار معارضة فورد عليه ما ورد في قوله فنية نظرا لان ركانا
 الخ بخلاف ما اذا كثر من غير الاشتراك قوله فنية بحيث لانه ان اراد الخ يمكن ان يجاب عنه بان المراد انا فاعلمته
 له بالتحجب ويرضى وهو لا يوجب جملة الناس او مثال حكم التكوين والتشجير لكن عدم صدور الملايكة بحال كونه
 في حكمها عليه وهو البعد لا يشيل جملة الناس لان منهم لقول بل يملك الا لا يدرك مثله او مثال او امر استلزامه
 وبغير العباد ايضا او امر كما يدل عليه ظاهر قوله نعم يا ارض اعطى ما يحكمه في الحديث ليقال لا ارض اعطى عليه
 اى السيد والتى عليه اى على الشقي وقور او جلود في مساكنكم وقور تم ايتنا طيبا وكراما وقوله او جينا الى الخ
 ان اتخذ من الجبال مبيتا وغير ذلك فانه يدل على ان بغير العباد ايضا او امر فما سوى بعض من الناس
 متمثل في الامور ومنها وانها وانما الجواب بان المراد كمال الانقياد فيما قصد وهو من العباد بقتلهم من غير جبر
 او مثال حكم التكوين والتشجير او الانقياد بالالفاء او المثال في تكليف ولم يوجب الجهاد في مثال حكم

المتكلمين وقد وجبت له خيل من مختلف قوله على حذف الفعل أي وليسجد كذا قالوا لقته بمران المدة ولا يكره اللاحقة
 ان المدة العلية ولا يكره العيلون الآية وحسب الكلام من متكلم في التوسم فهو هو الى اشتراك مثل السجدة يصح فمفسرهم من جهة
 عمومهم مشترك وانفسهم حكموه على الخذف وقد ذكرنا ما مر وعليه ما ذكرنا المنع من ان شرط الدليل اللفظي ان يكون مقتضى
 المقدس من كل وجه فلا يعجز ان يقال ان مقتضى ما مر والمقدس مقتضى الالهام والمقتضى مقتضى السجدة غير وارده عليه لان الدليل
 عند عدم الخذف هو لفظ المذکور من خصوصية الفاعل بشرط اللاحقة من كل وجه انما هو في اذ كان الدليل هو المقتضى
 فقد كان اللفظ المذكور دليل خصوص اللفظ وخصوص المنع بخصوصية الفاعل فالدليل هو المجموع من المجموع وبعض
 المتأخرين ذهبوا الى ان المراد من المذکور المنع الا الحكم الذي يصح منه انه الى كل ما يستدعيه له حقيقة لا سيما اذا كانت
 الى القول بالاشتراك في الخذف قوله لا بد من الراس بل لا بد ان ذلك في نفس العلوم اصل السجود والخشوع والتواضع
 فلو حصل في الكمية على هذا قيل بانها باختلفا في الموصوف لم يجز فان الناس خصوصهم هو توهمهم بوضعهم الجبهة
 ولما طعن الراس وهو لم يوجد في بعض الناس ولا يجز ان يقال ان ما لا يفسد من الالهام ان يربط بالسجود
 منهم وتواضع يحصل ما دونه من الراس كما لا يبره قوله فاعلم ان وضعه الراس خصوصاً للضعف وحاجة الى
 حقيقة الراس يصح من قبل التسبيح بل القادت فان التسبيح كما لا يحصل عادة الا باللسان كذلك تلك التسمية
 لا يحصل الا بوضع الراس لكن غرضه عدم راسها يسجد ولقدرة الالهية في الالهام لا يفسد له راس الالهام من قبل
 بالارجل اوليس حقيقة التسمية الى الراس والحجزة ما خذوا فيه عدمه كالتسبيح بالارجل اعم الارجل بل انما هو حصوله
 به عادة كالتسبيح باللسان قوله لا ياسب ان يقال ان التسبيح كما لا يقال انه ياسب تسبيحاً على قوة ما يتوجب
 العلم به وهو ايداء السجود السليمة والفعل وقوة التفكير في الآيات قوله ينبغي ان يكون في إشارة التسبيح ان يكون
 إشارة الى حقيقة التسبيح وقوله من ان النبي صلى الله عليه وسلم انتم من تسبيح فليس بعد من هذا المروى في محكم غير قابل
 للتأويل وبمثل المصنف هو لا يابى الى مخالفة المفسرين قوله ان المشركين باليقينون في هذه الدلالة يمكن ان يقال انهم
 يعقوبونها لكن نكيره ان هذا لا ونفسنا وكبره كما يدل عليه قوله فتم وليس من انفسهم من خلق السموات والارض ليقولن
 للبدن خلقهن الوزير العليم حميداً واد استغنت به انفسهم وغير ذلك قوله بل الاسباب بحقيقة الراس غير مناسب
 لان المؤمنين بالمشركين كلهم هو استية عدمه من حقيقة التسبيح فكيف يقال ولكن المشركين لا يسمعون كلاماً
 عدم النفاة فانه مختص بالمشركين لان المؤمنين كانوا يفتقرون التسبيح واما الخلق وقوله من ان التسبيح
 الارضية ان المدة وما ذكرنا اول الكفى بحيث قال قوله باعتبار وضعه بيان للتفسير ان المدة من المدة

في الموضوعين واحد بناء على ان المحبة واحد المحدود ونفطه كما في شرح الكتاب السدريكرونيث قوله اما
 الحقيقة او محازة الحقيقة في الاصل فصيل بمعنى فاعل من خشي الشيء اذا غلب او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا
 اثبتته ثم نقل الى الكلمة الثانية او اثبتته في معناه الاصطلاحي وقال القاضى في منهاج نقل الى الحق والمطابق كما اعتقد
 واحد انبئية الله تعالى بالوجه ومن الاعتقاد الفاسد ثم الى القول المطابق ثم الى اللفظ المستعمل فيها عند
 الطاهر انه منقول الى كل واحد منها لما وسطه لتحقيق العلاقة بينهما وبين المعنى الموضوع وتختلف في التأويل فقال صاحب
 المفصاح انها الثانية لانه لا يصل فيها هذا على الاول ظاهر لان فصيل بمعنى فاعل نيكرونيث ذكر موصوفه او لا
 واما على الثاني فلا بد ان يفرض لفظ الحقيقة قبل النقل فصفة نيث غير مبراة على موصوفها وفصيل بمعنى مفعول اما
 ليتوبى فيه المذكور انما اذا ذكر موصوفه نحو رجل قتييل وامرأة قتييل اما اذا لم يذكر فالثانية يجب دفعا لالتباس
 نحو مردت بقتيل بنى فلان وفتيلته بنى فلانة وقال القاضى انها لنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية وهو شرح
 المفصاح الشريف ان الجوز على انها اذا كانت بمعنى مفعول فالتا وفيها لتقل على الوجه الاول الثانية فربما يزن
 المذكور والموش وحينئذ يكون النقل فيها بعد ادخال التأويل اجزاها على الكلمة ولا يخفى انه زيادة لتصرف لاحقة اليه
 المجاز مفعول من الجوز بمعنى الجوز نقل الى الكلمة المجازية من معناه وقال الشيخ في سرار البلاغة نقل الى الكلمة المجازية
 او الكلمة المجوز بها على معنى انها حازوا بها مكانها الاصل انتهى وكانه نظر الى مقابلة الحقيقة وقال صاحب التلخيص
 انه من قوامهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اى طريقها على ان معنى حازوا المكان سلكه فان المجاز طريق الى التصور
 هذا ولا يخفى عليك ان المراد من الحقيقة هنا مطلق الحقيقة المتناول الحقيقة المطلقة والمرتبك والمنقول بهيتم المحصر
 والمطابق الدليل ثم هذا المحصر كشكال وهو ان المدلول بولائه انفس والمدلول الاقتصا ثم يدل عليه اللفظ دلالة صحيحة
 بغيرية على القانون وهو مراد منه محط التصديق والكذب كما يظهر فيما اذا قال اعتقت كذبتك وما قلت لها
 افي ولا يمكن ان يكون حقيقة ولا محازا لكونه مستقلا في الحق الاول قطعاً واما المدلول بالاشارة فالظاهر انه
 ليس بمراد محط التصديق بل كذب فلا إشكال فيه وقال السيد في حاشيته على شرح التلخيص في آخر سجف الكناية
 مختصا على اشارة له حيث قال اللفظ الدال دلالة صحيحة لا بد من ان يكون حقيقة او محازا بالشرط المذكور
 المدلول الحق قد يكون مقصودا من اللفظ اصالة ويدل عليه دلالة صحيحة لكن بالاسبق لا بالاستعمال فلا يكون
 حقيقة ولا محازا لمستببات التركيب بل الحق المقصود في ذلك بجملة من الاشارة في التقرض وعلاوة
 الحقيقة في القنمين حيث قال في حاشية الكشاف في تفسير قوله تعالى ويؤمنون بالغيب لفظ القنمين مستعمل في نقل

المعنى المستعمل في معنى من غير اتصال فيه وليس كناية لوجوب ثبوت المسمى في المعنى فيه لا المكنية
 وذلك حقيقة كلامه ان الدلالة المستعملة في المعنى من اللفظ لا يستلزم الاستعمال بل قد يكون بالسياق ان يكون حقيقة
 ولا يجوز ادعاء على هذا الاشكال لمن قد رافقه في هذا الكتاب قوله فحقيقة ويمكن ان يراد منه الحقيقة المطلقة لانه غير
 نزيح المرتجل المستعمل في المعنى الاول كونه نزيحاً فهو منزه عن كون الوضوء الثاني وكذلك المشتبه بان ارادوا طلق الحقيقة
 ولا يلزم تعاقب بين الاخير كما ذهبوا الى سواها المجازية فلا دخل في الحقيقة المرتجل انما جعل المستعمل في
 غير الموضوع لما نسبته قوله وانما جعل المرتجل في المسمى على ما ذهبوا اليه من غير سبق وفهم كذا
 علم انه لا يجرى في المسمى من عبارة بنفسه وقد يطلق على احد قسمي الحقيقة هو الفعل الى المعنى الثاني بالوضع
 لانما نسبته كما في شرح الفتح وشرحه المظالم للمحقق الكركي وعلى هذا امره بعضهم في قوله تحت الحقيقة ويمكن ان
 يقال ان المراد ما هو المسمى وان المرتجل بالوضع اتباد من غير لاحظه وضع سابق سواء سبق وضعه او لا فيكون
 لما ذهبوا اليه من ان المرتجل بالوضع اتباد من غير لاحظه وضع سابق سواء سبق وضعه او لا فيكون
 ان الوضوء قد مر على الاستعمال في معنى لا عينه ويؤيده ما سيأتي من ان المرتجل يكتفي به في مجزئته فيكون بدون
 الاستعمال في الجواب ان في العبارة تسامح والمراد ان يستلزم وضعاً جديداً ويرى منه ذلك سواء كان قبل ذلك
 الاستعمال او بعده الوضوء على الاستعمال اذا كان الوضوء بمضموع قوله وانما جعله قسمين المستعمل في المعنى
 ان المراد من قوله ان يستعمل فيما وضع له في الحقيقة ومن قوله الحقيقة مطلق الحقيقة وكذلك من قوله غيره وقوله
 خبرنا من فنقول في مشترك بالنظر الى كل واحد من معانيه كل واحد منها حقيقة تستعمل فيما وضع له من جهة وفي
 قوله من جهة ولكن ليس بجواز لعدم الاستعمال في المعنى الثاني من المستعمل في غيره
 وضعه له كونه داخل في المستعمل فيما وضع له وحقيقته بناء على ان دخوله في المستعمل فيما وضع له انما هو باعتبار
 الوضوء الثاني وفي غيره بالنظر الى الوضوء الاول وهو ادلى بخلاف المرتجل في المعنى الاول فان الامر فيها بالعكس
 من المستعمل فيما وضع له والحقيقة ان لا مشترك لانه قد ثبت في بعض الاماكن من قال بان الوضوء واحد
 منقول في المعنى الثاني فهو واضح ان المرتجل في المعنى الثاني في كونه من المسجل في الموضوع من جهة اللفظ الثاني
 وفي غيره بالنظر الى اللفظ لوجود العلاقة فيه جهة المجازية ايضا وتقتصر الى زيادة التفصيل في حكمه من جهة هو المراد
 من قوله فان قيل المستعمل في جهة برفان الناظرين بان يكونوا من جهة كل مرة واحدة وحين حقيق بالقبول
 قوله مجاز من جهة وجود الدلالة انما قال لوجود العلاقة لما يخفى من ان اللفظ على اعتبار ما اوردته منه

منه في الفرق بين المجاز والمنقول ان لا يصح الاستعمال المجازي الا بالعلاقة ولا بد فيه من القرينة وفي المنقول انهم
 بلا قرينة ولا مصحح فيه لا يستعمل هو بقتل وان كان العلاقة موجودة فانهم ما قيل ان وجود العلاقة لا يستلزم
 المجازية بل يستلزمها هو الاستعمال للعلاقة قوله فان قيل الاستعمال للعلاقة انما توصيحه فصل في المنقول
 لكونه حقيقته من جهة ومجاز من جهة لوجود العلاقة فينبغي ان يحصل في المرئيل ايضا لكونه حقيقته من جهة
 وهو ظاهر ومجاز من جهة لان مدار المجازية على وجود العلاقة والاستعمال والعلاقة لا يجب عدمها
 ان يكون مجازا في المنقول الثاني من جهة الوضوح الاول قوله قلنا لما قلنا لاطلاع المرء حاصله انهم جعلوا
 العلاقة فيه منقولا والميم يوجب فيه حرجا اخذ الاثر الظاهر لتعسر الاطلاع على اعتبارها وعدمه فلا يمكن ان
 يكون المرئيل مجازا لعدم وجود العلاقة لم يتق حرجا قوله بخلاف المرئيل فانه كيف فيه الخ يمكن ان يقال
 انما اعتبر الاستعمال لان الوضوح غالبا انما يعرف به اذ قلنا يعلم بالنقل الصحيح قوله تعيينه للمصحح يدل ان
 سوا كان شخصيا او نوعيا كما في المركبات على ما هو الحق والصفات وغيرها فان قلت فعله انما يدل المجازية لولف
 الحقيقة لكونه موجها بالوضع النوعي قلنا نعم لكنه لا يدل من غير قرينة بل القرينة والمراد هو الادل كما ذكره
 قدس سره وقد ذكر كلا الحين للوضوح النوعي الفريدة بالجملته فان قلت فعله انما يخرج المشترك لانه لا يدل على احد الحين
 على تعيينه بدان القرينة قلنا ذلك لعارض الاشتراك فلا ينافي لتعيينه للاثبات على كل من الحين منه قوله
 اي يكون العلم بالتعيين كافيا لانه غير صحيح في الحروف الا ان يقال ان التعيين فيها انما هي لتحقيق معانيها
 من حيث كونها معاني لها لكونها مرآة لها كما لوجودها انما جسيمة التعيين وانما فهمها عن الحروف لعد الاستعمال فيجوز
 التحسين فافهم لعل هذا هو التحقيق على ما يفهم من حاشي شخذي والى على الفوائد الضمنية قوله من اشار ومن
 قوله عرفني عام اي لا يعرف ناقلة بخصوصه ولا تعيين كما صرح به قدس سره في المطول وليس المراد يعرف
 اكثر طوائف العلماء كما هم قوله فان اتفق في الحقيقة هذا الكلام صحيف فان الادعاء متفق بل باستحليل عادة نحو
 الادعاء المتأخرة عن الفائدة وليس محمولا على الفرض والتقدير لانه ساء بين القسمين في التفسير كذا النقل عن السيد
 سره المراد من قوله ساء بين القسمين قوله ولا يشترط في الحقيقة وقوله لا في المجاز وفيه مدح على خطه من كلمة الله
 على لشك والاتفاق وانما ساء بين القسمين اذ لا اعتمادا على كلامه ثانيا قوله كما صلوة في الدعاء قال حسب
 الكشف على حقيقة لقوله في تحريك مصلون اي طرف الاليتين مجازا لقوله في الاركان المخصوصة متعارفة في الدعاء
 تشبيها بالركم لها جدي في التخصيص وقال الشافعي سره في منزه الكشاف ان دررده معني الدعاء قبل شرعية لصلوة

وفي كلام من اعترف بالصلوة دليل المشهور قال ان عني هو صيها برطاب بهادتها وبرزها وعلينا ختمها
 اربسم في دنيا وصل على دنيا واربسم الرجل كبر وفاقوله فيها هو غير الموصوف له بحميم الادناء كلف الاسد للرجل
 الشجاع قوله لكن باعتبارين كلفك الدابة انفر فيه حيث لان الكلام في المنع الواجد واذكر من الاعتبارين
 فالوصف له ليقضي لقد واصلت وكون احدكم موصوفا فقرة والاخر غير موصوف له فيها كما في لفظ الدابة فانه حقيقة
 فيما يدرب على الارض مطلقا وحيار فيه اذ قيد بصفة الفرس مما ينبغي ان يختلفان فهو خاص بخصوصه واما قيل
 من ان اطلاق لفظ الدابة على الفرس بغير تقييد حقيقة فمضاه لفظه على المعنى العام كذا في الفرس فقر العارية تساه
 تشابهه اذ يمكن ان نقل من السيد قدس سره قوله على خطاء العوام من خطاء الخوارج في هذا الكلام فلو كان اللفظ
 اراد من يطلق الحقيقة على المنع ان اطلق بعد اطلاقه بلسان التبيين للفظ والمنع في زيادة الاختلاف وهو مستلزم
 من المنع من حيث يكون ملة على خطاء الخوارج من خطاء العوام كذا نقل عن السيد قدس سره وهو ليس بشيء
 لان مقصود الشارح قدس سره من الاطلاق شايه هو وجود المناسبة الظاهرة وهو المعتبر في الحكم بالمجازية اعتبارا
 فجزيرة الخطاء هو صيغة كونهما مجازا خطأ صريح قوله فان لفظ الصلوة في الشرع يعني انفس الشرع بالنظر الى الدابة
 من افراد المجازية هو عدم صدق تعريفه عليه المجازية لكونه مستلزما في الموصوف له في المجازية فخرج ما هو من افراد المجازية من
 انه غير دخل في تعريف الحقيقة فيستقصى الاول حواء الثاني منها وبالنسبة والاركان المخصوصة من اذات الحقيقة
 هو عدم صدق تعريفه عليه المجازية لكونه مستلزما في غير الموصوف له في المجازية فخرج ما هو من افراد الحقيقة من
 في تعريف المجازية لانه لا يمكن عليه استعماله في غير ما هو له علاقة اذ قد عرفت ان اعتبار وجود العلاقة لا اعتبارا
 فاستقصى الاول حواء الثاني منها فانه غير ما قيل من انه لا قصور في شيء من التعريفين حواء لصدقه ما من على مثل
 لفظ الصلوة بل في تعريف المجازية ايضا لا في تعريف العلاقة في الصلوة المستعملة في الاركان ان استعملت لمعانيها
 فزيادة الحقيقة وكذا ما قيل لانه لم يتغير في البدن لان مقتضى حواء هو انه مذكور في المدعي قوله بل لفظ الدابة
 في لفظ من ادر لا يخفى عليك ان الكلام منها في اطلاق الدابة على الفرس لا بخصوصه لانه اذا اطلق عليه بصفة
 وقصد منه ذلك فهو مجاز قطعا من ثبوت كماله وامر ارادة الخالص كما حقق قدس سره في الملوك في بحث تعريف
 باللام وفي بحث الاستقارة حيث ذكر الاختلاف في ان الاستقارة مجازية فتوى ام عطاء فعلى هذا لا يصح قوله كونه
 مستلزما ما هو من افراد الموصوف له وقوله كونه مستلزما في غير ما هو له لان استعمال اللفظ في المعنى كما يجب طلب
 دلالة عليه اذ قد عرفت ان المجازية اذ قصد دار بين العام كونه العام مجازا قطعا الا ان افعال

الفرق بين
الاعتقادي والاعتقادي
في الوجود

الاعتقادي والاعتقادي
في الوجود

اللفظ في غير ما مراد له في هذا النوع ممنوع ان يكون له الاصل لعلنا قد يكون لها محلا كما وقع في بعض كتب
الاصول فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من الجواز ولا يحتاج الى تقدير المتساويين وقوله بان المرد من اللفظ في الشر
ليس مثل الترتيل للمجموع الموكب بنحو مسائل القرينة فانه قد سبق ان المركبات ايضا ممنوعة بنفسها وهذا النوع
ما هو الحق فهو مثلا ممنوع من السؤال عن نفس القرينة وقد استعمل في السؤال عن اهل القرينة وما وقع في بعض كتب
ليس بانه لا يملك تقديره من قبل هذا النوع بل هو وجه شبهة فانهم قوله كقولهم قد ليس كمنه شيء على تقدير كون
الكاف زائدة وعدم كونه من باب الكناية وعدم كون كمنه مستلزما من مثل مجاز ولا القرينة مجازا عن الاصل كما تم
في الاحكام والافعال ليس من قبل هذا النوع قوله بطريق الاشتراك اي الاشتراك في اللفظ كما يطلق المشتري على المشتل
والمبتع قوله لا يشاء فيكون الطلاق على الثاني مجازا قوله على ما ذكره في الفتح قال صاحب الفتح وما يلي في هذا
النوع ان الشئ مجازا ولهذا لم يذكر الحاشية لانه العبرة في ذلك على ما سلف قوله هو صفة الاسماء الزائدة على عبارة الفتح
ان الموصوف بهذا النوع من مجازيها لا يكون حيث قال المصنف قوله في مسائل القرينة مجازا وهو في كمنه مجازا وقال صاحب
التلخيص وقد اطلق المجاز على كل تقدير حكم اعوانها بنحو الفتح في زيادة الفتح على ما ذكره في الفتح كما يكون صفة لللفظ كالمركب
للمفرد من مفرداته قوله مجازا الذكر لا يكون استلزاما لانه ان اللفظ الزائدة كان نكورا لكنه ليس مستلزما لعدم
ولانه على شيء مما راد منه فهو ليس بحقيقة ولا مجازا لعدم كونه مستلزما قال المصنف من فحمة ما غلب الخ على التعويض فانه في
ما قيل ان يدل على انه اذا وصفه لمعنى مناسب لللفظ لا غلبة الاستعمال فيه لا يكون مفقودا قال المصنف في مجازيها
من حيث اللفظة اي مثلا ان المعنى المنقول كما يكون لغويا يكون شرعيا وصحاحا ايضا قوله على تارة في الكلام
بالحقيقة والاعتبارية على تقدير ان يكون المراد من قوله فهو الاول حقيقة مطلقا حقيقة حقيقة حقيقة على التعليل
الاعم والاختصاص واما اذا حمل على الحقيقة المطلقة يكون التامير بالذات مع ان اعتبار الحقيقة لا يصح حمل الاختصاص فيها
بل هو ما ينبغي اذا كان بين الاقسام عمدا وخصوصا من وجه لان اي حقيقة ليست في الاختصاص لا يميز عن صدق للاعم
عليه فلا يصح تحمله مقابل الا ان يقال ان مراده ان ذكر المشتراك والمركب المنقول مقابل الحقيقة بمعنى على تارة
وتخصصها باسم خاص بسبب اعتبار خصوصية تامة لم تعتبر في الاعمال على ما لها بالحق حقيقة بالذات وحقيقة لا يكون
تقسما اصلا بل بناء على تخصيص بعض افراد الاعمال بالاسماء المخصوصة بخصيصات اعتبارات فيها قوله ان لم يكن
اذ اذ المعنى الاول اشار الى انه لا بد من هذا التقدير في قول المصنف من فحمة ما غلب الخ في معنى مجازي اي غير فرد ممنوع
الاول بقرينة المقابلة قوله كالدالة لذي الاربع الزائدة على ان كالمصنف من فحمة ما غلب الخ على ما ذكره في الامام

اللفظ كما انهم غلابا يدان يكون المراد من الجمل المدخل في الكناية لا يكون كذلك مستوي من ان استمر المراد منه لو كان
 غواة اللفظ فهو بصريح قوله وما يقال ان المراد من هذا اللفظ هو صاحب الكناية فذلك انما هو من عبارة لم يستعملوا لصريح
 بل في الكناية فقط حيث قال في تفسير تعريف الكناية اى تحصيل الاستدراك بالاستعمال بان يستعمل في معنى لا يستعمل
 مستعملون فيهم لا غرض صحيحه وكان معناه ظاهر في ذلك ان الاستدراك تحصيل في الصريح باستعمالهم وان كان
 خفيا في اللفظ قوله عن امثال ذلك اللفظ والمحكم المشكل في الجمل قوله فلان الكناية لفظ قصد الخ قال
 قدس سره في شرحه انما هو ان المراد في تقرير الكناية طريقين احدهما انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له منه جواز ارادة
 الموضوع له في ذاته انما هو استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل نقل من غير الموضوع له انتهى في ذلك
 منه اخذنا من كلام صاحب المفاتيح حيث قال في موضوعه ما يشعر بالاول وهو ان الكناية لا تأتي في ارادة الحقيقة بل في
 تقديره في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول النجاد وهو طول قائمه وهو في موضوعه آخره ان في كماله سيقطع
 قدس سره عنه وقال شخفي والى سلمه الله في جوابه انما هو طول ان المراد من عدم المناقاة مقابل الاستدراك
 كما بل التعريف لقوله فلا يقتضيه الامكان الخاص فلا يتحقق بين الطرفين فانهم قوله اى استعمال في معناه
 الموضوع له اذا لا يصل في اللفظ ان يراد به اللفظ الموضوع له عنه عدم القرينة المانعة عنه ولوجود القرينة الدالة
 على ارادة الموضوع له من ارادته بخلاف المجاز فانه من القرينة المانعة عن ارادة الموضوع كما هو جاز في طلبة
 فيتم ارادته وتحت الحقيقة انه يصح له لانتفاء القرينة الدالة على ارادة غير الموضوع له فظهر الفرق بين الكناية
 والمجاز فساد ما قيل من انه لا يجب ان يكون في المجاز قرينة لفظية ولا قرينة معنوية معنية لاستحالة الموضوع له
 قوله وسيل صاحب الكشاف الخ قال صاحب الكشاف قوله في الجمل بوجهين الاول ان يكون مطلوبا به في
 الرحمن الله الخ وليس كذلك شئ في نحو ذلك كنايةات قال في قوله لا ينظر اليهم بالقلة الشارح قدس سره
 عنه في جوابه انما هو معنى على الذي يبين ان بعضهم الكناية في الكناية يجوز ارادة اللفظ في المجاز وان امتنع ارادته في
 المحال الذي هو المطلوب في بعضه يشترط وجود الارادة في فعل الاستعمال فما امتنع فيه الارادة في فعل الاستعمال فهو
 هذه محاور متفرعة على الكناية قوله او معناه لا يغير معناه او معناه من القرينة قوله وحده فيفيد ان غير
 اصله في ارادة ومقصود بالارادة فيكون اللفظ مستعملا فيها بان يكون احدها وسيلة لنقل به الى الآخر
 قوله لانا نقول المحتمل القرينة انما هو ان ارادة الموضوع وغير الموضوع معانا بان يكون كل منهما مطلقا
 للمحكم ومطلبا انصدق والكنة انما هي من بينهما كذلك او يكون الاول كذلك معناه ان القرينة لا تتناول اليه

قدس سره
 في شرحه
 في تفسيره

المبدء او بالخاص كما في الكثرة والخاص باطل هو كذا انما يميز المبدء عن الحقيقة بالمجاز والاختلاف بينهما او يكون غير الموضوع
 فوضعية الانتقال الى الموضوع قوله بخلاف المحذرة انه لا يميز ان المجاز يستعمل في غير الموضوع على انه المقصود المحض
 للصدق والكتب والمدا من النقص بالذات لا توسط امر آخر وهو المسمى الحقيقة كما في الكناية قوله اذا لم تكن المبدأ
 لكونه محققا للصدق في الكناية لا يوجب له ذلك بل كونه مراد بالذات والتقريب غير تام مدونه كيدل عليه قوله ان
 ارادته حثيثا لا يكون الانتقال الى المسمى المجازي بل داخل تحت الارادة قصد من غير تعبية الا ان يقال انه تركه في
 فالصالح حثيثا انه لا شك كما ان الموضوع داخل تحت الارادة قصد من غير تعبية وتوسط امر آخر في الكناية
 كذلك غير الموضوع في المجاز داخل تحت الارادة من غير تعبية لكن الارادة غير الموضوع في الكناية بان يكون هو
 محققا للصدق والكتب يمكن جعل الموضوع في الحقيقة المية بخلاف المجاز فان ارادة الموضوع فيه لا يتصور الا ان يكون
 هو ايضا داخل تحت الارادة من غير تعبية وتوسط امر داخل تحت جعل غير الموضوع في الحقيقة للموضوع في الحقيقة
 قوله انها من صفات الكلام حثيثا يكون ظرفية في الحقيقة ظرفية الجزئية للكل كما ان في المفرد كذلك المجاز
 في الحقيقة لصدق علم الاستقامة التفسيرية فيها كما في سخر بخلاف اذا جعل من صفات النسبة يكون الطرفية الكل للجزء
 ولا يتبين عليها لان المجموع المركب هو المجاز لا شيء من اجزائه فلما بدى ان يقال لمصنف هو ترك قسم من المجاز
 في الحقيقة في البيان المتعلقة وقد مباهة خصوفا المتعلقة بهذا الفن قوله ان الحقيقة لتعقبة الى آخره لا يخفى عليك
 ان الحقيقة الحقيقية والمجاز التقديمي كما يكون بالنسبة الى النسبة الاسنادية كذلك يكون بالنسبة الى الاسنادية وال
 ليقا حثيثا في انزوجه من استقامتها وحققتها فيهما ودارق الفرس بالبلدية ودارق الليلة فهو متروك بالبلدية والبلدية
 بان الاسناد اعلم من ان يدل عليه الكلام بعد سحر او يكون مشتركا له تخلف قوله الى ما هو فاعل في اولى من
 قوله الى ما هو لانه يرد على طرفه مثل انما هي اقبال وادار لانه ليس بحقيقة قطعا مع انه لصديق عليه ان هي شيء في اقبال
 والادبار صفة لادبار ان يراد من الفاعل الى اسناد الى العبد او قوله حاصل له ولفاعل موصوف به لا يخفى عليك
 انه يرد حثيثا على عكس التحريف مثل ما قام زيد فانه حقيقة مع ان الفاعل غير موصوف به بل هو موصوف عنه الا ان يقال
 انه موصوف بعدم القيام كما في مات اذ انه لو اعتبر الكلام مجردا عن الفاعل وادى بصورة الانبات فكان اسنادا الى
 فاعل موصوف به فخر قوله لا لا يكمن فان لم تكن ليس الا عدم الحيوة عما يصف بها فليس قيام شيء في الحقيقة
 قال فخر من التخصيص بالغير من ان الموت قايما بالفاعل بناء على اقل من كيفية وجوده بخلقها الله ثم لقوا الله خلق
 الموت والحيوة وهذا القدر كفي لمصنفه المثال قوله بالياتي الواقع والاعتقاد كقول المؤمن ان الله المتكلم

المجاز

الحقيقة

الخاصة

بالنسبة

الاسنادية

المجاز

الخاصة

بالنسبة

الاسنادية

المجاز

الخاصة

بالنسبة

اليك نسبة الى ساكنة المعاني المبالغة امر مبطن جعل تحتها ممد مصحح غير ما زادنا من لغتها قوله وهي اتصال
 المعنى الخ اتصالا معتبرا انوعه عند العرب ليعتبر في الاستيعاد والاعتبار قوله والوصف قال الشارح قدس سره
 في شرح الشرح واعلم ان المصنف الطائفة المشتركة فيها اعم من المحسوس والمعتقول كما في استغارة الورد والمخدة مستغارة
 الاسد للرجل الشجاع جنيذ جنيذ في هذا الشكل فلا يعجز جعله قسما على شيئا ولهذا ما لبس بغير شراح مختصرا الى ان المصنف اعم
 النواع العلاقات في اربعة انتهى وتنازع على هذا المذهب كذا المصنف مع الشكل قوله في محل كالمجودة اعم في العلم بعبارة
 حلوهما في محل واحد ومحلين متشابهين ككلام السلطان لكلام الوزير لكونهما متشابهين في نفاذ الحكم كقول
 متنازعين في الوجود الطائفة من الخارج كالتناطيل لفصلات وقال في شرح الشرح ان جعل اعم من اللفظ يشمل المشا
 بعد بل لا يعجز ان يرجع كل النواع الى الالات الفعل والمجاورة انتهى وعلى هذا المذهب ان يعتبر قصد المجاورة علاقة لا
 المجاورة في اللفظ بعد التبعية ويمكن ان يدخل المشاكلة في الخيال او غير ذلك وهو الاتفاق في شرح بدعيه بن جابر
 ذكر بعضهم انها واسطة بين الحقيقة والمجاز قوله او نقل والذين كالمسبب والمفيد على المطلق والمعلوم على اللازم
 وعكسها قوله او الخيال كاطلاق احد المتكلمين على الآخر قوله او غير ذلك مجرودا بناء على التعميم الا فلا كذا ويشد
 ما سبق نوع من العلاقات قوله او منضمها الى ما في جمل المصنف مع المصنف العربي والنجارجي اشاره اكتفى على الآخر
 بتبنيها على ان ما جعله المصنف مع عرفية هو لفظها خارجا ودخل في المحلية والمحلية كالتناطيل لفصلات والحق ان اطلاق التناطيل
 عليها ايجاز من حيث السالبة فهو دخل في النجارجي واما ان كان من حيث التزام مبدئها حسب العرف فهو مقابل النجارجي
 بمعنى الخلق كما صرح المصنف مع كل قول فانه لما وقع في العرف المصطرب بل فخل لان الوقوع في العرف يعني علم
 الملازمة لا بالعكس والمشهد في بيان الملازمة البرهنية بينهما ان المكان المتخفف مما يقصد عادة لانه لهما مع ان قوله
 انه من محل الحال شعير ان العلاقة عليها باعتبار السالبة لا الملازمة العرفية الا ان يقال ان المراد لا من حيث
 كونها حالا محلا قوله فان كان اللازم منقضية تبلي على ان تقديم السلب في المتن ليس على ما ينبغي قوله فهو
 الوصفية فيه تبنيها على ان تخصيص اسم الاستغارة بهذا القسم كما في المتن اصطلاح البيان واما عند الاصوليين فيمنع
 بالوصفية قوله ولا يخفى ان هذا لفظا مضطربا جيب عنه بان مراد المصنف هو اوردتها بطريق هو طريق المحرر
 الغفلي وهو طريق النفي والاثبات وليس مراده انه حصره وهو ليس بشيء لانها بهذا الطريق مذكورة في كثير من الكتب
 فلا يبعد قوله وهي مذكورة في الكتب غير مضبوطة لكن في الخ قوله اوردته بلفظ التذكير لئلا يتوهم الى آخره نقل من
 السيد قدس سره لا يقال فعل في هذا القول على مثله بالتذكير كلفاه في مقصوده لا نقول ليس كل مسمى يجب ان يكون متذكرا

[illegible]

لازم لان الاستغارة استعمال اللفظ في غير ما وضع له لاجل اقله تشبيهه بالمعنى الحقيقي والى اصل وغير الالى اصل هو الحدث فيكون
المعنى الحقيقي بالنسبة اليه جزؤه والى غيره نفس الموصوف له بل قد اعتبر القوم فيه الاستغارة التبعية وهو ليس بالاعتبار بجزوه
والاستغارة التبعية قسمين مطلق الاستغارة فيزعم عليهم الضياكون المعنى الحقيقي بالنسبة اليه جزؤه بالموصوف والمسمى غير نفسه
فان قلت الاستغارة التبعية انما هو في المصدر فقلت هي بالنسبة الى المصدر والى التبعية وانما هي بالنسبة الى النفس قبل ما قول
وفي الفعل الفاعل لا يعرفه لانهم لم يعتبروا الاستغارة فيه باعتبار جزئه وهو الحدث لو اعتبر فيه المجاز باعتبار تشبيهه
الاخر وهو النسبة الى الفاعل لم يعيد فان الماهية مثلا موصوف للنسبة الى على منسوب الى حدث في الزمان الماهية في المثال
الموصوف به في اللاحق متبعية مجازا له والى اصل ان في الفعل مجازين احدهما باعتبار اصل المعنى المصدر وهو الاستغارة
والاخر باعتبار تقييده بالزمان ويمكن اعتباره بوجهين بان يثنى على التشبيه في الحدث وهو مجازا الشارح او الوجه
جزء الاخر وهو النسبة الى الفاعل وهو مجازا المستفاد من قولهم من باب الاستغارة نقل عن السيد قدس سره في الاستغارة
في الفعل على قسمين احدهما باعتبار اصل المعنى المصدر مطلقا في مذهبهم المشهور من الاستغارة التبعية في الفعل وهو
الحال بمعنى دلت والشارح باعتبار تقييده بالزمان فيكون اصل المعنى موجودا فيها وهذا ما قبل ان المجاز في الفعل يكون
سحب الزمان انتهى لكن الشارح قدس سره في هذا السجاء القوم لانهم لم يذكروا ان القسم من الاستغارة فهو باعتبار ما
ذكره والتعبير عن المصدر بالماهية من خلاف الحقيقي طاهر الحال في ضمن المعنى وهو جديده من وطيفته البيان ولم
يذكره فيه اسلما قد تكلف في جعلها من المجاز بانك اذ قلت كتب مجازا عن مكتب باعتبار الاول كان معناه ان
مدلول كتب هو الكثرة المتعارضة للزمان الماهية يحصل في استعمال المعنى المجازي الذي هو الكثرة المتعارضة للزمان
الحال الا استقبال لان الكثرة لا يتغير بالية اذ ادرت في وقت لصديق عليه الكثرة المتعارضة للزمان الماهية
فوقس عليه المجازية باعتبار الكون ولا يخفى تعلقه قوله على تشبيه غير الالى اصل الالى نشر مشوش لا يخفى على كونه
المراد من الالى اصل وغير الالى اصل الزمان فالاستغارة يكون في الماهية وان كان الحدث يكون في تمام لفظ المصدر
وقس عليه قوله تشبيه الماهية بالماضي قوله الاول ان حصول المعنى الحقيقي في الزمان لا بد من الاستغارة لان المعنى في الزمان
ان حصول المعنى الحقيقي في الزمان ان اعتبار الحكم بحسب كون اللفظ حقيقته بل كونه مستغارة في الموصوف وهو خلاف
المقدر لان اذ كان مخصوص بالافعال والاسماء الغير القارة وان كان هذا المجاز في القارة ايضا كما ان قيل في
عدل بمنزلة الاول فهو مجازا حصول العدل مستمر اذ التحصيل في الذكر لا يقتضي تخصيصه في الواقع وهو ليس بالاشياء لان
المقدر انما يزعم اذ كان اللفظ مستغارة في الموصوف بالحيثية هو عينه من الحقيقة وذلك لانه قال اذ كان اللفظ مستغارة

التماس يستقار اسم احدى الالاف فينتهي عن المشاكلة الموجبة لمزيد الحسن قيل ذكر قدس سره في شرح المفتاح انه لا يجوز
 من جعل لفظ المشاكلة علاقة معتبرة في المحار موسى العلاقات المعدودة وايضا جعل العلاقة في اللاق نسبة على خزانة
 السببية فان جزاء السببية مستبنة عنها فنحن لمقام نفهم من وجهين انتهى وليس ينبغي لان الشارح قدس سره قال في شرح
 المذكور ونفسه انما السكاكي المشاكلة بان يذكر الشيء لقطع عينه لوقوعه في صفة ذلك الغير سواء كان بينهما معنى من
 النواحي والعلاقة المعبرة في المحار كما طلاق السببية على جزاء السببية لمسبب عنها المترتب عليها او لا كما طلاق الطبع على خياطة
 الخبثية والتمحيص من بينهما قوسى استحال المشاكلة انما ليست بحقيقة هو طاهر ولا محذور ولا يعد من العلاقة ولا محقق
 التماس قسم ثلث في الاستعمال الصحيح بان يجعل نفس الوقوع في الوجهة صحيحة لا استعمال لفظ ذلك المصاحب عليه اذ القول
 بان هذا نوع من العلاقة فيكون مجزا انتهى فالشارح الذي يذهب هو الوقوع في الوجهة لا المشاكلة كما لو يذهب التذكير وانما
 جعل اطلاق السببية على جزائها من قبل اطلاق السببية على بنائها من قبل اطلاق اسم اطلاقا بلين على
 لما قلناه مسالفاً وجب من الشارح بجيد ان لا امتناع في اجتماع العلاقات بعضها مع بعض قوله وما سببه
 ذلك اعم منها اذ كان المشاكلة من المتقابلين كالسببية وجزائها والمكرو جزاءه في قد لا يكون كذلك كالطبخ
 والخياطة في الخوا الى جهة وقميصا ثم لا يخفى عليك انه اذا جعل المشاكلة كقصة للتزويل لا بد من اعتبار الاطلاق من
 كونه متقابلاً لما مراد على جزاء السببية من حيث كونه حسنة قوله ولم يلقاها بشارة الى ان هذا اللفظ انما مراد بقدر
 المقابلة والافلا يتحمل كلامه مصنف مع قوله فان قلت قد جعل النواحي الحاصل ان المصنف لم يقسم المعنى اللازم
 بالنسبة الى المعنى الواقع على وجه يعرف من ان بعض العلاقات لا يتجسم مع بعض غداة واحداً فانما معتبة في المحار باعتبار
 السببية وغيره ان لا يكون اللازم صفة للمزوم بل هو في ذلك مع ان لا امتناع في الاجتماع وحاصل المحار ان المراد
 مثلاً من قوله ان لا يكون اللازم صفة ان لا يتبع كونه كذلك لان لا يكون في نفسه كذلك لا يلزم من تشابه الاكسار
 في قوله اعني مقيد على المطلق او رده عليه انه من اطلاق مقيد اعني شقة البعير على مقيد اعني شقة الانسان
 ان المراد انه حينئذ يكون اطلاق شقة البعير على مطلق شقة ويكون وقوعه على شقة الانسان كونه من افراد
 ذلك المطلق لا من حيث خصوصه وان شقة الانسان مطلق من قيد الخلط بخلاف المشفر قوله باعتبار جامع
 داخل كسر غنة قطع المسافة الدخلة في الطيران والحركة اسيريم قوله او شكلها كما في الانسان وصورة
 المنقوشة على الجدران لا يتصور ان ينافي ما في شرح الشرح من ادخال الكل في الوصف لان هذا يعني على ما عدا
 اقسام الاستغارة اشكال متقابلاً للوصف هو ذلك وجه الكلام من الى حجب بحيث يشتمل الشكل قوله فكيف حصر

الجاهل على الوصفية في ان الشئ ان المراد من الحقيقة المحيية لان الظاهر ان المراد منه هو المراد من الوصفية والمراد من
 الوصفية هو الجاهل لان البنية انما هو شرط له ولا يحضر تفاد من مقام تقسيمه لانه ليس هو استيفاء اقسامه الحقيقية
 ولم يذكر من جوامع الاستقارة الا الوصفية فقال هو الاستقارة قوله قلت اما انه الخ في الحقيقة قوله او يكون حقيقة
 راجع الى الحقيقة اللازمة التي يطلق عليها لفظ مجاز المراد من الحقيقة مثل السحاب الذي هو الحقيقة اللازمة للمعنى الوصفية في نفس
 السحاب في ان هو الجاهل في المراد من الحقيقة غير ما هو المراد من الوصفية وقوله لازمه ان ارادة منه الحقيقة المحيية في نفس قوله
 هو السحاب غير تسامح وان ارادة الجاهل في قوله يراد به قوله فالجواب ان المراد بالاسد الخ فيكون معقول السحاب هو
 يكون حقيقة هو الاستقارة اي اذا ارادة الحقيقة اللازمة هو حقيقة السحاب يكون ذلك اللفظ اشتراكا بالنسبة الى غيره المحو
 اللازم ان ارادة منه بل بالنسبة الى غيره الذي يطلق عليه ليس معنى ان ارادة الحقيقة اللازمة اشتراكا كما لو قيل فاد
 عليه انه غاي لما سيصرح به من قدر في استقارة الالفاظ الفقهية من ان الاستقارة اللفظية على الجاهل في
 اللازم ان ارادة منه قدر في كل موضع الى السحاب ومن عبارة المصنف رحمه فلما يراد حقيقة قوله ومنها حجب قوله
 ان اللازم الخ الجاهل ان السحاب حجب عنه باختلاف الشق الثاني والاقبال في المعنى على ما ذهب اليه السحاب في تحقيق الاستقارة
 المصغر به من ان اطلاق لفظ المشبه به على المشبه انما هو بارتكاب تاويل في لفظ المشبه به جعل حقيقة وجب السحاب
 كالسحاب للاسد مثلا فحينئذ يكون السحاب مع لفظ الاسد ولفظ الاسد مستعملا فيه ومراد هو عند مطلقا على زيد
 سلبه في الخارج باعتبار انه من افراد الناطقية كما اذا قلت شئ سحابا ولا يتوهم ان الاستقارة سلبية لا يكون
 من المشبه به لان ادعاء كون زيد من افراد الاسد حجب كونه حقيقة له ليقال ان كون الاستقارة مجازا
 اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما هو اصطلاح اهل البيان لا انه ليعين الا يرى ان المصنف رحمه لم يعبر فيه
 فانهم قوله والقيلا لا يصح ان المعنى الخ يمكن وقوع هذا الضمان في قول المصنف رحمه وان لم يحصل له احتمال
 ان لم يحصل المعنى المحقق للمعنى بوجه يسمى اعم من المعنى بحيث يشمل الفرد شيئا فيكون ان يكون المعنى الاستقارة
 انما ولي كونه مثلا لا شك ان المعنى الحقيقة هو معنى الاسد غير حاصل له من انه قدر ان تامة الاقسام بحسب الاعتبار
 فيمكن ان يكون معنى ان لم يحصل ان لم يعبر بحصول فانهم قوله لا اتسام الخ في لكون معنى اللزوم اتسام
 الاتساق كما كان صحة المجاز من الجاهل من جانب واحد مضبوطا بان ليقال ان كان اتسام الاتساق كما بين
 من اثنين يعبر المجاز من الجاهل من جانب واحد يعبر من جانب واحد لكن بخلاف الاتساق في الجملة
 فاد كما تحقق من اللازم الى اللازم متحقق من اللازم الى اللازم فكيف مضبوط صحة المجاز من الجاهل من جانب

جانب واحد من شئ في العلاقة في السورتين والانتقال في الجملة فالضابطان الملزوم اصل لان الانتقال منه فهو بالانتقال
 واللازم فترده لكون الانتقال اليه متفرعا عليه فلا يذ في الملزوم من الاصلية وفي اللازم من القرعية فالحاصل ان اصلية
 والقرعية من الجانبين لهما المجاز من الجانبين والنحان من جانب واحد من جانب واحد كذا كتب شيخنا داني سلمه
 الله تعالى في حواشي هذا الكتاب والاصل ان الظاهر الملزوم اصل لانه ثلثه مقدمتين لكن اورد الفلاس نقله في قوله
 لا انتفاء ليعني ليس بمعناه الانتفاء ليعني لا ينفصل الامر بتفصيل اللازم فالضابطان الملزوم اصل لاني اخره وعني بمعناه
 ان ليس معنى اللازم انتفاء الانفكاك ليعني اعتبار الملزوم اصلا من جهة الانتقال بل الانتقال فالملزوم اصل
 الجزء فقول الملزوم الجزء على الاول جزء فلهذا اي فالضابط الملزوم الجزء على الثاني لا فوله فلهذا اصل تفصيل
 للضابط في الجزئيات يعني ان منتفاء الانتقال من العلة الى المعلول من حيث كونها علة ومعلولا هو الاحتياج وكل منهما
 اصل فيه من جهة فكان كل منهما اهلا من جهة الانتقال فيصير المحي من الجانبين وكذا الكل والجزء فوله وانما قال
 كما علة معلول الجزء يعني انما عدل عما هو متفق في اسباق من ذكر السبب مسبب مطلقا لا من السبب سبب السبب كما يدل عليه
 قوله كما هو في بيان النواظم العلاقة فانذ فم ما قيل من انه لو قال كالسبب مسبب السبب معقود من السبب او سبب
 غاشي كما قيد المعلول لا يراد سبب المحض فلفظ لاشن سبب ما هو سبب محض وهو يقيق في اليه في الجملة ولم يكن متوقفا
 منه كملك الرقبة فانه لم يشتر لاجل ملك المتعة او هو مشروط مع انتفاء الثاني كما في الاحت من الرخصة
 قوله كما ينبغي وهو قول المصنف انما يصح اطلاق اسم السبب على السبب اذا كان السبب علة شئت للحكم اي لذلك
 السبب الجزء فوله والكل اصل يتبع عليه الجزء عطف على قوله العلة اصل الجزء اعلم ان المعلول التضمني والمعنى
 المحي بزمي منها واحد هو الجزء وقال السبب لانه ان كل واحد منها هو الجزء والمفهوم في ضمن الكل لكن بواسطة القرنية
 في الثاني يدرك ان الكل ليس بمبدأ بل المراد هو الجزء فالجزء مفهوم في ضمنه لكن ليس مراد في ضمنه بخلاف الاول
 ولا يتحقق ان اسم الكل اذا كان مجازا عن الجزء وكان فهم الجزء متأخرا عن فهم الكل فانه حينئذ يفهم الكل اولاً
 ثم يفهم الجزء ثم يتوسط القرنية وهو حينئذ تام ما هو من ذلك الاسم بالوضعية النوعية بخلاف ما اذا كان الجزء معلوما
 تقنيا وفهم عليه اللازم اذا كان معلوما لاراميا ومنه مجازا فلهذا لا يثبت الاصلية بالنسبة الى ما هو من مجاز
 بل بالنسبة الى الجزء المفهوم في ضمن الكل فتأمل قوله وهذا معنى قولهم التضمن ان الجزء يتجوز الى محل النتيجة على هذا
 المعنى على ما ذهب اليه كثر من الناس من ان التضمن والانتفاء من فهم الجزء واللازم في ضمن الكل واللازم
 وما على ما ذهب اليه بعضهم من انها فهم الجزء واللازم لعرفهم الكل وفهم الملزوم فلا لكن حقيقة لشكل الفرق

بين كونها منية لنفسها والاشترار بما يدين كونها منية مجازيا فانهم قوله وفي هذا السليم منه ان قولهم فيكون
اصلا بالحداد اما لصيحه على تقدير انما هو لازم وجيب عنه انه يمكن ان يكون اطلاقه الاصل منها مجازيا لانه كما لا يصل
في الاحتياج اليه لان كل اصل يحتاج اليه وجوب الكس والكل ما شاكة الا اطلاق حقيقة ونية انه لا يفسد السابق
ان الـ يصير قوله والملازم اصل وقوله فاذا كانت الاصلية قوله فان كانت هناك فانهم يمكن ان يجاب عنه بان
اللازم في الملازم ما هو تقدم فهمه على فهم الملازم مطلقا كما كان اذ كان في فهم الجبر والكل لازما البتة قوله
فلما ليس من الانتقال للزواج حجة الى انه على العنصرين تحقيق قوله واما اطلاق العنصرين في العنصرين الباصرة وكذا في
قوله كما اطلاق لسان المراد اطلاقه على القول والافتقار وهذا في القاموس وغيره المجامع في المعنى المعنوية
للعنصرين في الحكم عن القوم من لسان وفي اساس اللغة ما هو في معانيها الحقيقة بل اوردوا الحكم عن القوم في
المعاني المعنوية لسان في هذا يمكن ان يكون ليراد بخص اهل الجواب لها من معانيها الحقيقية لعلها في قوله
قلنا ذلك مصنف هو نقل عن مصنف هو فان قيل كيف يصير قوله يستلزم الجبر وم قولنا الانسان لا يوجد بدون
الراس والرقبة فان هذا وجب ان يكون الانسان هو الكل مشكرا ليجز وهو الراس والرقبة قلنا لا فرق بين
والملازم مصطلح اهل الجدل بل فيه مصطلح اهل المحكمة والبيان يريدون طوفا في الماهية لتوابعها فبقية كون الحصة
لازمة لها بية ولا يقولون هي لازمة لها بل البيان فيكون للمجاز والعقل الخلق على لازمة وان كانت لفظة لا يوجد
وقد صرح في الحق ايضا ان الملازم اصل الملازم فهم اذ عرفت هذا فالراس والرقبة خبر لان لا يوجد لسان
بدونها فيكون كل واحد منهما اصلا فيكون لازمة واليه ليست بهذه الحقيقة فلا يكون لازمة انتهى والمستلزم الملازم
بهذا المعنى كثيرة كلام اهل العربية قالوا العلم متصل بالهزة الاستفهام اما قبل المعطوف عليه لازمة هو لما ذكرنا
للسنن والبار لازمة للحرفية والجبر لا يجوز ذلك مع ان الهزة وما واد النفي والحرفية والجبر كل منها لا يوجد بعدتها ولا يمكن
ان الملازم منها بالجزء المعنوي وهو عدم المعارفة المعبرنة بالفارسية بجمع بين لسان فلان لزمت بية اذا لم يفارقه
ولم يوجد غيره فيكون معنى قولهم هذا لازم لذلك ان الاول لا يوجد بدون الثاني قوله فانهم يقيمون الجز
يكون ان يقال ان هذا التقييد لازم بالمعنى السابق الى لازم وغير لازم بالنظر الى الملازم لمصطلح اهل الجدل
اعني اهل علم اصطلاح اهل علم آخر غير متضمن مع انه يمكن ان يكون هذا المعنى ايضا مصطلحهم قوله لا يقال كل فردا
الجزء المسؤل عنى عن الامتناع عن السابق لانه لا يتيمم بنا على تقييد في الملازم اعتناء التاكيد فيصير قوله كل
لزمه فهو محال لازمة مع انه لا يمكن تحققه بدونه كون محتاجا اليه في تحققه وقد افترق في الملازم سابقا مثل

ومن ثم لا ينبغي في كلام المصنفين تحقيقه وتوضيحه على ما قولهم انما يلزم ذلك لو اريد انهم سئلوا على تقدير كون المأثور باللائم
 ما تضمنه الحكماء من الشيء لا يصح قوله كل ملزم فهو محتاج الى لازمه فوالله انما الحكماء ليس عليهم الاحتياج وما تضمنه
 له ولا فيلزم من ان يكون للشيء الناقصة محتاجا الى ملزمه في تقدير قوله حصول الشيء في الشيء بل اهم منه بحيث لا يشل
 حالين في محلهن تشابهين كما ذكر في اول الفصل قوله سواء كان الكلام خبرا او ناسا وشارة الى رد ما قيل
 من ان المحل لا يختص بالخبر والامور الهنوية لا يجري في العقود والالتقيات على ما في الكشف الكبير قوله انشأ
 الى ما ذكره في غير الاسلام حيث جعل السببية مقابلا للاتصال المعنوي من حيث كونها من لوازم الاتصال الصوري ولم
 يذكر غيرهما قوله كما بين السامع والمطالع في السحاب والمطر ان كل ما عاك في سماء او ايقال ان الاتصال الصوري
 بينهما ثابتا على العرف فان نسبة نزوله من السماء متخالف وان كان في حقيقة نازل من السحاب وما وقع في الترتيب
 انزل من السماء قيل في تفسيره اي من السحاب او من جانب السماء قوله في معنى المشروعة بالادغامه على ما في كثير
 من التفسير وهو الموافق لما سيجي في كلام الماتن بعد هذا حيث قال لانها لا تصح بل لمجة الشرع كيف
 وفي بعضها المنة المشروعة بطريق كما في المتن ومنها وجبت لا بطريق تعلق قوله كيف شرع لان المحل هو كسببية
 التصرف لا كسببية المنة الذي اعتبر فيه الاتصال بل لا دخل في الاستعارة لكون ذلك المنة مشروعة فاضلا عن ان
 يظهر كسببية مشروعية وما قيل من انه محمول على الخراف والاصيال التقدير في المنة المشروعة فليس ينبغي
 لان الاستعارة قد يكون باعتبار الاتصال فلو نفس من تصرف لا في غرضه كما لو كانت الخراف من جهة الخلق لعل الذين
 من دونه ومنه والواحد يفعل والآخر لا يفعل وكذا الكفالة والحوالة معاها متشابهان في اعتبار احداهما لاخره وكذا السببية
 كما استعارة اشياء للملك فكل ما فيها سببية لا في غرضها فيكون البديان قاضيا في سببها قوله في معنى المشروعة بالادغامه
 فانه شامل لما فيه الاستعارة بحسب الغرض ايضا لما سيجي من اشارهم من ان الغرض قد يقام مقام المعنوية في
 عليه انه معنى المشروعة ومن هذا يظهر ان قول المصنف وهو الظاهر من البين للتصرف في الشرع هو المحل تأمل قوله كيف
 شرع كيف اذا وقع لعدة قول السببية في نحو كيف يقوم زيد فهو منسوب للمحل على الراجح فيجوز ان يكون متبعا على الاخر مثلا ويجوز
 ان يكون منفصلا مصدره القول فيكون محمولا كيف يقوم زيد قاضيا لاحد اصلا على اي صفة تقوم زيد فيجوز ان يكون
 مثلا وانما حوز ذلك لكونه موصوفا مقدرا والافهم ليقيني الصدارة بحسب الاصل وان السببية عنه من جهة انه متصفها
 في مثل هذا المقام اذا وقع لعدة السببية في نحو كيف يقوم زيد فهو منسوب للمحل الرض على انه خبر المتبدا فيجوز ان يكون متبعا
 قبل الاول ووجهه من جهة المشروعة لكونه موصوفا في حكم الكثرة كما في قوله لقا امر على اللجيم سببية قوله

يعني انها عقد اخوة من جنس الانسان من المالك الرتبة ليس ملزمة لغيره من الناس والظاهر ان قوله شرع عليك
 المالك بجماله في ملكك المستغنى بالمال الفياض من غير العقيل الا ان يقال انه ملزمة لغيره من تقنين من في الوصفه واليه
 مبادرة المال بالمال متبادر من العادة بين المتكلم بالمال ولا يخفى عليك ان يجوز في العادة ان يكون المبدأ في
 منفعة من غير عيب المقصود عليه يسكن في دار يركب راتيه لا يسكن في دار يركب راتيه قوله فيتعلم عليها الحكم الهبة بالخير
 عليك ان ثبوت الهبة الحكمها انها لو كان عاقدها حيا او انا اذا كان الامة نفسها انا او اذ كانت
 ان لا يثبت لانه لم ياذن او اذن بالملك الهبة قوله ان يطلب الزوج منها الهبة اى ان كان له هذا المبلغ
 فاذا طلبه لم ينفذ فهو بطريق الاولى وهذا اولى مما وقع في الكشف بكبير من لفظ النكاح بدل الهبة لان صورة طلبه
 لفظ الهبة حقيقة يعنى محل توقف لكن طلب لفظ الهبة لا يكون الا بقرينة فلو لم يطلب المتكلمين معنى ان
 يكون الفياض كما قال قوله لانه الهبة فلا حاجة اليها فلو ان قلت المحاذير لفظه يستعمل في خير وصورة الا
 لا يكون بدون قصد هذه الالة عليه لانه قد يكون في قوله الهبة فلا حاجة اليها فلو ان قلت المحاذير لفظه يستعمل في خير وصورة الا
 اعبر ان شاء الله تعالى فانه من حيثها كالمكاح والطلاق والرجعة فحين وجب عليك كذلك بعض النافذ المحاذير
 اعبر ان شاء الله تعالى فانه من حيثها كالمكاح والطلاق والرجعة فحين وجب عليك كذلك بعض النافذ المحاذير
 كونه موجودا حقيقة بسبب الشرع اذا لا معنى لكون الحرة مالا مملوكا ولا عوض متجلبا وصف الحق فانها محل حقيقة لانه
 عبارة عن ثبوت القوة الشرعية كما في الكشف بكبير في محلها والقوة ثابتة فيها وان كان اللفظ الدال على الاخبار
 بثبوتها قد يكون مجازا فان اعتقك حرزك في الاخبار عن ثبوت القوة مجازا فثبت مقتضى حرة فثبت الثبوت
 من الهبة والحق وقد خفي على الناس من قال المصنف هو لقوله بقم فالهبة بك حاصل منه لا الهبة ان خالفته مسددة
 موكدة اى خدش اطلاق امرارة مؤمنة وبسبب نفسها البنى اطلاقا اطلاقا على العقيدة المذكورة فلو كان ذلك اللفظ
 تابع للمعنى وقد خدش عليه السلام المجبة فيخس باللفظ وحاصل الجواب ان الجمل من غير علمه وجوب المهر وهو لا يفتنى
 الا خدش من اللفظ لم يقيد بآراء هذا المعنى ولا حقيقة نسلمونه لولا سيجنون غيره من غير المطلق اذ ان كل على خصوص
 الا في خدش الدليل والى ميل فياب المجازة مقنونة والماتر مدعوم على انما نقول سنخيل ان يكون خالفته حاله من
 متى وعلقت او منقصة لمعدية فيكون آخره من هبة مقيدة بوقت فيكون له ذلك الوقت شخص آخر كما
 المتقدمة هنا قيل لانه العبارة على خصوص المعنى به فان الهبة قد يكون بعوض فيا هو ليس لشيء كونه بعوض
 افعيا لا يقتضى كونه بخود فبما لم يرد له مطلق البتره والمطلق يطلق على اطلاقه فانهم قوله اى منضم الى

منسما لم اخر الخ حاصل الاستدلال ان النكاح مشروع لمقتضى دليله ودلوه كوجوب النفقة والاستدلال على المعيشة
والاجتناب عن السفاح وجريان التوارث وغيره وان الملك انما يثبت بتعاقب ضرورته وتحصيل هذه المقاصد فشرع
لغيره يثبت عنهما لغة كالنكاح فانه لغة عبارة عن شئ من الذي يدل على الاستحسان بينهما في القيام بمصالح المعيشة و
التزويج فانه يثبت عن الزواج والتلفيق بين الشئيين على وجه الاستحسان بينهما كزوجي الخف والتهمة وسائر الاغراض الموصولة
للملك لا يثبت عنهما فلا يجوز الانتقال عنهما اليها بقصورها عن افاقه المقاصد التي هي للضرورة والمقصود في الباب
فان قدر ما قيل ان لفظ المجاز لا يجب ان يدل على جميع اوصاف المعنى المجازي وحاصل الجواب اننا ناسلم انه شرع لها
بل هي ثمرات وفروغ وهو يثبت عليه وهو صفة له متقابلة وهو لها عليه ما به ازالته بعبه وهو الطلاق فلو كان
وضعه ثبوت المصالح وهي مشتركة بينهما اسي غير محققة بالزوج لم يكن يثبت متقابلة لموجبه مختصا بالزوج ولم
يكن ازالته بعبه خاصة وليس المراد من قوله مشتركة بينهما كذا احد منها مشترك بينهما بان بعضها لها وبعضها لاه
بها وليس مختصا بالزوج ليكون يثبت به تحقده بالزوج ولذا لم يبيده خاصة وقول ان المهر عظيم متقابلة لموجبه
النكاح مبني على التحقيق فلا يرد انه جعل في استدلال الشافعي من المصالح التي عليها بناء العقد ولها وضعة وليس
حاصلا كما توهم انه لم يوضع للمصالح المشتركة والا لما كان مشتركا على المصالح المحققة بطرف واحد كما هو اطلاق لان
المخصص لم يدع كونه موصوفا لمصالح مشتركة فقط وقد عد لمصنف من منها النسب تخصيص الدين لا يتوهم انه عين
الاجتناب عن السفاح المذكور في الحق لان السفاح عبارة عن الوطئ الحرام وتخصيص الدين او قتاله لم يخصه من احكامه
فهو شليل الاحراز غنة وعن النظر وليس التعديل الحرام وغير ذلك قال لمصنف من واذا صح لفظين لا يدلان اي
النكاح والتزويج قوله ولما قيل ان يقول لغيره يمكن الجواب عن الاشكال بعد تسليم وجوب رعاية المعنى اللغوي بان
ليس مناسبا عدم الملك بحسب رعاية فينا في بل الزواج والتلفيق قوله معتبر في هذا العقد الظاهر القبول في
معنى ما بين لفظين او لا كلام في العقد الا ان يقال ان المراد معتبر في هذا العقد المدلول بهذين اللفظين لكن قد عرفت
ان ليس معتبرا عند المحققين في العقد الا الملك وما سواه عن الزواج والتلفيق وغير ذلك من المصالح ثمرات وفروغ
غير معتبرة فيه يمكن ان يقال ان في مجموعها منهم قوله ويمكن الجواب بمثل هذا الجواب وافية من النظر
لان قيل قلنا قوله وهذا المعنى اى الاطلاق قوله لم يعتبر في العقد مخصوص الخفية مثل ما سبق قلنا قوله
وفيه نظر وجهه ان الاطلاق لا يكون قيد او مكان فلا يعتبر كذلك قوله بل الجواب انه المراد ظاهر المتبادر من السياق
انه جواب عن نقائل ان يقول وليس كذلك فالوجه ان نقائل انه اجزى من الخفاء اى ليس الجواب بتسليم

على ان الملك لا يتصل بالطلاق ولا يرد في قوله لا يبيده

المراد من قوله لا يبيده

ما يتبين من المتن من ان الذي ادعى ان المصنف لم يوجب عنه ما ذكره ليقيل ان لقول اوله يتخلو من مناقشة
 بل جواب هذا لا يخفى عليك ان ان تراها لا يشكال بانها لا بد ان على الملك اذنة تباحث الملك بها في مناسباتها العامة
 بناء على مدعى ان في عين عدم العلم بالذلة على عدمه او اعتناء بالطلاق قيد الفجوب هو دفعه المتأخر وان قرر
 بان عند استعماله في الملك لم يكن الحق الا في مراعى كما يدل عليه قول المصنف في جواب ما يجب في الاعلان بالذلة
 الحق في المتن في الجواب ما ذكره استار من ان يكون في الجواب ان يعتبر فيه زيادة في خصوص الحق محل الذلة على ذهاب الكسبية
 من ان معناها العلم بالملك لم يعتبر فيه معناه العلم بالحق في المتن وهو لا يوجب له العلم بالذلة على ذهاب الكسبية
 الحق في المتن ما يابا الحق في المتن فكيف يصح ان اعتبر فيه زيادة في خصوص على الحق المتخوف من ان قال المصنف هو كذا في
 مذهبنا في المصنف ذكر ان رستم عن شيخه في حقنا قال كل شيء يكون في الذلة عليك رقبته فلو اخرجت كتابه ويا ليعلم
 تلك رقبته الا ان فيكون كتابه في الحرة فيلزم ان لا يصح على اصل صاحبه او يبرأ من الجواب في حال وان كان الحق
 الحقيقة شرط عند ما لم يبيح في الا ان ليعال ان المدة يجوز سبها ويبيعها بمصروف الجواب في كل ذلك ليس
 بشيء لان الاصل منها يمكن كس السواد او كان سبها الجواب في الا ان المدة السالبة كما هو المطلوب يدل قوله في حقنا
 يعني من احد في رحله فهو حذره وقد صرح به صاحب المصنف في سيا في حق من سبها السواد لانه انما يصح بيعها او حيا
 بداء الحرب وحقيقة فيقول وصف آخره قوله لا يوجب الملك اي نفس مدلولها وان كان قد عثبت معها قوله لا يوجب
 توجب اضافة الملك جواب اشكال مسدود انه اذا لم يعتقد بالوصية لعدم ايجابها الملك متعينا يعني ان لا يوجب
 الجنايا انما لا يوجب الملك بنفسها بل يحتاج الى التفتيش ولذا في آخر الى حصول القبض وحاصل الجواب بانها موجبة
 المصنف اسبب هذا لكن لا يلزم في هذه اضافة في قوله لا يوجب اضافة الملك لان يقال ان مرادنا انما هو
 الملك اضافة الى القبض المتعبد ان ليعال انه ما كان ذاك مملوك لكن تبادر لسبب ضعف الجواب قوله لان
 الا من سبب الحق ما لم يبرأ من فعله من ان لا يبرأ من فعله ان لا يجوز استعمال الحق في حق الله فيه لانه لا يوجب الحق
 في الا يوجب بنفسها ليس شيء اذا لا يشترك في جميع الادعاء غير لازم فلو سقاه قوله فيصير خبره في حق الله
 بمنزلة ما من حيث انه عثبت الملك بنفسه غير ما خالي شيء اما من حيث انه لا يوجب الحق من نفس استعملت في حق
 فهو بمنزلة الله في حق من قوله اذا كان لسبب الله انما علم ان البلاء من غير مطلق السببية علاقة بالاصول
 فيه كما هو في الشرط وان كان محذورك انهم ما جردوا معتبره في الاعتناء بشرعية الا كذلك قوله في سبب حكمنا
 في صدور الله ان كان كذا لا يتقوله في محذورك انما هو ان ليس المراد منه المنكر في اللفظ بل غير المعين في

ان الذي ادعى ان المصنف لم يوجب عنه ما ذكره ليقيل ان لقول اوله يتخلو من مناقشة
 بل جواب هذا لا يخفى عليك ان ان تراها لا يشكال بانها لا بد ان على الملك اذنة تباحث الملك بها في مناسباتها العامة
 بناء على مدعى ان في عين عدم العلم بالذلة على عدمه او اعتناء بالطلاق قيد الفجوب هو دفعه المتأخر وان قرر
 بان عند استعماله في الملك لم يكن الحق الا في مراعى كما يدل عليه قول المصنف في جواب ما يجب في الاعلان بالذلة
 الحق في المتن في الجواب ما ذكره استار من ان يكون في الجواب ان يعتبر فيه زيادة في خصوص الحق محل الذلة على ذهاب الكسبية
 من ان معناها العلم بالملك لم يعتبر فيه معناه العلم بالحق في المتن وهو لا يوجب له العلم بالذلة على ذهاب الكسبية
 الحق في المتن ما يابا الحق في المتن فكيف يصح ان اعتبر فيه زيادة في خصوص على الحق المتخوف من ان قال المصنف هو كذا في
 مذهبنا في المصنف ذكر ان رستم عن شيخه في حقنا قال كل شيء يكون في الذلة عليك رقبته فلو اخرجت كتابه ويا ليعلم
 تلك رقبته الا ان فيكون كتابه في الحرة فيلزم ان لا يصح على اصل صاحبه او يبرأ من الجواب في حال وان كان الحق
 الحقيقة شرط عند ما لم يبيح في الا ان ليعال ان المدة يجوز سبها ويبيعها بمصروف الجواب في كل ذلك ليس
 بشيء لان الاصل منها يمكن كس السواد او كان سبها الجواب في الا ان المدة السالبة كما هو المطلوب يدل قوله في حقنا
 يعني من احد في رحله فهو حذره وقد صرح به صاحب المصنف في سيا في حق من سبها السواد لانه انما يصح بيعها او حيا
 بداء الحرب وحقيقة فيقول وصف آخره قوله لا يوجب الملك اي نفس مدلولها وان كان قد عثبت معها قوله لا يوجب
 توجب اضافة الملك جواب اشكال مسدود انه اذا لم يعتقد بالوصية لعدم ايجابها الملك متعينا يعني ان لا يوجب
 الجنايا انما لا يوجب الملك بنفسها بل يحتاج الى التفتيش ولذا في آخر الى حصول القبض وحاصل الجواب بانها موجبة
 المصنف اسبب هذا لكن لا يلزم في هذه اضافة في قوله لا يوجب اضافة الملك لان يقال ان مرادنا انما هو
 الملك اضافة الى القبض المتعبد ان ليعال انه ما كان ذاك مملوك لكن تبادر لسبب ضعف الجواب قوله لان
 الا من سبب الحق ما لم يبرأ من فعله من ان لا يبرأ من فعله ان لا يجوز استعمال الحق في حق الله فيه لانه لا يوجب الحق
 في الا يوجب بنفسها ليس شيء اذا لا يشترك في جميع الادعاء غير لازم فلو سقاه قوله فيصير خبره في حق الله
 بمنزلة ما من حيث انه عثبت الملك بنفسه غير ما خالي شيء اما من حيث انه لا يوجب الحق من نفس استعملت في حق
 فهو بمنزلة الله في حق من قوله اذا كان لسبب الله انما علم ان البلاء من غير مطلق السببية علاقة بالاصول
 فيه كما هو في الشرط وان كان محذورك انهم ما جردوا معتبره في الاعتناء بشرعية الا كذلك قوله في سبب حكمنا
 في صدور الله ان كان كذا لا يتقوله في محذورك انما هو ان ليس المراد منه المنكر في اللفظ بل غير المعين في

المعروف باللام للعلم بالله تعالى والمحسوس فافهم قوله لان الاجتماع صفة مرغوبة اي اجتماع اجزاء الجسد في ذات واحد
 لان يكون جزءا كالمصنف مثلا في ذات وجزء اخر كالمصنف الآخر مثلا في ذات اخرى في زمان واحد حسب الملك
 قوله يعني ان قوله ان ملكية المصلحة تسمى اسحاقيته لان الشيخ راى كمالا ساكنا كان راى ما يملكه وكان له الواجب ان
 اسحاق واذا اراد ان يعينهم اصحابه في المسئلة يدعوه ويقول له بل من شئت ما يذبحهم فيقول نعم بل بالوفى ثم يقول
 له ملكيت انتمي ودرهم فيقول والى ملكيتها قطعتهم فيقول لا صواب لكم ترون انه ملك من الدراهم متفرقة واتفق على
 نفسه فسميت اسحاقيه فعلى هذا المسئلة مبنية على ما هو متعارف من ان المقصود في صورة الملك يكون لغنى الغنى عن نفسه
 ولم يحصل ذلك اذ ملكه متفرقا والفرق بين المعين وغير المعين ان في المعين يكون المقصد لغنى مملوكة محض
 غير المعين فحبل المصروف مبنية على مثله اطلاق الصفات المشتقة بناء على تأويل الفعل بالمشقوع وان كان منها
 مدلول على حدة تكلف غير المجاز اليه قوله واسم الفاعل ونحوه ان التخصيص يذبح المسئلة ان اسم الفاعل الذي
 يذبح الحشد لا يذبح الاستعداد كما لا يذبح الثبوت كما لا يذبح المؤمن الذين اعتبر فيها الاتصاف مع عدم الزمان
 المتناهي والحصول والى اصل السواد احب الله ان اعتبر فيها الاتصاف بالفعل الثبوت اذ اوجب مباداة والتقصي لحوال تجزئ
 حقيقة وقبليه مجاز التفاضل في ثبوتها اولها مجاز مطلقا ثانيا حقيقة مطلقا وهو تحت راسين سببا وادبي ما ستم
 ثانيا ان كان السبب اذ يمكن لقائه كالقيام فجزءه لا يفتقر كالتكلم كذا حكى عن الامري وقيل القول الثالث
 بحيث يفرق في المحصول ودفعه بانه لم يقل به احد هذا ويرد عليه انه شعر بكون الاسم الفاعل موضوعا للزمان الحال
 فيلزم له بل ان ترفيع الاسم والفعل لحدود عكسا واطن ان بعض الاصطلاحيين لذلك قال ان التذاع في اسم الفاعل
 المدلول اذ وقع في حقيقة في صورة الاطلاق بخلافه فيكون التذاع حقيقة في هذا القضية بانها مل
 هي حقيقة او موقوفة بالحال وكلامه قلنا في المنهاج صريح في هذا وقد سيجاب عنه ما بان كثرة الاستعمال
 جازية تجري الوضوح لتمامه لتمامه المتبادر للحقيقة وعن غيره بالمجاز واخرى بان اعتبار زمان الحال بالنسبة
 الى الاستعمال المتأخر على اصل الوضوح لا اليه نفسه هذا لكن وقع في كلام بعض ائمة الاصول انه مجاز لغوي فلا يذبح
 حيث يثبت من ان يقال ان زمان الحال معتبرة على التخييلية لموضوعه لا الجزئية اذ يفرق بين ذهاب الوجودية
 والاصول فافهم قوله وهو ان السبب الخيالي قول المصنف هو اي بناء على الاصل الذي يخرج فيه تفسيره
 التفسير مجموع ما بعد من وقوع الاطلاق بلفظ التيق وعندهم الكس الاول متفرقة على الجزء الاول من الاصل الثاني
 وفارقتا عشت للتفرقة على فروق اذ له ملك المستلزم لسبب التفسير المتفرد ومن سبب المذكورة لقوله وليست بمتفردة

منها وقوله لما قلنا تعييل لتفريع مد التوت على فروقها واما فتيقن لنفس تفريعية على هذا الجذر من الاصل فانه فانه
وقيق وعلله الاكتفاء في تفسيره الاصل على الجذر الاول ليس بولي كما هم على خطأ وقوله اسي هذا المتصرف
اما حذفه عن العلم اذ لا معنى لكون التوت الذي هو وصف في الشخص موصوفا لغرض قوله موصوفا في استمرار لغرض
كما انه يعني ان المقدم من وضعه لشارع هذا العقدة اعتباره له الا انه لا انه موصوفا للمعنى الذي اذاله لغرض منه فترفع
الغرض من المعنى الحقيقي معناه العلم من ان يكون غرضنا من لغضاد من يستعده فانه قمر باقيل من ان ازالة الملك
سبب لاثبات القوة كما سيجي فليس الاول غرضنا من الثاني قوله الواجب رعاية عند استعادة الالف والمفتوحة
بمعناها لثباتها عن معنى لغوي بحيث اعتبر ذلك المعنى في الوضع الشرعي وكيفية مشيئتها فوجب رعاية مبنيا عند استعادتها
لان مبنى الاستعادة في مقتضى الشرعية لا انفصال في مبنية الشرع وكيف شرع به على بناء مبنيا غير ممكن بل ان اطلاق
نقل الى مفرقة السكاهد الاعناق الى اثبات القوة مما عاين في وضعه الاول كيفية مشيئتها اذالة لمعنى الثاني القوة
فلا تشابه بينهما في كيفية المشيئة وليس مما داه ان رعاية المعنى اللغوي وجهته في استعادة كل لغة منقول بحسب المنقول
اليه مطلقا او عند وجود ان المعنى يقتضي من المعنى اللغوي والوضع كما توهم لانه غير تام لا يدعي مثله من اجل عدم
حررنا اذ لم باقيل من انه ينبغي ان يصير اسما لطلقات باقائه الغرض هو ازالة الملك تمام مع العتاق وهو
اثبات القوة لانه لا يكون الاتصال في كيفية المشيئة لان المعنى اللغوي مقتضى ما لم يعتبر فانه قد
فيه اذ ام قوله كونهما اى الموجود كالبازي او المستقر فنقل في الشرع الى الثبات القوة منه ان العتاق ليس
منقول الى الاثبات بل الى نفس القوة كالنقل والمنقول اليه انا هو الاعناق وانه لا يلزم قولنا فنقل لو كان
معنى الاعناق والاثبات الوفا بل قوله فلا تشابه بين الخطين لوي تشابههما استقياد وان الترخ و ان كان
قد ينزل التعامل بقدره التماس لانه وانما يكون متبعا او الحكم او مشاكلة ومثل في ذلك لا يجوز في المسائل الشرعية بل
انما يعتبر في المقابلة الخطية قوله اذ ليس في حقه اثبات تلك القوة لانه في مقابلة لبرق النعمى
حكمي ثبت في المملوك حقه لانه جزاء لا يستكانه عن عبادته وانقياده له ينبغي ازالة الملك فانه يثبت
عن الملك ليجري الاقتضا كما سيصرح بشارحه مع عباده اذ فانه باقيل انه لم يبيد من الملك الا قوله
اعتقت تحجيل الشرع منه القوة فمما تباه هذا القول كانه الملك فلا يتصور ثبوت الازالة منه بوجه آخر القول
بل ان الازالة صادرة منه دون الاثبات حكم كما في قوله تعين بشارحه عن مبنيا فان الغرض اسند الى سلطان
من ان المانم هو الواسطة قوله اذ لا يفهم من الاعناق الخذمي لا يفهم بحسب صفة الاية فلا يرد اقال صبا

التلخيص من ان كلام من السوام فيهم انه من غير ادراك منه ليقوم له ما يقتضيه بالاحكام وهو بعينه اثبات القوة
 ولا يخفى عليك ان مقتضى هذا في بالنسبة الى القوة المخصوصة الالهية القوة والعلية التي فيهم لانه اذا علم ان القوة والرق
 لا يتجزيان اجزاء ولا انه الملك متجزا اجزاء والاعتناق مختلف فيه بناء على انه اذالة الملك ليس هو الله هو منه وهو
 يتجلى من اثبات القوة لانه مفاد الحق وهو عبارة عن القوة اجماعا ولذا لا يتجزى التعلق فمفادوه عبارة عن اثباتها
 مرادها الانسب بمقتضى اللغوي وهو منسب صا حبيبه في قليل من ان عدم الفهم من الاعتناق الا اذالة غير طاهر على ما
 ليس بشئ لا يتجزى تسليمها ان ليس المفهوم منها لانه اذا ما ذكرنا الامام الفهم ولكن جهة هو مواليها نعم لا يخفى عليك
 ان قوله اذ لا يفهم الخ سوى قوله ولا يصح سنده حقيقة الا الى الملك فانه اشار بعينه في انوار الحكماء الى ضعف الحق
 الاول تمهيد وسند للمعنيين المذكورين بقوله فكون اللفظ الى آخره فان عدم فهم غير اذالة الملك من الاعتناق هو
 وشعر عايند لانه ان اثبات القوة ولغة ايضا سند لغيره ان يكون من عند المجتهد في مجاز اسمى لا سلم
 انه مجاز اذ لا يفهم منه مطلقا ان اذالة وهو لا يصح سنده الا الى الملك فلا مجاز في الاسناد ولا في السند وقوله فكون اللفظ
 متفهم على قوله وما ذكره من منجز الخ وما خيره من نقل برأسه من منه الى مخصوص فلكونه مؤخر عنه من حيث كونه
 وان كان مقدما في نفسه هو لصاحبه لكونه علاوة لان المقصود بالذات هو من نقل الى مخصوص ومنه اصل النقل
 امرزاي عليه فقدر قوله لا يد من اثبات الخ قد عرفت الحق اثباته انما من ان النقل الى غير كونه في اصول فخر الاسلام
 والهداية والنهاية والكافي وغير ذلك قوله وكلما اثبات القوة لنسب الخ على ما يوجب بيان المعنى والافق
 عرفت انما ان ليس دليله مجرد النسبية قوله معناه اثبات اى معنى هذا انصرف الى هو الاعتناق قوله
 فليتأمل محل وجهه انه يمكن ان يكون مجازا المجاز ان يكون الطلاق مجازا عن الاذالة وهو عن اثبات القوة
 لكونه سببا لكونه لغيره ولكن لا تواجد من سرفان السراج عن الوطى لانه لغيره غالبا الا في السرد وهو في العقد
 لانه مسبب عنه والمخ لا تواجد من عقد كجاء مثل ذلك كتنفي كلامهم بمبدأ جبل المجاز الاول بمباشرة الحقيقة بالنية
 الى مجاز آخر قوله ان يكون المستعار له لانه لا يشجاء لا بد من ان يقال الامم في المستعار له للعلية اى الذي
 يتغير بسبب ذلك وهو وجه الشبهة لان المستعار له الذي هو من طرف الاستعارة لا يكون لازما للمستعار منه لانه
 المشبه كالمحل الشجاء بالنسبة الى الصدف في المثل المستعمل مستعمل لفظ المشبه به مستعار والمخ هو المشبه به بخلاف
 والمخ هو المشبه مستعمل اول يقال انه يعني على نسب السكاكى من ان اسد اخو ربيب اسد اخى الحمام مستعمل في الشجاء
 وهو مراد منه كما ذكرت سابقا قل قوله يبقى لونه تامل ثم حق القول الذي هو اثر الملك السابق لشرط الاعتراف

فيكون جزء الانانية الحقيقية بالنسبة الى ما افق الفقيه لانه فاعلة الامر من لوازمه وانما ولا يرد ان بعض الانانية
 في ارادة العقيد ايضا بقية كجواز الرجوع في الرجوع وجوب الحقيقة بعد عدم انبعاثها بغير ولاها بغيره في الحقيقة
 والعدة بخلاف حتى لو لا وانه قيل ان القوة لا تكون اقوى من ملك الرقبة اقوى من ملك القوة
 واستبان له بان العكس خطاي لا يصلح تحميد وقيل من ان التباين له ملك الحقيقة الذي هو مقتضى الاستعداد منه بانانية
 الملك الذي يحصل بانكاح ليس بشي لان هذا لا بد منه صاحب الكشف ايرادا على التجرد كما ينبغي فلا يسحق برب
 من قبلهم قوله ان المراد بالضرورة المحذور انما هو انانية العقيد غيقل منه الى انانية الملك في الجملة قوله وتعالى
 ان اتحمل الخزيه ان لا اخلاف في ان الاستقارة فاعلم انها الحقيقة في وجه الشبهة وهو لا يصح ما يحجره إطلاقاً
 سيما على التأخر وجعله يجوز اذا كان متساويين فيه نعم شبهة احد ما هو الآخر اذا اريد معها في وجه الشبهة فقط كتشبيه
 عزرة الغرس بالصبر والعكس اذا اريد به في وجه الشبهة من غير قصد الى الحقيقة في وصف عزرة الغرس بالصبر
 والامتنان وضرورة التلازم لكن قد حقق في موقعه ان كل تشبيه يعني الاستقارة وقد مر في المطول في تفسير
 الاستقارة بحسب الجاهل بوجوب كون وجه الشبهة في الاستعداد من اقوى واعرف لكن قال في الكشف انكسبة في حقيقة
 الاستقارة الكفالة لشبهة رتبة الاصيل حاد من الحوادث لشبهة مطالبة الاصيل كنهاته لتساويها في المعنى والبيان كونهما
 منها الوضعية والارث وقال ان كلا منها يتخالف بعد الموت وهذا في هذا المعنى بيان قتال قوله وجعله
 هو كذا في كثير من المستحرف في بعضها لا تكرار كلمة هو الظاهر كما لا يمكن قد جاز في كلامهم وقولهم في غيرهم
 موضع المنصوب قوله واحد من القيد من اعطاه البعير في نفسه عن انقائه وبيان المدة والعمل الاجرة
 بعينه ليعقد ان البعير ليس محل الحقيقة البعير والاجارة لا بد فيها من كمالها ولذا لا يترك واحدا منها في صريح الاجارة لم
 على رواية البرزدي قوله ولو قال لعبت بك الهوى لكان الصنف الى العين في الجرد لم يذكر المدة في الحقيقة يتبادر
 سمي جنس العمل وان ذكره فان لم يسم فلا راية فيه وان سماه يجوز ان يفتقد اجارة قوله ثم تعذر شرط
 المجاز الظاهر ثم تعذر شرط او تعذر المحل ليعقد شرط قوله علما بالحقيقة ان صفة البعير لا يفتقد من بعض المعنى المضموم
 له كما هو المشهور فان البعير الفاسد ليس بعض معنى البعير بل هو فرد لكنه ناقص كسبب افروا المشكك بهم حقيقة لانه
 يوجب الملك بعد الحقيقة والحمل على الحقيقة ولو فاق صفة ناقصة او لم من المجاز قال المحقق ثم حتى لو جاز الاجارة
 اذا ذكر في العقد الحقيقة بان قال اجرت مناهم هذه الدار شهر وكذا المصير هو رواية البرزدي وذكر في المحيط
 يجوز لكذا اذا قال جئت لك او لك كذا اذا قال جئت لا يجوز لان القياس فيه عدم الجواز لكن الشرع

وورد سحر فيها اصفاف الاحارة الى العين او المنفعة والحق بهما كل لفظ لا يختص بتلك العين كما لهية والبيع يختص
 قل المصير بل لان المنفعة المحدودة انما على هذا يعني ان لا ينفذ بلفظ الهبة والتوكيد المضافين الى المنفعة
 الضياء والاصحاء انه ينفذ بهما الا ان يقال دعوى الاجزاء عند الانفاذ ثم سلم قوله القبول البرهنة اما بالسكاح فقط
 او بدونه قوله وهو في البيع اقوى لعدم احتمال الرجوع بدون رضاء الآخر قوله هي في العناق اقوى لانه
 اذ لا الملك الرقبة وهي ليست بارة ان ملك المنفعة لا العكس قوله وهو في البيع اقوى لانه لا يجب ملك المنفعة مع ملك
 الرقبة قوله قلنا ليس الاستحارة الزم هذا انما يصح اذا كان الاستحارة عبارة عن اطلاق المشبه به على المشبه واما
 اذا كان عبارة عن ذكر المشبه به واردة المشبه فلا كلام المقوم لتوقيف على الخواص اني انشره قوله على ما ذكره المصنف
 فالتيقن لانه اعتبر في ذكر السبب واردة السبب لان يكون السبب تحصيله مسببا لذلك السبب لا بتوسط امر اخر
 يراد منه الهبة الحسنية لكونه مسببا في ضمن نوعه كما ان يذكر الاشياء او دار يد منه الملك المطلق لكونه مسببا في ضمن
 الذي يحصل بالبيع فانه اشتققت عبدا فهو حر يكون الاستحارة مجازا عن الملك الذي يحصل بالبيع عند المصنف
 فلا يفتق اذا ملكه بغيره وعند الحبيب عن الملك المطلق فتيقن مطلقا فافهم قوله وهو لا يختلف في ملك السكاح والبيع
 الظاهر في السكاح وملك البيوع كما في الكشف قوله واعلم انه اذا وجد الزم قد مر هذا لكن في ضمن الاعتراض سطر او
 وذكره ههنا ليرتق الضالطة منها فادونه ان يكون البهت مجازا عن السكاح كما ذهب اليه صاحب الكشف وادونه
 عنه كما ذهب اليه المصنف لانهما في بيها قوله فاجيب بمنع الملازمة الزم قيل فيه عرفت بدعي الخصم من ان مجرد
 اعتبار النوع لا يكفي في استعمال شخص المجاز بل لا بد من السجاء وهو ليس بشيء لان التزاعل انما هو في انه اذا وجد العلاقة
 المعنية في نوعها وعلم عدم الممانعة تصح استعمال شخص المجاز او لا الممانعة تقبل في المشبهة فقف الاشكالية المذكورة لعدم التجوز
 العلم بعدم الممانعة عند عدم منع المخالف لعدم نقل واثباتها من ذلك وانما المتغير من تعيين الممانعة اذا الممانعة
 يكفيه هذا القدر قوله وتماثل فيه المراد تماثل فعله الى انشاء فانه في ما قيل انه يلزم ان يجوز استعمال النجاسة في شجرة
 مثلها مع شجرة معروضة تماثلها في ذلك ولو وجدت المجاز قوله لا خلاف في ان المجاز الزم وان شرط المخلف
 الغدام الاصل في الحال مع امكان وجوده في نفسه اذ لو كان حاصلا لا يعقبه المخلف ولم يكن ممكنا لما كان له
 خلف اذ لا فرع من امتناعه الا صليته لانها من الاضافات كذا في شجرة الخنجر والكشف قوله حتى يشترط في المجاز
 امكان المنفعة الحقيقية اي عدم الممانعة من قولهم انظر عن الامور خارجة عن الكلام قوله وعنده الحكم في
 يكفي صحة اللفظ الزم قيل لا يشك عليه بمثل اعتققتك قبل ان تخلق او اخلق لكونه صحيحا ما جاز حيث العريضة من

لنوالفقا حبيب الله باننا انما انعم الله علينا بصدقته ولا بجزاء اختلافه ثم ابني لا اكبر سنا فانه صحيح من حيث اللازم
اجتمع محمد على بحقيقة نعم بانه لو قال لعلنا بذه الغنى او الجار ببيتهم ابني لم يتيق ثم قال بعض المشايخ انه لا ينبغي
النية وكثيرا ما يشهد محمد بن علي بالتحلف على المختلف وغيره فقل الكلام الى الاوضح وقال بعضهم انه على الوجه
وج يمكن الجواب عنه باسبق قوله معروف النسب واما مجهول النسب فان كان اصغر لمتيق وينسب النسب
الاضرب وان كان اكبر فهو ايضا على الخلاف فقيده معروف النسب بالنظر الى الاكبر سنا اتفاقا في المراد من بعضه كونه
بحيث يولد منه مثله اتفاقا لعمدة الكلام عنده ولعمدة الحكم عندها اذ يمكن ان يكون مولودا منه بالوطى بالمشقة
وان حرف النسب من غيره قوله لا يقال الخ لا يفي ليس من قول الله لهم ولو كان المراد ان الخ لو كان المراد
ان هذا ابني خلف عن هذا وهو متخالف لما هو اصل عندنا وهو ان ابني لاثبات النبوة ليكون الخلفه في
الاصل فقط لان الفرع لا يمتد منها ابني لاثبات الحرية وهو متوق عليه فيكون معنى قوله فالخلاف يكون في الاصل
والفرع اى يجوز عياد بل معناه انه متخالف عما هو اصل عندنا وهو ثبوت النبوة لان الاصل عندنا هو الحكم لا لفظه
ابني فيكون الخلف عندنا هو ثبوت الحرية وهذا هو ابني فيكون الخلف في كل منهما قوله فعندنا الاصل ثبوت
النبوة لفظ ان الحكم المسمى بزمى الحقيقة عندنا هو ثبوت الحرية لان لفظ ان اعتبر حكمه معلما الذي اعتبر
لفظه اصلا وهو هذا وهو حكم الحقيقة ثبوت الحرية وهو الحكم المسمى بزمى او ثبوت النبوة فهو حكم حقيقة لفظه ابني
لفظه ليس عنده اصلا بل لفظه هذا هو متماثل قوله لانا نقول هذا لازم الخ لا يفي ان الخلاف بين الاصلين هو
ما ذكرتم بافتقار ان الاصل عندنا الحكم عنده اللفظ لازم على التفسير الثاني وبغيره فلا يصح قوله والخلاف في الجهة
فقطه الخلاف في كل منها على ما ذكرتم لازم عليه لان الاصل عنده هذا انما هو متخالف ثبوت النبوة فليس يلزم
الخلاف في الفرعين كما ذكرتم فلا يكون الثاني ايتى بهذا اليعقوبان لغير السؤال والجواب ليتطابقا قوله لا ابني الاصل
عنده هذا ابني وجر لا يمتد بل لان هذا ابني ايضا خالف ثبوت النبوة الا ان يقال انه ليس مخالفا بحسب
الجواب بل بحسب الحكم قوله والتحقيق اى نى الجواب فان السابق لغرض هذا هو اوفى المقام قوله وهو قوله
وهو لا يصح الى خلفه البشارة فينا زاننا من نسخ اصول من الاصلان صا يستعار الحكم آخر الزوال فالتساؤل باللفظ
ادنى مستحسنة كذا لك قوله اذ لا بد من قول او على وجه وجب وعلمه لم يتقل حصول المقصود قوله وفي هذا لانه
ان الحقيقة بتحقيقه لا في الكشف فكبير ان الاستعارة لفظ وهو لا يتصور في المعنى الذي هو تمام ما بهتمه المستعار منه
وكذا صنفه لان صنفه الشئ هو القامية به فكيف ليقبل المتقل منه وانما يتصور المتقل في اللفظ لا في الشئ

صحيح

الشجاعة التي في الاستدلال فيقول ولكن اللفظ متيقظ فحقها ان الحقيقة اصل الحكم لا غير انتهى يعني ان
 المستقار منه هو ما منتهى اتفاق فلا تقييد النقل على هذا الا في اللفظ فالحقيقة هو اللفظ والحقيقة انما اعتبر اصلا من حيث
 كونه حقيقة تعرف انها اصل في الكلام للفظ فقط والمراد بالاولى الصواب وهو شائع فلا يراد ان اشتداد اللفظ
 بحسب الحكم فيها اصل قوله وذكر المصنف في استدلالها اعلم انها شرط امكان الحقيقة وتساوية لمبدأ
 وتارة بمثل اعتقائك قبل ان تختلق واخرى بالتحقيق بين الحكمين بناء على انه لا بد للخلف من صحة الاصل اتفاقا او مستقلا
 لها لا ثبات الخلفية بينهما تارة بالمشهور واخرى بما ذكره المصنف من فلا يعكس الخلف بين المقامين فما ذكره هو
 ليس وليا للاسكان او لا وبالذات بل للخلفية بين الحكمين بتوسطها له ولذا راد في التوصيف نتيجة فيكون اللازم خلفا
 الخ وفرضه عليه قوله فلا بد من امكانه في قوله توقف المعنى المجازي اى يصير ورتبه خلفا عنه وكذا المراد من قول
 هو ان مبنى المجاز الخ ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم فيكون الثاني خذ من الاول فلا بد من
 امكان الاول وصحة في نفسه قوله واجاب بان الانتقال الخ حاصل ان الانتقال الى اللازم متوقف
 على فهم الملزوم مع انه اذا اطلق اللفظ فهم الملزوم فاذا لم يميز ما لم يحل عليه ويراد هو الاطلاق اللازم بتوسط العلامة
 فيكون اصلا من حيث الفهم وهو متوقف على صحة اللفظ لا على صحة معناه في نفسه وقوله لا على ان الاداة بيان
 المنشأ غلط لمستدل يعني انه لو توقف على ارادته وكان اصلا من حيث الارادة لا يقتضي صحة معناه في نفسه و
 ليس كذلك بل التوقف انما هو على الفهم فلم يفرق بين الفهم والارادة فعمله انما هو قول المصنف فاذا لم يتوقف
 على ارادة الاول لا يجب امكان الاول اى اذا لم يتوقف الانتقال على الاول من حيث الارادة لم يكن اصلا
 من حيث الارادة فلا يقيقى امكانه في نفسه وصحة قوله لا يمكن صحة معناه اى في نفسه منقطع النظر عن المجاز
 هو الاصل من امكان بالنظر اليه سلم عند ما خلاصته بخلاف انها لا يعيد اليه من الحقيقة الى المجاز لا عند ما ذكر
 فلا بد من امكانه في نفسه صحة محضه وهو قال لا يمكن ان لا تتأخر ولو بالنظر الى وادته في نفسه قال المصنف ان معنى
 شرط صحة الخلف امكان الاصل اعلم ان تصور البرور جاز الصديق شرط صحة الخلف والعقده عند الطرفين خلافا
 لابي يوسف هو لها ان يبين انما تتحقق فيه هو اصل فلا بد من تصور ان يتحقق في حق الخلف وهو احباب الكفارة وله
 ان لكن القول بالعقده هو جازا للبر على وجه يظهر في حق الخلف فقط وهو الكفارة فقلنا به دفعا لا لافاضة في مسئلة
 من السماه يتفق لتصوره لا يمكن ان يخلقه الله في حقه لكن في حق بعض الاولياء وسجنت في الحال اتفاقا ان
 لم يخلق وفي مسئلة تكون اذا لم يذكر البرور لا ما وفيه كما ذكره المصنف من سجنت عنده في الحال عند سماعه من شرط

الافتقار فالتمسك بمسئلة الخلف انما يقع من قبل محمد بن قائله ان كسل المتفق عليه ان التمسك والاسام
لا ينبغي ريبه قوله وان اذا كان فيه ما في المسئلة الكوز لما تمقيد باليوم مثلاً او مطلق وعلى التقديرين ليس في
الكوز ريب او كان فارق قبل السيل ففقد الصور التلك الاول لا يحث عند هذا وعند الي ايواف من حيث كان
في الاوليين قد مضى اليوم في الثالثة الحال وفي الاخرية بحيث قولهم جميعاً في الحال فاقبولوا من فربك
المطلق بالموقت بالي التوقيت بتوسطه الامر فلا يحجب الفعل الا في آخر الوقت فلا يحث قبله في المطلق بحسب البر
كما قد مر قد سخر في حيث في الحال وما فرغنا منها فانيا اذا وجد الماء وقت السيل ثم اهرق بان في المطلق بحسب البر
كذلك فاما لا يحث في مية وان في الموقت فوجوبه انما هو في الخبر والاخر من الوقت وعند ذلك لم يبق محلياً البر عدم
التصور فلا يحجب البر ويصل السيل كما اذا اعتقد ابتداء في هذه الحالة هذا ولما كان في صورة اذاعة الماء شبهة يمكن
الاصل في مادة المارة في الكوز ذكره الساجد ودفعها تقريباً في توضيحاً في قيل ان اراد ارسال الجواب غير موجه
غير موجه بل في السيلين المطلق اذا كان في الكوز ما في فارقين بحيث بالاتفاق بكسالة في قتل المحرر كما ذكرنا
فلا بد ان يقال ان المراد فارقين قبل زمان السيل الشرب وما ذكرنا هو فيما اذا كان الازمة بعد ذلك لكن في
منزلة الهدية لانه لا فرق في مسئلة الكوز عند ما بين ان يوجد من وقت السيل مقدراً ما يكفيه يشرب او لم يوجد قوله
وهو ميت في الحال ف عالم مودة لانه ان لم يعلم لا يحث قوله على مثلاً ما اعتقدت فان ما اعتقدت عليه هو ان كان
الظن في عدم الازمة الموجود هو الامكان الذي قوله لاقتل الشخص ان احياها انما لا يحث في هذه المقتضى
في الحال للخبر العادي كما صرح به في المعتبر لا يقتضي عدم الحث اصلاً قبل خلق الخبوة قوله لكونه
اي غير انه المشار اليه كونه متعيناً بحسب الوجود الخارجي اذا الكو الذي جعل في حاله مشار اليه فانه قيل المشار اليه
هو الكوز لا المراد اشرطه انما يقتضي عدم الماء الكوز ما قيل من ان المراد الاشارة التي هي في المعاد لا الحسنة
فليس شيئاً لانها مبنية الاشارة الى ما يرد في الطلب وهو لا يقتضي الوجود قوله على انه اشتادة الخ لا بد ان يقتبر
المستحار منه الابن الذي كان فلو كان فيقتضي يصح قوله وهو مقتضى حين الملك ذلك كمالاً اذ اذلت جارية رجل
ثم ادعاه فقتل الدخوة كان الولد مملوكاً له وبعد ما يفتي من حين الملك مثبت لهنسب قوله وهو في الاس
اقوى وانه يراى الابن الذي ذكرنا سابقاً وكونه بعد المشار اليه مشهور بهذه الوصف غير لازم كما لو لم يشر
في الاستقارة اشتباهاً لمتعارفته بالوصف لا متعارف بل بهذه الاستقارة ثبت الوصف لمتعارف بالبريق الاقتصار
قوله لان النبوة من اسباب التوكل في عبودية ولد الخارية قوله وهي ههنا متأخرة الخ متأخرة اوردها في

الكتاب
منه
في

في

في

لدفع ما يوشك ان يورد ان ليس السبب بينهما هو البتة فقط بل مهم الملك في بعض النسخ وهي اذ ان تناخرا ذكر
 اشارة الى التيق وخبره مخدوف اي حاصل قوله والحكم في عدة ذات وصفتين الخ يعني انه اذا كانت احدى
 صفة مكتبة من خبرين كل منهما صفة لشيء قوله فالمنية المذكرة على الخبر اقيم مقامه اي ان جعل فلا يصح لان
 المنية الخ وكذا قوله فهو كذب قوله ولهذا سبيل اي قوله تيق على اذا ذكره عليه علم انه اقرار لا انشاء اذا لا كراه لاي
 صحة انشاء التيق بل اقراره وارجاهم بمثل ما قوله هذا اني خذوه عن اسباق المذاق قوله وان جعل مجازا
 لا اقرار الخ يعني انه ان جعل مجازا لا اقرار عن الحقيقة والتيق من عين الملك فهو كذب محض لانه لا مثبت الا
 بالبتة او بالاعتاق والاول مستحيل والثاني لم يوجد ادعاءه انه ان جعل مجازا عن الاقرار فاعين الاقرار بالاعتاق
 ويحكم لم يوجد ادعاء عن الاقرار بالتيق وهو محتمل قطعاً لان الاعتاق لم يوجد وهو مستحيل لكن الاول لا يوجد
 يستحيل معناه تيق على من عين ملكه وجه الاحضار الاظهر في الجواب ان يقال انه مجاز عن الاقرار بالتيق وهو ثابت
 مطلقاً بالاعتاق الوحيد ولا فقيست بالامثلية فقط فخذ هذا بما يدل على اقراره او ليقال انه مجاز عن الاقرار
 بالاعتاق فان وجد ثبت به تيق احدى قضاه او ديانته والا فثبت قضاء فيثبت به تيق كذلك وعلى هذا لا يخفى
 عليك باقى مرتبة الجواب من الاطالة والالتفات في كلام الشارح وغاية توجيهه ان لا يحل قوله ان جعل مجازا اعني ما
 ذكرنا بل يقال معناه انه ان جعل مجازا عن الاقرار بالتيق بالبتة فهو مستحيل وان جعل مجازا عن الاقرار بالتيق
 بالاعتاق فهو غير موجود بان يحل البتة والا اعتاق قيد للمقربة وجه معناه قوله في الجواب انه مجاز لا اقرار مستحيل
 الخ انه مجاز لا اقرار بالتيق من عين ملك مطلقاً لا مقيد بالبتة البتة ولا مستحيل هو البتة لا التيق وجه توجيه السؤال
 بانه اذا كان المراد التيق فهو لا يثبت الا بالبتة او الاعتاق والاول مستحيل فكان بالاعتاق او الاعتاق لم يوجد
 فلا يصح الاقرار وهو المراد بقوله فان قيل الاعتاق لم يوجد الخ قوله فان قيل يحتمل ان يكون الخ ايراد على قول المصنف
 من غير نيته قوله وفيه نظر وجهه منهم التفرقة بينهما كيف قد ردوا عن الحسن عن ابي حنيفة هو التيق في هذا الخى بلا فنية
 وروى في انه اني لا يثبت بغير النية لاحتمال الشفقة قوله وهي صغر منه بسا لا حاجة اليه وسبب ان
 مبرزة السبب كما يظهر من مسئلة تقدير الحقيقة في الجواب وانما قديريه في الكشف لانه من سوال علم الجواب عن مذهب
 لا صغر منه سنا قوله قلنا لم يعيب لانه انما في المسئلة المذكورة جواب آخر قوله من غير قصد الى معناه في
 معناه للذات لان معناه غير مقصود أصلاً ولا يبرم ان لا يكون المنادى به مستعملاً في الكشف الكبرية والفتاة
 المنادى لا تحضار المنادى بل وجهه التقدير ان كان ثانياً نحو يا حويل وهو طويل والا فان كان مما يصح

ثبوت من جهة المادى مثبت وايضا اقتضا وسو حيز والافلا استحضار فقط قوله فيقوم عليه مقام معناه اذالم
 ميتة كما اذا ساء حرام ثم ناداه يا حرقانة لا ليقين في المبسوط انما لا ليقين فلو كان مرفوعا بهذا الاسم عند الناس
 واداء الم يكن ليقين في القضا ولانه ناداه بوصف ملك ايجابه قوله الى المذهب المرجوح تخصيص القولين ان
 كلاهما قول باوعاء ودخل المشية في جنس المشية بلكن على الاول معناه اذ عا د ثبوت المشية به حقيقة اى ما هو حقيقة
 ثابت له كالبيكل المخصوص فيكون اللفظ مستعملا فيها وصغر له فالقصر في امر عقلي وهو جعل غير المشية بمشية على المذهب
 معناه جعل المشية به باو لا بوصف مشترك بينهما وادعاء ان لفظ المشية به هو مضمون ذلك الوصف ان له اخرا واما متعارف
 وغير متعارف فاللفظ مستعمل في غير مضمون له لانه الفرد المتعارف فالقول بالادعاء حتى يكون لا كما في عصر صاحب الجرحوم
 بل كما في عصر صاحب المنصور ثم قال المصنف الاستعارة لغيره في المنى وليست بالبيكل المخصوص فاعطى الى المذهب المرجوح قوله
 لست استعارة لاسد منها وادعاء سبى الاستعارة انتقال اللفظ في اللازم للمباين فاعطى الى المنصور فلا بد من تاء بل بعض
 كلامه بان اقبال في نوع الاستعارة في المعنى معناه انه ينقل المعنى عن اللفظ او لا يدخل اللفظ منه كالاسد عن البيكل المخصوص
 باوعاء وانه مضمون الوصف لم يشترك في نقل البيكل المخصوص عن لفظ الاسد ويجعل لفظ مضمون الشجاء او عا و ثم
 بتوسطه الاستعارة والنقل لستعارة لفظ الاسد للرجل الشجاء لكونه فردا للشجاء الذي جعل مضمون لفظ الاسد او عا
 فيصير فردا غير متعارف او اقبال معناه قوله لستعارة لفظ الاسد لستعارة لفظ الاسد في اللازم مستعملة فيه باوعاء
 انه المشية به ثم الكس قوله في بيان انواع العلاقات فيطلق الاسد على زيد باعتبار انه شجاء بعض في المذهب المنصور
 او على المرجوح اطلالة عليه باعتبار انه بيكل مخصوص او عا ولانه شجاء قوله في غير مضمون له حقيقة واما بالنظر
 الى التداخل فانه مستعمل فيها وصغر له بالوصف التاديلي قوله واما عدم جريان الاستعارة في المفتح والذى
 قهر سمك من ان الاستعارة لغيره او حال مستعملة في جنس لغيره من مضمون الاسد في اعتناء ودخل الاستعارة
 في الاعلام قل العلامة في شره لانه لم يوصف له جنسية فيمكن استعارتها باستعارة الاعلام فذلك لان المشية
 في المجاز والاستعارة ان يكون الاسم متقولا عن معنى وصغر اللفظ له وان يكون النقل لمناسبة بينهما والعلم
 لم يوصف له معنى اى لا لاجل معنى وباعتباره فلو نقل علم سمي به آخر لم يكن النقل لمناسبة بين المعنى المنقول عنه والمتقول
 اليه لثبوت المجاز والاستعارة في الاعلام لا اعتناء والنظر بين انتهى القول لما في الاستعارة من ادخال المشية فيكون
 غير متعارف ومن نقل لفظ المشية به اليه لمناسبة بينهما في وصف يجعل حقيقة ذلك الوصف او عا وكلما لاير
 منفذ في الاعلام من مضمون الشخص من حيث هو معناه اعم منه فانه يتعين والتبعية مما سواه وعدم التعداد

الاسد لفظ الشجاء

الاسد لفظ الشجاء

التعدد والاستشراك بوجه من الوجوه لانها موضوعات للجنحيات السخيفة الهويات المخصوصة فمن حيث هي كذلك اعتبار
الحسنية فيها والافراد لها من حيث هي كذلك ولو هما متممة وكذا اعتبار الوصف المشترك بينهما وبين غيره ولو سلم
فلا بد من ان يكون الوصف مشتركا به ولو بين المتخاطبين وهو في الاعلام نادرا بالنسبة الى الاحساس ولهذا اذا كان
الوصف مشتركا بغيري فيها وبها بين المستند فيه ولعل هذا هو مراد العلامة من قوله فحققت المجاز والاستقارة فهو الاعلام النفاذ
الشروط في المصروف تسكنه امتناعها بالامر الثاني فقولنا ولاجل ان المراد ان الاستقارة لما كانت لغير اولاد
في المعنى وهو طاهر ان حمل على المرجو هو ما دل كما ذكرنا ان عمل على المنصور وعلى الوجهين لا بد من وصف مشترك بين
المشبه والمشببه اذا لا شتر انهما في جعل المشبه به يدعي انه عليه على الاول ويجعل المشبه به ذا غير متغاف ويجعل الوصف
موضوعا له للفظ المشبه به ادعاء على الثاني لا يجري في الاعلام لاقتناعا بغير الوصف المشترك في معانيها من حيث هي
كما عرفت الا في الاعلام قد دل على الادعاء كما تم فانه يوجد في معانيها اذ صاحب من حيث انها معاني لها لا مشبه بها في
ضمن تلك الاعلام التمسك فيه بالامر الثاني اولى لان اذ خاله في جنبه ما يكون ادعاء لتحقيق الوصف المشترك فامتناع
بيني عن امتناع الادعاء واستلزامه وكذلك جواز ذلك وينطبق جريانها فيها بمجرد وجود الوصف فيها ولانه يصح التمسك على
المدعيين بخلاف الادعاء وقال الساجد رحمه من ان المشبه بها على تفسير المصروف هو المعنى الحقيقة لا الوصف المشترك كما
فانه ثابت بحقيقة معرفة ما عرفت من تأويل تفسير المصروف بوجهه عليه ان اعتبار الوصف المشترك ليس بغير مستفاد
بل لما ذكرنا من جعل المشبه مشبه به على المرجو وجعل الوصف موضوعا له للفظ المشبه به ادعاء على المنصور نعم اذا كان
نفس البهيم المخصوص مستفاد الاحاجة الى كون لفظ الاسم لا الوصف المشترك وان كان لا بد من ان يكون بين
البهيم وبين الرجل شيئا ووصفا مشتركا به يصح استعارته له لكن قد عرفت ان اعتبار الوصف في المعنى العلم من حيث
هو مدعى على مقننه مطلقا انه افتقد محضت لك الحق مبين من الميتين ثم السكاكي قد نص بافتقار الاستقارة على
الادعاء في مواضع من المصنف وقال المودني لا نسلم ان الاستقارة لغير ذلك بل يتوقف على كون المشبه عين المشبه
به او يتوقف على احدهما لا بعينه وتبعه السيد الشريف وبه يؤذن كلام الساجد رحمه في شرح المفتاح حيث قال
في مقصود اثبت اليوم حاتما هي رجلا مشبه بها ساجد الطاسي في الجود كانه هو هو انتهي وجم لا يمتنع الاستقارة في الامور
الشخصية الغير الدالة على الادعاء فان التشبيه قد يكون بالاجزاء وقد يكون بالاشخاص فيجوز ان يعدل عنه
الى الاستقارة للمباينة في وجه المشبه بجعل المشبه عين المشبه به لا شتر انهما في الوصف وان لم يكن لفظ
العلم الا عليه يمكن ان يقال انها خارج الفارق الذي يحوي الباطنة التي لا يطابق الواقع من اصحابها

ان نحو زيد اسد انما عد تشبيها لا استعارة لان الفعل كسب عن ان يكون الذي هو انسان هو بعينه اسد ان
 بهو مقتضى الحمل فيلزم انما هو حمل الحكم بنسب وصفا حتى يصير اسدا الى الابد والى التشبيه ليعني انه لو
 امكن جعله وصفا لكان المشبه متروكا كالحال بما طرقت فصح استعارة لانه لو امكن لما كان الفعل كسب اذا لم يكن
 به عينية الا عيانا وانقلاب الحقائق كما فهم المصنف واظهر ان ما هو متشا غلط ثم الى ان من الاستعارة على ما
 من كلام الساجد هو يدرك المشبه وقد عرفت انه انما يكون انما اذا كان متبعا عن التشبيه وهو ممتنع وهو ان المشبه
 هو الرجل الشجاع لا يدرك حقيقة الشجاع في المثلول وفيه ان يقال زيد رجل شجاع فينبغي ان يكون استعارة و
 الحق ان الاستعارة ان كان عبارة عن كون المشبه من جنس المشبه فهو استعارة وان كان ممكن
 دعوى انه من جنس مفرد وغايتها مسلمة والتعبير عنها باسم المشبه به فهو تشبيه لانه ليس فيه الا ادعاء ان المشبه
 من جنس المشبه ومن افاده بخلاف لقيت اسد فان فيه دعوى كونه من جنس مسلمة مفروقة عنها غير
 عنه باسم المشبه به واسد لفعل اليه قوله ثم لا يخفى ان هذا الخبر يعني انه لا حاجة الى ان يصير الى الاستعارة ولا يجوز
 لصحة منعه بالحقيقة مستحذف حرف التشبيه فيه انه خارج من قانون المناظرة لانه استدلال في فاعل على علم
 كونه استعارة ثم اجاب عنه بجواب كونه استعارة متبادلة بالمشيقي فالكلام عليه بانه لا حاجة اليه غير سديد ثم ان
 الاصل مثل المجاز فعند الحقيقة المصيدة اليها على السواء قوله ليمون مثلا مجازا المناظرة لغيره تشبيه
 ولذا اثبتون به امتن بخلاف غير تشبيه قوله مصطلح بعض اهل البيان فانهم يسمونه مجازا بالنفسان قوله
 لافي معناه الحقيقة والخبر يمكن ان يقال انه يمتنع ان يكون استعارة بل يستعمل في المنه الحقة قطعا لانه ان كان استعارة
 فاما عن زيد وهو باطل قطعا لانه لا يمكن قاطبة مقابلة فانه يتحمل به هو المقصود من هذا الكلام ادع عن رجل شجاع فان
 كان المراد مفهوما فلا معنى للتشبيه بالاسد ثم استعارته له واسكان فاعب مبهمة متصفة بالشجاعة فيجب لغير التشبيه
 لكن ترجمته بالاسد زيدا غير مستلزم لانه لا يرد كسجه غير مستلزم هذا حاصل فاذا كان في حواشيه على الحمل لكن يرد
 بالنسبة لانه يصح انما زيد مرد كسجه غير مستلزم بل زيد مرد مستلزم وكمال شجاعت به هو مقتضى الاستعارة وهو انما
 مقوله لم زيد غير مستلزم لغيره على ما قال في المثلول ان من زيد اسد زيد رجل شجاع كالا اسد قوله به ليل قوله لم زيد
 اسد الخ قال السيد تعلق المجاز به انما هو قاطبة لا حظه لازم معناه لا يخفى منه انما لا قدر كافي في ان اسد لانه مستعمل في خبر
 خبره في وبكيفية كيف لا ان يتصور تشبيه مفهوما مجتوبى فضلا عن الاستعارة وسخرت زيد اسد الوفا انما لا تفرق الوفا
 بغير التشبيه اي تشبهها بالاسد الوفا انتهى وقد استغنى سيبويه ان يقال مررت برجل اسد على تاويل خبري كونه

هذا خبر
 تشبيه
 تشبيه
 تشبيه

ويمكن ان يقال ليس مراد اشارة من انه مستقل فيه بل ان مفهوم مجتزئ وصايل لم يخطو تعدد ارباب استقار له آت
 بالموصوفة بالشجاعة **قوله** كما لا ينشعبان من زيد اسد زيد رجل شجاع كما لا اسد كما اختاره في المثل لكنه غير
 لازم فوجه استقار لانه قد شبه رجل شجاع بالاسد ثم نبى الاستقارة على تناسبه فمعناه على الاستقارة ما ذكرنا لا يند
 رجل شجاع كما لا اسد **قوله** المقترن بشئ من اداة العموم لفهم من هذا ان ما هو عام من نفسه كمن هو عام مجازا كان
 او حقيقة بلا خلاف خارج عن محل النزاع **قوله** لا خلاف انهم يثبتون ان شجاعة فيه من جوهر عموم المشترك كما جاز
 الجرم بين الحقيقة والمجاز لكونه بالنسبة اليها كما للمشترك كما يصح به اشارة من في مسئلة الجرم فان المعاني المجازية يكون
 المشترك كما بالحقيقة والمجاز **قوله** ما يصح له اللفظ من اللفظ المجاز اذ ما يصح له اللفظ من المعاني المجازية باعتبار اللفظ
 العلاقات **قوله** انه ما هو بل محتمل بين دليل العموم قد عرفت ان مثل من خارج عن محل النزاع فما قيل فيه من
 فان مثل من عام من نفسه ليس بشئ **قوله** لا كونه حقيقة امي ليس علمته كونه حقيقة لانه لا يدخل فيه كمال
 عليه قوله والا لكان كل حقيقة على نعم ان استدلاله بانه نثبت بدليلا ولا يدخل فيه كونه حقيقة لانه اللفظ المستقل
 في الموصوف له وكذا لكونه مجازا لكان سائلا عما ذكره اشارة من كونه بالمثل لخص ما ذكره من ان هذه الصيغ الخمس
قوله والا لكان الخمس ان بعض الحقائق المتوفرة في العموم كالا علام الشخصية **قوله** ان اريد الضرورة الخ
 هذا الرد يد على تقدير اعتبار الضرورة بالنظر الى الاستعمال وان اعتبر بالنظر الى الوضع بان الاصل بالنظر اليه ان يكون
 لكل معنى لفظ موصوف له فالمجاز ضرورة خلاف الاصل تنقيح بالمشترك فانه ايضا ضروري به المنفرد قد اعتبر فيه العموم
 من ان القول بان اللفظ مستقل في المعنى المجاز لا يند لان المجاز بالنظر الى الوضع خلاف الاصل غير تنضم **قوله** وان
 المشكك في ان قررنا بان المشكك في كل موضوعين اختيارا بينا شاء وانبات مجازا حقيقة له ووجه خط القواعد
 فهو سند لمنه تحقيق هذه الضرورة مع المجاز وادع الاول في تقديره على سبيل الجواز الخ وذكره بطريق التسليم لانه سند لمنه لزوما
 للمجاز لا يند قد يكون الاعراض من وجوده بعد الوجود والتسليم وان قررنا به قد عين نه طريقان فهو ايضا سند لمنه
 الزوم والتعاضد بينهما بالاعتبار فان المنطوق في الاول العدول اليه للاعراض وفي الثاني اختياره من تحقيق
 ولو لا النقص ويمكن ان يجعل الاصل ايضا سند لمنه لتحقيق مطلقا بان يقال العدول اليه في جميع المواضع
 للاعراض من تقديره على الحقيقة لكن الظاهر ان يكون العدول لان يعدل **قوله** بل في طريق
 المجاز اي في كل مجاز وفي حليس نه الطريق ولو باعتبار بعض الافراد والاول اظهر **قوله** لان المجاز في
 انه نفس الشافية كما بين الخاص قالوا عدم وقوعه فيه متسكنا بانه ضروري بالمعنى المذكور فلا غنية عن حجة

من المجازية
 كمن هو عام

من المجازية
 كمن هو عام

يسود اريد المجموع اولى واحد واما اذا سميا بالحقيقة فمذكور لظهور افتقاره قوله اشترط اى فى كون اللفظ
مجازا لما صرح فى جواب الرابع قوله لقد ير صحتها الاستعمال وهو نقد يكون المراد بالمجموع لطاقة صحته بنية من
المجاز واما اذا اريد بكل واحد فلا استعمال غير صحيح قوله واما التزام اللفظ نحو في الهداية فى آخر باب الخلاف فليفتقر
المجموع بين المعنيين كالحال والاستعمال السبعين مختلفين فهو يجوز للمجموع بالحقيقة والمجاز ان كان المصادر حقيقته
فى احدى ما ومجازا فى الآخر وعموم الاشتراك ان كان مشتركا قوله وان كان اللفظ الوصول بالنظر الى كون
الارادة احدى هاتين حيث انه نفس الموضوع وفيه إشارة الى ما قيل من ان ذلك الشاغل ان اللفظ ظاهر فهو المعنيين
بل حقيقة فيها كما فى المشترك حيث الحق اللفظ المجازى بالحقيقة للموضوع النوعى قوله بمنزلة المشترك الخ بل هو اولى عتبار
العموم لان بين محل الحقيقة والمجاز لا بد من تعلق فاذ جوز تقييد المشترك بدون علاقة بين معنييه كان التقييد
سريعا اذ لا يمكن لزوم عليه ان يقول مجموع اللفظ بالنسبة الى المقام المجازية بحسب الاوامر العلاقات كعموم المشترك و
القول بان للمجاز بالنسبة اليها نظما ونظما واحدا فلا يكون كالمشترك سبحانه المعنى الحقيقة والمجازى لا ينفصلان جرم بل يزوم
القول بعموميه بالنسبة اليها بطريقين الاول قوله فمن جوز ذلك جوز هذا الخ يجوز عموم الاشتراك بحسب اللغة
جوز هذا الخ قاله مثله الذى يجوز عند حسب اللغة ودان لم يثبت لنفسه اللغة ومن لم يجوز له لم يجوز لعدم ثبوت
نفسه مما يقتضى به فى اللغة قوله والمجموع المراد به هو ان لللفظ فى احدى اركان اللفظ واحد لا المجموع المركب
ويمكن ان يجعل لا ينفصل اسبلا على قوله على تقدير صحتها استعمال ليعنى ان علاقة المجزئية والكلية لقبقة صفة ما اذا
اريد المجموع فلا معنى للتعبير عنه لقوله على تقدير صحتها استعمال قوله وبالحجة لم يثبت فى اللغة وعدم ثبوتها فيها عندنا
كأن لا نشأ عنه عندنا اولاد دليل لجوز مثله عندنا اللفظ قوله يتوهم والمجازى تابع له واما اذا اريد معنى من المشترك
لا لازم معناه الا ان كان متعلقا به يتوهم علاقة فهو تابع له ايضا وان كان لكونه لازما لمعناه الآخر فخرج
من محل الشرح كما يدل عليه فى تخريره والآخر من حيث انه متعلق بل غير صحيح فما قيل ان الدليل لا يجوز
فيه لان لازم معناه آخر ليس يتابع للمعنى المراد ليس بشئ قوله يتوهم استعمال الثبوت اى فى ان واحد ان اعتبر
مستخلص واحد فنفس الاستعمال ليس يمتنع بل الاقسام لمجتهى الملك والعارية اتفاقا شريعا وان اعتبر مستخلصين
يتم نفس الاستعمال اتفاقا عقليا واعتبارا لمجتهى لتقرير التثنية لتحقيق الاتفاق فلا ضرب باقتدار تعيينيه
بالصورة الأخيرة قوله اذا دار اللفظ بين المعنيين اى لم يفرق معنييه على ارادة التابع والافال لدر ان بنيما
حقيقته مشتركة مع النوعية مجازا وبعدها حقيقة قطعا قوله فعلا عن ارادة الخ ان قيل المراد من كون الحقيقة

غير ما انه لا يصير الى المجاز لم يتغير بعينه لكن برؤ عليه انه ان اريد لم يتغير وحده فسلم غير محتمل وادب مطلقا
 فتمنع قوله من غير تصور استقراره التزم به المستدل ان له حلول في الخلق بل اراد انه قد اقر ان الكلمة بالنسبة
 الى الاستعمال في موضوعه له كالمستقرة الثابتة في محله وبالنظر الى غيره كالمحتاج وزعم المحل ولذا سمى حقيقة ومجازا فلما
 لا يمكن ان يكون الشيء مستقرا وتجاوزا في حاله واحدة كذلك لا يمكن ان يكون كالمستقرة كالمحتاج وفي حالة
 فتدبر قوله واما الثالث فلان لا يتم التعلق المطابق للسؤال ان يقال ان امكان المعنى الحقيقي يقتضي
 ارادته في المجزأة واحدة والعدل عنه يقتضي عدم ارادته واحدة لانه انما عدل الى المجازي عن ارادته وحده لا مطلقا
 فلا محال ويمكن ان يراد ان لا يتم ان ارادته المعنى المجازي موجب العدل عن ارادته الحقيقي مطلقا لتسليم عدم
 ارادته مطلقا بل وحده فليس كعدم ارادته وحده واما امكان المعنى الحقيقي يقتضي ارادته في المجزأة فلا منافاة
 فتأمل قوله واما الرابع فلان التفرقة بينه اشتغالها به هو فيها ملازمة فان اريد من احتياج المجاز حقيقيا
 الى قرينة ارادته فلا سنان في ان اريد الى القرينة المانعة فتمنع على الاحتياج اليها كما يكون اللفظ محابا لا لنفس
 المجازي لا يتجزأ عليك انه يفهم من هذا الرابع وجودا لان القرينة اما قرينة المانعة اما المانعة على التفسير بين
 المانعة المجازي او يكون اللفظ محابا وكذا الموجب للاستعانة امارادته الحقيقية او كونه حقيقة قوله فقد عجز
 ان التفرقة بين الجواب من السؤال الجواب فان اريد المانعة من ارادة الموضوع له مطلقا فليس معتبرا لبيان
 لانه ليس بشرط لاداة المعنى المجازي ولا يكون اللفظ محابا وان اريد المانعة من لاداة وحده فهي لا يتأخر كون
 والحقيقة واما تحت المراد بل كونها واحدة مراد اميران الا فصار انما هو كونها شرط كون اللفظ محابا لا لاداة
 المجازي ان حشده هي كيف دلالة معين والنزاع وانها هي في ارادة المجازي لا كون اللفظ محابا في عبارة الانسان
 مع اخلاله مع احتياجها الى اعتبار شيء فتدبر غم قرينة على امارادته انية المجازي يكون غير العلاقات فلا يلزم من
 امارادته المجازي بحجة القرينة عليها بالاشتراط المانعة ارتقاء الامان عن التماثل كما توهم لانه وان كان العلاقة في
 لازمة لها لكن لا بد من قرينة على ارادته في ما لا يفهم الا ان فاتهم قوله اى الذي يتصل الجزئية ليس المراد
 ما يكون لفظه مجازا قوله فاللفظ المجموع اى كليها لا المجموع المركب لانها فيه قوله منجب قرينة على انه
 وحده ليس بمرادها اعتراض قوى وهو انه ان اريد من كون الموضوع له هو المعنى الحقيقي وحده بشرط لاداة
 مع المجازي ليس امارادته الحقيقية والمجازي بل ان اريد بالشرط شيء فليس القرينة مانعة عن ارادته بل هو ارادته
 عنه باعتبار الاول لكن ينبغي ان الموضوع له نفس الشرط لا هو الشرط فتدبر لاداة مع المجازي نفس الشرط

المشدود متحقق فتأمل قوله لان الاتساع في الحقيقة ان الاتساع فيه انما جاء من قبل الشرع والعقل ولا يتبرهن
 شئ منها في ارادتها قوله على ذلك لا يتخلل اللفظ الخلفي ان احتمال اللفظ مثل استعمال الثبوت بطريق الملك انما هو
 هو بالنسبة الى ارادة المفسر حقيقة واحدة فيكون اللفظ حقيقة واحدة فادريد المجازي الضايف يكون استعماله فيها بمنزلة استعمال
 الثبوت بطريق الملك والعارية واما استعماله بالنسبة اليها من ارادة المجازي فيجب ان يكون اللفظ محجازا ليس بالابترزة
 استعمال الثبوت بطريق العارية لانه مستعمل في المجموع وهو غير موصوف له فانه قد قيل ان الاستدلال يعني على ارادة
 المفسر الحقيقة والمجازي لا يكون حقيقة محجازا حتى يستقيم قوله في المجموع اى الحقيقة والمجازي كليهما لا المجموع
 قوله انما ان يتحقق تقدم هذا التسم من ان مثله من اخره المتين للباطنة ثم تقويم هذا القسم على نفس مسئلة المجموع ظاهر
 واما على تعليله بوجوب المجازي على التام فباعتبار بعضهم منه من ان ارادة التام انما يكون عند عدم المبتوم فلا يجمع
 معه قوله حتى حل الغيب اقيم بهذا النص اولاد كونه في كتاب الله لا ينهيا ولا يند من حمله على المس باليد لم يحوز
 الغيب قوله فلا يرد المس باليد اى فلا يرد هو مع الوطى كما يدل عليه ظاهر قول الشافعي حيث نقل عنه كان يقول
 انى احمله على الوطى ومس اليد جميعا للزوم التبرع بين الحقيقة والمجاز واما ان حمل المس على المس مطلقا على ما يفهم
 من نفس المعلوم فغيره انه حقيقة في مطلقه او حمل احد القرائين على المس باليد والاخر على الوطى كما في حتى يطهر
 فانها قرينة يستقيم مستقيم ما نحن فيه كعموم المجاز من غير صحة لما نقل انه عزم كان يجعل بعد المس بلا إعادة
 الوصف قوله يدل على انه كونه عليه السلام كما في كتابه فترتابان وقوله عليه السلام لا يحب عليك بالصعيد فانه
 بكيفيك قوله لو رفع امر اتفاقا عليه غير ما ينبغي تحقيقه من ان القولين السابقين ان اشتركا في امر واحد هو
 حكم شرعي فاحداث القول الثالث بطال لا اجماع قوله وعدم القول المخدوم له الا يشك ان يقال ان
 عدم القول به متفق عليه فالقول به برفعه بان عدم القول ليس قول بالعدم والامر مشترك بينهما لا بد ان يكون
 مقولا لهما جميعا قوله فان قيل الخ لا يخفى عليك ان هذا السؤال هو الجواب جار في صورة موالية الضايف فالشراح
 انما قد مر بظهوره في المفرد قوله عن ارادة المفسر حقيقة واحدة فقط لا التقارعة عن ارادة مطلقا والا فمتفرق
 عموم المجاز لان الحقيقة فيه انضيمه من اجل ما ذكرنا من المجاز فانه متوقف على الثاني فلا يرد انه لو لم يكن قرينة
 ضارفة عنها لما صح قولكم بالمجاز الضايف لا يخفى عليك ان عموم المجاز هو كون المفسر الحقيقة فردا للمجازي متوقف
 على الصارفة عن الموصوف مطلقا كالمجازات غيره والمتوقف على الصارفة عنه وحده انما هو المجموع بينهما كما سبق
 واعلم انما هو وجه التسليم قوله لان الصارفة مشتق الخ قبل الصواب ان يقال في التعليل بانها مصارفة حقيقة

حقيقة في ادخالها بشرط ومجاز فيها هو بالوجه الملبس لان الاضافة انما هو للاختصاص في الاثبات لا الموثق
 ففيه جاز في كلام زيد جاز الكلام الذي ثبت غلامية لان الغلامية ثابتة في نفس الامر فهو اليقيني ان يكون
 مما متفق في نفس الامر هو ليس بشي لان الاضافة ليس للاختصاص في الاثبات بل للثبوت في نفس الامر ولو ثبت
 الاثبات الدال عليه الكلام وان كان قد لا يكون فيه بناء على خطأ المتكلم في الاضافة فيقول جاز في كلام زيد
 الذي هو كلامه في نفس الامر على مقتضى دليل كلام زيد وان لم يكن في نفس الامر يكون جاز في كلامه زيد
 خطأ نعم فيما نحن فيه لا يمكن ان لا يكون في نفس الامر لان المتكلم حمل مفهوم المضاف منطوق الحكم وصية لهم فثابتا
 الوصية على طبق كلامه لا يمكن الا من كان لهم حكم كذا الوصف ثابتا لا لما امكن امتياز الموصى له عن غيره فثابت
 قوله وانما سمي ابي المصموم قوله والاخرية سمي على صينية المجبول قوله بالنسبة الى المتيقن ولا يمكن فيه اعتبار
 الا بالنسبة القروم قوله لفظ الابن والولد المضاف الظهيرة لانه لا فرق بين لفظ المفرد والجمع لكن في الاشياء والظواهر
 لو وقف على ولده او اوصى لولده زيد لا يدل على ولد له وان كان له ولد لعل في ان لم يكن مستحقه فلا الابن يختلف
 في ولد النسب واما الرواية علم الدخول بها في المفرد واما اذا وقف على ولده واما التمسك بانه انتهى ولعل اللفظ
 الذي ذكره الشارح هو في المفرد والجمع خاص بالصيغة عند جملة على المفرد وشامل للجمعية عند اخذها بالعرف من
 الفرق بين مفرد وجمعه قوله فلا شيء لهم بالاتفاق قوله حيث يطلق الانباء والخبر يعني ان المجاز مستعار في الكلام
 على الحقيقة المستعملة عندنا وعنده ما عكس فالسنة في قوله لا يشرب من الفرات قوله فيلزم قال الكفر آمننا كما
 اذا فعل واحد منهم امنوا في الاما لم يسم من ان ما ذكره الوجه في الثاني لان الاول صاء آمنوا الكفر على اولادهم ول
 ولما كان الغيا ولما كانا قولان كناية المشكك فاحذر ان او جمعا لاول طوع وصف الكفر من ان ولده ولما كانا قول
 ان لا يكون ولدا لكانا قولان اسلم الوه قوله لمحق الدم اي صيانة وحفظه قوله الانسان ببيان الرب
 عن عليه السلام آدمي ببيان الرب ملعون من هم ببيان الرب قوله واسمها انباء والمطابق للسؤال اسمها
 والمسئلة فيها على السواء وانما وقع فيه لانه اخذ تقرير الجواب بالكنية وهو قرر المسئلة في الانباء كما في مقته قوله
 فبطل مجرود صورة الاسم يعني علمه من حيث العلم يتناول الغرض لان الحقيقة لقيمت على المجاز في الارادة
 فبقي مجرود صورة الاسم شبهة قوله فلا يدخلون بالدليل الضيف يعني شبهة صورة الاسم وليس ضيف
 العمل به عند وجوب المعارض هذا ما ثبت كناية الاب اذا اشترى المكاتب ابا فليس من هذا القبيل
 ما هم اول ليس بوجه سبب تناول الاسم بل بطريق السلوية قوله لان لفظ الامتياز لفظا اي باخبار

انما في كلامهم هو ما ذكره في اللفظ المستعمل في المتن فليس فيه اشتباه

باعتبار حقيقة الشرعية والمراد ان النسبة حرة من جهة الى الاجتماع بالنسبة الى افعال الامهات لالانها يكون بالاجتماع المتبعا لاجتماع
 يكون ابريق الاعلى ريس كل افعال الام على المنع اللغوي اى الاصل كما فى البدائية قوله وهذا من قوله انه لا يخرج مراده بيان خبر
 بمعنى حقيقة المطلق عرفا مراداً بالوجوب ذلك لان الصدق على الافراد ضرورى لانه فوجب لمصير الى المجاز فبقية الاجتماع
 وخبره جازمى الجسد لغيره لم نقول على هذه الافعال لانه شرط فى حقيقة كما لو يتم قوله ان ليس المراد ان يخرج قوله لفظاً نيلاً على
 حقيقة بل المراد الاضطرار ذلك ان نقول لا حاجة الى هذا فان خرج به باقى الجسد كعدم نقول فيه على هذا الفرد لان
 ليقال انه فيما اذا وسعها وبها الجسد خارج فى غير صورة الاضطرار كما كان يكون قائماً او متكياً ليقال في العرف انه وضع القدم
 فمثل قوله مع ان يقال الخيرية ليس فرداً باعتبار مفهومه اذ لا يمكن ان يكون الدخول فرداً لمفهومه وضع القدم
 وهذا الفرد كافى في عموم المجاز وان كان بلا غير ابرارهم لو يتم بالفردية الحقيقية قوله قد صرح فى المصطلح والمحيط ان قوله
 نيلى بالغير من المثلث على ما قرره من ان الدخول ليس محتمل حقيقة وان حقيقة محجوزة واطل ان محصور لمصرح فيها ان
 الدخول ما شاف ومن افراد محض الحقيقة بالمتنوعى ذكر كذا مستعمل فعل فيه البنية من كل وجب لولا ان يصديق ديانه و
 قضا وقول المصنف ان الدخول جازمياً معناه الحقيقة في قوله لمصرح فيها فلا منافاة بوجه كما توهم احباب ان المراد
 انه صرح حقيقة قوله المراد بالدخول شيئاً حقيقة وضع القدم الغير المحجوزة فى المحيط اذ اعنى بحقيقة وضع القدم لا
 يحث بالدخول اكل لانه نوى حقيقة كلامه فيصدق ديانه وقضاء قوله صرح حقيقة عرفية فيه ان الحقيقة
 العرفية هو المجاز المتعارف بالنسبة الى الحقيقة اللغوية وهى محجوزة ههنا كما بين وجه العمل بالمجاز المتعارف اتفاقاً كما سيجي
 فلا معنى لقوله حتى لا نواه لم يحث بالدخول اكله ايضا لا معنى لقوله غير محجوزة اذ لا يوصف المجاز المتعارف بالمحجوز
 وعدمه ولا يختلف الحكم فيه بحسب بل فذلك انما هو فى الحقيقة لان يقال ان المراد منه ان الحقيقة اللغوية الخ
 فيه بوجه قد يكون دلالة الخبر فيه وعلى ما فى كشف الكيس من ان الاستغارة لا يمكن لغيره سؤال المحجوز ههنا على رويته
 الطرية والى غنية من ان يحث بالدخول في ابر يكون ملكا لفلان وان لم يمكنها بل لا بد من ان يحجب ذلك
 عبارة عما ليدان اليه مطلقا بالنسبة او بالملك ثم اظهر انه اذا امتاز الدرد استخار فلان ولم يكن لا يحث بالدخول
 فيها من ان يتمكن من السكنى للفرق الظاهر بين السكنى بالملك والسكنى بالمخارية والاحارة فاعين الاول سكنى دلالة قوله
 الثانى قوله ذلك فيما اذا كان اى التعذر فيه اشارة الى ان قول المصنف مع فاجتأ الى الضابط الخ
 معناه ضابطه لقصد الحقيقة وعدمه لفظ اليوم فذلك لكنه محجوزة كما يدل عليه قول المصنف مع وكثيرا ما يرايه
 الوقت اشبهتم الحقيقة حتى كان لا يتوقف على تعذر فاجتأ الضابط وانما حيزه فمرد اللفظ لافى غير من المجاز

بالانطلاق
 بالانطلاق
 بالانطلاق

بالانطلاق
 بالانطلاق
 بالانطلاق

بينه وبين الحقيقة في مطلق الآن وذلك صريح في المتن قوله لان مطلق الآن جزء من الآن اليومي يعني ان مطلق
 مطلق الآن جزء منه لان الكون جزء والجزء في كل في الخارج **قوله** بان اليوم مشترك في واحد اصحح ما ذكره المصنف
 من انه مجاز في مطلق الوقت لما تقر من ان المجاز خير من الاشتراك لكن اعتبار الضابطة بالاشتراك اصح **قوله**
 كما ضرب الجلس من الركوب يعني انها اعراض تحت تبدد الامثال لان الموجود منها في الثانية مثل الاولى من كل وجه
 وانه الاستيلاء من كون الاول من مقولة الفعل والاخرين من الوضعية فضلا عن لزوم القول بوجوده بينك المقولة بين
 اي وجه خلاف من باب التخييل كما توهم ذلك لانه يمكن جعلها من الاجتماع الذي هو فهم الكون وجمعها يكون به **قوله**
 لا يكون مثله في الادلى اى من كل وجه لان ذلك عند الموقفة صورة ومحمود الكلام الثاني يفيد معنى غير مفاد الاول
 وقد يقال ان الكلام متوجه الى خبره استخبارا واما وجهه فلا يحل علم مطلقه انه محتمل ويرد على الثاني انه لا يكفل
 علم مطلقه انه غير محتمل اذ كل يوم منه محتمل وعليهما ان الكلام ليس الا الاضافة لفائدة بمعنى كيف ما كان فحقق المعاني
 سواء كان المعاد من نوع الاول ومفاده مفاده او لا كذا في فتح القدير وسخيل بيالى ان التعليق نهائيا كيد السجدة
 فامطلق به الطلاق هو الكلام المرافع للهجرة وهو غير متميز اذ الرافع لها هو بدل الكلام لا الثاني فاقول **قوله**
 يتضمن الجواب عن هذا السؤال انه اعتبر في الدليل ان النسبة الى الطرف الزمان بغيري في يقينه المعيارية وهو انما يكون
 فيما اذا كان يتعلق بتقديره والمنصب اليه ليس كذلك **قوله** وعما قيل قد فرغنا عن تقرير الجواب عنه في تقرير
 الضابطة **قوله** كثيرا ما يتبدل الفعل الخاطئة كثيرا ما يكون مطلق الوقت من ان الفعل ما يتبدل **قوله** كما في الامثلة
 المذكورة كذا اذا قال يوم لا يطيق فلان امراته فانت طالق اريد يا عرض النهار لانه لو لم يحل طقت كما فرغنا
 التعليق وهو مقصود والا لا قصر على انت طالق **قوله** ويحصل التقييد باليوم اى بياض النهار **قوله** جنس آخر
 هو جنس الدقيق اى غير جنس الدقيق ولهذا يجوز بيع الدقيق بالسويق متفاضلا فلا يكون ما كل من جنس
 يمكن موجودا في الحصة فلا يحث كذا في الكشف الكبير **قوله** وقع في عبارة فخر الاسلام حيث قال الله على انها
 اصولهم وفي بعض نسخ اصدور جيا **قوله** العدل عن الحجب الخ كما في سحر اذا اردت سحر بويك على ما عر
 وهو اختيار بعض المتأخرين مبنى لتفتممة معنى الحرف كذا في كشف الكبير **قوله** والمسئلة على ستة اوجه المراد وجه
 يتعلق بها الاحكام الاحتمالات العقلية ولذا قال والمسئلة على ستة اوجه لانها ستة احتمالات ولم يذكر اذا
 نوى نفيها او نوى احدها ونفى الآخر من ان الاخرين يمكن او خالفها في نوى النفي من نفي اليمين ونوى
 اليمين من نفي البذر **قوله** لا يرد انها معا الخ هذا انما يصحح بالنظر الى صورة نفيها واما اذا نوى اليمين من غير

او لم يرد في بيان خبرهم عن كونه مراداً غيراً فخر في جوابه قوله حضرات كالحقيقة المحصورة يعني كما ان الحقيقة كما
 كانت تثبت بنفس اللفظ من غير توقف على الارادة لكن بالبرهان لا يثبت الا بالنية كذلك ليس كان يتبين بنفس اللفظ
 كونه موجبه لكن باستعمال اللفظ في محل آخر لا يثبت الا بالنية قل لمصنفه هو ان هذا الحكم ثابت بنية وبين الدقة قيل عليه
 ما في المحيط من ان من كفر بعبادة طائفة ونوى محابرة ونفى حقيقة الكفر فهو كافر عند الدقة الفيدان كان قلبي
 مطمئناً بالايان وهو ليس بشي لان الكفر بغير الله المقصد لقوله ان كوا المكون غير صحيح وان كونه في هذه الصورة في غير
 عين كونه الكفر فكذلك اذ تكلم بما لا قال لمصنفه من ان النية النذر لانه لفي ما هو خالص حتى الدقة وهو الواجب
 بسبب النذر وفيما اذا نذر بالتصديق على زيد لا يصير النذر حقاً لزيد كما توهم وقيل في مثل ذلك يلزم ان تثبت النذر
 بمجرد العينة في صورة النفي الهائل ليس هو الا مذهب النذر والذ لا يصح مخالفة زيد له قوله من فريضة بالنية النذر
 هذا بالنظر الى نفس المجاز اما اذا استأثر فيك فيه ادنى من نسبة من غير فريضة بالنية قوله استمرت للسرعة ثم سميت
 قيل سميت به من غير استغارة لصدوره من فؤاد الغضب والقوة بوجاهة هذا القسم من القسمين قوله هي
 كونها لافرق الخ وما قيل من انه قد يكون القرينة الدالة على خصوصية المني طلب ومنها ما يكونا حقيقة فالقرينة
 فيه راجعة الى ما في الكلام بخلافه واستفراغ الآية قوله فهو مجاز عن تكليفه فيكون المنه مكتسب من الوضوء وعاء
 من فريك سلامة الآلات وسوته وسبابه بين ما سلبت منك تلك السلامة ولا اوجب الدقة فيه قوله بالنية
 عن ذلك عطفاً يستعمل في التوجيه بطلان المضادة قوله اذ لا يتحقق الايمان ثم عاين ما يدل هو واجب
 جراً فدل من شأنه بوسط الوضوء الشرعي على انه ليس بحقيقة بل للتوجيه والامتناع على عدم الايمان لا النفس الايمان
 لان الواجب جراً لا يكون موجبه كما لا يكون مخيراً والعلاقة ان الامر بالشيء بسبب التوجيه والامتناع على عدم الايمان
 فيه لانه العقل وقوله انا اعتدنا الآية فانها يدلان على انه ليس بحقيقة بل بالتوجيه والامتناع على النفس الكافر
 في العلاقة هي المضادة قوله فان قيل كيف التزم معنى السؤال حل قوله والكلام على هذا الكلام هو جعل الجواب
 ان الامر مضطرب فانما هو لا يكون من حسن اللفظ بخلاف الخارج عن هذا الكلام فانه يكون عن حله قوله
 باعتبار اولوية بعض افراد مضطرب الارادة وان كان جميع الافراد مشابهاً من حيث دلالة اللفظ باعتبار الوضوء
 فانه فخر ما قيل انه يلزم ان يكون اللفظ حقيقة في بعض الاول بالارادة المتبادر لان الاولوية بالارادة لا يتحقق
 المتبادر قوله والظاهر انه ما عدا لا يتخير عليك ان تكون القرينة الدالة على صحة من هذا الكلام بالنية عادة او شرعاً
 ان نفس لفظ ذلك التوجيه بطلان الاعتدال بالعادة او شرعاً حتى لو لم يعتبر كماله كما استوفى في التوكيد بالخصوصية

والى
 من غير ان يلاحظ ان القائل بالنية النذر انما هو السائل انما هو السائل انما هو السائل

انهم يريدون على قوله بل المراد بالاختلال حكمه بان المجاز غير معين لاختلال ان يحيل من قبيل الاضمار وهو ليس بما ينبغي
 النظر ثانيا بعد التسليم فهو زوال الاثم في الافعال المحرمة متعلق بحديث رقع عن النبي الخطا والسيئات منسوبة
 في الكشف حيث قال النوع الاول هو الثواب في الاعمال التي يحتاج الى الغية على تصفئة الحديث الاول ولا اثم
 في الافعال المحرمة على الاول عليه الحديث الثاني فانه وارذ في المحرمات والنوع الثاني يجوز في الاعمال المنوطة
 والفساد في الاعمال المحرمة وغير ذلك من المنع والكرهية والاساوة ثم معنى رقع الاثم عن الاكرام الخطا
 والسيئات انه ليس في كل صورها الاثم كما لا حقيقا والعمد والتدكر لانه لا اثم في شئ منها لما سيجي في العوارض من
 ان في بعضها ياتى بذكره بالكره بالقتل على القتل واقتل خطا قوله فان وجد وجه الثواب وكذا الاثم في
 الذي هو محرم يلتزم على التزمية ولقد قصد كذا في الكشف قوله سواء اشتمل على صدق التزمية او لا ينبغي ان
 هذا غير معتبر فيه وان كانت الصفة تاتي بانتفاء ما سيجي من عدم صحة العباد بدون الغية قوله واذا
 صدر اللفظ سبحانه الخ في اصول فخر الاسام ماذر اصدار تحتلفين صارا الاثم بعد جدي ورتة مجاز مشتركة كالمسقط
 العمل به حتى يقوم الدليل على اخذ الوجهين فصيحة لا واصارها كما سيم للمولى والقرو وسائر الاسماء والمشتكر انتهى
 وفي الكشف فلا يجوز احتياجا المحض به فليتنا في اشترط الغية في الموضوع وفي عدم فساده الصوم بالخطا والاكراه
 حتى يقيم دليلا على ان المراد بالصحة والفساد فقط او على جواز العموم في المشترك وهو غير ممكن اما الثاني فلما عرفنا
 اول الكتاب واما الاول فلان الثواب والمآثم مراد اجمالا لان تعلق الثواب بالقرم وارتقاء الاثم في الخطا
 والسيئات والاكراه بالاتفاق انتهى فليتنا في المقصود الخفية في هذا المقام وقدر احتياج المحض فقط بان ما تمسك
 بمحمل الاستدلال به سواء جعل من قبيل المجاز او الاضمار للاستدلال على ان المراد الثواب قطعا وهذا هو
 سديد من كل وجه لا يرد عليه شئ من غير قوله مشترك كما هي كالمشترك في حق الاجمال وعدم التمسك وقول الكشف
 لان الثواب والمآثم مراد اجمالا اي يصح ان يراد كما يدل من المصنف هو قصد لاثبات ان المراد هو الثواب
 فورد عليه ما ورد من انظر لوجوبه قوله اما عندنا فلان مشترك الخ يعني ان اللفظ بعد كونه مجازا هو مشترك
 بالنظر الى النوعين فارادتها جميعا عموم مشترك وعموم مجاز محال يصح اما عندنا فلان النوع الاول والاعتماد فانه
 الثاني قوله فلا يجوز الوضوء بدون الغية قبل سواء اعتبر الصحة او الثواب لا يدل الحديث على اعتباره الغية في
 لا يك قد عرفت ان المراد من الغية قصد اداء الفعل المذموم ولو نوى بالوضوء رقع الحديث فقط جازا الجواز
 ان غية رقع الحديث في معنى اقارنه لاداءه او لمقصده ان يتمكن من فعل ما امر الله به قوله او لا ثواب بدون

بالنية قد عرفت ان بعض العبادات ثواب عليها بالنية فعلها انما لا يتحقق على الامور قوله ثم على تقدير
 حمل على الثواب لا وجه لاعتدادنا بالنية لا يكون بدون النية ليعين في الحديث لئلا يقال ان النية
 عبادة لا يتحقق بدون النية اتفاق والخلاف انما هو في كونه مقاما فافئفة يقول ثم لم يقل ان الثواب
 بالاتفاق يعني ان المخلص من تورده ان الثواب ثابته اتفاقا انه مراد ليعاين المدعى وتكمير عليه المحتمل
 عليه ليعبر به وان النية غير سببه قوله فلهذا ان يقول المخرج انه لو ساءت ثبوت القول بعد ما علم المجازة فلهذا
 يقول استبعاد ان ليس الاحمال مجازة عن الحكم بل الحديث انما هو المجازة والاضار بيان لا تقدم لاحد ما على
 الاخر اى حكم الاحمال بالنيات او صحة الاعمال بالنيات اذ الاعمال صحيحة بها او مقبولة بها او غير ذلك ان كل
 من تبيل الاضار قوله وانما لنا طلاق النية فيكون اذ جعل الاعمال مجازة عن الاحكام اريد من الحكم
 الثواب يكون التقدير كل ثواب بالنية وادوا اريد منه الصفة تكون التقدير كل صحة بالنية فعلى الاول لا حاجة الى
 تخصيص البهيم والاشكال بخلاف الثاني قوله لو كانت الصحة عبادة النية ان للصحة مثلا كذا السليم
 انتفاءه انتفاءه لشي من المثلث الا ان كان مناه تترتب النية فيكون الغرض هو الثواب وهو غير لازم قوله
 فلو رد الاشكال المشهور المخرج عليك ان هذا غير وارده لا هو مقصود والمقصود في هذا المقام على ما نقلنا ان
 كلامهم لا سلام لان مقصودهم ان الحديث لا يصلح الاحتجاج بحكم العقل بل على ان ليس المراد منه حقيقة
 فلا بد من الاضمار والمجازة لكل منها وجوه فصار مجازة والمجمل لا يصح الاحتجاج به وما تضمنه من بيان انه
 مجاز من الحكم هو مشترك بين النوعين انما ايد على غرضهم ذكر الاستظهار بانه على تقدير الحمل على المجازة
 على هذا الوجه الضيف لا يرفع الاحمال ولا يصحح الاستدلال فانهم عليه لا يرضون من التوراع والاشكال
 المعنوي غير ما وقع للاجمال قال الامام في المحصول للفظ ان كان محتملا لثبوت النية فيكون حمله على بعضها
 من السابقين كان محتملا ثم تداخل اللفظ لتلك المعانيه اما بسبب معنى واحد مشترك بين الكل وهو المتوراع كونه
 واثوره في يوم جمعه او لا ينجيه واحد وهو مشترك كلفظ القوم قوله سنجبه ليعني ان الثواب لا يرفع
 في نفسه من غير ما خطه كونه اثر له ولا يرفع باللسان قوله لا يترتب من نية البهيم حقيقة الشرب
 منها على ان من التوراع والاشكال هو الكرم ولذا فسر قوله فقهه ليعني انما لا يرفع عوارا وانفسير قوله
 ومن شرب منه فليس مني الا من اعترف بالاعتراف فهو مجاز لا يصح الاستدلال بمقتضى التقدير كونه
 على الحقيقة معذرة لا مكانها وهو الكرم والمجازة عندنا للفتاوى وهو الاثر في الامور بل الحكم ثم انما اضار

صاحبة حقيقة الكل من هذه النحلة والكلية الكلي من داخل عليه كلمة من حقيقة الشرب منها الكلي لا جامع دالانه اذ
 تناول من عين الثواب ليقال ان شرب منه وتناول من النحلة لا يقال ان شرب منها هو مادة الحقيقة وذلك
 لان الشرب انما يكون في الماتمة دون الجوارح قوله فان نفس اللفظ قرينة ما نة ليجي ان الاسم المنقول مجاز في نقل
 اليه باللفظ المحض اللغوي والماتمة فيه عن ارادته نفسه لان استعمال اللفظ في معناه المجازي واستفادته فيه دال
 على ترك الحقيقة لان الكلام موصوف بالافهام المطلوب به ما سبق اليه الافهام فاذا عارف الناس استعماله لشي
 كان يحكم الاستعمال كالحقيقة فيه وما سواه لعدم العرف المجاز لا يتناول الكلام لا قرينة كراحي لكشف قوله اذ الجوز
 في الكل وفي بعض النسخ اذ الكل في الجوز وهو متفاد في استعمال الحقيقة المطلقة ان خصوصية ان خصوصية الجوز بطريق
 المشاجرة والمنازعة فهو استعمال الحقيقة المطلقة وان خصوصية المشاجرة والمنازعة فهو في الحقيقة مباحين الجوز
 وليس جواب مقيد لكن الجواب يتحقق في ضمنه في الخارج تحقق الكل في الجزئي فيكون كالجواب جزوي له وما قيل من انه
 ان جعل الخصوصية بطريق الدفء فالاول ان جعلت جوابا دفعا ثانيا في تخفيف جدا قوله بما على عموم الجواب
 بما على النسخة اذ الكل في الجزوي طاهر كما ذكرنا من ان الجواب بمحمومة يكون كالكل فيكون جزوي اذ اعملى النسخة والجزوي
 في الكل فمخاذا في الكشف من ان الاسكار الذي ينشأ منه الخصوصية بعض الجواب فيه خل في عموم
 الجواب الاسكار والافراد فيكون اطلاق اسم الجزوي على الكل وقيل هو من قبيل اطلاق اسم سبب المسبب
 والجواب انما ترتب على خصوصية الآخر فيكون من باب اطلاق اسم احد المتعلقين على الآخر
 في مجلس القاضى وهو تدبير الجيف بعد عند ابي يوسف انه نحو اقراره مطلقا قوله لان التوكيل بما ابتدئ
 على سيرة مطلق الحقيقة يكون قد اتم الجوز اذ ان الخصوصية المطلقة فردان الخصوصية عند معرفة المدعى محققا خصوصية
 عند معرفة غير محقق وهو الاول وهذا كما قررنا في الجوز لا يفيد فيه في ذلك ان وقد عينية كمن في هذه الصورة
 توكيل الاسكار بعد بالعرف محققا كونه فردا للجواب التوكيل به هو الجوز شرعا لانه هو التوكيل بما ابتدئ اذ بالذات
 بخلاف حقيقة وصفه القدم فانه ليس لفردا لخواص التوكيل هو جوارحه فلهذا لا يصح الجزوي انه لا يصح عمالا
 بملكه لانه لا يصح كل ما يملكه عليه توكيل الذي لا يصح عليه الجوز فانه باطل من ان التوكيل بالملك والى توكيل المسلم الذي
 به من انه جازي وليس ما يملكه التوكيل فقيل انه ما كان نظرا في اصل تصرفه وان اشتهر لعارض هو المعلن ما يملكه
 وقيل المذكور في السهم من بينها وما عنده فالشرط ان يكون التوكيل حاصلا بما يملكه التوكيل كذا في
 الكافي قوله لا يقال فينبى الجزوي علم ان الخصوصية والاسكار مطلقا وهو جزوي فرد فينبى ان يتبين

الاقرار بالبرية انه مجهول من حيث التبيين وهو انما يصح من حيث كونه اخلافا في المنهج المجازي قوله لعل علمات
 عليها القرينة وهو مطلق الجواب المتبادل الاقرار والاشكال قوله في التعادل عند بعض المشايخ انه قد مرنا
 يتفق بهذا في فصل المخصص فاجبه اليه قوله لا نترجم بالزيادة يعني ان العلم به لا يستلزم رغبته في العلم
 مناه ان موقفه كثيرة في الحقيقة على ما ذكره الحقيقة فيكون الترجمة بالزيادة من جنس العلم قوله يعني ما قلنا
 في جهة خلفه المجازي وعليه ان زيادة فائدة في المجازي لعدم دليل مستقل بل باعتبار الخلفية بل هي ساقطة له خواصها
 لان اثبات الاصل ولان اعتبار الحقيقة كون الحقيقة ادلى دار كانت في اللفظ والمضمر حقيقة لا حاشية
 تحفيس الخلفية باللفظ لاثبات نهى حقيقة وادقيل من ان امور الفالدية لا يصلح مرجحاً دون اعتبار الخلفية
 في الحكم او على تقدير كونه في الحكم لا تنقضي مع عدم الحكم المجازي وبما ثبتت حقيقة بخلاف ما اذا كان في الحكم ليس بشيء لانه
 لا يلزم ان يكون المرجح له قطعاً بالمجازي من جهة الخلفية بل ان يكون متحققاً فيه قوله حكم الحقيقة ادلى من المطالب
 يدل على ان يكون العمل بالمجازي عند سادس الحقيقة عند ادلى لا على ان السيرة به قطعاً عند سادسها قطعاً عند سادسها
 المسئلة اي خلاف ما ذكر قوله قية الاصل للاسلام للبعد اي اجنوساً سادساً ولا يلزم ان يقول الصغرى قوله
 لا يثبت التحريم فيه انه سواء اعتبر بالمعنى الحقيقة او المجازي بثبوت التحريم لانه التبع بالبرية لا يلزم الخلق او نفس اللفظ
 فيما اذا كان مجازاً عنه وثبوت التحريم متمم فيها بعين ما ذكره المدونة فلا يمكن اثباته مطلقاً لا بالعلم الحقيقة ولا
 المجازي قوله فرق بينهما في الامر وكذا يفرق في معرفة السبب ايضا وروى في تقرير فيها مطلقاً جازماً لا
 وفي مجهول السبب فحقاً كما ان السبب لا يخفى عليك ان قوله سبباً لا يتفق بالنظر الى تحليل التوضيح لانه سبباً
 له بيان لقدر المجازي فعلاً ولم يتعرض في التفسير الشرع واجتهاداً بل في النظر الى اذكر معناه الشارح هو قوله العمل
 البر لا مناسبة لبيان لقدر الحقيقة فلا منقول الا السبب نعم العلم من عبارة المتن ان ما ذكره انما هو لرفع شبهة ان
 النفس مثبت بهذا المعنى هو انه كذب شرعاً وان كان كذا بالكنه لا يحتمل التفسير المرجح بخلاف السبب وهو طاهر
 لان ثبوت النبوة به في الاكبر سادساً مطلقاً فلا بد من ان يقال ان ذكره المجزوء مناسبة لانه لا يحتمل السبب
 والرجوع بخلاف السبب خفيفة لان ما ذكره في تخصيصه بالذات من بين سائر العقود التي لا يختص بها فذكره بما
 كما في حصول فخر الاسلام وجهه بما في الكشف اي سبباً قوله في المعنى لان العمل بحقيقة في الاصل مناه ممكن على ما
 وكذا المجازي فيه في الاكبر سادساً لان النبوة بعد اثبوت موجبها حق ليعلم المملك وهو موجب النبوة فيجب
 كناية عنه فان مفهوماً متعلقاً بها قوله ايضاً العلم انه متعلق باليقين وهو مشعر بانه على تقدير ذكره عقيبته متعلق

الخ المجازي عند سادس لاثبات في الحقيقة على ما ذكره في الاصل والاشكال

التفسير بالبرية كذا في الشرع بل في قوله

متعلق بمبدأ الانطلاق ان يقول كان الاسباب ذكره عقيب المجاز فخذ على ما ذكره من معناه على قدره فيكون عقيبه بقوله
 المحصول ان متعلق المجاز فخذ الان يقال ان قوله ايضا متعلق بذكر فيكون المبني ان المحضف من المحال ذكره
 في بيان الحقيقة يادوني من حيث كان الاسباب بجاله ان يذكره في المجاز لكونه انتم مناسبتة به وهو ما ذكره بقوله
 المحصول ان قوله قاطم للملك كما يدل عليه قوله عز من ملك فاعلم محرم فانه يدل على انه يثبت للملك
 ثم ليعتق عليه تقطع ملكه قوله وللهذا يقع عن الكفارة لا يخفى ان الكفارة انما هو تحريم رقبته وهو الاعتراف بالملك
 فلو لم يكن موجب البتة ليعتق ليد الملك القاطم له ما ذكره الابن المستتر من الكفارة وكذا الاول لا يكون الا في حق
 بعد الملك القاطم له قوله يصح شتر يسهل منه وبينه اي ام المتعلق وبينه قوله فان قيل فاللازم ان يخرج انه قد
 ان في الاستحالة يجعل محبة لشيء اللازم للمعنى الحقيقي فغلبة الموضوع ويجعل له فردا متعارفا وغير متعارف واللازم بحقيقة
 الاسد هو شجاعة لا مطلق الشجاعة فقولنا ما ذكرتم لا يمكن جعل معنى مطلق الشجاعة ليصير جعله مجازا عن الرجل الشجاعة
 لا يمكن ان يقر بأنه علم ما ذكرتم انه لا يمكن جعل اللفظ مجازا الا عنى هو لازم معناه فيلزم ان لا يصح جعله رأيا
 اسد مجازا عن الرجل الشجاعة لانه غير لازم للمعنى الحقيقي للاسد بل اللازم له هو شجاعة لسبع قوله قلنا الشجاعة
 فيها معنى واحد تقريره على الاول ان الشجاعة فيها معنى واحد فيكون اللازم للاسد هو مطلق الشجاعة فمعنى جعل
 معناه مطلق الشجاعة وعلى الثاني لا يتم انه يجعل مجازا عن الرجل الشجاعة بل الشجاعة المطلق هو لازم له لان الشجاعة
 معنى واحد فيكون مطلق الشجاعة لازما له معنى كون الشجاعة معنى واحد ان المراد منها انها مفرقة وقدر منها في
 والاتفاق بين هذا المعنى واحد الرجل والاسد بلا نقاش وتبطل التحريم فان الرقعة التي في السبب غير ما هو المطلق
 فانها مبركة في حقيقة طارئة محتملة الزوال وغير ذلك مما يدل على اننا نرى حقيقة فيكون حقيقيا
 وهذا الحد الذي فاقه ما قيل من ان يكون خصوص التحريم القاطم سببا للبنتية غير لازم لصحة المجاز على ما ذهب اليه
 بل يكفي فيه سببا كاف فيه نعم قد اعتبر بعضه وانما لا بد فيه من ان يكون خصوص المعنى المحيى في سببها من
 الحقيقي قوله الجبناء اصله انبياك ايا مخدوف احد المفعولين يقال البنت فلانها عند اذا بعنته له بيان لانه
 لا صحة للمعنى الاخذ بها الواجب من قوله هو معنى قوله لم يجعل دليل توزر التحريم اليه كما توهم المصنف في تحريم
 انه نريد بيان ان قدر ثبوت المعنى الحقيقي لاحاطة به لبيان تعدد التحريم لطريق الثالث ثم من باب فانه للملك ان لا يكون
 بطريق الاتزام لا يمكن الا بعد ثبوت المعنى الحقيقي وما ادرك على المصنف من انهم ذكره انه قد يكون المعنى
 الممكن عنه من الاول ايضا مكان المعنى الحقيقي ليس بشرط عند الامام فلفظ فاحش لئلا من عدم الفرق بين

ثبوت عدم زعم باسما المعطية وثبوتها بغيره او التزاما بغيره من غير انما في الشك في وجهها لا يمكن ان يثبت
 ثبوت التزامهم كما لا يخفى قوله بل انما يقول له لو صح مناد قوله قدما او هو قد صدق ثبوت في حقه في حكمه
 قوله اي قد صدق في حكم التحريم انما لا يخفى عليك ان قد صدق بمعنى انه قد صدق في وجهه وليس المقصود في الرد في
 بل الظاهر ان الذين لا يفرقون بين ثبوت الثبات والحقيقة في حقه بوجهين باسما على ما في نفسها المكونة كذا
 شرعا واما قد صدق في التزامها وهو التحريم بان ليس من حقوق الملوك ولا يتكلم لا يقدّر الا على اثبات التحريم بان
 ليس من حقوق الملوك ولا يتكلم لا يقدّر الا على اثبات التحريم الذي هو من حقوقه وانما قد ثبت بوزنه
 فتقدّر اثبات الحقيقة له في ايضا قوله مستند بالنية كما آتت في ذلك قوله وهو الظاهر من تقديره بنية على قوله
 في حكم التحريم على ما ذكره المصنف من الظاهر ما يميز عنه ويكون ان لا يثبت بنية النية بل قد صدق في التزام التحريم انما
 قد صدق في حق التفرغ في حكم التحريم بطريق التفرغ من التزامه التفرغ في حكمه لا قد صدق في حقه في ذلك الحكم مستند بوثبوت
 الحقيقة فيكون في التحريم بطريق الالتزام على كذا وجه والوجه قوله وهو يشير في المقابلة لطاير مشير الى هذا
 واما قال مشير في تحصيل ان يكون المراد انه على تقدير فهمه هو حيث انه لازم التزامه فقد يختلف اذا اراد ان يثبت
 بما لا يخفى قوله على تمام ما قد صدق بالوجه في شرحه وشرحه اذا كان على اللفظ في التفرغ او الالتزام هو قرينة ما قد
 على ارادة المسمى لم يكن قسما والالتزام على مطالعة كونهما ولا يثبت على تمام المعنى اي ما عني باللفظ في السند بغيره في غير
 من ان يكون مطالعة لم يفسر بالمطالعة بل قد صدق على ما قد صدق على تمام المعنى اي ما عني باللفظ وقد صدق على ما
 قد صدق كونهما مطالعة على اعتبار اللفظ في التفرغ في وجهه باعبارها منها في شرحه التسمية على ما قد صدق في التزامه حقيقته
 ان الوجه المعتبر في المطالعة هو تعيين اللفظ في وجهه وليس كذلك بل هو موجود في التزامه كما مر في الفاتحة المحليلة
 في الجواب اما من كون المعتبر فيها هو تعيين نفسه بل مطالعة نعم المعتبر في تعريف الحقيقة والمجاز هو المعتبر في المعنى
 او قد صدق في ان القرينة معتبرة في معناه بل هي مشروطة بالاستعمال قوله به ايضا انما يعني ان بينهما ضمنا وتبادلا
 على تمام ما قد صدق بالوجه في كونهما معناه في معناه من حيث هو وان لم يكن اللفظ الدال عليها حقيقته بما قد صدق في
 انها دلالة على تمام ما قد صدق لا يمكن الا من حيث هو تمام من جهة الاستعمال المطالعة ذلك قوله على ان دلالة
 المجاز انما اعلم ان اللفظ اذا كان مجازا في الوجه او الالتزام فقد اطلقه لغيره من نفسه معناه في حقيقته وجزوه ولا يلزم
 من ضمه ثم يتبادر عن العمل عليه في القرينة المماثلة فيستعمل منه توسط العلاقة في الوجه او الالتزام في
 المجاز فيكون انما هو من حيث كونهما معناه مجازا بعد الكل والكل لازم قطعاً واما ان يضمن في الالتزام فيقال القولان هما

القينا فهم الخبز واللازم لعب الكل والملازم فقلوا ان دلالة المجاز على معناها تضمنت والتميز لازم للمطابقة وذهب كثير
 الى انها فهمها في ضمن الكل الملازم ومثل ما يكون دلالة المجاز تضمنت والتميز اذا قال السيد اذا اطلق اللفظ على الخبز مثلا فاحسن
 عند سماعه ينتقل منه الى المعنى الموصوف له ولا يفهم حوزة في ضمنه ثم بواسطة الترتيب تدرك انه ليس اذني ضمنه و
 القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم دلالة المجاز على معناها فهم الخبز في ضمن الكل لا بعدة فيكون تضمنه ونحو
 انه يحصل بعد تعلق الارادة بفهم آخر غير الفهم الذي كان ضمينا ولو سلم انه عينية بالذات لكنه لما صار مقصدا لا يمكن
 ان يكون تضمنيا لا نقاد كونه ضمينا والقرينة وان يمكن لها تعلق باصل الفهم لكن لما تعلقا بالفهم قصد الان
 صفة المقصود انما يحصل لها بالقرينة كبر الوفا وشي وبني قدس سر في حواشي على المجلد وما ذكرنا من هذا ما قيل من ان
 مطابقة باعتبار الوصف النوعي وتضمن التزاما باعتبار الوصف الحقيقي فلا مخالفة لان معنى تعلقه بكونه تضمنيا والتميز انما
 هو تعلق الفهمين لا عدم اعتبار الوصف الحقيقي واعتبار النوعي لفهم على من ذهب القوم يمكن اعتباره مطابقة اليقين باعتبار الوصف
 النوعي قوله في لزوم الاستغارة اي لزوم المجاز المطلق وهو الاستغارة اولون من الاستغارة فانه مثل في الاستغارة
 الاصطلاحية المقصودة قوله لا تناقض في الاصطلاح فانه اطلق المركب منجى اضعيف على ما ينفر عن الطبع قوله الشا ابرو من
 الصنف يادل مثل هذا اسبقه يشاركة المفضل في المعنى كرفض البرودة من الصنف وباعتبار تفضيل في المبالغة وان
 كان المتعلق فيها مختلفا اي ابلغ في البرودة من الصنف في الحررة ويجعل من متعلقا بالبعد والتجاوز لمستفاد من التفضيل
 اي ابرو من كل شئ متجاوز من الصنف قوله اي المحسنات البدينية من المتعاقبة المرجح لها من الداعي اللفظي
 مما ان منها ما هي محسنات معنوية لانه اراد ان الباعث على ايراد لفظ المجاز ان كان ايراد المعنى المجازي في الكلام
 على وصف لا يمكن ايرازه عليه لفظ الحقيقة فالداعي معنوي والافلفظي فان الباعث على ايراد لفظ الحقيقة
 هو سحر من المسك موجب الذب ابراز المعنى المجازي على وصف التعظيم في الاول ابراز في معرض الاستطراد
 انما في سخر ابرو من كان متيقنا حينئذ فان الباعث فيه ليس ابرو من التقدير فضلا على وصف من
 الادنى بل بعد تعبیه بهذا اللفظ حصل المطابقة وكذا المتعاقبة فتأمل قوله وقد افردت لنا سببا لشرح فانه في
 كالتا في شرح قوله والحظ على اختصاص لفظه لانها في ذلك ولا يتصور ان يكون في ذلك حيث جعل اختصاص
 لفظه خبر القور فاللفظي بالفيهم يدل عليه هذا الكلام اعني اختصاص لفظه بالخبر خبر لقوله الداعي الى المجاز
 كيف ولو جعل خبر لقوله فاللفظي ليعني هو لا خبر لقوله وفسر به اي تمام المراد ولا يخفى عليك
 ان المراد هو معنى الكلام المطابق لمعنى الحال وتمامه وصوره وخفاؤه ففى التفسيرين تسامح

قوله فليس هذا حاجة لغير لان كون المجازات متعارفا في الوجود والخفاء وعدم ذلك المتخالف لصيرورة
 الى العدول عنها فلا حاجة الى اثبات كون المجاز اوضح من الحقيقة في قوله فاذا حاولت ان
 تؤدعي المتع قال السيد ان تخفرا شئ الثاني كما يدل عليه قوله المتعقبة المعنى المطهر ولا ينبغي ان نقف استعانة
 حقيقة فيه لافقه المستعار مجاز بل نقل التعبير عن الرجل الشجاع بالاسد ادل على شجاعته من ان نقف الشجاع هو لا استبعاد
 في ان يتوهم بدي الرأى ان يكون الاسد ادل على معنى الحقيقة فهو مجسم التوابع والوزم والاعتقاد يكون المشبه
 والمشيبه مجسوسا يصيب المثال المحرر انتهى وفيه انه لا يصير معنى مطابقة تمام المراد هو نفسه قوله زيادة البيان وفيها
 قوله ادخلني منه وقوله فضعها او فتح في الدلالة وبعضها انتهى ينبغي ان يراد من المعنى المجازي ان ليس دلالة شئ من
 المجازات على الجاهل انتهى من الحقيقة قال المصنف لو يدعي المعنى التامية سرور المتعقبات قط لانه لازم لا هو متعقبات
 بنية عليه لما جعله ساقا وليا على قوله وذلك لانه اذا ثبتت بالبيئة كان اثبت مما نسبت بدورها واثبتت
 يكون ثبوته اوضح اقرب الى القوم على الاكثر وهذا القدر كاف للتأيد واخذ المتعقبات سببه قال المصنف فاللفظ الموصوف
 لراى هو فقط بدون اعتبار شئ من التسمية او غيره فذلك قوله وبعضها المتعقبات وقوله كلام
 القوم بدله باليتق منه لكن قال الشارح هو في شرح التلخيص وهم ايضا قد خصصوا باليتق من الفعل بالصفاء
 المستتقة قوله والصالح للموصوفية هو الحقائق الخ اى الامور المتعقبة التامة بقولك جسم معين مباحض صاوي
 معاني الافعال الصفات المستتقة منها لكونها متحدة غير متعقبة بوسطه دخول الزمان في معقوباتها او عودها وعود
 الحرف وهو ظاهر كذا في شرح التلخيص وجهه ينبغي ان لا قدس حرفة حوشية بان المراد انما يصلح للموصوفية شئى الحقائق
 اى الامور الثابتة في نفسها لان ثبوت شئى شئى هو ثبوته في نفسه كما تقول في محله دون دعاء الافعال الصفات فانها
 من حيث انها لو لها مثبتة شئى وذلك لدخول الزمان الذي هو زمان نسبتها معا الى شئى هو ما عليها او حوزها
 ذلك الزمان لها عودها صاوي كالحرف فلا تثبت من هذه طينة لها شئى فلا يكون موصوفة بوجه التسمية قوله
 ونا فيه كلام طليب من شرح التلخيص وهو ما ذكرناه لاشك اذا قلنا بلغة متقن فلان اى الموصوفية الذي ضرب فيه ضربا
 شديدا كان المعنى على تشبيهه به بالتسل وكذا اذا قلنا بما افرقه فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالزاد
 ممراته لئلا ينفهم اسم ومجلس تشبيهه بمنبت طيب وغير ذلك فانها نصيب للموصوفية ولا يبق ادسا فالبينة
 واليتق كل من الحركة والزمان ممراته ليس من الامور المستقرة التامة بيقوم موصوفا كقولنا زمان طويل وحركة
 سرعته وان الموصوفى هو ان الحروف الافعال لا يغير شيئا بها ومقتضى ما قيل هو انه متمم وقومها متجانسا فليست

ينطبق الدليل على المنطق **قوله** ليست معانيها اى معانيها المستعملة اذ الية هي عليها وان كانت موضوعه لها على ما
هو منسوب اليه **قوله** الغافل الاستعدادى في شرح الفرائد الموضوع له الحرف هذه المعاني المطلقة عند الجمهور لكن
الواضحة شرط الاتساق في الجزئيات حتى لو هم كقول الحرف محذوف لا حقائق لها انتهي فلاما في الاستعداد الغاية
واما له صلة للموضع بمعنى قولهم من موضوعه الاستعداد الخاص اى موضوعه فيه والاستعداد التبعي في الحرف
سواء هو باعتبار استعمال فيه وهو له مدارا لا سميته مثلا انما هو على المعاني المستعملة فيها بحسب الوضوح ولذا عرف
الاسم بادل على معنى الحرف والحرف لم يوضع للدلالة على المعنى المستقل اذ الواضحة اعتبار في وضعه الاستعمال في الجزئيات
بدا والمستغنى من التخصيص والابيضاح والكشف ان الاستعداد في الحرف يتبع السببية في المجرور وهو متخا شخذي والى
قدس سره في حواشيه على شرح التخصيص **قوله** والالكاف. **قوله** والالكاف.
لكونه معنى مستقلا البته وما ذهب اليه جمهور النحاة من ان لفظة من ولفظ الاستعداد مثلا موضوعان للملكى على السواء
الا ان الواضحة شرط في دلالتها عليه ذكر متعلقا بها دون لفظ الاستعداد بل من وجوبه في شروط الوضعية **قوله**
بنوع استلزام وهو استلزام الجزئى للملكى **قوله** شبه ترتيب العداوة الهم معناه شبهة احد التبيينين المخصوصين بالآخر
تبع التبيينية ترتيب غير العلة الغائية ترتيب العلة الغائية بحسب الترتيب كما نص في المقام فالمراد من قوله للفعل
الاتقاط مثلا المطلق للفعل كما صرح به في شرح التخصيص فالتشبيه قصده اوقفه في التبيين الكبير
ترتيب الغائية وترتيب غير الغائية سوى فخر بنيتها او شبه الاول بالثاني في قصده لانها كليتين فان الجزئى انما هو ترتيب
عداوة موسى على اتقاط فرعون له لا ترتيب العداوة على الاتقاط مطلقا وكذلك الجزئى انما هو ترتيب
العلقة الغائية لاتقاط فرعون لموسى لان الاتقاط مطلقا حقيقي يمكن ان يراد من الفعل مطلقه ومعنى قوله ثم انظر
على المشبه اللام اى في جزئياته كقول عداوة موسى على اتقاط فرعون له او فخر لمشبه التبعى لبقى انه يجب ان يتبع
المشبه به بتحليل لانه المتعلق للام افاده وهو ترتيب العلة الغائية بل القوله انما هو بيان عليه العلة الغائية
لان ترتيبها لان معنى قوله ثم اللام للتحليل اى لبيان ان العداوة علة لما قبله لان يقال المراد ترتيبها بحسب دلالة اللفظ
لا في نفسه الموضوعه لانه اللام لا يمكن ان يكون صلة للموضع فالتقدير الموضوعه للتحليل والدلالة مصدر التحليل
اى الموضوعه له لفرص الدالة على ترتيب العلة الغائية الذي هو جزئى للتحليل الكلى واستعماله فيه كما هو منسوب اليه
من ان الحرف موضوعه للكل بشرط استعماله في الجزئيات **قوله** ان المصمم معتزلة زيادة تدقيق الظاهر ان ما
ذكره المصمم اعتبارا آخر على وفق ما ذكره في العلاقات ان الاستعداد مستعمل في وصف لازم حيث اعتبر استعاره التحليل

قاضية بعد عروبه وان الواو تحتمل الضرب والرجوع قوله في اثبوت ثبوت في الجمل الى لا محل لها من اجواب سوار
 كملت ثبوتية او سلبية او مختلفة فالمراد من اثبوت عدم كسرها ومن الخارج في قولهم الخبر الخارج والى لا محل لها من اجواب
 حتى حكم المحدث قوله اني حكم الخواص العاطفة المتسلطات راجعة الى احد ما قوله ذكر ابو حنيفة عليه نقل الشيخ ابو حنيفة
 عنه وعن الشيخ ابي اسحاق ان النجسين ينجسوا على انهم لا ينجسوا بغير ترتيب وعللهم بان قطرت والرطب والذرة والخلب والجوهر
 والراية وما شابه ذلك كله من قائلوا بافادتها الترتيب لعل عن الخواص العاطفة انك لا تعلم انك لا تعلم من كذا ذكره
 في سبعة عشر موضعاً من كتابه ونقل اجماع اهل البلد على قوله لا دليل الخاصة فيه باقيل من ان يكون ان يكون
 في هذه الموارد مجازاً للجم المطلق وهذا ينبغي على التحقيق لا تقدم الدليل عليها غير مسلم عند المحقق قوله بعد
 عن لا اصل لا يتوهم ان على تقدير كون الدليل هو احدها لا يلزم ان يكون معدلاً عن الاصل لا ختم الا لا يشترط
 لانه خلاف الاصل ما عرّف عن المجاز قوله وذلك مثل مبارك وهو سوى الاخيرين لا يصح الترتيب فيها ولا يطبق المقارنة
 ولا يتوهم من بيان قايك وتعودك لا يصح فيها المقارنة لان القيام والاعتقاد فيهما غير متماثل فانهما خارجا لا بالنظر
 الى تعلّق السابق والآخرين مكملاً لهما لا يصح فيها المقارنة فظهر واما الترتيب فيجب اولها كذا حكم ما في ثبوتها
 فلهذا ما استكرهه بذكره بعد ولكن التكرار لا يمينه الصحة وقد استدل على عدم افادتها الترتيب بلزوم التقاض
 في تقدم السجود على قول حجة في سورة البقرة وقيل في سورة الاعراف واليه قوله نعم ورسولنا الوها واهم
 يعني المقارنة وما نجينا وواضحاً السخينة الترتيب ونوحى اليك الى الذين من قبلك فينبغيه قوله البر البر
 افزده من تودد الاستعمال في نفس استعمال المقابلة مع اعتبار عرف لمبي واما من قبلها ما سبق من
 موارد قوله ان الضرب فانه لو ادخل في احوالها كان الشيء من قبل واحد من الفضلين وليس الغرض
 في ذلك كذا في الكشف انكم كنتم في معنى الجملة لانه كان لفظاً في كل واحد وعند الكوفيين ليس به ظهور ولا يثبت
 بغيره انهم لما قصدوا من الجمعية لم يقبلوا احدها من الواو وصرفوه عن السابق قوله لا ينبغي ان يرد الاستدلال الخ
 قد ذكرنا ان المنقول من الاجزاء ايضا انما هو عدم افادتها الترتيب قوله تحتمل ان يكون الخبر على الاول يكون
 عن عدم افادتها على موجب الترتيب ولا انما يستدل على عدم موجب الترتيب قوله خبر على سابق بالمتن في قوله
 من غير دليل فان الزيادة عليه لا يصح دليل بغير نسخة لانه نسخ النسخ كما ينبغي فكيف اذا لم يكن دليل على ما
 من خبر لم يكن المقصود الترتيب لكان الا حسن ان يقال ولا يصح ان يكون خبراً بغير دليل على ما
 منقولين فيقول هو ردس من الفضلين وما اريد به جعل له لا يقال ان رتب زيد او دخلت الحمام رتب حجر لا يثبت

وجوب الترتيب بل تخيل ان يكون ذلك الترتيب مستحيلا عند قصد الترتيب ايضا لا ليقال در ترتيب بل ترتيب غير انما قول
لو كان نهيا دليل مثبت الترتيب بالسيجي زيادة على الكتاب بان الكتاب يدل على الغرضية والمنشأ بالدليل هو
وجوب الترتيب والزيادة لا يكون الا اذا استلزم الحكم الشرعي كما قالوا ان ثبت وجوب الفاتحة ليس بزيادة على فارقوا
واما مقابلة الغرضية الا ان يقال ان المنشأ بالترتيب للفرق بين الغرض الوجوب لكن قد تحقق في موقفة انه
لا ينبغي التمسك به فانه قابل بها جزاءه في اطلاق اللفظ بخصوص شيئا منها باسم قوله لا يقال انما اعترض على الاختلال
الثاني بطريق المعارضة بان فارقا غلبوا دليل على وجوبه بطريق المنع اي لانه ان وجوب الترتيب زيادة على
مدلول الوجود من غير دليل بل هو بدليل الحكم والزيادة مثبته عليه قوله غسل الوجبة لا وجوبه لانه مدلول
والتعقيب يكون بالترتيب على ما دلل الجواب وهو غسل قوله غسل على غسل الخ اذا لا يمكن مقارنتها بغير دليل
زمان واحد معا على ما هو الهادة الاكثرى فقولنا لا نقول المذكور انما من على المعارضة والاطال المشد المنسوبة
المنع مفيد والحاصل الالهي قبيح خف انما هو ذات فنيه تشريكية في حكم الغسل فيكون مدلوله التعقيب لغسل المشترك
بينهما قوله لا يقال لكل عضو انما اثبات لما منه ثبات ان الالهي من قبيل عطف الجمل بان لكل عضو غسل على حدة
فيجب ان تغسل لكل فعل واذا كان من قبيل عطف الجمل فيكون مفيد التشريك بالحصول الا بالانه امر بالسابق
فيكون الفاء مفيدة لتحقيق الفعل فافهم عدم القول بالفصل مثبت الترتيب قوله ولهذا في اوله عطف
فقد والحال بتدقيقه لا في الافعال او يكون مثل ما ذكر من عطف المفرد دون الجملة لا بعد تقديمه في الخبر عطفها
والافهم تقديمه في الشرع واللام ذلك لانه لو كان تقديره كشره خبرا لكان الفاء مفيدة الوصول لشره انما دخل
المسوق والتعقيب فافهم تقديمه على شره او مجردا خبره قوله عند سجدة السجدة بخلاف اذا كان من عطف
المفرد فانه يفيد حصول الشره المشترك بينهما وتعقيب لشره الالحاق فافهم قوله لا يقال فليعلم انما خبره قد انما
التي لاتحد الافعال ليجب تعقيب الفعل الذي دخل عليه الفاء ووصله بالسابق فافهم فيكون الفاء
مفيدة الوصول للفعل بالقيام بالصلوة الى المسح وتقدمه على غرضية الترتيب بعد القائل بالفصل قوله لا يجوز
الوجهين اما الاول فلان المسح ليس بصفة بل هو كيفية ولا يكون الوضوء بغيره فافهم فافهم مقادير العمل
دخا للمرحله ولذا عند الموت تعين للمرحله على العمل والامر بالمسح في غسله تحقيقه ان يقوم ولو سلم
فقطه الفعل الواحد ايضا لوجب التعقيب بانما الذي دخل عليه الفاء خاصة واما الثاني ففصيل ان ما ذكر لا يدل على عدم
وجوب ترتيب بل على انه لا يدل على الوجوب فافهم انه علم قوله لا نقول لعدم العمل ان الالهي من قبيل عطف المفرد ووجهه انما

على عدم وجوب الترتيب المذكور لقوله في ما نصبت ان الواو لا يطلق المصطف النون ان يقال ان دلالة الاستدلال
المذكور على عدم الوجوب موقوف على عدم دلالة الفصل المسحوق على الوجوب لصغيره لئلا يترتب الزيادة من غير دليل
المعارض مسلم لانها عليه في أصل الاستدلال فتأمل قوله والوجوب والقاسم هذا جواب نعم قوله لا يقال في عدم
وهو تقرير آخر في ذكر بقوله لا يقال قوله فاعلموا وجوبكم باعتدال الاستعداد من السابق فيكون الامتناع على المعارضة
او بالجملة لا يستلزم بالجملة منبأ وهو كون الفاعل الجزاءية دالاً على لزوم التعقيب على طبق قولنا نقول المذكور في
قوله غير تراخ بان يكون مدلوله وصلة بلا فصل امرية بترتيبها كيف وانه لا يقال تحت قوله لا يقال كل حي
يولد حيوت قوله وعلى وجوب الترتيب ان كان مدلول الفاعل وصلة بلا فاعل يصلح ان يكون تقديم الخبر على
عليه واجبا قوله على انه يجب السعي في الترتيب على السعي في تعقيب النداء فان الفاعل تعقيب مدلول الوجوب قوله استدلال
كون الواو في عبارة التفتيح ظاهرة في الاستدلال بالآية فقدمه الجواب بان الترتيب بالحدث لا يهاجم ما ذكره في شرح
يشير اليه قوله في التوفيق وقوله عزمه وادارته قوله فقال العصى تبه لا يتوهم من السؤال مدلول على انها ليست
للترتيب لانه يحتمل ان يكون لانها محكي لغيره قوله فهم النبي والخو لو سلم انه عزم فهم منها فلا يتم انه من الواو بل من
السبب كما يدل عليه ادبوا بآية الله فلو قيل ان المصنف امر المرددة بكان الغنم بحاله قوله دللني بالام الخ
لا يبرر الدلالة كما لو فهم ظاهر الحديث فيجب الترتيب في الواو وهو بل في كل متقدم وادبر السبب واحد منه بناء على ان العبرة
بعبارة اللغز لا بغيره من السبب كما توهم في المرددة بآية الله بالعصا وعبره بزيادة الترتيب من ان اثبات الترتيب
سواء لو هو من زيادة على الكتاب بخبر الواو وحده على ما سبق من اشارة مع اما ينسبها فكلوا منها من شأير الله ليس يحكمهم ثم على
على ما بينه حتى يكون زيادة عليه نعم يكون زيادة عليه على ما قال قوم من ان قوله من شأير الله دليل الوجوب
دلالة خبره في الامر كما نقل الشيخ جلال الدين الطوسي في الاكلیل قوله كتب عليكم السعي متساك اشارة مع ترتيب
على ركنية وقبلها الماد كتب استجابا بالماضي اذا جهر احدكم الموت الاية قوله قد لا يقال ان الترتيب ضعيف جدا
اذا قد حقق ان لا جناح ولا خوف وامثالها باعترافهم عرو من قوله ثم ملا جناح سقط الوجوب حتى قالته
عالمية رضي الله عنها لو كانت على اوليتها عليه كانت فلا جناح عليه ان لا يطوف بها وصرح في الهداية ان فلا جناح
عليه لا باعثة الوجوب بالحدث والاصح ان لا يترتب من كون اثبات الترتيب بآية الله زيادة على الكتاب بخبر الواو
قوله لان مطلق الخبر فكيف يجعل دليلا على انه موقوف للتعقيب قوله واما النقض فانه ظاهر في المعارضة
لدليل كنه الترتيب هذه والمعارضة بما قلنا بان يقال المرددة للمعارضة او نقض كون الترتيب والمعارضة

ولا يترتب من ذلك اى ما سبق من انه لا يترتب في ازمته اطلاق وهذا الكلام جواب استدلال السجينة ثم كما يدل عليه
 قوله لا يحال اطلاق من العبرة بحاله اي عند ما لا يجب الترتيب لما ذكرناه انما تطلق غير موصوفة بالترتيب عند
 قوله عدم الجواب استنباطا من اجاب عنه فوجان قوله وقد دخل بين الجملتين قوله لانه حصل الحكم توقف النكاح
 ليس بها الحكم مصرحاً في كلامه بل اعتبره في كلامه قوله بطل النكاح لانه لا يثبت محل حاله انفسه في الحركة ولان
 المولى باعتاق منه انما يرد النكاح لانه مالى به وذلك بعبارة الزوج نكاح حاله لا يكون رد النكاح لانه مفقود
 فلا يكون اجازة مستترة كذا في النكاح الكبير وحاصله على نحو ما ذكرنا من قولنا سلام لانه بطل الزوج منها في الحركة
 او في غيره الخالة ليست محل لانه رد النكاح والنكاح الموقوف معتبر بتبديله لانه غير زوم فكان في حق من يرد فيه
 غير المتعقد فافترقا قيل ان نكاح النفس لا توقف على قبول الزوج كان اللفظ توقف نكاحها احتمال من يقبل نكاحها
 دون المتعقد بعد ما قلنا لا يرد نكاحها على الحركة لان لانه كذا لانه ليس لزوم الزوج بل كذا كذا بل ما ذكرنا من عدم علم من يتعبد
 ما اوله وجهان في تقديرين او زوجها المولى من عقد الزوم للضم فثاني في رد النكاح في الاول فالمراد من قوله انفسه مختلف
 بالعقد الواحد والعقدين موحدة المولى العقدة لان الحكم بالواحد والعقدان مطلقا مختلف لعل في لفظ نكاح المسائل شارة
 الى انها فان المذكور في النكاح موحدة المولى وتعدده من تعدد العقد كما ترى قوله لا يتغير باعتاق لانه لا يتغير لانه
 اجازة الزوج لما قلنا لانه اجازة خصوصاً بهذا الفارق مسئله الاغنيين فان اجازة نكاحها لانه متغير غير حكم النكاح
 الاول قوله بطل النكاح الثانية باعتاق الاول كسب من اقلنا اننا قوله على التعاقب اما في رد النكاح ومما يحل في طريق
 الاول بالنسبة لصوره اجازة ايها وبالنسبة لصوره اجازة ايها لغيره بطريق الا تردى به بالنظر الى ما يردى به من غير
 النكاحين قوله فايها اجازة ويطلب النكاح الثانية حتى لا يثبت الاجازة قبل ذلك لان العجز حصل العقد وعقد
 الامة فاذا اجاز احد النكاحين اولاً وتم ذلك النكاح صار تحت حرة فالاجازة الا احق كونه عقد الامة وحال الاجازة
 كذا في قوله لانه لو انشأ وصية انفسية اي المولى دليل لما يعبر من فاء فايها من رده توقف النكاحان
 والحاصل انه اذا كان التوقف في صورة مقارنة حرية احد النكاحين فغيرها اذا كانت طارئة يكون متوقفاً
 الاول قوله لانه لا يتغير على توقفه المذكور والخمسة لانه لا يتغير في التوقف بالمعنى المسمى بالمرء ما عرفت من لزوم
 ضم الامة في الحركة وورد نكاحها فيها ليس بشيئها الاول فلقد ورد العقد بين دارا الثاني في قوله انشأ
 بقوله واحد النكاح وانما اكتفى بذكره على الثاني لان الرد انما هو للغير فانه بالضم الى البطل كذا في ما ذكرناه وهو
 قوله لان حاله الاجازة الخ من هذا يقتضي اخصه نكاحها لانه حاله الاجازة حرمان فلان من ان يرد من

من اجازتها العباد كلها منها خلف اعتقاد لا اجازتها خلف كلاً الا عتاقين فانهم يصحح كلاً كليهما ونه انصورية انصورية
 بطريق الاستدلال من قوله ان حاله الاجازة كما في الانشاء قوله اي كلاً منه ونه انصورية انصورية
 كلاً واحدة منها كما في التوضيح ليس ما ينبغي قوله قلنا نعم الا ان الحجة ان الحجة بلفظة واحدة كالمجلال لا يدل
 على متعارضة بحسب الوضع لكن بحسب خصوصية استعماله في الانشاءات الشرعية لعينه ذلك فحسب المعطف بالواو
 انهم بلفظة واحدة المستعمل في الانشاء ليعلم انه لقولهم قوله لو كان غيبته الاول اكثر مثلاً لم يتيقن كلاً ولو كان قبيحاً اكثر مثلاً
 وان كان يتيقن كلاً لكن لا يتيقن من غيره انصف او الثلث بل ما قيل الثالث قوله والمستحق كتاب عنه لان المتن مخبر
 عنه واما عند ساقه فانه من ادون التعميم حتى الحق والحق لا يتقبل شهادة عنه عند ما لا عنه قوله او بدون الواو
 فيه وفيه علم اليقين ان يقال ان الجموع المحصول في التفسير كاستفاد من جوبه الجملتين من غير حاجة الى الواو قوله
 من اعتبار بعض قيود الواو اني القيود التي هي من اجزاء المعطوف عليه والمعطوف لا السابق علم المعطوف عليه قوله
 لا على قوله لا يتغير مثله الخ لانه يلزم ان يكون تفسير قوله لعينه كالمعطوف عليه وهو مقابل له ثم لا يخفى عليك ان المراد
 من تقدير مثله السيل مثل علقته قبا وما يارداً فلا يمكن ان يراى من قوله لعينه مطلق لفعل من غير خصوصية القيود
 كالمعطوف المطلق فمروا بشارك زيد انما تم بعينه فيكون قوله لا يتغير مثله او بتقدير تفسير قوله لعينه مع انه
 وفاقاً عليه حقيقة في التقدير لقوله لعينه قوله لا يتغير عليك ان تقديره مثل الخ قوله سبق ان ليس المراد من تقديره مثل
 تقديره اللفظ على ما هو مصطلح النحاة بل اعتبارها بطاها ولو بحسب المعنى حتى جاء زيد وعمر لا بد من اعتبار محض المعنى
 عليه لا اعتباراً في اسم محض واحد بها اختلاف مثل ان دخلت الدار فانت طالق وطالق مطلق وقابل من انه لا بد
 تقديره المثل في اللفظ فمعطوف على غير زيد ولا يلزم من حاله جاري في معنيين لان الفعل موصوفهم حدث منه النسبة النحاة
 الى فاعل معين بالوضع العام وهم لان خصوصية معناه فيها معطوف على ما اخر ليس على وجهه ثم تركت الاخر فحسب
 خصوصية فيها اذا كان ثابتاً بلفظية يتردد الى هذا قوله في الورد المختلفين كالا لفسخ الموحدين والسر في ذلك ان يكون
 اخر معطوفاً على محط في تعيينه فاعلم في هذه العمدة فلا يكون خصوصية على وجهه ثم تركت الاخر فحسب قوله لا بد
 العبادة الخ قد قلنا ما فيه من ابن وهبان من عدم اشتراط النية فيها لا يكون الا عبادة قوله لما فيها من معنى
 الموت فان الجزع ليس فيها من العبادة بل هي موتة فيها من القوة لان سبب الاشتغال بالذرة مع الابرار
 عن الاسلام والعشر وان كان عبادة لكونه مصروفاً الى الفقراء كالزكاة لكنه ليست بمجته بل هي موتة فكذا
 صدقة الفقراء فان كان كانت عبادة وهذا لا يابى الا بالنية كالعبادات لكنها ليست بمجته بل هي موتة

فيها معنى المؤنة والموتة كان وجوبه بسبب الغير قوله ادا بالماضي اى المحقة فلا يرد مقتضى الحجج عن الغير
 غير محقة قوله لا بد في الانانية ان يخرجه عن الحجج عن الميت من فوت الاختيار لعدم اسبيل اليه اصلا وتحتسج الحجج لتمام
 الغير الزايل بالموت والبطان الزمنة بقا اعتبار اختيار النائب عن كل وجه قوله الا كذلك فان الانسان الزم
 ما ذكره فصل الاستثناء من انه لا ياسبب الجدل ان الحد فعل يلزم على الامام قامة لا حرة فعل ليس بشئ لان الحد
 عقوبة مقدرة بخلافه لانه في الهداية وغيره قوله غير مخاطب بها الاثمة كغير المصحة بحث الاستثناء في بيان
 دليل عدم التمسك بكونها جمل خبرية وهو صحيح لا يرد عليه شئ مما اوردوه الشبهة ان الاختلاف بين عطف الانشاء على الاخبار
 لا يصير اليه الا ضرره فانه يختلف فيه بينه البانيون وجوب الاختصاص وجوه اخصا كما فصلنا في معنى التمسك بقوله
 احد الجملتين بحيل الخبرية لانه اياها ينعكس قوله فيجب ان يكون عطفها على الجملة لا سيما لم يدع المصنف ذلك
 بل دعواه عدم عطفه على لا تقبل ابل مرر في بحث الاستثناء وان التمسك به ولو اولى لك مستانفا قوله كقولهم نعم فمونا
 عنكم من بعد ذلك بحيل ان يكون المراد من خطا فيك ما هو المراد من عنكم فيكون ذلك موقوفه لكم وتحتل ان يكون
 ذلك خطا بالمرتبقة منه الكلام على ما هو الاول وهو المخطول على الثاني واختاره كل كتاب اخصا لا ما قيل من انه لا يجر
 منه والخطا في كلامه بدون تقييده او مجمله او عطف فانه هو اذا كان الخطاب من جنس واحد اما اذا كان من جنسين
 فلا وان اردت تفصيل ذلك عليك بوجه اى شئ الى اى قدس سره فاعلم على المخطول قوله من ان قوله لا يدين التو
 انما يعيد بها مرة لا بد على ان الاشتراك في كونه مصدر فالى الاخرى ومصدر فالى الجمل الجمل المتساطة انما يجرى اذا جعل
 او ذلك معطوف على ما قبله اذا جعل معطوفه فصرف الاستثناء اليه متعين لا قرب والاقبال ولانه ج ليعيد على بمنزلة ما قبل
 من المستثنى من شئ منه كالسكوت كما صرح في الاستثناء الاول ان يراى من الثمرة لتعين الاستثناء عنه لئلا يلزم الجمل
 من المستثنى من شئ منه وهدم قبل شهادته بعد التوبة كما هو عند سبب الحنفية لا المراد قال المصنف ان التمسك فلهذا اقبل
 الخوا علم ان الالف المحيى على غير عطفه والاعطافه يكون لترتيب اما ذكره وهو في داخل على مجمل بعد فصل
 نحو نوى لوح به فقال وانا قد عاينا على اهله عاديه وان طال الزمان نحو انزل من السماء ماء فتقع الارض محقة وبنية نحو
 متعلق الا من من ربك كلف كتاب عليه وقد تخرج من بعض السببية من غير عطف نحو انا اعطيناك الكوثر فصل ربك وغيره لانه
 يكون راجع الى السبب وقد دخل على شبه الجواب نحو الذي يائنين فلهذا هم ذراية نحو لما جاءهم كتاب من عند الله
 الى قوله فلما جاءهم ما عرفوا ولا يستيناف نحو كن فيكون بالقرء اى منه يكون كذا في منه السبب وغيره ويكون ارجاء
 السببية والترتيب بان يراى منه اعم من ان يكون معنوا كما هو الاقناع وهو صورة لاسببية ترتيب معنوى فعلى هذا

هذا يكون معنى الثاني، ان شرط الترتيب مطلقا وهو قد يكون ذكره ياد وقد يكون وقوعه ياد او لم يقع ياد او لم يقع ياد
 المعنى هو ان المراد من الفاعل مطلقا، ان يثبت كانه اولاد من الترتيب مطلقا او الجزاء يثبت على الشرط قد يكون
 عقيدته الجزاء استغناء بالاشتياق او بغيره الواد كما في بين الدخول فمجرد ما سجد ونداء مضبط وليس بقوله بعد العريضة
 قوله شرط محذوف لاجل ما حذف الشرط فانها لمجرد السببية كما في اننا علمنا ان يكون من غير ان يكون الا ان يقال
 ان معناه راجع الى حذف الشرط كما يشهد به قوله هو بالتحقيق لا ان الشرط محذوف ثم المراد من جاد وقرب لانه السببية
 والا استعداد لا محض انشاء قوله لم يتحقق من الفاعل انه اى بالمتحقق من افعال الجوارح من الفاعل فعل واحد بسبب
 والمالانية كونهم الماء على الكف او لصب في الخلق فان نقد الوضوء وصب سقي او القاية يتجدي بالمثل الى اركان
 ارداء قوله والافاقية المستمرة ان السقي الذي هو علة الاء هو مجرد الوضوء وصب او اما السقي مقدرا على كفاي
 للارداء فهو عيب للارداء لا عليه فلما نعم صحة ان يقال مقدرا ان يكتفى للارداء او فاراد مع انه يمكن ان يكون
 باعتبار نفس السقي لا العيد قوله انه في معنى الارادة وكذا قوله انه يمكن ان يكون سنان السقي على القلب
 قوله وادرت حدنا انما يشيخ فيه الى هذا مع ان الاكثر زائد على السيل الجبال لانه يفيد كنه الجبال قد جاد
 قوله لمن يجرى في المشارق بجلالة المليم يجرى قوله يعني ان الولد النحرية انما تتجاسر الاحاسين بخفاو
 ذلك اذ الم المقصد من استراية الافاق واذ لاله به لانه اذا نوى ذلك جاد لانه بالاشتراء يعق لا يجرى وان كان
 يعق عليه قوله فبالاشتراء الخ غرضه من هذا الكلام ان يدخل الفاء هو الاعتقاد وهو لا يصح ان يكون
 حكما ومعلولا للشرع لانه وضوء لارادة الملك والاشتراء لانه فاعلم لوليت باختيار الحق المناسب به من هذا الظاهر انه لا ما جبر
 بحسب الزمان لان الحق حكم الملك في هذه الصورة بالنفس المذكورة وهو حكم الاشتراء وحكم الشيء سببية محذرة مانا
 وبعض الظاهرين منها كلام ليس له معنى محصل قوله الا انه يصح ان تدل على انما يتوهم من قوله وضوء اشترا لانه
 الملك والاعتقاد لا لارادة من انما يتوهم ان لا يصح انما تدل على اشتراء وجعله حكما ومعلولا لانه حكم الاعتقاد
 ومضاف اليه فكيف نصيب انى ما ينافيه ولحيث انه علمنا ان لا يصح جعل العيد من قبل اشتراء والمعلول والعللة لان
 الاعتقاد نصيب اليه العتق لا الى اشتراء فلا يمكن ان يكون متحد معه اصلا بان يكونه بالملك انما ينفي انما ينافيه
 البعد ابتداء وبالذات وهو انما نصيب اليه لكونه موجبا لموجب وهو الملك فتدبر قوله على معنى كون ما بعد ما يحسب
 لما قبلها ليس من معنى الفاء الداخلة عليها على ما ذكره القوم ان كان ما بعد ما في نفسه سبب لانه معنى الفاء على ما
 ان ما بعد ما سابق باعتبار البقاء وهو لا يوجد على ما هو الاصل منها بالسببية بحسب الوجود وكذا اهلى ذكر البعد

ان كان في قوله شرط محذوف لاجل ما حذف الشرط فانها لمجرد السببية كما في اننا علمنا ان يكون من غير ان يكون الا ان يقال ان معناه راجع الى حذف الشرط كما يشهد به قوله هو بالتحقيق لا ان الشرط محذوف ثم المراد من جاد وقرب لانه السببية والا استعداد لا محض انشاء قوله لم يتحقق من الفاعل انه اى بالمتحقق من افعال الجوارح من الفاعل فعل واحد بسبب والمالانية كونهم الماء على الكف او لصب في الخلق فان نقد الوضوء وصب سقي او القاية يتجدي بالمثل الى اركان ارداء قوله والافاقية المستمرة ان السقي الذي هو علة الاء هو مجرد الوضوء وصب او اما السقي مقدرا على كفاي للارداء فهو عيب للارداء لا عليه فلما نعم صحة ان يقال مقدرا ان يكتفى للارداء او فاراد مع انه يمكن ان يكون باعتبار نفس السقي لا العيد قوله انه في معنى الارادة وكذا قوله انه يمكن ان يكون سنان السقي على القلب قوله وادرت حدنا انما يشيخ فيه الى هذا مع ان الاكثر زائد على السيل الجبال لانه يفيد كنه الجبال قد جاد قوله لمن يجرى في المشارق بجلالة المليم يجرى قوله يعني ان الولد النحرية انما تتجاسر الاحاسين بخفاو ذلك اذ الم المقصد من استراية الافاق واذ لاله به لانه اذا نوى ذلك جاد لانه بالاشتراء يعق لا يجرى وان كان يعق عليه قوله فبالاشتراء الخ غرضه من هذا الكلام ان يدخل الفاء هو الاعتقاد وهو لا يصح ان يكون حكما ومعلولا للشرع لانه وضوء لارادة الملك والاشتراء لانه فاعلم لوليت باختيار الحق المناسب به من هذا الظاهر انه لا ما جبر بحسب الزمان لان الحق حكم الملك في هذه الصورة بالنفس المذكورة وهو حكم الاشتراء وحكم الشيء سببية محذرة مانا وبعض الظاهرين منها كلام ليس له معنى محصل قوله الا انه يصح ان تدل على انما يتوهم من قوله وضوء اشترا لانه الملك والاعتقاد لا لارادة من انما يتوهم ان لا يصح انما تدل على اشتراء وجعله حكما ومعلولا لانه حكم الاعتقاد ومضاف اليه فكيف نصيب انى ما ينافيه ولحيث انه علمنا ان لا يصح جعل العيد من قبل اشتراء والمعلول والعللة لان الاعتقاد نصيب اليه العتق لا الى اشتراء فلا يمكن ان يكون متحد معه اصلا بان يكونه بالملك انما ينفي انما ينافيه البعد ابتداء وبالذات وهو انما نصيب اليه لكونه موجبا لموجب وهو الملك فتدبر قوله على معنى كون ما بعد ما يحسب لما قبلها ليس من معنى الفاء الداخلة عليها على ما ذكره القوم ان كان ما بعد ما في نفسه سبب لانه معنى الفاء على ما ان ما بعد ما سابق باعتبار البقاء وهو لا يوجد على ما هو الاصل منها بالسببية بحسب الوجود وكذا اهلى ذكر البعد

لا بد من ان يقال ان في كون مدلولها معلولاً لدخول السابق من حيث كونه ملة غائية دلالة على انه في نفسه ملة
للسابق بسبب له والحق ان هذه الفاعلة مستقلة بحد ذاته لا تستلزم مدلولها فيكون مدلولها في نفسه ملة غائية
بسبب ملة غائية قبلها قوله انت خبير انما امر على المعصوم بان وجهه لا يتم الا بالتمسك بان يراد من دخول الفاعل
الاخبار به كما اشار اليه في تقريره بقوله كالاخبار بآيات ان النور ثم ان العلل الغائية لا احزاب الفاعل ليس نفس الاول
بل مدلول جواهره كما لا يخفى على السائل وهو المطابق لما سبق من انه قد تم في نفسه فاعلموا ان وجهه من انه يجب ان يكون
مسلوكا في حقيقته لا راداة قوله ليس الاشارة الى ان وجهه ترك لفظ الامر به هنا ايراد فاعلموا ان يقال
انه لاداء بتفسير علم ان المعصوم لم يفسد خلاف القوم الذين ان نفس المعلوم الذي جعلوا ادخل الفاعل على علمته باعتبار
الدوام انما جعله المعصوم ملة غائية لم يعبه فانهم صرحوا في المثال بان المعلوم لا يشترط ان يكون النور
باق بعد الاشارة وانما لفظ الامر بعده ايراد الى ان الاعتبار المطابق للكلام العلية بالنسبة الى الاداء ما قيل من ان
هنا مستند من جهة جعل خفض الشارة والشيء في المثال لازم بمعنى صفة اشارة من ان خفضا بالشارة ملة غائية
فالاشارة ذات قوة الامر بالشارة غائية فتصحيح كلامه بعد الوقوع في مختلف في رسم لا ملة تغيره بالسلوب وقيل في بعض
النسخ الامر بالاشارة قوله انما يكون ملة غائية لانه انما امر على ان يراد من قوله قد تم على احوال العمل الفاعل
قانونا فان النور بقى لان النور ملة غائية لا ياتي ان المذكور بعد الفاعل وجئنا على وجه القوم يكون دخول الفاعل
باعتبار مدلول مدلولها في المدلولات كما هو مدلوله الظاهر من كلام المعصوم انه لم ير مدخل الفاعل في اعتبار مدلولها فانهم اعتبروا
بالنظر الى اعتبار المعصوم اعتبره بالنظر الى العمل الغائية لاني العلة والمعلوم فاعلموا ان قال السهيد من ان هذا هو وجهه
الفاعل ملة غائية فان العلة ملة غائية ملة لانه لا ملة غائية وهو القوم بعد الفاعل هو العمل الغائية لان اشارة من
اراد الايراد على ان هو الظاهر من كلامه نعم يمكن ان يراد ان وجهه لم يعبه من العلل الاسباب وهي الافعال المدخله عليها
كما لا يخفى بقوله ان كان مقصود من العلة ان لا يقال العمل بالنسبة الى الفاعل ملة غائية في مقصود منها وجئنا يكون اعتبار
مدلولها بالنظر الى الاخبار بتمام مدلول مدلولها فلا يراد على ان وجهه ملة غائية لان السابق ملة لذوات الافعال الغائية
بعد الفاعل انما المقصود لا علميتها ولا علميتها على علميتها وهي غير واقعة بعد الفاعل قوله والا قرب ما ذكره القوم انما
اعتبر من علمية التحقيق مثل لا تفصل فقد علمت الشمس ونظر فقد غرت واخرج فقد خرج الامير واخرج فقد حل
السلطان وما زاد اداء الشيء من العلوم والنزوب فلهذا خرج من المدخل وان لا ياتي ان كماله دخول والخروج لا يصح فليس
المداء من الاسباب وجود النور فاعلم ان دخول الفاعل في نفسه ملة غائية لا ملة غائية لان المدخل من العمل مقدم على

على العلة في البيان كونه مقصودا لوجود العلة المحسوسة وتحقيقه وان كان متأخرا عنه في الوجود فهذا الاعتبار جواز قولها
 عليها والمحال ان يها اذا دخلت على اهل في الترتيب الذي كرمي كالمجمل بالنظر الى المفصل واجاب عنه بعض مترجمي المنه بان
 انما اراد من الظهور الظهور في الغروب بخفاء وانحزاج الاشارة الى الاستراحة او ما ياتى به فيهم هذه المفاهيم قد علم
 وراثة في المثال المذكور هو وجود القوة والاشياء بسببها انتهى وما قيل ان صلوات الشمس طلعت الظن ان المراد حدث
 الظهور لا ظهوره لطيف الله الميسر شي لان المراد قرب ظهورها ان كان الامر بادر الصلوة وطاهر ان القرب باق
 ان لطيف الله او ظهوره حقيقة ان كان الامر بالقضاء ولكن جواز الصلوة الوقت لم يقتض وقت الكراهية وصحة الوقت
 وقد يوجه به الفاء بان قيل قوله انبساطه للاختيار مضمون مثل قد انك انبساطه لانه يدل اجمالا على موجب السرور في جعل
 قاق في اضطراب لانه قد لا يذكر لمبشرة في كل تكلف الحق انما يحجز في معنى الايام كما ذكرنا في الترتيب الذي كرمي كما هو
 اليه صاحب التحقيق قوله عن ابتداء الحكم لا القاب لان القاب والعلة ليس متباينين عن القاب فدخل الفاء على قوله
 بالنظر الى حدوث الاحكام قوله يتيقن في الحال يعني ان دخول الفاء على ما كانت حجة باعتبار ان الحرية على الاداء والاداء
 اما الاداء فظهوره اما العلية فلان الاداء هو توقف على الحرية التي صلت عند قبول الحجة على المولى عقبه عليه في الصلوة
 على الاداء في حال محلوته او ما في يده ملك للمولى فيصير المعنى اذ الفاء انك حر فينتج به التيقن لا يمكن ان يقدر ان
 اذيت التي الفاء فانت حر لانه اعتما وهو محلا لاصل لا يصاد الى الاخذ عدم تحت الكلام بدونه ودخل الفاء على
 العلة وان كان ايضا محلا لاصل لكن في اعتبار سندا بالنظر الى دوام العمل لتحقيقها في الجنة قوله فان الجواد
 للنيل لا يحطف في كمال الانقطاع واختلافها الشارح اخبارنا نظر الى الاصل فلما نريد ان قوله ان حر قصد به التيقن
 قوله اي كن حر اذيت مود الى الفاء لان الشرط للاداء لا الحرية او المشكلة من التعليق بانك من تخير في
 على انك من تخير الاداء قوله ثم الاتصال صورة الخبر بيان لان السكوت والاتصال التقدير في المصير وذخير
 لما يوشك ان يقال انه ليقا من الجملة ثبت المشككة في البتة لانه من ان ثبت في الشرط ليقا بان اشارة
 لمجرد الاتصال الصور فهو كما لان الخيرة في ذلك بل عطف شيئا لشرط فانه لا بد فيه من الاتصال من كل وجه
 وبالسكوت التقدير في تفصيل الكلام معنى وما اورده عليه من انه قد ثبت المشككة فيما قلناه في هذا المعنى واولا انه لم
 يقل ان الاتصال الصور لازم بل كاف فيه وما قيل من ان الاول ان يقال المشككة فيما سيجم الاداء في حضوره
 ليصير كلاما مفيدا في التعليق فانه لا حاجة الى اعتباره في حق ما بان دخلت الدورات طلق وطاقي وطاقي
 قوله لا يتعلق الثاني والثالث لعدم الاتصال من كل وجه فخلا المشككة في البتة لانه من ان ثبت في الشرط ليقا بان اشارة

لا يمكن في تخير الاداء بان الاتصال هو كافي لصحة القول في حق الجملة اتصال التقدير في

طابق للالتصال التخيير قوله محض الانسان على ما هو العلم من كلامه وان امكن تأويله بأنه لابد من التراضي في الحكم
 مطلقا ولا يلزم تخلف الحكم عنه في الانسان واذ لا تأويل بالفصل من فيه او رد على تعليل المتن انه لو اعتبر وجوده عطف بمضمون
 متراجيا عن وجوده الشرط من غير اعتبار التراضي في الحكم لم يلزم تراخي الحكم عن الانسان وذلك لان الحكم هو وقوعه في
 الانسان وهو تخيير الطلاق اللازم للتعليل لان المعلق ليس بخير عند وجود الشرط فهو هم لزوم التراضي انما هو عند وجود
 الشرط فاذا اعتبر عطف به متراجيا عنه لم يلزم وانما صرح بقية وجوده بالجزا متراجيا عن الشرط لانه علق بهذه الوجبة
 وايضا في هذا التعليل حكمه عند المنع من الحكم ولا يحكم عليها واما ان ينقض عليه مثل انت طالق هذا فانه انما هو الحال
 والحكم تحقيق في العقد ليس بشئ لان حكمه وقوع الطلاق في العقد لا مطلقا وهو ثبت في الحال فاني في العقد انما ثبت في العقد
 هو وقوع الطلاق لا وقوعه في العقد كما لا يخفى ثم لا يتوهم من قولهم لان التراضي عند الانسان هو في الحكم انه لا يقول
 بالتراضي في الحكم بل هو قائل به ايضا على ما صرح به في الكنف فالحكمة انما هو بالنسبة الى التراضي في الحكم فقط وما ذكرنا
 في اشياء اخرى الا لبيان وجهه وما قيل من ان الحكم عند مثلية الطلاق بالتعليل وعند ما الجزائية الترتيب على الشرط
 من ان الانسان هو تخيير الطلاق اللازم للتعليل الموجود عند وجود الشرط فلا منتهى لاعتبار التعليل او الجزائية حكما فالحكم
 عندهم هو وقوع الطلاق بالاتفاق قوله عن دليل ما اطعن عن ايرادها على مذنب بن حنفية قوله اي جلد في حكم
 المسكوت عنه الخ هذا اذا دخل على المرفوع والجزا ثبت اوله الامر نحو قاتم زيد بل كبره اضرب زيد ابل كبره فانه يحتمل الاول
 كما مسكوت يحتمل ان يكون موهوبا بالقيام وغير موهوب به مطلوب اضرب وغير مطلقه ثبتت ادا اقيامه في كبره عليه
 مطلوب الضرب وانما هو المنع كما قاتم زيد بل كبره وعلبه اليه كذا تضرب زيد ابل عمرو فلا ثبات عند تقرير الاول لمعناه
 تقريره بالقيام عن زيد وثابته لعمرو وتقريره بالنهي عن ضرب زيد وثبات الامر لضرب عمرو وبل في الشكل للعطف واما اذا
 دخل على الجمل فلا ضرب على قبله بالاطالة كقوله قاتم بل عباد وكومون اكل جميعهم يكون وليست لي اخذه على الصحيح بل
 ارف ابتداء قوله لاهار ايضا نفى الاول فتمتنع البنية قبله لا لتأكيد الاضرب وجمك المبدؤ لابل تسكن
 وتسترى قبلها لعل النفور ما سحر بك لابل زادني شقا قوله بل ان الاخبار به ما كان ينبغي ان يقرر هذا او اقر بعد
 الجزا ثبت واما اذا اقر بعد الامر فمعناه على هذا ان المقصود طلب العبد وليس معصية هذا وفيه ايا والى ان اذكر
 المصنفين ان المراد بالتدراك تدراك الكذب فلا يحتمل الانسان الا يصح على اذكرة المحققون بل على ما ذكره بعضهم
 وبالحمد ان انما ثبت الشرعية لا تحتمل التدراك لوجوه من الوجوه لا بالوجود وجعل الاول لانه لم يسلك به ولا بالطالة
 ولا بانه ليس مستقيم لان العطف قائم مقام معناه فيجوز ان يلفظ مثبت بمناه فوالجواب فلا يمكن تدراكه بوجه قوله

قوله وبالجملة وقوله بالترتيب يعني ما سبق كماله وقوله في كلام غير قوله وما في كلامه لعم فلفافه في عرض آخر من غير قوله
والبطال اذا لم يذكر لغيره في الحكمية اي لم يكن السابق عليه حكما واما اذا كان حكما سواء كان بل هو مدخول الضم
محكيا كما في قوله لغيره او لا كما في قوله لم وقالوا لا يتخذ الله ولدا لانه لم يكن له عباد وكثيرون يكون في كلامه ثم انضما لغيره
قوله والرجوع وقوله لما يتوهم من قول المصنف لانه يملك البطل الاول من ان قول زفرهم موقوف على كونه لا البطل
قوله نفي القواعد اقرب اليها انما كان بالعبد بل اكثر واما اذا كان اقل نحو سنها ثلثه عشر بل ثلثي عشر سواديه ولفظ الضم
لا انفراد قوله ثم تذكر ذلك الانفراد والبطال اي الانفراد واما الاحزاب والكلام الاول فلا يبطله فلا يتوهم انه ينفي ما سبق
من ان مدلوله ليس البطل الاول بل يذكره المحققون قوله ميزته للجمية لا اعتناء دخول الاول في الثاني فيتميز ان يحل
كانه انما الاول عزاد عليه ولا يمكن ان يكون بل لا البطل الاول كما في انهما ابل بل مثله لان بل ليس مدلوله الا
الرجوع عن السابق والابطال في هذه الصورة انما جاء من حيث ان يثبت استانيته بنا في الاجمية ولا تنافي بين
الاقرار بالف حد يسمي النفي ثوب ممر ان البطل الاقرار بحيث لغيره لم قوله وفيه نظر الخ بل يراه
بغير اثبات السابق لما بعده والاعراض من الرجوع مما قبله وجعله كالمسكوت فيكون اثبات السابق مما بعده وما قبله
مسكوت لم يحكم به فيكون تعليقه بالشرط استغناء لا بد من غير ملاحظة ما قبله وتوسطه ولما لم يكن الاعراض عن الاول
في رسته صادرة عن عين متعلقين بخلاف الواو فان مدلوله التعلق الثاني لغيره لتعلق الاول فيكون التعلق بالشرط
الاولى فيتم علم الترتيب وهذا اتمدرك في المقصود من غير ادعاء لتعلقه بشرط آخر والمصنف قال فتعلق بشرط آخر
وهو غير موقوف على المقصود ولا دليل عليه ويمكن ان يقال ان مراده انه لما تعلق بالشرط استغناء لا يستدبر ان
غيره وسطه الاولى في تعلق الاول به لعدم امكان الاعراض عنه فكأنه تعلق بشرط آخر وليس المراد لتقدير شرط
استحقاق حقيقة قوله قال فخر الاسلام انه لم يذكره الفاعل في قوله لا نعم ان القائل ان هذا المضموع على ان هو ما يدل
استدراك كقوله بافراو الثاني بالشرط والتصال به بغيره وسطه قوله لا نعم ان القائل ان هذا المضموع على ان هو ما يدل
عليه كلامه من اشتراط الاتصال بالابطال في نفسه واما ان اراد به انه لما كان بل لا البطل والاقامة كان حكمه
الاتصال لكن لا فقط بل من الاتصال لكونه لا البطل والاقامة معا لان الاتصال في نفسه موقوف عليه
فان حصل ان الاتصال الذي من حقيقة حكمه مشروط بالابطال موقوف عليه لكونه من اتصاله بالابطال في الاقامة
معا قوله قد اجمروا اي جابهم يريد ان خالفه شذوذا لا يفتيد به قوله قوله لكن للاستدراك والتعريف
اننون لانه الذي ينبغي ملاحظة اذا وانيها سمجروا بالاستدراك فهي لا تدخل الاعلى وهم وخرتر رقم الاول

وان كان قد سجد في سجدته لم يفتقد على سجدته في سجدته بل حصل الوضوء من السجدة في السجدة لا سجدتها لكن
اذا وليها كلام لا يكون عطفها على حرف ابتدائها لجزء او فائدة الاستدراك صرح بكل ذلك في الاثني عشر معنى
البيان في قوله اذا عطف بها جملة انما هو على انه يفتقر شري من انما قبل الجزاء الغير يكون عاطفة وهو المشهور في قوله
فسره المحققون اجتزاعا فسره بعض بان تشبها بالعبد على ان لا ما قبلها بان يكون من ذلك نحو انما يفتقر
اسودا فيقضي نحو ما زيد ساكن لكن متحرك او نحو الخ نحو ما زيد قائم لكن مشا رب قيل لا يجوز الاخر وجه فائدة لكن البينة
من اول الامران بالعبد كما في لف ما قبلها والا فتفسر المعنى لفظة استفاد من نفس الحكمين بدون كون قوله او فموجب
عدم محيى عمره فيكون لعقد الافراد على ما ذكره في هذا المقصود بقلب قوله فاذا عطف بها مفرد فهو الخ فانه لا يكون
توجيه منه الملازمة ان المفرد لم يفسد بها الاحتمال النفي لان من حيث الاستدراك بهذه الكلمة اثبات العبد كما في
واذا كان كذلك وجب ان يكون ما قبلها متفيا يحصل المتأخرة لكنه لو قال او انه لا استدراك باثبات العبد كما في
ان يكون ما قبلها متفيا يحصل المتأخرة لكان اجتزاعا وجه ما قيل ان المفرد من حيث انه مفرد ملابضا من شئ او قيل
النفي فيجب ان يكون ما قبل لكن متفيا لم يقع بل كان فاسدا لانه لا يحتمل الاثبات النفي بل انفسا مشهور هو المتفيا
في الكشف بان لكن لا يدل على ان اول وجه حيث قال وجب الاستدراك بهذه الكلمة اثبات العبد انما النفي
الاول فليس احكامها بل سبب ذلك ملازمة النفي الموجود فيه صريحا وكذا ما قيل ان من مانع من لكن لا يحتمل النفي
فانه مشهور بكونه كذا في النصية من حيث يعمى تاثيرها في قوله وما قبلها غير تام قوله تنبيهها على انه لا فرق بين النفي في الخبر في الخبر
الا لم يجر ان الامثلة بالاعطاف او لا فرق بين العاطفة وغيره في المعنى الذي هو الاستدراك قوله يكون نحو ما
بان يراد من قوله كان لي قلت الذي حقيقته استمرار النفي نفي الاستمرار اي المستمري بل انك هذا العقل في المثال
قوله كما اذا قال لي على الخ يعني انه يصير قوله على الموضوع لا التزام على المذمة حتى يكتفوا بوصول دلالة في ذلك
بما في قوله من ذلك اي التحويل قوله وحده لانه ان اقر فهو كما من ملكه بعد لم يفرق قوله فاقام كونه
نقضني القاضي لانه لو قضى بالكل لم يحجب قيمة الدار للعقضي عليه لانه لم يكتف بغير الشهادة قوله قصد زيد في الدار
ولذلك لا يجوز عليك ان تتركها لزيد في نفسه قبل ختم تصديق زيد الا اقره وكذا في النفي في التحويل ان يكون بان
ان المراد من النفي انه وان اشتهر انما في الحقيقة بغير تلك الشهادة كمنها في نفس الامر لزيد وما بعده
فهو بيان له بانه تحويل قطعا بان صارتا بالاولى فهي ملكه ولذا كذا في زيد في النفي مع ما بها لزيد بان باطنه او بهما
له فعله لانه بان يكون قوله بان كانت الدار قد كثرها لزيد بحيث يمكن ان يجري حينها بانه بغيره وقيل من القول

القول ولعل اعتقادنا قد اقال ذلك في مجلس القضاء بحيث لا يمكن جريان احد هاتين في فقد العلم حتى كذب الكذب
لا حكم له واما احتمالها قبل القضاء فيعتبر لانهما قبله غير ممكن للتسليم ولا يبعد وان كان ملكه لا يمكن التحويل بينهما لغير
الوجهين نعم على ما ذكره الامام الاجل الوجهي محمد بن جبال الطوغا يادي البليغ من ان التملك يصح بدون التسليم
وانه غير البتة وعليه الفتوى تخيل ان يسجى بغيرها قبل القضاء وتلك هذا لعل الاصلين انما اعتبروا الاحتمال التحويل
لشئ المشتبه ان يكون البديان في المشتبهين بل هو وجه واحد قوله لعل القضاء عرفا فائدة انما قوله من ان التحويل
الحري ان لا تكيد الاثبات في النزاع وان كان مقدما عليه فمن حيث انه منقضي القضاء فينا في الاقرار لزيد الحكم
له لانه لا حكم له ونفسه هذا كيف حكمه في حق تكذيب الشهود باق فانه قد قيل انه على هذا يعني ان لا يلزم عليه القيمة
للمقتضى عليه قوله او انه في حكم المنكر لان النزاع في بعض الشبه في حكم المتأخر عن التحويل لانه متاخر والقرار مقدم
عليه فلا يعتبر في حق الطالبة وان كان متبعا في حق تكذيب الشهود فانه متاخر وان كان له حكم حامل الاول
انه لا حكم له وان كان مقدما واعني فيها كونه موكد للاثبات قوله او ان المقرر ان عطف على ان التاكيد على
الفتوى الاولى وعلى انه على التاثيرية قوله احتراز اعلال النسخ فانه بدونه يلغو الاقرار مطلقا طامه فان النفي وان كان
مليون من حيث كونه الطالبة الاقرار كونه محمول من حيث كونه تكذيبا للشهود قوله لازم نفي الملك بحسب ما ثبت به
في موقوف عليه تحجلا بثبوت الملك لزيد فانه بنوقه مقارن به غير متوقف عليه قوله وبالحجالة يكون المذكور الخ
في التحرير الاتساق هو عدم استحال النفي الاثبات للذين يتوسط بينهما لكن لو تجدد لم يبق للكلانم اتفاقا لم يكن
البحر بينهما فلا يتحقق عطف قوله وانما يكون مقتضا النزاع نفي عدم الاتساق انما هو على تقدير اطلاق الحكم
وعلى تقدير التقيد يكون مقتضا لتوجيه النفي والاقبال الاصل هو الموافق لرد الية الجوابه وكسب الاصول مقتضى الدليل
وتوهم صاحب الكشف عدم الاتساق في صورة التقيد لا في ما فيه من نفي الفعل واثباته وحين اعترض عليه بان
المقيد حقيقي يكون عينا اجاب بان النسخ راجع الى مقتضى التقيد لا التقيد لعبث انما لو لم يقيد الاحتراز عن مقيد آخر فلا
يكون عينا وانما جدير ان ينفرد المقيد باعتدائه لا يدل على نفي اصله على الاطلاق بل بما يدور ولا لا على ثبوت
الاصل من مقيد التقيد آخر ولا معنى لقوله لاحد الاحتراز عن مقيد آخر سوى هذا ان يكون النفي ارجا الى التقيد مما يشهد
به نقل الاثبات فلا وجه لمنعه على ان نقول من الابد او اننا نسلم ان قوله لا اجنبية بماية لكن اجنبية بمايتين لغيره
نفي فعل واثباته بعينه فيكون غير متسق بل هو نفي لمقيد اثبات لمقيد آخر كذا نقل عنه قدس سره ويمكن ان
يقال بان مراده عن مقيد آخر فرد آخر من ههنا هذا المقيد آخر فلا اصل هذا المقيد مقيد باخر مثلا كما افاد خبرنا

امتنعين احدهما بالشيء الثاني بما يتبين فقال لا اجيزه لكما باقية لكن اختيره بما يتبين فيكون فقيده بما يتبين لان اوله لا
 عن كماله آخره صيد بما يتبين فيكون الكلام المنفي ممل لكما به لا بالقيده فلا يلزم له البعث ولا يكون متحوا فاداة الاختراز
 عن بقية آخره في البقية باعتبار بقية ثم ان ذلك انما هو في البقية الصريحة المذكورة على النقل من لا يوردها في غير المذكور
 كما بعد مثلا فلا واسر فدون العهد انما يدل على ذلك المخصوص الذي في خصوصية البقية مدخل لا على نفس البقية
 فالنفي يتوجه فيه الوداة لا الى البقية فانهم قد قيل انه يجوز ان يكون لاهم لكما للعهد لكما البقية بما يتبين
 على البقية قوله اوله احد مستبين اوله استبا وكنتي بذكر اقل به احتمال لا يتم قال ابن مشك لم يمتص انما هو مضموع له
 والباقية من المعاني كلها متفردة من غير ما كيف وما مثل به بتخييرها وباحتياطه مثل به بتخيير صيغة اقلها باحتياطه
 بما قد يكون باحدهما كونه لم يتوجه لانه لصيد والفرق بين ما دخلت على الفرد وما دخلت على الجدة وهو حاصل ما ذكر
 قوله فزد ذلك الجزئية انه مناف لوضع هو استدلال بالوضع فما توهم من اثبات اللزوم بالبراهين
 قوله وقد يكون لمجرد ابراهام اولها انصفه الظن والاختيار بالبراهين على بعض النسخ في الاطلاق ان او يكون
 ابراهام على اسم متحوا انا او اياكم ليطرأ في اوفي ضلال معين انتهى فذلك لان المقصود من ابراهام انصفه ابراهام
 على صورة الانصاف المسك للخصم الشاغب ان الاشغال من اول الامر يحق الى ما اقيدها البقية لتفصيلها
 كان لحيثه من انه على يد ابراهام على اسم مخرج من ثانيا قوله هو الشك في افادة ان المسك شك والا
 فتمسك الشك ليس لفرض بل سبب محض للنسبة الى واحد من الاخبار بها قوله والتحقق انه الجز الظن ان موادها
 لانها لا تنهم لم يرد والوضع بل تبادل عند الاطلاق فتمت ان النسبة الى احدهما من احوالها كاداة الشك
 واطنار انصفه كما افصح قوله فان الاخبار بحسب الجز المتبادر منها من حيث كونها احوالا عند الاطلاق هو فاداة
 الشك فيكون المتبادر من المذكور الا انما هي تلك لانها المتبادر منها مطلقا يلزم ان يكون حقيقة فيها وهو متبادر
 لها بل المتبادر منها مطلقا هو النسبة الى احدهما قوله على تقدير تمامه لانه يمكن ان يثبت ليقال في صنعه لمطلق ابراهام
 في النفس قوله انما لا يلاحظ ذلك قد يكون لانها مضموع قد يكون غيره كما في التشابه فانها ابرز فيها المتبادر كذا في النسخ
 والعين قبل ان ارى من الانها مضموع المعين فلانم انه ليس كذلك لانها كم كيف والاجمال هو مضموع له وهو غير
 معين وان ارى مطلقا سواء كان فيها او معينا ليعيد لانه حاصل في الشك والتشكيك لان ثبت زيدا او عمرو او غيره
 فلتق الروية بما جدها منها لا على التبيين والشك او التشكيك انما هو في المخصوص قوله لم يوجد التشكيك لانه المناف
 لانها مضموع ان المقصود انما ليست للشك مطلقا علم من ان يكون لكما له انما لم يمتص في قوله قوله من اجل الانشا

الشك في البقية
 الشك في البقية

الاستدانة لا يتجمل الشك والتشكيك إشارة إلى هذا قوله ابتداء أي من غير أن يكون له سابق في الخيال به دليل عليه
 والتشكيك والتشكيك إنما يتحقق بالنسبة إلى جهة قوله لكن الفرق بينهما الخ يعني أن المشهور للصحيح فارقا في إثبات الكفارة
 لعدم اتفق في خصمها فالفارق في إثباتها أنه لا يجيب الخ قال ابن هشام أن الخجة فيها محتمة بالنسبة إلى وقوع
 كل كفارة بل قيمة واحدة منها كفارة هو الباقي فترتبة مستقلة قوله صح ولم يشترط اجتماعها على البية بخلاف ما لو قال أو عليها
 لكن الاجتماع غير متمم فلو مباشر فهو صحيح أيضا وقد مر أن ما كان الأصل فيه الخط ونسبت الجواز بالمرتبة الجوزية الجواب
 أن ذلك بالنظر إلى نفس اللفظ وجواز الاجتماع بينهما بخارج وهو أنه لما علم صفة كبر أي أحدهما علم أنه برأيها لا يتحقق
 بخلاف بغيره وإذا كان الانتفاء إلى صنيعتهما قوله ولم يكن لتأخر الخ لأن التوكيل كان لأحدهما لا لهما قوله
 وأن عاد إلى الموكل وقبل البية كان لكل واحد منهما أن يبيعها قوله مقابلة لأنواع الجناتية الخ صايتها ذكرت
 مقابل المجازية وسعى إلهاد وهي النواهي تقابل الجملة الخ لا تقابل الاختف الا غلط وبالعكس فوجبت على حسابها
 المتناسبة فقوله نورعت الخ متفق على مجموع ما تقدمه أصل التوزيع على مقابل الجملة بطله على حسابها نسبة لعدم
 الاختف الا غلط وبالعكس قوله وخبره سئية سئية مثلها عطف على قوله والخبر وكل منهما دليل للمطوى
 وهو عدم تقابل الاختف الا غلط وبالعكس كما جملة غلبة أي لا تقابل الاختف الا غلط وبالعكس لما عرفت من قوله الشرع
 ازدواؤه بازدياد ما واثقا صاها بانقضاء لقوله تخبره سئية سئية مثلها او الواو من المحكي وهو دليل لازم ياد
 الانتفاء من التقدير أو قوله تخبره سئية سئية مثلها فانه يدل على ازدواؤه بازدياد ما واثقا صاها كذلك
 قوله وادهم المواءمة والمراد المصالححة قوله لغني لغنيهم من الهداية انهم اذا خرجوا قاصدين للقطر
 فاختاروا قبل ان ياتوا داما او يفتلوا نفسا حبسهم الامام حتى يجدوا التوبة مقابلة المقصد وليد رسم لارتباطهم
 منكبة الاضافة والامام فخر الاسلام جعل الحبس مقابلة الاخافة مواءمة هذه الرواية فكان التغيير مقابلة الخروج
 قصد القسط قوله ودفعهم في الظلم ان المراد ان من قتل مثلا جوارا كما في سونقان قتلوا وفيه ان القاطع كان
 واحد الا يصدق بالنسبة إليه وقم فيه يقتل فليزعم الجميع على الحقيقة ولا يخفى ان لا ان يلحق بطريق الادلى قوله
 وليس المعنى الخ أي ليس من الخديث مثلا من صدر عنه يقتل قتل فاذا خرج جوارا وتفرقتوا لهما فقتل
 بعضهم دون بعض سخرى عن صدر عنه يقتل فقط بل سخرى كل واحد منهم ومن دفعه فيهم كلاهما عطف على
 واحد منهم ومن دفعه فيهم الاخافة تفكر كل واحد منهم من جاءه على الحقيقة فصدر التوزيع باعتبار النواهي فكلما خرج
 عليه وان كان تركل فيهم هم اصحاب الى سرية حتى بعضهم حباية الاخر اخرج فيهم سبعة بالبيان انهم ففصل

الخبر ان التفسير فانه من دفعه فيهم كل واحد منهم ومن دفعه فيهم كل واحد منهم ومن دفعه فيهم كل واحد منهم

وكنهم احد له حكم المذمومة لا كلها فمسكروا ثم انما حل على هذا ما بين جزاء المذمومة بان يكون ردوا
 للمعصية حتى اذا انهم ردوا اليهم فانهم متعلق بالمحاربة فيستوي فيه المباشرة والرد عنه الغيرة قوله
 فان قلت قطع الطريق على المستامن الخ ليعني ان يقتل المارود لا يثبت الاسلام ولا يستجيز الكافر من كونه حرا فانيا
 انهم كادوا من حرب مستعينة في قطع على عربي مستامن لا يوجب الحد قوله على انهم مكروا بنا وعلى ما دعى انهم اسلموا
 قوله بمنزلة الذمي لم يحل منزلة الاسلام به شبه فان ارادوا الاسلام لا يجابهم موكونه مسلما يجابهم موكونه ذميا
 قوله على انهم اسلموا الصليب الذي اخذوا من الجزاء بالجنسية حيب لا يجاب عنه لانها لا يحس قوله ثم الصليب ان
 قتل من صلب صلب حياته قتل الاول ردوا الطلوع والشمس في ردوا الكفر في قتالهم ان هناك اخذت اخذت بغير سبب
 كل منها هو كل واحد من اخذوا وقتلوا ومجبرو عليها فاذنهم ما قيل ان المجبر من القهر والصليب الذي اخلط الجزاء وغير ظاهر
 وانما لم يعتبر تعدد الاسباب فيها اذا اخذوا لان التحويل فليانه فكما سواه من الجنسية استقطب اعتبارها عند اخذها
 اخرى وما قيل من ان التحويل ليس له حد بل تغيير لا يغير على بيان من جعل الا باقتناع المحاربة قوله وانما قطع فقط
 بناء على انه لما جبر من الاخذ وقتل علم ان يقتل كان لاخذ فحاشا قتل ثم اخذ فحاشا اخذ لا مطروقا في الطريق
 فما اعتبر به فاذنهم ما قيل ان لا تعدد الاسباب على القتل الذي اخذ من الصليب في الجنسية التي اخلط غير ظاهر قوله فيلزم
 حكم السببين كل واحد المجزوم ان اعتبر تعدد الاسباب حقيقة فقط قطع ثم قتل ان اعتبر تعدد ما في الجملة المجزوم
 سبب للصليب بغير الصليب مجزوم اخرى كيف اكل ثم عليه المجزوم في الغضبة حيث لم يترك سبي من اعتبار الجنسيات ايضا
 الا وقد جردوا بها قوله وقد امر النبي في الغرضين انهم حيث عكس عن غيره بشور قوله ولا ريب فيهم الخ فانه حرم جرم جرم القتل
 ولا قطع وما قيل انه ردوا في انهم اردوا فاختل ان المجزوم لا رده لا لا قطع علم رعاة الابل ليس يتبين لان قوله لردوا خرا
 الذين يجارون الله الاية تراى فيهم كافي فيهم لما فيهم خرا اسم عرم باردي فعل ان جزاء اسم به كان للمحاربة فيهم فيهم فيهم
 منسوخ لما تضمن من المذمومة قوله وعند ما يتعين الجزاء ما ذكره لكشف الاستر في معنى الهداية وعند ما يتعين القتل
 او الصليب في القتل البوكوف ثم يخفف به في الكفاية ان قول ابو يوسف مثل قول محمد بن في فائدة الرداء قوله
 لم يقتل عند ما لان الله لا حكم به لا قوله وهو الواحد المعلن اعدو عليه ان الحقيقة لمنعون التجوز في القتل المعلن
 هذا المذهب فلو حله ان يقال ان كذا ان كان لا اعدا من لكن قد يغيب التجديد احيانا ما ساجد اللفظ فيهم التبيين
 منها من الرد من صون عبارة العاقل بها المكنى ان يمكن قد اذ عرف ان اديهم في مرقم متعين في الرد فاقابل
 قوله بخلاف اذا قال انهم متعلق بقوله وقال الحقيقة مع الترخيع انه يتعين عبده في الصورة السابقة عند مخالفة

سخاف ، اذا قال في عبده وعند غيره فانه لا يتعين لتغير العمل بالحققة الاولى والتعين بالمجاز دون الثابتية
 لان عبداً غير الخرق له تشريكاً ثالثاً فياسبق له الكلام يعني وادخلت تشريكاً لطيفاً بالسابق فيما سبق له
 الكلام سبق الكلام لا يجاب التعلق فواحد الاوليين هو ما يؤخذ من الكلام فاعية لطيف عليه على الاول والثاني
 بعينه المذكورين في السابق اذ لا حظ لكل واحد منهما عيناً من الاستجاب فلم يصح العطف عليه في قولهم وقيل انه الخرق هنا
 عند الفراء في قولهم فانه بحيث الاول اذ لا يجزى في قياس الوجه الاول ان بحيث باحد الاولين والثالث يكون
 بمنزلة لا اكلم احد هذين هذا هو قولهم وانما اخذوا فيه بحيث الاول اذ لا يجزى في لانه موقوفه اذ في موضع
 النفي حيث توجب الحكم على طريق الافراد صغرى لا اكلم غدا ولا غدا فلما قال هذا احصاها مما لا الى الثاني تنوع واحد
 والجمع في النفي يوجب الاتحاد في الحذف والتعلق يوجب الافتراق كذا في شرح الجواب مع الكلام الى اصل ان الاول تشريك
 فيما سبق له الكلام ففي مسألة الحذف سبق الكلام لعدم الحكم لكل واحد على طريق الافراد لو قوماً اذ في موضع النفي
 فصح تشريك الثالث مع كل واحد من الاول والثاني في عدم الحكم للعينين الثاني للتشريك بخلاف هذا امر وهذا امر
 فانه ليس ينبغي من الثاني والثالث بعينه خط من الاستجاب فخطف على ما هو له من جهة واحد هاتين غير عينين للتشريك
 وعلى هذا من حيث ما ينبغي قرياً في حاشية قوله فان قوله اشارة الى من ان اذ في النفي شمول لعدم الاول لعدم الشمول
 الخ ثم لا يخفى عليك انه على هذا اذ قال هذا جرد هذا يعني ان يكون اختصاراً في الفيد قول الفراء فيكون معناه عند العمل
 بهذين اذ هذا لا يرد واحد هاتين لا يكون بينهما وبين لا اكلم هذا وهذا اذ لا يرد فرق ويكون معناه لا اكلم هذين اذ هذا حيث
 بالاوليين جميعاً اذ الثالث لا بالاول والثاني وحده في قولهم فان الخبر بصيغة المثنى في قوله فانه مقتضى كلامهم ثمة في قوله
 فانه علم من كلامه ان مقتضى الكلام هو هذا اذ لا يرد الاكلم فبما يصيد الخبر بعدل عند جملة من اذ هذا اذ لا يرد في هذا وفيما
 لم يدل كسلة بعين مقتضى هذا ان مقتضى هذا اذ هذا اذ لا يرد هذا اذ لا يرد هذا اذ لا يرد هذا اذ لا يرد هذا اذ لا يرد هذا
 في قوله بل هذا جرد اذ لا يرد اذ لا يرد اذ لا يرد اذ لا يرد اذ لا يرد اذ لا يرد اذ لا يرد اذ لا يرد اذ لا يرد اذ لا يرد
 ان مضمون الجملة الاولى حاصل من مضمون الجملتين الاخريتين على ما هو معمول به في علم العربية في قوله لا يرد
 والاخيرين فانه مقلد على هذا التقدير المقصود الا ليقام في الثالث في الجملة الاولى في قوله لا يرد اذ لا يرد
 تقدير اشارة افراد بالحكم المستقل كما في ان دخلت الدار فانت طالق وتزنت طالق لا يتعين في الجملة الاولى
 الافراد خبره بالذات لان افراد الخبر وان كان مقتضى ذلك لكن الواو قد عجزت عن ان يرد هذا اذ لا يرد هذا اذ لا يرد
 واو اذ لا يرد هذين حصول مضمونهما حصول مضمون الاولين بخلاف مقتضى مضمون الاولين

بما قلنا ان الشايت مطروقة على الشايت في هذا الوجه عطف المفرد لئلا يحكم على مجموعها من حيث هو بما حكم على
 الاول فصيغته ثم وهذا بمنزلة ان ولا يصح افراد كل منها بالجزء فليكون من قبيل عطف الجمل لانه معنى على التعدد
 الصورة فكذا ذكرنا من كونها بمنزلة ان معنى على ملاحظة الاتحاد والمعنوي من كون مجموعها محكوما عليه
 فوجب ملاحظة الاتحاد والمعنوي دون التعدد والصورة مدفوع بان ملاحظة الاتحاد والمعنوي دون التعدد والصورة
 انما يجب فيها اذا اختلف المعنى كما هو في الاول والاخر والظاهر ان لما كان حيث قال الكشاف ان معنى الواو الوصلية
 على انما يجتمع بين مجموعين لا يفتقر الى دليلين مجموعين الاخر من فاته لو لم يحتمل التعدد فحكم الواحد لو اطرده الواو واعتبر
 عطف النظم على الآخر كان غير مناسب اذ لا مناسبة للاخر بالظن بل مجموع الظن والباطن بمجموع الاول والاخر
 لكون كل منهما متقابلا بل كذلك اعتبروا في مجموعهم علوها من اعتبار التعدد وتعد لان اعتبارها في احدها
 يستلزم التساقيض فاستلزام الاتحاد وهما الموجب وفيما نحن فيه ليس كذلك لانه على تقدير جعله من قبيل عطف
 الجمل افراد كل منها بالجزء ايضا الحكم على المجموع من حيث هو لما ذكرنا من معنى الواو الواقعة بين الجمل فلا يختلف المعنى
 على تقدير ملاحظة الاتحاد والمعنوي واستلزام التعدد والصورة ولا موجب لاعتبارها متحدة كما لا يخفى وذكر بعض
 الناس في جواب السيد الانبيغ قوله تكليلا للجمل ان قصده قوله انه بمنزلة احد سائر هذه ابيان الحاصل المعنى لا
 التقدير قوله ولو لم يبا على ان تباير الجزئين لا يقتضي التقدير في الحذف بل يخبر بوجود الاعتبار كما ذكرنا
 في جوابي زبدة عمود قوله معارض بالقرب لان المخطوف عليه اذا كان ماخوذا من الكلام مستغادا منه لا يقال
 له انه قريب بل انما هو في المذكور قوله قلنا لا ينافي التفسير في ان عدم كون الواو خيرا انما هو اذا كان
 للعطف علو لما خوذ من الكلام هو احد سائر ليس متبعين وانتم بعد ومرتجيبين بل يحتمل ان يكون للعطف
 على الشايت معنى وفيه التزم فصيحة صادرة لان الشارح من ماله كيفية الاحتمال ولا يجب عليه ان يقصد ان
 مطروقة على الشايت وقال السيد ان مدلول الواو ثبوت الجزئية لكل منها وانما انه لا يمكن ان يكونا متشركين كان له
 ان يختار ان في واحد فاما خارج عن معنى الواو ولا اعتبارا لثبوتها في التفسير والالزام ان يكون مطلقا من غير الزيد
 لانك اذا قلت زيد فلان ان تقول العدا لم تحطت زيد واذا صغمت متعلق ليس لك ذلك بالحبس عند ان
 انما يتصل الكلام من مدلول الى مدلول ما متعلق ما يتصل في الاحتمال من السابق وعطف الثالث بالواو ما قل
 كما ذكرنا الشارح مع تخالف مطلق زيد متعلق فانه ليس بتاقل لمدلول الكلام لمدلول فان والعطف
 زيد ليس مدلول زيد قوله فان قلت الواو في شية فتعذر ان تفسيرها باحد لا يصح اصلا فخصوا صلا اذ كان

الشايت مطروقة على الشايت في هذا الوجه عطف المفرد لئلا يحكم على مجموعها من حيث هو بما حكم على
 الاول فصيغته ثم وهذا بمنزلة ان ولا يصح افراد كل منها بالجزء فليكون من قبيل عطف الجمل لانه معنى على التعدد
 الصورة فكذا ذكرنا من كونها بمنزلة ان معنى على ملاحظة الاتحاد والمعنوي من كون مجموعها محكوما عليه
 فوجب ملاحظة الاتحاد والمعنوي دون التعدد والصورة مدفوع بان ملاحظة الاتحاد والمعنوي دون التعدد والصورة
 انما يجب فيها اذا اختلف المعنى كما هو في الاول والاخر والظاهر ان لما كان حيث قال الكشاف ان معنى الواو الوصلية
 على انما يجتمع بين مجموعين لا يفتقر الى دليلين مجموعين الاخر من فاته لو لم يحتمل التعدد فحكم الواحد لو اطرده الواو واعتبر
 عطف النظم على الآخر كان غير مناسب اذ لا مناسبة للاخر بالظن بل مجموع الظن والباطن بمجموع الاول والاخر
 لكون كل منهما متقابلا بل كذلك اعتبروا في مجموعهم علوها من اعتبار التعدد وتعد لان اعتبارها في احدها
 يستلزم التساقيض فاستلزام الاتحاد وهما الموجب وفيما نحن فيه ليس كذلك لانه على تقدير جعله من قبيل عطف
 الجمل افراد كل منها بالجزء ايضا الحكم على المجموع من حيث هو لما ذكرنا من معنى الواو الواقعة بين الجمل فلا يختلف المعنى
 على تقدير ملاحظة الاتحاد والمعنوي واستلزام التعدد والصورة ولا موجب لاعتبارها متحدة كما لا يخفى وذكر بعض
 الناس في جواب السيد الانبيغ قوله تكليلا للجمل ان قصده قوله انه بمنزلة احد سائر هذه ابيان الحاصل المعنى لا
 التقدير قوله ولو لم يبا على ان تباير الجزئين لا يقتضي التقدير في الحذف بل يخبر بوجود الاعتبار كما ذكرنا
 في جوابي زبدة عمود قوله معارض بالقرب لان المخطوف عليه اذا كان ماخوذا من الكلام مستغادا منه لا يقال
 له انه قريب بل انما هو في المذكور قوله قلنا لا ينافي التفسير في ان عدم كون الواو خيرا انما هو اذا كان
 للعطف علو لما خوذ من الكلام هو احد سائر ليس متبعين وانتم بعد ومرتجيبين بل يحتمل ان يكون للعطف
 على الشايت معنى وفيه التزم فصيحة صادرة لان الشارح من ماله كيفية الاحتمال ولا يجب عليه ان يقصد ان
 مطروقة على الشايت وقال السيد ان مدلول الواو ثبوت الجزئية لكل منها وانما انه لا يمكن ان يكونا متشركين كان له
 ان يختار ان في واحد فاما خارج عن معنى الواو ولا اعتبارا لثبوتها في التفسير والالزام ان يكون مطلقا من غير الزيد
 لانك اذا قلت زيد فلان ان تقول العدا لم تحطت زيد واذا صغمت متعلق ليس لك ذلك بالحبس عند ان
 انما يتصل الكلام من مدلول الى مدلول ما متعلق ما يتصل في الاحتمال من السابق وعطف الثالث بالواو ما قل
 كما ذكرنا الشارح مع تخالف مطلق زيد متعلق فانه ليس بتاقل لمدلول الكلام لمدلول فان والعطف
 زيد ليس مدلول زيد قوله فان قلت الواو في شية فتعذر ان تفسيرها باحد لا يصح اصلا فخصوا صلا اذ كان

مصداقاً لانه حقيقياً لا يكون تكرار لفظي العموم وما ذكر ابن بعيش من الابهام فيه من الاضافة على التقدير يكون بمعنى
 الواحد نيجاً لانه في الجامع الكبير لا يبدل على انه لا يصح ان يكون بالمتن الاول اصلاً حيث قال كلمة احد
 خالصة صيغة بمعنى لانهم شئ من دلائل العموم فانه يدل على انه بالمتن الاول لا يعبر اصلاً لانه الذي يثبت بين
 القبارين بينه وبين كلمة او لان يقال ان المراد ان المراد ان كلمة احد مصداقاً وكذا لا يصح بالمتن الثاني لانه
 لا يصح في الاستيعاب والاستيعاب فيه ايضا فكيف يصح تفسيره به فبهذا ايضا لا يختص استعمال او بمن يصح ان يجادل يستعمل
 في غير ذوى العقول الصياد والصيد لا وجه لبيانها به بل بكونه في سياق النفي لانه في معنى العموم نفسه في تقرير اشار
 مع نوع اختلاف قوله والموت كقوله لا يستعمل من النساء قوله والمجموع كقوله لا يفرق بين احد من سبله
 وهو المراد من الكشاف انه في معنى الجملة لانه تكرار افاد العموم في سياق النفي كما وقع في عبارة القاضي قوله وهو
 معنى العموم قال الرغب في مفرد القرآن هو لا يتفرق حبس الناطقين وتداول الكثرة والتعليل لذلك لا
 ضامنكم من احد عنه عاجزين يستعمل في النفي فقط قوله لا يستعمل في الايجاب اصلاً الامر كل كذا في شرحه لا ينحصر
قوله مصداق فلا يكون الخ هذا هو السؤال السابق كتحقيق المقام لان مناط الاشكال هو الاضافة ولا يدخل
 فيه كونه بالمتن الاول او الثاني **قوله** لانه لا يصح الخ قال السيد به انما يستقيم في احد بالمتن الثاني واما بالمتن الاول
 مسكراً فممنوع انتهى وما قيل من ان مراد الشارح به انه لا يصح ان يكون بالمتن الاول لما في الجامع من عدم عموم
 اصلاً فتبين ان الذي هو لا يصح في الايجاب فهو لا يصح من عبارة بمرحل لا يتجزأ لانه عليه ان يقول فالاولى ان
 بالمتن الثاني وبالجملة ان حمل كلام الجامع على كون كلمة احد مطلقاً خاصة وهو ليس بانسكال على ما ذكره ابن
 بعيش محض صيد بل وجهه تعالى المتن الاول داريد من قوله فالاولى الخ الاول ان تفسير المتن الثاني بناً على انه بالمتن
 الثاني الا ان يقال انه لما علم من عبارة التاجم لطالب الاول مطلقاً صار الثاني اولى بالنسبة اليه لانه في الجملة منقاد
 في النفي وكان المتعطفين بمن لتعريف فيكون التفسير باعتبار بعض مواضع الاستعمال وان المراد كلمة احد مصداقاً
 خاصة هو اشكال على خصوص ما ذكره ابن بعيش ومنه فالاولى الاولى اليه باحد بالمتن الاول مشكراً غير متصفاً
 لا يصح قوله لانه لا يصح قال الرغب في مفرد القرآن احد في الاثبات يستعمل على ثلثة اوجه الاول في العدد
 مع العشرية نحو احد عشر والثاني بمعنى الاول نحو انا احد كما في سبعة برية مراد الثالث مصداقاً لخصيص هو نصف العدد
 بعد نحو قل هو الله احد واصله حد الاول وهو يستعمل في غيره **قوله** دون الاول فبحث بالثاني ونحو
 الاول والثالث الاول والثالث وخطه **قوله** انه تمل الخ فان اكتسبت معكوف على فتمتداد الخ

انه لا ينقسم الايمان حقيقته نفس غير مقدمة ايمانها او مقدمة ايمانها غير كاسية في ايمانها خيرا ان لا يميل لمن لم
يسبقه ان يمان بالمجرد ومن لم يكن ان ليقال لا دليل له فيها لان المقصود في ذلك اليوم من ايمانها ان لا يميل
لقوة ايمانه اذا اراد ان يشرع في الساعات ليعول بقره ما خبره بالبنى ايمان الله عليه ولم قبل موقوده لا ينقسم منها فكلما العاشق
قوله لانه اذا اتقى الايمان كان الحق يمكن ان يقال انه على تقدير حمله على اليوم النفي الغيب لا يلزم ان يكون له بيان
من ايمانها وان الحوادث بالايمان السابق يكون ايمانه الحوادث اذا خلا من الايمان لم يتقدم
ومن كسب الخير بان لم يميل في ما لا يقدر على كسب الخير فيه لا ينقسم لكونه ايمان الباس فانه اذا تقدم ايمان اهل
يكون ذلك الايمان نافعا لانه لم يكن حقيقته ايمان الباس والمراد من كسب الآتيه الايمان بالحيث لا يقدر على كسب
فانه لو اهل لم يمسك بالحق الايمان الباس قوله وما ذكره لهم من انه كان الحق الغيب ما ذكره فانيا ان
الواد يحتمل تعدد ايمانين في ما سبق في الفرق بين بل والواد من انه اذا قال ان دخلت فانت حاتق واحدة
بل شقين مقصدا كما اذا قال بل انت طالق شقين ان دخلت فانت طالق او اذ كان حاصله ان يترك بل في حقيقته
مختلف الواد كما صرح به في الكشف ومن هنا يعلم ان بالواد الغيب يحتمل تعدد ايمانين ان يقال ان بل تطعم
فيه والواد يحتمل له ايضا فيه يوم منافاة بما سبق في معنى الواد في التوضيح من بيان تعليق الاجزئية بالشرط على بل
الانتخاب عند الاجتزائية كما يظهر عليك بالمرحبة اليه قوله اكثر من ان يحصى ان اكثر من كل شئ متباعدا من
الاحصاء والاختار والسادس هو قوله المصنف من المذكورة متعلقة بالساعة المتضمنة التقصيدية من ذكره كما في الله
يعلم السر واخفى او اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه توسع في العبارة ليعبر المراد على اختيار ايمانه في شربه له قوله
وليس في اياقه انه اذا ذكر احتياجا بالاحتياج بالانكشاف بانك لم في موجب عينه الاحتياج قال انها الطلب وهو الفعل والاداء
التيقن بالاحتياج بل انه رغم ان الاباقة من الطلب وصير القوم بانه لا تخلف فيه لا طلب نعم ان اراد من طلب
احد الامر من الاذن فيه صرح اذا لا باقية اذن فلهما قوله فسر الخبر من الجهم فيسجدنازم له وقد يكون منتم الخلو
الغيب كما في الوجوب الخبير كفضال الكفارة قوله اذا وقع بعد ما انزل ذلك لانه لا بد لتعبد من ما لا ينقسم
قبله ليكون الغيب بنا صفة بالعطف عليه وليس بعد بوجوب ما موقته لقد يران فجلت بمعنى حتى المناسبة منها بعد
بعد ما تمت تصبى وليس المتعبد ان تقدم ان المقصود السابق بالمر على العطف ليرد عليه ان العطف في المعجزة
لا يوجب الاشتراك في الاعراب قوله وتعيين كل منها باعتبار الحق وقاطع في اختيار كل منها بعينية قاطع لاحتقال
الاخر من حيث كونه مدلول او وان كان قد لا يمتنع وقوم الاخر كما في الاباقة وذلك لانها لا تعد الامر من فلو

الذي هو فيه من ان لا يكون له الايمان لا يقدركم اذا كان مجرد ايمان فانت في ما ذكره في ذلك اليوم

فلو احتمل الآخر بأنه تعالى بالولاء جليل اختار أحدهما بعينه من حيث كونه مدلولها لم يبق مدلولها أحد الأمرين بل كلاهما
 كيف ولو كان مراده أنه فاط لا احتمال الآخر مطلقا لكأن قوله ولا أحد المذكورين غبلا لا دخل له في بيان المناسبة
 فانهم فاته فقد تختلف بعض الناطقين فودعهم الأيراد بصور قللا باحة قوله وهذا معنى قوله لا يدل عليه ظاهره
 ان كلامهما يرفع نفس وجود الآخر لانه لو وجد واحد بما لا يدقم الآخر وجوده قوله اى ليس لك من الامر في عذابهم
 او استصلا جهم قال القاصي في تفسيره اى ليس من نعم شئ الا ان يتوب الله بكم فتمسك به اولئك بقية منهم شئ
 والمراد انه ليس شئ فانهم لك في الاجل من حالهم وشأنهم الا ان يتوب بدلائلهم لك واولئك التوبة والعذاب
 المنهين عنهم كون شئ له حادثين في الاجل فانه تم ما قيل ان لقب التوبة والتغيب ايضا شئ كما في قوله لا
 ينافي له في الاجل من ان المراد من الشئ الامر بالحادث لو تأذوه يوم اندر وى ان غيبته بن ابي وقاسم شجرة يوك
 احد وكسر رابعيته فجل مسير الدم عن وجهه لقول كيف يغفر قوم خفيوا وجبهتهم بالدم فغفرت ليس لك من الامر
 وقيل سمى ان يدعو عليهم فيها بعد الحكمه بان جهم من يؤمن وتغيبه لك ان قبل ذاك ابدانهم ان كان مراد
 الشرح من هذا فلا بد ان يقال ان كلمة في التغيب كمن في عذبه في شجرة ليس لك من حالهم وشأنهم شئ
 بسبب عذابهم او استصلا جهم حتى يقيم توبتهم بان اسلموا فم يكون لك بسببه سمور او تغيبهم فم يكون لك
 بسببه تشفى منهم وذلك لانه لا عذاب ولا صلاح قبل توبة الله عليهم او تغيبهم ليكون بسببه شئ له ويكون ان
 يكون مرفقا مستقرا حاله من الامراى ليس لك من شأنهم حال كونه ثابتا في عذابهم او استصلا جهم مرفقا في خبر شئ
 للملكي حل في على غناه وتعلقه بالسابق لا يخلو عن اشكال في تعلقه وبالنظر الى الغاية كما لا يخفى على النازل
 قوله عطف على ما سبق اى قوله كيتهم ويحتمل ان يكون معطوفا على الامرا شئ باصنام ان اى ليس لك
 من امرهم او من التوبة عليهم او من تغيبهم شئ او ليس لك من امرهم شئ او التوبة عليهم او تغيبهم قوله
 اخر ارض بين المعطوفين بالتعلق بالاجل والمعطوف عليه المتعلق بالاجل قوله ولا حاجة الى ما ذهب اليه
 ليعني انه اذا هم الكلام بالتقدير لا حاجة الى الذئاب الى التقدير وان كان التقدير وجهها شائلا لا اشتيا فيه
 ولو يديه سابق قوله تعالى ان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته فقص ما فرضتم
 الآية وعمومها وكما في النفي مما فيه نوع خفاء كما بدى في شرح الكشاف فلا تنافي بين كلاميه كما توهم قال
 المصنف حتى للغاية قد عرفت ان ذكر الحروف انما هو لاقتناء المسائل ومنها ما يتبين على معاني حتى فذكر
 حتى بمعانيها لكننا نبي من العاطفة وبالاخر من المحاوره فموا في الجمع بين ذكرها اخترا لفظه متصلا بالجار

جبراً انتقص من رعايته جهة التجزئة كبر ما في العادة بقية يوم في الغاية وادعى ما فيها الأصل في الجردان في قوله
 والاعراض والخلق فأكثرت الخفية اقول قال ابن السراج والمواعلي واكثر المتأخرين من الخوئين انها يدل على
 الدخول الا اذا مر منها قرينة فقال المبرد والفراء والسيرافي والزعمي وعبد الله بن ابراهيم بن جبر ومخيل بن دعلج والـ
 لا قال جمهور الخوئين وخزانة سلام وغيره يدل على عدم الخوا بالقرينة وقيل لا يدل على شي منها فالمراد من
 اكثر اكثر المتأخرين من النجاة وما ظهر في عبارة الكاشف من ان اكثر النجاة على عدم الدخول فالمراد من جمهور
 النجاة فلا تحالف وحل الاكثر في عبارة الشارح لم على ان اكثر استعمال حتى ذلك فغير صحيح لان المذهب عند الحكماء
 هو الدخول قلها الاكثر استعماله كذلك ثم استعماله منه وما يله الدخول اكثر استعماله الاصل انها تدخل حتى دون
 الى حلا على الغاية في البابين لان الاكثر من القرينة مدخل الدخول هو الى الدخول من حتى فوجب العمل عليه عند
 التردد قوله وفي الكل معنى الغاية من الغاية فيها عند كونه الغاية او حلف امفردا او اذا كان الحلف
 المحل او كانت ابتداء فليت شعري بمعنى كونها الغاية ثم وبشيء بعيد في معنى ان ابتداء يكون الحلف المحقق
 من غير دلالة على غاية او مجازاة الا ان يقال ان مرادنا الاستيعاب بالنظر الى الغاية لا فيما كان مدخلها يصلح ان
 يكون غاية للسابق ان كانا جملتين فانه لا بد لثمة من ان يكون مضمون جملة بعد ما صالحا لان يكون غايته
 لمضمون قبلها وما ذكره انها للحلف المحقق من غير دلالة فهو على اصطلاح النحويين انهم اتفقوا على دخول الغاية
 فيها قبلها في الحلف لانها جملتين فليد الجزم بالحكم كالأود في الابتدائية فمجرد وجود الجملتين في وقت واحد كما في قوله
 قوله جزء حقيقة وهو جازم او حكمي نحو فزيتي السواد هي عبيد هم فانهم صادر اكالجزء لا اختلاط بينهما وكذا في
 اعجنبي الجارية حتى حينها ترل الحديث منزلة جزئها لكونه من اوزامها والذي يضيظ ذلك ابتداء فعل حيث
 يصير دخول الاستثناء في حيث ينتم قوله من المحلوف عليه نفسه او مادل عليه المحلوف عليه بالنظر الى النسبة
 الفعل اليه نحو القى الضيف حتى فعله الى القى جميعه حتى فعله قوله وفي العاطفة يجب ان يكون جزءا لا
 من تخصصه بما اذا كان الحلف المفردا لجملة ذاتياتي فميتها الشرط وذكر ابن عينا من جوه الفرق
 بين حتى الى طرفة والواو انها لا تحلف الجمل بخلاف الواو قوله افضلها او او وبنها جميعا الشارح
 سميت واحد قهرناكم حتى الكلمة فانكم تحافونا حتى منيا الا هذا في قوله مات كل اب الى حتى اؤم مني ان
 يعتبر من جزءا لما يدل عليه المحلوف عليه كالأب فان مات كل اب يمكن على موت الأب او الافاد من غير
 للاسباب لا جزؤه قوله والاصل هي الجارية لئلا في حيث يرتفع الغاية المحففة قوله وهذا الحكم الحقيقي

لثبوتها في هذا الموضع لا يمكن ان قلنا لعدم خبرها عن بعض الغاية نظر الى وجوب الجزئية لانها لا يمكن ان تكون
لكنها غائية فلم يأتها فاطمة لم يخرج عن الغاية فانها تارة هو لا يصلح ثم مقتضاها الغاية وجوب الجزئية من الغاية
قد لا يكون جزءا منها على ان اعتبارها الغاية وانتهى الحكم اليه كونه خارجا عن موصوفها بخلاف كونها شرطا
منه في الحكم فلا بد من ان يكون ذاتا ثانية بغيره فيكون اعتبارها كاعتبار بقوت الحكم لا لغيره وانما دال على
خبرها افضل امداد من مقتضاها وجوب الجزئية بخصوصية العطف لا بالنظر الى ذاتها فقولنا وثمة خبر عن مقتضاها
كما وثمة خبر بالجزء لا يتوهم ان مبادئها متغايرة لانها لا تتغير بالجزء لا بد من مقتضى الخبر بل مبادئها متساوية
كونها بالعبارة صالحة لا تتغير السابق بالنظر الى العطف لعدم كونه جزءا او بالانظر الى الخبر لعدم صلاحية في حد
قوله لم يحبا الحرب الحرب التي في قوله لطيف في هذا الموضع اذ يذكر الخبر تحت القضية فقولنا وثمة خبر
الجزئية فالمراد من الاعطاء القبول اذ القائل مني مجرد القبول وان يعطوا بالفعل ثم عجزت قبول الجزئية و
غاية لجنس القتال كل فرد منه مفردة فاذا اشترعوا عنه قتال معهم ثم بالقبول ينتهي ذلك القتال وكذا قسم
عليه الاستدلال والدخول **قوله** امي لست اذ لو افعلتمو اليوزن لكم ام لا وهو من الناس الشيء اذا علم
قال الله تعالى فان استم منهم رشدا كذا في شمس العلوم **قوله** ان يكون سببا للثاني واما اذا كان الثاني
سببا فقط فلم يعرف له استعمال كما توهم ونحو علمت النتيجة حتى رغبت مباديها وصحبت حتى استجرت بمصنوع
ممنوع **قوله** ان يكون مقصودا من غيرة الغاية الظاهر ان طلبه او تلبس لا يمكن مقصودا هو الغاية من
الفرض من الشيء لا ان يفيض بالشيء الذي هو الثاني فان الراس ليس مقصودا من اكل السمكة وان كان قد
يكون مقصودا بخلافه حتى يتأول لاس في النتيجة من وصف لازمه **قوله** وان اريد بالاسلام
الخوارج ان يراى الانقياد والذنب في تحمل التكليف فهو تحصيل الامتداد ودخل الحقبة بعد انتهائها فيكون
لغايتها فلا دلي ان يقال فان مثله لا يستعمل الا بما اريد احداث الاسلام كما لا يخفى على العاقل بموارد الاستعمال
والامر فيه سهل فانه ناقشة في المثال **قوله** بهذا الطاهر اى بما ذكرنا من انه قد لا يكون الاخر صالحة لانها
في مثال السببية بل يكون المصدر معه اكثر او كغيره فسادا اعتبارا للمناسبة باعتبارها اسبقا ويمكن
ان يقال ان السبب من حيث كونه سببا ينتهي وان كان ذاتا
ويمكن ان يكون معه وفيه ان سبب اعتبارا وان كان هو سببا في بقائه من حيث كونه سببا ايضا وان كان
انه ينتهي من حيث كونه سببا للآخر **قوله** ما قيل القائل صاحبها كمنه **قوله** كان حتى لانها

الجزئية

حقيقة في جميع موارد السببية لان معنى انتهاء السبب لوجود الجزاء انه متعدي بحيث يوجب الجزاء ولكن ان يريد ان
 انتهائه به عدم محالته مع عدم ان كان غير متعدي فكيف يمكن ان يكون المانع من الغاية متحصرا في عدم محال العبد
 الاستعداد فمثل قوله يتوقف البر على وجود الغاية وقد لوحنت على عدمه هذا اذا كان السبب المحل للعلل والادراك
 للغير فالمراد بالعبد في الغاية هو السبب في محله لشيء في وجوده السابق والآخر بالترتيب الاول وعلى
 فيه يأتي في الثاني للبر لانه قال في الاول يتوقف وفي الثاني في شيئا في وجوده ليعلم من عدم احد السبب في
 المعنى بالعكس قوله فالمراد بالعبد في الغاية هو السبب في محله لشيء في وجوده السابق والآخر بالترتيب الاول وعلى
 عنده لان التقدير يمكن ان ينتهي اليه الاتيان وتقطع عنه بل المراد ان يكون الآخر في نفسه بحيث لا يتسبب
 وجوده لعدم عنه والتقدير بالتسبب في الاتيان ليس كذلك فكلما السبب في الغاية المضرب قوله وما ذكره له
 اقرب اليه الغرض فكلما عدم محال الاتيان بالاستعداد فان الفرق بينه وبين الغرض بجهالة دون الاتيان حتى
 عن الغرض بل الاتيان ينجز المحركة مستجدة بالامثال قلنا ذلك لا يتجلى في موضع الوصول قوله لانه احسان الاتيان
 قد لا يكون احسانا بل ساءة وايضا ولكن المذكور من تعدي سبب لا يتجلى قوله فان السبب دليل لكون المعبر عنه
 الامثلة امتداد نفس الفعل لا التقي قال المصنف لان فعله لا يصح جزاء لفعله نقل عنه ما حاصله من الانسان
 لا يأتي بفعل اختياري ليكون حاصلا على فعل اختياري آخر منه فكلما فعل الغير فانه يأتي بالافعال بعينه
 على الجزاء وثل سلمت حتى ادخل الجنة ليس دخول الجنة باختياره بل هو موقوف على احوال الله ثم كذا
 حتى ارجع ليس شررا وعلته الغيا لفعله هو الرجم الامحاذ من حيث ان رجمه يحصل من شؤنيته انتهى لفي ان
 الانسان لا يفعل فعلا اختياريا بل يكون حاصلا على فعل اختياري آخر منه فلا يمنه لا يراوه يعينه سبب الاول
 الثاني بينهما لعدم السببية بينهما فوجدته فالحاصل ان قوله ان فعله لا يصح جزاء لفعله كذا في ما ذكره في المثال
 السابق من ان العبد لا يصح جزاء لغيره انه اذا كان فعل الغير كاللجنة في المثال السابق ليعلم ان يكون جزاء
 فيكون السابق سببا للآخر فكلما فعل نفسه واداه بعد عدم محالته كون فعله سببا لفعله مطلقا فمتروك لغيره
 فيما نقل عنه فانه قد بحث ان شاء الله تعالى قوله اما الغاية فلما مر لاني ان التقدير عند المخطئ يقيني على تقدير
 له وقد مر ان التقدير لا يصح لانتهائهم الى الاتيان قوله فقليل من الواو علوه الواتى بها على عكس
 ينبغي ان يبين في ان لم اكن حتى العدى عندك حجابا والشرتيب من عندك لان التقدير عند المخطئ يلزم
 اتيانا قلنا فلو قال التقدير بدون عندك فبغير من التقدير والاتيان وقد مر التقدير ينبغي ان يكون با

هذا الوجه قابل بنقل القول الامام العنابي قوله للنسبة الظاهرة واما المناسبة على قول الامام العنابي هو
 النسبة الخفية فوصل بالمعنى كالمعقول في جواب ان المراد من حاصله ان التقدير ان لم يكن فالتعدي عند
 فالجواب ان لم يقع في البيان بعقبة التقاضي فهو انما يحسن اذ من غير ان يتبين كذلك في العرف اذ انما هو ولم
 يتبين ثم قد وقع في من غير تران من هذا الاثبات بدو يمكن ان يقال ان مراد الامام حقيقة انه معنى انما فالجواب
 انه اذا انما فلم يقع على قول الاثبات بحيث لا ينفك عن الاثبات ثم تعدي لبيان لم يتبين على القول غير متران
 عن ذلك الاثبات بحيث يصير موضوعه استعمال ثم برقبته الحث بعد التعدي على قول الاثبات علم انما للتحقيق
 وبالبيان بالتراخي بحيث يتحقق بدلول ثم علم انه ليس معنى ثم علم على جواب البشارة هو يلزم في ان لم اضرب حتى
 يصير ان بحيث اذا لم يقع عنه ضرب بنتي بالصبغة فعدة العرف لا يتحقق قرب غير بنتي بدو الكلام في مسألة فتدريج
 يدل على خلافه فتدبر قوله الى ان يقال القائل صاحب الكشف قوله لانه عطف على المجرور ولم يعرف الاثبات
 الا ان هو تابع المجرور ثم سقط طه في المبتدأ نظري كذا في قوله ان كان قد لا يسقط في المبتدأ كما في المبتدأ فليس
 واما قوله لم لا تحذف در كاه لا تخشى على قراءة حمزة فهو استيفاء او عطف والالف للاطلاق كقوله لعل الذين يلبس
 الطنونا واد حال بالواو والمفعول لا تخشى العرق قوله لا على مجموع الفعل ثم على هذا التقدير ايضا اثبات الف
 غير مستقيم لوقوعه لبيان قوله لفساد المعنى لان التعدي عند المناط بمر عدم الاثبات عنده غير ممكن قوله
 ولعل ان الحكم لانه جيتي يصير الحكم بالاثبات وعدم التعدي لان السمين جيتي بالنسبة الى لم يكن المحل لكونه
 ليعا بالنسبة الى حتى التعدي للمعنى لكونه مثبدا حكم المسئلة هو البر بالاثبات والتعدي وما قال البعض الناطق ان
 البر في التعدي من الاثبات لانه عدمه كلام مختلف الا ان يقال مراده لاني الاثبات من عدم التعدي اذ على
 تقدير العطف على المجموع لا يصير الحكم البر في التعدي من عدم الاثبات بل ما ذكرنا كما ذكرنا قوله محمد بن
 الحسن فانه الذي اختتم به هذه الاستعارة واقترعها قوله ممن يؤخذ منه اللثة فان الية اللثة مثل ابى
 عبيدة وغيره كاذب لا يجوز لقبوله قوله لم يكن لاذ ما قلنا في سابق في بحث الاستعارة من
 حوزة اقل اللفظ الى معنى غيره انساب قوله لتليق النسبة من علة فتعلق في القاموس علة تعليقها جعله
 معطوفاً لعدم تغذية مضمونه قوله بمكان طالسبه فالصاق بينهما مجاز وقد يكون حقيقة كما في امسكت بزبد
 اذ تعينت على سني فمن جسمه والباو حقيقة فيه مثل بالصاق المجد لما فيه من الخفاء قال الاخفش
 معنى ارت زبد بل لعل لم يزل عليه محسنين قال بن مشهم ان كلام من الصاق والاستعلاء انما هو

يلزم التخصيص لا يخصص قوله مناسبه في حيزه اذ لو قد من غير حيزه لم يتحتم ان ينفذ لان كل منظم كل
 نص عليه ابن الحاجب في اصوله المراد من الجنس القريب عرفا لا تقيد بحد كسوته لاجلها لا شيئا وانما يظهر في
 العبارة عام حيزه من حيث صفة قضي العبارة مسامحة والمراد في كونه حيزه قوله وصفته اى في كونه فاعلا او
 مفعولا وغير ذلك كذا في المطلق وهذا على ما هو المختار من ان المفعول هو المعمول ففى ما قام له فاعلا على مقتضى
 المعمول غير ما فاعلا على وجعل العبد لا بد له من قول ضعيف في العربية لانه يلزم قولنا هو المقص من الابدال
 اعني التوطية التمهيدية على القول الضيف لا بد من ان يرد من للصفة الاسرار لانه ليس لفاعل بل المجرى
 وهو بدل منه قوله لما سيجي من ان الزايرة الى الفرق بين الاكل الكلاء لا اكل بالنظر الى ما سيجي لافى نفسه
 فان يكون اكلا تأكيد القيسى ان لا يكون بينهما فرق اذ لا يزيد ان كيد على انموك كيد سيزكر الشارح ثم فيما سيجي
 قوله ليس لعمام والاخت في الاكل لوجود فرق من افراد الاكل فيجيء وجهه وافي قيل بحسب مفهوم قوله
 يقيد عموم لازمته الزا لان التقدير لا اتيك قدام اذ لا يوم الجمعة لا اتيك كائنا على حال من الابدال
 الا ان كتابكم صرح في المطلق وصرح المحرر عاين بتبديل ما سواه من الاحوال بمنزلة الودع يمكن ان يقيد
 مصدر العبد لا مصدر قبله على دتيرة الابا في فيكون التقدير لا اتيك اتينا الا اتينا لوم الجمعة
 المستعقبات الواقعة مثل هذا الاستثناء يرجع كلها الى المفعول المطلق وعلى هذا لا يرد على المحرر شكلا ولا م
 ابن الحاجب في ما لا يدل على ان مثل الابا في الفيا تخيل وحين حيث قال في قوله تقدم لا تقول شي الى
 فاعل ذلك هذا الا ان لشيء الاستثنائي مصدر احوال اى لا تقول ما بان شيئا والدر الا متلبسا بها
 لشيء الدر وحوى حرف الاستثناء للعلم بان القول لا يكون صحيحا بابه الاسم حرف الاستثناء والى نحو ذلك
 عن ان قوله لبعض اتنا واهل المصدر انما يصح بالنسبة لبعض الغايات قال المحرر لمصدر الزا في
 المصدر حنيا لا يقيقني وقوم ان هو الصلة كذلك وكيف وقد ذكر ابن هشام من وجوه لازمة بينهما
 الاول يقيد نائبا عن الطرف دون الثاني فيجوز حنك صلوة العصر لان لفظ العصر نعم جوزه ابن حنى
 والزمخشري وعلى هذا الحاجة الى قوله لمصدر قد يقيد حنيا الا ان لقال ان المراد المصدر وافي معنا لكنه
 بعيد قوله يبقى هذا الوجه بالمعنى المعاصر لكونه شائكا كثيرا والمرجح في الوجه الطينة بان يشهد وكثرة
 الاستعمال وكثرة القائلين مستبكر ما ستعرف في هذا الباب ولا تخفى عليك ان قية عند تارص الوجهين
 باجترار لانه ان لم يتعارف هذا لا يجره الوجه الغير الشائك الفيا قوله قولنا الآخر واما ما في الزا الطم ان

المبصرة لا يمكن قولها ان اذن هو نحو الا باذني بان لغير المحمد بعد الا فيكون المشتق من جنس المشتق
عنده لانه لا يصير التقدير الا بخرجه بان اذن ملك وهذا كلامه محتمل لغيره لا يعرف له احتمال وادق في بعض
مخلافات قولنا الا بخرجه بان اذن بانها هو فعله في الا تعلق الكلام المبسوط بالجوهر عن وجهه تقدير حرف الجر
ان يقال ان القول بحدف حرف الجر تقدير بعد الاستمرار المستعمل في الحال لا بخرجه بان اذن بان
المسند لتحصيل الجسدية ثم بعد ذلك التصحيح تعلق ان اذن بالمضارع في حرف الجر من ان يقتصر على المضارع
لقتصر على الحرف متجاوزا لغيره من ان الا ان لشيء والحدف اي لا تقول الا طلب بان لشيء والحدف
مستترة الدفقا لشيء والحدف ان تقديره طلب ان هو بعد تقدير الحرف بواسطة فلا يلزم عليه ان يكون الا
ان لشيء والحدف صحيح نعم محتمل ان تقديره لا طلب بان اذن فالحق انه يصح ان ياد بالان اذن بالحدف
بالي باذني لمرة ولكن الثاني في الاول لا دخل في الثاني في طائفة في الجاهل بالبرهان وغيره انه ان نوى بالان اذن
الا باذني صححت غيبة قضا ووديانته لانه نوى محتمل كلامه لان حذف حرف اللاحق شيئا وفيه تشبيه عليه
وان نوى بالان اذن مرة صححت ايضا لان الاستثناء لا يفيد الغيبة بل الغيبة فيها مشابهاة في المعنى فيصدق
ديانته لا قضا ولان له فيه تحقيق فتدبر قوله المسحح هو اس ما لم يكن الكلف كذا في تاج المصداغاية لتوجيه
ان يقال انه تفسيره لا بقل ما يتجلى في الاكثر لا يفهمه وهو مفهوم المسحح هو الا في اية الوضوء ما في شمس العلوم حيث
قال المسحح في الوضوء امرار الماء على الراحم هو اقل من الفصل انتهى والمراد من الامر اعم من الحقيقة وهو ظاهر الحكم
وهو بان العمل متبيل منه بالرأس مفهوم المسحح لانه امرار شيء على شيء كفا في العائش السريعة واما ما ذكره في التفسير
المسحح امرار اليد على الشيء السائل او المتطهر لاداعائه في غير طاهر وادق في شرح الوقايين ان المسحح اصابته اليد
فعله الغير تفسير المسحح الوضوء فتدبر قوله صار شيئا بالآلة لقائل يقول كما ان الحبل بسبب دخول الباء صارت
بالآلة صارا لآلة بسبب تدنيه بفعل البشياء بالحبل فيصير المدلول استيعاب الآلة وقد مر في الكافي بان الآلة
من قبيل ما تدعى بفعل فيه الى الآلة دخل الباء في الحبل ويمكن ان يقال ان الآلة محتمل ان يكون الفعل فيه
مستقيا الى الآلة محتمل ان يكون مترلا لانه لا لازم في الكافي بيان لانه محتمل لانه قد مر فيه فلا يشك في استيعاب
الآلة بالآلة ان يقال ان المسحح كل اليد في الحبل لكن الحبل محل التخفيف فاعتبر الكل لا اعتبار به هو اكثر
ما هو اصله اليد هو الا صابهم لان وسط الكلف تبع مع ان اعتبار الكل الحقيقي نوع حرم فوجب اعتبار
الحكمي قوله وذلك حاصل بعض الراس قال الامام ابو جابر ليس باسمه بعضه يطلق عليه انه بلصق بالمسحح

براسه انما يطلق عليه انه مطلق المسح بعبارة ان يطلق عليه انه مطلق المسح براسه حقيقة فلما انما يطلق عليه
 ذلك على سبيل المجاز وتسمية البعض بكل قوله فالتفني هو التخلي عن كل ما لا يلائم في المكان الخارج
 عن العبد باق في مطلق عليه اسم البعض وحاصل ما قال الوجهية هو انه محتمل لان ادنى ما يطلق عليه اسم
 في غسل الوجه فكل ما ليس براد فصار محتملا وحاصل الجواب ان عدم التأدي بان في الضمن يدل على ان
 المراد اقل ما يطلق لان عدم التأدي بعد ما هو نفوت الترتيب لانه لم يحصل القدر المفروض ولا يجاب الترتيب
 احتياج الى ايجاب على عدة ولا نقض القدر المفروض قد حصل في ضمن غسل الوجه ومن هذا الاستعداد استدلال في الشارح
 رحمه الله على الترتيب بان يقال ان المراد البعض اقله حاصل في ضمن الوجه فلو لم يكن مقصدا لشرع ايجاب
 الترتيب لكان ايجابا اسما فهو لحصول القدر المفروض في ضمن غسل الوجه فانهم ما اورد على الشافعي من ان
 نقل الوظيفة هو غسل الرأس تخفيفا فلو كان مطلقا لبعض كان فيا لما احتيج اليه لعدم الوجوب في غسل مطلق
 البعض ليس بشئ لان الوظيفة كان غسل الكل ثم لم ينقل دل ايجاب الشارح على البعض في المسح قوله بينه
 البني عدم الاحتياج مسح على ما هيته في الوضوء يمكن لما روى عنه النبي في الواحد اعتباره في حق المقدار لكونه
 في حقه محتملا لا في تعيين المحل وهو الناحية لانه في حقه مبين فيلزم نسخه وخبر الواحد لا يصلح بيانا له الشافعي ثم المشهور
 ان المبين في غير شجرة من ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى ساطة قوم فبال وتوضا ومسح على ناهية تخفيفه فيه
 اشكال لان على ما هيته لا يقتضي الاقياب لجوز كون ذكر الناحية لدفعه ثم اسم الله مسح على الفؤاد والقذال
 مسلم عن منيرة لفظه مسح ناهية كونه في افادة تبويض الناحية فلا والله ان يعتبر البیان ما روى ابو داود عن النبي
 في قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم توضا وعلية حمامة تطهرته فادخل يده من تحت الحمامة فمسح به و
 سكت عليه ابو داود وفيه حجة وظاهر استيعاب تمام المقدم وهو الرقيم المسمى بالناحية قوله وهو الرقيم لان الناحية
 جزء من الرقبة اجزء الراس وهي الناحية والقذال العودين قوله فصار الخلاف بيننا والخلاف بيننا في الخلاف
 عليه يعلم كبريانه خلا لما كان التحصن محتمل كان غزاه لانه لو لم يكن بذلك الخلاف لما كان هذا الخلاف كما سمع
 اورد ما روى قوله بالسنة المشهورة ولا نهى على الاستيعاب بان الحطب نقل عنه عزمه ثم رغبه بالتراب فصار ايجاب
 كالغسل فقال له عزمه فكيف كان استحقاقا لما كان من عمله زيارا على المشروعة فبقي استيعاب الوجه لذكر ابن
 كما كان في عمله ساقط مشروعا على وجهه يتقرب به من وجهه كمالا لا يخفى وما قيل لفظ الوجه لانه من اسمان
 للوجه فلو لم يحتمل على الكل لزم اعادة البعض لطريق المجاز بلا ريب في هذا هو ثم آية التيمم في تبويضه

والنكاح فانه سبب لثبوتها فبالمال والنكاح فانه معاد لثبوت البعثة بالمال وليس في شيء منها معنى للاستقطاق قوله سبب
 من جانب المرأة اي محضته وانما من جانب الزوج ثبوتها في حقها حتى لا يصح جوعه قبل قبول المرأة ولا
 يقتصر على المجلس قوله علما بالحققة اي منزلة الحقيقة قوله فلا يتحقق المعاينة فيه ان تقدم خبر ومنه لا يثبت المعاينة
 بين الشروط والمنشروط بحسب الوجهين ذلك انما يثبت اذا تقدم جوده على وجوده لا جوده في وجوده ومعاينة خبره
 المنشروط لكل خبر ومن الشروط ليس من قضية الشرطية والحق بالثبوت من اشتراط ذي الاجزاء وبذبي اجزاء
 وخاصة توجيهه ان يقال ان المراد بثبوت المنشروط والشرط بطريق المعاينة وليس من قضية شرط لانقسام
 لزم تقدم خبر من جهة الشرطية من حيث كونه قضية ولتقدم خبر من المنشروط من حيث كونه خبرا ومنه لا يثبت
 المعاينة كما لا يخفى وان تقدم ذات خبرية فهو مستلزم بثبوت الشيء مما هو موجب له لان لزوم ثبوت الالف لا يحجب له
 اذ لا انقسام بمقتضى الشرطية ليكون في مقابلته كل طلاق ثلث منه قوله يجب باحصائها العقل عنه بل يوزع
 الالف على كل من المثل لها فلو كان على سوار فالواجب لثبوت الالف وعلى هذا القياس قوله كان البديل كله عليها
 بانها المستكملة بخبر آخر في مثلها يحل الحكم بمنزلة الاضافة كما في التفصيل قوله ولا فائدة لها انما يعني ان طلاق الفقرة
 بعد طلاقها غير قابل لان يحل خبرها بالالف فلا وجه لثبوتها لان العادة في طلب شيء من الغير معتبر بغية المالك
 ان يكون للطالب في ذلك الشيء لغة اذ لا يقال ان مشيت فلك الالف ولا فائدة له فومشيت ان كان العدم
 لغيره انه ان يطلقها وحده لا يلزم عليها شيء لكن العدم فرع صلاحية لجزائية بالالف وكلام السامع هو ظاهر في هذا
 قال حتى يحل الالف خبرا لها وقال فائدة لها في اطلاق الفقرة لم يقل في ضم طلاق فانهم فانه لدقة غلط
 فيه بعض الناطقين وما قيل من ان لها فائدة فهو طلاق الفقرة وهو تشقي الخط المحبوب عنه ان مثل هذه الفوائد
 بجملة شرع عامه ان قد زال عنه الخط فبقيت لتمام الحكم على توهم شيء قد زال عنه قوله اكثر لان في المقابلة لغير
 لها فائدة لمحصل بعض الطلاق ولو ببعض الالف قوله فقد يكون للبين او للبيضاء هذا اخل في المناط
 فقيد من الحيف الى ان قول المصنف قد مرت مسائلها ليس على ما ينبغي بل ينبغي ان يقول فقد يكون الشرط لان المقصود
 في هذا البحث بيان محاذير الحكم لا مسائلها وان كان بيانها تمهيدا لها او اقامتها للشرح مقام المشرح
 بان المراد من مسائلها ما ينبت في مسائلها ووجه الصرف ما ذكرناه قوله وفيه بعض
 الفقهاء كقوله الاسلام صاحب البديل قوله لا طلاق ائمة اللغة كثيرة من ائمة اللغة كالمبرد وغيره ذهبوا
 انها لغاتية لما وجدوا مستعملة فيها بالقرينة وبعض الفقهاء ذهبوا الى انها فصول الوصية للقبض لما وجدوا

وامن فهم الصواب والبعين ذلك منها حيث قال ابن عباس لو قال ابراهيم اجل امة والناس لا يدرون
 ويجهلون ولا يعلمون فجل ذلك لثنتين حين قيل من الناس من يجادل لو قال امة والناس لا يدرون
 الروم وفارس بهذا الجواب فوجه خطاب المؤمنين بغيركم وخطاب الكفار بغيركم من ان لو بكم على هذا
 لا يضرهم من افقة الامة بل يعلمهم عدمها لغتهم قوله عن المسافة فيه إشارة الى انها انما يدل على كون
 بالبعد انتهى لما قبلها من حيث كون مبتدأ مسافة للحكم السابق لاني نفسي بغير ذلك في اكلت السمكة الى نفسيها
 قوله اطلاق اسم الخبر على الفعل اي سمي المسافة باسم ما قد يكون خبره قوله ليس لها ابتداء وانتهائها من
 حيث تعلق الفعل به والافقة يكون في نفسه ممتدة ذات اجزاء قوله اي موجلا للتمسك بالزمان فيقال المصداق
 معبث وحلت بيان لمحصل المعنى لا الشدة يرغم العلم ان الاصل في الى الدخول على الزمان التوقيت وهو ان يكون
 الشيء ثابتا في الحال انتهى الوقت المذكور ولولا الغائية لكان ثابتا في ما وراها ايضا ثم قد يكون للتأجيل التفسير
 وهو ان لا يكون الشيء ثابتا في الحال مع وجوده مقصود ثم ينتب لعد وجود الغائية ولولا ذلك لكان ثابتا في الحال
 الصياغة شيء من التفسير الطلاق لا التأجيل التوقيت لكن ليس يحتمل التأجيل باعتبار ما بدل عليه من التمسك بالمتعلق
 تأجيل التمسك بخلاف الطلاق فنصرت الاحل فيه الى الالقاء احتراز عن الالقاء قوله والافقة غاية المعنى
 بالنسبة الى التأجيل انما هو باعتبار فيه صرفا احترازه والافقة غاية التأجيل الصياغة بعد معنى الشرح لكن لا يفسر
 للاحتراز بل لمعنى محتمل الكلام في الطلاق ليقبل الاضافة كانت طالق عند ادائها الى الاستيل في ابي خير قوله وعند
 زفره لغيره في الحال وهو ما يبين الى يوسف ثم قوله لان التأجيل التوقيت صفة للموجود فلا معنى لغيره في
 الصياغة شيء غير موجود بل هو حقيقة صيغ وجوده واعتباره في الحقيقة وجود الطلاق ثم بعد ما وجد الطلاق معنى
 التوقيت والتأجيل لعدم قبوله بعد الثبوت نعم هو قابل للاضافة الى نفس الزمان كانت طالق عند ادائه لا
 لتعقبي وجوده الا في زمان انصيف اليه قوله وتحقيقه اي قالوا من انها لغائية مطلقا قوله فبما ان لغير
 اي معنى النهاية على اول الحد الذي هو دخول فيكون مجموع الحد من امله الى آخره غاية لما قبله فلا يدخل وجا
 يتوغل المكان الذي هو مدخلها بحيث لا يصل الى منتها فيكون نهاية باعتبار آخره ثم يدخل فيما قبله لكن ثم ينتهي
 محاذرة الحكم عنه والالم يكن غاية اصلا لعدم انتهاء الحكم لا باعتبار اوله ولا باعتباره آخره والى اصل ان يدخل
 يتوغل ان يكون غاية باعتبار اوله فلا يدخل وان يكون غاية باعتبار آخره فلهذا الى هذا ان الشرح هو
 في شرحه لكشف حيث قال بعد التحقيق الذي ذكره منها فمن بينها ورد استقالتها في الحين فقال لم يصح

الى الاشتراك اللفظي وبعضهم الى ظهور الدخول وبعضهم الى عدمه نظر الى ما وجدته من كثرة الاستعمال في اللفظ
 من ان كمال الغاية ان يوصل الى آخرها او يوقف على اولها فالمراد بالحد والمكان امر واحد اعني بدخول الى
 نقض العبارة إشارة الى ان وقوعه على اوله باعتبار كونه حدا طرفا من غير نظر الى كونه في نفسه محتملا ان وقوعه
 عليه باعتبار آخره نظر الى اعتبار كونه محتملا كالمكان بقوله لكن استدراك لدفع ما يسبق + الوهم من انه اذا توغل
 في المكان سجد المجاوزة القبا هذا ما قيل ان من ان المراكز من اول الحد آخر جزء المعنى من التوغل في المكان
 وصوله الى متمناه في معنى الغاية وهو مطبق الى على الامر المنفصل بغير المعنى فيكون داخل على الاول خارجا على الثاني وفي
 للعبارة عن النظم المتبادر بل الغار منه ان كونه جزءا او مقسما بالجزء لا يقتضي الدخول وعدمه كيف وقد اتفق لكل
 على جواز كون الغاية جزءا من المعنى وعلى جواز خروجها عنه منه الاختلاف في ان الاصل الدخول تحت الحكم او
 وان آخر جزء المعنى نفسه حدا فلا معنى للتعبير عنه بادل الحد وان قوله لكن متنبه جينيئنا لخوافا فية او مفاده على
 ان ما وراء الغاية لا بد ان لا يكون داخل تحت الحكم هذا محال لا شبهة فيه ولا نزاع وان كلمة لكن بغير واقع موقفة
 اذ لا استدراك على هذا التوجيه كذا افاد شيخنا في بيانه العزير في المصهور ثم الغاية ان كانت الحرف في شرح الوقاية
 ان كانت الغاية بحيث لو لم تدخل الى لم يتبادر لها صدر الكلام لم تدخل تحت المعنى كالليل في الصوم وان كانت
 بحيث يتبادر لها الصبر كالمتنازع فيه اى المرافق والكعبين تدخل تحت المعنى انتهى لا يخفى عليك في بيان كلامه
 لو تنوخوا الفخا فهم قوله وفصل المصهور الحرف جازله حكم لعدم دخول القافية مطلقا فيهم استثنوا منها ما تاوله
 الصدر ثم الامام فخر الاسلام جعل المرافق والليل من القافية والمرافق انما دخلت معهم كونها قافية لتناول المصدر
 بخلاف الليل فان الامساك فيه ليس بصوم منزه عن المصهور جعلها من مقابليها قيل تشابه الاختلاف في
 تفسير القافية فالمصهور نفسه بكونها غاية قبل التكليم اى غايته انها لا تدخل في تناول المصهور الا سلام نفسه
 حواشي اصوله بكونها موجودة قبل التكليم غير منقورة فوجودها الى المعنى فانه لا بد ان يكون لها وجودا في نفسها
 المصدر يدخل لان القيام وان كان ماليا عن الاستبانه لكن تعذر بل بعد ذلك من جزاء الامور مقتضى
 فكان القيام مع تناول لم يتيم الاستبانه قوله وان لم يكن غايته انه لم يتيم بالامام فخرية الى بل انما
 لكن قايمة فالظم انها عند تدخل مطلقا بتفصيل تناول في تناول الامور لا سيما في تناول الامور لا سيما في تناول الامور
 على تناول وعدمه وعلى هذا يكون كلامهم هو محال لافلا بالامام في نفسه المعنى فانه لا بد ان يكون له وجودا في نفسه
 وانما لو حلف لا يكلم فلانا الى غدا لا يدخل مع انه يدخل في قوله لا يكلم فلانا الى غدا لا يدخل مع انه يدخل في قوله لا يكلم

الله والبيان بيني على العرف وحجاجة ان يخالف العرف اللغة كذا فمحق القدير وانما نحو محبت الى مضاف
 فلا يتم انه لو تركت النافية يدخل لان المقسم من التاجيل الترفية وهو حاصل باذني ما يطلق عليه الاسم كما سيجي
 قوله لم يحرم الوصال لوجوب الخولان الوجوب هو المصنوع الملائم فبالدليل فبالوصال تغير الوجوب في حرم
 قوله فتقوله وان لم يكن الخول الى كل ذلك انما هو بقوله فتقوله فكذلك بخلاف الشرط قوله واعلم ان الم
 شيعه فيه تنبيه على من يفتي بغير ما يفتي به في الغاوي من الخلف الى ان العلم فتمسك النافذ عن الجراة على مقدم في مثال
 هذه العبارة فكلية قوله وترك ما هو المختار وانكره اذ ليس بينهما شبه فاس بل انما هو انه من باب الاشتراك فذكره
 بعبارة ويمكن ان يراى ان الاشتراك المعنوي كما بدلولها هو انما هو بساقي فقط من غير ذلك على الدخول في عدمه
 كلي بجماع الدخول وعدمه المراد من قوله الى دخول النافية تحت المعنى الخزانة ليس يستعمله في موضع الدخول كما اذا
 كالمذهب الثاني ولا في عدمه كالمذهب الاول لانها يدل على الدخول وعدمه القيمة حقيقة لكيون الاشتراك لفظي وهذا وجه
 وان كان بعيدا لكن مثله غير مستبعد في عبارات المشايخ فافعل ان ما ذكره راجع لتبسيط عن المختار فخطا في حاشي
 من المذهب عدمه مذكوره في جميع موضع المختار بخلاف الاشتراك فانه لم يرد في الى هو ان دليل الدخول وعدمه غير محرم
 في الجنس وعدمه على المختار قوله فذهب بعضهم الخرد في الخبر على جميع هذه الوجوه اما على الاول فبانه وجوب
 غسل اليد الى المنكب الكثرية على هذا مثل غسل القميص مكره اما على الثاني فبان الحكم اذا توقف على الدليل لا يثبت
 سر عدمه والمفروض منها عدم الدليل على وجوب غسل المرفق الاحتياط انما هو في السمل بقوى الدليلين هو وجوب
 التجانب وهو منفق اما على الثالث فبان الامر لم يتحقق بغسل اليد لا يجب غسل الا باليد بل باليد المرافق وما
 بعد الى ما لم يدخل فيه اما في الدعاء وبعضه الملتصقان في المرفق وما على الرابع فبان عدمه لانه اللفظ ليس بال
 بل الاحمال هو الدلالة المشبهة اما على الخامس فبان اللفظ لا يجب كون المقسم منه الاستقاط مع تعلقه بالفسل واهم
 ان الاستقاط منعه عدم وجوب الغسل التبعي فبما يتحقق فبما فوقة وان هذا التوجيه لا سند له تحت قاعدة من قواعد
 واما على السادس فبانه خلاف الظاهر لا يلجئ اليه فم قال فيه الاقرب من الكل ان يقال انه لا احتياط لثبوت الدخول
 في عدمه كغيره لم يرد عنه عموم قط تركه فنهى عن قرينة اداة الدخول من النص فبما فوجب هذا المجموع الاحتياط فكنش
 الدخول وكثرة عدمه دليل وكثرة الدخول من التقدير بقوى الدليلين الا ان مقتضى الدليل على عدمه الوجوب
 لا لا قراض مكان الشبهة قوله لم يجر منه هذا الصلح جودا لانه لا يتسبكا لاثبات المذهب قوله اخذ بالاحتياط
 فوقف غير ان جانب الاحتياط ان كان يقيني بالاستيعاب لكن بمسوة بغسل العضد ونحوه لولا المحرم في غير

الاصلية المذكورة في قوله ولان غسل اليد لا يتم بدون الوضوء ان المرفق هو موصل الذراع واما قد ومن جعله غايه علم
 ان ما سواه وجب الغسل قطعاً وهو من فتر على عدم الساعد والمرفق والاصابع والموصل شبهة دخوله وعدمه فمجلد هذا
 في الوضوء لان غسل الفتر على الوجه بوجوب غسل اليد قطعاً لا يمكن بدون قوله وقد ادرك النبي عزمه ان يمكن ان
 يكون الاذنه عزم على وجه السبيل لا الاستيعاب فهو مسح الرأس كذا في فتح القدير وفيه انه لما ثبتت منه عليه السلام مسح
 بعض الرأس لطل ان يكون الاستيعاب بياناً للمجمل فحملناه على السنية بخلافه فان لم يثبت عند المستدل الغسل
 بدون ذلك لم يجز الى البيان فحمل فعله عزم هو غسل الكل وبياناً في قوله تفسير الفرق بينه انه على الثاني
 متعلق بالغسل بعد التقنين الاسقاط باعتبار المتضمن على الاول باخسار نفسه من تقنين كونه للاسقاط فلا اسقاط
 مدلول نفس الغاية في قوله اسم المجموع الى الابلط صرح به صاحب الهداية الكافي في كتاب الديات وعليه الجمهور بصحة
 اطلاق بعض اليد على اذن النكاح لتبطل في ما انقطع الى الرسمة وما انقطع الى المرفق استمالاً لثانيه ولذا قال
 صاحب الكافي في كتاب الميراث ان اليد ذات مقام ثلثة الرسمة والمرفق والابلط وآية السرة تجعل كل واحد منها
 وبياناً عليه السلام حيث امر بالقطع من الزند زال الاحتمال وذلك لان المرفق المجازي الشايم له شبهة المرحمة
 الحقيقية فاعتبرت باب الحد وللتا لا يتجسم من الشبهة فصارت السرة كالمجمل فاجتبه الى البيان في قوله وللقاصم
 الا انما هنا حيث هذا حيث وادع على التقديرين كما لا يخفى لان حاصل ان الكلام المقرون بها مدلول مجموع من
 الحكم المصنف في البيها فلا معنى للاعتبار الاسقاط مدلول الغاية بوجوب من الوجه بل يقيم منه ان جعل مدلول
 الى الدخول او عدم الدخول مطلقاً وفي بعض المواضع غير صحيح فبحث الامام وادع قطعاً على ما ذكره امن ان
 اعتبار حكم الغسل والغاية للاسقاط عنه نعم ما ذكره تحت التاويل ولو لو وجبه لبعيد من ان يقال ان مرادهم انه
 يفيد الايجاب اقتصاراً والاستقاط اشارة كالنفي والاثبات في كلمة التوحيد او انه بدون الغاية يفيد غسل
 المجموع واما بعضها فكانه سقط او انها للاسقاط عن ان عني عليه الحكم لا عنه بعد النجاسة او ان ما ذكره في قوله
 لو قسم مجموع التقيد وادع ما لو غلبت الاعتبار كل منها منفرداً بما قيل ان على التقدير الثاني لا يجب اعتباره وان
 مستطيين الى المرفق لايجابه الاسقاط من اليد اليها فمد قوله او ليس متفقهم ان الآية لايجاب الاسقاط
 بل للاسقاط عن الايجاب كيف ولو كان كذلك لاشتمل على غسل ما فوق المرفق في قوله من درهم
 عشرة وكذا الحكم في ما بين درهم الى عشرة في قوله ودلالة الحال لا يظن به لوله مع انه لا حاجة اليه في قوله
 فان الواحد جز من كل عدد انما اعلم ان ما فوق الواحد تحت كل واحد من الثاني او يوارى الاثنين والثاني

هو القدر المتبادر الجزئية في كذا في مستند على الاول البطل الى ما سطره اشار حاشية على الاول دائره والتمثيل بالقياس
 من ان القدر بالعكس لما فيه من البطلان في قولهم "ثم ان الواحد الجزئيين الاول ليس سيجزئ الثاني والتمثيل
 على سبيل المركب منه وما فوقه وهو اثنين وفيه ان الثاني والاثنتين ليس شيئا منها عارضا فلا يخل الاول بموضوع
 الثاني لانه في موضوع الاثنين في قوله من باب اشتباه المحروض العارض من باب اشتباه المحروض بالعارض في غاية
 ما يمكن ان يقال ان الاتحاد هو المحروض لمرتبب الاعداد ولكن في غير تركيب بعضها لم يثبت ولا ثنائية مثلا هو اشار
 و لم يقتضى الجزئية في اثنين فلذا قال انه من باب اشتباه العارض بالمحروض قوله كان لازم رتبة واثنين
 ان لم يثبت الواحد جزءا ولا ثنائية فادعون وانهم المراء كان لازم ذلك بالنظر الى الثبوت الذي هو مقتضى الجزئية والى
 ثلوه سبيل الثبوت الذي هو مقتضى الجزئية في اثنين مثلا انهم كان لازم اكثر لان بالذات الحكم الاثنين لازم ثمان
 والجزئية لزم واحد فلهذا ثمان ايضا للجزئية فلهذا خمسة ولغيره الثلثة اللازمة من قبل ثمانية وكذا معنى
 قولنا فلو اعتبر الثبوت الجزئي في بيان لازم والافواه نفسه معتبر قطعا والافواه يمكن اعتبار الثبوت بحسب الجزئية
 لا يتبادر على ان ثبوت الكل يستلزم الجزئية ثم قيل من ان الاقرار بالباين في مجلس واحد يلزم اكثر فلهذا اتفاقا
 فكيف اذا كان مطلقا واحدا فهو لان الاقراران يجعلان واحدا للاتحاد المجامع لعل على انه عاد الاول
 و زادوا على بعض الاول لعدم إمكان البطلان لزم الاول ومنها لا يمكن ان ضرب الغاية اتقنى ثبوت جميع
 ما بين الغائتين فلو حصل على ثبوت الاكثر فقط كان ضرب الغاية لغوا قوله "سي" لا يتصور بدون الاول اى
 لا يمكن وجود ثمانية بدون الاولى في غير تطلقا لان وجود الطلاق عين وقوعه قوله لان اشتغاف حاصله
 انه ليس القيا على الإطلاق الموصوف بالثانوية بل للطلاق الذي ذكره بوصف الثانوية واليا في شيء ذكره بوصف
 مضافا لا يقتضى التلازم انما هو بين وصفين قوله لان مطلق الدرهم لم يقد يمسك في هذا الضيف بالقر
 ويقال ان المراد من الاقل ان الاكثر والاكثر من الاقل قوله "وعند هاهنا غل الغائتين قد يقال في وجبه
 قد اها ان مثل هذا الكلام متى ذكر في الصرف بما و به الكل كقول الرجل خذ من مالي من عشرة الى مائة و به عبدى
 بابه الى الف وكل من المهر الى الملو الة اخذ المائة و البعيم بالف و اكل الحلو قوله "اذ لا جود للماشع لا يوجد
 تسعة ذلك انما يبر على قولهم الجزئية و المتضائف وقد عرفت تضادها قوله من الغائتين اى الحدين
 قوله هو القياس المراد بالقياس فضية اللفظ لا القياس الاصطلاحى فقوله كما يقال ليس ذكر الاصل لمقتضى
 عليه بل هو ذكر محل اعمار اللفظ كما لا بد بل المسمى قوله لان الغاية اخرى الحد من الطرفين لا يدخل تحت المسمى

المضروب له الحمد **قوله** وقد حاجبه الاصمعي روى أنه سأله عن باب الرشيد عن قول الرجل افت طالق بابي واحدة
إلى ثلث فقال طلق واحدة لأن كلمة باين لا تقيد ولا تقيدين فالزمه مسئلة من ستين إلى سبعين وقد نسب إلى أبيه
رحمه الله بالنسب إلى الاصمعي غير أنه قال لم يفرح إلا بزم كم منك فقال له باين ستين إلى سبعين فقال أبو حنيفة من ترك
إذا تسع سنين **قوله** فيخرج فرسهم **قوله** أنه قال عند الزام الاصمعي شخص هذا وجه الاستحسان بأن في قول الرجل سني باين
الستين إلى سبعين عرفاني إرادة الأقل من الأكثر لا أكثر من الأقل ولا عرف في الطلاق أو لم يتعارف التعليل بقوله
فيبقى على ظاهره فتعدها باليد على الخراف لا يصل عند ما فيها عدم الدخول لا بدليل فدخل المرفق بالحدس **قوله**
وفي الاجال وفي الايمان وفي بعض نسخ في الاجال والاميان وفي بعضها في الاجال وفي بعضها وفي الاشكال بالثبات
المشككة والكل سهو كذا في الكشف الكبير **قوله** إذا اختلف ردائه في أنه وقته عبارة فخر الإسلام كذا أو كذا لك
في الاجال وفي الايمان بزيادة الحسن فالظن أن قوله في ردائه الحسن متعلق بما ينبغي أن يكون مقتضاه أن يكون في الاجال دأبا
وليس كذلك بل عدم الدخول في اجال البيوع والديون الثغاني لا يمكن أن يكون متعلفا بالآخر فقط لأنه حينئذ يلزم
أن يكون الحكم في الاجال مطلقا وليس كذلك لما سبق من الاتفاق في اجال البيوع **قوله** لأن في حرمته الكلام
البحر لأن الأصل عدم الحرمة للبيوع عن بجران المسلم وعدم وجوب الكفارة بكلامه **قوله** لم يثبت للمأذون في الكوز الخ
للطرفية لما بينه والثاني في تعيينها لما بينه وبين ههنا يظهر أن لادالة لفي على كون المنطوق حالا لكل النظر شاغلا لما بينه
وأنما في قوله يتم ما يكون في الجوههم لا النار ما يكون ملاء الجوههم لما وجد في وقتهم اكل في الجنة واكل في بعض
الجنة لا الكلمة في **قوله** أو تشبهها بديل كلامهم لطاير **قوله** في الشرطين حقيقة حيث عموا الطرفية التي وصفها
ذاقيل من أن الشرطية في قوله ثم إن المتقين في جنات وعيون بالنسبة الأولى حقيقة والثاني مجاز فلا بد من أن
يقال التقدير أن المتقين في جنات وفي عيون لئلا يلزم احتياجه الحقيقة المجاز بديل على أنها في
الطرفية التشبيهية مجاز **قوله** فيقتضي الاستياب على ما يقتضي الفعل لا بان الشبهة من اجزائه مطلقا فإن صحت به
السنة أم لا يقتضي أن لا يشترط من أيامه لا وقد هام فيه لا أن يكون جميع اجزائه سنة فبالصوم **قوله** بأن
ينوي الصوم إلى الليل هذا هو معنى ما وقع في إيمان المحيط أن صوم سنة مما يتقرب إلى الله وقيل أنه أو حلف لا
يصوم بحيث يصوم سنة ولذا قال في الكشف أنه لو نوى الإيماء في بعض اليوم ليس لصايم عليه الإجماع **قوله**
يصيد قضاها أيضا هذا عند دوا عند ما خذوا كالأول لأنه وصفتها بالطلاق في جميع أنحاء كالأول لأن خذوها
أرادتها أو ثباتها سؤلوا فكما أن خذوها ليعيد عموم الزمان كذلك ثباتها ليعيد وذلك القدر في ثباتها بعد عدم النية

في اول خبر من التبدل اتفاقا قوله وسخا الف هنا ما رآه ابراهيم الزمذكري في السلام وغيره ان التوفيق من رب العالمين
 وقد يجب صحبه بعدم التفرقة مثلا مخالفة واذ لم يصح التخصيص لم يصح ان يجعل شرط لما سبق في التخصيص
 من ان الشرط يخص للجزء وبعض القادير قوله كما لم يشبهه كذا لا راد له والمجبة والرضا للقدرة والمحل للقبول
 قوله لعدم العلم بوجوده بشرط يعني انه تعليق باللا يوقف عليه فلا يغيره ولكن ان يوجب عدم الوقوف بان قال بما لا يتصلق
 انت طالق ان راقم الطلاق لان مشيئة الطلاق ليس الا بان يوقعه الزوج لا تتناهى وقد تم الطلاق ووجوده
 الامن قبله لا يخفى ان انت طالق ان راقم الطلاق لا يقيد شيئا من هذا فيعلم ان كل ما لا يمكن ثبوته ووجوده
 الامن قبل المتكلم حكيم ذلك قوله كالمصالح في التخصيص لا يصح ان يخصص الامم لعدم صحة التعليق بعلم الله بل قال بانه
 لا يقيد الطلاق فيما اذا قال علم الله لانه لا يستلزم معلوم الله شيئا لا يصح ان يجعل شرط ما لا يتصلق لان كونهما اتفاقا
 كان معلوم الله وجب وقوعه الا لكان عدمه معلوم الله لكن على هذا يريد انه لا يقتضي وقوعه في الحال قطعا بل على
 الاحتمال لم يرد في المسئلة اية خير فلا قيل ان علم الله منبأه لا يصح للتعليق لعدم كونه على المحل للوجود متعلقا بجميع
 المعنويات قطعا لا راد عليه انما لا نسلم ان العلم بالمتعلق لوقوعه الاستدلال امر كائنا في الحال بل هو جابر احدكم كيف
 وقد قال انه ان علم الله في كل ما يجرى فيكم خبرا فما اخذ منكم في شئ الا استخيرا اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي
 فاقدري لي به ان كنت تعلم انه شر فاقدري له اذ قيل لا وجه ان يقال ان العلم محمول على معنوية واذ كان في علمه
 انه طالق فهو خبره شخصي طلاقها وكذا القدرة على معنوية ما لا يقيد بان معنى انت طالق في قدرته اجمدة وقوعه في ذلك
 لا يستلزم حتى يتحقق افعال الفاسد في حال في قدرته لا يصح ان يخصصه عدم تحققه في الحال هذا ما قالوا لا وجه للمعنى موجبه لانه
 يستلزم الوقوع في صورة مشيئة الله لا يكون الشيء في مشيئة الله يقتضي وجوده بالوجه المستلزم من المعصية قوله قبل احدى
 وصيغة قال الامم في اصوله ان من قال لا راد له انت طالق قبل دخولك الدار طلقت في الحال ونحوه سببه ان الطلاق
 اذا وصف بالقبول المطلقة كان ليقا في الحال لا يقتضي وجوده بعده فان صحته التكفير قوله ثم فخر رقيب من
 قبله بما لا يتوقف على وجوده ليس بعده لا راد له ان يأتى قوله ثم آمنوا بانزل من مصداق ما لم يكن من قبل ان
 نفس لا يتوقف على وجوده بل يستفاد به الامن عنه انتهى ويريد عليه ان هذا التعليل يقتضي ان يكون الواقع
 في المدخلة قبل واحدة الصياح واحدة ولعل المصداق لذلك عدل منه وعلما بعدم صلاحية المجل المدخلة صالحة
 لكن وقوله ثم يفتن به في المدخلة على هذا الصيغ موقوف على اثبات انه لا يقتضي وجوده بعده وقد عرفت خلافا لا
 ان ليقال انه لو لم يكن قصده اقام واحدة اخرى بغير الكلام لكان الوصف لموا اذا لا فائدة لعيد بها

العلم بالمتعلق

سبقت به غير سبقت باذكر من الموضع التي لا يقتضي وجود ما بعد واداد ان اصله مقتضاها الوجود وفيما ذكر محل
على خلاف اصل بعيد جدا قوله ولهذا اي ولما سبق من ان اختلاف الحكم انما هو باختلاف المحل من حيث
القابلية لمزيد ودرهان دري ان في الاقرار قبيل درسم وبعيد درسم عزيزم درهم قوله لان المحضرة تدل على الحفظ
والا انه على الحفظ غير ظاهر واما ذكر من فهم الاستحسان هو فيكون مقتضى الفعل ولهذا قال غريب زيدا عندك لان فيهم لمحي
ان عند اسم محضرة والقرب والوعود كما في قوله ثم للذي عنده علم الكتاب وانه بعد من من لم يفسد في فمدي
الف ان حمل على محضرة القرب بالنعوى يكون دنيا وان حمل على المحسوس يكون زوابعه واما مثبت الاخر فكلما لان
البراهة مثبت الدين به المذكور وها على يمكن جعل عبارة المنه بان يقال ان مراده انه لا يدل على الملزوم لا على
البراهة وان كان بالنظر الى نفس اللفظ ولا عليه قوله ظاهر كلامهم ثم مرنا سلام الرجح قال ومن ثم ليس
اسماء البغوث اي من قسم حروف المعاني وقال من ذلك حروف الشرط اي من باب حروف المعاني قوله
يجوز تعيين اسم الشرط من حيث انها تميز ما فيها الا بالما قبلها باسما او انما حروف المعاني
محمشة الاصل فيها ان حروف قوله قوله فيقع في اخر الحروف كل شرط انما يتوكله ان لا يقع المعلى به الا بالما
عند من شرط قبله اذ في عمره لم يصدق انه لم يفعل ذلك لكن لا بد من ان لا يكون ثم ما يدل على وقوعه فانهم قالوا
لما ان يحكم امراته فاست فقال ان لم تخرجه البيت محبة فانت طالق قد خلت بعد ما سكت شهوة طلق
قوله نعم ان لم يدخل بها الزمان امراته الفارغ ما تشر اذا مات الزوج وهي في العدة ولعدة شرع في الزهر
ملزم امراته عند زوال السكاح المتكاد بال دخول او ما يقوم مقامه من الخلوة والموت هذا المراد من الدخول العجم
ما يقوم مقامه من الخلوة والموت لا حقيقة كمالا فيهم اسما للخلوة لكن المقصود بالفتى والاثبات ما سوى الموت اولا
فمن يقال انها طلق قبل الموت وشره ان لم يمت ثم انه كان فاما في هذه الصورة لانه ملحق لم يكن له طلق
به الطلاق بعد من التخليق هو من حقوق الطلاق لكن له من التخليق الف بد هذا مثل التخليق بافالة الضرورة
قوله هو امر حكيم الزمان كونه في الملوذ امر حكيم لا لشرطه الزمان الذي يكون تلفظ فيه بل كونه تلفظ عند التخليق
يعني ان لا يقع الطلاق بموته وعليه رواية النوادر انه لا يقع قوله قلنا بل يتحقق العجز الزمان ففتح القدر اذا
كلما بوقوعه قبل موته لا يثبت منها الزوج لانها ثابت قبل الموت فلم تنب عليها وحيث حال الموت انتهى فمضى
كلامه وكلام الشاه نه لزم تخالف والتوفيق ان مراد البتة هم الوقوع حقيقة ما ففتح القدر الزمان الوقوع
لما في الاستناد بوجه اصل الوجه ان العجز عن التخليق هو في الحقيقة لا يجوز عنه قبيل الموت زمان يمكن فيه من كمال

لبيد تسليم عدم استبدال الاستعمال فيما ليس لقطعي للحرية وعلى الاستمرار منه طاهر كقوله قد يستعمل ان في الكلام
ولم يقل احد بسمية قوله اذ حقيقة في الطرف الخ في الطرف فقط حقيقة وقد يستعمل للشرط مجازا وسواء لم يقل
عليهم من ان احوالهم لما يستقبل من الزمان فيه من الشرط قوله يعني ان الحكم الشرعي متعلق بالزمان حاصله ان من كونه
غير متناهي الى النية بثبوت حكم الشرعي سواء اود ذلك الحكم اولاد ان كان قد يحتاج لرد الابهام المحل الى النية كما في
كلمات الطلاق فانها صريحة وقد احتاجت اليها فهم لو اود محتملة فله ذلك ويا نية هذا الفعل ان فيها لم يتوهمه تثبت
حكم قضاءه وديانته وقد صرحوا به وفي التحرير وفيه القدر بما حاصله ان مقتضى الشرط فيما لم يقصد الحكم ولا اللفظ
غير ما هو له او لم يقصد ما هو له عدم ثبوت الحكم وديانته الا في مثل النذر والكاهن والطلاق والرجعة والطلاق واليه في المنصوص
اي المنصوتين الاخيرين على خلاف القياس الحديث ثلث جدين ومنه ليس جد النكاح والطلاق واليه في المنصوص
عليه بالنص وفي الباقي بالادلة او بثبوت ديانته مما يثبت كونه في اعم السور قال تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم
وقد فسر ان جرى على لسانه ايمان بل مقصد رفع الكفارة لعدم قصد تشريع لعبادة ان لا يرتبوا الاحكام على الايمان
التي لم يقصد كيف ولا فرق بينه وبين النائم عند العليم نعم من حيث لا قصد له الى اللفظ ولا حكمه وانما المقصد فيه غير
العلم به هو التقاضي انتهى قلت قوله تشريع لعبادة الخ يقتضي عدم ثبوت قضاءه ايضا كما لا يخفى فبالمقابل ثم ما قيل من ان
الحكم المذكور لا يغير في الجسيم حتى ان البيع بالتجنية اذا ثبت بالثبوتها وديانته يصدق به قضاء وليس بشي لان
بيع التجنية سواء اتوا اصدقا بالانكاح فقط البيع عند الناس لانريد البيع وحكمه ثابت بنفس الكلام ليس مستوقف على القضا
على البيع والاغراض عن الموصفة وادواتها ذلك الاية انما اذا اتفقا على عدم حضور شيء من الاغراض عن الموصفة
والبيان عليه او اختلفا فيما يصح العقد عند بحقيقة ثم وثبت الحكم كذا اذا اتفقا على ان على الموصفة القضاء الحكم
ثابت بنفس الكلام لكن تأخر كما في جنبا والشرط لكونه كخيار الشرط الموصف فيه العقد ولذا ان جازاه في غنية ايام
لغيره وقصده لطالب من حيث المواعظ فلا يجذب بالتعريض تقريظ على قوله لا يثبت بها ما يندفع بالشبهات لا على قوله
وكذا اذا اقر على نفسه الخ لانه صورة تعجوله فاذا قال است انما يرد ان وقوله است انما يرد ان ليس بالقرار بالوجوب
الحال نعم هو مما يوجب الحد لكونه قد اقر فيها قوله لان البيع يضمن لونه من الكناية لانه مستتر المراد منه كونه
لموصوف غير كونه قبله هذه الخصوصية صار لونه من مستتر المراد مطلقا وليس المراد لونه منها عند الباعين لان
لونه لونه فانها غير مسلم به في ذلك الرجوع الى المطلق ومنه في الحقيقة مع انه لا يتم التفسير لانها كناية عند الموصوف
في مكان ان يكون مستتر لونه منه فيمكن ان يقال المراد انه لونه منها عند الباعين لكن محط

بالغاية قد يكون موصوفاً بوصف غير كونه فانه اذا كان مشوقاً لموصوف غير كونه يكون مشيراً الى موصوفها فاما في قوله
 لان حقيقة الكسائية المصل في البداية وغير قوله كناية استطلاق مجازاً بانها من جنس القياس وادور عليه ان هذا المصطلح
 يقتضي ان لا يكون كسائية حقيقة مع عدم مصل المصطلح في المصطلح المستعمل في هذا المصطلح وادور عليه ان هذا المصطلح
 من صفات الكسائية استطلاق مجازاً لان المصطلح من كناية استطلاق مجازاً لان المصطلح من كناية استطلاق مجازاً لان المصطلح
 جميعاً مطلقاً لان الوجه لا زمة للطلاق وهو يعني ما في قوله ان كسائية لا زمة للطلاق مع مطلق في نصيحة قوله ان كسائية
 الحكم بها لا يمكن ان يفتقر بان كسائية موصوفة بالمراد من هذا المصطلح لان كسائية لا زمة للطلاق مع مطلق في نصيحة قوله ان كسائية
 استطلاق مجازاً لان المصطلح من كناية استطلاق مجازاً لان المصطلح من كناية استطلاق مجازاً لان المصطلح من كناية استطلاق مجازاً لان المصطلح
 بان كسائية استطلاق مجازاً لان المصطلح من كناية استطلاق مجازاً لان المصطلح من كناية استطلاق مجازاً لان المصطلح من كناية استطلاق مجازاً لان المصطلح
 وهو لا يتحقق الا اذا كان المصطلح المصطلح لا زمة للطلاق وهو يعني ما في قوله ان كسائية لا زمة للطلاق مع مطلق في نصيحة قوله ان كسائية
 والادوية من غير ان يصير فرداً بواسطة قرينة قوله فو سلم اراده المارة الى منه الارادة بل اللازم منها هو
 هو ان ياتي ذلك المصطلح من كسائية استطلاق مجازاً لان المصطلح من كناية استطلاق مجازاً لان المصطلح من كناية استطلاق مجازاً لان المصطلح
 الاختيار و علم منه ان ثبوت هذا المصطلح مطلقاً قوله ولله الامس ولاجل انها على تقدير كونها كسائية بياناً منه لا مطلقاً
 بصفتها البيوتية والملازم فيها ذلك بصفتها جعل المصطلح المصطلح استطلاق من قوله مطلق المصطلح المصطلح
 انه على نه المصطلح في العقل ان يقال لا يلائم على البيوتية لثبوت الانتقال عنه بل ثبوت فيه حقيقة قوله
 وظاهر كانه المصطلح لان المصطلح من كسائية استطلاق مجازاً لان المصطلح من كناية استطلاق مجازاً لان المصطلح من كناية استطلاق مجازاً لان المصطلح
 بين هذا القرار ان فيه ايضا انتقالاً من المصطلح الى اللازم لان المصطلح المصطلح هو اللازم المصطلح وتبين ان يقال
 معناه انها لا يطلق في احدى على صفة البيوتية لان الثابت في الطلاق بطريق الاختيار او المجاز لا الكسائية
 لكنه خلاصه المصطلح يكون الحقيقة المصطلح لان ما قبل من انما قال فلا يلائم معناه استطلاق من قوله مطلق المصطلح المصطلح
 قوله فيراد بالبيان المصطلح المصطلح يكون متصرفاً على قوله وتبين بموجب الكلام لكنه غير ظاهر ليس بشيء لانه على تقدير
 تصرفه على فيراد المصطلح ان يكون معناه انها لا يطلق في احدى بصفتها البيوتية بل عدم ثبوتها بطريق الانتقال
 من المصطلح الى البيوتية الى اللازم احتمالاً غير خفي كما لا يخفى فلا يكون كناية استطلاق مجازاً لان المصطلح من كناية استطلاق مجازاً لان المصطلح
 يحصل عند الاراء المصطلح المصطلح متصرفاً على قوله وتبين بموجب الكلام لكنه غير ظاهر ليس بشيء لانه على تقدير
 بيان اللازم قوله وفي نه المصطلح على ان المصطلح ان جعل المصطلح في مقتضاها كسائية غير متحقق لان ما وضعه المصطلح

يكون خبر مقصودا بالاثبات محط الصدق والكذب وقد مر اتفاق في الكناية البيانية لا يكون كذلك وعلى هذا الاتفاق
 الا ان المتضمن ان اذا جعل كناية لا يكون الموضوع محط مقصودا فقدر قوله فلا جهة للاقتضاء واراذه ان يمتنع
 ارادة الحقيقة متعديا كما يدل عليه قوله والحاصل ثم انما يتم اذا قيل انه لا يلا بد لا مقتضا ومن ان يكون ما وضم له
 اللفظ مرادوا ونحو على ان الكناية لا بد فيه من ذلك اذ على تقدير اشتراط مجازة الارادة في الجملة لا في ذلك المحل
 لا يتم كما لا يخفى قوله عن كونى طالق في الحقيقة انه لو قال طلاق يائش او طلاق شوقا لعلق من غيرنية قوله لانهم
 يشترطون التوافق في الصيغة فكذلك في بعض شروح اصول فخر الاسلام والمراد انهم يشترطون التوافق في الصيغة
 عند جعل صيغة مجازا عن صيغة وان كان قد يحفل الخبير مجازا عن الاستار كرحمة الله عن الرحم وذلك بناء على
 ان نافي الشرع من كون بعض صيغ العفو بمنزلة المعاني حتى يثبت احكامها من غير ارادة فيصح جعل
 صيغة مجازا عنها كما لا يخفى انما سأل في توجيه قوله مختص باطلاق عبارة عن تريض لم يزم عند ذوال النكاح لانه
 والموضوع شرعا لذل الزوال هو الطلاق وما سواه ليس بموضوع بل طريقة الزوال كالتمويه وقبل لا يكون لزوال النكاح
 كام الولد اذا اعتقت فانها تعلق بوجوده بسبب ثبوتها في الطلاق وهو الاستبصار لا بالاصالة فالجواب انه
 بالنظر الى اصل وضع الشرع مختص بموجوه في غيره قوله والمباحث المذكورة في اعتدال الحر لا يخفى عليك
 انه كما يجب كونها مجازا عن كونى طالق في غير المدخل بها كما عدي كذا يجب ان يكون مجازا عن الالبسة والصغيرة
 المدخول بها قوله مرفوعة او منصوبة او موقوفة او لا جرة باعاب الواحدة عند عامة المشايخ هو الصحيح وقال بعضهم
 ان رفع الواحدة لا يقيم شي وان نوى وان نصبها دفعت واحدة وان لم ينو لا يهاج للفت للمصدر اى انت طالق بالملكية
 واحدة فقدر اوقع بالغير وان اسكن احيى الى التيقن ان الرجم يجوز يكون لقنا اى انت تطليقة واحدة والطلاق
 بمشكلة شايخ في المغرب قال اشعره فانت طلاق والطلاق اليه وجب الصحيح ان هوام لا يميزون بين وجوه
 الطعاب فلا يجوز بناء حكم يربط الى العامة عليه كذا في شروح الهداية قلت باذكر من وجه الصحيح مقتضى وقوعه
 بمجرورة ايضا قوله يحتمل ان يراد بالمدعى على جميع الوجوه لعدم تميزهم فيها قوله او تطليقة واحدة قيل فيه
 تخلف خبر يحتاج اليه اذ يحتمل ان يرد به منفردة عن الزوج وفيه ان القليل بالمصدر شايخ في كلامهم بخلاف التطليقة
 بلطف انت منفردة عن الزوج فكان احتمال انت واحدة للمصدر الظاهر من استعمالها المنفردة عن الزوج
 قوله باعتبار ظهور المعنى ان في قوله التقسيم الثالث في ظهور المعنى ساجدا والمراد من الظهور والظاهر اعتبارها
 ولا يحصل الاقسام باعتبار نفسها قوله وظاهر كلامه المراد به ظاهر كلامه ان المراد اظهر المراد من نفس اللفظ والصيغة

وقد نقص به الاسم على هذا يخرج عنه الحجاز لان ظهوره في القدرية لا يصح فيه وقد خرج من قوله لا تدعى قال
ابن الحارث النظم ما دل على انه لا يوافق كالا في قوله او بالقر كالنظام وقال في البشارة هم فقط كلامه ان قوله اما
بالوصف او بالقرن في الجملة يخرج عن الحجاز انتهى وانما يخرج منه لفظ منه المراد بالقرنية لان المراد منه حقيقته في الحقيقة
قطعا فهو اما متعلق او غير متعلق بالمتعلق فيشكل في تعيينه بقا في نفس الحقيقة فقط قوله وقد دخلوا في هذا ما ليس فيه اليقين
مشكوكا به وهي مسوقة لمعانها الخارجية فاعلم ان المتعلق في الجملة هو قوله او بالقرن في الحقيقة لا في الخارج لا في الحقيقة
البيع وحرم الربو اذ لا غير متعلق بالحضاء النظم وهو الخلل والحرقة بل بالقرنية قوله في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد
الثلاثة الباقية والثالثة والباقيين الثالث الرابع فان المتعلق في الجملة هو قوله او بالقرن في الحقيقة لا في الخارج لا في الحقيقة
ذلك ما سبق له اذا كان غير متعلق بآية الزيادة وعدد النساء سواء حمل النسبة او لم يحملها فحكم عدم احتمالها من ظهورها
وعدم احتمال تخصيصها بالذات في التخيير وهو ككشف الكبرية يدل على انها متباينة عند عدم حمل النسبة قال في زيادة
وصف النفس على النظم ان يعبر عنه في القرنية لفظية سابقا او سابقا لغيره من غيرها كانه قد مر من اجل اللام في قوله لا بد
بقوله نعم قالوا البيع مثل الربو او بدون تعريف هذه المعنى واديه بالنقل من كثير من المتعدين على انه لا يكون اصل النظم
بالنظر في القرنية خارجا لانه لا يخرجه من احد من المتعدين في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد
ايضا قوله المشهور من المتأخرين انها لا تدعى على هذا يدل على ان النظم لا يخرجه من احد من المتعدين في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد
بين النظم والمحكم لا بد من الاحتياط في العمل باليد في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد
على التفسيرين من ان النظم في نفسه والمحكم في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد
ان في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد
الزيادة مجردة والوصف واسطة واقيل من ان مراده قد مر من ان النظم في نفسه والمحكم في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد
الحايد في الخبرين في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد
وانما مراد به الوصف اذ بالوصف يصير احتمال غير المسوق في المراد بعدد في النظم احتمالها ليعبر كما نفس عليه في البشارة
بعيد في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد
بالسوق قوة ليعبر عن التعارض واقيل من انه بالسوق يتبين احتمال غير المسوق في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد
البشارة في قوله من نقصت اشياء فغلبت في النظم في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد
لا بد من تصرف في العبارة اذ اللفظ هو المتألف من الاحتمالين قوله يخرج التفسير في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد في قوله لا بد من الاحتياط في العمل باليد

فسه القرآن برأيه فليتبو مقعده من النار قوله اوليس الام لا وجوب ليصير طائفة من وجوب الكفار في حله قوله
يتوقف على كون هذه البراءة لو كانت متقدمة فانه قبل علم محل الكفار من غير ما جعلها مسوقة لاثبات العدد وغير
سديد كما توهم اولاً لسياق الكلام تنهيد الحكم من غير علم بالحكم قبله بل غاية حرج ان يقال انه مسوق للمجوع حل الكفار لاثبات
العدد فالوجه توقف على كونها متأخرة لانه استدلال على كونها مسوقة لاثبات العدد هو انها طائفة في حل الكفار
قوله ان يكون المعنى نفسه السبب ضمن امر عقلي منه وغرض الشارح هو مجرد بيان طريق كونه بحسب محل الكلام
لاحصره فيما ذكره كيف وهو مقابل لما لا يحتمل باعتبار لفظه دل على التباين فاما سوى الدال اللفظي داخل في محل الكلام
فانه قد ما قيل في الجواب ان المراد من الام لا كانت في الفرق حرج ان ان السبب كل شيء عليم لا يقبل الكذب لفظاً وان قطعنا
النظر عن كونه اختياراً لعدد للمبرهان القطع بخلاف سبي الملاكية وما قيل من انه ينبغي ان يجعل قوله بان يكون المعنى البر
متناوياً لما لا يحتمل نفسه بحسب القرينة المعنوية قوله فان الملاكية جزم البر اللفظ فيجوز الملاكية كما في الكشف لان الكلام عني
على تباين الاتسام فالسوق وعدمه معتبر في النفس والفظ ولا يمكن اعتبارهما الا في الكلام قوله طائفة ممن لا يؤمنون قد
ليس عنه من العموم كما في لا تتزوج النساء وقد يراد به الواحد كقوله ثم اذا قالت الملاكية يا مريم المراد جبريل قوله
ولقوله كلهم اذ اذ البر في اصول فخر الاسلام السند باب التخصيص بذكر الكل احتمل تأويل المتفرق فقطعت لقوله مجموع وفي
الكشف والتبوية كلهم راد وضموا على الاول مضارضا بقوله مجموع القطع الاحتمال بالكلية مضارضا بمفسر انتهى فنظر
في التطبيق بيننا قوله ليس تخصيص لانه لا بد من ان يقبل التحليل فلا يكون الاستبعاد قوله والمحكم فسيتم هذا القسم
محكم بما يقتضيه لانه كامل في معنى الاحكام فيصرف المطلق المية والصدق عليه انه حكم لغية ايضا لانه حكم لذاته فليس
في اطلاقاتهم المحكم لذاته اصلاً على ان الامر في لذاته ليس للتحليل الحقيقي بل مضاه انه حكم بالنظر في ذاته من اعتبار
امر آخر من نزول الوحي وعدمه فلا يرد انه كيف يمكن ان يكون المحكم لذاته محكم لغية كما قيل ان الواجب لذاته لا يكون
واجباً لغيره قوله قطعا لا يقتضيه في نفسه لان القطع ليقال لما يقسم الاحتمال اعتدلا كما لمفسر المحكم على لفظه التام في الدليل
كالنظم والنص وسمي الاول باثنين والمراد باليقين اليقيد بما يردف القطع قوله ولان فيه جمعا بين اليقينين
اي من غير حل شيء منها على البدل الاحتمالات فانه قد ما قيل من ان في تأويل النص والبقاء والفظ على حاله ايضا
جميع من اليقينين لا يك قد عرفت ان احتمال النص لغير المراد العبد من الظن ويرى قد نهضت هذا القائل
حيث صرح بقيل هذا بان بالسوق تنمير احتمال غير مسوق فلهذا كيف يمكن تأويل النص وقد ذكرنا انه قد علف
فيه الشارح في ايم قوله لنفس اللفظ جزمه في نفسه واللفظ من ان في غير نفسه المراد لما هو حرج ان الخلف ما شئته

السمعة لم يذهب الى الوقف على نفي العالم الاثر ذمة قليلة واما الاكثرون من الصحابة والتابعين واتباعهم ومن بعدهم
 فمحبو كتاب الله المستند قد ذهبوا الى الوقف على الالحد وهو الصحيح الرواية عن ابن عباس قد روى انه كان ليقراء وما يعلم
 تاويله الا الله ويقول المرسخون الآيات وحكي القرآن في قراءة في ويقول المرسخون ورد ايضا ان في قراءة من
 مسعود بن تاويله عند الله والرسوخ في العلم المقبولون آية في سورة البقرة الا شعرى عنه عليه السلام انه قال عليه
 السلام لا تخاف على امر الله الاثنت حلال ان يكشف لهم المال فتجاسد ففعلوا وان يصح لهم الكتاب فبناخذه المؤمن
 ينبغي تاويله وما يعلم تاويله الا الله الحديث في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ان القرآن لم ينزل ليكذب بعضه فمنازع فممنه فاعلموا به وانشأ به فامروا به عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم علموا بحكم القرآن وامنوا بمشابهة وقولوا آمنة به كل من عند ربنا وعن ابن عباس مرفوعا انزل القرآن
 على الرتبة احرف حلال وحرام لا يغير راحه فجاءه لغيره العرب وتفسيره العلماء ومتشابه لا يعلم الا الله
 ادعى علمه سوى الله فهو كاذب وعين الي الشبهة في هذا الباب قالوا انكم يجعلون هذه الآيات في مفسر الله وقال الطبيب
 الآيس من باب الجرم والتفسير ان الجرم فمنازع هو الذي انزل الآيات في التفسير من آيات محكمات الآيات التي تفرق في ما
 الذين ظاهري من جعل المرسخون في آياته لان التفسير حاضر وكانه قيل فاما المرسخون فييتبون المتشابه اما المرسخون فييتبون
 المحكم ويردون المتشابه المحكم بقدر وسعهم والافقرون كل من المحكم المتشابه من عند الله وفيه قال كفى يدعوا
 المرسخين في العلم من اجل انهم يتفرقون بناشأه على ان المرسخون في العلم مقابل لقوله في التفسير فمنازع فمنازع في التفسير
 انشأ به في شهر المارة على ابتداء اهل الزينة المتشابه بليلتين احدهما تنجاء النفس والثانية ابتداء التاويل و
 كلاما في موصوفهم ذكر ان تاويل المتشابه لا يعلم الا الله عندها هو بطريقه فيكون والمرسخون ابتداء كلامه وخطفه على
 الجلالة ليس بطريقه ورجح الامام هذا الوجه لوجوده منها ان اللفظ اذا كان له معنى راجح ودل الدليل على انه غير مراد علمنا
 ان مراد الله بعض مجازات تلك الحقيقة والمجاز كثيرة وترجح لبعض لا يمكن الا بالترجيح اللغوية وذلك لا يفيدها
 والسئلة يقينية ولهذه المسائل انك من قوله ثم الرحمن علم الغوش استوي قال الاستوى معلوم الكيفية مجبولة
 بالايان ووجب السؤال عنه بدعيه فقال الامام في هذه الحجة قاطعة في المسئلة والتعليق على عن التعصيب بميل اليها
 قوله وفيه نظر لما لا يخفى انه قد جوزه المرسخون فيها ترك تكرارها على هذا الوجه من غير حظ لهذا الوجه من الذكر في المنع
 وقد تكرر تكرارها استحضار ذكرها في القسمين من الآراء وكلامه يذكر كجاء في موضع ذلك القسم الاول نحو فاما الذين
 آمنوا بالآل وخصصوا به فيسئد علمهم في رحمة من الله وفضل اي واما الذين كفروا فاهم كذا وكذا في الثاني

بحيث لا يكون فيه فتنة وعلى الاول انما انحصر المتشابه من القرآن كله بغير عتيق لا يحيط على الآية الا هو بنحو
 ان علم حقيقة تأويلها بحسب طائفة مدلولات الفاعل في الدنيا متميزة بغير العلم مطلقا بخلاف غير من القرآن فان ذلك
 فيه ممكن وان كان لا يمكن احاطة غير ما من الالهي قوله اما ان يكون عين الموصوف له كان ان يقول تام
 المراد والمستعمل فيه اللفظ لئلا يلزم تخصيص العبارة والاشارة بالحقيقة ولعل انه لا يلزم من وجودها في الحجاز مثلا او غير
 عن فاعلها ما طالبكم بالنبوة ما طالبكم من اللباس ثني فثلاث وربا يكون انما بعد الكلام عبارة ذني العود اشارة
 وكذا دلالة انفس والاقتضاء لان العلم انه ان وصفه موصوفا لفظ يكون محاذ اعنه وعبر عن اعتق عنه رتبة مطلقا
 كذلك كان الدلالة والاقتضاء بجماله ليعلم العلم ان هذه الاقسام غير محققة بموصوف دون موصوف كما لو يتم عباراتهم
 من تعقيد الدلالة باقتضاء بالشعر بل ليعلم جميع الموصوفات لغوية كانت ام شرعية او غير ما فاعل قوله والاني
 ان كان وهو لا يكون شي من الموصوف والجزء واللازم او يكون لازما لكن غير متأخر فها يكون متفقا باسواء وجهه
 علته لغوية اسمها كما هو العلم فهو اقتضاء ولا يكون متفقا ما بان لا يكون وجده علة لغوية فدلالة والاقتضاء دلالة وحكم العلم
 العلم الذي لم يوجد فيه العلة اللغوية فهو ما لا دلالة عليه وتتمسكات الفاسدة وهذا بعيد جدا فلا بد من ان يراكم
 المتأخر ما يشمل المعروج الدلالة على اللازم اما عبارة او اقتضاء ولا يكون دلالة انفس بالنسبة الى اللازم اصلا
 سيجي من الشارح ان المراد من تقدم اللازم انه يجب ان لا يتجزأ ولا يصح مدلول الكلام وان كان ثابتا بهذا
 الكلام صحيح فافهم قوله ما ذكره انفس الخ ذكر التزامه بذكر الاشياء فانه قال ان فاعلها ما طالبكم بالآية طائفة
 الحل انفس في العدد فعلم منه ان معنى السوق ان يكون مقصودا اصليا قوله وفي كلام بعض الاصوليين ذكرنا
 الوجه في التحقيق قوله ان معنى السوق الخ اعترض عليه بانه لا يجب عدم اعتبار الكائنات البلية بالنسبة
 الى المدلول بالاشارة لانه غير مقصود اصلا ولا مقصود فيها شرط والوجه لاثبات حكم كلام الشارح وهو
 مقصود اصلا والجواب انه قيد غير اصلي بان قصد فادنه لقيم الغرض فيه هذا يمكن ان لا يكون المدلول بالاشارة
 مقصودا اصليا ولا غير اصلي بان لم يقصد لقيم الغرض ويكون مقصودا من اللفظ كثيروت لئلا يتصور
 في علم الموصوف فانه مقصود منه ضرورة ليس مقصودا اصلا لان المقصود اصلي بالاجاب الحقيقة ولا غير اصلي بان
 لقيم الاجاب فانه غير الموقوف عليه ولا يتم بوجه خلاف ابا حنيفة النجاشي فان المقصود بيان عدد من فاعله
 النجاشي فانه متميزة فمذهب قوله الثاني الثابت بانفس الخ يمكن ان يجاب عنه باننا نسلم ان دلالة اللفظ
 عليه وصفتية بل هو من قبيل دلالة انفس على النوع القياسي لا الفرق بينه وبين ما به متوسط مقدمته شرعية هذا

متوسطة على التورية وذهبها العلم بالوهم لا يقتضي كونها حتمية لانه لغو العلم ولو صفتية لما يكون الغنى فيه مقسوس الوهم
 لعدم دلالة ذلك على عدمه ولو بودرسة لا لغو العلم قوله بل من قوله لذي القربى بل على ما هو مذموم حتمية
 سم اوله لا يستحق عنده ذو القربى الغنى واما ان لا غنى لهم فزانه لم يكن بطريق مزب السهم بل بغيره بل بل
 التبرم قوله وقيل هو عطف النحر وقيل التقدير انما هو لغيره لانه لا ياتي قوله وحقيقة الفقر لعدم الملك
 الخ لا بد من ان يراد من قوله واما عطف ما سوى ابن السبيل وهو اليتامى والمساكين لان الفقر
 لعدم الملك لم يشترط لتحقيق ابن السبيل لكن لا يقتضي انه بدل من لذي القربى واليتامى والمساكين واما
 السبيل انتهى وتعلق عن الزجاجة انه بدل من المساكين خاصة ثم بدلتهم من ان يقال ان البدل هو نفس المسكين
 والمهاجرين وصف باعتبار بعض ما يشتمل عليه الا ان يقال انه لم يكن في القربى واليتامى والمساكين ذلك
 الوقت الا من المهاجرين او من الذي يتوجه اليه الامان اى الانتصار على ما نسبته قوله من السبيل عن
 انفس المؤمنين الخ يريد عليه انهم استدلوا بهذه الآية على ان الكافرة لا يرث من المسلم الا ان يقال ان الوارثة
 اليه استدلوا على نفس المؤمن لان الوارث انما يكون في الميراث بعد النية من نفسه يقال ان الجواب الزاوي
 فان الشافعي لم يقد استدل بهذه الآية على تقي شراد الخ والمسلم هو سبيل على نفسه الا وجه الجواب ان يقال ان
 المراد من سبيل الآخرة كما تعلق عن ابن عباس رضي الله عنه ولم يجر لا يحجب السد عبرة بالماضي مما لفته اذ في سبيل
 الدنيا لكن سبيل النجاة كما تعلق عن السدي والسبيل استيصال المؤمنين كما في تفسيره المجالين قوله اى انما جيلوا
 اللازم الخ يبين ان اشارة اليد بذلك متفقون من السابق وليس بصريح قوله بمعنى كل من علمه ان ذلك انما يصح بالنسبة
 الى العلة التامة فلا بد من ان يقتيد به وجه يعجز ان يقال كل معلول يدل على علة ويعتيد بمعلول مساه الا ان يقال ان
 العلة من حيث كونها علة من غير ملاحظة امر خارج عنها يكون دلالة مطروحة كما اذا كانت تامة بخلاف المعلول
 فانه لا يكون كذلك واعتبار المساهلة امر خارج عن ذات المعلول قوله فبحسب ان يقال المعلول كاللازم الخ
 الا حسن ان يقال اللازم المتأخر كاللعل الى لكنه يحيل اللازم والمعلوم مثالا للمعلول العلة اراد التينة على
 ان المراد من المعلول العلة في قول المعرفه ولان نفس النبات الزاوي كما بمعلول العلة وهو اللازم والمعلوم
 قوله وهو زال عليهم ما خلفوا على قوله نعم الا ان يقال ان المراد منه عدم كونهم الكليين لما خلفوا قوله لعدم ملكهم
 شيئا الذي هو بدلول الفقر او الثابت باطلاقة عليهم قوله قوله فان ارادواى الوالد تيارا لا يخفى عليك
 ان ذلك انما على تعدية تعين الوالد في الآية بالخلقات واما بالمتكولات فلا لان المتكورات هو تعينه بالخلق

لكنه صار سبب الوله بها لاجرة الرضا وها قيل من انه على تقدير تفسيره بالمطلقات يكون الاستغناء ثابتا بالعبارة
لان التقيد وهو بالمعروف هو محط الفائدة ليس بشئ لان من حيث كون القيد محط الفائدة ان الحكم غير معتبر بدونه لانه هو
المعتبر بدون الحكم فمكون المسوق له هو مجموع الحكم وقيد بالمعروف جزء المسوق له غير مسوق له الكلام ثابتا بالاشارة
قوله يفيد كفاية في العبارة رعاية نظم الكلام المذكور ان عليه رضى الدرعنة كما ساعدوا على قبول البصولة
فقال يا رب ان الله عليه وسلم صلى قبله صلوة واحدة فقال اصحابه لم تستعجل قال لئلا ادخل في قوله لقد رايت
الذي بين عبد اذ اصابه من هذه الآية تبرئت في ابي جهل لما وضع كرش الابل بين كنفى النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يصلي في المسجد الحرام قوله يدل من اعمامهم ان كذا نقل في حواشي الكشاف عن مصنفه وفي كشفه اقول للفتية لم
يصح وفيه ان البدلية غير ظاهرة ولطف على المبدل ادخال المسوق في حكمه وهو فاسد الوجه ان من اوسط برهونه على
على وصيغة اعمام لا يحتاج الى تقدير اعمام من اوسط وعطف الكسوة على محل من اوسط من باب عطفه تقنا واداء
فالمنع اعمام هو اعمام الاوسط والباس والباس الكسوة وفيها اعمام تفسيره في الموضعين والمجرب فيها بين الحديث والعين
قوله لا حاجة منه الاحتمال يعني ان هنا احتمالا لا يكون العين كفاية اصلا بخلاف كسوتهم فانه على اى وجه يحل ظاهره
تقتضي ان يكون العين كفاية على ما هو المشهور من ان الكسوة اسم لا مصدر وهو قوله وضع المحذوف ان لا بد
من ان يراى اعمام من انه ذكر المحذوف الثاني فهو التملك الصريح بحيث لا يشيل المحذوف الذي هو في حكم المملوك
والا فلي هذا الجواب يلزم ان يكون التملك قوله يكون مقصودا بالذبة وهو مقصودان بيان المقصود
اهم كالمصدر او بدون علم شئ منها لا يتكمن من الكفاية قوله جعل الكفاية عيناً ومثيل من ان هذا الجواب
بالاشارة الى اعتبار التملك في الكفاية ليس بشئ لان المبدل تخيل المبدل منه حكم المنجز حقيقة فيكون محققا
الحقيقة لا الظاهر بحسب النظر وتلفظ انما هو عدم الجعل قوله لا يصير عطف تحريره اذ لا يمكن عطفه على اعمام
لكونه في حكم المنجز قوله وفيه تارة ايضا الى تقدير اعمام لان الجار والمجرور لا بد له من متعلق ولكونه بدلا
ان يكون ما يمكن ان تغير بدلا كاعام فانه يكون بدل احتمال كيف لان الجار والمجرور بدون اعتبار المتعلق
لا يمكن ان يكون بدلا من اعمام ايضا بدون تقدير لا يصير عيناً وقد رجح المبدل قوله ولقوله في اعمامهم ان قال
الطبي ويمكن ان يقال انما يصار الى المبدل اذا اعتبر منه المبدل هو نحو زيداً علامة حلالا لان منحي معناه
لان اهل اللغة يعتبرون معنى المبدل وجوبا نحو اقول ان المبدل ليس في حكم المنجز من جميع الوجوه ولذا لا يجوز ان
صير المبدل في بدل البعض الاشتغال بالتقدير ككفاية اعمام من اوسط ما تظنون ان اهلنا يحسنه مساكين

حشر مساكين من اوسل مكنون اليك قوله في كثير من كتب التفسير والفتاى كساه كسوة بالفتح والكسوة ذكر
 صاحب الكشاف وخرزى وفى تاج المصداق الكسوة پوشانيدن وفى التفسير قوله ثم كسوتهم منسأ الا ايس
 وسمى مصداق الزجاج فى تفسيره او كسوتهم ان كسوتهم من ازار قوله لان كلمة ثم للترخي المنسأ ايجاب التامة
 بعد الشره لان الفعل اليه وجب التامة بعد الشره قوله فكان موجب ذلك وجوب البنية بالنهار لانه لا منى
 لا شتره بنية الاداء قبل وقت الاداء حقيقة والليل ليس بوقت لا اذا كان فى الكسوف والكسوة قوله على بالفتية وهو
 قوله عليه السلام لا يصير ليل من اصبيا من الليل فلما من حيث دلالة على الجواز بالليل لا عدم الجواز فى غيره
 ليلا يلزم نسخ الكتاب بتجديد قوله امر اللهتم بالسياسم لانه امر بتحصيل الشرط بعد الانفاذ لانه لا ياتى
 على قلم كذا فى الكشف لعل مراد ان المأمور به هو تحصيل الركن لا تحصيل الشرط فالتام من ان الامام لا يشرط
 فهو يتحمل بان يوجد مقدما فبقائه لعل الا ان يقال لعل اقتران وجود البنية بوجود البداية لا لعل بان يوجد
 لكن ما قال القاضى البينى وى وان البنية شرط على الاداء المتوجب نحو فعل الشيء ووجه الدقة واثباتا
 للحكمة ليقضى لعدم وجوده قطعاً ومقارنتها لعل وان لم يقال الشارح به فى تفسيره هو قصد طاعة والتقرب الى الله
 ثم ادعى ايجاب الفعل بوجوب المقارنة وجوداً لانه قصد وصف الفعل بمقارن وجوده بفعل بخلاف ما ذكره القاضى
 فانه قصد النفس للفعل فلا بد من ان يتقدم قوله واليه ينبغي عاصداً ان الآية دليل لمن وجب البنية
 قوله ليصير الامور مثلاً يمكن ان يقال لا نسلم ان المأمور به الا مساك عقيمة متصلة فان لم يكن ذلك فى الماهية
 لا لتعقيبها بفصل لكن كون الامور به الا مساك عقيمة متصلة متعلق عليه مسلم لانها فيه قوله او حكما بان
 يحصل اثر لا يدل عليه الآية نعم يتجمل لكن اقتران البنية بالعبادة كما ذكره المستدل بغيره قوله لمن الخطاب اى
 مناه قال انه لا تعرفهم نحن القول قد يطلق على الله وعلى المخلقة والمناسبة فعمل منها ظاهرة قوله فية
 لاجل انفسا والصوم بالحجاء التام هى الموقوفة المدة للصوم والمرجل هو المباشرة لك ذلك دونها اذ هو محل
 وليست بمباشرة لها لكان فعلها دون فعلها بخلاف الحد فان سبب الزنا هى مباشرة فان الدلالة سيما
 زانية كذا فى الكشف الكبير فليعلم من هذا ان منى الحجاء التام هو الموقوفة المدة لمباشرة فية قوله لان صومها
 بعينه مجرد دخول شئ من الحشفة ان فسار صومها بتحقيق مجرد دخول من غير فعل من قبلها غير المحكية ليس من
 ما قبلها مباشرة الموقوفة فلم تحقق سبب الكفارة فى فسار صومها وبنها جو منته قوله بل الخيانة بالوقاية التام
 وهى شخص بالرجل فانه فم اقبل من ان اشترط للحجاء التام بوجوب عدم وجوب الكفارة بمجرد دخول الحشفة

تحتسب الاجزاء الثمانية لان الجاهل القام هي الواقعة المودعة الواقعة مباشرة فيحقق بمجرد ادخاله وليس المراد بالتمام
ادخال كلمة او الشبهة بالانزال وكذا ما قيل من ان قوله لان صومها بالقيس مجرد الخ بمعارض لضاد صوم الرجل التي مجردة
قوله ولهذا سكنت النبي اى لم يتبرهن له اصلا لا بطريق الانجاب عليها ولا بالبيان فانضم ما قيل ان سكوت
تحتسب ان يكون لعدم اعتبار اخر اذ في حقها لان ذلك لا يوجب عدم تفرنها بطريق البيان كما تفرنها في
حديث لعن من يوجب عدم تفرنها بطريق الانجاب عليها حتى قوله بخلاف حديث لعن من يوجب ان رجلين
اختصا اليه عليه السلام فقال احدهما ان ابني كان عسيفا ابنى حرا على هذا اقرني بامرأة فاجروني ان على ابني الزم فاقته
منه بآية شاة وجارتيه في ثم اني سألت اهل العلم فاجروني ان على ابني آية جلد وتزويج عام وانما الزم على امرأته
عزم والذى نفسي بديه لا تقصدين بغير كتاب الله وانما عليك وجارتيك فرد عليك واما انك فعليه جلد بآية
وتزويج عام واما انت يا انيس قاعدة على امرأة هذا فان اعترفت فارجعها فاعترفت فارجعها قوله هذا معارض
لوجه اى كونها احوج الى الجزم منه لما ذكر معارض بآية الا حوج اليه لكونه اشد حباية لتعلقه بالآدمى وكونه بخلاف
الصوم ومفسد للصومين وعدم شبهة الا باحة في سببه اى الشهوة لئلا تناسي سببه يبيح الاقطار مطلقا بحيث
لا يكون فيه خطر اصلا فنفس سببه لورث شبهة تلك الا باحة بخلاف تناسي سببها فانضم ما قيل المراد بغيره
لان حاصله ان فيها جهة الا باحة وهم صرحوا بانها يجب فيها فيه جهة الا باحة ولذا لا يجب بالقبول عند الان المتعصر
معارضة جميع الاحوجية ولا تعلق له بغيره الكفارة وعدمه مع ان المذكورة هيها الا باحة التي لم تجزم الخطر
اصلا والمعتبر في وجوب الكفارة هي التي تجامع كما يجب قوله بان السبب هو ضاد الصوم الخ لئلا ينسب
لكفارة الذي قلنا انها احوج منه الى الجزم وضاد الصوم التعلق بالآدمى انما يقتضى اشدية اتفاق منافع
البصير فاین هذا من ذاك قوله وعن الثالث ان الزني ان لا يرد فعل فساد صومها في وجوب الكفارة عليه
فلا يلزم فيه شبهة بسبب غلظه هو ضاد صوم قوله فيكون الزنا غلب وجوده اذ سره حصولا لشارة الى ان
ميلان الطبعين انما اعتبر رجحا لصيرورة غلب وجودا بالنسبة الى البلوغ فما اورد من ان الوقوف فيه دعيان
وفواكل لم يرد واحد فلهذا يلزم ان لا تلحق به لعن لو لم يرد اصلا لان ميلان الطبعين فيه لا يوجب كثرة وقوعه بالنسبة الى
الاكل والشرب قوله من نقصان بعض كاشهوه الخ لئلا ينسب ان انتفاء الهلاك والافساد والاستتباب انتفاء بعض
الاجزاء لكونها اجزاء للعللة ونقصان البعض الباقي لكونها كجدة لها البصير فان نسخها وكمل بها قوله لان المنع
الموجب الخ لئلا ينسب ان المنع هو موجب لوجوب بغيره لسبب ايضا اتفاقا كالسهم المرحم فلم يثبت بالقبول بالقبول بتوسط

به المنة الموجبة فالمجمل المذكور في النص انما هو بالنسبة الى ذلك المنة الموجبة المستفادة من لفظ اسيف المراد منه
 الآلة المحذورة لا بالنسبة بل في نفسه فيكون التعليل من قبيل استيعاب ما مضى من نفس اسيف المراد منه
 الآلة المحذورة لا المنة كسب من مطلقا فيكون ثبوت الحكم في القتل بالتعليل بعبارة نفس فانه قد يتبين
 المتأخرين في حين من قولهم ولا يخفى ان كون المنة الموجبة انما في الكشف اكبر لا خلاف لا حذفي ان التوردي
 قد مر ما يتبين من الخطابية على نفس وان هذا معنى لغوي منه لانه انما الخلف فيها واذ ذلك وهو ان المستبر مجرور
 معنى الخطابية والمنتهية في الزمان وبنار ان كان من باب لغة كنهه لا يقدر هو فكون الحكم ثابتا بالذلة لان
 اصل المنة الذي يتعلق به الحكم مغفون في قوله تعوزه ثم ان الحيات النمر الاوجه ان سئل انما لغوا
 دون اكسابها لمحقول وتوابعه بالذلة والمحدث بان يقال ان للصغار لما كانت واثيرة بين الخطر والاباحة
 وفيها خفة انهم فاعلم ان عليها محض العبادة وحاصلها المصنف في الخطر فيها فيجوز اختلاف الكبار فان الخطر
 فيها محض قوى فلا يغلبها فيجوز ان لا يتبين من الكبرية والحدوث لا بد لان على عدم محو الكبار اما
 الاية فلم واما الحديث فانه انما يدل على ان العبادة المذكورة فيها فانه لا يتبين من العبادة انما
 قلت بكون ان شيئا منها نحو المحرم المذكورة في ذلك من العبادة قلنا ممنوع اذ يمكن ان نحو العبادة كمن لم يشر
 خصوصية فيها ليست في المذكورة وكيف وقد قلنا ان المنع ونحو الكفارة بكونها عبادة ولا نحو العبادة
 المذكورة فيه في قوله فان المراد باليمين في الزمان ان الاستدلال بالحدوث ليس بمفهوم بشرط بل بالمتعلق لان
 المنة لعمومات للصغار لغيره بشرط او كفارة للصغار والكبار اذا احتسب الكبار في نفسه من الكلام
 حيث واللام لغير الاختصاص فيكون منقوذا انها كانت للصغار والكبار ثم الحديث بالنظر الى
 بقرينة لوصف الصغرة بقرينة المقيدة والكبرية بسكونها عنه بقرينة المطلق وان كان الخطر فيها فانه لا يوجب
 المطلق على المقيد لا اتحاد الحكم والحادثية في قوله قلنا قد نص من الزمان في نفسه خصوصية في قوله بقرينة
 والقول بان ما وجه تخصيصهم لان الحيات في الزمان لا يوجب المحرم فان تيسر انما هو تخصيصهم وان لم
 يمكن له وجه مع ان الاذلة معناه ان يذنب المذنب بالكبرية بالحدوث بالفتح مع انه موجود كما يقال في
 المراد بقرينة لان بعد لم يذنب بالفتح فان الاذلة بغير الاذلة وانما هو عدم الشرك لا الذنب
 ولعل هذا هو وجه تخصيصهم قوله وفيه جهة الا بالحدوث حيث في اختلاف النصوص فانه ليس فيه جهة انما
 اصحابان حقيقة خلف على امر ما في سيرة الكبرية فيه نعم في رغبة من اسم الله قد يكون وذكر في سيرة الكبرية

ليس كذا كمال بل في ذكره بانها انما العباد بالذات حيث ذكره على الكذب المستعمل الماضي بخلاف القول وشرب الخمر
 في انهما بالفعل متصفان بكونهما تناول القيصم الشهوة فيقتضيان بحجة الاياتة وبخلاف المحققة فانها حلف
 على المستقبل فانها عقد مشروط ابتداء لما فيها من تعليم اسم الله بالفعل نعم يغلب كذا ومن جهة الحقيقة صار المحذور
 فانهم فانه قد غلط فيه بعض المتأخرين قوله لا في المحل كما في قول المستأمن على ما ينبغي ان لا يثبت فيما اذا طرد المسلم
 صيدا او حربيا لانه شبهة في المحل لا في الفعل فتدبر وتنبه للفرق بين المستأمن وبينه قوله ورابعها انهم يحقون بالاعقاب
 لانها اذا حوسبت مما بقي من اليوم العبيد وهو خمسة واربعون سنة من كل شهر عشرة يكون خمسة عشر سنة فيستوي ان
 ولا يولد من عبادة اكثر من عشرة ايام بل لو انقضى قوله ولهذا استجنت دلالته انفس لما لم يتناولها انفس انفس لم يتناول
 انفس لكن لما كان المعنى الذي تعلق بالحكم به ثابتا بانفس لغة كان الحكم الثابت مضافا الى انفس فكان انفس تناوله
 قوله حيث جعل كل جزاءه بنا وعلى ان الجزاء انما يدل على الكمال والتمام فلو وجبت الكفارة بعد كان الحكم كونه بعض
 فلم يكن كاملا فاما كذا في التحقيق والايمة المصدران من غير دلالة على مجهود يكون عاما لا مطلقا كما ينبغي في مباحث الامر
 بيان قوله تعالى قلين الذين يخافون ربهم امره وايضا فالواضحة المصدر بقية المحصر كما في ضربتي زيد في الدار قوله
 يستند الى النظم ان دلالة انفس بالغة الموضوع لافادة المعنى لا بالبركة والاجتهاد كما ذكرنا اننا ظاهريا في ما سبق من
 ان في الدلالة المعنى فقط قوله هي احتمال المعنى الذي في فتح القدير المحذور وتذوق الشبهات واصحابها قسموا الشبهة
 الى شبهة في الفعل كمنه حل وحل جارية زوجته والى شبهة في المحل كوطو جارية امه وفي الاشياء وادها في وعند الحقيقة
 شبهة ثالثة وهي شبهة العقد فلا حد اذا وحل محرمه بعد العقد عليها وان كان عالما بالحرمة انتهى فحكم ان الشبهة الدارئة
 الاختلال معنى قد علم من الشرع ان المحل يتعلق به بالشبهة في جبر الواعد شبهة فيما عشت به بتعلق المعنى لا باختلال المعنى
 بعد علم تعلقه به وعلى هذا القياس مثله وقد صرح في التحقيق بان ليس في ثلثي منها شبهة الدارئة بعد ما عشت به بالكفارة
 ومعهود بالقياس فلانها خرجت خارجة لا تامة من الاجرة عن الاجرام ولا دخل للرأي في معرفة مقدار الاجرام وانما
 ومعرفة ما تحصل به اذ انتهت والرجوع عنها ومقدرة بخلاف دلالة انفس فتمت مضاف الى الشرع وكذا القياس المنصوص
 العامة لكن في الكشف ان عدم ثبوتها للقياس بالشبهة الدارئة فيه وتبطل الشرح لم حيث قال لما فيه من الشبهة بل الدارئة
 فانها فيها ستون للموقوف ثم الشبهة في محرق وثبوت انما لم تمنه لانها شبهة في دليل عليه المعنى والعلة تحكم تعليق
 اولة الشرع كغيره من الاحكام التحقيقية بخلاف شبهة سنو الفعل او المحل او شبهة العقد فانها
 شبهة في تحقق معنى هو علة الحكم فتدبر بها قوله لان اعتناق الرجل عبده لو كالة الغير ثباته *

هذا يدل ان البير هو متوقف على ما لم يثبت له ذلك فالاولى ان يقال ان لم يستلزم بالمتعلق بالحق لم يثبت
 عبده من المستلزم بالوكالة وانما يتبين ان يقال ان عتاق الرقيق عبده بوكالة غيره ان كان مدلول متوقف
 لكنه موجب باعتقاده كذا في بلف فمتوقف كلام المستلزم البير هو جبال الحكم فموقوف على جملة بلكالة بالنقص
 قوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم لا يخفى لكيف ان ذلك يدل على ان المقتضى جبال بلكالة لانه لا يملك
 زيادة على انقص بشرط الصحة وهو خصوص البير انما يثبت له الصفة المنصوص الا ان يقال ان المراد لا يحتاج في
 صحة عبده بغيره الى آخره صلا وجعله ملكا ليس كذلك ادلا ببل من ثبوت البير الرقة بجملة البير فالاولى في بيان
 ان يقال ان الحكم اللازم للكلام هو بطلان الاعناق للمتعلم عبده من قبل المستلزم لا يتصور الا باعتبار سببه بيننا
 سابق على الوكالة ولم يترتب للمالك في الحقيقة فروجه الفرق بين المقتضى والمحدث جعل المقتضى التملك مطلقا
 حيث قال في باب الاقتدار يكون المنصوص المقتضى والمقتضى مراد من المستلزم كما في قوله اعتق عبدا كذا في بلف
 يكون الاعناق له تملك مقصودين لا منتهى الا ان يقال ان المراد منه البير سحورا قوله بقرينة قوله
 بلف لان من صفة البير على زعمهم هو ولف من لانه الاصل في العقود هذا وفيه نظر لانه كما يكون مطلقا ولا على
 لفظ آخر قد مره المان في آخر المجت ان لانه المنقصة على الارب ولانه المقتضى على المعنى لا المقتضى على اللفظ فلا بد
 من ان لا تفتقر القرينة في اللفظ لجعل المقتضى البير ومنه ما يصح ان تبني عليه ولاية اخفى عنه من قبل المستلزم
 قوله بانسب من قوله ادلا لانه انفس الخ قوله ولغيرك اننا قال بغير لانه لم يصح كونه لازما متقد ما لان
 كان لغتهم من قوله يتوقف بناء على ما يحكي قريسا من ان منية التقدم انه يحجب ان لا يتصور ولا يصح مدلول الكلام
 صرح بما يتوقف عليه صدق مستلزم قوله يتوقف عليه صدقه اي منية كون المستلزم صادقا الا بثل قوله عليه السلام
 رقم عن امتي الخطاء والسيان قوله او صحة الشرعية او العقلية اي منية وجود الملقوق في عا لا يملك كذا عتق عبدا
 عني بلف او عتقا كحمت عليكم اهلنا فانه يفتقر اعتبار الفعل لان الاحكام لا تتعلق بالاشيان ولا العقل تعلفها
 بافعال المكلفين قوله قدما لتدري خيعن قوله احرارا عن المقتضى مخر اكان الكلام كراسل القرينة لولا لكان
 احرارا بعباد كالحجر فخرت ولا يجوز اعتقاده كونه لازما متقد ما لانه يصح على نسبة السؤال الى الامل ومنه بانه
 يحجب اعتبارها ولا يصح مدلول الكلام مراده ولا يخفى عليك ان ما ذكره لندم هو بعيد في الامل من ان
 يتوقف عليه العقلية بوقف عليه العقلية الشرعية ليقفها عليها ليقفوا ان لا يخرج بعبه الشرعية فذكر
 قوله وللهذا في لا احرارا حال المقتضى في الكلف والمقتضى انه مفعول له اسي ثبت تلك الزيادة لاصل ان يكون

شرط العلم انما هو العلم بغير شك على ما قيل بان يتبين ان مقتضى العلم على ما قالوا من ان الموثق الذي ليس من حيث
ذكر بوثق ونيك ففهم الخ انما اعتبر ذلك الفهم ليكون كونه لازما متقدما مستتباً في ترفيد الاقدار ذلك القابل
تفكيكه حيث قال بعده لما لم يستغن عنه وجب تقديم قوله مقيداً او موجهاً الاول في الاخبار الثاني في الانسان
الشرعية قوله فالاشية طامح لا يتوقف على القبول فلا يريد ان القبول ركن البينة لا شرطه لا ليقال ان القبول لازم للبين
والشيء اذا ثبت دلوا بالاعتقاد ونسبته لمؤيداً لانه قد انعكس في التعاطي فهذا ركن غير لازم كما لا يتردد قوله نعم
في الامر البينة الخ لانه من شرطه المقتضى قوله لم يثبت الخ لعدم حوز تصرف العبد الماذون فيما لا يفهم قوله
سبحان القبول اي قبول الحكم بعد قول الخاطب اعنفه عرك فانه يصير كانه قال لعبد عبدك وعنفك اعنفه كانه
منك اذا بد من بيم الحكم من القبول فانه يشتمل على الاعجاب والقبول الطمانه لا قبول في كيف ولا تقدم القبول
الاعجاب فبني استثنائية منك فافهمه عن اني اريد استثنائية بعد بشرائي اعنفه عن ذلك قوله على تصنيه من بيم على
هذا لا يكون من المقتضى غيره وكذا على ما ذهب اليه اخرون من ان كلام الحنينين مما وفي الجملة على خلقه الكتاب لانه
من قبيل العبارة فلا بد من ان يقال ان مراده ان التحقيق ان يوجه هذا الكلام بهذا الوجه لم يحيل من باب
الاعتقاد او يبين عدم الفرق بين المخذوف والمقتضى قوله وقد حصل التقوى الخ لان الثابت ضمن كالتأني
بالدليل لاستثناؤه انما يتضمنه قوله لا يجب اثبات جميعها اذ الحكمين العموم محتاجا اليه لمقيح الكلام اما اذا
اليه في تصحيحه في تقديره عاماً فلان وان يثبت العموم فيه ليعلم الكلام في الاغصان عموم مقتضى بل مقتضى قوله
فقد انشا فوهم الخ فاحصل ان محو المفعول عنه محذوف المفعول مقدره وهو كالمحذوف فيجوز تخصيصه فلانه مكره في
او شرط بغيره وعند انخفاصهم من قبيل المقتضى فلا تتم تخفيض فقول اكل مثلاً لم يقم بنية اكل دون آخر فصار ديانته
عند انخفاصه هو وقضا لا ديانته عند انشا فوهم في تحريره من كون المفعول المحسوس من المقتضى هذا اما في متعلق
الفعل من الزمان المكان فقد نقل الامام للركز الاتفاق على عدم تخصيصه فلو نوى لا ياكل في زمان او مكان
دون آخر لم يصح الاتفاق بين الحجاب التام بخلاف فيه ايضا وقال السبكي لو قال لا اكل ولفي زمانا او مكانا
ودعوى الامام الاجماع على خلافه ممنوعة وقد نص الشافعي رحمه الله لو قال من كنت يزيد اكله ثم قال اردت انكلم
سنتها انه يصح بين الفرق بان المفعول في حكم المذكور لا يقتضاه لتعلق المتعدي بدونه بخلاف الطرفين ورواها
نقطه تعقل المتعدي بدون خطاره لعدم هو لازم لوجوده قوله لا يتفص لكونه عقليا قوله فوجه ان الصحة الخ
على هذا يتعذر الفرق بين المقتضى والمحذوف لانه ما يتوقف عليه الصحة العقلية فتوقف عليه الشرعية على ما بينه من

شخص مقوله بشرها اذ اخرج المخرج من تعريف المقضي قوله وتقرير الجواب ان احد الثابتات التي تطلب في دليله
 يمين القول قوله ان خرجت فان طابق المخرج في شيء اخر فانه يغير على تلك المخرجة فليكن وقوله لا اكل
 على اكل دون اكل منية كذلك لا فرق بينهما من حيث صحة اداة المخرج من لفظ الفعل المطلق غير ان الحال كانت
 في يمين على اداة ذلك والغير يتحمل ان يكون منه لا اوجه اكل فيقبل التخصيص كونه ما في الشيء غاية انه
 لا يقبل منه قصدا وكونه مثلاً اكله فانه ما في التخرج من ان الاكل الجزئي المتعلق بالما كوال الخاص لا يخرج من
 الاكل العام والما كوال المطلق لا يخرج من التخصيصات التي تعيق الفعل بدونها فكانت باعادة في مثله عدم ملاحظة
 المخرج على مثله في الاكل الجزئي اخرجها من الاكل المطلق بل لا يخرج الما كوال يخرج الخاص منه من ملاحظة على مثله
 يبنى القصة فوجب انما على ما حقه الما كوال هو غير عام فلا يقبل التخصيص من غير زيادة في سرفه المتناول التاكيد
 بالقرائن فان قلت تسمية القابل بالزوم والمرية يقتضي ان يكون هو تأكيد من غير زيادة اذ لو لم يثبت فيه ذلك
 لكان الزوم والمرية اية تأكيد تحتل ان يكون ذلك مجرد الاعتقاد ان كان الزوم والمرية اية تأكيد عند
 ديانته ولم يصدق في الحكم فيه تحقيق عليه قال القاضي البوشني من القضاة الاربعة لم يصدق ديانته اية لانه ذكر
 الفعل دانه لا عموم له فلما يتحمل التخصيص في جواب الجواب محمول على ان ان خرجت خروجا وكذا في بعض النسخ
 انتهى لكن في الصحيح قصدا وديانة الا ان يكون في صدق ديانته اية فنتج اخرجي قوله ووجه بان ذلك الفعل الجزئي
 وقد يوجب بان الخروج مبادي زمان مبدية كمال وهو اخره قصيرا نقص كاي خروج الى السوق والشيء من مية احد
 نوعيه ولا اشتداد للمشارحة على يمين قوله وفيه نظر ان محرم المكرة في معنى ان محرم كل منها على ما افادت
 الاية ان في المكرة اعتبار الوضوء النوعي فصار في الوضوء العقل فانه وجه للعقل لم يوجب احد هذا ولا الاخر وقد
 رد باعتبار الوضوء المكرة بانه لو لا فائدة له قوله وذلك في البيت انه مختلف الاكل فان اختلفت متعلقاته
 لا يوجب اختلاف كمالا ونقصانا ليكون له النوا في قوله لا في اصل السكنى هذا يقتضي ان يكون المسكنة مجازا
 في الملك في الادارة لان حقيقة المسكنة ان يكون المشاركة في اصل السكنى ونفسها لا فواتها لم يجز ان لا يتخلى
 فلما يكون احد نوعيه ولا احد منهم نوعي مشترك قوله ولكن قد اشتهرت بالزيادة في معنى ان لا يبيع منية سببت
 احد من خبر الايمان على الحرف وحي في الحرف المسم قوله ولا يجوز متعلق باول المسكنة اي يجوز
 بيت واحد لا يجوز منية سببت الخ قوله الثاني انما اشارة الى خلاف الشافعي في مثل ان طلقك
 في زوجة فله في قوله اوجب بان انما اشارة الى ان كان مكررا لثمة فينبغي ان يصح

غية الثالث لكن بدلولي نته انما هو التخليق الماضي وهو غير ثابت بنا قطعاً والثابت انما هو التخليق الحادث لكنه لا يثبت
 بل اقتضاه فلا يصح ان تنزوي الثالث لاسن الماضي لعدم ثبوته ولا من الحاضر بل ينشأ من مقتضى الخلق منه ان التخليق الثابت
 من الزوج بنا ايضاً ثابت اقتضاه فان قلت سلمنا انه لا يصح غية الثالث من حيث كونه عمومياً ولا عموم للمقتضى لكن سيجي
 ان الثالث كونه لكل الجنس واحد يتكلم المصدر فليصح فيها بهذه التحليلة قلت الواحدة والحق حقيقة وحكم مقدم على الاول
 الحكمي وبه يزيله الضرورة فلا يصح ان لا يغيرنا اصلاً قوله الابن اشهر من غيره انما لم يصح اخبار احب له اشارة الى
 اثبت التخليق بهذه الكلام من قبله في الحال فان قلت لم يثبت في الماضي فليصح اخبار اد هو الاول قلت لان
 شأن الاختيار انما هو الدلالة على الثابت لا اثبات ما دل عليه بخلاف الابن اشهر من غيره انما لم يصح اخبار اد هو الاول قلت لان
 هو الزيادة على المنصوص الصحيح والمنصوص وما ذكرنا انما هو جعل الكلام ثابتاً به في المنصوص من حيث انه ذلك لعدم صحة
 ارادة المنصوص منه اصلاً مثلاً بل هو واد من ذلك ان يقال ان ثبوت التخليق من قبل الماضي في المحل
 منصوص وقد صح بجعله انشاءً ولا يقال من لوازم ثبوت التخليق في الماضي ثبوته في الحال لما يستعرف من ان لا يكون
 رفته اصلاً بعد الثبوت فيجعله انشاءً صحيحاً المنصوص من باعتبار بعض لوازمه لكن عظيم على الاول يكون وجوب الحجج لقوله
 على التامس حج البيت لبريقه الا اقتضاه لانه لم يثبت العدد عليهم حج في اقصيه نحو اقصيه بجعله زيادة عن الامر بالان
 فان وجوب الحج في الحال ليس ملازم الوجود في الماضي لاحتمال ان يجيب وينتج الا ان يجعل لازمه بالاستصحاب فيكون
 ان يقال انه - بمكسوة اخبار يقتضي القياس من قبل الحكم قبله فالثابت الشارح من قبله والقيام الطلاق في الماضي لا
 ينفيك عنه ثبوته في الحال ثم اثبات الالقاء منه في الماضي اثبات منه لما لا يقدر هو عليه لعدم قدرته على الاسناد
 على طريق ما قالوا فيها اذا قال انت طالق اس فانه لقيم الساعة فسقط ولم يعتد به في معتبر في الحال فبهذا الطريق
 الثاني من قبله في الحال وجعله انشاءً المصدر الحادث اى المطلق الثابت في الحال حكم مقتضى اى الالقاء قبل
 الاختيار كالمالك للبريد والمقتضى حكمه يستند الى النفس المشتقة على السواء شيان به لكن بنا لما احتمل المقتضى فسقط ولحق حكمه
 الممكن وهذا هو الجديد دقيق لا يرد عليه شيء وان حمل عبارة الشارح ثم على يد الحكمين بعد ان يقيم من الهداية من قبيل ذكر المردف
 وارادة اللازم وعلى يد المايز صحة غية الثالث لانه من عبارة والا قرب ان يقال ان طلاقك منك صراحة المستند حقيقة في الوجود
 لما لها صريحاً فيها بجديت ابن عمر في الصحيحين انه طلق امراته في الحيف فلم يستفسر النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان
 ارادة الثالث منه لاستفسره يدل على الملازمة حديث ركانة بن عبد بن ابي في سنن ابى داود انه طلق امراته رقيقة
 فقال صلى الله عليه وسلم ما بال عدد روت الا واحدة فقال ووالله ما روت الا واحدة الحديث قوله وهذا ينافي

[illegible]

اور كلام الهداية جوا بنس المعاصرة وطن انه غير شامل لمثل طلقك وهو لا يصح جوابا عن شيء من ايصافه ولا يدغم المعاصرة
 في شيء منها ولا يصح ملكية انه ان قيل ان مراده ان الطالق ذكر لطلاق وهو صفة المرأة فانت طالق في السنن وفساد
 لا لتطليق الذي يصح بنية الثلاث فيبطل هو ثابت مقتضاها يكون دفعا للمعاصرة غير شامل لطلقك لكن القول بانه انشاء
 لطلاق وهو صفة المرأة بجيد لان المسكلم انما يقدر على التطليق لا على انشاء صفة لها الا ان يقال انها مقصورة
 اليهم بتوسط التطليق قوله على ان تاويل الترجيح يجب عنه بانه لم يصير من قبيل ابداء اسم المفعول عن المفعول على
 وهو متفق فان قلت هذا ما ذكره المصنف من التاويل فوانت لطلاق يدل على صحة ارادة التملك عند ابداء اسم المفعول
 والقرض ان صرح به كانت مطلقة لا يقبلها فالجواب ان الذي لا يقبله هو اسم المفعول المنقول لانتشاء الذي لا يقبلها
 ليس لانتشاء وفتايل هذا الاقرب في الحق ما قيل من ان مثل انت طالق اخبار لصيغة النساء بموجبه ولم يصد
 الذي يدل عليه لصيغة وهو صفة المرأة لا يتحمل بنية الثلاث والذي يدل عليه وجوب اسمي التطليق بتجملها فتى لم يكن
 مذكورا لا يصح بنية العموم لكونه مقتضى اذا ذكر نحو انت طالق رال المانعة فيصح ويكون المذكور بمعنى
 التطليق مؤكدا للتطليق الذي يدل عليه بموجبه قوله تعليل لقوله الترجع انما لم يحمله تعليلا للنفق المحذور الدال على كيف
 يكون مخرجه قال في المطول لا تخين ان يقال القرب زيدا فهو احكم ويكون الفاو للترتيب على ان ينفى المعنوي لتعديله
 ولذا قال في حواشي الكشاف في تفسير قوله ثم اذا اظلم عليهم قاموا ان قوله ايجاز في فقهه مرشدي ام
 استمرت تاويلي قد هربى مودلي تقديره لا شأنا ولا شأرا في فقهه مرشدي ام لا تستمر تاويلي قد هربى مودلي في قوله
 بالواد كان سديا او قالوا قوله ثم لم تجزوا من دونه اوليا وفالده هو الوالي ان ثم قد يراد ارادوا
 فالده شيوخ الفاضل في كونه منتهى اختلاف ذكر الكلام من حذف المعللة ثم ان الوجيان قد قال لاحاطة
 في اعتقاد شرط مجرد في فالده هو الولي والكلام يتيم بدونه قوله اذا كان كالملفوظ اراد المصنف ان
 قوله كسائر اجناس اياها الى ان صحة بنية الثلاث انما هي لكونها واحدا حكما لا من حيث كونها عددا لما ياتي
 من ان الاسم الفردي كسائر اسما والاحساس لا يحتمل العدد أصلا ولعل هذا هو وجه ذكر الثلاث لبعده وغير ذلك
 من الفاظ الطلاق نحو طلق نفسك ثلاثا وانت طالق ثلاثا لكونه تشكيلا بكونه ثنتين ولذا قال في الكشاف ان لفظ
 ثنتين في بنية بيان التفسير بغير موجبه والفتايل بانصرف اللفظ عن بدولة عيشة لا يحتمل اللفظ لصيغة الطلاق والعناق
 عند الاطلاق بوجوب الوقوع في الحال اذ ان علاق بالشرك سائر الحكم لا وجود لشرط تنسي ولما لم ينسب عدم
 احتمال صيغة الطلاق والعناق سائر الحكم فان احتمل سوا ذلك لا يرد من غير قربة يرد منها والموجب بربا بدونه

فقد برز في مباحث العلوم والكلام قولهم لكل ما قالوا انهم يعني ان النوعين معيدين الى ادنى تلك من مقياس فليست
 الاقتراف في ذلك لئلا يكون ان يقال ان الدنوا والعلو متصوران في النوعين باعتبار قوة احدهما وضعف الاخر
 بالنسبة الى الحقيقة كالحقيقة والعلوية بالنسبة الى البروتية بخلاف الاقلية والاكثورية فانه بحسب العدد كادرجة بالنسبة
 الى الثلاث في استحقاق ذلك غير متصور في النوعين كما لا يخفى قوله وفي بحث الخوازي في بعضهم والاعتراف
 بان المزدرف فيه دلالة اللفظ على اللفظ بخلاف المقضي على ما في التوضيح فهو مطرد لكنه خفي قوله فلا يميز في مثل
 قوله ثم الخصال العلامية المنسوبة في شئ من المختار ومن نظائر المقضي قوله ثم فلفظا اذ بالي الى القوم للذين كذبوا
 بآياتنا قد مرنا هم قوله التالي اضرب بعصاك الحجر فانجرت وقوله ثم فادلى ولوه قال يا شيرى قوله لم يميز في المزدرف
 الذي لا يميز فيه عن المقتضى فلفظ المزدرف في حواشي الكتاب اقول معنى قول فخر الاسلام انه يشكك على صاحبهم
 جين المقضي والمزدرف انما يحتاج مسمى الكلام الى التسمية اذ لو لان الكلام يحتاج الى تسمية لما اشكك على صاحبهم
 الفرق بينهما انتهى يعني ان المزدرف الذي لا يحتاج الى الكلام اليه وهو الذي لا يميز فيه بالنسبة من المقضي لكونه غير متغير
 اليه والمقضي يحتاج الى الكلام فمثل قوله قسم الشافعية المضمون الخ اهتم قسموا الدلالة لموصية اللفظية الى المزدرف
 اى دلالة على حال في محل فمضى بدل نص ومضمون اى دلالة على حال ليست فيه الدلالة على ان كانت على ما هو عليه
 فهو صريح وان كان على ما يلزم وكان مقصودا لتعلق قصد المستكلم بما دلت عليه فان كان اهتم لتوقفه على المستكلم او
 صحة الكلام بغيره او علة كونه فاقصود الا انما يباد كفهم البينية بسبب قرآن قوله عز وجل انهم لا يقولون الا
 ان وقت في نهار رمضان ولان لم يكن مقصودا فهو لاشارة كفهم جواز الاصحاب جناس قوله ثم اهل كلهم
 ليلية المصياح للفرق الثانية ان كانت على حقائق المنطوق فهو اذمة ويسمى مضمون موافقة ونحوى الخطاب
 والمحنة وقال السبكي يسمى نحوى الخطاب وان كان اولى لمحذون كان ساديا وقيل لا يسمى المساكين بل هو فقرة والا
 فمنها لفة ويسمى دليل الخطاب وهو المعبر عنه بما يتخصص بالذكر ثم ان فيهم الدوام نحو حين والذكر اذ قالوا الله لا اله الا الله
 قياسية بطريق القياس الاول والمساوى يسمى على دليل لفظية فغيره من غير اعتبار قياس ثم احلوا كلامهم قوله
 اى غير المذكور يعني ليس المراد من المسكوت عنه انه سكوت عن حكمه قوله وقالوا في آخرنا هذا المراد في ذكره ثم خروجه من
 الحجاب والسبكي قوله لا يميز تخصيص المنطوق الخ اى لا يميز لذكر المنطوق خاصة فائدة غيره وان كان المنسوخ ذكر
 فائدة وهو اثبات الحكم له وقيل من ان حصة الفائدة بالنظر الى اى قوله المسكوت استناد من اختصاصه ليس
 شيئا لان النوايا المذكورة انما هي لذكر المنطوق لعدم ذكر المسكوت والمراد به العلم بالعلم معدم الفائدة ولذا قيل

نحوى في قوله هو المزدرف

ليخرج ولم يقل لم يكن فائدة وهذا المفهوم كاف لان المفهوم فني بواجبه القياس فمما قد ما قيل انه ليس كذلك القول بالمفهوم
لان عدم خبره ما متناه وادقته **قوله** لم يشر لا يوجد فيها الشرط لا بد في هذا الكلام من التاويل بان مراد من الشرط
الامور التي عدتها شرط وفي بعض النسخ الحقيقة صور لوجود بدون كلمة لا وهو طاهر **قوله** ان المفهوم المفارقة تنبيه
بالماد في علم الاعلى عن الاوسط ان شرطه للمادونية ظاهر المنقوع عن الشافعية وعليه يدل كلام اكثر ائمة وطريقه الاما
الرازي واتباعه انه لا يشترط وقال ابن السكيت انه لو ان اسادى لا يسمى بالمفارقة وان كان مثل الاول في الاحتياج
به فمما قد ما في الخبرين انه لا وجه لهذا الاشتراط او لغيره من الحكم بالثبوت للمفهوم في المسكوت والمساواة ايضا فلا وجه
لا بد منه الدلالة غاية الامرات الاحتياج بما فيه شرط المذموم او في قوله ولذلك كان الحكم في ثبوتية انما اذ الى ان
المراد من الادنى والاعلى بالنظر الى المناسبة للحكم ولذلك ترتبت عليه الادولوية في الحكم في نفسه والاعلى من فهم
حكم الدنيا من قوله نعم ومن اهل الكتاب من ان ثبوتية لفظنا لوجوده **عليك** بدلالة النص **قوله** يعني ان المستدل
فلا يتقاضى قوله والمفهوم خصص الخبر قال المفهوم ولا يخرج محخرج العادة لا يخرج عليك ان العلم يكون التخصيص بالثبوت
في جودكم للاحراج لا يتحقق الا بعد علم الحرمة في المسكوت باشتراك العلة كحصول المباغضة بين الامم والسنن او غير
ذلك فكيف يمكن جعل عدمه شرطاً لتحقيق لفظي الحكم عن المسكوت فتاوى قائل مفهم يلزم الكفر والكذب والتحليل وقوله ان
به للدقائق في مجلس التفتيش **قوله** يدل على ان غير محذور الظن ان الادولوية والمساواة المانعان عن المفهوم
هما اللذان بالنظر الى دلالة اللفظ كعرف في دلالة النص لاني ههنا ذات الحكم بدون ملاحظة دلالة فلا بد ما قيل
انه عليه السلام سائر الرسل في نفس الرسالة والوجود في الواجب او من الممكن بشرط ان لا يظهر ادولوية لا
مساواة نعم في محمد رسول الله للقياس مجال وايضا لا بد من فيه ظاهر كما في التحقيق وغيره لان القول بالمفهوم
لا يزيلزم اعتباره في جميع المواد بل اذا لم يكن قرينة صالحة لزوم الكفر والكذب قرينة الا ان ظاهر الكلام قبل
التأمل لفي ذلك **قوله** في ابي جبين اعتبر جواز وجود مقتضى التخصيص لا يتحقق مفهوم اللقب بل هو مفهوم
المنفعة اصله هو ظاهر بل المانع عنه هو خبره فائدة وغيره وبالظن بعد ما يتحقق المفهوم كما مر لا جواز وجود ما
فانه يتحقق في جميع الصور **قوله** يعني ان مفهوم اللقب هو انما يخص هذا الوجه بمفهوم اللقب لانه لا بد من التبع
اذ لا من لفظ الادوية اسم ما المراد من اللقب الاسم ايا كان لفظك على ثبوت كلامهم العام خاصة كما هو معلوم
الصنف والشرط وغيره لا مكان منه الاجماع في محل النزاع **قوله** لا بد من التبع الى نفي الخبر الاول مما قيل انه لا يجوز
الى عدم جواز القياس لانه لا يدل على نفس القياس النسب حكمه بالاجماع **قوله** فلا قياس اي القياس

المتحقق على وجهه ان لم يتبادر اليهم ان قبحوا انهم ان لم يكن التحصيل فائدة غير تحقق المعنى بوجه
 محال بالقياس فلا بد من ان في الجملة عليه هذا على ما يابى لهم التحصيل بالاشياء المستترة بانها متوافقة حديثا بل هو
 واما من ذكر فائدة غيره بالقياس اذا كانت لفظة غير كونه الحكم ثابتا في المسكوت عنه فليس بل انما نقول ان
 سالت من غيرة والحق بالقياس محال ثم من انما فائدة من قال بموجوب الذي يكون مسكوت فيه اذا كان بالتحصيل فائدة
 غير انشئ كما في جملة الجواب من الجواب عليه لا فائدة قطعا لكن قال من السبكي عدم الوجود في الحق قوله وقد سبب انما الظاهر
 ان المسئلة بتحقيق المعنى هو انما هو ان لا لولوية المساواة بالنظر الى دلالة الفقدان من ان يكون جوبس العلة لولوية
 كما في دلالة النفس او اشعرية كما في القياس لا لولوية المساواة في نفس الحكم من جهة النظر عن الدلالة فان اراد
 من قوله من شرط القياس المساواة بالنظر الى دلالة الفقدان فكيف جزم ان يكون الثابت بالقياس ثابتا
 الموقوفة يكون ثابتا بالنفس الا ان غير من اذ كان من التسمية قياسا بالجوهر والقياس من القسم مما سواه من الاشياء فمعلوم
 الموقوفة والنفس ان اراد في نفسه فاستفاد وليس بشرط تحقيق معنوي من الفقدان قوله فيقيده بالوصف بان يحل
 نفسا نحو ياني نحو الابل السائمة كوة او لا نحو في سائمة الابل كوة واما نحو في السائمة كوة فتقبل هو من اللفظ وقيل
 من الصفة وقال ابن السمعاني ان الاسم مشتق من السائمة كوة او لا نحو في سائمة الابل كوة فتقبل هو من اللفظ وقيل
 الجواب ان اللفظ فيهمونه ليستقوا انما هو انهم في ذلك بلبيل استصحابهم من المثال قوله لعدم فائدة التحصيل
 لا يفهم ان غير الابل في ذلك بلبيل استصحابهم على ان المتبادر على فهمهم الحكم على سواه قوله والمثال الجبري هو
 الفهم انه جواب آخر فانه تام بدون السابق وبالعكس فذكره بوجه لطف به على ان عبارة لهم الحكم من المثال الجبري
 الحكم ليس على ما ينبغي قوله على نقل عنهم انهم انما هو على وجه فهمهم من مطلق الفقه فلم يزلوا الجبري على منتهى عقولهم
 قال انه ما يدان ان مطلق غير الفقه ليس بشيء على من ليس بواجده يحل جزمه وعقوبته وكذا انما هو نقل فهمهم عن
 عجز من ذلك بقول الخليل بن محمد بن الحسن بخلاف ذلك وبها امان في العربية رد على من جزم ترك الابل في المثال الجبري
 ورسم فانفتحت خمسة عشر الف على النحو والآخر خمسة عشر الف على الحديث والفقهاء من ان الاشياء في مقدم عليها زمانا فان
 ولد سنة اثنين وعشرين وماية وثمان مائة اربع وعشرين واما من عن سبعة وستين واثلاث وسبعين والفقهاء من
 من صحة الالف سنة ما لم يدركه المتأخر فافهم اسي المقتدم اصبوحا رد على خير القرآن الحديث وبالجملة لفصل المقتدم
 في الفقه قد رد على اصحابنا في غيرهم عنه انه ملغى له واخذ عنه وكذا ابو عبيد لا يقال له ثبت اولى من الثاني
 لا نقول ذلك فنقل الحكم عن الشارح واما ما ينشأ فلا لولوية لم يثبت علم الانسان في قوله وهو ان الوضعية هو وما ذكره ثم

تعلقوا بالاشياء والاشياء بالاشياء فلو كانوا في ذلك لكانت فالفهم في فاما التعليل في غير ذلك فليس كما في س
 في ذلك فاما في غير ذلك فليس كما في س في ذلك فاما في غير ذلك فليس كما في س في ذلك فاما في غير ذلك فليس كما في س

تم نيات اللغته به وهو وصف التحصيل لغتي الحكم عن مسكوت لان التحصيل الغير من جنس اللفظ الموصوف من حيث هو قد
مبروا يانه قسمه لانه الوصفية للفظية قوله وهو انه لم يعبر به ليعني انه لو ترك لم يبق الحكم مفيدا ولم يحصل المقدم بحال
ترك الوصف قوله ليس محل الوجود ما قوا من مجازفة القياس فهو بان ليعينه قياس تحليل نفس آخره محل مفهوما
هذا النقص فالمراد من القياس في قوله محل القياس تحليل هذا النقص انه في قوله ليس موجبا للتحصيل وانما هو ينقص
بالذكر لانه يعلم غيره بالاولى تسامح فانه دليل لعدم الحاجة الى ذكره لغيره بالتحقيقة قوله ذكره واجب لكنه ان الوجود حاصله
ان الوصف لسباب التناوب بان يراد الاستغراق العرفي للوصف ليعين الحقيقة من غير احتمال فبقية الوصف زيادة
لتجسيم واجابة اى من تعبير الاستغراق العرفي واجاطة فعله هذا المراد من داتيه والطاير الواحد والفرود استغراق من باب
الى الاخر اى من كل فرد من افراد الداتيه والطاير ولد اورد عليه اشكال حل اعم واحاب بانه على ما في حيث قال
فان قلت كيف قيل الاحتمال مع افراد الداتيه والطاير قلت لما كان قوله ما من داتيه ولا طاير اريد الا على سبيل الاستغراق
ومغنيا عن ان يقال ما من دواب ولا طيور حل قول الاحتمال على ما في حله السوال لا يعبر حل اعم سواء اريد الوحدة
والفردية الشخصية او النوعية لان الفرد ليس بجماعة والنوع ليس بجماعة اقول بانه جماعات لا تشملها على الاصل
او باعتبار منه في زمان يدفعه لتقديره بامثالكم فان المراد بكم افراد النوع الانسان فالمتساوية بالنوع بالنوع في
محفوظ الاحوال لا يصف او بما عرفت في وقت بالنوع وحاصل الجواب ان الحكم باعتبار المعنى واللازم كما في كل في فلك السجون
قوله وقال يجب الافتتاح الحاصل ان الوصف لبيان ان المقدم هو الجنس من حيث هو لا به الوحدية والفردية
التي هو يدل لول افراد الداتيه والطاير فليس المراد من داتيه طاير الواحد والفرد بل الجنس فيكون استغراق بالنسبة
الى الجنس من جنس من جنس من جنس كما يقال ما من رجل من بنين الرحلين ورجل لا اشكال في صحة الحكم
لاشتمال كل من الجنسين على الواحدة كثيرة كل احد منها امته كالانسان وليس الوصف على هذا الزيادة للتعظيم الاجابة
لان الجنس من حيث هو اى بالشيء مفهوما واحدا في سياق كلامه الشارح لم يبا عارى على اختلاف كلامه
والافتتاح وصرح بفتح المفتح بالفتح وسما ديه لشيء كلامه في المطول فهو على ان يراد من المفتح ان الوصف
لبيان ان المقصد بالجنس لشمول جميع الافراد والصدق على كل واحد منها كما يقتضي احتمال ارادة داتيه يراد وطاير
مثلا ويكون الاستغراق عرفيا فالمفتح تحيل الوجهين حله الكاشي على الاول والعلامة على الثاني والشارح سحورما
نبار على ان الثاني يعيد شموله قدرته لكل فرد فرد وشيئا الاول محصور عن اشكال المحل قوله لا افراد
اى الجنس مع الواحدة الذي هو يدل لول الكلمة فيكون الاستغراق بالنظر الى الافراد ويرد اشكال المحل ليس المراد

والتجسيم واجابة اى من تعبير الاستغراق العرفي واجاطة فعله هذا المراد من داتيه والطاير ولد اورد عليه اشكال حل اعم واحاب بانه على ما في حيث قال فان قلت كيف قيل الاحتمال مع افراد الداتيه والطاير قلت لما كان قوله ما من داتيه ولا طاير اريد الا على سبيل الاستغراق ومغنيا عن ان يقال ما من دواب ولا طيور حل قول الاحتمال على ما في حله السوال لا يعبر حل اعم سواء اريد الوحدة والفردية الشخصية او النوعية لان الفرد ليس بجماعة والنوع ليس بجماعة اقول بانه جماعات لا تشملها على الاصل او باعتبار منه في زمان يدفعه لتقديره بامثالكم فان المراد بكم افراد النوع الانسان فالمتساوية بالنوع بالنوع في محفوظ الاحوال لا يصف او بما عرفت في وقت بالنوع وحاصل الجواب ان الحكم باعتبار المعنى واللازم كما في كل في فلك السجون قوله وقال يجب الافتتاح الحاصل ان الوصف لبيان ان المقدم هو الجنس من حيث هو لا به الوحدية والفردية التي هو يدل لول افراد الداتيه والطاير فليس المراد من داتيه طاير الواحد والفرد بل الجنس فيكون استغراق بالنسبة الى الجنس من جنس من جنس من جنس كما يقال ما من رجل من بنين الرحلين ورجل لا اشكال في صحة الحكم لا شتمال كل من الجنسين على الواحدة كثيرة كل احد منها امته كالانسان وليس الوصف على هذا الزيادة للتعظيم الاجابة لان الجنس من حيث هو اى بالشيء مفهوما واحدا في سياق كلامه الشارح لم يبا عارى على اختلاف كلامه والافتتاح وصرح بفتح المفتح بالفتح وسما ديه لشيء كلامه في المطول فهو على ان يراد من المفتح ان الوصف لبيان ان المقصد بالجنس لشمول جميع الافراد والصدق على كل واحد منها كما يقتضي احتمال ارادة داتيه يراد وطاير مثلا ويكون الاستغراق عرفيا فالمفتح تحيل الوجهين حله الكاشي على الاول والعلامة على الثاني والشارح سحورما نبار على ان الثاني يعيد شموله قدرته لكل فرد فرد وشيئا الاول محصور عن اشكال المحل قوله لا افراد اى الجنس مع الواحدة الذي هو يدل لول الكلمة فيكون الاستغراق بالنظر الى الافراد ويرد اشكال المحل ليس المراد

منه الواجب المتعين لما ينبغي من ان يتقوا الله في كل ما هم فيه من العمل والعبادة والصدق والعدل والبر والنجاة
 الى استعراق النور على ما قيل في نهج منور والذين يكون الوصف هو احتمال العزى منقول الى الكشاف وسبق كما
 صرح في تعدد ما في قوله بسيد الخ يمكن ان يراد من وابه مخصوصة بحسب مع الوحدة الذي هو مدلول الكلمة
 رداً على تقييد تشخيصه وما قيل في الجواب ان مراد من خصوصية بحسب مع الوحدة الذي هو مدلول الكلمة
 قوله ولا يخرج من خارج الا على نقل عن ابن عبد السلام ان القاعدة لعقبة الكس لان الغالب على الحقيقة
 على العادة على نوبتها انما هي الحكم على ما لا يمكن ذكره اذا ذكره دل على نفي الحكم عما لا يمكن تحليف اذا لم يكن
 غالباً في غير من الحكم بذكره ما فهم من ثبوت الحقيقة قوله السؤال كان ليقال بل في انهم ليسوا بغيره كونه
 في انهم الساتية وكونه قوله ولا يمكن ان كانت عن هذه الزكوة عن غير شائبة او تريد ان يبين الحكم
 فتمه خاتمة فعلت في انهم ليسوا بغيره كونه تضييعاً على ان الغرض بيان وجوب الزكوة لا جعله في قوله ولا تقدر
 جهالة اي جهالة التي طلب كما اذا لم يعلم التي طلب الزكوة فلو شائبة موعظه في العادة حقيقة زرعة الحكم كذا
 او جهالة الحكم بل المسكوت فيها اذا كان غير الشارح قوله او خوف اي خوف من غير الحكم عن ذكر المسكوت قوله
 وهذا الظاهر الجواب على ما قال في العلم ان هذا لا يدل على تسكينه في ثبات التخصيص يدل على النفي بالنقل عن اهل اللغة
 فيهم ذلك بانهم نقل فيهم ذلك للنسب بالعادة والحاد غير مفيد لان مسألة التخصيص يدل على النفي من ما هو في الحقيقة
 وارجح الظاهر الجواب عما سبق من ان حصول النفي لا ينافي في اخرى كانت تحت مفهومهم ومنهم من عرفت انية اذ لا يمكن الحقيقة
 المعنوية كما لا يخفى قوله ليس ينبغي جاصل ان العادة المعنوية في تخصيص الوصف العادة التجارية بالصفات
 الموصولة بالوصف لا تخفى الحكم بالنسبة للموصوف بل لا بد من فائتي يوفيه كون احد ما وجباً للتخصيص بالذات والاداء
 الاخر هو متعسر بل متعذر من انهم قد اعتبروا في غير الحقيقة تحقيق الحكم وحصل المعنى على نهائيه كلامه قوله من وقت
 الدعوة وصيرورتها امر له من وقت حلاوة ما كبر انما هي الطريق الاستناد والضرورة فلا يعيبه في حق قوله
 فنكون من شاذ او في الحقيقة العلمية نحو السائل لما حتمه في دون غير المحتاج والفرق زماناً ومكاناً نحو سائر الوهم
 الجملة المجلس انما يريد اي لا في غير لاداءه ولا في حال نحو حسن الى العبد مطيعا اي لا عاصياً ولا بعدد وفاقه بل في
 ثابته حلاوة اي لا اكثر واذا اشترى الحكم في انما هو كلفه سبيلهم استا اقل من ذلك ولهذا قال السبيل امر العادة
 لفظ معتد لا ليس بسبيل ولا استناد ولا غاية لا انعتت فقط قوله في التوجيه الجواب انه انما ذكره ان ما ذكر
 في الوصف عبارة الشرط المتفردة به قوله في التوجيه الجواب انما بان ليقال ان كثرة العادة

قد يوجب قوة المدلول في الجملة قوله من لم يمسس الحجر كائن شريكه راجي الحسين البصري **قوله** بقدرها الزيادة
 انه جعل ان نيكلم مفعول فعل محذوف تحتل ان يكون مفعول طولاً اي من لم يقدر ان يقبل نكاحها او بدلا منه وطولا
 مفعول يستلزم وهو الغنا والاعتلاء **قوله** من الا ما تنسب من فاعلا تسمى العبد الآتية فتى وفاة وان كانا كبيرين
 لانها للرق لا يوقران توزير الكبار **قوله** فعند الوعد عندنا يجوز ولكن يجوز لاحتمال استرقاق الولد منه المكان
 الاحراز عنه وليس فيه الاسترقاق قطعاً كما قال المشافعي من ان له المثل بالاستيذان عن مولاه ولاننا بالكرامة فيه
 بالشرط او لان العادة كانت نكاحها عند عدم الاستطاعة **قوله** لا يجوز الوعد وايضا لا يجوز نكاح الآتية الكتابية وان لم يولد
 طول الحرية عملاً بمفهوم وصف الفتيات بالمؤمنات **قوله** نكاح الآتية والحكماء مؤمنة قوله كراهية وان كانت كتابية
 وانما لم يجعل نكاحاً بمفهوم وصف المحصنات بالمؤمنات لمعروفة دليل آخر هو ان هيأة النجس عن الاسترقاق الذي هو ك
 حكمه وجب بالمكن وقبلا مكن نكاح المرأة الكتابية مع ان الولد يتبع خير الابوين دنياً ولعل به انما يجب اذ لم يمسس
 دليل وقيل طول الحرية الكتابية لم يمسس عندة **قوله** هو عند الممسس عندنا عدم بل هو جارية فهو على تقدير مسس
 او بالنظر الى كونه من لم يستطع والنجوز انما هو قوله تم واحل لكم **قوله** لاحكم شرعي ولو سلم لم يمسس كيف يصدر
 يكون مخصوصاً لمنطق هو ان من لم يمسس عندة الا ان يقال ان المنطوق بها لفظة عام مخصوص والعامة عندة ظني
 اذا كان مخصوصاً فالظني تخصيص الظني **قوله** لم يمسس بالشرط يعني ان يجوز نكاح الآتية مطلق لعدم الاستطاعة فيجب
 ان يثبت عندة فلا يكون ثابتاً قبله بقوله لم يمسس لانه يلزم اثبات الثابت **قوله** عند اهل العربية يعني ان الشرية
 الواقعة في كلام العرب قال اهل العربية معناه ما يثبت حكم الجزاء على تقدير ثبوت الشرط والميزان قالوا معناه الحكم
 بل هو من شئ بشئ **قوله** ان اسم هو الجزاء قال الشيخ حواشي على المنقول انه عذوب حسب الفتح وقد خالف
 النسخة حيث خذوا بان مدلول كلهم المجازاة ارتباط الاول بالثاني ولزمه لكل واحد من الشرط والجزاء اجزاء
 الكلام بمنزلة المبتدأ والجزء منه انه غير صحيح فمفسد لان مقتضى كعب اضربك على هذا اضربك ركبا كما نص عليه
 في المنقول مع ان الاول صادق واقاد الشيخ الاستاذ قدس الله سره والعز في تعليقه عليه باحصله انه
 بمنزلة الطرف والحال في مجروده قبيح الا في كفيته لتقيد فان الطرف مثلاً قبيح لنفس المسند لا يثبت المسند
 اليه بشرط لثبوت له فلا بد صدق الاول من تحقق المقيد القيد معاً بخلاف الثاني فان صدقه لا يثبت
 تحقق الشرط والجزاء بل على ان يكون ثبوت في وقت ثبوت وان لم يثبتا ومن اراد التفصيل في الطلب
 منها **قوله** حتى يقتصر واما عند الشرط من جاب قصر العام فمقتضى وجهه هو القصر **قوله** في حكمه تارة الاضافة

بإثباته الظاهر في آخر قوله جوز تعجيل كفارة البهين الظاهرة من تعجيلها أصلاً لأن الكفارة الفعلية التي تدرب
 إثر الخت والكت وكيفية تقديم عليه لأن يقال إن المراد منها تعجيله بدو شتره أو دحية قالوا ثاب بالنقل ليس
 يستتبع فيها قوله لما قرر المحرر أصلاً أن المراد بسبب الشرط مطلقاً وأن لم يكن في صورة أتعابيق ولما قرر أنه
 في الآية ثم يسهل بيان سوتها وأثرها بالتعجيل إلى تعجيله فها هو كما - الله ثم قوله أن الخت سبب بغيره والخ
 محقق الروفة سبب وجوبها البهين والخت وقيل البهين في الخرج لخت شرط قوله والخت شرط في الخ فبشرط الخ
 للعلم بان الكفارة لا تجب قبله اتفاقاً ولا واجب بمجرد البهين الشرط لا يوجد قبل شرطه فلا يقع التكفير واجباً
 فلا يستقل الوجوب قبل ثبوته ولا عند ثبوته ليعمل قبله لم يكن واجباً وإنما تقدم التكفير بعد الحر على الميت بسبب رتبة الكثرة
 وعددة القطر فإدود الشتر فيه على خلاف مقتضى الدليل فيقتصر عليه ولا يمتد إلى غيره قوله بل يظهر الأثر في
 التقضا ونفي الواجبات التي يعجز أثر الوجوب فمقتضاها قالوا بانفكاك الوجوب عن وجوب الأثر في اختلاف الأثر
 أثره فيه كما كفارة بالصوم فإن وجوب قبل الخت لا يؤثر في التقضا فإنه كلياً ولا يمكن أن يكون له حصص منسب للتعجيل
 لعدم الانفكاك البديهي مطلقاً بل لكن الشارح هو قال في فصل تقسيم المأمور به أن مجموعها ليس فعية لعدم
 على عدم انفكاكها وأن الوجوب في مثل التيمم يتأخر إلى زمان ارتفاع المانع فخلق في فعله في الزمان الثاني في
 المجموع أنه قضاء وليس فيه سبق الوجوب في الجملة لا على ذلك الشخص وبعضهم أنه ليس بقضاء ولا بد له من سبق
 الوجوب على ذلك الشخص وقد انعقد الإجماع على جواز ترك مثل التأخير فلا وجوب عليه وبعضهم أن عليه الوجوب في اتفاق
 السبب وعملية المحل لتحقيق اللزوم لا المانع ليعمل به وجوباً بعباد وجوب الاداء ليس بها التخييل العبارة التي
 فالمراد من كلامه على ما هو تحقيق من نواهيهم منسب الانفكاك ليس بالتخييل عبارة وليس منسب محقق قوله
 وإنما تعلق الوجوب بنفس المال أي القول بان الوجوب هو لزوم المال بثبوته كما يدل كلام الله عز وجل حيث قال
 إن منبث المال في الذمة بالشراء ومنه أنه لا يجب أدؤه إلا بالقبض أو ما يعلق منه من اتفاقهم على عدم انفكاكها
 مطلقاً من غير تعجيل يدل على أنهم لا يقولون بانفكاكها في المال أيضاً وهو العلم من كثير من مسائل أصولهم فعمل
 بتجوية تعجيل المال دون البديهي مبناه غير ذلك في بعض شروحه الهداية أنه لا يفرق بينهما في قوله التقديم فوحيه
 لا يقدم الصوم لأن تقدم الوجوب بعد السبب قبل الوجوب لم يعرف شرعاً إلا في المال كالكفارة لا فيقتصر عليه
 ثم أنه سيجي أن الوجوب في المال عند الحقيقة هو لزوم المال بثبوته في الذمة ويستحقه الشراء والدية سبباً فوحيه
 شمس الأكرية هو المراد من استلواي ذكره تأخره بحيث الأحكام لفعل قوله أو كبروا العلم لأنه بمنزلة فساد البهين بسبب

تعلق الفعل به ولا يمكن أصلاً بخلاف الأول فإنه منزه عن الفعل مطلقاً لا لأنه سببه أي العین سبب لكل واحد
 من الفعل والحرقة **قوله** لا عند وجود الشرط الثاني التدبير فإنه تعليق التعلق بالموت مطلقاً لا لأنه سبب سبباً في الحال صرح به
 في الهداية في باب شرط ذلك ان المانع من السببية في هذا التعلق قائم قبل وجود الشرط لان المنع من السببية هو
 سبب هذا التعلق فإنه ليس للمنع قبل ثبوت الحرقة فهو في حكم التجنيد لكونه مطلقاً بما هو كائن في الحالته وما خالف الحكم في الموت
 واليقين زمان وجود الشرط بطلاناً بالكلية للموت فترى عین تدبير سببية في سبب في الحال وفي آخر باب العتق
 بعضه من الهداية في المدبر ينقد السبب لعدم الموت **قوله** اور على الاول دون الثاني لان عند التمسك
 جزئه وتحقق صيته باعتبار جزئه لا يثبت في الحال فالتمسك ليس سبباً في ذاته وإنما اذا كان له جزئ سبباً ليقال انه مانع
 لوجوده في الحال بخلاف الشرط فإنه قيد للثبوت المانع عن حصول السبب وهو طالق ومقتضى عند اهل العربية وجزء السبب
 وهو مجموع الجزاء والشرط مانع لثبوت جزئه الا حرم وصوله يجعله غير مستقل عن جزء بعض الكلام التام عند اهل الميزان قبل
قوله انت طالق لو قال ان دخلت الدار فانت طالق لا يجنبه فإنه لا يصل به قطب بل لا بد من حدوث الملك
 ايضا بخلاف ما اذا قال بما ان تره فانت طالق فإنه يصل بمجرد وجود الشرط والحال التعلق واليقين
 للحمل على البر فلا بد من ان يكون الجزاء طاهر الوجود ليكون خيفاً وعند عدم الحمل ليس كذلك **قوله** له معرفته ان
 يصير وعرضه بدون اليا لمسته وعلى هذا الاضافة بيانته ولهذه العرصة اعتبار الشرع له حكم السبب حتى اعتبر اليا
 عنده التوافق لكونه مجزئاً عند وجود الشرط وقدم الطلاق والتعلق ولو كان مجزئاً عند التعلق لم يعتبر أصلاً
 وبهذا انه قد اورد ابي لوقال ان اشتريت فلاناً فهو حر فاشترته بنوى بكفارة عبده لم يجزه لان النية لم تقار
 بسبب التعلق وهي السببية عند الشرط ليقضيه انه سحره على هذا ما بينت سببه لانه لكونه بغير ضمنية
 اعتبر الشرع له حكمه فوجب ان لا يثبت النية عنه لا عند الشرط ولا في المعتبر المقارنة لوجود السبب والسببية انما هي
 عند العارض على خلاف الأصل فلم يعتبر معاً ان اعتبر العارض بغيره فلا يعتبر في جميع الاحكام وانما لم يعتبر لكونه
 حكم السبب في حق المحل حتى يصير له جنسية ايضا لان المحل انما هو لصداقة الحكم وقد اخرج العارض الوصول والمصادقة
 فتأمل **قوله** لا يشكلك ما تركه وبيعه روى عنه عليه السلام لا تذر لابن ادم شيئاً الا يملك ولا يترك له شيئاً الا يملك ولا يملك
 له شيئاً الا يملك قال الترمذي هذا حسن وهو حسن نفي روى في هذا الباب وبيعه انه عليه السلام سئل عن رجل قتل
 يوم ام تزوج فلانة فهو طالق ثلثاً قال طلق بالاملاك واليه عن ابي ثعلبة قال قال عليه السلام لي عملنا حتى ام تزوج
 ابنتي فقلت ان تزوجتها فهي طالق ثلثاً ثم بدلي ان ام تزوجها فامتنعت رسول الله عليه وسلم فسأله فقال لي

الحال ان السبب في الموت هو الشرط والحال ان السبب في الموت هو الشرط والحال ان السبب في الموت هو الشرط

تتزوجها فانه لا يطلق الا بعد الشفاح قال فتمزوجها فولد لي سعد وسعيد والنجوب ان الاول ليس بمحولات
على نفى التجيز والمحل من السلف كالسبعي والزهري وغيرهما ومن الزهري عليه السلام الحديث الاول في اهل اللغة لا
يعفون من الطلاق تقليد وكذا السهمي لو حلف لا يطلق امرأته فعلق طلاقها لا يحث اجماعا وان الاخيرين لا شك
في وصحتها قال صاحب تنقيح التحقيق انها باطلان فتوماول ابو خالد الواسطي وهو وضاع وابن معين وهو كذاب وفي
الاخير علي بن قوسين كذب وقال ابن عدي بسرق الحديث بل ضعف احمد والوكبر جميعا لا حديث فقال ليس لها
اصل في الصحة ولضعيف ذلك لطيف من فقه اقتدير لقي ان حمل الحديث الاصل على التجيز بما به مروي انما هو من المجازة
ولم يذكرها في هذه في الهداية ومثروحه قوله قوله سبب الكفارة هو الحنث عندنا اي ابتداء حقيقة فانه قوله لانه
وسيجي في الاسباب ان سببها يمين بانني كلف من ان سبب الكفارة هو يمين بل الحنث المراد منه ما قال الامام محمد
انما يحل ان يمين سبب الكفارة ولكن نقول سببها الحنث وفوات البر لطريق الانقلاب فان اليمين كانت
سبب عليه فلما كانت الكفارة خلف عن البر فليكن سببها اليمين للبر الى سببها الكفارة انتهى فاقول ان سببها
لكن بطريق الانقلاب وحده لا يرد لما اوردوه بقايل ولا قوله لا مقام الا انها لا يتحقق ان لا يكون شرط اليمين لا مقام
ان يكون الشيء شرط تحقيق الا عند عدمه الا ان يقال انه شرط بان يوجد وينعدم اليمين لا مقام ما وضعت
قوله لا مقام افقد الشيء الى التدبير سبب الحنثية ثم انها لا تتحقق الا بعد عدله لا تثبت بعد الموت وهو منعدم
صرح به في الهداية في باب التدبير فالوجه في تقرير الاول ما فيه من انه ليس له سبب في التجيز فغضب اي ادنى وجبات
السبب ان يكون محضيا الحكم اليمين شرحت موجبه لبرائة من الحنث الذي هو حنث فيستحيل ان يكون شرطها
الى الكفارة التي ثبتت على الحنث وهو قوته في تخفيف قوله يجب تقريره انما فانها من الهداية وادخلها في
بل ليس الثاني الا حاصل قوله لا مقام الى عبارة اخرى قوله من حيث انه حنث في سببها لان لا بد من ان
يكون سبب الكفارة دائر بين الخطر والا لا بد ان يقال ان سببها المجازية وهو اليمين كذلك وهذا القدر كاف
فيكون شرطها ان صدقة فقولته ثم ذلك كفارة اي كما في قول اهل اللغة والبرف كفارة اليمين من قبل الاشارة
الى الشرط لا سبب كما عرفت فهو في جازية فاجابة في الشرع كما في كفارة الاحرام وصدقة افطر قوله وعلى الثاني
الحرف في قوله عليه لان الحكم لو وجد عند وجود المهر الزم منه وان كان قد سبق منه عدمه بخلاف اليمين فانه لا يتحقق
وجود الكفارة لانه لم يخل عندنا والكفارة لا يجب سببها ان يكون كذلك كما ذكره قوله هو الجناية عليه ما به
ما رتقا فلا بد من ان يرد منه افطر بين الخطر والاباحة قوله ما نأخر الحكم فلهذا الملك تأخير في الجناية

واداني الناجيل فلا بد الموقر منها هو مطالبة **قول** شرط النجاء الى حاصله ان الاصل في الموقر ان يدخل سبب
 لا الحكم فقط لئلا ينفك الحكم عن سبب لكن البير لكونه من الانبئات غير محتمل للشرط فالمرتبة جارية للضرورة على خلاف النجاء
 فاعتبر لغير ما ينفذ به الضرورة وهو باوجود في الحكم بخلاف التعاقب والاطلاق فانهما يتقيدان بالشرط فالقبي للموقر على اصطلاح
 وحمل التعليق على كماله فادخل في سبب **قوله** انه انبأت القوة المحركة قد تفرغ من موصفه انه يجوز كيف وليس مقتدر العتبات
 انما له ملكه فيقول الرق قوما فادة اللفظ اسي لفظ الكتاب كما يدل عليه كلام المتأخرين في احوال الكتاب **قوله** من اجبت الامر
 والسنن في ذكره في مباحث النجاء ايضا **قوله** انما لا يكون تعليلها لم تعيد او المراد ما فيه معنى الامر والسنن **قوله** انتم
 او تحتل بان يبرهن الى الحكم المطلق المذكور في الحكم **قوله** الا ان النجاء والاشياء الجارية ان القسم اعظم من المقسم للفظ
 المقيد للحكم النجاء الشرعي ايضا يكون انشاؤه وتجربا بل نقول لمقيد للشرع العيني قد يكون غير ما كالفقهاء لم يقيد لرد ال
 ملك المهاجرين عما خلفوه وصيرورة في حقهم كمال النجاء في قوله **قوله** انما للفقهاء المهاجرين الثانية ولا مله لمقيد لجل
 الابن للاب عند الضرورة وهي لاية محكم في قوله تعالى **قوله** على المولود الاية كما مر لكن المقصود انما ذكر ما هو المهم من المقيد
 للشرع وهو الامر والسنن في تقسيم الانشاء والنجاء ليس الامن ان يرد من القسمية اليها للفظ باعتبار افادته المتضمن
 قال السبب ايراد في الباب الاول بان الموروث في باب الاول ما يتوقف عليه افادته الشرع لا مطلقا بل بغيره **قوله**
 قبيد اللفظ بالمقيد اسي الحكم ليجزى قد عرفت ان المفرد قد يكون مقيد للشرع فلا يخرج به فالحق ان البقيد به لانه
 المقسم اليها بل انما هو قد لا يكون انشاء ولا جزاء ولا بد في احد الانشاء من باعتبار ما يخرج منها المفرد فاعلم
قوله المفرد اسي ليس بكلام تام **قوله** حد الانشاء مستفاد من التقسيم استلزاما **قوله** انه اسي المفرد **قوله**
 لا حاجة الى ان يقال في دفعه ما ورد من ان ما يتجملها لا يصدق على شيء من اقراد الجزاء لانه ما صادق او كاديب
 ان المراد احتمال احدها اسي بالانصاف لانه فانه من كونه ليجيد البعد بقيد الاحتمال بالنظر الى نفسه اسي انما اذا كان
 غير اعتباره خصوصية بالاحتمال البقية فانه لا يصدق عليها قط **قوله** ومعنى احتمال الجعني منه انه يمكن عند العمل
 ومحتمل انصافه بالصدق وانصافه بالكره على البديل في نفس الامر فلا يرد ما قال السيد من ان المراد امكان
 انصافه بحسب نفس الامر فليعلم الا يكون الامكان المذكور كقوله في احتمال الاي هو الامكان الذي ينبغي ان
 يسببه كما يفهم من عبارة المفتاح كما ان وصف النجاء الاصل وصف القول وصف القابل انما هو باعتبار **قوله**
 ولو سلمنا على انه تعريف بلازمه استفادته **قوله** تفسير لفظ النجاء بالتعريف لفظي **قوله** فالحكم في خبره
 او مدحه او مدخ فاعلم لاجله او اجبه او حتى به لو وصفه بالاستقامة وبطبيعية ومثله او قصصه به فهو وليس عليه

مستدعية لشيء كنه بين الوجوب والندب وكل فعل فيه امر شرعي او عتب عليه او سفت فاعله او فاعلي مجتبه او شبه
 فاعله باليهما يحتمل او بالشيئين او وصفه بسوء وشره فهو دليل المنع من الفعل ودلالة على التحريم انما هو من الكبر
 وليست فاعلا بالاجتهاد من الايمان بما في الاعيان من المناقب ومن السكوت عن التحريم من الانكار عما من جرم
 الشيء وقد ذكر الشيخ عن الدين بن السلام في كتاب الامام اذ قد لا يحكمهم حجة كثيرة يستدل بها على احكام منها
 ما ذكرت قوله فوجه افادته للحكم الشرعي هو قول الامام في خبر الاسلام قضية الامر لغة السالكين لا الوجوب
 لكنه ينافي الاجابة بمقتضى حكم الوجوب ولا يتوقف على تحقير المأمور وتوقف الوجوب عليه انتهى ويصح في كتاب
 القيم في باب الامر على هذا الوجه بل هو الاجابة والذي هو لا يجاب ليس المحكوم به فيه ذلك كذلك لم يكن بعد اذ كان
 قضية لغة اليقين والوجوب والتحقيق بل هو المظهر في ذلك للزوم كذب الشارح فافهم قوله قول القائل اليه الاتق
 الاظهر قول الفعل استعلاء لانه يحتمل ان يكون الفعل مفعول للتأويل فيحتاج الى التفسير المجتهدية اي من حيث انه قائل
 بصديق على ان لا يطبق في الخصومة والتسادي وان كان من العالي قوله وعلى هذا الوجه لانه لا يجرى بهم عيب ولا يفتقر
 منهم استعلاء بالنسبة اليه بل يفسر بغيره بالنسبة اليه بان مر قوله اي تشيرون في الكسوف تارة
 من المواجهة اي المواجهة او من الامر الذي هو منه الشبه جعل العبيد امرين بوجهين امور الامم استولى عليهم
 فوطد منه هو الحجة انتهى لانه لا بد منه صراحة لا فاعله في مكان ما يبعد عنهم بالنسبة اليه فيكون على قول
 لا ادنى الى من منهم وح لا يمين ان يقال ان الاستعلاء في المتروك الحكم من ان يكون حقيقة التطريق التزويل
 والتشبيه لان يثبت ان ما قالوه بعد ذلك كان بطريق الاستعلاء وودع أنفسهم عالمة في الظاهر اذ انه لا بد منه
 تشبه عليه الامر بحيث لم يميز بين الامر والمأمور فبهذا الوجه القول منه ناشئ من الجحظ والخطا غير مخرج على سنة
 لان الامر حقيقة قوله عن الامور من امر الحاكم والمعلم من حيث انه مقود لاساسي والناجم قوله
 والمراد بفعله الفعل المجتهد او امر المزمع بكلمها ولو قال المراد منه الفعل وما في معناه من الدلالة على طلب الفعل
 متبوعه وحقيقة لشيء مثل لغير المقع بالذات في كتاب فلا بأس بمخرج امر غير هذه اللغة ولم يور فيه
 بمثل قوله وطلب الفعل في شتر مختصرا لا حصول الطلب نوع من الكلام النفس فيه بالخلق ثالث في بعض
 النسب باعادة واما جعل الشارح لم اعتبارين باعتبار الاشتقاق وعدمه ويمكن لا يغيره فائدة في كل اشارة
 الى عدم الاختصاص بالصيغة ولا يمكن ان يراد من الانتقار الغفلة فان سوق الكلام ابن الحبيب مريخا
 يعرف النفس في هذا الامر وعليه ان النفس لم تتعلق به عرض الاصول لان المجتبه عن الاول اسمية قوله في كنف

قبيحاً. الاخراج اللفظي بناء على ان المطلوب في اللفظ يكون التبرك غير مقدور الحق انه لاحاجة اليه لان اللفظ
 يطلب منه حرمة في المحو تنبغينه الغير وهو كلف الجزم المدلول بالانانية واليقال له الفعل وان اتخذ ذاته بالفعل
 الا يري ان الاستدراك فعل ولا يقال وصحة من الفعل قوله يرد عليه نحو الكف يرد على عكس الطلب نحو الكف ونحو
 كانه وذو ترك وعلى غيره الطلب لا يترك ولا ثمة قيل انما تترك من ان يترك من الامر بنفسه كلف من يترك
 بل من يطلب ترك فعل كذا التحاليل فيه داخل فتمنع ان يترك وانما يمتنع دخوله في الصيغة قوله اللهم لان يترك
 مما لا دليل عليه اليه لاحاجة الى قوله غير كلف اذ يكفي ان يقال طلب فعل هو المشتق منه ولا يخرج كلف
 لان الكلف عن الكلف مستفاد عن المجموع لا عن صيغة الامر بل هو المكلف مطلقاً فافهم قوله صيغة فعل عندهم
 اما نحن ان اريد من اصطلاح العمودية اللغة فهو ممنوع بل يقال له في اللغة صيغة الامر والانه لا امر فلا بد من
 مسند استعمالهم الامر في حقيقة الامر لا في القول هذا التعريف للامر بالقولي ولا يطلق الامر لغة على الفعل الا
 اذا كان استقلالاً بخلاف فعل الامر نحو اضرب فانه يصدق مع العلو وعدمه قوله ما يتبادر منها وهو الطلب
 المجازم قوله مستدر كما لا يكون مستدر كما لان استقلالاً وليس بمراد به ابل هو امر خارج عن مدلولها لازم
 على الاصل امره مختلف فيه حتى شرط لبعضهم العلو للتصريح بالمراد عليهم صرح به بقى انه ان اريد من ما يتبادر
 الوجوب لا يكون ما يدل من على الذب والاباحة وان اريد الطلب يخرج الدال على الاباحة فلا بد من ان يمتنع
 ذلك او يجعل الاباحة من الطلب الشارح له لغير مسئلة واذا اريد الاباحة بان اللفظ امر وليس بحقيقة امر
 المستعملة في الذب والاباحة وعلى هذا المراد من ما يتبادر من الطلب المجازم ولا بد من الحمل عليه للاختراع عن المستعملة
 فيها قوله مطلقاً اذ على تقدير الوضوح لا جد بها معنياً يكون في الآخر مجازاً مطلقاً قطعاً بخلاف ما اذا وضع
 احدها فانه يكون كل منهما بالنسبة الى هذا المفهوم كما فراد الكل من حيث انه صدقه على كل منهما وقوعه عليه
 حقيقة بينهما وان كان في كل منهما معنياً مجازاً فانه قد ما قيل انه لا يندفع المجاز اذ في المعين ح مجاز قطعاً
 قوله فلم يثبت اذ لم يترك الثالث ولا يمكن ان يرد من قوله عند بعض حقيقة اعلم من ان يكون بالاشتراك
 اللفظي والمحتوى لما اصابه رتبة بان الاشتراك خلاف الاصحاب وليس هو الا اللفظي قوله انما يستقيم الزيادة
 ازيد مما يطلق عليه الامر وكل ما يطلق عليه ذلك فهو لا يوجب فقال بعض نعم لا يوجب امر متصلة بنعم ولا بل
 لانها سوال عن التعيين فالوجه ان يجعل نعم مجازاً عن يجوز ولا عن لا يجوز قوله لانه الموضوع بالشد وهو
 مسند اليه ولا يوصف بشئ مما فيها غير الفعل الامجاز قوله قوله نعم امر مهم مشورى نزلت في الانصار والذين

٨ والوجه في الامر المستعمل في الطلب الشارح له لغير مسئلة
 ٨ وفي المجاز

غير دوا الح فو قوله فليختر الذين لا يدا لم يستباح غير به قوله الى المنه اى حتى قوله فليختر عذرين وكذا فى غير
 الابن المحض لم يختر قوله فليختر من تلك الادلة والاثبات لما فى نفسها من المنه من ارادته وان كان هذا
 دقيقا وما يندد الاية فلا يفهم من نفسها بل لا بد فيها من منتهى محرم لا مشترك قوله ان المؤمنون للمع ان ينفذ
 لا يصلح كون فى معنى موافق لها ان يكون هى العبارات لا الاشارة ولكن تارة وامثالها لا اختلافها به هو الغرض من كون
 لها كما بين فى موقفة وهى واقية بالحقا صد المتعلقة تنبأ الافادة اذ من منقصة تتبقي بالافادة الاولى عبارة فية
 به يد بينه بل زائدة لقوله الرادف وعلى هذا الوجه لا استدلال قوله لا تنفع فيه قوله وايضا لم تقم الخ اى للكونه
 المتقصد لا بد من كون موافق فية وحسب ان يختص به الحاق شرطه كالمصنى وغيره فلا ضعف فيه من وجه ذكره
 الشاذ لم اذ لم يجعل الغظم مقتضيا لاتحاد المدلول بل المتقضى له لا الحاق بالظاير نعم يمكن ان يجعل الغظم
 مانع عن الاحاق فتأمل قوله لان انحصار الوجود الدوال بالاربع ولان الالف فى مركبة من جزأ متناهية لها
 والمركبات غير متناهية اذ منها امر بالاعداد وايضا معلومة لا غير متناهية قوله بل يدعون انه الخ لا يخفى عليك
 انه لا بد لهم من القول بافادة فعله غرض ايجاب الاتباع اذ دخل هذه الافادة هو ان يعنى ذلك المقصود عند العلم
 بوجوده ولا معنى لوجوب اتباع الالهة يفهم منه انه وجب علينا اتباعه واذ كان ما هو الاصل فى افادة المتأصدا كافيا
 لا ليعبار الى غيره فلا يعبر الى افادة الفعل الايجاب قوله فلان كون فعله الخ حاصلا انه لا يتخلو اما ان يكون
 الفعل موجبا للتقيد بالترتيب او احدهما وضاد ايضا والى عليه بانفسه او بالاشارة لم بان يكون كما رتبتموه
 اشارة الى الترتيب ووجوب الترتيب يستلزم وجوب التقيد واستحالة ايجاب الوصف بدون الاصل نعم قد يجب
 بل كمن ادعى شرط بدونه كالقررة والوضوح بالنسبة الى الفعل اذ لو لم يدل عليه اصلا لم يكن متبنا لايجاب الفعل
 نقول انه مستفاد منه من الفعل والحقا فانه انهم جعلوا اصلوا متبنا لايجاب الفعل ونحن نجعله موجبا لادى وجوده
 ويمتنع ايجاب الفعل ففهمه فمؤشاة المصير تسامح وكذا فيما ذكره الشارح سم فى تقريره الا ان يقرر موجبات
 الجسيم ولو جعل لفظ ايجاب اعم من مصدر والمفعول اى كون فعله موجبا لادى واجبا استقيد الخ لم يكن فيه تسامح بل
 لو جعل مقصد الفعل ايضا لان تعناه ان ايجاب اتيانه الصلواة الاتباع علينا انما استقيد ابتداء من صلوا
 لا من نفس الفعل ابتداء من صلوا مبين له كما قد لو افترق قوله ليضمننى تولى وليستقضى كناية عما يتقضى به الردج
 من القرب والمشاورة والالتس بذكره وطاعته وغير ذلك قال بعضهم سم وذكركم لمتشاق خبر شراب يدل شراب
 دونه كشراب ويجوز ان يريد العذراء لى بانى ولما لم يكن ممن هذا العالم سمي وصلا لا بالنسبة الدنيا قوله نعم قال الامام

[illegible]

وجوب العمل به باختلاف المعنى المستعمل هو فيما كان الاثر ثابت بالهتني المطلق ايضا ذلك لئلا يكفر بالاثبات
 الثابت بهما وحكمهما واحد او هو عدم وجوب العمل حتى يتبين المراد واعتقاد الحقيقة الفرق بين العمل ولا تفعل والاثار
 الثابت بهما ثابت بذاتية بدل الضرر والسماء وعلى هذا النظر في المأثور من غير متوجه كما لا يخفى على المتأمل
 قوله يستلزم لطلبان الحقائق بغير عوارضه فخر الاسلام وجهها المسمى بوجهين والظاهر ان مراد الاسم ان احتمال
 الحقيقة المطلقة للنسبة والخصوص المجزء والاشترار كمنزلة على اية يلحق مثله النسبة والخصوص وقد يكون مجازا وشركا
 مثل ما اعتبره من احتمال الامر المطلق للمعنى المختلفة التي قد يستعمل فيها المورثين فليعلم ان اعتباره ثلثه وجهين
 الحقيقة وتوطين النصوص وعدم وجوب العمل بهما والتوقف في جميعها حتى يتبين ان النسبة والخصوص ولا مجاز ولا
 وهذا صحيح لا يرد عليه ما يورد السارح من النظر ولو اعتبر فيها مثل الوصف دليل الاحتمال فليعتبر مثل حقوق النسبة لثلاثة
 لاقتادات بينها قد برر قوله توقف في ان الحق قد عرفت ليس مراد الحقيقة من التوقف هذا بل من احكام العمل
 وهو عدم وجوب العمل مع اعتقاد الحقيقة قد صرح في التحقيق وعلى هذا الفرق بين الاثر الثابت بهما كما بينا قوله
 هكذا في اكثر النسب هذا غير صحيح قطعا اذ ليس نحو الاعتقاد فان الدلائل لا يجب المعتمد بل بيان العاقبة بل الحقيقة
 قوله وفي بعضها لا تعتدروا الظاهر ان هذا صحيح من اعتبار الاستفاضة فان قوله نعم يا ايها الذين كفروا لا تعتدروا اليوم
 ليس للحقيقة اذ ليس اليوم من التكليف بل بيان عاقبة لرسولهم ان لا تعتدروا اليوم ولا يقبل والتبعية على ما تضمنه
 خطاب للرسول عزهم هو على عقين من انه لم يظلم على احوال الظالمين واغاثهم لا يخفى عليه خافية فالمراد بيان عاقبة
 امرهم انه نعم ما قبلهم على قبيلة وكثيرة لا محالة قوله نحو لا تعتدروا روى ان ركب من المنافقين مرءوا الرسول
 عزهم في غزوة تبوك فقالوا انظر الى هذا الرجل يريذان بغيره قصور الشام وحسنه سهيات فاجاب الله بغيره
 قد علم فقال فليعلم كذا وكذا فقالوا لا والله ما كنا في شئ من امرك وامراضك بل كننا في شئ مما سجدوا له من
 ليقصر بعضنا على بعض استقر فتل قل بالبعد ما يات في رسولكم كنتم تستهزئون لا تعتدروا لا تستقلوا باعتدركم
 فانها مخلوطة الكذب قوله على ما نقل عن الشافعي قوله هو الاذن فمما تفعل هو لا خمس فوق والسنة لاند
 موصوفة كلها واقعية تقفوا على ان لا حكم للامر المطلق اصلا بدون القرينة الا بالتوقف وعدم وجوب العمل مع
 اعتقاد الحقيقة بالعدم العلم بالموصوف او لعدم محينة مراد او هو موصوف او المراد من العلم لا يمكن العمل بالطلب
 والاذن المطلق بدون كيفية الوجوب وغيره قوله وادناه المتبعين ابا حنيفة والظاهر ان طلبه الا باجته فالمراد في
 احتجاجهم ما في التفرع من ان الامر لم يلزم وجوب المأمور به ولا وجود له الا بالادعاء وما رخصه من ضرورة على انفتاح طريق التبرار

عليه ما دناه الاباحة اى ادنى طريق الاتجار وحاصل خبرهم ان ملولهم يطلب مطلقا كصيغة الاباحة مثبت للطلب
العقدية فيكون الاباحة موجبة اثرا ثانيا بقوله منها قوله ثم فيزيد الذين اخرجوا من ان يخالف لما يصدق عليه
امر للتباعد وكل مخالفة لشيء مما يصدق عليه امر بصدد العذاب ترتب التوعية والام بحسن الامر سجده عن الله ان
للمخالفة فيكون كل ما يصدق عليه امر لما ذكره بصدد العذاب وكل ما يكون تاركه بصدد العذاب فهو واجب فيكون
كل ما يصدق عليه امر للوجوب وصيغة المطلق . يصدق عليه امر فيكون الواجب مثبت منه ان مطلق صيغة له
وان كان موقوفة عند المذهب مثلاً فيكون للقرينة ولا يخبر عليك ان على دواته على كون صيغة الامر للوجوب موقوفة على كونها
مما يصدق عليه امر لا على ان لا يصدق الا عليه وهو سلم انما حتى القائلين يكون الفعل امر التعميم على تقدير وقوعه
على غيره لا يكون الواجب مختصا به فاقدم ما اردوا ثم لم يفرجوا شيئا يصدق من ان الكلام في صيغة الامر ثابت
منه ان لفظ الا حقيقة خبرية لا يفيد الوجوب قوله لانه لم يثبت في خلافه عن الدليل . انما هي لفظة بهذا المعنى انما هي
مخالفة لدليل اعتقاد حقيقة الامر لانه قوله يقال خالفني انتم تهيد لقولنا خالفنا ثم اذنى فعلى بهذا الاستعمال لا بد من
الامارة من المفعول لا تضمنين قوله فالمنه انما هي المفعول المحذوف والمنه يوضح عن هذا المفعول قلصه دون اية
ويستعمل ان يكون المنه بصدد من عند دون المؤمنين . وهو يكون ما خذوا من مخالفة عن الامر اذا صد عنه حذره
والكثرة عند المفعول من مقتضاه هو بيان المخالف للمخالف عنه قوله ويجوز ان يكون الخواص كما يشاء
منقول هو المذكور من خالفني في القول امره بترك مقتضا . وهو يكون سمي مخالفاً سمي عن تضمنين معنى
الاخرى من تضمنين ان كان من قبيل الكلاسيكية فالكلام تام قطعاً لان المراد مقتضاه ليرضون عن امره
لا على المنه الا مجرد التسمية والاستعمال لا على الاخرى فلا احتياج الى اعتبار المنه لفظة عنه واستعماله انما يكون
اذا قصد منه وان كان من المخالف ويكون مقتضاه في القول تضمنين عن امره فلا بد من من القول
سخر في المخالف عند بل المفعول انما قوله فسوق الآية الخ لان ملولها الخ يترتب احد العذابين للمخالفة
فيضيد التحذير عن المخالفة ثم ان قرينة ايان اقل ما دللت على عليها جواز التحذير عن المخالفة فلم يكن فيها
مقتضى التحذير لم يكن التحذير عاجزاً بل سفيهاً بان يراد من تحسين يجوز لم يكن لما اردوا ولا مردد قوله لا يقال
انهم يعني ان حسنه على تقدير وجوب الخوف او على تقدير اباحة الحسن فيه الا ان يقال ان عدم البقر البقر حسن
يكون الحسن من الجواز وقد مر قوله احسانه المذكور وجب واقفية العذاب كمرده قطعاً قوله فيكون عاماً
والدليل صحة الاستثناء قوله وعلى تقدير كونه انما غاية توجيهاه ان يقال ان لفظ الامر المطلق من غير تقييد بالرب

اولا بانه كان اتيال امرئندست عظيم لا يصيبه مطلقا ليس منها قريته سني ونامنه القرية ليقول عليه التقيد فيه من فاني لا
لما تقصير على الاول قوله الا ان لم يتجاءر المواقف ان فليخبر للوجوب قوله جمع لعمومها وناية العدد عن الظاهر
بانه كما لا يصح لكل فرد من المؤمنين ان يكون لهم الخيرة كذلك لا يصح لهم جميعا في خبر المعنيين معا قوله وجميع للتعميم فاذا ذكر في الموضع
من ان التعميم للتعميم في ضمير الغائب لم يثبت في الكلام القيم الا ان يقال ان المراد كلام المتقدمين من الجاهلية ان
كان صحيحا واقفا في كلام المتقدم قوله ان يختاروا الى الخيرة بمعنى المصدر في تفسير القاصي الخيرة ما يختاروه على المتقدمين
ليست من الصلة كما لا يخفى بل للبدل لا يختار عن اي اختيار وابدل امرهم او متجاوزين عند شئنا قوله وهذا الاول اول لم
يشخص النفي فيها الاول من الاول ان عمومها بموتها المقام هي قد تم في الاثبات وان كان غير موصوفه لان عمومها في
الشرط ان يكون اذا كان للمؤمن كما صرح به في الفاظ العموم قوله معنى الحكم الظاهر ان اذا كان المعنى اذا فعل تكلم بصيغة
تيم الاستدلال كما اذا كان النسخ او الحكم تكلم بصيغة بلا تعاقب فان التكلم بصيغة كما انه يمكن اعتباره لو عام من الحكم
كذلك هو نوع من الفعل الا ان اتيال ان انقضاء معنى الاتمام فلا يكون بمعنى الخلق فلا يصح النسبة الى الرسول فتدبر قوله
ولا يخفى الخ واما معنى النفي الخيرة قوله واما فيها الخ الاول ان كتيبي بديانة سالكين انه حقيقة في القول لا الفعل
اذ بانه هذا مشتب قوله لو اريد الخ لانه قضاء ما من الاتمام فلا يكون بمعنى فعل او قولا فيكون بمعنى حكم قوله
فعل فعلا وهذا هو معنى فعل شئنا قوله فلا معنى الخ هذا اذا اريد فعل فعلا غير متعلق بالمؤمنين ظاهره اذا اريد المتعلق بهم
فلا وقد ردوا انها تليق في عينه حيث خشيها جوم لرزيد حارثة فابست هي اي اخوان عبد الله او ام كنون
بنت عقبة حيث نفسها يوم فردوها من زيد بن خطبة اي اخوانا قالوا ومارسوا السدرة خا عباد كن قد بين ان عام
فيشمل لكل البصيرق عليه الفعل فلا يخفى السبب مما انه يعني من لزوم فعله في حقهم لزوم حكمه فيه قوله ان يكون الحكم نبي
فعل ومن حكم الفعل مندوب بصيرق انه حكم الفعل والشئ قطعا قوله يثبت المدعى لان الامر مطلق ايضا حكم نعمة وشر
الافاق قوله فظهر اي العبد بيان ان المراد من القول غير ان المراد كذلك لانه عبيد موقوفة ولساق يدل على ان المقصود
نفي الخيرة بالنسبة الى ما قصي فانه اذا حكم الرسول حكم قول بافعل او حكم قول بافعل او ج حيث يقول بافعل او قول بافعل
بافعل ما كان مهم ان يختاروا شئنا متجاوزين على قوله المخصوص على تقدير الحال يكون المراد قوله المخصوص معناه من امر اي
بافعل مثل هم ركبوا جازي زيدا كما في العجبتني ركبوه فانه قد قيل ان الصواب جازي زيدا كوا واصل الاستدلال
ان الآية دللت على ان ليس لهم اختيار شئ متجاوزين عن قوله المخصوص ولا يمكن لهم من تركه وليس اختيارهم
منقضا حقيقة قطعا فالمراد من نفيه ان يجعلوا اختيارهم لغيره لا اختياره ووجوب المصادفة لعدم صحة اختيارهم

المراد من قوله
فلا يخفى الخ
المراد من قوله
فلا يخفى الخ

عنه ترتب الذم واللعاب عليه والاشارة الى انه قال الشارح لم يلحقنا ما صح لهم ان سخطوا رد الهمزة لا يسجد ان يراود
نفيه حقيقة بالنظر الى مقتضى قوله والخصوص في الاصل لكونه مبركة طلبه وادواته لا يثبث عنه الوجود وثبوت الاختيار
لهم انما هو بالنظر الى فائدة التكليف فان ثبت من ثباته ح الوجوب اللغوي وعلى الادل الشرعي متعين عليك
فما لا يستلزم الالزام فم لا يخفى عليك انه لا يمتنع لتفويض اختياره في نفس القول بخصوص فلا بد ان يراود عن مقتضى
القول في الامور به قوله على المصدر وهو المنعول لا لا كيد في اني اعتبارا لعموم منه لما سبق منه ان الا فم الاكل
الكل ليس بعام لانه متوكل على ما ذهبهم قوله على زيادة التفسير التي تضمني لاصلة مثلها في مثلها لعموم كونه مني لعل كونه
وعلقت عليه منه على ان الموجه عليه ترك السجود وقوله دام الى الحقيقة فيستل مني دعوى وقد يقال المنعول من
اشي منظر الى خلافه فاستعمل مني من غير ضرورة فكانه قيل يا انسرك الى ان لا تسجد قوله لا يسجد فانه لا يثبت
منه من قرينة حاله او مقالية لم يكمل القرآن اخرج جفوة صفة اللذة التي وقع الامر بها قوله دليل على ان الاراد
فان اذا امر كما يجب به اذا قلنا ان السجدة في ضمنها على السجدة اجداد هو مجرد عن القرآن قوله فيكون بالرفق على تقدير
منه فيكون الجملة اسالة اي ما قولنا شئ في وقت المادة ايجاد الاكن فهو يكون والجملة محذوف على الجملة اسالة اي
ما قولنا شئ في وقت اعادة ايجاد الاكن فهو يكون وكذا في قوله نعم انما ارد اذا ارد اشياء ان يقول له كمن فيكون معطوف
على امر ان يقول له كمن المنصب في الموضعين قوله ذهب اكثر المفسرين الى ان جملة من جعل اسالة على
او تشبها بسجود الاول ليس بجواب حقيقة لانه مشروط بسببه مصدر الاول للثبوت في ثباته ان قوله
محاذ عن سرعة الايجاد فالحال اذا اردنا ايجاد شئ فيكون والحديث بحال السجدة ويحصل من غير انشاء وتوقف
واقترار قوله في حصول الامر متعلق بتبليغ الاول الى الموضع فيكون وجه شبه مشتمل على قوله ذهب بعضهم
اي انشاء الشئ او متبعية قوله قد اجري سنبة الى كثيره الى غير ذهاب الشئ وهو ليس على ما ينبغي فان كلمة
عنده متبركة المتكلمين عند غيره لا بد في وجود الاشياء وفيها عنده مثلا المتكلمين عند غيره القدرته والارادة بالاتفاق
والمعبر ان يقال اجري سنبة بخلقها بالمتكلمين او بالارادة فان ذلك قال فيا اذا كان غيره كافيا ومنه ذلك
به ليرتق جري العادة قوله الاشياء وكما في قوله لغيره اي تدبرها بحدود الحق والمتكلمين معروفا بالعلم والقدرة والارادة
قوله وتسلسل على ما هو من حيث جري سنبة للحدث المتكلمين الاشياء كلها بهذه الكلمة لا بالنظر الى مدلول ثباته
لان مدلولها ما قولنا عند المادة الا ذلك لان ان لا يكون ايجاد الابهة القول فيه ان ثباته لا فحاشا منكم في لافاد
بان ليس ايجادنا الا مجرد هذا القول لا حصره الاعادة اهل منه فلا بد من ان يرد التام في كيف وقد قال نعم انما

امره اذا اراد شيئا ان يقول لكن فيكون قوله ولما لم يتوقف خطاب الوجود وتكليف الموجد ومن ان كان له قوله
 وبذلك الضاربة انما اورد ما الخرج حيث قال قد اجري سنته في الاسماجاء بعبارة الامر ولعله لم يكن الوجود متصفوا بالامر
 لما استقام قرينة للاسماجاء قوله على ما سوري الاشعري فانه في ريب ان وجود الاشياء بخطاب كمن فقط قال
 جمهور اهل السنة وجودها بالاسماجاء والكلمين من غير خطاب فعند الاشعري خطاب كمن يتركه الكسوين عند سمع حتى ترتب الوجود
 قوله مقرون بمعنى وجود الاشياء وبذلك انبثاقه وان وجود الاشياء بالخطاب الاسماجاء معاد هو لا وانما حملوا الكلام عليه
 مع انه لم يثبت اليه احد لقوله قد اجري سنته فانه لما استعمل فيها اذا لم يكن الثبوت لغيره فلا بد من ان يقول بالاسماجاء والكلمين
 ليصح ان يصح عبارة الامر الكلي بطريق جري العادة وهو كاف في وجوده قوله وعلامه للملكية باعتبار اطلاقه للملكية
 والكلام اللطفي الدال عليه والافقه عن المراد منه الكلام النفسي وهو لا يحصل به الا علام لهم قوله في حقن بوجبه
 بحيث يكون مرتبا عليهما من غير ان يكون شيئا منها شرطاً لثبوت الآخر فلا يلزم ما ينفرد به القدرة الصادرة في افعال الالفه منه
 قدرة الله ثم فان الضمانها معا انما هو بلها شرطاً لثبوت الآخر فلا يلزم ما ينفرد به القدرة الصادرة في افعال الالفه منه
 تقريره انه لا بد من تعلق الوجود بالامر كما لا يخفى ودال لم يصح التمسك به ان كان كل منها مستقلاً ثم التوارد والا يلزم في تقدير
 جملة الاسماجاء الى شي آخر ليس هو شرطاً لثبوت الامر لا ارادة والقدرة والحيثية بل هو ضرورة مقتضى حاصل الدفع
 ان الاسماجاء والكلمين كاف غير متفكر في شي وفيه اليقين يكون الاثر مرتباً عليها انما هو بطريق جري العادة فلا
 توارده لا اختيار قوله بعضهم صاحب كشاف قوله نظر الى العقل وهذا قريب من تقيد الاعتقاد بالنظر الى حسن
 المكلفين بناء على عدم حوز اجتماعهم على ترك الواجب الا انه لا يجتمع على الفضل منه مع ان عدم الاجتماع على الفضل
 خاصة امه سيدنا عليه السلام الامر للوجوب بالبناء على جميع الامم واللغات والاقاات قوله وحاصل ما ذكره
 فخر الاسلام الظن ان غرض الشارع من ان يخرج الاسلام لم يعتبر العقل لا الفساد اذ حاصل الى حصوله بطل الوجود وادواته
 بحيث لا يتفكر في كونه مقتضى التكليف اخر الوجود لا يفتقره وحيل في قوا عليه والعتي من دلوله غير عارض به مقتضى
 التكليف اثبت به هو كد من وجوب خلفه عن الوجود متاخر منه وقائماً معه لكن العقل في غايته في ان لا يفسد ذلك في كونه
 ولم يذكر ما يشترط في اثبات الاكد هذا حيث قال فنقل حكم الوجوب لا اذا ما بالمر لا يتوقف على الاختيار وتوالت الوجود
 عليه اترز عن الجبر في امل قوله اذا لا وجوب الا بالشيء لحيث انه قد علم انه نقل الى الوجوب لا وجوب الا بالشيء فيكون
 النقل منه ما فيكون حقيقة شرعية قوله نعم في الحار ان اجيب منه ان الامر مطلق سواء كان من الالفه او غيره
 لغة لا يصح قوله والادلة بغيرها على الاول اذ لم يدل على ان الامر من الالفه او غيره بل على

فيكون القول بالامر في غير الالفه لا يصح
 فيكون القول بالامر في غير الالفه لا يصح

بهذه الآية في بعض معانيها لا يغيرها الوجوب حيث قال انه نعم كني بالامر عن الايجاب فلا بد من اناسبه منها الا بطريق السببية
 بان يجعل الامر ايجابا حتى يحل الامر على الايجاب فيحصل الوجوب فيصير الامر سببا للوجود ينتهي وعلى هذا الطريق
 اصله الوجوب ثم استبرأ للايجاب بخلاف الاول قوله قوله نعم حكائية عن قول موسى لمرون اورد على هذا الاستدلال
 فيمنه كون القاضى تارك مقتضى الامر المطلق بنا على ان الاضافة امرى عهدية المراد منه اخلقنى فى قوله قال موسى
 لاخلينى لمرون اخلقنى تورته تجده عن قرينة الوجوب ممنوع بل السياق قرينة عليه قوله انكرت موجبه ومنه لا يصح
 الداء امرهم وليفعلون بالامرهم في المافى وليفعلون بالامرهم في المستقبل لئلا يلزم التكرار او
 لا يستبرأ كون الامر موجبه اى يفعلونه وليفعلون بالامرهم في قوله تارك الامر موجبه عاصيه عليه وليفعل
 قطعاً لانه طاعة في الطاعة فعل الامر موجبه وليس تارك عاصيه الوجوب ان ذلك لقرينة خارجية فالمراد
 الامر موجبه المطلق قوله لا يمكن التزير يدفع ما يورد ان المراد من من بعض الداء الكلف لاكل من هو تارك
 الامر موجبه لقرينة التحريم بان المراد به الملك الطويل وكذا المراد من المدة المدة الطويلة وكذا قوله لمن يمتنوه ابد اى
 الموت مع قوله نعم فادوا يا مالك يقتض عنيادك هذا ويرد عليه ان ارادة الكلف تخصيص ارادة كل تارك الامر
 يستلزم المجازة للفظين في تخصيص خبر من المجاز الا ان يقال انها صادره عن تحقيق في طول الملك والمدة الطويلة في
 انتمك في تخلي الكلف بالآيات الواردة فيه قوله تارك الامر موجبه بل على التفسير يدل عليه قبله بل للمكذبين قوله
 مطلق الامر المطلق والواقع الخاص قوله على نفس مخالفة الامر بدليل ما يكون منهم استحقاق الويل للمكذب والذم
 للترك قوله المطلق لانه يتب على تركه وجوب فعل التي لا قرينة معها وترك التمثال الوجوب بمجرد ارجعوا قوله
 في ما دلالة الاجزاء لم تعلل انما الاجزاء انما هو على الطلب بصيغة فعل وهو دال على انه لطلب الفعل وليس الاجزاء على انه
 لطلبه قوله ايضا لم ير العلماء الموجد استدل لادالة الاجزاء اى كانوا في كل عصر يستدلون بالصيغة المجردة عن
 التقرئين على الوجوب قبل بناء الدلالة عليه وذلك كما استدل ابو بكر رضى الله عنه على وجوب الزكوة على اهل الردة بقوله
 نعم واتوا الزكوة الصريحة بقوله عزم سنوا بهم سنة اهل الكتاب وخلقوا في اذوا ذكرا وخلقوا لها نكاحا او سبعا فقالوا
 الوجوب من غير توقف ما كانوا يعيدون في غير الوجوب الا العارض في شاء ذلك وقدم فيها ثبوتهم من غير تكثير
 احد فكان اجابا منهم على انه للوجوب وقد نياش بان استدلالهم كذلك لم تنقل النيا بالتواتر وبالاحاد غير مقيد
 لان المسئلة من الاصول لعل في قوله هذا التقدير اشارة الى دفعه اى اجابهم عليه وان كان منقولاً لاني بالاجاد
 كافيه في اثبات دلالة الالف لانه لا يجب ان اوجى تواتر لفظ مشترك وان كان كل واحد من استدلالهم

المختصة واحدة قوله لا تقر حيث دللت على ان الامر اخلق المجردة عن القرائن والوارد بعد ذلك قوله
 والقائل انما هو حاصله ان وروده بعد قرينة الاباحة فلم يكن امرا مستلزما بل مقرونا بالقرينة خارجا عن سائر الالزامات
 وفيه ان الظاهر من غرض الاباحة ان الموجب للوارد ولجده ذلك حقيقة لانه محتمل ويؤيد عليه بالقرينة الاول
 النزاع الى ان الورد بعد بل لعل قرينة اسم فلا بد من ان يقال انه ليس من قبيل الاباحة بل امر او نفسه لانه
 ان كان قرينة لكن لما كان له هذا المطلب كما لا يستلزم قوله لا بد لها من دليل كفى الوضوح لم
 دليل لا يكون المقصود من التحريم خيرا لعمدة نعمه وثبتت ان قرينة على ان المقصود من التحريم فقط اى ان لا
 يثبت منه شئ آخر تميم لكن تبادره منوه انه لا يثبت قوله لا بد لها من دليل على بل تقدير الدليل انما لا يجوز ثباته
 لوجود الغيب عنه والى من له قوله كما لا يطلب انما لا بد لها من دليل على بل تقدير الدليل انما لا يجوز ثباته
 ان الامر رسوم تنواب الآخرة ولا حرج في تركها الا انها ليقضوا لموضوعه وهو من الغيب قوله وقيل لا بانه
 اسند هذا المذهب الى الاستقراء اى القائل بمراد احتمال الورد بعد الاباحة لا يستلزمه وحمل ما وانما تجزأ
 لم يعرف عنه نحو فاذا استلزم فلا شبهة الحزم فاقولوا المشركين فانه لو جوب وانما من بعد الخطر لوجب قتل المشركين
 لما نهى عن امر بالاصطفاة مثال محض وليس يتصحيح للظنية ولعل المقصود لاشارة الى ما قاله كفا في فاصطفاة
 لعل لقوله تم فاصطفاة وكما في اصول شجرة الاسلام واليه ح لا بد لما قالوا من انه لو كان لما يصح التخصيص
 بالوجوب بعد الخطر ولعل الاستقراء لا المناقاة بين الايجاب والاتق والتحریم لها بقى والى ح لا بد من الحلق
 من القرينة غالب استماله لها وعليه ما لا يوجب حمل المطلق عنها عينا كلف والارطال استلزام الاباحة تحريم
 فلم يتحقق فيها من الامر وكان الحمل عليه ليجزئ المجازة هو لا يجوز من غير دليل قوله لا يوجب بل يقال ليعود على موضوعه
 بالنقص لانا نقول على ما سلم من الحديث موضوع هذا الطلب الخاص اى الذى له الصلوة ذاك قوله ان
 المطلق له الخطر والحرج ان يقال انه لما اعتد من الخطر عليه ان اباحه فلا بد منه كاصطفاة وانما ان له كان مباحا
 قبل الاحرام فكان محظورا به فامر به لم يوجب بل ان كان وجوبا فلا بد من كونه عليه اسلام اذا قبلت الحقيقة على
 الصلوة واذا ادبرت فاعلى غيبك الدم وصل على فان الصلوة كانت وجوبية ثم حرمت بالتحقيق وهو كاشف
 بنية نفسه من الاصول ان الخلاف انما هو في الورد بعد الخطر والورد استلزامه لا يتعلق بصلوة او غيره او بصلوة
 عا فانه كما صفاة الورد بعد حرمة الصلوة استلزامه لوجوب الاحرام فانه لا بانه بعد جهو راعى العلم قوله وليس القول
 بانه الغيب مما هو عليه اليه استلزامه من اتفاقا على ان الامر المطلق للوجوب ثم عند القائل بانه لا بد

الاول وجوب الخبز كذلك كما ان التوقف فيه قبل الخط متوقف عليه في التحقيق من قال ان موجب الامر المطلق قبل الخط
 التوقف في الذنب او الاباحة لقول عبده كذلك وعامة القائلين بان موجبه الوجوب قالوا العبد يخط كذلك لطايفه
 من اصحاب الشافعيه الاباحه ولا يوجب حمل كلام المعصوم على بيان الخلاف بين الاصوليين مطلقا ولا خيرا لها
 بان الامر المطلق للوجوب المثل لمجرد مثل الذنب لعبد الخط لان ليس قبل الخط كذلك لعل الامر في الاسلام لذلك
 لم يذكر للذنب شيئا فان دليل النداب هو ذكر منه في الامر المطلق وذكر للمسيح في اصطلاحنا من المسيحيين من
 لا يقول بانه قبل الخط لا باحة بل للوجوب فانهم قوله انما والقول الاول فلو كان الاختلاف في اصبنة لمصا
 مشتهرة لا للوجوب خاصة ولجواب بان الوجوب حقيقة كاملة والذنب لا باحة فاقترن استعجالا ما يذكره بقوله وكرهوا له
 تأويل آخر في اقاله قوله ولا يخفى انه لا دلالة له في لا يوجب ان يقال ان حقيقة امر التكلم بفعل مراد منها
 منه حقيقة مستقلة في صلوا و صلوا المذكورين التكلم بفعل استعلاء تحقيق قطعا فليس صحة نفيه الا لعدم كون الفعل
 بها مستلزما في المتبادر منه وحقيقته ثبتت ان الصبغة متبادر قوله بل الخلاف في ان اطلاق الخبر الميزان اذا
 مصبغة الامر قرينة الذنب او الاباحه او التهديد لا يكون امر اخذ من قال موجبه الوجوب بنينا لان امر حكمه بل
 اطلاق لفظ الامر عليها الطريق المجاز فلا يصح انهم ادا كذا في اصول ابن الحارث شيئا ذكر من الجمهور انه حقيقة في الذنب
 ان موجبه عدم الوجوب بنينا فقل قوله ينقسم الخبر ان يريد ان امر ينقسم اليها فاقترن عليه ممنوع وان يريد ان يكون
 وهو صبغة افعل في الاستيعال فيها لم يجد علما لانهم ان استعمالها في الذنب حقيقة قوله المذنب في تصويره على
 وجهين متوسط الصبغة اي امر حقيقة في فعل الذي هو المذنب هو المطابق لل سابق و يدور بالنظر في الامر النفسي
 على ما هو في ابن الحارث بالاتفاق وقوله ان المذنب طاعة الخ يمكن ان يجازى بانه لو كان مأمورا به لكان
 تركه معصية محذرة عنه لان ترك المأمور به مخالفة للامر ومخالفة معصية محذرة بليل مجلدة الذين في القول
 الآية فيكون ترك النواهي معصية الا ان يقال ان امر الذنب متضمن جواز الترك للقونية فلا يتحقق المخالفة بالترك
 ترك المأمور انما يكون معصية ومخالفة اذا لم يكن متضمنا جواز الترك قوله هذا الا في انهم طهرك مما ذكرنا ان
 مجازية الصبغة متضمنة لمجازية امر قوله يطلب اي يطلب التكلم بصبغة افعل او يطلب النفس قوله وهو
 يستلزم ترجيح المأمور به الاباحه بحجة عن التجربة بين اثنين انشاء فعل وانشاء لم يفعل قوله لكونه ترك الخ فان
 السكوت ترك للذنب والسكوت القتل وكل ترك حرام وجوب في قوله او قد رتب له جواب السؤال وسواء لم
 ترك الامر لنفس فعل المباح غاية انه لا يحصل الالبه فاجاب انه لا يفرق انما لا يتم الوجوب الالبه فهو واجب

[illegible]

على الخارج كالتاميل الجذر فانه ليس غير الكل على ما عرف في الكلام لان المراد منه الغير المصطلح ليرد عليه انه يلزم ان
لا يكون المجاز الا في الحقائق الموجودة لا الاصطلاحية وان لا يكون اطلاق المصطلح على اللازم الغير المنفك مجازا
وعبرة الماتن صريح فيما ذكرنا ولذا قال الشاعر بهي في معنى خارج فان قلت ليحمل على معنى التاميل اللازم الغير
المنفك فانه الغير ليس غير المصطلح على ما عرف فيه الفيل قلت له ان المجاز مراد من موصفه محرابا عنه واللفظ
الى بعض المعنى وجزية ليس محبر عنه بالكلية بل فاصرية لكن احرازه من المجاز وجعله قسما ثالثا للمجاز اللازم فمضى
لقد اراد المجاز قوله الاستعارة السابقة وهو كونهما التاميل عاتيا فية من غير ان يكون شيئا منها محبر الغير قوله
وحاصله انه ليس معنى الحرفي اذا استعمل صيغة فعل واستفيد من استعمالها النذب او الالباقه انما هو باستعمالها
النذب او الالباقه انما هو باستعمالها في جواز الفعل الذي هو جواز الوجوب وجواز الترك انما هو بحسب الاصل لانها
فمضى كون الامر كذا لا باقية انما هو مستفاد من استعمال الصيغة لان الصيغة مستعملة فيها ومنه قول الامام لعن
بشيء في التقدير كانه صرح ان المستعمل فيه الصيغة بجزء بالحق في ان اللفظ مستعمل في افادة الجواز لفعل هو جواز
الترك مخرجها او مساويا مستعمل فيها هو جوازها الحقيقة فترك الاستفاد من استعماله منزلة جزئية قوله من غير دلالة
باللفظ الحرفي اي اللفظ المستعمل في مقام افادة النذب او الالباقه لان نفسه مطلقا او صيغة الامر نفسه بادائه على
استعمال الترك لكونها موصوفة للوجوب قوله ثبات فاعلم لم يقل او يستحق الثبوت ان كونه له في الحقيقة من غير ان يقطع
بمقتضى الوجود بخلافه الثاني فانه لا يتحقق لثبات قطعا لكن جاز ان لا يثبت اذ الامر تخلف في الوجودية لا الوجود قوله
بالفعل عن المصطلح من انما هو منقول في الجواز قوله لم لا يجوز ان يستعمل في كيف لا يدخل للدراسة في كذا اللفظ
حقيقته او مجاز فان مرادها على الاستعمال قوله هو كما هو جواز الجزئية فانه ان المراد انه على تقدير كونه
استعارة هو كما هو جواز الجزئية على التام ان عين الفعل لا تتصل عند قصد الالباقه فراقا على تقدير كونه مثل ما هو جواز
فوق بالتاميل الى ما هو المراد من اللفظ والمقصود هو الالباقه وان كان العلاقة مستعمل فيها اللفظ او في الاول جواز
الفعل وبني الثاني جواز الترك بخلاف ما ذكره من اطلاق الكل في الجواز فانه يكون بينهما فرق بالتاميل في هو المقصود
لفظ كل منها و مراد فان المراد والمقصود الاول جواز الفعل الثاني جواز الترك والجزء الثاني مستفاد من الخارج لاسيما
اللفظ بخلاف تقديره الاستعارة فان الالباقه مستفاد من نفس لفظ كل منها ولو بالقرينة فقولنا بالجملة لا يخفى على السامع لاسيما
بحمل الجواب بل مقدرة منه ومنه بالجملة ملحوظ بالتاميل الى ما بعده لا السابق بل في ان الفرق بينهما معلوم احكاما من غير
تفصيل في جهة الفرق وان المراد التثنية بين التفسيرين في مجرد كون مدخل في كل منها فردا لما استعمل فيه اللفظ والمقصود

[illegible]

الفاعل من غير تعقيب بشي كمنها لكن الحق فخصه بغيره عليها اولاً بوجه الماهية باقل منها فيحمل عليها وهذا هو الذي نقلت من
 انيزان منسوب الى الكثر ليقولوا ان الحق في التحريم انه لا يتحقق في كونه لكن بتقديره في كونه موجب المحتمل
 ان الموجب مثبت من غير تعقيد ولا يثبت بدونها قوله وهذا بتعقيد الجزأي انه لا يفيد بالمره والكثرة كما يفيد
 بالثمرة والقدرة الموصوف بالصفات المتقابلة لا دلالة له على خصوصية شئ منها وفيه انه ممنوع لاحتماله ان يكون ظاهر
 في احد الصفات وبالتحديد بها ليدفعها بغير تعيين ما هو الغير الظاهر من ان الموصوف بها انما هو المادة فلا يثبت
 منه ان الامر بغيره لا يدل على شئ منها وبالجملة قوله والكثرة في الانبثاق يخص تعقيد ان يكون معلوله
 المحض من المرة قوله من سوال الا قرع قدر انه سوال تحيل ان يكون لعدم ما يمتد به الكلام لكن علمنا ان
 يثبت انه محتمل التكرار نعم لا يثبت احتمال كونه موجباً للمخصص المرة قوله ومن كونه مختصراً الجزأي من كونه
 مختصراً من المطلق اذ لم يسبق كونه مختصراً بما فيه ضرباً بالمكانة للخص بوجهه قوله ان القيد لمصدر مفرقة الجزأي انه
 بتحليل ان ينضم من الامر قرينة فيقدر لمصدرها اختصار بوجهه موصية قوله وجوابه الجزأي ان التكرار فيما ذكرنا
 هو للتعليق والتعقيد الخاص بالسبب فلا يثبت منه كون مطلق لمعلق والمقيد كذلك قوله مطلق اي مجرد
 عن قرينة التكرار المرة قوله لا لمعلق ان عطف على المطلق قوله ولا يلزم الجزأي ان المشرط في كونه بالشرط
 مطلقاً هو ان كان تعليقاً بالسبب اذ يميز موجبات التكرار قوله ظاهر عبارة المصدر في ظاهر عبارته للمعلق بغيره
 لا لتحليل التكرار لانها تحتلانه اذا استثنى عندنا تكلم بالباقي بعد التثنية وما قيل ان المتبادر من الاستثناء ان التفرع
 هو الانبثاق كمنه عندنا انه يصح قرينة سياق الكلام بصيغة ظاهر عبارته ذلك اذ هو لمصدر بيان حكم
 المعلق والمقيد عندهما لان غيرهما لا يحتمل التكرار قوله فان قيل الجزأي لا يبعد ان يقال ان ليس بها ثبات غير
 المحتمل لان المعلق والمقيد موصوفان له بالوصف النوعي له كما استثنى قوله بغير اللفظ فيكون التعقيد والتعليل
 مداراً في غير انبثاق الما لا تحيل اللفظ قوله لوجب الوقوف في الحال مع عدم احتمالها تاخير الحكم قوله هذا معنى قول
 شمس الدين في كلامه ظاهر فيما نقلنا من الميزان منسوب الى الكثر ليقولوا ان كونه محتمل هو له وذلك لان الامر لا يرد عليهم
 هذا ايدل على ان جميع اسرار الاحباس من الاعيان والممكن لا يحتمل التعدد ولذا قالوا انه لو حلف على الشرب
 ما واد شرب الزاقل بالصدق عليه وهو هو طهارة ولو نوى سيار الدنيا مع في شرب ما شاء منها ولا يحتمل التعدد
 من الاقارن المتشابهة بين الحدين لا يصح لا تقاها الفردية الحقيقية والحكمية وهذا بخلاف ما يثبت في اللغة من وقوع
 اسما واحداً على اطلاق ذلك في الفرد والقيم على التعدد بل بينهما تاف والوقوف على التعدد ولازم للتكرار

[illegible]

الاختيارى دل على ان يقطعوا دل على القطع الواحد حقيقة وتخييل تحميم افترود ومحملة ليس بمبدأ اجتماعا فتعبد بنواحد
 الحقيقة فما قيل انه على تقدير كون قوله قوله ثم فاقطعوا انهم معطوفان على في هاتين النكس متفرعا على السابق لم يكن لقوله اجماعا
 فائده وبهم وليس مقتضى الاصل السابق ان محمله وهو كل الافراد ليس بمبدأ منه فذكر الاجماع دليله انفيه قوله لان
 اسم الفاعل هو وانما ذكر المصنف فله مونية اذ على تقرير القوم بعد التعرض لو حدة السرقة لا بد من التعرض لو حدة
 القطع بخلاف المصنف فان الثاني كاف قوله وجوابه ان المراد الحرفية ان الكلام في لفظ المصنف ان السرقة
 المتعبر فلفظ السارق وهو عام قطعاً والمصدر القائم بكل فرد من افراد اسارق وهو معنى السرقة لا يتعلق به الاصل
 المذكور والوحدة بالنسبة اليه انما هو ذلك القائم لللفظ السرقة نعم يمكن ان يجاب عنه بان اسارق مختص من هذا السابق
 ونفي كل منها مصدر لا تخيل الحد فتمد برقوله مثل اذا الزكوة كلها اشتمل غير الموقت من حق الله وحق السيد لكل من
 الاداء والقضاء ودر كالموقت للظهور قوله لا تيان متعلق بغيره الجح قوله وسخو ذلك مما دقة العبر قوله ولا ينفك
 الاداء في فائتان الايمان وما دقة العبر والنوخل والمنذورات المطلقة وغيره لا يسمى اداء ولا خفا حقيقة ذاما
 النوخل الموقته كالضحي فانها لا تقتضي عند المشافعي سوى سنجر جميع الجوامع الصلوة لمنذوبة بتعفي في الاخر والهاك
 عليه الصوم المنذوب وفي جاشية الابهرى انها توصف بالقضاء الاداء وعليه قول الفقهاء والنوخل الموقته حقيقة
 ابداع في هذا لا بد في تعريف القضاء ومن ان ليقال لما سبق فعله مقتض بل قول لما سبق له وجوبه كفي جميع الجوامع
 لكن قال المشافعي في جوابي المصنف ان النوخل الموقته في وقتها اداء وبعد ليس بقضاء انتهى فعله في وقت
 الاداء فيما لا يتصور فيه القضاء وبالحمل ثمن النوخل الموقته لا يتصور فيه قضاء قطعا كصلوة العيد والجمعة والاضحى
 والكرام ولا مستفاد انشائها فانما ان الحليون على فعلها الاداء فيحقق فيما لا يتصور فيه القضاء ولا فيقتض
 بها تعريف الاداء قوله ما اى خباية فعل في وقته احتراز عما الفاعل في وقته كالقضاء على قول غير المحققين فانه
 لم يحيل وقت التذكر قبله ولا تيان قبل الوقت وحده لعبه الاداء الصحيح فيه المقد له احتراز عما لم يقدر له
 كالنوخل والمنذورات المطلقة شرعا احتراز عما قدر له لكن لا شرعا كالزكوة اذا عين له الامام شيئا في
 حاشية الابهرى عن المستصنف فقلو كان الشتر قبل حوالان الخول كان اتيا والزكوة تعجلا لقيام مقام الاداء
 ان وحيد شرط الاخبار في وقت وجوبه ولو كان في آخر المول او بعده كان اداء لان الزكوة دان كانت على
 النور عند المشافعي نعم لكن لو اخر ثم ادى كان اداء وبها يقولون في حاشية المستصنف فانه لو اخر شيئا من العباد
 لانه قد قدر زمانا بقوله عتقهم في مثل هذا اليوم ومن السؤال انتهى فلهذا مشتران مثل الزكوة بوصف بالاداء وليس قضاء

ولذا عرفت الاداء في تحريمه بعموم وقته العريضة قال الاداء فعل الواجب في وقته لم يقيد بشرط ان لا يكون في وقت
 عن وقته وصرح في المستصفي والمحصل بتعيين الوقت في تعريف الاداء للمفنيين والموسم قوله ولا يجوز ان يقع
 على قول غير بعض المحققين وعن استفاضه على قوله قوله بعد وقت الاداء اي وقته المقدرة شرعا خرج به المقيد
 وقت كاستيفاء الفعل في المصلحة او بعد المقدرة من الاداء ولا عادة مطلقة سواء كان الفعل في الاول
 او بعد قوله استدركا كما اخرج به ما فعل لا يقصد الاستدراك وامادة الاداء الصحيح لحد الوقت وامادة انحصار
 فيما كسفت فورية لما سبق وجوب احتراز عن التناول وفيه تأمل قوله لا وجوب عليها عند المحققين في هذا الخبر منه بما
 يخالف ما ذكره من فصل المعنوي فاعلم من اصول الشافعية مخرضا على المعصية من ان نفس الواجب قد ينفسل بين
 الاداء كما في صلوة النازلة التي قوله قسم مقابل الاداء البزب حسب ما في أصله بعبادة في منهاج وبعده
 المحققين في رصدا حيث قال الواجب ادراؤه في وقته المعينة وقضاؤه في غيره والاداء ان كان مسبوقا باذنه
 سمي عادة قوله تعبه ولا على هذا القضاة خارج بقية في وقته كما ذكرنا قوله قسم من الاداء وهو مختار الخرافي
 في المستصفي والرازي والمحصل قوله متعلق بقوله لا يجوزهم انه مقابل لثباني في تعريف الاعادة وقيد الفعل
 قطعا لانه على هذا مقابل لا لا الواقت في تعريف قسم من الاداء المقابل للاعادة قيد للفعل وهو ان يقال ما فعل
 ادلا في وقته المقدرة او لا شرعا لما ذكر في تعريف الاداء المطلق قوله احتراز بين القضاة ولا يخرج به الزكوة اذ اعيان
 له الامم شهر ابدون ماحظه قيد شرعا لانه اول عرفا قوله حيث قال في قوله انه ان وقت الزكوة وقيد الزكوة في القضاة
 للقضاة لا وقت النسيان لا يميز كونه وقتا كما كان قسم قوله عند اصحاب الجنية ثم لم يردوا الاعادة فهو من الاعادة
 داخل فيه عند قسم قطعا اعلم ان الاعادة اذا كانت لغضا لا ادل في الواجب هو الثاني في اتفاق الاول في حكم العدم
 فشرعا اذا كانت نقصان من غير قضاء فيصير خبره واحد من شرائع اصول فخر الاسلام بانه ليس الواجب وان
 بالاول يخرج عن العهدة وان كان على وجه الكراهية على الاصح وان الثاني في خبره لا يخرج عن العهدة وقيل انه وجب
 كما اشار اليه في الهداية وصرح بعضهم في تغييره على السير في والي السير من ترك الاستدلال عليه الاعادة ورواه
 ابو اليسر كيون الغرض هو الثاني في المراد بالتمسك بالامر المعروف الاداء تسليم عين الواجب بالامر وفيه إشكال من جهة
 احدهما ان الواجب وصفه الزمنية لا الفعلية فلو كان كذلك لم يكن التسليم عين الواجب بل هو في الامور بالامر
 للسببية متعلق بالواجب وستره ان الامر انما هو سبب الواجب الاداء بالنفس الواجب فهو بالسبب في وقت الاداء
 المتعارف وذهبوا ان المراد علم وجوب الامر لان نفس وجوب الامر ما علم وجوبه لانه يمكن ان يراد من الواجب الامر بالامر

مثل فعل المتعدي فان الامر بسبب نفس وجوبه وان كان سببا للوجوب او اورد الوجوب في الذمة فالوجوب بالامر غير
 اوجب بالسبب فيذمه الاشكال لان بلا تاويل هذا وقد يوجب التوسم بان سببا للوجوب لما علم بالامر صنف الوجوب
 اليه قوله وصف في الذمة لا يقبل التفسير الذمة في اللغة العهد وفي الاصطلاح وصف في الانسان بل بصيرا بالواجب
 المحتوق له وعليه هذا هو العهد الذي جرى عليه بيننا وبين الله فلو لم يثنى كعهده بالكفا حيث ثبت لهم عليهم حقوق
 المسلمين وهذا هو وصف بغيره السبب لكون الانسان اهلا للوجوب له وعليه العقل بمنزلة الشوط ومنه وجب في ذمة
 كذا الوجوب على نفسه باعتبار ذلك الوصف وتترفع ان الوجوب عبارة عن اشتغال الذمة بوجود الفعل الذي
 او المال المتصور فالوجوب هو الفعل الذي هو المال المتصور المتشغل بوجوده للشخص لا لشكائه وصف في الشخص غير
 قابل لتصرفه وانما يقبل التصرف هو المصلحة في الخارج او مصلحة ماله الموجود في الخارج هذا ما لا حالي اليه العلم بحقيقة الحال
 قوله بالقياس الى ما علم بالامر ان فعله يكون اذ هو الدليلان ايضا باعيان ما علم وجوبه بالامر وما قيل انها مقتضى
 بانها لا باعيانها انما هو بالنسبة الى الوجوب في الذمة وتسمى تسليم الحسين الى سريده وقر ما قيل من التسليم انما يكون
 في الاعيان الباقية دون الافعال التي هي الاسرار البتة والافتقار بان معنى تسليمها هو اخراجها من
 النعم الى الوجود والاثان بها اذ تسليم كل شيء ما ينافي سببه العبادة في التسليمها بان لو يوجبها وقيل بانها بغير قوله
 التسليم وان الواجبات الشرعية ما يحكم بها في تسليمها فيما يجزى التسليم فيها كما يجزى في الاعيان قوله واعتبر في التقدير
 ورفعه لم يعين بغيره الوقت فيمثل قضاؤه في صورة الاجحاج كما يجزى انه قضاؤه مثل غير متقول به قيامه في
 قوله وقيل بعضهم انهم لا يغيره بعضهم التسليم بان يكون الى معقولة ولعله انما لم يقيد به لان تسليمه الدوام لهم لا يوجب
 الدين لا ليدقق عليه انه تسليم الوجوب او مثله وما قيل انه لا يسلم تسليمه من اسلامه عيسى انما يحصل انما كان الى
 مستحقة وهم من ان لا يدين من التسليم التسليم الصحيح منه بشرط ما يكون غنا عن التسليمين قوله لا يكون مقصودا
 به يفرغ الذمة عن المتصورين على وجه التمام وهذا عند استدراك المالك ليعود ذمته المديون مشغول فلا يحصل
 التام فغيره قلنا في الجواب ان مثل هذا صفا وليس ما يوجب التحقيق فلا يكون ثابتا به فلا يثبت بالامر
 قوله وهذا قال فخر الاسلام في ان فخر الاسلام ذكر الوجوب في تفسير الاداء ثم ذكره في قوله لا يكون مقصودا
 ولم يترخص للمجاهد على ما ذهب اليه المحتقون من انفسه انما ثبت بالامر فيها ومن المباح ليس بغيره الاداء
 ما عطفه ان الحكم بالامر وانما ثبت به فلا كان في منجز افعال المدينين ان يدخل المباح حيث ذكره بالا وفيه
 بما حاصله انه منارة الى ما سبق من الاختلاف في امر من انه حقيقة في الطلب المجازم او مطلقا في التحقيق

فيه من مذنب المحمود انه حقيقته في الطلب الجازم او الراجح فلا يخلط الاداء على المباح في الوقت لا يخرج المباح
 ثانيا على التحقيق من مذنبهم وان كان واخل فيه على اقتدر حجة حقيقته في مطلق الطلب فبني الامام ادخال المذنب
 على هو التحقيق في الطلب المثار به بقوله على قول من جعل الامر ان يذهب الوجه للطلب المثار به وقد فسر آخر
 بقوله وقد اختلفت على ان المراد بالحق هو لكن التحقيق في قولنا يتوهم من انه على تقدير كون المذنب ما يتوهم من الاختلاف
 في امره ايضا يقتضي ادخال المباح كما لا يخفى وليس بغير فرض على الامام على ما توهم به بآثاره في غير ما يرد على المباح
 من انه على وجه المثار به المذنب ينبغي ان يسمى المباح اذا كان على وجه الكسب غاية الفرق ان على ما تنبى
 وجه كون الكل مأمورا به وعلى الكسب كون الكل موجب الامر ولذا اعتذر المثار به بانه لم يتعرض بعد تسميته في
 العرف ادراكا واعتذر لكسب بان هذا القول خارج عن الاجام وما قيل من ان كون المباح واخل في المأمور به
 تسمية تامة اذا انقسم كل مأمور به الى اداء واخل فصار لا يرازم ظاهر فساد بان المأمور به او تسمية
 باسره واخل في الاداء والاول اما اداء او قصدا واخل بالجلد او اشتهرك المباح به المذنب واخل في معنى الاول
 ينبغي ان يدخل مثله وقول المثار به فيكون الاتيان بالنقل المخرج في ان كونه واخل في المأمور به واجب و
 يستغيب كونه او ادخال قول له ولا يخفى لموجب الامر اي ما هو موجب عنه المحمود الا فسد من جميع الحقائق في
 المذنب هو المذنب عند وقال المآثم من المقتويم الاداء على نوعين واجب ونفل وكلها ما موجب الاداء قوله لا يخل في
 المآثم اي ليس من مذنب تسمية اداء او ادخال في المأمور به عند فهم ليس ذلك الا انه سبب الكسبي قوله الا ذكره في
 استناد متصل ان نزل ابتداء التسمية بالاطلاق خبر له الاطلاق والافق لم قوله ذلك اي ابتداء قوله توهم
 ان المآثم ان جعل مبي كلامه لكشف هذا التوهم لقول ان ما هو موجب الامران موجب اما حيث سبب المصينة لا الى
 امر ولا ليس في كلامه شي سوا ذلك موجبا لكن بالخل من منخرج مقتويم من قوله وكلاهما موجب الامر وكما انخرجه
 بما ذهب اليه لكشف خبره بقوله فلا يمكن فعل المآثم كيف على هذا الوجه القابل كونه حقيقته في المذنب هو القابل كونه
 حقيقته في الاباحة فلا يخفى لا ادخال المذنب على قوله دون المباح بخلاف وجه المثار به هو فان القابل كونه حقيقته
 المذنب المحمود وهو المباح الكسبي قوله انه اشار به ما سبق ان لم يبق هذا الاختلاف في كلام الامام ان على وجه المآثم
 لا يد بالامر المذنب او الاباحة وقد مر ما فيه قوله وان كان مصينة امر مجاز في انذار ولا يكون هو موجب المآثم
 لكن على غير ما يكون ادخل المذنب في الامر المذنب المحمود والامر ان في المباح عند فهم هو موجب الامر قال الا ان
 الاسلام مقتدر باب التسمية الاداء بقتل وان موجب الامر على ما فسرنا غير ان مقتضى فيلزم ان يكون المذنب

موجب عند ستم فالجواب اختاره الكشاف فيكون ما قلنا من شرح التوفيم اذ على وجه الشرح لم يكون تنوع الاداء في الجواب
وان نقل من كتب الجوهري فيكون قوله وكلما هما موجب الامر بعد يتووا اذ معناه كلاهما موجب الامر عند ستم بحسب حقيقة في
الذهب لا الجوهري في الاما لا في هذا المحل وهو بعد موصوفه نظر فانظر تأمل فانه من المراتب قوله قوله وقد يطلق كمن
منها المخرقة فخرج على هذا فكونه من كتب الاصول في الفروع جواز الاداء بعبية بالقضاء وبالعكس وهو شكل لانه اذ عين الصلوة
التي لو دبرها قلباً وتلفظ بالقضاء وهو في الوقت اذ بالاداء وهو خارجة عما يصح عدم العبارة للسان بل العبارة
انما هي للقلب وعدم اشتراط التلفظ منه فثبت ان القلب في انذار الوقت ولو سجد فانه لا يدبرها من التلفظ الدال عليه الا
ان يقال ان المراد من الاداء هو عبية بالقضاء حقيقة كعبية من نوى القضاء على من خرج من الوقت وهو في وقت
وعليه كمن نوى الاداء على من لقاؤه وهو قد مضى فالتميز باعتبار عبية فاقامة كل من الحنين مقدم الآخر وهو در الجاهز
لكن في بعض شروحه اصول الامام ان العبوة فيه باعتبار ان يتدبرها بصل الغيبة وخطا في الظن والخطا في فهمه مستثنى
فقال قوله فاذا قضيت بصلوة فذكره بكون الاداء بطريق التجدد لكن اذ ذكرت الامثلة بهذا الطريق لا يصح
مخيل نحو مثل الكاف وح لا بد من الاداء كما في ولو تبت اداء لمظهر ثم القضاء فانه سجد الاداء اذ المراد من الصلوة
بصلوة الحجة وهي لا توصف بالقضاء وان كانت قائمة مقام الظاهر فاما كعبية عنه وستان بين القيام مقام شيء وكعبية
قضاء فورا دست الدين قال سراج الدين الهندي في كونه مجازاً لظن لانهم مخرجوا بان اداء الدين من قبيل الاداء
الكامل قال فخر الاسلام اما اداء الكامل فمثل اداء المبيد اداء الدين انتهى الا ان يقال هو اداء كامل من تسليم عين
ما علم لم يدر بالامر ولا من تسليم عين الواجب بالسبب هو الوصف فلهذا فانه ليس باداء قطعاً فلي هذا ليكون الاداء
حقيقته الا فيما يكون فيه تسليم عين الواجب حقيقة كرو المعصوب وتسلم المبيد على الوصف الذي ورد عليه الغضب البعير
قوله ولو تبت اداء لاسن بهذا اللفظ انما يجوز ان بالقلب ناد بالقضاء وح يرد عليه اذ ذكرنا من ان الجوز انما هو
بالعدم العبارة باللفظ لانه صريح مجاز اذ اذ كان عليه وفاق القول من غير من لقاؤه الوقت منه غير جائز وفي النهاية
نوى فرض الوقت بعد خروجه الوقت لا يجوز قوله يعني الخ قال هو ياء وللان ليا لا اي يحتاج في خجته قوله
يكون بسبب جديد يعني انه لو لم يوجد سبب التجديد لكان الواجب ساقطاً عن الذممة غير مضمون مطلقاً كونهما
بالا ثم ان كان عند من غيره السجدة وعلمه قضاء اذ لا سبيل لادراك المية قوله وانشقوا القضاء والخ طاهر
هذا الخلاف يقتضي ان لا يجب القضاء في المذوات المستقيمة عند الفرق الاول لكن ذكر ابو بكر ان قضاء ما وجب
باجزاء الفلقين لكن عند الفرق الاول الثبوت بمنزلة سبب التجديد فانه اذ اوت فقط الزم قوله المنه في الدنيا ولا

حر بالوقت بالشرع الذي لم يزل مثلكم في ذلك كثر منكم الا ان الدليل ان من عندكم من اتقوت من الوقت على وجه
 هو حذر فيه او غير معذور فيقيد ان الوقت بمنزلة اتقوت عليه جميعا على هذه الخلاف التي تتخرج الاحكام من هذا هو
 الخلاف في الامر بالوقت فقد خالفوا في ذلك فلهذا انما افادت عن اهل اوقات الامكان فمن قال بالشرع فيقال
 وجوب الوقت الثاني بالاول وبعض النكاحين بالغور ومنه يحتاج الى امر آخر كالوقت وبعضهم بالاول ذكره في الامكان
 قوله ما يعلم بثبوت الحكم لا يخفى عليك ان سبب هذا المعنى من فعل فيه القياس فلهذا نقدر ان المعنى بالقياس ثبوت
 القضاة علمه بكونه في الترتيب الثاني يكون القضاة سبب المجد فيه فلا بد من ان يقال ان فعل عبادة في وقت
 ليس بالنافع ان ليس المراد بالسبب ما ثبت له في الامور بل المراد بالنفس القادرة الذي سببه في عبادة
 ايجاب القضاة او اعتبار من زمان يكون من غير التوبة من قبل لا فوفا الدليل يعني قوله من قبض قوله واجتبه الفرض
 الاول بان الترتيب المذكور في احتجاجهم في الكشف والتحقيق وغيره ما حاصله ان العبادة فعل يأتي به المراد
 وجوبه في نفسه بمرور الوقت والمراد بالوقت هو فعل في الوقت عبادة بعبادة في نفسه في ذلك الوقت
 بدون غيره فالفعل بعد الوقت لا يتأخر له امر الا وان يكون متقيا بالوقت بل هو باخرجه بعد الوقت لا يصير
 عبادة في نفسه بمرور الوقت فهو بدونه كقبول الوقت فلا يكون مثله الا بعد مروره وادركه اشارة به كلامهم في
 ذكره في الكشف ثانياً المحبوب مما قيل من ان الامور لم افادت لادان بعض من المثل من غير توقف بل هو امر آخر
 كما في حقوق العبادات بشرط وجوب الزمان المماثلة ولا يكون اثبات المماثلة في العبادات بل المراد ان ذلك لا
 في مقاديرها وبها يتأخر كلامهم فيكون ان يحمل على ما قد يغير فيجعل عليه ما ذكره اشارة به كيف هو انما يصير
 جوازا عن تلك الفرض الثاني بالقياس لا يحتاج كما لا يخفى على المتأمل بقوله سمي قضاء الله اسمى تسليم
 مثل الرجب لكونه استمر الا لوجوب قوله ما يدل على ان ليس المراد منه سبب نفس الوجوب بقوله الحال
 ان للفعل الزمان في استبعاد الوجوب عن قولهم انه في غير الوقت لا يصير عبادة الا بالانفس بزمانا فذلك
 لكن عند الفعل الذي استمر في عبادة بمقتضى اقامته مقام الوجوب قياسا على الصوم والصلوة فان الشرح
 قد اتى به في بعضه معقول في الكشف قيل ينبغي على هذا ان لا يصح الا انهم في قضاء وعلوه الدليل بما اذا ان لا يغني
 القرب او لا جبر في نافذة الشهادة لا تفعل على هيئة القرب قد استمر الى امره بالعبادة على هذا الهمة والصفة
 عرفنا ان لا نقول ان لا يصح في المصروف الى ما يدركه في بعضه في ذلك فعل في عبادة لا سلطان كعبدين خصال كعبادة في وقت
 في ضمن الفعل لا مجرد القول في ذلك الحكم بما في ذلك في وقت في بعضه لا نقدر ولا في وقت في بعضه لا نقدر ولا في وقت في بعضه لا نقدر

عن الزمّة اما بالاداء او اسقاط صاحب الحق او العجز ولم يتحقق شيء منهما وليس بنا الاخر والوقت وهو لغير ترك الاشياء
ولا يوجب سقوط الواجب قوله فان قيل الواجب بصفة الجزئية لا نسلم اصل الواجب بعجزات فان قيل الوقت
مقدور لان الامر بمقتضى الوقت بحيث يمتنع تقدير الاداء عليه فيكون الواجب الموقوف بالصفة والواجب بصفة الجزئية
قوله وذلك لا يخالف باختلاف الاوقات كما لا يخالف باختلاف الاماكن وكان هذا كمن امر بالتصدق باليمين فثبت
يجب التصديق باليسر لحصول الغرض ولما كان الوقت تباعلم بجزء اسقاط الاصل والمقطع بسقوطه كمن اتلف ثوبا
لا يسقط عنه العجز عن المثل بل يجب القيمة غاية الامر لتعدي الواجب بالزيادة المصلحة في الوقت لشرطه كذا في الميزان
وفيه قوله ليعال بالمثل ان التي به فور او لقمان ان اخره قوله قد تحقق الجزئية بما يقابل احدها اذ لم يتحقق العجز
ونها قد تحقق قوله جعل جزاء الترك الخ لم يحل اتيان الصوم جزاء ترك غير العائد بل المعدور لكن اذا كان جزاء
التعذر المعدور علم غير العائد بطريق الاول او عدم العمل انما يصلي مسقطا لا غير لا شيء آخر ولا يمكن ان يكون التعذر
مخصصا لعدم السقوط فيكون العجز العائد لا المعدور ساقط عنه الايام الاخر لان العجز انما يصلي مخصصا لسقوط ما فيه
بصفة وان كان كرامة لعدم سقوطه قوله يمكن ان يكون الجزاء غير ممكن بالنظر الى سياق التقييم والتفسير في التوضيح
بقوله استدلالا بالحدس الخ كما لا يخفى على من لم ادنى مناسبتة بالليب الكلام فالظن عرض المصداق ان اللاتين
جعلها دليل على عدم ضمان الوقت لا عدم السقوط لانه ثبت من غير ملاحظة الآية والحديث بما ذكر من انه لما وجب
بالسبب لا يسقط بجزء الوقت لان السقوط اما بالاداء او الاسقاط او العجز وجزء الوقت مقدر لا يصلي مسقطا
ولم يوجد شيء منها وقد ثبت عليه الماتن بقوله لما وجب بسببه لا يسقط بجزء الوقت فقول المصنف واذ ثبت الصوم
بصلوة الخ اى اذا ثبت عدم ضمان الوقت لا عدم السقوط وهو محقول المعنى بناء على ان الوقت ليس
مبضم في العبادة والكل عبادات واجبة باسبابها وقوله وما ذكرنا من النص لا علم ان الجزاء معناه انه لما كان
مستغنى ان يسقط الواجب بجزء الوقت لكونه مقتضى العلم بالنص بسقوط الوقت وعدم ضمانه فعلم ان الثاني
بالسبب بسقوط بجزءه على ما اقرره في التوضيح ولا يرد قضاء الاعتكاف الخ انما هو على تقدير ان يعلم والاعلى
ناقره المصنف لم يثبت القضاء وعدم السقوط بالقياس بل بعدم ضمان الوقت ولقد ساء بسبب الاداء
بناء على عدم السقوط فمسكا بالاشارة قوله ثابت في الصوم نص الكتاب الثابت على وجه المصنف رحمه الله تعالى قرنا
عدم ضمان الوقت والبقاء وانما هو لوجوبه بالسبب كما ذكرنا فليس ثبوت حكمه هو لبقاء الواجب وعند
سقوطه فهو غير الصوم والصلوة بالقياس قوله قلنا لا ثم الخ فان قيل لو كان لا علم لما احتجتم اليه لبقاء

ما علم بالاشهاد من ان الحق لا يكون الا باحد الثلثة على من قالتم في حصولها كما رتبتم اصل حيث لم يكن الا باحد
 بايجاب الفعل من انه لو كان لا سلام بايجاب الفعل لم يكن موجبا ابتداء الى اجتماعه لغيره بقوله ثم طبعوا الدور على الرسول
 اجماعهم بها لا سلام بالتباعد في مخطئة من ان الوقت الذي فيه قولهم في وقت الخوف انهم قولهم كان ما داور
 الاقضاء الكونه تسليم عين ثابت بالامر لا مثله قولهم فصار مدعهم لتبكيك واما اذا لم يصح لغيرهم من العهد بالاجابة
 في قضاء الصوم بقدر الاتصال بالصوم الشهير كذا في الجواهر الكبرى في تحقيقه بان الحكم وجوب الصوم في هذا
 الاعتكاف يجوز ان يكون للاتصال بالصوم الشهير فاذا زال شرف الوقت لم ينزل الاتصال بالتباعد بخلاف يجوز لغيره
 احد البنتين قولهم لغيره قضاء في خلاف الحسن بن زياد وادلى يوسف في رعدة عنه بناء على ان ملا اثر لغيره في ايجاب
 صوم رمضان لوجبه لا يمكن ايجاب القضاء الا بالصوم فلا اعتكاف الا بالصوم ولا يمكن ايجاب مقابلة لا في غيره
 على ما ذكره فوجب ان يبطل قولهم خلافه لغيره فانه قد وادى يجوز في رمضان ان يتحقق بان الصوم منه في الا اعتكاف
 والشرط ليعبر بوجوده لا وجوبه قصد اكمال الطهارة فان من نذر ان يصير كعتين في شرطه سجدان ياتي المنذور
 بذلك الطهارة وان انتقص ومنه في طهر التوضي لا وادى وان قولهم لغيره لغيره اخرى يجوز له ان ياتي المنذور
 به فكذا هذا قوله في حجة ذلك الجواب لم يجب وقد يحيل اللازم لجعل كما قال حجة في زيادة واما لم يبطل علم انه بسبب جدي
 والمصنف انما اختار الاول بناء على ما وجهه احوط الوجهين فانه لا بد من التوجه الثاني قولهم في قوله كسب
 الجديد وهو القياس الخواصي بسبب الجديد هو القياس ان كان المراد بالسبب مضاف اليه الحكم القياسي
 لما مراد المراد من انفس في قولهم يجب بنفس جديد بالقياس وانفس بالتباعد الى ما هو بسبب حقيقة فان الحكم
 القياسي وان كان مضاف الى القياس فانه لا يكتفى به بحقيقة ثابت بالنفس الذي هو عند القياس منه لا لا يخفى
 انه لا يدل على ان الجبرية قانون القياس المنذور عليها فانها خلاف بين الفرقين ان القائلين بالجبرية يقولون ان
 القياس الذي هو مقتضى ايجاب ابتداء وغيرهم ان لا يظن بالاعلام متعارف الوجوب لم ينقل احد من القائلين بالجبرية
 القول بالقياس انه عند من مقتضى لا مظنة فوان كان ذكره بطريق الا غرض على غيرهم ان القول بالقياس لا ينضم
 القول بالجبرية وقد يكونه مظنة فاحتج بما في الكشف من ان نفس التقويت عند من تقرر بنفس الجبرية قولهم الى هذا
 المعنى ان يكون التقويت كناية عن القياس وذلك حيث قال ادلا انهم قالوا لغيره وجب لغيره بالتقويت لا بالغير
 ثم قال كناية عن انما وجب لغيره بالتقويت على ما قلنا لا بنفسه فقصوه في قوله لا بنفس متصور ومن ان الظن
 لا بالتقويت يرشد الى ان المراد من تقويت النفس المقصود بهم القياس على ما ذكره في الجواهر

منهم قائلون بالقياس لكنه مثبت عندنا لا مطهر في الغاية ما بين به الاشارة وقال الامام محمد بن ابي حنيفة
 بالحيثية لا كراهية في القوت مرة وبالنفوت اخرى لا سيما اذا وقع قولهم وجب ابتداء بالقياس القياس شامل
 لصورة القوت والنفوت قلنا ما ان يكون في تقدير كلام الامام انهم قالوا وجب ابتداء بالقياس لكننا نقول وجب
 بالقياس على قلنا بالقياس فما مثل هذا الكلام بل من ان يخفى الا ان يادل هذا القيد بان المراد ان نقول وجب
 بالقياس بالقياس لا يحجب القياس ابتداء من القصد بانني الكشف من ان قوله لا ينص من مقصود اشارة ان القوت
 كنه مقصود عندنا قوله او يقال ان قوله الكشف حيث قال فانهم يقولون الواجب بالامر وذلك مضمون بالقضاء
 فكذا ذلك في قوله في الاعتكاف الواجب قيد بكون الاعتكاف النفل ليس بشرط الصوم فان الرواية في رواية لا لانه
 بطبيعة في الصوم فغيره لا يكون الاعتكاف نفل اقل من يوم كذا في الكشف قوله ويكون اي التوابع والشرائط
 فحجلا الوضوء من وجوب عن قياس زفره ببدء الفارق بينهما بان التوابع ما يتنزه بالنذر فحجلا الوضوء بل انما يصح
 النذر بالاعتكاف المتعارفة بالصوم ولكن نذر انما النذر لا يكون الا بما يكون من جنسه وجب الشرع والاعتكاف
 ليس كذلك فحجلا الصوم قوله اي عدم وجوب الصوم مقصود انما ان النذر بالاعتكاف من غير ضائفة الى القوت
 والخاص كان لو وجب الصوم المقصود بل هو نذره واليجاب له فيما اذا انقضت التيمم لم يكن نذرا ايا ما لانه اضافة الى
 شريف بويث الاعتكاف فمقتضى قبول الغرض الصوم كان موجبا فاما ان يكون هذا التوابع الشرعي المشغول او
 غيره من التوابع التي لا بد منه بان يكون الاعتكاف في هذا التوابع الشرعي وهو من غير وهو ظاهر بالطلان
 لا بد من تعارفة الاعتكاف لصوم شرط له الاول والثاني التيمم غير ممكن لاشتماله بما هو معياره لا قبل غير فمقتضى
 الشرع من قوته فلو لم يسقط انما لم يجب نذره لمختلف قد كان بوجبه المطلق من الصوم المختص لا يستلزم
 ايجاب فوات التيمم التي اوجبه بالنذر ففوات التيمم على نفسه ليس بانما ايجابا كان قد اوجبه باجابه
 والافلا من القوت المستعمل بوجبه بوجبه ادراك التيمم كنه وقد عطيته حسب من قوت وجب بوجبه فوات التيمم
 عن التيمم بالطلان بذلك حسب الكشف وذكره لانه لاجابه بوجبه ان الصوم المقصود في الاعتكاف لا يندرج
 انما يجب بالاجاب العبدية فبعض لم تقبل الوقت الذي اتصل بالاجاب العبدية لشرع فلم يجب بوجبه ان
 فمما لانه لم يوجب هذا الاعتكاف صوما مقصود لانه في الوقت المقتضى اليه ففعل لما روي من ان جليل
 خبره كانه بوجبه كسعين فيما سواه فيكفي فيه الصوم المشرع لادراك بوجبه التيمم ولا يخفى على ان المشرع
 فقط لا يبدل لانه لعدم قبوله ايجاب العبدية كما لا يخفى ولذا انتم المشرع لاجابه بوجبه التيمم المقصود

والتيمم من التوابع

او انك الفضيحة لا يجب الاكتفاء بصوم شهر الم لا يحل ان الشهر يخص بمسورة لا يكمل غيره وكذا الاختصاص
 فرض وصومه فيجب ان العبد لم يثبت المدعى بالمسورة ان الوقت الذي اصاب اليه اشرف فينوت
 الفضيحة التي الزمان لا يجب في غيره الوقت ولذا جعل الشارح له وجه واحد مددده قوله من زيادة الزمان في قول
 المصنف فان زيادة هي الفضيحة صوم الشهر مسافة قوله ففعل حينم انما لا يحل هذا العطف عن تكلف فان فضل الصيام
 ليس بزيادة في الاعتكاف بل سبب لزيادته وفضيخته بوقوعه معناه بانها قوله ان هذا الوقت لشرفه انما لا يحل لغيره
 على هذا انه اذا تقرر بعد على ان الصوم شعبان ثم تقرر بعد على ان اعتكاف شعبان لا يسقط للصوم المخصوص به
 ولم يتبادر بالاعتكاف من الصوم شعبان منه ولبس كذلك لانا نقول لا مركبة لك فان الصوم المخصوص به يسقط
 بل وجب صومه من ان في هذه الصورة ولا يمكن ان يقال لا يجب صوم رمضان بسبب ان اول اشرف لا يجب له زيادة
 او حجة الله فليما لم قوله من جهة العبد انما قيد به لان الشارح لم يستمر ما وجب واجاب انما يجب قوله تحقق العجز
 عن الكفاية لاحتمال الموت قبل رمضان آخر قوله وذلك بان انقضي الزمان في وقت قضاءه فيه يعني ان المراد من وجب
 القضاء من رعاية حيوان يجوز فيه والا فزعم لم يراه ما ثبت لشرف الوقت بل محذور تحقق الصوم كما حرم قياسه على ما
 قوله لما احتمل السقوط بغير رمضان بان لم يجب بقضائه فان نقصان اولى بان لا يسقط ولم يبق الا ما لا احتمال في
 الموصفين من الغل والرفعة وانما ساء بخصته بالنظر الى ما هو الاصل في الاختلاف والا فهو ممتدة وحصل بانها في الغل
 للمصنف قوله وهو ان يقتصر بصوم قصه خارج على ان شرطه ثم ذلك كما قال زفر من المعبر وخوفا الصوم مطلقا كالمطهر
 قوله وفيه الخواص التكرار في اشارة الى تمتة الجواب قوله ان الشارح بالاختلاف الخوفا وعيدان اراد من الشارح المصنف
 فلانم انه موجب لصومهم قصه كيف ولو كان من جنبا لما امكن إسقاطا موجبا لا ادراك الفضيحة اذ لا معنى لاسقاطه وجب
 بعد ما انعقد بسببه لا ادراك الفضيحة وعارض اشرف الوقت وان يدري النفس المطلق فهو غير موجود فلا يعين حيث الحكم
 لوجوده بسببه الجواب ان المراد الاول والمبني انه في نفسه منقطع النظر عن الاضافة موجبة له الا ان الاضافة في وقت
 شريف متعة عن ايجابه فبعد انقضاء وقت اشرف والعجز عن ادراكه ما ثبت به صارا لا مضافة كان لم يكن في صغار
 المضاف والمطلق فثبت حكم المطلق قوله على انه انما هو اعم شهر رمضان علمه بحيث اذا قعده به معين وقصد المعين
 عن علم المحبس فيكون موافقة له وهو وصفه بالمعقبة ومنه ان على تقدير كون شهر رمضان علما غير معتبر في
 والاف والنون شار على ما في الايضاح وبغيره من ان الاعلام التي اجري الاعراب على خبرها الاول في تحول
 من سحالة المعقبة قدره النجدة التي منها علما مثلا فيزوم اضافة المعقبة في المكرة وان لم يعين

من التقييد ولا يصير العلمية بتقديرية خاصة حقيقة لم يكن انضمام العالم الى الخاص الذي اشتهر كونه فردا قوله
كان شهر رمضان الذي كان من قبيل انضمام العالم الى الخاص وهو قديم اذا اشتهر كون الخاص من افراد الملازم
مثل عبد الله او يوم الاحد قوله لا ينزله الا عنك فان قيل يتوهم انه لغيت بالاكتفاء لا بغيره بناء على ان الغيل
توهم من القول لوروده انتهى عن البطالة قال ثم ولا تطلوا الاعمال فيصير حقوة شرطه ووجهه وادى الى ان ينزله
على قوة بنفسه ليرتق الاولى بالما ذكره من ان وضعه لمصلحة فيه قوله فهو الثاني اسقاط الجزاءات البتة لغيره
اولى من اسقاط التبعات لمصلحة متبعية فغرضه لا ليقال سقوط الاصل انما هو بالليل هو بعد شرطه بخلاف سقوط
العقبات لانه ايضا بالليل وهو الذي لا يحكمه الموت وكون العبادات اياها احوط وتكثيرها بعبادة قوله لانه
جعل الجزاء في نفس الدليل لا ينصب على الاحوطية اما في الاول فمطلوب للعقوبات واما على الثاني فلان دليلها ما ذكر
من اولية الاثبات من الاسقاط الاولوية سقوط العقبات من سقوط القضية نعم هو يكون الخاص بيان امكان سقوط
العقبات ويجاب بصوم مقدم كما ذكره قوله قد يستبعد الوجود كما بين في قياس العقاب من تقديم قوله والى هذا
اشار فخر الاسلام غير ان كذا من حيث الامر على ما فسره فيتم على قوله من كل واحد منها يتوهم نوعين في هذا التوهم
صفة الحكم باب من يلقب بيان صفة الحكم وذلك نوعان ادا وقضا وانتهى وجهه بما ذكره في اشارة من مقدمه قوله
على واحد يتوهم الى بان الاداء كماله من قضا وقضا مثل معقول وغير معقول البرك من هذا اخل في هذا التفسير كما يتحقق في
قوله على نوعين احد هاهنا في صفة فائدة في الواجب هاهنا في ثبوتها في غير الواجب ثم الاول يتوهم نوعين ادا وقضا
في صفة راجعة الى نفس الواجب والثاني يتوهم نوعين اية موقته غير موقته فتوهم في صفة الحكم
الاوليين بيان لما في التفسير من التجوز بان الاداء والقضا ليسا تسميين للوجوب بل لفظي في اللفظ الى صفة
وهما تامة وعلى الثالث تسميين لما هو مقصود بالبيان من احد النوعين الاولين يتوهم في صفة حكم الاداء
في قوله ذلك اشارة الى الحكم ادا الى الصفة باعتبار المضاف اليه في قوله حجب اليه يشترط قلبه حجب
باعتبار ذلك قوله نقضه مثل معقول واداء مثل صورة وصحة واستحقاقه وانما تميزه لانه يصح بيان
الدية لاداءه في قوله والدية اشارة الى اخذ المال حاصل لتقسيم المذكورة قوله فينا شرعت في العبادة
على ان المراد من الاداء المشرقة المحبذة في الكمال وجوده او نقصان عدل الاداء الواجب في الكشف
من تحقق الوجوب في صفة يمكن انوارها تصورها المجردة ليست بوجبة لتكاملها في تحقيقها كيف ولو كانت
تتبع في نقصانها ولا يصير ما لا بد منه ناقضا وليس كذلك كما ينبغي فقتل ان الكونها شئ معك

ممكنة لشبهة الوجوب حتى قال سراج الدين المصنف في شرح المحتج انما وجهه في المكتوبة فثبت مقتضى مقتضاه في الاداء لغواته
 قال عليه السلام الصلوة بالجماعة تفضل صلوة المنفرد بسبع وعشرين درجة ولعدم وجوبها حقيقة لا يثبت في مقتضاه ذلك
 لانها من الشاير فليثبت لها شبهة الوجوب في الاداء دون القضاء الذي ينشئ عن التقصير في التمام بل
 كان ينبغي ان يذكر فيه كما ذكره القضاة في المساجد لانه لا يكون مبنيا على الغاية لم يذكر كما يجب في الجواز بل الجبر
 وقد يقال ان الاداء بها كامل مستوف وجوب غيره عن المنفرد وهو صفة كمال لوجوب السجدة تبركه قوله في مثل المكتوبة
 صفة قصور اي فيما عدا ما ذكره كالنوافل والوتر وغيره من مضان قوله الى ذلك اي كون القاصر وشبهه بالقضاء لبعض
 الصلوة قوله في التمثيل للقاصر في الجهر على ان يشبهه بالقضاء واليه يحيل ان يكون عبادة تامة وهي اذا سبقت الجهر
 كما اذا كبره الامام ثم جازعها فرائضه فان تكبيرة الافتتاح منه يدرك ان بعضها منها كما اذا صلح بعضها الاول
 التحدث قوله في علم انه الجهر واليه بينهما تفاوت من وجه آخر فان فعل المسبوق دون المنفرد في المقصود شاير على انه
 وان كان منفردا في السابق حتى يرد القراءة وسجد السهو فيمكنه من تقديمه باعتبار التجزية لانه اذكرها مع الامام وهو
 واحد ولهذا الالهي اقرب الى التجزية فالمنفرد في الكل منفرد او في السجدة والمسبوق في البعض او في التجزية قوله
 كفعل اللاحق الخ حاصل المسئلة ان المتغير اما ان ورد قبل فرائض الامام او بعده وعلى التقديرين هو موجب الاستيفاء
 لا البطال المبني عليه والمشاركة لا على الاول مطلقا لانه فيكون له اداء مطلقا اذ شبهة فمقتضى انما يثبت باعتبار فرائض
 الامام وعلى الثاني على الاول ايضا كذلك كما في صورة التكلم على الثاني لا يورثه رده على القضاء وهذا في اللاحق
 واما في المسبوق فهو موثر على وجه كان واما في حال قوله فرائض لا ينقض الوضوء ولا فهو دخل في سبقة التحدث
 قوله بعد القراءة اي عن الصلوة وهذا التقيد لتصوير المسئلة لانه متبوع في اللاحق اذ لو انشبه لجبره عن شيء من الصلوة
 فهو ايضا لا حق قوله فهو يقتضي العقد له احرام الامام الخ يعني احرام الامام قد انعقد لان تباينه المأموم ومشارك
 محبة فهو يقتضي المشاركة ومتاخرية العقد لها احرامه شبهة حيث ليس مشاركا حقيقة وحيلة المشار كما مشاركا في المشاركة
 كما انعقد له احرام نفسه انعقد له احرام الامام ايضا فانه انما يقتضي انعقد له احرامه لا احرام الامام قوله
 وانعني الخ وليس معناه ان يكون حدوث الدخول مثلا والفراغ في زمان واحد متعاقبين قوله يشير الى قول القضاة
 اتفقوا على جواز الاجتماع عن غير شرط العجز الدائم فرفضه حتى جازع عن الميت وعن المريض عدت عنه فان العجز
 والواقعة سابقا لصحة العبادة وتختلفوا في انه عن المسافر او الامم قوله ليقوم ان المسافر يكون
 عنه ولا يسقط فرضه لانه لو لم يكن الامم الموقوف لا يباين في البنية والمطلق لا يثبت كذا في الكشف قوله الا ان في الحج الخ

الجزءية بيان انه اذا وقع من المباشرة الامور ثواب الا لثاني فقط كيف سيكون مستقلا للوجوب بانه وان كانت
عبادة بدعية تكون فيها شائعية المادية من جهة الشرط فيقيم من الامر ويخبر عن نفس المخرج قسيم انشاء لهنا ومنه
مقام محرم بشرطه المشروط او بقى عليه تقديره عليه وهو الشرط ودون الشرط وقوله المعبر عن الامر
بان يكون النياتة بقوله الفصل قوله علاما لغيره ولا حيا وحيد قال عزم سائله اجمعي عن بكاء الغيم ساء عليه
رجل ان ابى مات ولم يحج فاجتنبى ان اخرج عنه فقال نعم حديثه المحتشبه هذا الباب شهير وقوله والمكان
مستوفى لا يكشف ان المائدة علم المذهب الثاني بين لعل الامر فيل المأمور به وهي معقولة طارئة من ان
ليقال ان فعل الغير لا يحصل له مشقة لا تخلف فعل نفسه فلا يكون المائدة بينها معقولة قوله ليعقل مثل له
قيامه نفسه قوله لما فيه من الباطل الاصل لان الجزئية اما اصل الثاني اذ اواخا خليفه احمد ساء سبطه قوله في
ليليزم القياس من انشاؤه مشروط وهو كون الشخص معقول المعنى ولما اوشك ان يرد وان الصلوة اذا كانت مشقة
اداهم منه لكونها مما والدين تالية الايمان يعني ان ثبت فيها بالدلالة وان كان غير معقولة المعنى كما ثبتت الاكس
والشرع بالدلالة انفس الواردة في الجملة والكان غير معقول المعنى حتى لم يكن للقياس فيه دخل قال ولادلالة جينية بانه
لا بد في الدلالة من كون المعنى الموصوفه الحكم معلوما سواء كان معقولا كالايداع في التافيت او غير معقول كالنجاته على العصور
الكفارة الملكية المقدرة وهما غير معلوم كالمائدة غير معقول ما حاصلت علم ذكاب سم ان قوله بان المعنى الجزئية دليل
التفصيل اذ لا يفي القياس البين من كون المعنى معلوم التاثير بالنفس او الاجسام لان المعنى معلوم تيرض في كلامه
املا فليس قوله حقا لا الا بالعبارة القياس واداء انشاؤه هو لادلة كدوم الاستكمال المذكور في علمه على
من التحقيق قوله مشكوك انما كان مشكوكا مع انه علق في قوله ثمرة علم الذين يطبقون فذرية لان التعليل وان
كان ظاهر انما لتعليل لكن عدم صلاحية التبر لا يجاب اورث اشك فانه لا يصح له ان يجاب شي اجابا
على انه بل انما يصح له ان يستدل بها لا شعرا بان سقوط الصوم لعدم الملاحظة فوجب الغديرة خلفا عنه قوله
على تقدير التعليل بالغير لم يفسد منه كغيره لا شئنا لاني ومن سجاله قوله الا ان على تقدير الجزئية ان ليال انه
على تقدير علمه تاسير وفيه كون الغديرة واجبة فيها بدلالة انفس اذ القياس على تقدير التعليل بالغير وفيه غير محسوس
غير معقول المعنى اذ لا يعقل المتماثلة بين الغديرة والصوم سره فلهذا المعنى فلان مناهة تفيض المال حوكم حقة الغير
من الصوم انما يتقاسمهم في قدره فكشف من انه يتجمل لان يكون ايجابا به الصوم ساء على مشقة معقول فلان كان
وتختلف عليه معلومة تغيره يكون القياس صحيحا على هذا لا احتمال هذا فان قلت وثبات الاحكام بالنفس يكون الاخر

ففي التقسيم الرابع او القياس وقد تقسم القياس والدلالة وعلوم تحقيق ما سواهما من العبادة والاشارة والاعتقاد
 ظاهر في اني وجبت وجوب الصلوة قلت هذا مستصحب جدا واما غايته الا لا لوانه ثابت بدلالة النص المتبينة
 على الاحكام والعلوم ما ذكرت وكيفية احتمال التأثير والعلية غير لازم فيها والمنفعة من الدلالة اعتبارا وقطعا لا تنافي بالظاهر
 ولعل عند غيري احسن من هذا قوله بجزئية اشارة الى اتفاقها في احوالها حيث دخلنا فافينا لم يرد وتبرج الوارد قوله لانها عباد
 مالية الخ حاصل ان وجوب التصديق ليس بطريق الخلفية عن الاضحية بل حكم ثبت اعتباره ثم يرد عليه مثل السابق من ان
 ليس شئ من وجوب الاستدلال وغاية ما يمكن ان يقال فيه ان قوله والبدن جعلنا لكم من شجيرة لعلكم تتقون الاشارة
 انها عبادة بالية علوانها عبادة وقد شرط عليها النية وهو لا يكون شرطا لان في العبادة البالية وليس في هذا المال والبدن
 وفيه انما هي العبادة المالية كونها عبادة بالية يوجب التصديق لكن علم بارة النص لاراقته في الوقت فلم يعمل في التحليل المظنون
 في الوقت المعلوم الاشارة وبعده فكلما به احتياطا قوله والاصل في المال الخ لان كل ركعة لغيره فمعه بعضه الى ان
 قوله ضياعه الدلائل فانهم اضافوه في ذلك الايام في الاكل قبل الصلوة وذكر الصلوة فيها كراهية اكل غطاس
 بالمصيف والاعراض عن الضياع قوله لا خلاف بالقياس على سائر العبادات المالية اشارة الى ان الظن من عبارة
 ان قيد قياسا مستتب في احد زوايا السؤال الثاني في ان الظن في مقتضى المعكوف عليه عبارة في المعكوف ايضا فمعه عبارة التوضيح
 ظاهر في ان السؤال الثاني في نقص مجرد على قوله لا العقل لم يمتثل فربما لا يقضي الانفس حيث لم يترض فمقتضى القياس
 كما تعرض في تقريره الاول لكن بيان عدم محمولة المماثلة لصلح النافع عن القياس فليحل عليه تطبيقا للشرح من ظاهر المتن
 وهو اولى من صرف المتن عن الظن الى ظاهر الشرح قوله فمعه الوقت الخ في النظر الى المتن قوله في الوقت متعلق
 بل عمل قوله فمعه النص عليه تقرير اشارة به لكن في الشرح جعله متعلقا بالتصديق بالعين في قوله وهو ان
 الاصل في العبادة الخ كما يدل عليه التقرير بقوله حتى لم نقل الخ حيث جعله فيه قيد الاسم ان تتكلم به في عين جزءه والاكالات
 الظن ان يقول بخبر في الوقت اذ لم نقل في الوقت ان التصديق الخ فمعه بعض النسخ لانه جعل الخ وعلومه ان غرضه وفهم ما يتوهم
 من ظاهر التقرير في هذا الظاهر قوله كون الاصل في بخلاف الاراقته فان كونها اصلا مشكوك الدلالة الاشارة على
 اصالة التصديق والنقل عنه اليها للتطبيق قوله بسبب القياس حقيقة من جهة الخ وشرعا حيث جعل مدرك الركوع
 مدرك الركعة وانما لم يترضه اشارة به لان هذا الجعل ايضا انما هو لبقاء الانتصاب كجواز التكبيرة فكل منهما انما هو شبهة
 بالقيام بقاء الانتصاب قوله الصواب علم في الوجه لان الوجبة بارة عن التقييم فلامنح لانقسام في التقييم والولاية
 منه الانقسام مني انما هي انقسام لا في الحقوق والالتصديق ان يكون قسما ماله في بخلاف على قوله بل في

في تفسيره في كتاب

[illegible]

بعد كونه عيناً بالاتفاق استحقاق اولاً فاعلم ان الاستحقاق لا يتعلق بالمالية التي تدور عليها البعير وكونه مباح الزمان
 يتصلق بمكونه محتاجاً بالمالية التي لا يستحق العقوبة بها كالبهايم كسيف بالمالية بسبب الخلاف ولذا لو اشتري جديداً على القصار
 بياض البعير وبكامله لمشتري فاستحقاقه بالعقوبة بنفس البعير المال الذي يجزى من الدماء بالقبول المالية انما هي بالمال
 فيقصر العقوبة على زمان وجود الاستيفاء فلا يمتنع من القصاص كماله لو سلمه زانيا بالجلد بخلاف ما لو استحقه نارك لو مرتين او
 سلمه مدني فان استحق فيها المالية بخلاف الرد في الغصب لان الرد اعادة يد كماله كانت فمستوفى الزمان بالرد ووثق
 على سقوط حكم الخيانة للطارى عند الناصب فاذا لم يسقط عدم الرد وقال الوجع فيه ثم زالت يد المشتري بسبب الزمان
 مستحقة في يد البائيم فكانه لم يتحقق اليد فيرجع بالبعير وان كان يرد على المال فيمكن استحقاق النفس بسبب القتل وتقل
 متلف المالية فكان بمنزلة علة العلة فمن هذا الوجه كان المستحق هو المالية بخلاف الزمان فان المستحق فيه ضرب بموالم واستحقاق
 ذلك لا ينافي في المالية ووجه قولها في الارتجاع الباقية ان الهلاك لم يكن بالسبب الذي حدث عند الناصب او البائيم اما
 في المرض فلا رة انما يصير هكذا لصنع الطبيعة عن دقة واما في صورتي المحل فلان الاصل والغالب في المحل السلامة
 والهلاك انما هو لا الم الذي حدث عنده وليس مضافاً الى الاتفاق الذي حصل في يد الناصب ووجه قوله بالفرق بين
 المقتضى للحالة والمبيعة ان الواجب في المقتضى اعادة اليد كما كانت ولم يوجد ذلك عند رد ما جازا بخلاف المبيعة
 الواجب فيها تسليمها فهي ما وقع تحتها بسبب الذي حدث عند البائيم لم يكن موجبا للهلاك كذا كتب الاستاذ
 سره في جوامع الكتاب قوله ان تلك المقتضى التي قال الوجع فيه لا يسقط له ادى خمسة زبوا في الزكاة
 بكان خمسة جباراً لا تضمن شيئاً بمقابل الجوده وعند محمد بن يعقوب في الفرق لمحمد بن يعقوب في الزكاة وبهذا ان سقوط الوصف
 وعدم تضمنه بناء على انه لا يمثل له منفرداً فلو تضمن شيئاً يلزم الرد او اوصاف لا تقبوم وهذا لم يوجد في مسئلة الزكاة لان
 الرد لا يخرج بين المولى وعبده والفرق لا يوجب رد ان التضمن في مسئلة الزكاة غير ممكن لان فقير لا يقضي كفاية
 من العدد وليس الاخذ حق الرد عليه فتم ويدون يد المثل فيقدر اعتبار الجوده ودينار الدين يمكن من المطالبة
 اصله او نصفه كذا في الكشاف قوله وهذا اداء باصله اي اداء الزكوة اداء باصله لانه من جنس حقه قوله
 اذا لمثل الزكوة لانه انما يلزم المطالب اصل الاداء لا جازاً للوصف على تقدير عدم المطالب حقه في الجوده لانه لم يمتنع
 حقه في الجوده التي لا تمثل لها ولا قيمة منفردة انما يمكن تداركها الا لضمان الاصل والمطالب اصل الاداء
 والمطالب الاصل للوصف نقض الاصول وقلب الاستدلال في هذا ضمان الاصل ضمان على القاصض حقه
 وهو مستحق اذا الانسان لا تضمن لنفسه شيئاً قوله لانه لم يمتنع من عينه اذا كان قائماً مثله او كان بالمال

اذ تختلف النعمان عند اخطا خاتبتان لا يثبت الاول بالبر وكون الثاني التثنية وختمة او مختلف حكم افعلين فلا يكون
 اعتبارا تحتها واما اذ لم يتخلل اتحادا فغيره اذا كانا خطابين بحكمه بالاجزاء مطلقا لا يمكنه وانما هو في الحركات وحيث لا يكون
 وفيما اذا كانا محذرين من شخصين بالاعين خاتبتان التثنية فالاصل ان الواجب القود ويزعم السادة في الفعل ان يكون القتل
 بالقتل والعظم والعظم حصول المسادة متغير في الجملة بخلاف ما اذا كانا خطابين في شخصين فان الواجب الدرية وهي
 يدل النفس من اعتبار المسادة وكونه اذا كانا شخصين حمدا يستحقه لئلا يكونا باعفا بها فالتحاشي نفس الفعلين وبعدهم
 البر بحكمه ويحتمل الثاني انما بالاول بخلاف ما اذا كانا من شخصين لان فعل الاول لم يتوقف على تغيير السرية قلنا انما
 الى شخص اخر فلا يمكن جعل الثاني انما بالاول بناء على ما لا بد لهما من الفرق فيما اذا كانا خطابين من شخصين ففعل البر وحمدين
 ثمة ما بعد حيث جعل الاول واحدة والثاني خاتبتان ولا يفرق بالان هو واجب العمد لاعتبار المسادة في الفعل بخلاف
 الخطا كما سبق اذ على هذا البر ان يكون قولها فيما اذا كانا محذرين من واحد فكله كما يحتمل في القود انه لو ذهب وتقدم
 فكان الواجب سب في حق دية الميكرواد وهو غير مشروط بخلاف العظم والقتل قصاصا فانما يجب ان هذا فان قلت
 فذكرت من تعليل السجدة في مسألة الكتاب يقتضي ان حتى الواجب العظم والقتل فمما وجب التحريم قلت من خبر على ان له ان
 يجوز بدل من ختمه فيقتضي بالقتل فقط **قوله** اذا تبين له انه لم يسر بان يبر ادوم براسه دال لم يسر لانه ان مات بعد
 السنة علم انه ليس بسرية العظم حيث وافق مزاجه في الفصول كلها **قوله** بحكمه النفس متعلق اذا تبين يعني ان النفس دل
 على المسادة والمؤمنة في القصاص ولا يتحقق ذلك الا اذا تبين عدم السرية **قوله** فاذا مضى اي اذا انقضت
 منتهى الى العظم منه وانما عجزه بالانفصال لانه بعد ما اعتبر القتل انما باليعيد القطة كانه افض الى **قوله** سقط حكم العظم
 لانه قبل تبين عدم السرية احكم له فاذا انقضت اليه القتل قبل ثبوت حكمه المستقل المجزئ به وسقط **قوله** لان القتل
 دليل لقوله قصاصا قلنا ودخل **قوله** فليس له في الثاني وليس بها ما يمتنع من كونه انما من تحت البر وادوم
 الحداني اذ عدم تبين الخاتبتين والجملة بين الحركات وجعل ما سوى الاول شمالا ووجب بالكم لان القتل في الاخر
 بضرية متناقبة وفي اعتبار كل ضربة بنفسها بعض الجرح وكون حكمه حكم السرية يدل على كونه متما فصار كانه صمد
 قطع سارعي **قوله** حاشا حقيقته لا شر فالان قد علم انه سقط بضم القتل لان القتل اتمه ابرار من حيث تقيض
 البينة بضم ضربه وقطع اخر من حقيقته اذ في الروح الثالث والعظم لسرية المكن كون حكمه حكم السرية انما يثبت
 دليلا على كونه متما لسرية واذ في الروح ولقد قال في الكشف والقول الثاني انما ما توقف عليه حكم العظم فيحقق
 جعل ان حكمه حكم السرية بعينه وحيث لم يظهر طاهرة في الاول تحت الثاني فقط والشمه بها **قوله** قد يجوز

لان كونها من جنسها فيكون حكمها حكم السرية
 لان كونها من جنسها فيكون حكمها حكم السرية

ائمن به با حيا له تحقيقا من حيث نوات المحل كما يليق بما ذكرتم وقول المفسر هو نقل الله تعالى ما ذكرتم
 نصابا من حيث ان حيل هذه كما قلنا في السراية فهو السراية قوله في الخلف يعني انه لما اتفق بالا مثل لم يتغير فيه يوم
 انفس لان القيمة خلف من حيث اصله الموجب لا تخلف عن الموجب فيجب فيه يوم فقد فيه موجب اصل
 وهو مصنف في حقه بالمتقوم الخ يعني فيه بالمتقوم ان كان المذهب ان المنافع لا يضمن بالعين مطلقا كما وقروا
 في عبارة في هذا السلام تنقيصا على رقم الخلاف في مبتدأ وغير النافعي ثم حيث ذهب اليها مضمونة بالمتقوم فقيمة
 لا قيمة الدليل المذكور فانه انما يدل على سلب التبع عن المنافع فيما تيرت عليه سواء انها تكون مثلاً بالمتقوم لا انما يكون
 مثلاً للمال مطلقا فان غير المتقوم يكون مثلاً غير المتقوم كما في السراية مثل الخرفا بدين في تعقيد المذكور في جل القارة
 اقامة الدليل والوارد في ان تضمين المال مطلقا لا بد من اقامة الدليل على انها ليست بالمال تيرت عليه انها يكون
 مثلاً للمال وانما كان الدليل المذكور قائما على سلب المتقوم من قدره النظر عن المالية لان كسبه اكل العيس بمجره ليس
 بمتقوم سواء كان من شاة الاحرار والادخار والعصا والشمس والماء ولا فهو يعيد في المتقوم مطلقا سواء كانت
 مالا او لا وقوله ان تعقيد لقوله اقامة الدليل في الاقامة المفهومة من اقوم يعني انما اقام الدليل على سلب
 المتقوم سواء كان في المالية عن المنافع واليع بان يقال المنافع غير قابلة للاحراز لعدم قابليتها وليس قابلا
 ليس بالمال اقتصادا على المقصد وهو اتفاقا في المشلية بين المنافع والمال المتقوم من غير كونه مالا كغيره من المتقوم يستلزم
 معنى المشلية بالذات ما سوى المتقوم كالمالية انما يستلزم معنى المالية لا سلبا من المتقوم فاقترع على ان المقصد وهو
 ان المالية منتفعة وعلته وهو المتقوم كذا اذا في الشوا الاستدلال في يوم القاد قوله في المتقوم يستلزم المالية
 الخ يعني ان كل متقوم بل وليس كل المتقوم عند وجهه كغيره من المتقوم اما عند الشا فممن كل متقوم ملكه سواء كان
 مالا او لا وليس كل متقوم كغيره الذي فانه ملكه عند وليس متقوم بل لا يعين بالاتفاق فان قلت هذا مناف لما
 سيجي من قوله واليع لخصم ان يقول بل المتقوم الملكية لان معناه ان الملكية عند المتقوم دليل على ان المتقوم
 وليس معناه ان الملكية لازمة للمتقوم فان يتحقق لازم لا يستلزم تحقق الملكية ومقلت ما ذكره واليع من وجهه كغيره
 اعني قوله كالمال ليس كغيره بعد منه وبيل الصنفى المتقوم لانه غير ثابتة لقوله وعلى هذا الاخرى لا حاصله ان
 الخصم ليس ان الاحراز شرط المتقوم يستلزم اتفاقا وهو اتفاق المتقوم بل يقول شرط الملكية وليس مقصودا في المتقوم
 بالملكية حتى ياد من جعلها حلا او عزا ما ياحرنا انهم ما قيل انه لو كان المتقوم بل يعين الملكية لوجب ان يكون
 غير الذي مضمونا بالاتفاق عنده لانه ملكه فيكون متقوما وليس كذلك لانه انما يبرر لو كان معناه ان الملكية

مدار التقويم واما ما قبل من ان لظن من منتهى البصر ان مدار التقويم المالية حيث صرحوا في بيانه ان المنافع المسموالة
متقومة كالاعتيان بتقريبها لانهما خلقت لمصلحة الادنى كالمال حكما التقويمها شرعا حتى صلحت مبرأوت صممت فخر لغتقودا
فوالفاسدة بالاجزاء وعرفا لقيام الاسواقى بالمناظر فليس شئ لان اللازم ما صرحوا به المالية لمصلحة الانتفاع به وهو
مستقر فان التقويم وابر معها لا المالية بمنجى صلاحية الادخار الذى لغى وتلزام التقويم لها ثم ان فى كلامه هذا القائل
اشاره الى ان المالية مدار التقويم عند المحققين حيث قال ايضا معوانه طاهر لهند فان خرم المسلم مال عنه وليس له تقويم
ونشأ فلك انه فهم من قوله باعتبار الملكية انها ملكه للتقويم عند الشافعيون المالية عليه عند المحققين وهو علم خلافة
ونقل عن قوله التقويم للمالية عند المحققين وهو الملكية عند الشافعيون فكله افاد شيخ الاستاذ وشيخ في يومه التناو
قوله ما من شأنه ان المال يميل اليه القلب ويدخل وقت الحاجة ولذا لا يسمى الامور الحسنية كالسقرين والقراب بالاً
وان كانت قد يدخل على وجهه لكن الكفى بما لم يقصم لهم بها فان الاستدلال على عدم تقويم المنافع انما هو لعدم الادخار
قوله تفهم الغضب هو ما اشار به الى ان مسألة الغضب متفرع على عدم تقوينة مثل كاتلاف فان شرطها
الصانع مطلقا المتأمله ولا فرق له من عليه عدم ضمان المنافع مطلقا فما وقع في شروط اصول الانه ان قيد
بالا تلاف في عبارته لا احرز عن الغضب فانه غير متفرع على هذا الاصل بل على الاختلاف في زوايد الغضب فانها ليست
مضمونة عندنا لحدوثها في يد الغير فليس فيها ازالته يد محقة وكذا المنفعة لا يرد اليه الغضب بحيث في العين
شياً فشيئاً وعند مضمونة لان الغضب عندنا هو انبات اليد لمصلحة فقط وهي كما عرفت عن العين عيشة على
المنفعة والزوايد ليس على ما ينفردان بناوه على ان لا ياتي بناوه على ذلك فبما صرح كما ذكرنا وقيدنا بالاشارة في اصول
الامام لا اختصاص تقويمه بخلاف الغضب قوله لان المنفعة انما حاصلها انها ليست لحدوثه والا يكون مدخر الاما
يكون متقوماً وان كان المدخر قد لا يكون متقوماً فلا يكون مثلاً للتقويم هذا واما ادخاره بحسب اقامته هي به فهو انما
لغا صلب لا المنفعة بل من فلا يوجب الضمان عليه كزوايد الغضب واليه هذا الاحراز فالادخار ضمنى لا قصدى
كما تحشيش انما ثبت في ارض مملوكة لا يكون مضموناً بالاتلاف وان كان محرز الاحراز لا من قوله فموقوف
على البقاء وان قل انما ضمنى مثل الجوز والبطير وغيره لا يبقى زهنا لولا ان تلفها بالدراسهم لعدم تنفاد
بينهما في اصل البقاء والتفاوت فمقداره لا يمتنع الضمان قوله فلا يكون مثلاً للحرق يقال مدخر ان يهدر هذا
التفاوت لمسا الحاجة وهو مد باب الحد وان والجواب ان العدو ان منهي عنه نادى مساس الحاجة
يعتبر فيها مشروء كمكسب وقوعه من انا قد اذنا حيا الزهنا بالمتلا بالتعزير والمخلص وفي المبدوط عندنا في الزوايد

بما ينسب قوله من غير ظهور لطلان ما استدلل به عليه من لزوم قيام العرش وهو محال قوله ولا ينبغي بالبدل
 اكثر النسخة بالتفاوت في بعضها فيكون وجه المنسوخ قوله واليه المصنف الرجوع اذ ليس المنسوخ السابق او هو قابل
 للتعديل فثبت ان قوله متفق على ما عليه من ان قوله في نفسه باسوة في كل ما يدل عليه سابقه اذ لا يخفى ان
 ما يقتضي في يوم التنازع وانما قيل ليكون المشيئة والمورد المذكورين فان قوله في نفسه بالبدل في نفسه بالبدل
 وقوله من غير ان يكون قوله في نفسه بالبدل في نفسه بالبدل في نفسه بالبدل في نفسه بالبدل في نفسه بالبدل
 عليه ليس من السابق اذ ليس شيء من القياسين المذكورين في السابق بل السؤال الاول يقتضي ان في معارضة بانيات
 تقوم في نفسها مطلقا كمن المشيئة في نفسه القياس من سوره ان اذ لا وقعا بطريق التعديل فيكون ان مقتضى العقد
 بخلاف القياس باعتبار الوجهين احدهما قوله على خلاف القياس يقتضيه وجود العقد على حازم عاين
 الا حذو الضرورة جوازها فان قلت لا ضرورة في العقد فانما سندها منها مقتضى فيه اية كذا اثنان التقوم في
 التراضى بخلاف الاتفاق ولعنفيت حيث لا تراضى فيها قد يجاب عنه بان التقوم لما لم يرضى في العقد فيكون
 والتاسد فان التاسد لا يحيل اصلا بنفسه بل يؤخذ حكم من الصحيح كذا في تعديده من الكشف فالمصنف انما اذ قيد
 بالضرر في قوله فلما تقومها غشيت في العقد بالضرر بخلاف القياس إشارة الى عدم اللازم بالعقد التاسد قوله
 لا في حق بل ليس بخبر من التفسير في الكشف في جواب عن التاسد ولا يدل على ان الضرر لا يحيل غير المتقوم متفق
 وانما ثبت الجواب عما قال في السابق من وجوب المال هو الاصيل في العقل من غير جرح المتعدي في اوقات عليه
 بدليل حاله الخفاء بان يتصور في حاله الخفاء على خلاف القياس ضرورة فيتحقق ما ثبتت عليه لا على وجه التسمية
 لمثبت مطلقا قوله صامتة ادم الخليفة ان الخلفي مذكور فلا يؤخذ بالقصاص الذي هو نهاية الحق في الجواب
 وقفس المتقبل محترمة لا يثبت حتمتها بعد الخطا في وجوبها صيانتها فانما وجب الشر المالك لها لا بطريق اهل قوله
 فان الجواب ان التعديل لصحة التسمية في جواب عما قال في السابق من انه لا يلزم التسمية في الضرورة المذكورة فيجب
 المشل لان التنازع عقد موافقة العبد المطلق في الشيء بعد موافقة كالبصير وذلك لان التعديل الملائم لغير ذكره
 لا يصير المالك حرة الا يرى انه اذا سمى دارا لا يلزم التسمية بان المهر انما يستحقه من غير ان يكون له في الجواب
 في الذمة مطلقا في مساواة باليس بال قوله في الضرر في الجنين اذ القصة امة ميتة لا يترتب العرة بعد اذ التوبة
 وفي الحديث قصور رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بوجوه وكانه غير من الجسم كله بالضرورة كذا في الصحاح قوله كانه
 احد السبطين بالنظر الى التسمي لا بالنظر الى الفاسد والا فيضيل مثل اذ اترد جوا على عباد وقيمة ولم يستم فيه فاسد اتفاقا

والزوجه من المثل قولهم انما نجد للعجز انما نرى ان الوجه السابق غير تام بدون ضم قوله واليه انما نرى هذا لكن لا يخفى عليك
ان قوله واليه انما نرى تام بدون السابق فيكون السابق هو الاحاطة او هو ليس وجهها براسد والبعده تام بدون السابق
فالاولى ان يقال ان السابق وجه تام نفسه او المراد بوجه المعجز عن ادلة الاصل ووجه القيمة ابتداء وهو دليل انما لا بد من
ولا يخفى انما في جميع صورة اقصاؤه

لتصريح حاشية التلويح

بسم الله الرحمن الرحيم

جاء من انقول كتاب الحكيم تبياناً لكل شيء في مدعى مصليا على كاشف محلاته الذي لا يخلق من يهوى وعلما له واصحابه الذين
بذلوا أنفسهم في فقهه ومثلاته وغوى وعلى من تكلمهم في ابرز حجاباته معتبرا بعبادته وهي ليقول الفقير المسكين من بين
ان الحق العلوم بالاخيار او قهرا بالنظر والاعتبار اعلا شانه واستانابه ما علم اصول الدين الذي هو منار
لما سائر الرقوع والاسلام ومنتهاج السلك نذهب الاحكام ومن جملة مباحث الحسن والفقير عجيب الشأن غريب الدنيا
لا يحجم على سدادات محذراته كل فهم لا يتايل انوار لاطيفه من قسنى الانظار كل سهم يساير كتابي التوفيق
فانها كشافا سابق الجدى والتحقيق والفتير فادرت ان اتقنها تشبيها على الخلال بتعليقات جادتها فيسبحه خد
نور عين الانسان ساكنا لطفه الانصاف طاد ياكشحه عن جانب الاغتساغ عظم من لهم شان وتبا منه في
ذكر المعقول والمنقول ان يعبر ويأمنعنا وصيحه النظر والاعتبار متجاوئين عن عادة النفس العناد والاسكافان جاد
المفصل عبادة وترك العبادات سادة والذل للملهم للشداد لمول السبل العصمة والسداد قوله من قصنا يا شرع
الزوجه ان هذا الحكم مما ثبت في الشرع وليس من موجبات اللغو كما بينه بقوله اما من حيث اللغة قوله لان
الشاعر حكيم الزمراة الى استدلالين منقول وهو انه لعمركم والحكيم لا يطلب القيمة لا خلافة الحكمة منقول وهو قوله

لعمري ان العدد لا يدر بالغمض الغاضب بل هو واحد او قد ورد بان الشارح حكيم وكل حكيم لا يدر الغضا
 وهو خروج من طرفة العباد لان قوله لا يدر ما جزاء وصفه على تقدير ان لا يفيد مقصود الغاضب من الغم
 قد يفسر المحسن باليس له عاقبة ذميمة فيدخلون المباح وقد يخسرون باله عاقبة حميدة فيجربون به سعة دود
 على الدليل الثاني في تفسير الثاني من عدم الدلالة بالغمض التي هي القبايح كما يدل عليه قوله وتنبى عن الغمض لا يدر
 حسن الامر ويجوز ان يكون من قبيل المباح والجواب ان المحققين علموا ان المباح ليس باسود على امره كما هو
 لا يكون الاحسان اما قال الغاضب المحلي من ان المراد بالغمض واليس عاقبة حميدة ولو قال يدل قوله لا يدر الغضا
 لا يدر باليس له عاقبة حميدة فكان الغمض في تلكه ان التفسير المذكور لا يصح وقوله وتنبى عن الغمض ولا يدر
 نهية عن المباح والقول بتأثير الممنوعين في المومنين تكلف ولو يدل قوله لا يدر بالغمض وما ذكره يريد عليه لنا ان
 لا يدر باليس له عاقبة حميدة لانه لا يدر المباح قوله على سبيل الا انما قيد بكسرة تحقيق الامر بالاتفاق فان الاول
 ما هو به بالاتفاق وان اختلف في المذهب والمباح قوله امرته حتى اذا خالف المأمور ولم يات بما امر به يقال انه
 خالف الامر كذا في الكشف الكبير قوله وقد اختلفوا حاصل الاختلاف ان الاشترية وبعض الخفية يقولون انه
 امر به محسن ونهى عنه فقهه المحسن واليقين من ان الامر والنهي وبالضرورة لا يمكن اولا كذا قبل الشرح اصلا وفيه حكم
 يقولون انه حسن فامر به وقبحه فنهى عنه فالحسن والقبح ثابتان للمأمور به والمنهى عنه في نفسها قبل ورود الشرح
 والامر والنهي يدلان عليه دلالة مقتضى على مقتضى ثم المستند يقولون ان جميع المأمور به بها جنة والمنهيات
 عنها قبيحة في نفسها والعقل يحكم بالحسن واليقين اجالا وقد لطيف على تفصيل في تلك الية لنا بالضرورة او بالضرورة
 وقد لا لطيف وكثير من الخفية يقولون بالتفصيل فيبطل المأمور به والمنهيات حسنها وقبحها في نفسها وبعضها
 والمنهى بها هو المذكور في اكثر الكتب كما قلنا الغاضب المحلي عن حصول البديهة لكن المذكور في اكثر الكتب ان الغاضب
 ان اكثر الخفية والمستندة متفقون على القول بالتفصيل ولو افقت عبارة من هو مناسباتي حيث قال وعند بعض
 اصحابنا المستندة حسن بعض الافعال وقبحها كذا فان لذات الفعل او لصفة ليعرف ان عقلا يفهم اذا عرفت ذلك
 علمت ان قوله ثبت العقل والامر دليل عليه ليس معناه ان العقل على نبوته كما في قوله ثبت بالامر ان حسن
 عند القائلين بل هو لولية ثابت لذاته او لصفة حقيقية او اعتبارية بل معناه انه ثبت حسنة عند العقل قبل
 الامر ولو اجابا كما هو عند المعتزلة في الاحكام التي تعتد عليها معرفة وجهتها بالتفصيل قبل الشرح كمنهوسم الاول
 ومعتزلة ويمكن ان يقال ثبت حسنة ثابتة بالقبالة على انه لا العقل ولو بعد الامر اذا كان ثابتا بالعقل

الامر والنهي يدلان عليه دلالة مقتضى على مقتضى ثم المستند يقولون ان جميع المأمور به بها جنة والمنهيات عنها قبيحة في نفسها والعقل يحكم بالحسن واليقين اجالا وقد لطيف على تفصيل في تلك الية لنا بالضرورة او بالضرورة وقد لا لطيف وكثير من الخفية يقولون بالتفصيل فيبطل المأمور به والمنهيات حسنها وقبحها في نفسها وبعضها والمنهى بها هو المذكور في اكثر الكتب كما قلنا الغاضب المحلي عن حصول البديهة لكن المذكور في اكثر الكتب ان الغاضب ان اكثر الخفية والمستندة متفقون على القول بالتفصيل ولو افقت عبارة من هو مناسباتي حيث قال وعند بعض اصحابنا المستندة حسن بعض الافعال وقبحها كذا فان لذات الفعل او لصفة ليعرف ان عقلا يفهم اذا عرفت ذلك علمت ان قوله ثبت العقل والامر دليل عليه ليس معناه ان العقل على نبوته كما في قوله ثبت بالامر ان حسن عند القائلين بل هو لولية ثابت لذاته او لصفة حقيقية او اعتبارية بل معناه انه ثبت حسنة عند العقل قبل الامر ولو اجابا كما هو عند المعتزلة في الاحكام التي تعتد عليها معرفة وجهتها بالتفصيل قبل الشرح كمنهوسم الاول ومعتزلة ويمكن ان يقال ثبت حسنة ثابتة بالقبالة على انه لا العقل ولو بعد الامر اذا كان ثابتا بالعقل

الامور العقلية بالضرورة وانما لم يقل بمعنى انه ثبت فرفسفة الامور العقلية بل لم يثبت في نفسه

بمعنى انه ثبت في نفسه الامور العقلية بل لم يثبت في نفسه الامور العقلية بل لم يثبت في نفسه

بمعنى انه ثبت في نفسه الامور العقلية بل لم يثبت في نفسه الامور العقلية بل لم يثبت في نفسه

بمعنى انه ثبت في نفسه الامور العقلية بل لم يثبت في نفسه الامور العقلية بل لم يثبت في نفسه

بمعنى انه ثبت في نفسه الامور العقلية بل لم يثبت في نفسه الامور العقلية بل لم يثبت في نفسه

بمعنى انه ثبت في نفسه الامور العقلية بل لم يثبت في نفسه الامور العقلية بل لم يثبت في نفسه

فثبت كون ذاتها بالضرورة وانما لم يقل بمعنى انه ثبت فرفسفة الامور العقلية بل لم يثبت في نفسه
المقول بالذاتية وهو كون العقل وسيلة اليه بدون الامر فانه الذي احدهم الى ذلك القول وانما فيها التنبية على انهم كما ان
بالذاتية فيقولون بثبوتها بالعقل للفيضان ان الاستدلالية فيكون بها ذكر بعض الافاضل انه ليس المراد يكون الحسن عقلي عند
انه يدركه العقل لا من قبل الشرع الا على وجه التقسيم الى الثلاثة عند فهم بل مقابل الشرعي اعني ما كان في نفسه من قطع النظر
عن امر الشارع وتنبية العقل في نفسه فثبت ان العقل لا يدرك الا الامور التي تثبت في نفسه ومن يكون
معنى ما ثبت بالعقل في نفسه من قطع النظر عن الامر والنهي على وفق قوله مع انه ثبت بالامر قوله قال في الميزان اقول
القائل الجلي الطرارة اشارة الى القول بالتفصيل كما هو مذهب اكثر الخفيفة فيكون قوله سواء ثبت بنفس الامر
او بالعقل فثبت اسي في الكل اشارة الى مذهبي الاستدلالية والمعتدلة في الموافق لماسا في المتن المنقول من القواعد
من استجاد مذهب اكثر الخفيفة والمعتدلة انه اشارة الى ليس المراد بقوله او بالعقل قبل الايجاب الكل كما يريد بقوله
بنفس الامر الايجاب على بل الايجاب الجزئي الذي يستلزم دفع الايجاب الكل المدلول بقوله مثبت بالامر قوله
يجوز ان يريد بذلك علم الاصول فيكون تقريره او تأكيد الما مستفيد من قوله من امهات مسائل الاصول وانما جوف
الحل على التاكيد في تحقيق المعنى الثاني لان المقام مقامه فان القوم تركوا تحقيق هذه المسئلة في كتبهم والمصنف لم يحل الكلام
فيه وكان من شأنه ان يتوهم انه اشغل بالاشياء الجزئية في هذا العلم فلهذا انقصه في علم الكلام وقد يقال انه على المعنى الاول
ليس تأكيدا لافادته كونها من جهات كلا جزئي الاصول اعني المنقول الذي هو الكتاب والسنن والمنقول الذي هي سنن
الايجاب والقياس قوله من جهة ان البحث الخفيف في هذا البحث الى البحث ان صفاته العقلية وقد يقال انها من صفات
الكلام اللطفي باعتبار ادراجها الى مباحث الامر والنهي بل سائر اوجان بها او الا ان عليهما او من مباحث فعل الكبار
بمعنى بل سائر من افعاله اثاره الثابتة بالامر والنهي او لا قول يريد على الاول انها او كانت من الكلام لادرو في
مع انها المذكورة في مباحث الافعال ان مباحث الكلام ليس مطلقا من مسائل الكلام بل من حيث
انه تصحيح التصرف الكبار او لا وانه حادث او قديم الزمان ان يكون محبة مباحث الامر والنهي من مسائل الكلام
وعلى الثاني ان الحسن والقياس من الامور الموجودة في الخارج حتى يقال انها من افعاله واثاره التي تثبت بالامر
والنهي او لا اللهم الا باعتبار الوجود والباطني قوله اصولية من جهة انها الخ وكون احتج الى الامر والنهي باعتبار
انها مثبتان الحسن والقبول او يدلان عليهما بالامر احوال الحكم على كونهما خارجا عن العبارة لانهما ليسا من حلال الحكم
الغير من موضوعات اصول الفقه ولانه لو كان كذلك لا وروا في مباحثه قوله لا مثبت بالامر اسي بالامر

الحق من فان الفتية بحيث عن الاحكام ثم استنبطها عن الادلة الجزئية قوله الجزاء فوطا لانه قد كان لا يفرق
بالضرورة بين حركة البطش والادقش فسلب اعتبارا من العبد مطلقا وجعله غير له الجواز حتى ذكر عن الحد الذي حكم به
المبدئية من وجود الاختيار له وبهذا انيد قه ما قلنا الفاضل الجلي من ان الجزاء لخص المتوسل مشتمل كان
اذا فرق بين اثبات قدرة لا تير لها وبين ثبوتها لان ثبوتها بطلانها لثبوتها بطلانها لثبوتها بطلانها لثبوتها بطلانها
فان السببية لا تدل الا على دعوان فقل منها لا على ما تير عا فيه قوله والقدر لغيره لا آه لا تدل بوقوعه في
الامور بخلافه ارادة فغيره نقص خرد اودته قوله يطق على ثلثة دعوان فغيره من الحجة لان المقام مقام الالبان
ولذا صرح في شرحه مختصر الاصول بكتابة انما الدعاء في الثلثة التي ذكرها المحقق موافق لها في النهاية وذكر في المحقق
بل المتن الاول هو اذنة الرقص في ثلثة دعوان في بعض الكتب يستعمله على مصلحة ومفسدة قال المساعي في النهاية اذ كان
الموافق لمفروض فيه مصلحة لصاحبه ولا يملك عليه السبب اعتقاد النقص ومخالفته له غير ملائم لطبيعة
وليس المراد بالطبيعة المزاج حتى يرد موافق للمفروض قد يكون منافا للطبيعة كالديوان الكرية للرئيس بل الطبيعة الانسانية
الحاكمة الوجهل المتناقم وقد وقع بعضا وقد ذكر في شرحه مختصر الاصول بل لمعين الباقيين بالامر الشارح بالفتاوى
على فاعله او بالذم له او بالحرجه فوقعه ما فيه حرجه والمراد بالامر الشارح على ما في قوله في النهاية والفرق بينهما باعتبار
على الاول يكون المباح والمكروه وبطلته وعلى الثاني يكون داخل في المحسن فيكونان وجهين في الحقيقة الثالث
الا انه فيه بالشرع لان مقصود بيان المذهب الحق من الابتناء وانما ترك المصنف الثاني في المذهب بينهما اعني يكون
صفة كمال حصة نقصان لان كلامه في بيان حسن الافعال في جميعها لا يشمل الافعال الباطنة وكذا تفسيره لا يشترط
بالامر به وبني عنه اجماع الى الثالث بناء على ان الذم والدم عند علمائنا لا بالشرع وانما ترك بعضهم قدرة الله تعالى
في في الثالث واخذ بعضهم فحبا وعلى تقسيم الشرع لافعال الكسرة وعدمه قد سبوا لا تكون من توسيم من حركات العبادة
اذ في المذهب قوله نفس السادة الخ اذ في نفس الشارح على ان الفعل الصالح في جميعه عليه او في مذهب في
قوله قد فيه رجال يحبون ان يتخيروا او لا يتخيروا في حق اهل قبا لثبوتهم في الاستحباب وفي قوله في المذهب
من ترك المسئلة متعمدا فقد كفر او نصه لو دليلا احد ما كالايات الدالة على ان فاعله لا يرد مطلقا بعد ذلك
مذموم مثل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات الآيات ومن بعض الدواعي فان له في ترجمته الآيات وانما كان
دليل على ذلك ان الذم على الفعل الخ لا بناء على ما ذكره في محصل النص في السببية لوصول السبب الى النتيجة
مثل في الامور بعد كل امور بعد حرج فاعله او في مذهب ما ذكره في مذهب الشارح من ان السببية قد راد راد

في المذهب
الذي في المذهب
الذي في المذهب
الذي في المذهب

الشريعة الحسنة على هذا التعريف من انه ان اريد بدم الشريعة عليه فلا يوجد في الجحيم او في النار ما دم كل تارك
 اعمى وجنب كان وان اريد بدم اهل الشريعة قدور لان التعريف من تعريف التوابع بعرف ان اعمى فعل
 واجب فيدم تاركه فاذا عرف بدم اهل الشريعة وهم لا يذمون بالمعروف. الوجوب لا يعنون الوجوب بالملم
 يعرفون انهم كان ردرا كما ذكره في تعريف المعصية باختلاف آخره باختلاف العوامل التي قوله وهو لا ياتي
 جواز العفو الصواب ان يقول لا ياتي في وقوع العفو ولا يتوهم منافاة الجواز اصلا قوله ولم يقل لو بحيث يعاقب لان
 المتبادر منه كونه بحيث يقع عليه العقاب في الاستقبال فلما في وقوع العفو وكذا لو اراد كونه بحيث او عدا بعقاب
 عليه لا يتبادر بخلاف في العون عند الاكثرين نعم لو اراد به استحقاق العقاب عليه ففسر الاستحقاق بانه او عاقب
 عليه لا من غير الشريعة لال الى ما ذكره المصنف لكن تفسير الالاف في التعريفات فجلا نحو ما في طائفة من غير خارج
 قوله او لصفة من صفاتها حقيقة عند القدر اعتبارية عند الحيائي ولعل المراد بالذات ان لا يكون خارجا عن
 الماهية لتسهيل السبل في قوله لكن الشريعة التي استدر اك لدفع توهم عدم الفرق بين مذهب الاشعرية والمعتزلة
 في هذا القسم حيث اتفقوا على عدم ادراك الحسن فيه بدون الشريعة وحاصله ان الحسن من مقتضيات الامر عند فهم من
 هو جازية عند الاشعرية كما في قوله وليس المراد في قول المصنف من هذا انباء على الامر من ليس معناه ان مذهب معتزلة
 على مجموع الامر من كما يتبادر من ظاهره بل ان كل واحد من الامر من معتزلة فمذهب فكله منبأ فالاضراب الاول
 بالنسبة الى مجموع الامر من والثاني بالنسبة الى كونهما منبأ في قوله والمذكور في الكتب الكلامية في
 اعتراض على المصنف بان ما ذكره من انتفاء نسبة الحسن الى افعاله نعم عند الاشعرية يخالف لما في الكتب
 الكلامية وقوله امامية كون انتفاء الجواب هو ان يقع اثبوت الحسن ليس بالتفسير
 المتبوعين لا ياتي انتفاء عنها ممتنع كونه متعلق بالامر وبالثواب وهو كذا قصد المصنف وحاصل الجواب ان
 افعاله نعم منه عن هذا المذهب مطلقا عند الاشعرية والمعتزلة او لا يتصور في شأنه ترتيب ثواب فحاصل
 للتفتيش لقوة عنده وكذا قوله وما ذكره في قوله ان يقال يجوز بان يكون مراد المصنف انتفاء الحسن عن
 افعاله نعم عند الاشعرية بالتفسير الذي نقله عن الاشعرية وهو ما مر به وحاصل الدفع ان هذا التفسير
 عنده متحقق بافعال الصواب فلا معنى للنسبة نفى الحسن بهذا المعنى اليه وما ذكرنا انهم لا يعرفون
 الذي اوردوه الفاضل الجليل لم على قوله وما يمتنع كونه متعلقا بالحسن من انه ان اراد كونه متعلقا بها
 معا كان كما لعله مخصوصا بافعال الصواب والعباد فسلوا وجه لا فراؤه بالذكري وان اراد *

في تفسيره
 لا بد من بيان
 موطنه في الكلام
 الصدوق في
 احتجاجه في تفسيره
 وحاصل الدفع في
 الاول وجه لا بد
 ان الاول في
 افعاله نعم عند الاشعرية
 والمعتزلة والثاني
 متعلق بالاشعرية

كونه متعلقا بكل واحد منهما بانفردا وكان محتجا في حق الثواب دون المدم قوله كون المباح الزاوية من آخر
على المعنى حيث سلم ان المتعلق هو ان كان الامر بالحياب او الامر بالاجابة او المذهب لم يدخل المباح في قوله تعريف الحسن
وقد يجب عنه بان من ادخله فيه جعل المباح مأمورا به مجازا اذ هو لا يخفى الاتفاق على انه ليس بمأمور حقيقة وفيه
سبب لان الامر قوله امر به اما ان يريد به معنى الحقيقة حتى ما ثبت بعينه وانه على الوجه بل المذهب فالمباح
خارج وان اراد به معنى المجازي حتى ما ثبت بعينه وانه على الابهة يلزم خروج المذهب والمذهب لو لم يكن لا
يلزم التحريم من الحقيقة والمجاز وما يرد بالاطلاق على لفظه ان مطلقا على طريقة عموم المباح لمعية سيما في التعريف
قوله لا تقع فيهم اي لا شارة بخلافه على ان الكلام منهم خلاصا حتى الى ما ذكره افضل الجاهل لم يعينه بخلافه فليكن المنة
مكسرة بوجه مفيدة على شبهة مضمينة كما تقر في موضع قوله ولانه ليس متعلق المدم والشوايب ان المعنى
صرح ان الحسن والعقب بالمتن الثالث عند الاستدلال يكون مجزوا اذ من موثوق به ومنها في فعله فيجب ان
يكون كما امر به حيث كونه متعلق المدم والشوايب ليس كذلك فلا يكون مأمورا به فانه قد ورد في الفاضل
ان كان محل الشك دخول المباح في مطلق تفسير الحسن لم يرد في تفسيره الا خرج فعلا ولا شك في قوله في ان كان مجزوا
بالتفسير بما امر به لم يصح تحليل لقوله لانه ليس متعلق الثواب بل المدم قوله والحسن ليس كذلك غير مأمور بشيء وانه
البيان والبيان والمجنون والاضطرار فيه ومن عرف الحسن بذلك يلزم كونها حسنة او لو جاز المباح
واخر اجابته بوجه لا مخرج والى ما ذكرنا في تفسيره اذ السيد السند قدس سره جاشيته شرع مختصرا لا مخرج حيث صرح
بان التعريف بالاجابة في فعله يشمل المباح فعمل غير المكلفين لم يتغير عليه قوله لا يكون القادر العالم بحاله ان فعله
يكون الاقدام عليه كالمقتول السليمة قدس عليه التبعيم قوله ان شاذ بترك المراد بالترك اما ان يترك قبله واما
اما عدم فعل المقدور قصد لانه الذي يتعلق به الذم والمدم والشوايب والعقاب عليه التقديرين بل
بلا شبهة لا عدم الفعل مطلقا فلا يجبه ما ورد في الفاضل الجليل من ان الاول ان يقول بان المباشرة لم يفعل
لان عدم الفعل ليس بمشبهة ولا لازم منه قوله قد لا يكون حسنا بل قبيحا الخ فانه من فعل المضطرب المجنون
كالزنا مكنونه مما لها ان الفعل قد لا يكون لا يتعلق به المدم والشوايب بل يكون ما يتعلق به المدم والعقاب فليكن
يعتبر فيه القادر والعالم في التعريف انما للمقترنة يلزم دخوله في تعريف الحسن خروج عن تعريفه فلا يكون متعلقا
مساهمة في ذلك المتأثر فيه من ان يدين التعريفين لهم فبيان على المعنى الثالث للحسن والعقب وكما يتكلمين
فانهم الاقرضان اللذان لعلهما الفاضل الجليل احد سائر ان اراد ان المباشرة قد لا يكون بالمتعلق

الحسن الزاوية من آخر
المعنى حيث سلم ان المتعلق هو ان كان الامر بالحياب او الامر بالاجابة او المذهب لم يدخل المباح في قوله تعريف الحسن
وقد يجب عنه بان من ادخله فيه جعل المباح مأمورا به مجازا اذ هو لا يخفى الاتفاق على انه ليس بمأمور حقيقة وفيه
سبب لان الامر قوله امر به اما ان يريد به معنى الحقيقة حتى ما ثبت بعينه وانه على الوجه بل المذهب فالمباح
خارج وان اراد به معنى المجازي حتى ما ثبت بعينه وانه على الابهة يلزم خروج المذهب والمذهب لو لم يكن لا
يلزم التحريم من الحقيقة والمجاز وما يرد بالاطلاق على لفظه ان مطلقا على طريقة عموم المباح لمعية سيما في التعريف
قوله لا تقع فيهم اي لا شارة بخلافه على ان الكلام منهم خلاصا حتى الى ما ذكره افضل الجاهل لم يعينه بخلافه فليكن المنة
مكسرة بوجه مفيدة على شبهة مضمينة كما تقر في موضع قوله ولانه ليس متعلق المدم والشوايب ان المعنى
صرح ان الحسن والعقب بالمتن الثالث عند الاستدلال يكون مجزوا اذ من موثوق به ومنها في فعله فيجب ان
يكون كما امر به حيث كونه متعلق المدم والشوايب ليس كذلك فلا يكون مأمورا به فانه قد ورد في الفاضل
ان كان محل الشك دخول المباح في مطلق تفسير الحسن لم يرد في تفسيره الا خرج فعلا ولا شك في قوله في ان كان مجزوا
بالتفسير بما امر به لم يصح تحليل لقوله لانه ليس متعلق الثواب بل المدم قوله والحسن ليس كذلك غير مأمور بشيء وانه
البيان والبيان والمجنون والاضطرار فيه ومن عرف الحسن بذلك يلزم كونها حسنة او لو جاز المباح
واخر اجابته بوجه لا مخرج والى ما ذكرنا في تفسيره اذ السيد السند قدس سره جاشيته شرع مختصرا لا مخرج حيث صرح
بان التعريف بالاجابة في فعله يشمل المباح فعمل غير المكلفين لم يتغير عليه قوله لا يكون القادر العالم بحاله ان فعله
يكون الاقدام عليه كالمقتول السليمة قدس عليه التبعيم قوله ان شاذ بترك المراد بالترك اما ان يترك قبله واما
اما عدم فعل المقدور قصد لانه الذي يتعلق به الذم والمدم والشوايب والعقاب عليه التقديرين بل
بلا شبهة لا عدم الفعل مطلقا فلا يجبه ما ورد في الفاضل الجليل من ان الاول ان يقول بان المباشرة لم يفعل
لان عدم الفعل ليس بمشبهة ولا لازم منه قوله قد لا يكون حسنا بل قبيحا الخ فانه من فعل المضطرب المجنون
كالزنا مكنونه مما لها ان الفعل قد لا يكون لا يتعلق به المدم والشوايب بل يكون ما يتعلق به المدم والعقاب فليكن
يعتبر فيه القادر والعالم في التعريف انما للمقترنة يلزم دخوله في تعريف الحسن خروج عن تعريفه فلا يكون متعلقا
مساهمة في ذلك المتأثر فيه من ان يدين التعريفين لهم فبيان على المعنى الثالث للحسن والعقب وكما يتكلمين
فانهم الاقرضان اللذان لعلهما الفاضل الجليل احد سائر ان اراد ان المباشرة قد لا يكون بالمتعلق

عن عقيدة القدرة والعلم فظهر انه ليس كذلك وان اراد المانع الاخر فلا يتم استحالة وتفاضل التعريفين مجازاً وشاؤهم
وقد علم ان المراد المانع المتنازع فيه وعدم كون فعلها حساباً بل قسماً بذلك المانع لغير تعريفه هذا التعريف لانه فرعاً عما
انه لم يجوز ان يكون فعل المحذور والمضطر لهما منها قسماً من غير سبب ووجه دفعه ان سقوط الزم والعقاب
عنهما بواسطة العذر لا يقتضي عدم كون الفعل متعلق بالزم والعقاب في نفسه قوله الاول ان الفعل حاصل
منه عدم الوجود اسطره على التفسير الثاني لان الفعل المضطر والمحذور لا يصدق عليه شيء منهما وحاصل الجواب ان الشيء
في قوله باليس للقادر العالم ان يفعله ليس متوجهاً الى القيد بل الى المجموع فمصدق على فعلها تعريفه بغيره على
عدم القدرة او العلم لكن الشيء ان الشيء متوجه الى القيد وان فعلها بواسطة سببها صرح به السيد السند في شرح المواف
ان باليس فعلاً اختيارياً لا يقتضي شيئاً منها اتفاقاً وما من اختصاص قوله الثاني آه منه لقوله القيد في المبرام
والمكروه كما يشهد بها بتفسير الاول مستنداً بان المكروه عند عدم ما يحده على تركه فلا يكون فعله خلافاً لحسن العلم بالتفسير
الاول لعدم المده عليه لا علم الثاني لانه اذا كان محيداً على تركه ليس للعاقل ان يفعله ولا يذم على فعله لانه ترك الاول فلا
يدخل في التعريف اما على التفسير الاول فظهر ان العلم الثاني فلا يذم على فعله يكون كفعل المباح فلا يصدق عليه باليس
للقادر العالم بحاله ان يفعله كما يصدق على المباح وليس مغالاة مساواة بين التفسيرين كما زعمه الفاضل الجليل ثم لان الجواب
لا يطالبه بان السائل انما ثبت عدم المساواة بمجرد كون المكروه بالكرهية التزهية واسطة ذلك باليسلمه منجيب
والقول بان مرادنا المكروه كرهية التحريم لا يقع ولا يضر قوله والتقابل ان تقول ان اعتراضه على قوله فيكون التفسير ان
مساو بين حاله ان ايها ليس للقادر العالم بحاله ان يفعله عدم مجوز يدخل المكروه في الحسن تحقيق جواز الفعل
فيه وان اريد عدم الانبعاذ واللباقية يدخل في القيد لكنه ليس بدخل فيه على التفسير الاول بعدم الزم على فعله فيكون
التفسير الثاني اعم من الاول قوله ظاهر هذا الكلام ان المشورة بكونها اصلين للمدعى والنفي للمدلول عليه
معتبر وليس كذلك راجحاً لهذا قوله اوله كثيرة ان شئت فارجع الى شرح مختصر الاصول قوله لا يوجب
علم ان فعل العبد الذي لا يوقف تلك الادلة على ما بين المقدمتين لزم كونها اصلين للمدعى بغير علمها لادانته
التي هي اصول وانما قال ظاهر هذا الكلام لانه يمكن ان يادل بمثل ما مر سابقاً بقوله وليس المراد الخ قوله قد
فواضعها كما صرح به الشيخ ابن الحاجب مختصراً قوله الاول فتقرره هذا الدليل تحقيق لا الرأى ولذا
استدل على وجودية الحسن واتباعه على اقتناء قيامه بغيره واقتناء قيامه بالعرض بالعرض والا فانضم
يسلم الاول والسادس الثاني والثالث قوله ان الحسن والقيح امران على مفهوم الفعل الا ان كان

نفسه او جزو يري يزعم من قتل الفعل بالكنة تعتقد ان الشئ بعد وفيد ان قتل الشئ انما يسير ثم تقتل ثانية اذا كان
لكنه بالتفصيل وفيما نحن فيه كلا الامرين ثم قوله ان مقتضيه لا حسن قبل مراد بطلب الحسن انه مقتضيه لا المعدل
فلا يراد منه صدق عالم المعدوم فيه ان طلب الحسن يقتضي ثبوت الحسن فلا يزعم من كونه عدو لمراد بطلب الحسن فاحتمل
لا محيص عنه قوله ضرورة ان الوجود لا يقاوم قيام الموجود بالمعدوم بالضرورة قوله فيكون عرضا لان
كونه وجودا يامر عدم قيامه بنفسه هو معنى العرض قوله ثم انه صفة الزائغ انه قد يوصف به الفعل فتعقل
حسن فيكون قائما به لا نقاشا قيام وصف الشئ لم يتوقا لم يغير كما بين في مبادئ اللغته ثم ان الفعل عرض بال
مرتب لانه اما حركات او سمات او نباتات مترتبة عليها وكل من الوجودات العينية القائمة بذواتها لا يغير
الا ذلك فلو فرض عدم وجوده في وجوده عند التحليل يزعم لطلان حصرهم لاحد كونهما عرضيا او باهنا يزعم
اثبات الحكم للفعل الزائغ ان قيام العرض بالعرض بل لان عرض وجوده يستلزم عدمه وان كان كذلك مستحيل
وجوده اما الثانية فذوالاولى فلانه لو فرض قيام العرض بالعرض يزعم ثبات علم اعني القيام لمحل الفعل
اعني الفاعل للفعل فيلزم فرض قيام العرض الذي هو الحسن بالعرض الذي هو الفعل يزعم ان لما كانت
القيام به بل لفاعله وانما يخص الفعل بالذكرة اجرا ليدل ابتداء القيام فيما يخص عليه غيره او لا انما
مخلوق العرض توفاؤا لا فاعله انما القيام المذموم مطلقا لا اعتبارا قيام العرض بالفعل ولو بدل لفظ
الفعل بالعرض كان اولى دنا فكلما يزعم اثبات القيام لمحل الفعل لانه لا حاصل في الواقع فليس للفعل
والحسن متبا بالجوهر الذي هو الفاعل او الفعل الحسن متبا حاصل حيث الجوهر حاصل متبا بالجوهر حقيقة قيام
بجمل متبا في شئ فيكون الحسن قائما بالفاعل وقد فرض قيامه بالفعل صحت ما ذكره الفاعل الحسن لانه لو كان
القيام يزعم ان يكون قوله لان الحاصل قيامها متصفا بتعليل الشئ بنفسه ثم لان المعنى انه تقدير فرض قيام
والحسن بالفعل يزعم قيامه بالفاعل لان الحاصل في الواقع ذلك تقدير يكون قيامها به يستلزم في الجوهر اذ لا
تستلزم للفعل بنفسه قبل المراد بالحكم الاستدلال بحسب كما في قوله العلم صفة واجب حكما لمكانه انما هو العالم
لو قام العرض بالحسن مثلا بالفعل لزعم اثبات حكمه على نفسه لانه لا للفعل هو بطر قوله لان الحاصل الزائغ
ان محل الحسن هو الفاعل لا فعله حتى يلزم اثبات حكمه لانه لا ان حكم الصفة لا يتقدم عليها وقيل المراد بالحكم
المصطلح في المعنى انه يقتضيه في اثبات الوجوب نحو الجمل لا الفعل قول حكما التوجيهين فاسد الاول فلان معنى
الحسنة كون الشئ متصفا بالحسن فيقول المعنى في قيام الحسن وقد نرى هذا الفاعل من نفسه الحكم بالقيام بها

لا تتلزم اقليل الشئ متعقبة فقوم فيما مر من غنة لاننا لانم ان حكم المنفعة لا يتعدى محلها فان العلم كما اوجب عالمية المحل
 لوجوب معلومية المتعلق وانما الثاني فلان التناهي قيام العرض بالعرض مسلكه عقلية لا خصوصية لها بالا احكام الشريعة
 قوله انهما معا اي الميعيان معنويان بطريق طبيعة قيل لم لا يجوز ان يكون احد العرضين تابعيا لتجزئة الآخر
 التابعي لتجزئة الجواهر ان يكون في احد ما خصوصية ليقضي بالمجموعة وفي الآخر خصوصية لتعقبي التابعة اقول ليس معنى
 تتبعية العرض للجواهر في التجزئة ان يتجزئ في تقويم احد ما بالجواهر متعقبة والآخر بواسطة العرض بل تجزئة واحد تصنف الجواهر
 بالذات والعرض بالشئ على قياس الحركة المتعقبة كما يدل عليه قول ائنا ح حيث ذلك العرض هو حيث ذلك الجواهر
 فلا معنى لتجزئته ان يكون احد العرضين تابعيا لتجزئة الآخر انما بتجزئة الجواهر قوله وايضا معنى قيامه بالظاهر هذا الكلام
 تعقبي انه استدلال آخر على لزوم اثبات الحكم الفعل لم يغير الى الآن فرق بين الاستدلالين وعلته اذ الفيل
 ليال عبارة اخرى وليؤيده انه قال في شرح الشرح بعد ذكر الدليل الاول وهذا قال الاول ان قيام احد
 العرضين بالآخر لا معنى له سوى انه حيث ذلك العرض الآخر قوله الاول انه لو اريد بالقيام المحر اي
 ان اريد بالقيام في قوله لم يزعم قيام العرض بالعرض الاختصاص فاستلزام تصنف الفعل بالجزء للقيام به لم يكن
 بطلانه مما اذا دلل المذكور لا يدل الا على انما معنى التعقبة في التجزئة ان اريد به تتبعية في التجزئة فاللزم مما هو انما هو
 لا يقتضي الا الاختصاص مقوله بل هو واقع متبرع من المسائل بعد تقرير سواله اذ لا يتوقف منع عليه قال الفاضل الجلي
 لوجوب التجزئة الزمنية سقط عنها الوجود المذكورة في بيان ضعفها وفيه ان الخصم انما يسأل في وجودية الحسن لا في
 اثباته اقصاف الشئ بالا يقوم به ولا في اقصاف قيام العرض بالعرض فكيف من يفرض الوجود كلها قوله ان لصدق
 على المعدوم لا يقتضي عدمية مطلقا ان لا يخفى ان الثبوت اذا كان من ثبات الوجود في الخارج لا تصنف الاشياء
 به الا لوجوده كالبياض فانه لا يمكن اقصاف شئ بالبياض المعدوم والامتنع ليس من شأنه ذلك فلو كانا
 الا الحسن من الادب التي من شأنها الوجود في الخارج لما اقصاف بالمعدوم حال عدمه الجملة قد حقق هذه المقدمه
 بعض اجله انما جاز في نحو شئ مخرج حكمه العبد المقام لا يتبين ابراهه نعم تسليم كون احد المتعقبين عدميا
 المعدوم لا يقتضيه كون الآخر موجودا لكونها معدومين وانما ارتفع عنها في الصدق لا في الوجود فلو ثبت
 وجودية التجزئة فيجب ان اللازم ان اثبات وجودية الحسن مثلا يتوقف على اثبات عدمية الاحسن منه لا
 وهو انما يتوقف على كونه ما دخل عليه وجودا لا على اثبات وجودية فاللازم ليس الا توقف الاثبات على
 البتة وذلك ليس مدبر نعم لو ثبت ان اثبات عدمية الاحسن لا يمكن الا بطريق اثبات وجودية ما دخل

حكمية للزوم توقف الثبوت وجودية الحسن على اثباته فيكون دورا مضمرا لكن دون شرط اعتبار قولهم متصور
 بالامكان فبقية لو كان الفعل متصفا بالامكان للزوم قيام المعنى بالمعنى لان إمكان الفعل ذاته عليه اللازم
 نعملة وجودي لان تعينه الامكان عدمي بصدقه على الممتنع وصف للفعل فيكون قائما به فيلزم المعنى بالمعنى
 قوله انه مشترك اللازم ان قال في شرح المقاصد وانما لم يتبين الدليل انه يعقضي ان لا يتصف الفعل بالحسن
 الشرعي للزوم قيام المعنى بالعرض لان الحسن الشرعي عند التحقيق قديم لا عرضي متعلق بالفعل لا متعلق
 شرح الاصول انتهى فان قيل الدليل المذكور على كونه متعلق بالفعل هو توصيف الفعل بجاويزها فكيف لا يكون متعلقا
 له قلت حاصل الفرق ان الحسن عندهم لما كان متعلقا ذاتية للفعل كان توصيفه بجاويزها حاله فلو قلنا فلا بد من قيامه
 بغيره لم يكن عرضا وعندنا الشرعي لما لم يكن من صفاته الذاتية بل من صفات الخطاب الازلي كان وصفه بجاويزها
 والمتعلق فلا يعقضي القيام به فيكون عرضا فثبت بها علم ان الوجه الاول من الاربعة من وجوه البصاف حاصل ما ذكره
 المصنف في المتن قوله هذا الثاني الجزاء لا اختيارا صادرا بالقصد من جهة لغرض عدم المرجح من الفعل على العكس
 بالالتزام فيكون وجوده بلا فاعل لان الكلام في الفعل الصادر من العبد فالفاعل متحقق فبقية قوله ولا يختص به وجوب
 وقول كما ان المصنف مطالب بوجه تخصيص الذكرى بالفعل التقييد في الوجود كذا الشارح لم يطالب بتخصيص الحسن بالوجود
 الاول فما هو وجوبه فهو وجوبه العلم ان الكلام في كراهة واحدة على طرفي التمثيل قد يقال لما فرغوا من الحسن والتعقيلين
 ان خلق التقييد في نسبوا خلق القبايل كما ساد فثبت الاصل لما كان وليلا باعنائهم على نسبة خلق القبايل فيهم
 قلهم انظر عن ادلتهم الاخر كان ذكر التقييد في كونه عقليا اسم وفيه بحيث لان يثبت الحسن المتعلق به اصل الوجوب
 شيئا عليه نعم فكان لشيء الحسن العقلي اسم قوله وانه لا حاجة على تقدير ان قال الفاعل المجتهد والزموم وعدم التمكن
 من الترك لا يعقضي الاضطرار لاعتراض الوجوب بالاختيار لا لاعتراض اللازم ان يكون الوجوب تميزا عنه
 فلا بد ان يقال ذلك لا يكون تبسوط اختياره لانا متعلق الكلام بالوجودية في الجواب قوله لا في رتبها بسطة ان يقال
 الجزاء قولهم انها سبب محض لان نعمه يشاهد انه لا حاجة على استحق الاول من الترويض في اثبات كون الفعل اضطرارا
 هذا الاستدلال لان حاصل الترويض الاول ان فاعل التقييد اما ان يكون قادرا على الترك او لا يقدر اصلا فيكون كل الفعل
 لازما لثباته فيكون اضطرارا بالبداهة ولا يمكن ان تميز عن عليه بانه يجوز ان يكون اللازم عدم عدم التمكن
 الاختيار وهو متحقق الاختيار لان المفروض عدم القدرة على الترك باصلا وحاصل الترويض في الشق الثاني
 انه اذا كان قادرا على الترك يكون الفعل الترك متساويا لثباته فالان يحتاج الى محتمل فيجب عنه الوجود

وعلى الاول يعود التفسير نعم لو كان التزويد هو المرجح بان ليقال فذلك المرجح اما ان يكون لازم له وهو الاول
 يكون اضطراريا وعلى الثاني يلزم ان كان القول بان المرجح في ذاته قد تم فاقاد لا ينبغي ان يثبت انما هو على
 تقرير السارج وهو مطابق لما ذكره المحققون واما على ما ذكره المصنف فالحجوب تام لانه رد في المرجح واما ثانيا فلان
 المرجح في ذاته قد لا يلزم سواء كان تعلق بالذات لانه لو كان قد يلزم قدم الحوادث والحوادث انما هي بجزء من
 ارادته في الاول بوجوده في زمان مخصوص فمعه يوجد بلا حاجة الى تعلق بالحوادث وحقها جبر التعلق حادث
 للمقدرة في ذلك الزمان تيرت عليه حدوثه وان اعترف به كجبرهم لا بد له من دليل وانما ذلك ان عدم احتياج
 المقدم الى المرجح يلزم اما القول بوجوده او بتفني زيادته قوله والمصنف اورد للمتن الخ لا يخفى ان المصنف منه الوجه
 ولزم الجبر على التعديرين فتزويد الله غيره واقم موقعه قوله ان كثرة من المصنف اورد آية قيل ان قال كثرة الزمان
 فهو المصنف لا لزمه دون المتعدية ضرورة ان الهيات المترتبة على التعدية يورث قيامه عليه فيكون اولها والاعمال
 وان كانت آية الا انها ليست من ثابا وقال الفاضل الجليل انه احتراز عما يحصل به من ثابا كما لا يمكن ان
 والاقناع وغيرهما لا يوجد فيه القاء العالم بحال موجودة في الخارج وفيه بحث لان هذا وان كان صحيحا في نفسه
 لكن لا يمكن حمل عبارة اشارة عليه بان هو المصنف هو الايجاد والاقناع وهو لا يتصور بدون الموجد فلا يمكن له
 ان يقول ان لعبس المصنف لا يقيد مع ثابا والانه يتم تحقق الايجاد بدون الموجد قوله وهو المصنف المصنف في نفسه
 اما لا يظن ان المصنف هو حادث قد ذكر السيد في حاشيته شرح المصنف ان الحديث عبارة عن الشيء المصنف
 في الفعل بانه قائم به وقد ذكر في تعريف المصنف ربهم الحديث الجبري على الفعل بان الجبري اعظم من ان يكون
 علوه المصنف واد على معلق القيام كالحول والعصر واما ثانيا فلان ان ايجاد الحركة في ذات الموقر محتمل بل
 وهو متحرك في نفسه وانما التحرك هو قيام الحركة به المرتب على ايجادها واما ثانيا فلان لا يقضي انشاءها وانما
 يريد على قوله كالقيام بالانتم انه قيام بل قائمته لذاته ترتب عليه القيام قوله والاول حقيقة معية المصنف
 ما زائد ويرد على قوله هو الجبر من مضمون الفعل لانه يلزم ان يدل طالع ذات واما ثانيا فلان لا يقضي انشاءها وانما
 بحسب الحقيقة مع ان المتبادر منها ليس الا ان المصنف والقيام بالذي يخبر بالبال في توجيه عبارة المصنف ان
 الفعل بل كسب الذي هو اسم على ما في التفسير كمنه على معنى من احد ما المعنى الذي هو المصنف المصنف
 وهو الفعل باذنه وهو الايقاع والايجاد وعلى التسمية المترتبة على ذلك الايقاع وهو ان وقوعه في ذاته اذا تحرك
 زيد فقد قام الحركة التي توصف للمصنف بمعنى انه اذا تحرك زيد فقد قام الحركة بزيد فاذا اراد بالحرارة الحارة المكونة

المصنف

الشيء بالفعل وان اريد بالحركة التي هي المفعول الاول والشارح فهم ان مراده هو المفعول الثاني والاول المفعول فيكون المفعول
الذي هو مصدر لازم اليه اطلاقا فلما جلت هذه الصفة قوله كنهية لا من المصداق وقدرها ما خطر بذهني العليل والناس عني
احسن من هذا قوله فيلزم النسب في المبدأ او غير ذلك عليه بما اشتبهت من انه يجوز ان يعتني الى القيام سواء باعتبار امر او لا
من وجوده من افراد طبيعية حتمية او عرضية وجوده في وجوده في وجوده لان القيام اذا كان مماثله الوجود في الخارج
سواء كان ضمنية نوعية او لا فالانصاف لغز منه فخرج وجود ذلك الفرد في الخارج كما هو ممكن الانصاف بالقيام
اعتباري على ان المصمم كيفية فيسألي هو الانتهاء الى الاعتباري كما ستعرف قوله او يكون القيام الاتي
القيام قد عرفنا فيه وحتمه فمما زاد في كلامه ان الوجود في قوله وبديهية العقل قاطبة باستحالة ذلك لانه
يلزم ان يصدر من الفاعل المختار امور لا مستوية بها السلا قوله فلا يلزم ذلك اي ايجاد امور غير متناهية عند ايجاد
شيء واحد سواء كان ايجادا بالاجاب او بالاختيار قوله وانما انتهى الى القيام قديم الخ و بالكلية في استناد هذا الارتفاع
الى ذاته انه لا يكلم في سائر الصفات قوله ولا يلزم من ذلك نفى التكوين الحادث وكفى في شرح مختصر الأصول
من قبل الاستغنية وحيل الشارح في شرح العقائد تحقيقا ان القدرة تعلقا حادثا بالحدوث ضرورة وهذا التعلق اذا
نسب الى العالم فهو صدوره عن الخلق الى القدرة فهو ايجادا بالرد الى ذي القدرة فهو خلقه فخلق كونه انما
يحيث تعلقت قدرته انتهى فبذلك ان التكوين بمبدأ ايجادا اعتباري كيف و كان حادثا فاما ان يكون قائما
بالواجب فيلزم كونه مجمل الحوادث او بالخلق فيلزم قيام صفة الشيء بغيره وكلما المقدسين اطلاقا عند الاستمرار
فالا لزم تمام بلا ريب قوله ضرورة انه لا تصور القيام بالشيء المصداق آه يعني ان الكلام في القيام الذي هو
في هو حقيقة او اعتباري او لا ذلك في اقسام وجوده بدر ان التكوين لان وزانه وزان الضرب ثم المصداق فلو كان
قدرا فيلزم قدم الحوادث بالضرورة واما قدم القيام بمبني التكوين الذي هو صفة اذنية ذات تعلقا حادثا
كما بقوله الماتريزية فلا نزاع لنا فيه قوله في ضرورة و اضطريريد ان من تصور معنى الممكن وهو بالانفصالي
ذاته وجوده ولا عدمه ومعنى الاحتياج وهو ان كلاما من الوجود والعدم لا يخرج حيزهم بالصفة بينهما خبرا
ليستينا يربها قلما يحتاج الى تمهيد يزيل خفاؤه بالنسبة الى الذاتان القاهرة بان يقال ولا
لكن ذاته كما فيها فيه فلم يكن ممكن بل واجبا لان كل شيء لا يسجل واما ان يكون وجوده مقتضى ذاته بمعنى ان
يكون كما فيا منه من غير احتياج الى امر آخر او يكون عدمه كنهية لا يكون وجوده ولا عدمه كذلك فاذ كان
ذات الممكن كما فيا وجوده كان واجبا وواجبا كنهية لا يمكن ان لا يكون ذاته في اثبات احتياج من ذاته الى الوجود

الشرح
الشرح
الشرح

الشرح
الشرح
الشرح

الغير الموصلة الى حد الجواب غير كاف في وجوده وجعلوه محتاجا في اكتساب حكمة عاجبة اليه لان الاولوية التأسيسية من ذات
 اذا كانت كافية في وجوده كان واجبا لا ممكنا ومنه نشأ ذلك انهم ارادوا من الاقتضاء التام الواقع في التقسيم
 ان يكون الوجود مستحيل الانحكاك عنه فالممكن ان يجر من التقسيم لا يكون وجوده وعدمه مستحيل الانحكاك عنه وجر
 لا ينافي ان يكون لاحد سماء لونية بالنظر الى ذاته غير واصلة الى حد استحالة الانحكاك تقيم تلك لادوية ولا يتحقق
 الوجوب والعمارة لا غاية في تفسير الاقتضاء بذلك وليس الا توسيع دائرة البحث على المقدمة البديهية التي ا
 عليها التعليق بل الحيوانات البهائم المراد بالاقتضاء التام هو الكفاية في الوجود واما استحالة الانحكاك فامر خارج
 عليه ضرورة ان الذات اذا كانت كافية في وجودها فتختلفه فوقت لتلزم ان يكون الكافي كافيا لا احتياجا بل
 عدم ذلك الوقت ولما درنا ان لم حيث فيه لهذا التوقيت فقال في شرح المقاصد في بيان المسئلة المذكورة
 والذي يقيقه النظر الصائب انه ان اريد بالادوية الوجود والعدم ترجيح بالنسبة الى ذات الممكن بحيث يقيم
 باسبب خارج فبطلانه ضرور لانه يكون واجبا او ممكنا لا ممكنا وغفل عنه الفاعل حتى احتاج الى التطبيق بين
 كون تلك القضية بديهية على التقر عند عدم معين توقعه على انه لادوية بان نبوت الاحتياج للممكن ان يجر من
 التقسيم اعني لا يقتضي وجوده وعدمه اقتضاء تاما ليس بديهي انما البديهي الممكن من حيث يتبادر الى طرفة الى ذاته
 لكن تصور الممكن بهذا المنكسبي لتوقف على البرهان الدال على نفى الادوية الذاتية وكون تصور الموضوع بديهي
 على وجه هو متبادر الحكم كسبيا لا ينافي في بدايته وتصديق ولا يخفى انه باعتبار منظرية الحكم بالاحتياج لان هذا الحكم
 على تصديق بثبوت التساوي الذي هو الوسيط له لا على مجرد تصور بهذا الاعتبار ولو لم يغير هذا التوقف في الوجود
 لزم ان يتحقق حكم نظري لانه اذا تصور موضوعه بعنوان الوصف من تصديق بثبوت له يكون الحكم بديهي متبادرا
 العالم بعنوان التمييز من تصديق بثبوت له يكون الحكم بديهي لا يحتاج الى نظر آخر وانما مثل الجدل لم يذنب
 التي راعا السارد في هذا المقام فخل قول الله وهو لا يكون وجوده ولا عدمه من ذاته على ان يتبادر الى وجوده
 وعدمه بالنظر الى ذاته متعلقة للتوحيث جعلوا الحكم بالاحتياج بديهي للممكن بنفسه بهذا المعنى ثم اعترض عليه بان الممكن
 الخارج من التقسيم ليس بهذا المعنى بل مقتضى ذاته وجوده اقتضاء تاما وافتقاره الى علة موحدة ليس بديهي
 لانه متوقف على الادوية الذاتية التي هي بها بحيث هو من اللازم من الحكم البديهي ان الممكن لا يكون ذاته كافية
 في وجوده بل يحتاج الى امر خارج اما انه يحتاج الى علة موحدة فكلما جرد ان يقتضي ذاته وجوده بتوسط امر عدي
 ولا يلزم كونه واجبا لا احتياجا بل امر خارج عن ذاته لان القول بان المادية يجب ان لا يمكن ان يقتضي الوجود لان مقتضى

الايجاب في الوجود انما يتيم على انه سبب قائل بعبودية الوجود في الوجوب واما على مذنب من قائل بزيادته وقضاء ما عليه له
 فلا يفرق بين الوجوب والتمسك في انه يجوز ان يكون ما عليه لئلا فاعلة لوجوده ودون ما عليه للممكن عسير جدا والمحقق للام
 في رسالته اثبات الوجوب او على ما عليه من احتياجه الى الموجبة اليقينية وانت خبير بان تصور طرفي الحكم غير كاف في
 الحكم المذكور محتاج الى نظر كيف وقد قال في مخرج الموقف بعد في الاولوية بان اللازم الاحتياج الى امر خارج اما الى
 الموجب فلا وقد سمي لاثباته بمقتضى كثرة الالهي لان يكون صدسيا لذلك المحقق قوله انما يتخير على بعض الالهي
 الاشارة الى دفعه ما سيؤدى من انه لو كان بهيها لما ختم على بعض الالهيان حتى جعلوا كسبا واستدلوا عليه بذكره بمقتضى
 حيث قال بوجود الالهي في قوله والالهيان واجبا قد عرفت صحة هذه الملازمة بحيث لا يرباب فيه الفاضل
 الجلي لما سئل عليه الامر قال الاول ان يقول ببله والالهيان وجوده رحمانا بلامرجه وهو بطل اذ قد نيا قس في قوله كان
 واجبا انتهى كلامه ولا يخفى عليك اثباته البديهي بان لا يتصور البديل لان الرحمان بلامرجه معناه وجود الممكن بلا علة
 فاثباته به اثبات اشياء بنفسه قوله يجب عدم الممكن عند عدمها لم يقيدنا بقوله بجميع اجزاها كما قيد في جانب الوجود
 اشارة الى ان عدم جزء واحد من العلة الثالثة كاف في عدم المعلول لان عدم كل جزء منها علة تامة لعدمه لكن
 بشرط ان لا يتقدمه عدم جزء اخر بخلاف وجود المعلول فانه لا بد فيه من وجود العلة التامة بجميع اجزاها لكن قوله
 في مخرجها مستدرك لان كل ما يتوقف عليه وجود المعلول جزء من العلة التامة ولذا عرفوه بحكمة ما يتوقف عليه
 لا يكون بوجوده يكون رقة الملائمة جزء من دونه وجودها حصصها بجميع اجزاها قوله بل يمكن بالامكان العام
 فتيده لانه المنقيض لا يقتضي لاثباته الوجوب لان الكلام في الممكن المحتاج الى العلة وهو لا يكون واجبا قوله اما
 الملازمة التي لا ينفك عنها اثبوت القضيته اللزومية الكلية اعني لو كان ممكن لم يلزم من فرض وقوعه علة فانه لو لم يصح
 لصديق قد لا يكون باذ كان ممكن لم يلزم من فرض وقوعه علة فانه لو لم يصح قد يكون اذ كان ممكن لم يلزم من فرض وقوعه
 محذور ذلك لانه يلزم ان لا يكون الممكن ممكن فذرة ان استحالة اللازم تسليم استحالة الملازمة وتحقيق المنهج
 فيكون وقوله محذورا فلا يكون ممكن بل ممثلا وليس معناه اثبوت الملازمة بغير كونها ممكنة ونفي لزومها من فرض
 وقوعه فانه لو لم يكن نفي لزومها لا زاما كان لزومها لا زام فيلزم ان لا يكون ممكنا لان استحالة اللازم التي هي
 عليه انه يجوز ان لا يكون مسمى من انقيضين في لزوم المحذور ولذا لا يمكن العلم ان خاصية الممكن هو لا
 يلزم من فرض وقوعه بالنظر الى ذاته محذورا مطلقا فان الممكن يجوز ان يكون ممثلا بالغير فيلزم من فرض وقوعه
 محال لعدم المعلول الاول فان فرض وقوعه تسليم نفي الوجوب لكن لا بالنظر الى ذاته بل بالنظر الى وجوده

فحينئذ لا بد منها من بيان ان المحل لا يلزم من لازمه ذاته بان يقال اننا لو قلنا ان الشرع من مبرم ماسوي وجوده انما هو وجود
عنه انما يلزم من المحل العلم ان المحل لا يلزم بالضرورة الى ذاته ويرد عليه انه لا يلزم من قطع الشرع عنه عدمه في نفسه بخلاف
ان يكون الكس المفروض وجوده مع عدم العلة انما هو نفس الامر بسببه يستلزم المحل كذا قيل اقول مني قولهم ان يكون
لا يلزم من فرض وقوعه محال ان الممكن انما هو انفرادي ذاته وقطعه بالنظر عن جميع ماسوي الممكن انما هو مبرم العقل بعد لم يلزم
المحل من فرض وقوعه ولا يتوقف فرض الحكم فيها نحن فيه او لا حظ وجود الممكن مع عدم علة التامة بخلاف ما يلزم
المحل فلا يكون حكما وهذا البحث والحواس مطروقة في جميع مواد متكسكة بهذه المقدمة فلا تغفل عنها قوله فلا يلزم
وجود الممكن بدون وجود حلا يتوقف عليه آه هو على تقدير عدم التوارد واحد بالنسبة وعلى تقدير التوارد على سبيل
البدل احد على الاعيان فلو فرض وجود الممكن بتمامية احد مبرم ان لا يكون بعض المحل اليه حكما بآية
قوله لا يكون اذا وجدت حلا يتوقف الى توهم النافل المحل به هذه القضية وكذا اسما بقية قضية سالت
المحل الا انه اقام مقام السالبة الجزئية لكانها لا يتحقق انه انما يكون كذا كذا لو كان محلا لها اثبات
وليس كذلك بل لو لاها سبب نسبة الوجوب والاشهاد الى وجود الممكن ومجرد ادخال حرف السلب على محال
لا يدل على كونه جزء من قوله بالامكان العام فبذلك لا يفتش الوجوب لا يتناول التمسك لان الكلام في
الممكن الخاص على معرفته فانه لا اعتراض الاول الذي فعله النافل المحل من انه لا يلزم الترجيح على التميز
ضرورية عدم المحل واما اعتراضه بما اذا كان قوله والا لا يمكن عدمه يدل على ان لا واسطة بين وجوده وعدمه
وهذا مخالف لما سأل في المقدمة الثانية من اثبات الوسطة فكيف يصح اثباتها بالقدمة متبين التماثل
فالجواب عنه ان المراد بالممكن شيئا يمكن ان يكون له وجود في نفسه وهو موجود في الموجود ولم يعد له الاحوال ليست
كذلك والدليل على ذلك ان المعصوم يصر في المقدمة الثانية بان الرجحان لا مرجح انما يستلزم الممكن الموجود
دون الاحوال لا يجب وجوده عند وجود علة لها انما قوله فان قيل ان اردتم ان علم ان شيئا وجوده السؤال
بالضرورة لا يصح بالنظر الى الكلام لان قدس الرجحان سابق بقوله موجود الممكن في جميع مسائلنا في الوجود والعدم
انما ترجيح احد المتساويين من غير وجوده ولا يمكن جعله شرعا لسؤال المذكور الممكن بقوله فان قيل لا ثم آه اولاً ترد في قوله
السابقة لا يتخلل فان قوله موجوده مع المحل تارة وعنده اخرى رجحان من غير رجحان نفس العلم ان في الاحوال يمكن ان يكون
تارة وعنده اخرى من غير ان لا يشرع له ان لا يكون له في جميع المسائل انما لا يشك في ذلك
وهو في سائر الممكن ان لا يكون له من غير تحقق بقوله العلم هو قدس قوله موجوده مع المحل تارة وعنده اخرى وحمل عليه الرجحان بالمرء

مرجع في السوابق ان مقتضى الشارح بالمصحة متبرك الشق الاول من التزويد وغاية ما يكتلف انه اعتراض بالنظر الى قول
 واما الثاني فلا سكرامه الرجحان بل مرجع مع قطع النظر عن تفسيره فكيف كان قال ان اردت بالرجحان بل مرجع وجود الممكن
 بلا علة فلم يلزم من تتركيب السابو وان اردت ترجيح احد المتساويين فلو فرضه منه مسلم لكن استحالة تمنع عنه قوله بل مرجع
 اعتراض سيد المحققين بانه اذا جعل الوجود بغيره اسن العلة يمكن في تقرير الدليل حران ليقال وجب الوجود وجب الممكن
 لاقتضاء التخلّف عنه والافلا لا استحالة وجود شيء بلا وجود باقي المقدمات مستدركة والقيس يلزم اقتضاء بساطة شيء من العلل
 من انهم صرحوا بها اقول القائلون بعبود العالم من انصافه لطريق الصحة قائلون بان الوجود لا يعدم الوجود بالكلية
 لكن بل بطريق الوجوب والارادة بل بطريق الصحة والاختيار فقول لاقتضاء التخلّف عنه
 ان اردوا اقتضاء وقوعه التخلّف فهو لا يثبت ما هو المدعى اخفى وجوب وجود المعلول عند وجود العلة التامة بل وادامه
 وان اردوا اقتضاء جواز التخلّف فهو هذه المقدمه نظريته والقائلون بالصدق وعن العلة التامة بطريق الصحة لا يسلّمونها
 فلا بد من الرجوع الى ما قال المصنف من انه لو جاز فبعد تحقق الحجة عدمه فلو فرض وقوعه لا يكون هناك ايجاد لان مقتضى
 الوجود بالوجود يوجب مقتضى علية في حالة الوجود وان وجد الحق فالضرورة عدم بساطة العلة التامة فلا الضير لانه
 من حيث كما بين في محله فليكن جزم الوجود ايضا من وجوه ترنيقه قوله وبما كانه عدم استحالة بالنظر الى التام
 ان هذا قول بالامكان بالغير فاما ذلك ان يحيا بالغير بحيث يستوي نسبة ذاته الى الطرفين وما نحن فيه امكانه
 بالقياس الى الغير لا امكانه فاذ كانت بسبب الغير وشتان بينهما قوله فان قيل المعلول النوع المخصوصة له دليل بالمقدمة
 الاولى اني اذا عدم العلة انما تميز وجود المعلول قوله اذا اعتبرت اشارت زيادة حقيقة الخطاب الى ان هذا
 والجواب انه لا يرسل ما عتبه السائل في علية السؤال من كون المعلول نوعيا حقيقة ولا على التحقيق من انه
 قول مجاز وليس منها الا لتيسيل افراده بالعلل المتعددة فلا ورود للسؤال اصلا فمن قال ان هذا السؤال والجواب مبني على
 وجوده كما ينبغي فاما ما ذهبوا اليه من فقد غفل عن اعتبار الاعتقاد فوالجواب قوله واعلم ان ما ذكره المصنف من القول
 ليس المراد من ايجاد لا ضافة التي يحصل بين الموجد والموجد نتيجة فاما ان لا نكش تاخره بل المراد كون العلة
 بها وجود معلول ولا تخلف عنه وجوده فانما على ما بينه في شرح المقوف ومقدمة لطال النفس هو انه لا يسمي نوعا بل هو نوعا
 ولقد تم ايجاد هذا النوع من حيث هو لان مصدره هو الترتيب بالغايب منها لا بالحق بل هو مجرد صفة القوم بل هي حقيقة قالوا بغيره
 القديم لا يلحق انه يجوز ان يكون التقصد لاجل ايجاد كقصد الموجد على الوجود فوهمها يجب الذات دون الزمان قوله الحق انه علة
 اه قال بل المحققين هذا لا ينافي في حذف الموجد عليه كعدم المانع ولم يتوقف وجود الممكن على الوجود بل هو موجود بلا وجوده بل هو موجود

فيتميزه العقل اذا ثبتت نسبة العلل الى المعلول من حيث اشتباها باله ولصفتها به فهو في الازمن متاخر منها في الوجود المحرول
 والراعي في قولنا ان لا يكون له اصل لا محمول ولا لا يلحق باله لا سحابه الا في احوال الوجود في الوجود والوجود
 بحسب في الخارج لا الموجد والموجد يحصل فيتميزه منها الا في احوال الوجود كما لم يكن الا في احوال الوجود كما لم يكن الا في احوال الوجود
 قدس سره ونقول ولو لم يتوقف التوفيق عليه انه ان اراد ان يلزم وجود الممكن من غير ان يكون الا في احوال الوجود
 فممكن لكن لا يلزم استحالته اذا لم يبيح ان وجود الممكن لا يكون من غير وجوده في احوال الوجود وانما ان الا في احوال الوجود
 فكلما ان لا يلزم ان لا يكون هناك في احوال الوجود فكلما ان لا يلزم ان لا يكون هناك في احوال الوجود
 وانما الكلام في كونه متوقفا عليه وجوده **قوله** في احوال الوجود في احوال الوجود في احوال الوجود
 انما **قوله** ان تخصيصها بالتخصص وترجيحها بارجح سياتي في احوال الوجود في احوال الوجود في احوال الوجود
 حاشا سنا وان يكون ان يرجح الفاعل احد طرفي الممكن بحيث يوجب التساوي او المرجوحية من غير ان يكون هناك
 رجحان سابق على هذا الترجيح وانما ترجيح احد المتساويين او المرجوح بارجح لا سابق له الا في احوال الوجود في احوال الوجود
 رجحان احد المتساويين باذا كان ذلك انه احتياجه لتعيينه في احوال الوجود في احوال الوجود في احوال الوجود
 تارة و عدمه اخرى مستحق جميعه متوقف عليه كان نسبة الرجحان الاوقات على السؤال لتحقيق منه رجحان لا احد طرفين
 بالنسبة الى الاوقات فموقوفه في وقت واحد اخر رجحان احد المتساويين به بقاها في احوال الوجود في احوال الوجود
 احد المتساويين من المختار حاشا لاعتقاده ما ذكره او لا فندبه **قوله** فان قيل لم يكن في احوال الوجود في احوال الوجود
 على المستهود حاشا ان التنازع في انه يجوز ان يكون صدور المعلول من العلل لا يلحق بالواجب وانما الاستلزام
 الا ان يكون لعدم ممكن في وقت الوجود لا في جميع الاوقات فموقوف لا يلزم انه لو لم يكن عدم الممكن مستحق جميعه
 متوقف عليه وجوده كان وجوده تارة و عدمه اخرى ترجيحها بارجح لا سابق له الا في احوال الوجود في احوال الوجود
 الطرفين غير احوال الوجود بوجهين في احوال الوجود في احوال الوجود في احوال الوجود في احوال الوجود
 ساء على انه يجوز ان يتوقف الوجود اذ لم يبيح في احوال الوجود في احوال الوجود في احوال الوجود في احوال الوجود
 المتنازع بينه في احوال الوجود في احوال الوجود في احوال الوجود في احوال الوجود في احوال الوجود
 سيد المحققين السؤال لعدم كفاية الاولوية لجهة اقامته البرهان على وجوب الوجود عند تحقق جميعه متوقف عليه الوجود في احوال الوجود
 موجه واما المحجوب الذي لقاها الفاعل الجليل بما لا يتجزأ فمستاده على من لا بد من تميزه **قوله** قلنا ان الممكن في احوال الوجود في احوال الوجود
 الدليل على انه لا يمكن لعدم فاعل الوجود في احوال الوجود في احوال الوجود في احوال الوجود في احوال الوجود

انه مشمول عن بعض المتكلمين في العرش المجيد فانه قد لا يجاب التي اوردوها لافاضل الجليل ولكن الجواب عن من قال
 بان تحقق ان اوتة حادثه وحدوده اما بتسلسل التفاعلات او بذات الازادة ان المادة لا تتعلل او بان صدره
 التي سبيل الصحة فكونه حاله وليد لهند تدس بمرور مثل هذا الجواب ككونه مذكور في المثلث على سبيل المثال للصدق
 قوله ولبعد تحقق الوجود فانه عدمه انما هو الضرورة لشبه المحمول كما نقيضه عنه عبارة اشارهم وصدرا في القضا
 وانه الضرورة معلومة في جميع القضايا العقلية ولذا لم يتغير في المنطقين في الموهبات ولم يظهروا الى الآن وجه اعتبار
 الحكماء في هذا المقام قوله وهو ان استخدم اى فيما علا الزمان او عند المتكلمين وانما منطق التقدير ان
 عند انما هو ان يجامر القبل البع قوله وهو محال للضرورة لان وجوب الوجود لا يتوقف على وجوده بل على
 به فم يتصور وجوب عدمه بغيره بوجوب طريق الممكن معناه هو محال بهيته قوله بل الامر بالبعكس لانه كيفية وجوده
 الى الابدية والنسبة متأخرة عن المنسبين في العقل فان قلت بكيفية نسبة الوجود المطلق لا وجود الممكن قلت
 المطلق نسبة الوجود المطلق وجوب الممكن انما هو نسبة وجوده الخاص قوله والجواب ان المراد بالسبق الخلفي ان وجوده
 محتمل الى وجوده نفس الامر كما حيا به لا وجوده الملائم فانه في نفس الامر لا في الخارج اذ لا فائز في الوجود فم يتصور
 بالسبق ولا في الذهن لانا نتصور كل ما منها بدون الآخر فان قيل اذا كان الوجوب متصفا بالسبق في نفس فلا شيء
 ان يكون في الخارج او في الذهن وفي العقل كما متناه قلت هو في الذهن كما اشار اليه بقوله محتمل ان العقل يحكم عند خلقه
 هذه الامور انه لا يخلو سائبا ان يكون العقل وجوب الممكن محتاجا الى عقل وجوب لان يكون نفس وجوب مقتدا
 على وجوده في العقل المائل من الوجوب والوجود اذ حصل في الذهن فكلما اعتبار ان احد سببا باعتمادها على نفسها واهذا
 لا اعتبار لا احد سببا في الآخر وانما منها من حيث انها موجودان في الذهن ولا سبق بهذا الاعتبار وانه مثل ما تقتضيه
 سية المحققين فليس ستره في حواشي حكمته العاجل في بحيث ان عدم العلة على عدم المخلول فان قيل لم اقل ان سبق
 في نفس الامر بل قال انه في الخارج القيد بان يكون نفس وجوب مقتدا على وجوده فيه لان الوجوب باعتبار وجوده
 الخي جى تقدم على وجود الوجود فانه لا وجود لا وجود لا وجود في الخارج قلت لانه لا تمايز بين الوجود والوجوب
 في التي يتم بغيره فاحدها على الآخر فيكون الوجود في الخارج لان ثبوت الشيء في الشيء في غير ثبوت الشيء
 وانه لا يثبت له ثبوت اذ كان التفاضل بالسبق في الذهن ويزعم ان لا يكون الوجوب سائبا عن غير صفته انتفا وان كان
 في نفس الوجود بالنسبة للعقل الاعلى والجواب ان لافاضل وانما ليس بزم ان لا يكون الوجود
 في نفس الوجود بالسبق فان اعتبارا لافاضل لا يتصور انتفا في العمل بهذه الشبهة والجواب

موجباً فمساواة عامة فانه لا وجود فلا يلزم ما ذكر من كونه جزءاً من شيء واحد اقول فيه بحث لانه اذا كان المبدأ وانه
 اذا تحقق العلة التامة اشئ مسبباً للوجود فيجب وجوب الوجود لم يتيم لم يلزم كونه ان خلاصة علمها عرفت انه لو لم
 يجب الوجود عند تحققه لا يمكن العدم ثم تلك الحال فهو فرض وقوعه اما بلا سبب فيلزم ثم جرح المرحوم دالاً بسبب
 عدم ذلك سبباً اخر والعلة التامة فلا يكون العلة متعينة فيريد ان يتحقق ان وقوعه عدمه سبباً هو عدم الوجود
 ولا ثم خلاصة المفرد من انه يتحقق حصة متوقفة عليه هو الوجوب والافهم عدم الوجود لم يكن معتبراً فيها وادروا
 المحقق المدداني في رسالته ثبات الجواب ان كون الوجوب معتقداً بالوجود مفصلاً ولم يقرره من ان الوجوب شيء
 شئ من غير ثبوت مثبت له اذ الوجوب امر متوقفي فيكون ثبوته للشيء متاخراً عن وجوده فالوجود سابق ان كان
 عيناً لمسبق بلزيم تقدم شيء على نفسه وان كان غيراً فلعن الكلام اليم نحو يلزم ان يكون للشيء وجوداً غير متناهياً
 وهو لبط اقول انت ليد خبرك باسلفنا لك حقيق بان تقول انفس الممكن بالوجوب ليس كالتصاف بالوجود
 في انه ذهني انتزاعي دائرة العلة هو جعل الممكن بحيث كلما لا خط العقل باقتباس اليها انتزعه منه ذلك
 الوصفين فالذين اذناك الممكن وجوده غير التصاف اولاً بالوجوب وبه الملاحظة انما يكون اجد وجوداً للممكن الذين
 ثم اذ لا خط هذا الوجود انتزعه منه وجوباً سابقاً عليه ويكون سبباً به الملاحظة وجوداً آخر في الزمن
 ولا يتبع هذه الملاحظة دائماً فيعقله ولقد مثل هذه الوجودات غير متممة واعلم ان القدر لم يدعوا في هذا المقام
 الا الاستلزام حيث قالوا الشيء بالوجوب وجوده عن العلة لم يوجد كما ذكره المفهوم المتقدم علمه عليه دليل
 فالجواب ان يتيم وفي هذا المقام زيادة بسبب الا انه لا يلحق بهذا الموضوع قولهم قوله ليدو المعية الخ فيه
 بحث اذا مقارنته للمعلول هو العلة الناقصة فكيف يراد المعية الزمانية فمراد المصنف قولهم ليدو المعية الخ قصة
 او التامة المعية في الملاحظة العقلية اى اذا الوصل للمعلول هو العلة التامة لا يكون الوجوب شيئاً اي جزئياً منها
 متقدماً عليها اللهم الا ان يراد بالمعية الزمانية المعية في الملاحظة العقلية لكونه في حيزه زمانية فانه لا بد
 انها معية زمانية من الملاحظة العقلية في قوله مراداً بالمعية الزمانية فان قيل اثبات المعية الزمانية بالوجوب هو العلة التامة لا يتقدم
 اعتباراً مستبعداً وان يكون المراد بالزمان متقدماً بالذات فلا يصح تعريضه قولاً بالوجوب ليس الا ان قلت المراد لا يكون
 الوجوب الامعياً المعقول بل على كماله دليل عليه قوله ضرورة ان الوجوب معلولها فيصير التعريف لانه اذا كان
 معية للمعلول يكون علة متاخراً عن العلة فلا يكون مما يحتاج اليه الوجود والاعتقاد علمها وان ظهر الاخر ان يقال
 هو التامة يكون الوجوب معلولها فيحتاج اليه الوجوب قال المصنف في العقل قد اعتبر المبدأ ليس الزمان المتعينة

المراد من العلة التامة هو العلة التي لا تحتاج الى غيرها في وجودها
 والمراد من العلة الزمانية هي العلة التي لا تحتاج الى غيرها في وجودها
 والمراد من العلة العقلية هي العلة التي لا تحتاج الى غيرها في وجودها
 والمراد من العلة الزمانية العقلية هي العلة التي لا تحتاج الى غيرها في وجودها

متحقق من تحقق متبا بالمتى الذي اردوا ثبت يدعيه كما لا يخفى على الموقف على دليل الفريقين فلا نزاع من حيث القول
 بالواسطة وعددها قوله هي صفة الماد بالصفة المعلوم بغيره من ان يختصص لا المتبعية في التحيز ليس المتبا
 والفصول للوجود فانها احوال على ما صرح به ويمكن ان يراد بها ما يحل على الشيء سواء كان داخل او خارجا
 قد نسر لصفة بهذا المعنى في شرح الموقف في بحث الوجود والمفهوم من ان عليه في شرح حكمه ليس من افضل المحققين
 ان الماد بالصفة لا يعلم الا بمتبعية الغير ولا يخفى من المحل على هذا فيل يكتسب التعريف لجزء الامور المذكورة قوله
 غير موجود اى غير مستقلة بالكانية يخرج الموجودات صفة كانت اذ انما ولا معدومة يخرج الصفات والصفات
 وصفات ما وقوله قائمة انما ذكر لان القيام ما اخذ في حقيقته وليس يجب ان يكون كل تبديني التعريف لا خزان
 قوله قد يقال اى ازليا ليس المعدى ايضا قوله لم يكن المفروض قبل الوقت جملة ما يتوقف عليه بل لابد لان
 الوقت متبا اذ لا كذلك ان يكون جملة ما يتوقف عليه قد يالدخول الوقت الحادث فيه فليس المراد ان عدم
 كون المفروض قبل الوقت جملة ما يتوقف عليه خلاف المفروض لانه لم يفرض في الدليل قبل الوقت جملة ما يتوقف
 عليه خلاف فما قال ان افضل الجواب ان لا نسب لتقرر ليهم لان ليقول يلزم من ان لا يكون جملة ما يتوقف عليه
 ليس مناسب اذ قد عرفت ان ما ذكره بيان لما ذكره لم يهمل وتفصيل له قوله انه قبل الوقت لم يكن الجواب
 لانك ان حصل الوجود يتوقف على الوجود لان التاخير يتوقف على التاثير والوجود انما تعين غير كاف فيكون الوجود
 موقوف على الوجود التام وان الوجود التام هو الوجود بالزمان وكلتا السعدتين به بيان فان حصول
 الانسار بدون الكسرة ولقد تم الكسرة عليه هو باليد بهته وقد صرح بهذا في شرح الموقف في مقدمة الجواب ليس قبل
 الوقت لم يكن اى تمام لعدم الوجود لم يتحقق شيء آخر يتوقف عليه الوجود لان المفروض ان جملة ما يتوقف
 عليه الوجود موجود قبل الوقت ليس منها فيلزم الوجود بلا ايجاد تام هو مستمر وهذا البطلان قيل انه يجوز ان
 يكون جملة ما يتوقف عليه قديمة ومنها تعلق الازلية او المكونين الا ان تعلق بوجوده فيما لا يزال فلا يلزم قدم الحادث
 ولا يتخلف لانه لم يكن قبل الوقت ايجادا لانه لا يمتنع الوجود عنه ولعله لم يتحقق شيء آخر والا لم يكن الجملة قد تقرر فيلزم
 وجود الممكن بلا ايجاد وانما قد ناقض للفاضل الجواب من انه ان لم يمتنع الوجود بلا ايجاد لم يمتنع ان لم يمتنع
 الوجود بلا ايجاد وحاشا لمتكلم لا يمتنع ان لا يمتنع الوجود فلا يكون قد يمتنع قدم الحادث ولا يكون حادثا لم
 يكن الجملة قد تقرر اذ انما قال ان لزوم الوجود بلا ايجاد لا يتحقق بهذا القسم من حيث الوقت كما لا يخفى عليه بل لا يتصور موقوف على
 اعم يلزم ذلك اذ قد حصل الوقت لم يتحقق شيء سوى الوقت فلم يتحقق بلا ايجاد فيلزم الوجود بلا ايجاد فاجوب بانه يلزم

متحقق من تحقق متبا بالمتى الذي اردوا ثبت يدعيه كما لا يخفى على الموقف على دليل الفريقين فلا نزاع من حيث القول
 بالواسطة وعددها قوله هي صفة الماد بالصفة المعلوم بغيره من ان يختصص لا المتبعية في التحيز ليس المتبا
 والفصول للوجود فانها احوال على ما صرح به ويمكن ان يراد بها ما يحل على الشيء سواء كان داخل او خارجا
 قد نسر لصفة بهذا المعنى في شرح الموقف في بحث الوجود والمفهوم من ان عليه في شرح حكمه ليس من افضل المحققين
 ان الماد بالصفة لا يعلم الا بمتبعية الغير ولا يخفى من المحل على هذا فيل يكتسب التعريف لجزء الامور المذكورة قوله
 غير موجود اى غير مستقلة بالكانية يخرج الموجودات صفة كانت اذ انما ولا معدومة يخرج الصفات والصفات
 وصفات ما وقوله قائمة انما ذكر لان القيام ما اخذ في حقيقته وليس يجب ان يكون كل تبديني التعريف لا خزان
 قوله قد يقال اى ازليا ليس المعدى ايضا قوله لم يكن المفروض قبل الوقت جملة ما يتوقف عليه بل لابد لان
 الوقت متبا اذ لا كذلك ان يكون جملة ما يتوقف عليه قد يالدخول الوقت الحادث فيه فليس المراد ان عدم
 كون المفروض قبل الوقت جملة ما يتوقف عليه خلاف المفروض لانه لم يفرض في الدليل قبل الوقت جملة ما يتوقف
 عليه خلاف فما قال ان افضل الجواب ان لا نسب لتقرر ليهم لان ليقول يلزم من ان لا يكون جملة ما يتوقف عليه
 ليس مناسب اذ قد عرفت ان ما ذكره بيان لما ذكره لم يهمل وتفصيل له قوله انه قبل الوقت لم يكن الجواب
 لانك ان حصل الوجود يتوقف على الوجود لان التاخير يتوقف على التاثير والوجود انما تعين غير كاف فيكون الوجود
 موقوف على الوجود التام وان الوجود التام هو الوجود بالزمان وكلتا السعدتين به بيان فان حصول
 الانسار بدون الكسرة ولقد تم الكسرة عليه هو باليد بهته وقد صرح بهذا في شرح الموقف في مقدمة الجواب ليس قبل
 الوقت لم يكن اى تمام لعدم الوجود لم يتحقق شيء آخر يتوقف عليه الوجود لان المفروض ان جملة ما يتوقف
 عليه الوجود موجود قبل الوقت ليس منها فيلزم الوجود بلا ايجاد تام هو مستمر وهذا البطلان قيل انه يجوز ان
 يكون جملة ما يتوقف عليه قديمة ومنها تعلق الازلية او المكونين الا ان تعلق بوجوده فيما لا يزال فلا يلزم قدم الحادث
 ولا يتخلف لانه لم يكن قبل الوقت ايجادا لانه لا يمتنع الوجود عنه ولعله لم يتحقق شيء آخر والا لم يكن الجملة قد تقرر فيلزم
 وجود الممكن بلا ايجاد وانما قد ناقض للفاضل الجواب من انه ان لم يمتنع الوجود بلا ايجاد لم يمتنع ان لم يمتنع
 الوجود بلا ايجاد وحاشا لمتكلم لا يمتنع ان لا يمتنع الوجود فلا يكون قد يمتنع قدم الحادث ولا يكون حادثا لم
 يكن الجملة قد تقرر اذ انما قال ان لزوم الوجود بلا ايجاد لا يتحقق بهذا القسم من حيث الوقت كما لا يخفى عليه بل لا يتصور موقوف على
 اعم يلزم ذلك اذ قد حصل الوقت لم يتحقق شيء سوى الوقت فلم يتحقق بلا ايجاد فيلزم الوجود بلا ايجاد فاجوب بانه يلزم

وانما في صدق التخصيص المذكورة وانما في الغلبة بالفضل المحل للموجود قد يستحيل ان لا يكون له في التخصيص وجه وجوب
 ما يتوقف عليه وجوده في الازل لا يوجد حيزه في تلك المنة المذكورة لانه لا معنى لتخصيصه في التوقف على العدم
 لا سيما ان الامر بالموجود والصحة وجوده ولو انما لا يتم ان هذا التخصيص من اعتبار المنة الاجتماعية لا يستلزم المنة في العدم
 قوله في الامر بالمطلوب ان هذا التخصيص او كانت مقتضى كونه من الموجودات المندرجة تحتها لا يكون له معنى قولنا ليس كل ما وجد
 جسم الموجودات المتغير عليها وجد الحوادث والامور من مقتضى السالبة بغيره بل ان هذا التخصيص للموجوب السالبة قد لا يكون له معنى
 والمخرج من قولنا ان قوله ان هذه الحوادث لا دعوى بعبارة اخرى لم يأت لبيان مقتضى قوله بل لبيان مقتضى قوله في قوله
 لئلا يتصور منه في المنة المقدسات قوله من غير توقف على عدم شيء او لا توقف على عدم شيء في الخبر الموقوف على السالبة ان يقول من غير
 توقف على عدمه لان الكلام في خبرية المنة والعلم في توقفه عليه لا في عدمه ان التوقف على السالبة في قوله في توقفه على عدمه فلا يعتبر
 في عينية او عدمه ولو انما في ذلك على المستمر او عدمه في السابق او اللاحق وعلى اعتبار المنة الاولى يلزم قدم الحادث لكونه في
 عدمه المستمر السابق لحدوثه في الثاني من انما يلزم من جواب خلاف المنة على انما في اللاحق لا يتوقف على خبرية المنة
 وبين ان عدمه المنة على التخصيص انما لان الله من عيشة المنة لا يستلزم ذلك التخصيص من ما في قوله لا يستلزم كما
 فهو لازمة باذنه وانما في ما قال به المحققين فيقول لم لا يجوز ان يتوقف على امر اعتباري في صحة عدمه
 كما لا يجازي ما في مناه من الاعتقاد وتناقض الارادة وتسخرها فلا يكون هناك عدم سابق ولا في حقيقة المنة فيكون
 للمعتبر في العلم هو نفس ذلك الاعتبار لا عدمه المستمر كما سيجلزم ذلك من كلامهم فيهم ثم في جواب ذلك انما في قوله
 ما بين ما ذكره المصنف وبين ما ذكره قدس سره لان عدمه في علمه في الحادث لا يوجد او لا يوجد في الحادث او لا يوجد
 بطريق الصحة فلا يكون كل موجودا واحدا بواسطة الموجودات المستندة اليه قبل لكونه في العلم في عدمه نفسه في زمان
 لا يستلزم وجود شيء بخلاف ما ذكره قدس سره فان ذلك الاعتبار في استمراره في ذاته وقدمه فيكون كل موجودا واحدا
 بواسطة الموجودات المستندة اليه فيلزم قدم الحادث لوقوعه في ذلك الاعتبار في وجوده في العلم في العلم في العلم
 لانه ثبت العلم بثبوت الحق في قوله لا يلائم في بيان التخصيص في خبرية الجواب في ان الله تعالى قوله من جهة ان وجوده
 الممكن في هذا التخصيص حاصل الجواب لانه يلزم اقدم العلم من جهة ان وجوده كل ممكن في التخصيص في خبرية الحادث
 من الموجود والعدم باعتبار عدمه لا يلائم فيكون مستند الى الوجوب فقط لا الى الوجوب وعدمه قد يكون في المقروض
 استغناء الممكن الحادث عليه بواسطة العلم الاول فيكون وجوده كل ممكن مستند الى الوجوب فقط والى العلم اللاحق
 فيكون جميع الموجودات التي يتوقف عليها وجوده قد غلبت لانه ما وجب كونه مستند الى الوجوب لعدم العلم اللاحق

موقوف عليه فزيد ايضا قديم لانه المفروض فيكون العلة بحسب اجزائها قديمه ويمكن ان يقر قديمه او ليقال ان لم يرد قديمه
من جهة ان وجود كل ممكن داخل في علة الحادث على هذا التقدير يكون مستند الى الواجب فقط واليه والى عدم
قديمه او لولا ان منها شيء مستند بتوسط عدم حادث يكون وجود الحادث موقوف على عدم حادث وهو خلافه لبيان
الكلام الى آخره فلو كان قيل ان ليس هذا السؤال الجواب الاستفسار او توفيقا لما تقدم لانه صرح المحقق سابقا
ان قديم كل الموجود لا يرد من التقدير المذكور ولم يرد في الجواب على هذا الا انه لما كان فيه تخالف من جهة انه قد فرض بعض
الموجودات حادثا ازال ذلك الخفاء وادور في الخفاء ولا ريب في الجواب على السؤال الجواب قوله ضرورة استناد الى القديم
لزم قديمه انما هي قدم بعض الموجودات التي يتوقف عليها وجوده ففرض حادثا على هذا التقدير قطعاً ضرورة استناد
ذلك البعض الى القديم اعني الواجب فقط او مع عدمه انما على ما مر مشروفاً قوله ما يتوقف عليه وجوده وهو ادور
اشارة الى ان العلة الوجودية يكون مناسية لعلة المبدأ كما تبين في محله فقولنا ما مر من وجوب وجود الممكن انما يصح
البقاء بناء على ان حال العلة الساتمة للبقاء وحال العلة الناقصة للوجود لا يرد الدليل المذكور فيها فذكر احداهما ذكر
الآخر قوله ولا يكون زواله زوال الموجود فقط لانه ادور في هذا الوجهية افتقار المصنف في بيان حال الجزء الذي يتقدم بمحله زواله
على الموجود المحض وعلى ما يكون زواله عدمه داخل في زوال ذلك الجزء كما يدل عليه قوله فلهذا غير عن هذا الشق وجعل
المتوهم ان ذلك الجزء اما موجود محض او معدوم محض او مركب منهما والقسم الثالث زواله زوال الموجود فقط فيكون
عايداً الى القسم الاول اما بزوال المعدوم فقط فيكون عايداً الى القسم الثاني او بزوال كليهما فلا يتصور زوال
المعدوم الا بزوال معدوم غير المصنف عن القسمين الثاني والثالث بزوال المعدوم ولا يخفى انه اذا كان زواله
بزوال كليهما يكون باعتبار زوال الموجود عايداً الى القسم الاول وباعتبار زوال المعدوم عايداً الى القسم الثاني لتحقق
زوال الموجود المحض والمعدوم محضاً فلا والله ان يقال مركب من الموجود والمعدوم ويكون زواله زوال الموجود
او المعدوم او كليهما فيصير القسم الاول ادائياً على سبيل منه الخلو على ما هو الاثني بالترديد ووجه الاحتياط في تناول
قوله اما ان يكون موجوداً محضاً فيقول اما ان لا يكون زواله عدمه داخل في زوال ذلك الجزء فان قيل قول المصنف
اما ان يكون زواله عدمه داخل فيقتضي ان يكون زوال الجزء المركب من الموجود والمعدوم بزوال كليهما فلا
في هذا القسم فلذا حمل الشيخ عليه ان معنى الدخول في الجزء ميتة ووجه يكون زوال المعدوم زوال ذلك الجزء فقلت على
هذا لا يشيل ما اذا كان الجزء معدوماً محضاً لانه ليس له عدمه داخل في زواله بل ليس له زوال فليس منحه قوله
يدخل في زواله لانه لا يتصور زوال ذلك الجزء الا بزوال عدمه كما فسرنا في السائر به قوله فلان زوال المعدوم

لا تقبلوا منكم
ولا تقبلوا منهم
ولا تقبلوا منكم
ولا تقبلوا منهم
ولا تقبلوا منكم
ولا تقبلوا منهم
ولا تقبلوا منكم
ولا تقبلوا منهم

ومقتضى حيلان زوال العدم غير الوجود لندوال النعم في غيره من الوجودات دون الثاني غاية الامر اننا لم نعلم
 لا يستلزم عليه الا لازم قول الوجود انما هو الوجود نفسه لا احد سواه ماد الاثر ما زاد
 قيد انما التفسير بحسب المفهوم من الوجود لا اعتبار منه لاعتبار من حيث التفسير بالمفهوم من الوجود لا اعتبار منه
 لا ينفع في حيلان زوال الوجود الخارجي اذ في زواله لا نقول من الوجود لان ذلك لا يجوز ان يكون
 يكون ممكن من الوجود لندوال العدم المكنون لا بد من علمه موجود في الخارج كوجده اياه فكلما كان يكون
 نفس ذلك الجزو الموجود على ان في حيلان زوال الوجود مقتضى حيلان زوال العدم في حيلان زوال الوجود
 انما يكون علمه اما باعتبار وجوده او عدمه فقط ولا يمكن ما على ما صرح به في قوله من بيان حصر العلم انما يكون الشيء الموجود
 علمه عدمه لا وجوده في غير مستعمل في العلم بل في العلم بالعدم لا في العلم بالوجود لان العلم بالعدم
 رفته لا وجوده في العلم بالعدم بل في العلم بالعدم لا في العلم بالوجود لان العلم بالعدم
 نقل به لندوال الوجود الى تلك المقدمات قوله لانه عبارة عن وجوده كعلمه التوجيه الاول على ظاهره وعلى التوجيه الثاني
 وانما نشأ مني على التمام قوله المعروف علمه وجوده كعلمه التوجيه الاول على ظاهره وعلى التوجيه الثاني
 كبر ان يقول زوال خبر العلم الذي هو وجوده كعلمه التوجيه الاول على ظاهره وعلى التوجيه الثاني
 العدم هو الوجود الذي حكمه بما يتوجه زوال العدم من العلم هو خبر العلم فلا يجدي نقض لان زوال العدم هو الوجود
 زوال عدمه فالمستلزم زوال العدم من العلم هو خبر العلم فلا يجدي نقض لان زوال العدم هو الوجود
 تلك الموجودات لانه ان كان قد يلزم ان يثبت عدمه في خبر العلم فلا يجدي نقض لان زوال العدم هو الوجود
 اليه بان يكون مستند الى وجوده كعلمه التوجيه الاول على ظاهره وعلى التوجيه الثاني
 الوجود لا بد من علمه حادث او في خبر العلم فلا يجدي نقض لان زوال العدم هو الوجود
 الشارح في خبره احدهما انما يستلزم عليه قوله واذا ثبت بطلان توقف التوجيه بحسب لانه لا يلزم من بطلان التوجيه
 ان لا يكون وجوده جميع الموجودات المتشعبة اليها وجوده في مستلزم الوجود في خبر العلم فلا يجدي نقض لان زوال العدم هو الوجود
 ولا يلزم من بطلان التوجيه في خبر العلم فلا يجدي نقض لان زوال العدم هو الوجود
 وثانيا على بطلانها بطلان علمها دون خبرها من انساب المطلوبه اعني في علمه في خبر العلم فلا يجدي نقض لان زوال العدم هو الوجود
 عبارة المتن بما يشفي العليل وسير في التفسير مستندنا بطلان العلم بالعلم لانه لا يثبت العقلية التي ذكرها في علمه كعلمه
 الموجودات المتشعبة اليها وجوده في خبر العلم فلا يجدي نقض لان زوال العدم هو الوجود

ثم اخرجهم من القضية المذكورة انه كلما عدم زيد عدم شيء من تلك الموجودات لان عدم المعلول لا يكون الا بعد شي
 من علته والقرص انه ليس فيها شيء سوى الموجودات فلا يكون لعدمها عدم شيء منها وانه يستلزم انتفاء الواجب فيلزم بطلان
 القضية الثانية صدقها لان كذب الازم يستلزم كذب الملتزم ثم يجب فلا بد ان يوجد بهامه الامر الحالك وهو الملتزم قوله
 اذا ثبتت الحجة دليل اخر على الملتزم المقصود كقوله فانه قد قدم لزوم الاستدراك فيثبت ادنا بان الحاشي موجود وعلمه ليست
 موجودات محففة ولا معدومة ولا مركبة منها فلا بد ان يكون الاحوال يدخل في علة وهذا الدليل تام مجرد بثبوت القضية المذكورة
 من غير نظر الى الازمها فانما بان هذه القضية الثانية بغير معنى توقف وجود الحادث على عدمه ثابتة فانما ان يكون
 جنة موجودات مفرقة وهذا بطلانها كما سهاج الى قولنا كلما عدم الحادث عدم شيء من تلك الموجودات وهذا البطلان
 فيلزم بطلان القضية الثانية بغير دلائل ان يكون معها امر لا موجود ولا معدوم وهو الملتزم وهذا الدليل تام مجرد
 ملاحظة لازم تلك القضية من غير نظر الى الطلب ان الشقين الاولين بما ذكرتم قول في توجيهه انه لا يجوز ان يكون
 علة الحادث مركبة من الموجودات والمعدومة والصدق قولنا كلما وجد جميع الموجودات لمقتضى اليها وجود زيد يوجد زيد
 ولا يتبع على عدمه محتاجا الى عدم شيء لئلا يستلزم وجود جميع الموجودات وجود زيد لكن صدقها بطلانها مستحالة لانها
 اعني قولنا كلما عدم زيد عدم شيء من الموجودات فالتركيب المذكور محال لان الملاممة انه لو لم يوجد زيد وجوده لا يستلزم معدوما
 موقوف على عدم شيء سابق او لاحق واما الاول يستلزم قدمه والثاني لا يحصل الا بزيادة الوجود وذلك بمزيد من علته
 موجود فيلزم انتفاء الواجب وهو مجرد واما معدوم فذلك الوجود شيء وذلك الموجود لا يكون خارجا عن تلك الموجودات واما الم
 يكن الجسيم جسيما فيكون داخلها فيكون ذلك لعدم الذي هو زيد الحادث عليه مستند الى تلك الموجودات فيثبت
 انه كلما وجد جميع الموجودات وجد زيد لا يتبع على عدمه موقوفا على عدم شيء اذ المفروض ان العلة مركبة من الموجودات والمعدومة
 ليس الا قد ثبت ان المعدومة مستندة الى الموجودات وعلى هذا التوجيه لا يرد شيء من محجتي اشارة الى الاول فطابقا فيتم
 المقصود ليس الا بان استلزام وجود الموجودات لوجود زيد لا نفى التوقف على عدمه اما الثاني فطابقا فيتم
 وجود الموجودات الوجود الثاني في حلية عدمه فحقيقة ثبوت القضية المذكورة الاستلزام لعلنا انما لم نثبت
 انه ولا يبرر البحث الذي اوردته اشارة لقوله لا يقال لا يجوز ان يكون الملتزم هو ان يكون وجوده بغيره بخلاف تلك
 الموجودات بل يلزم صدق القضية المذكورة والفرق بين هذا التوجيه السابق ان السابق يعني على ان المراد لقوله
 لان عدم القضية ثابتة انها ثابتة في النفس الامر على طقس ما ذكره اشارة وقوله من غير توقف على عدم شيء انفسه
 يوجد زيد ويحصل القضية بغير توقف وجود زيد على عدم شيء في اصل الاستدلال بتركيب العلة من الموجودات والمعدومة

الاستدلال
 بالافعال
 والاشياء
 والوجود
 والعدم
 والوجود
 والعدم
 والوجود
 والعدم

المصدق العقيدية القائمة بانه كمال وجود جميع الموجودات المنفردة ايها وجوده لا يتوقف وجوده على عدم شيء لكنه انما يتوقف
 او لو توقف فاما على البعد السابق او اللاحق وليسا في الكلام الخوان المراد بقوله اذا ثبت العقيدية انه اذا ثبتت العقيدية
 يلزم على تقدير عدمه من خلية الامور الحادثة صدق العقيدية استلزامه للمحال فليزيم كذب بان ثبت صدقه فلا بد من دخلتها
 وهو المطلب وبني التوجيه الثاني ان معنى قوله لان هذه العقيدية ثابتة لانها ثابتة على تقدير التركيب المذكور
 وان قوله من غير توقف على عدم شيء يقتضيه لقوله يوجد المبحث يوجد من غير متيق على عدمه متوقفا على عدم شيء
 يحصل العقيدية استلزام وجود الموجودات وجوده في حال الاستدلال انه لو تركب العلم من الموجود والمجدوس لم يزد
 منه بالعقيدية لكنه محذور ككسب محذور وعلى التوجيه الاول ان النقص لصدق العقيدية في الاستدلال مستبعد كما انما يكون
 ان يقال بالامور ذات ممتنع وهذا المطلب الغنى او لو توقف على عدم شيء فاما على عدمه السابق وهو معلوم لان
 يقال انه لا تعرف لها البصيرة الاستدلال بكسبها على المطلب الغنى هذا البحث واراد على تحريك الشبهة مع العلم بان العلم
 عن الدليل هو عدم التوقف على عدمه الاستلزام استلزام وجود جميع الموجودات وجوده انه كيف يدعى صدقها لم يطلب
 عكسها وان صدق هذه العقيدية مناف لما هو المطلب مذكور الشبهة من البحث فكن التفتيش لعل الاجابة بالطرف الكلام
 والتدبر اللاحق بالمقام واختراها كانت في تحقيق المرام قوله من عكس ككسب النقيض اي على اي تقدير بين ذلك
 سيد المحققين بانه المبحث العلوم قوله من غير ان يتوقف على عدم شيء بل لا يلزم وجود الموجودات الا يتوقف على
 متوقفا وجوده على عدم شيء بل يوجد كقائده ما يتوهم من انه لا بد لتسليم عدمه لعل توقفه على عدم شيء لا يتصور تركيب
 غلبه من الموجودات واحدها لانه اذا انتفى التوقف لا يكون جزءا من علته ولا الجزء ان متحرك قوله من غير ان يتوقف
 عدم شيء اذ لا حاجة اليه وانما اوردوه للتوضيح وهو يوجب خلاف المقصود وحاصل البحث ان اللازم ما ذكرتم ان كان
 الموجودات علته بوجوبه لوجود الحادث وهذا لا يقتضي ان يكون له ما يتوقفه على البعد بل ان يكون العلم له اذا
 صلوا متوقفا عليه لوجود الحادث وانت خيرا بانه فاعلم بالاسقفاء من الجواب عن قوله لا يقال انه لا يقبل العلم الحاصل
 حقا باجتماعه ان الدليل الذي دل على عدم توقف وجود الحادث على عدم شيء بعد لزوم وجوده عند وجود جميع الموجودات
 المنفردة ايها دليل على عدم جواز استلزام تلك الموجودات لعدم الغنى له مدخل في العلوية على انه يلزم ان لا يكون ذلك
 لعدم اللاحق لان الموجودات قدرية لا تستلزم بالوجوب واللازم للتقديم لا يلزم بل يلزم تقدمه مع وجود الحادث
 كونه سابقا بالزمان الى عدمه للاحق الذي هو جبره ولا يخفى ان كل فاعلم ناسخ عن قوله التذرية الاول فاما
 الدليل الذي استدلل به على عدم توقف وجود الحادث على عدم شيء هو نبوت هذه العقيدية فاعلم انه على استلزامها

هذا هو المقصود من قوله لا يتوقف وجوده على عدم شيء بل لا يلزم وجود الموجودات الا يتوقف على عدم شيء بل يوجد كقائده ما يتوهم من انه لا بد لتسليم عدمه لعل توقفه على عدم شيء لا يتصور تركيب غلبه من الموجودات واحدها لانه اذا انتفى التوقف لا يكون جزءا من علته ولا الجزء ان متحرك قوله من غير ان يتوقف عدم شيء اذ لا حاجة اليه وانما اوردوه للتوضيح وهو يوجب خلاف المقصود وحاصل البحث ان اللازم ما ذكرتم ان كان الموجودات علته بوجوبه لوجود الحادث وهذا لا يقتضي ان يكون له ما يتوقفه على البعد بل ان يكون العلم له اذا صلوا متوقفا عليه لوجود الحادث وانت خيرا بانه فاعلم بالاسقفاء من الجواب عن قوله لا يقال انه لا يقبل العلم الحاصل حقا باجتماعه ان الدليل الذي دل على عدم توقف وجود الحادث على عدم شيء بعد لزوم وجوده عند وجود جميع الموجودات المنفردة ايها دليل على عدم جواز استلزام تلك الموجودات لعدم الغنى له مدخل في العلوية على انه يلزم ان لا يكون ذلك لعدم اللاحق لان الموجودات قدرية لا تستلزم بالوجوب واللازم للتقديم لا يلزم بل يلزم تقدمه مع وجود الحادث كونه سابقا بالزمان الى عدمه للاحق الذي هو جبره ولا يخفى ان كل فاعلم ناسخ عن قوله التذرية الاول فاما الدليل الذي استدلل به على عدم توقف وجود الحادث على عدم شيء هو نبوت هذه العقيدية فاعلم انه على استلزامها

مذكيك الحكيم يكن ان يقال الدليل الذي دل على عدم التوقف يدل على عدم استلزام الوجود بالعدم الذي
 له بدخل في الحقيقة واما الثاني فبيان المفروض ان بعض تلك الموجودات حادثه ومجرد الاستناد الى الواجب باليقضي
 التقدير لمجرد ان يكون لو بسطه عدم لاحت مستند الى تلك الموجودات وانتم في عدم الطلبه نعم اللازم على تقدير استناد عدم
 الى تلك الموجودات انما انفسه او التقدير الى ما ذكرنا فقدر قوله ولا شك ان عدم المانع من اشارة الى رد ما ذكره صاحب
 الموقف من ان رفع المانع كاشف عن الوجود في ذلك العلة التامة بجميع اجزائه موجودة قال الفاضل الجليل في بحث
 لجواز ان لا يتصور تلك المانع من التامير فحجابه الى عدمه ويؤيده تجويزهم بساطة العلة التامة اقول هذا البحث خارج
 عن قانون المناظرة لان السامع المانع لاستلزام الحقيقة المذكورة عدم التوقف على عدم مستند افاضته على المنه حمله
 محتمل على ان بعض المتأخرين المتأخرين بان تقدير المانع كاف في اعتباره ولا يجيب ان يكون مانع في نفس الامر ولذا
 البطل بساطة العلة التامة قوله انما يلزم من المجيء ان المتعبد وكلية القضية الشرطية جميع التعاديل والاوضاع الممكنة
 والاجتماعات مع المقدم ويجوز ان يكون ذلك التقدير محتمل الاختيار فلا يلزم صدق الثاني على ذلك التقدير قوله
 وثانيها ان قوله انه وذلك لانه لما البطل الاقسام الثلاثة تعين بدخلك الحال من غير استعانة بعكس نقض تلك
 الحقيقة وقد عرفت ما يدفعه ويكفي في تقريره بوجه اخر لا يخفى على الغفل العارف باسبق انه قد قرر انه سابقا ان يكسب
 العلة من الموجودات والمعدوم تسليم كذب الحقيقة المذكورة فاستلزام الحقيقة المذكورة لقولنا كلما عدمه يتقدم شي من
 الموجودات المتعبد اليها ويكون هذا اللازم من الاستلزام كذب تلك الحقيقة لان في التركيب المذكورة فكيف يصح الاستدلال المذكور
 ولك ان تحمل هذا التوجيه على التوجيه الثاني الذي ذكرناه سابقا ونقول ان مراده ان التركيب المذكور تسليم صدق الحقيقة
 المذكورة لكن صدق القضية المذكورة مستلزم للقبول المذكور مستلزم للمنفكيون محالا لكن هذا محذور حسن عن بشار القيسر
 في كلامه اشعار بذلك قوله واستحالة عدم التامير في وجه الاحتياج الى هذه المقدمة بعد القول بان الكلام في زيادة
 المبسوط بالعدم قوله فان قلت لم يجوز ان يكون من جملة تلك الموجودات فاعل بالاعتقاد ان يريد ان يخلو ان
 توقف وجود زيد على عدم سابقه الاصح بالحقيقة صدق قولنا كلما وجوده يتقدم حتى يلزم صدق قولنا كلما عدم
 زيد عدم شيء من الموجودات يجوز ان يكون من جملة تلك الموجودات فاعل بالاعتقاد بوجوده في ذاتي وقت شأهم وجوده جميع الموجودات
 لا يجيب الجواب حتى يكون عدمه شيء منها فانهم قالوا لا يتحقق في تلك الأحوال ليس بمقدمة ولا بنا حقيقة ولا نقضا احكاما
 ولا تلحق له باسبق من الدليل على البطل الاقسام الثلاثة كيف وقد صرح فيما مضى بعدم دروده على الدليل المذكور
 حيث قال وبهذا من غير ما يقال لم لا يجوز ان ينتهي فانه قد ظهر بتعلق ما قبله وانه منتهى صدق الحقيقة المذكورة

منه عندك مفسد ما دام المذكور سابقا بقول وينبغي ان قد ليس الاعمده ووده على المستحق الاول من الدليل وهو على تقدير
 ان يكون محله ما يتوقف عليه وجوده على ما قد يراه في كل من اوقات من جعلتها غير من الترتيب ما يرجح عدمه على الدليل
 مطلقا واما ذكره في الفصل الجلي من ان نه اسند لزمه ترتيب على قولهم في ادل البحث فبحر ان لم يكن بعض تلك الموجودات
 معدوما فتستحق من اللازمه لزمه قدم زيدا لحدوث فتمنع عليه من الاذعان السليمة يرد عليه ان الجواب يكاد به لانه
 فيه لزمه قدم الحادث الذي كان منتهجا بل بين يزوم وتختلف اذ يتقارر الواجب ولانه لا يصح التزويد المذكور ليقول
 ان التحقيق قبله جميع الموجودات او التحقيق لان الكلام على لغة يران لا يكون تلك الموجودات معدوما في شيء من الاثر
 قوله قل ان الكلام الزم حاصله ان اعتبار الفاعل المختار من جهة تلك الموجودات لا يقتضي وجوده عند وجود
 جميع الموجودات لان المرد من ان يجب وجود السلول عند تحقق العلة فصدوره من المختار ولا يكون بطريق المستحيل
 وقت وجوده من ان يتحقق جميع الموجودات ولا يوجد الجاهل بل يزوم مختلف و سويل وان لم يتحقق يكون عدمه عند ذلك
 الموجودات وتنقل الكلام حتى ينتهي الى الواجب ويلزم انتقاده قوله فان قيل لم لا يجوز ان لا يحصل له شيء من
 علة زيدا مركبة من موجود ومعدوم باختيار ان ما يتوقف عليه وجوده عدمه لاحتمال كمن لا يمكن ان عدمه الا حتى
 انما يتحقق بزوال سبب ما يتوقف عليه وجوده او لبقاءه لم لا يجوز ان يكون عدمه الا حتى من مقتضيات ذاته بان
 امر غير فاعل الذات كالمحرك العقل لا يفيض عن وجود شيء لا يكون عليه المطلق مقتضى ذاته ويكون عدمه الا حتى
 كذلك لا يزوم من ذلك انقلاب الممكن بمقتضى ان المتمسك يكون عدمه المطلق بمقتضى ذاته كما قال الحكماء في ان
 متمسكه عدمه لحد وجوده ان لم يتمسكه عدمه مطلقا ولا يزوم من ذلك كونه واجبا بالذات قوله على انها ازلية
 واما اعتبار ازلية المركبات فيصم كونهها واسطة فوجود الحادث من غير لزوم تخلية الامور بحالها لانها اذا لم تكن ازلية
 تنقل الكلام على علة عدمها بانه لا يجوز ان تكون موجودات محفظة ولا لزم قدمها فيلزم قدم الحادث ولا معدومته
 لما مر ولا مركبة من الموجودات والمعدومات لان عدم الموقوف عليه لا يكون سابقا للزوم بعدمه ولا لاحقا للزوم انتقاده
 الواجب او تخالفنا فقد فيكون الامور والحوادث داخله فوجوده فيكون مقتضية فوجودها فيكون مقتضية فوجودها فيكون مقتضية
 فما نقل ان اصل الجحيم من ان المتمسك يتم بوجوده كون عدمه الا حتى لا يترك لذاتها لا لعدم شيء آخر من مقتضياتها بل ليس
 بسبب كونها اعتبارا كون كل سابق معدوم الا حتى فلا يمتنعها لنفسها قولها اجيب ان لا يحصل الى الحركة فيقتضي السببية
 بالغير لان حقيقة الانتقال من حال الى حال مثلا ان كان الحركة فلا ينعدم من اين سابقا فيتركها الى كل يطلب
 الاخره كذا في الوضوء وكيف وانكم تقول فلنك منبذ منكم لانه من اسعد المتويات التي يقيم فيها الحركة في

منه عندك مفسد ما دام المذكور سابقا بقول وينبغي ان قد ليس الاعمده ووده على المستحق الاول من الدليل وهو على تقدير

قارة فلو استند ذلك الغير الى الوجوب وجوباً كما هو المفروض من وجوب وجود المعلول عند وجود علته الثانية سواء كان
 بلا واسطة ام بوجود واسطة وكلية بحيث لا بد ان زواله يكون لازماً من علته وزوال علته من زوال
 الموجودات ليس يلزم انتفاء الوجوب وزوال المحدث وممكن ان يكون علته من زوال عدم علته مسبوق بزوال عدم
 علته الى الابد انتهى ان لو كان واحداً من زوال تلك الاعداد ثم الازل يلزم ان يكون عدم ذلك الغير لازماً من زوالها
 اصلاً ينفى واذا كان الاعداد الزائدة غير متناهية يلزم ان يكون الموجودات التي صدرت عنها متناهية في الزمان وجودها
 الغير المتناهية يلزم ان يكون الموجودات التي صدرت عنها متناهية في الزمان وجودها متناهية في الزمان
 وانه محتمل واذا كان ذلك الغير السابق على الحركة واجب البقاء لا يحدث الحركة تكون حصلاً لها فزوالها ينتفى
 ان الباقية الغير القارة متناهية ان يكون اثره للوجوب وكيف فائزته والذات التي تنتمي زوالها كيف بوجوب اثره
 يجب زوالها والفضل الحجة بينهما كلام طويل اصادفت فو قتلها وقد جها فائدة قوله فان قيل الذات التي
 يلزم ان الوصف والابن المتروك محتمل البقاء انما يلزم كذلك لو قضى الوجوب فرداً من افراد الحركة فانه
 يكون مسبوقاً بامر او دفعه يمكن لبقائه لكن نقول ذات الوجوب تقع علته لمطلق الحركة المستمرة لا لا ابد فلو كان
 بكل دفعه من دفعه من البقاء ضرورة ان لبقائه ليس يلزم القطع بالحركة التي هي مقتضى ذات الوجوب لان استقرار الحركة
 من عدم من حدودها كنه من ان واحد بوجوب القطع لا شك ان مطلق الحركة امر سردي يجب لبقائه فيجوز
 ان يكون اثره للوجوب وان افراد ما يجب زوالها قوله قلنا بانه الزمان مستلزم لطلوع المطلق لا يجوز ان
 يكون اثره للوجوب بانه لا يمكن وجوده في الخارج فلا يكون اثراً فان قيل الزمان مستلزم للاستفادة
 من قوله لا يمكن طبعية المطلق مخالفة لطبيعة الافراد مستند بانه لا يجوز ان يكون المطلق باقياً حتى يوافوا
 مع عدم بقائها كالعدم المطلق في شهورهم امتناعه لبقائه شخص منه شهوراً قوله نعم الخ يعني المخالفة بالبقاء
 وعدمه حادثة لكن جواز ان لا يجوز المخالفة بين طبيعتها باسكان البقاء وعدمه لان طبيعتها المطلق والافراد
 واحدة ولا شيء الواحد لا يمكن ان يقتضي امكان البقاء وامتناعه وفيه بحث لان اللازم ان يقتضي
 الافراد امتناع البقاء وذلك لا يتحقق ان يكون طبيعتها الشخصية متمثلة البقاء

فيجوز ان يكون المطلق معادلاً للوجوب باقياً بقاءً

الافراد المستعدة لتمتعة البقاء بحسب خصائصها قوله وهو لا بد من الخ يعني ما ذكره في مقدمته على التعليل بانه
 انما يدل على اعتدال اعتبار الحركات في الوجوب بقاء واسطة زوالها واسطة امور قارة وهو لا بد من ما ذكره الحكماء

من ان الحركات مستندة الى ذاتها فلو سلمت ارادات حادثة عن نفوس فلكية الى جارية فيكون شيء من الارادات
 والايديون ممكنة النجاة ولا نهج الوصول الى حد من الحد وحدث له واما لو خرج عنه وفتيق الارادة والاسئلة
 هي علته للوصول اليه لتفصيله وذكره المحقق الطوسي في شرحه الارادات فان الارادة الجزئية لما كانت سببا للحدوث
 حركية جزئية فتلك الحركة لا يوجب حدوثا لآخرى جزئية متى تميزت الارادات في النفس والحركات في الجسم و
 يتسبب منه لان الارادة كون الجسم في حد ما من المسائل لم يوجب لم يجب تحرك الجسم اليه وذا وجدا متفرقا ان يكون الجسم
 في حال وجود الارادة فوذلك الحد الذي يريده لان لا يحد لا يتحقق بالوجود بل كان في حد آخر فبقوله متفرقا
 في الحد الذي يريده حال كونه في الحد الذي قبله وسمو وصوله الى الحد الذي يريده فبني تلك الارادة وتحدد في غير
 كل وصول الى حد سببا لوجوده لا يتجدد وسمو ذلك الوصول ووجود كل ارادة سببا لوصول تارة عنها فيستمر ان ارادة
 والحركات استمرار شيء فبقوله على تبديل وتجديد وتغييره السابق لا يكون بافروده فلهذا لا يتحقق بل يستمر ما يتم العلم بالشيء
 ايها ان من غرض هذا العلم ان يثبت كلامه في سبب تجدد الارادة او قد قاروا انها تجدد واثبتوا الذي يحصل
 بتجدد تصور المكان الذي يحصل به كل حركة اعني التنبه بحدوثه في القوة الى الفعل قوله للعقل حقيقة
 للعقل متحقق الايجاب في الخارج وان لم يوجب تصور متصور وما قيل ان الماد فلو كونه اعتبارا ففرضنا فيه انه لا يستلزم
 لانه اذا لم يكن اعتبارا ففرضنا ولا موجودا لا يزعم ان يكون حالا قوله في الجواب انه لا يمكن ان يكون
 انما المعلوم قطعا انفس الموجود بالاشياء ووجود ذلك عينيا في كونه امر اعتباريا لا يجوز ان لا يقدح في الامور بعد مبدء قوله بل
 سمحت حالا انما لا ينفك عن انفسه الذي سبق في بعض الايمان بتجديد جهتين احدهما انه لا واسطة بين الموجود والمعدوم
 لانه انفسهما بالمتفكرين فلا يكون الامر في حال يدخل في العلة لانه فرغ وجوده واما بينهما لانه لا واسطة بين الموجود والمعدوم
 فالامر الذي جعلته جالا داخل في احدهما فالجواب بالليل الذي ذكرتم مسلككم في الجواب على الترتيب الاول لا وجه له
 لما ذكره اشارة ولانه لا يرد المتفرق على بعض مقدمات الدليل البطلان لانه ما يدل على عدم من عليه سبب تلك الدليل بل لانه يمكن
 وجوده وعلى الترتيب الثاني في موجه لانه يصح انما انما لان الدليل الذي ذكرتم على الجواب في الجواب بالليل
 على بعض مقدمات ذلك الدليل وهذا بعينه ما ذكره اشارة من قوله بل توجيه السؤال الترتيبا عن مسالك ان الزعم
 في اثبات الارادة بين الموجود والمعدوم فيفسر انما في تفسيرها كقوله المعلوم منها انما هو الامور
 انما ليست بوجوده امكان ولا معدوم في الخارج في معتبرة في ذلك كما هو قولهم انما في المسئلة اودا غلظة في احدتين
 على انما لا يدان يدخل في حجة لا يجب منه وجود الحادث او لا موجود في الخارج ما معدوم في القول بهذا

السؤال اما مسأله وتقريره ان دليلكم وان نزل على مدخلية الامور الحاله لكن عندنا ما ينفية بناء على نفى الوجود في غير
 وفي بعد ومقتضى الامور اما ثبوت او عدمه فاعلم انكم كنتم فيها ومن غير ان الامور وجودا او معدومات او مركبة منها
 والاقسام الثلاثة باطله كما ذكره واما نقض الجاهلي لتقريره وليكن الدال على انتم ان يكون تلك الحادث شيئا من الاقسام
 الثلاثة لوصف جميع مقدماته لما تختلف الحكم عنه حيث يخرج في تركب عن الامور الحاله وغير انها اما موجودا او معدومة
 بناء على نفى الوسط في تركب منها ومن غير ان الامور وجودا محضه او معدومة محضه او مركبة منها والاقسام الثلاثة لا ينفية ما ذكرتم من عدم الحكم
 اعلم انتم ان تركب تلك الحادث منها ومن غير انكم قلتم وما اورا انما فصل الجبر على الاول من ان مدعى المعاد ثبوت الواسطة
 ودخولها في علته الحادث والدليل المذكور لا يدل على نقض المدعى بل جعل لعصبه جزء من هذا الدليل بناء على انها مقدمات
 بديهيه ولو كان المراد المسمى فانه كلف ان يقال وليكن وان دل على ذلك ثم اعني ثبوت الواسطة لكن عندنا ما ينفية وهو ان
 المعدوم والموجود متناقضان ولا يخرج عن النقيضين فيتم ملاصقنا الى باقي المقدمات ولا الشافي بان التعرض للثبات
 لنقيض المدعى لا يكون في نقض ومما ذكره فليس عين الدليل مثبتا للنقيض لما تحسن الاحتياط في مقدماته ضرورية هي
 نفى الواسطة منه فمما عرفت ان مدعى المعاد ثبات مدخلية الامور لا موجوده والامور معدومة سواء قيل بالواسطة او لا
 فيجيب على ذلك فيما ينبغي قول الشارح ان يدخل في طرقة وجوده امور لا موجوده والامور معدومة بزعمنا اه حيث قال
 بزمنا به وقال وان جعلت الواسطة الكلام والخطاب فيكون المعارضة قائمه على خلافه ولا يتم بدون باقي المقدمات
 كما عرفت ولا يكون في النقض تعرض لنقيض المدعى واما قوله ومما ذكره فمما عرفت ان التعرض لنفي الواسطة ببيان جريان
 الدليل المذكور فيكون الدليل مثبتا للنقيض ثم قال وليكن ان يقال ان حاصل النقض استلزام الدليل
 فنفي وهو انتفاء استناد الحادث الى علة بضم مقدماته ضرورية اعني عدم الواسطة وفيه انه لا يكون عين الدليل
 مستلزما للحجج للاحتياط في تلك المقدمات الضرورية والفرق بين النقض بالتحلف وبين استلزامه بالحجج حكاه
 الاصطلاح قوله فان جعلت ما دخلت في الموجود بان اذ نعم به باله تحقق في الجملة سواء كان متبعا او صالحا فقول
 لمجوز ان يكون من جملة تلك الموجودات الاختيار الخ اي يجوز ان يكون من تلك الموجودات التي
 فبشرعوا بالثبوت في الجملة تطلق الارادة الذي من شأنه الاشهاد وقتك دون وقت من غير ان يحتاج
 ذلك التعلق في جملة اخرى برحمة توجب في وقت دون آخر ومن غير ان يلزم من تسادى التسمية استلزام
 الادوات ودقوعه في وقت حيث يكون صدوره بغير ترتيب للصحة وجود الممكن بالاشهاد والزمس له وجود الخارج
 كما كان يلزم لو قبل بعدد الممكن عن العلة التامة الصحة بل اللازم ترجيح الحق لاحد الادوات

المستأنفة وكيفية البتة وذلك جازيلا وان لم يكن مستحي في المقدمه السابقة فان قلت ذلك التعلق وان لم يكن
له وجود محمول لكن له وجود رابطي لان تعينه به الازادة فيقول لو كان صدوره بطريق الصحة يلزم وجود الممكن
باعتباره وجوده رابطي بلا سبب لانه اذا تحقق حله يتوقف عليه وجوده رابطي ولم يحجب وجوده فذا فرض عدم
ذلك الوجود فنفى حالة العدم لم يكن السبب في حال وجوده ان يتحقق الازيادة لم يكن المحل لحدوثه فيكون يلزم وجوده
الرابطي بلا سبب وان كان الوجود المحمولى للممكن بلا سبب محتمل كذا وجوده رابطي والقول باننا لانم ان له وجودا
والجواب ان الاحوال لم تنم في الوجود البتة كما انها لم تنم في حيز العدم نعم ان لها ثبوتا لثبوتها فاللزام ليس
الاثبوتية لانه اذا بلا سبب لا يتوقف لان ثبوتها يمكن هو المولد بالوجود رابطي وقدر بلا تأثير الفاعل فيه اذا جازيلا
ثبوت الممكن بلا تأثير فيه ليجز وجوده بلا سبب وانما الفرق واليه اذا كان ثبوتها بلا تأثير لم يبق له احتياج
لان العلم انما يثبت بآثاره فيقول ذلك التعلق اثره على الازادة لا يمنع انها يحصل التعلق تلقا او موجود او
مستقلة بالازادة وثابتة لثبوتها بل يمنع انها تتجمل الازادة متعلقة بالثبوت كما لو ان ثابته الفاعل في تصديق الماهية
بالوجود لا يمنع انه يتجمل التصديق التصديق او موجود او الماهية موجودة بالانضمام بل يمنع انها تتجمل بتصديق
بالوجود بل تقتضس حال العيان فكذا الحال في الازاد فان الفاعل لا يتجمل بالثبوت بالوجود او لا موجود او لا موجودا
بالثبوت وفي اللزوم فان التمسك لا يتجمل اللزوم لروما ولا موجود او لا موجودا بل لزوم بل يتجمل احد المتلازمين لانه لا لا
والاضافات المتعلقات بالاضافات المذكورة انها امر مشترك في معتبره العقل بعد صدوره لنفسها وان ملكها ولو كان
تصانفا حقيقيا يلزم النفس في الاضافات فيلزم عدم تحقق تأثيره في شيء لان كل اضافة يلزم في الاضافات
المرصوف به وليس ثابته في غير تلك الاضافات وذلك الاضافات والسفر في الاضافات من حيث انها اشياء
رود الجبين الاشياء كالانضاف فيكون نفسها اثارا بخلاف ما عداها من الماهية ثم العقل اذا جعلها في نفسها
واعتبرها في غير المقومات اعتبرها اضافات اخرى اذا كان التعلق نفسه اثره على الازاد من صدوره عند
المسئلة ليس ان يكون التعلق في وقت واحد ولا استحالة في ذلك قوله ان جعلته بآثاره في نفسه
بان انما يتم بان تحقق له اصله سواء لم يتحقق اصلا او يكون متجا قوله وذلك لان الاضافات آثره قال
الفاعل الجلي هو اعترض عليه باننا اذا جازيلا زال النفس الشيء من غير زوال عدده او وجوده كما يعلم من هذا الكلام
جازان يزل نفس العدد من زواله مما سطره من مركب العدد من مثل هذا العدد من شيء واحد كذا
اقول زوال ذلك لاجتماعه لعدده انا بزيال وجوده رابطي او بزيال نفسه فان كان الاول لانه ليس له

لتبين ان انتفاء الواجب لا يستلزم انتفاء الوجود اسطره او بغيرها وعلى الثاني فيصديق عليه في حال عدمه انه امر مستند
 الى العلة مستقبلة ثبوت في المحلقة ولو تبين ان مقتضاها في حاله الزوال ليس له وجودا له كونه معدوما ولو لم يكن له حال
 سواء سميت به بالخال او بالمعدوم ونقل الفاضل عليه السلام في وجودها ما حاصله ان زوال ذلك المعدوم يكون بزوال وجوده
 لغيره فيكون من جملة الاضافات التي جعلها المصنف في اسطره فان زوالها لغيره زوال وجوده لغيره فان جعلت فيكون
 المعدوم فالنظر في نظفي وجوبه ان وجوده انشيء سواء كان في نفسه او غيره لا بد له من علة بحيث لا بد ان لا يتم قومه
 الممكن بل علة كما مفروا في التسليم انتفاء الواجب قوله ولا يخفى انه لا يعني انه على تقدير جعل تلك الامور داخله
 في الموجودات كما يمكن منه لزوم انتفاء الواجب على تقدير تركب العلة من الموجودات والمعدوم كذلك يمكن
 منه لزوم انتفاء الواجب او قدم الحادث على تقدير القول بكون العلة موجودات صرفة الا انه بالنسبة للذين اليه
 لا تحل في مقدمته الممنوعة فيها تركب المصروف لان ذلك محذور اشتغال عقلي فانه لعدم المانع مدخلا في الوجود الحادث
 قطعا قوله ممكنة اي تلك الامور للاضافية متحققة بالامكان في نفسها كما يقال انضاف زيد بالوجود ممكن
 فان الامكان كيقينية نسبة شي الى شيء فالمستصفى اولاد بالذات هو النسب واما الوجود والمادة فاما يتصفان
 به بالواسطة وليس المراد انها ممكنة الوجود او الثبوت في نفسها او لغيرها لما من انتفاء وجوده وكون ثبوتها
 استمرارية يعبر عنها بعد صدورها من علمها وقال فاضل الجبل يرد به انها لا يمكن وجودها في نفسها محتاجة الى
 علة اولاد وجودها ولا انها لا يمكن ثبوتها في نفسها كذلك لان ثبوتها ليس معللا بالغير بل بمقتضى ذاتها بل
 او اذ كان ثبوتها لغيرها وكذا ان وجودها الممكن في نفسه مستند الى علة كذلك وجوده لغيره وهذا ظاهر من تقريرهم
 اقول يرد عليه ما من انها لو كان ثبوتها لغيرها معللا بعلمها غير من صدورها بثبوت شيء بل بآثار مؤثره في التسليم
 الا يكون لها علة لان العلة انما هي علة باعتبار ذاتها في الفرق بين الوجود بلا ايجاد ونبوت الشيء بآثار مؤثره
 محتاجة الى احد هاتين الاخرتين فالوجه ان يقال انها لا يمكن ذاتها محتاجة الى علة ليست في نفسها واما
 وهذا كما يقال في تصديق زيد بالوجود ممكن ليس المراد منه الامكان في نفسه والمفسر في ان الامكان كيقينية
 شي الى شيء فالمراد من اولاد بالذات هي النسب والاضافات ولو اسقطها المادة في الوجود فكما ان انضاف
 زيد بالوجود محتاجة في نفسه الى علة كذلك الشئ الذي بين الارادة والمراد محتاجة الى علة ليست في ذاتها قوله
 لطريق الايجاب اي ليس تلك الامور في نفسها لا ذمة الصدور عنه سواء كان الايجاب بالذات او بالواسطة
 الاختيار قوله على امور اخرى موجودة الاخر ان يقال حادثه قوله قلنا انما ايضا مستندة بالواسطة لا بالذات

في الامور
 في الامور
 في الامور
 في الامور

الى الوجوب بطريق اللزوم لا يلزم قدمها فيلزم قدم الوجوب **قوله** فمقدمة قدم الوساطة قال سيد المحققين لمّا قيل ان
 يقول لا يلزم من قدم الموجود المتوسطة قدم تلك الامور انما يلزم لو كان استناد تلك الامور الى الموجودات
 ابلغ بالوجوب وهو محتمل لجزا ان يكون على سبيل الصحة ويجوز على ان جعل قوله على سبيل الصحة والاختيار وقوله فيلزم
 الوجوب قيد الاستناد الموجودات الى الوجوب يبطل فرض التعريف فانه لو جاز استناد الموجودات الى الوجوب لمّا قلنا
 على سبيل الصحة ويجوز ان كان اكثر المقدمات في انبئات الامور اللاحقة والامور السابقة على طرف ولكن قوله في
 ان انبئات تلك الامور لا تقدر ان كل ممكن يحتاج في وجوده الى امور اخرى يخلص عن القول بالوجوب بالذات
 لو لا تلك الامور لا يمكن نفي الوجوب بالذات الا بالتزام المحال مستغنى عنه فبطل قوله على سبيل الوجوب متعلقا بمقتضى
 وقية الاستناد واستغناء من قوله بمقتضى لان الافتقار الى الشيء بالوجوب الاستناد يخلص عن شبهات اخرى
 كانه اقول انما الجواب عن الاول فهو ان قول الله تعالى ان استناد تلك الموجودات المتوسطة الى الوجوب لا يلزم
 بطريق الوجوب كان استناد القيات تلك الموجودات ابلغ كذلك فمقدمة توقف وجوب الموجودات على وجوبها
 فيكون مستندا لتلك الامور الاضا فية ابلغ بطريق الوجوب اذ لا فرق بين الاتقاعات في غير مقدم الحادث وانما
 فهو ان معنى قوله على سبيل الصحة والاختيار ان تلك الموجودات مستندة الى الوجوب بتوسط الابدان والاصناف على سبيل
 الصحة والاختيار فهو باعتبار ان ايجادها لا يجب ان يكون صادرة عن جهة واحدة باعتبار الابدان لا يجب وهذا ما قرره المحقق
 بقوله فان القيات الحركية غير وجوب الحركية لا يبطل عرض المصدر بل بحقيقة ولم يلزم قدم في مقتضى انبئات الامور
 اللاحقة واللاحقة منه يكون قوله ان انبئات تلك الامور الحركية مستغنى عنه بل في ذلك فمقدمة توقف تلك الامور
 على سبيل الصحة والاختيار المستندة والمتساوية في وجودها ان يكون الترتيب المذكور لقوله وجوب اما ان يجب
 قبيحا لانه بعد تعيين الوجود لا يتصور منه التسمية وهذا هو الذي وجد الله الى حله منه اما بقوله مستندة اليه **قوله**
 واذا قد افترقت اليه بيان لقول المصنف وجوب اما ان يجب اى حين اخبت افتقار تلك الامور الى وجوبها
 او انتهار لانها متفردة اليه لا على سبيل الموجودات المستندة اليه بطريق الصحة والاختيار فمقدمة توقف تلك الامور
 اللاحقة والمتفردة اليه تتم اذ لم يتصور عند ذلك بطريق الصحة كما عرفت فمقدمة توقف تلك الامور عن ذاته
 اما ان يكون على سبيل الوجوب آية فانه قد مر ما يرد على قوله واذا قد افترقت الوجود من ان الوجود مشرّع لقوله وجوب
 اما ان يجب آية لكن لا يصلح لان قوله افترقت به على ان يكون الوجود اقبا جميع تلك الامور بالذات اليه كما
 يدل عليه قوله فمقدمة توقفه آية وليس كذلك لان قوله لا شك انها متفردة الى الوجوب على سبيلها او بواسطة التمثيل

الوجوب بالذات

بالحجة نقص قائم في التقييم قوله فصدور ما عنه بان يكون على الوجوب اه قائل بالتحققين الترديد بقوله
 ان صدور الامور لا يستلزم الى الوجوب بطريق الايجاب لا شيء من تلف وهو ان يقع ما ذكره تبارك على عدم جزمه باعتباره
 هذا الشئ ولهذا قال ان الممكن تشيئة الطريقين لكن الاستناد بطريق الاختيار الجهر عند العقول واجد بالقبول
 انتهى اقول الاعتراض الذي ذكره السيد السند لا يدعك ذلك التكلف لانه جزم ساقا بان الاستناد بطريق الايجاب
 ممكن لغيره متعارف الوجوب او قدم الحادث وما قدمه في مقدمته من مقدمات وبيده وقوله وان الممكن تشيئها لا يصلح
 قرينة لعدم جزمه لانه لا يلزم منه قدر في شئ من مقدمات الاستدلال المذكور بل نقول عدم الجزم يستلزم عدم جزم
 بثبوت الامور المذكور قلان الدليل المذكور بينهما جزء من دليل اثباتها كما لا يخفى والادعاء ان يقال ان الذي جزم
 به ساقا هو انه لا يمكن استناد الى الوجوب بطريق الايجاب بلا واسطة امور اخر من الايقاعات لانه يستلزم الجاهل
 كما استناد الحادث لبيده بطريق الوجوب بلا واسطة يستلزم احدها والتبريد المذكور بينهما هو انه لا يجب توسط
 امور اخر من الايقاعات متغايرة بالذات او بالاغتراب ان يجب الايقاع بالقيام اخر بالذات او بالاغتراب وان لم
 يجب بنفسه كوجود الحادث لا يجب بنفسه بتوسط القيام او لا يجب اصلا والظن هو الاخير قوله لان العقل
 عاجز عنه وذلك لان القيام الايقاع نسبتين بين الموقوع والقيام والنسبة تغاير الطرفين جزءا قوله بمنزلة
 المنه في غير الموجود اذا لم يتصور به استحالة فطرف المبدأ احيث يستلزم متعارف الوجوب وبرهان التكبير وبيان
 يعلم الموجودات والنايات كما ذكره في شرح المفاهيم جزمه بسبب التحقيق في شرح المفاهيم لكنه غير تام
 في نفسه قوله بل المتغاير الا بالاعتبار فان الايقاع اذا لا خط العقل من حيث انه متغايرة بين الموقوع والموقوع ثم يدور
 له ايقاع اخر ثم اذا لاحظ في نفسه من حيث انه امر ممكن صادر عن علته اعتباره القيام اخر في هذا القياس ما قاله في
 والوحدة والامكان والوجوب ولا يخفى انه اذا كان التغاير بالاعتبار لم يكن المصادر من اجله الا ايقاع واحد
 وقد فرض انه بطريق الوجوب فليزمن ان متعارف الوجوب او قدم الحادث اما قيل من ان متغايرة بل متغايرة للمفاهيم
 المبدأ بالذات امرها غير قهينة انه متقوض لغيره للزوم وحدة الوحدة والامكان الامكان فتدبر قوله لكن
 القول بصحة الايقاع عن العلة بطريق الاختيار اه اي بطريق الصحة من غير لزوم الجهر لاحاجة الى القيام
 اخر فاما لانه انما يفترق اليه اذا كان صدور القيام الحادث بطريق الوجوب فلو كان بلا واسطة الايقاع يلزم احد
 التماثلين السابقين فلا بد من القول بصحة بتوسط القيام اخر متغايرة بالذات او بالاغتراب اذا كان صدور
 بطريق الصحة فلا حاجة اليه بما فكرنا من ان ما قاله الفاضل الجليل من انه لا حاجة الى القيام اخر انما هو

الاستدلال
 فيقولوا انفس
 فيقولوا انفس
 فيقولوا انفس
 فيقولوا انفس

انما يستلزمه على تقدير وجوده شيئا يكون استناد الالزام الموجب منها لكونه مختاراً من سائر الحكماء من ان يرد عليه
 انه يجوز ان يكون وجوب الالزام متوسط الاختيار وهو محقق للاختيار قوله ان المختار ان يقال انه اعمى بدل قوله ان
 العلوة وجبت بحجبه اذ انما المختار ان كان ما ذكره المصنف من ان الاختيار متوسط للاختيار والاختيار متوسط بين
 الموجود بان الاول لا يستلزم وجود الممكن بل هو مجرد ايجاد بخلاف الثاني قوله فان الاول لا يوجب ضرورة ان يكون
 عليه الوجود ان لم يرد من ضرورة الممكن بل على ان يكون الالزام جزو من علته والاختيار متوسط وليس هو
 للقوة العقلية بل هو حكم باليقينية به بغير العقل وهو حكم به في وجوب الشيء كما ان نقصان الدليل العقلية الاول
 الوجوب في الموجود حيث تحقق الوجوب منها من عدم جريان الدليل فيه على ان مثل هذا التخصيص مطرد في كثير من
 الاشياء على ما قالوا ان كل شيء يرتبط بوسط الوجود بخلاف الوجود فانه يرتبط بغيره والاعتبار في نفسه ما قال
 القائل الجواب من انه يلزم على تقدير عدم وجوبه من علة التامه رجحان الممكن بل هو مجرد ايجاد بخلاف الثاني قوله فان الاول لا يوجب
 انما كانت حرفة ان التامه والالزام وتكون ذلك من الاختلافات نفسها تصدر عن العلة فلا يلزم حصول شيء بل انما
 بل ان يصدر من العلة تأثير بلا توسط تأثير اخذ الحق انه كذلك والارتم ان يصدر منها حال صدور التأثيرات
 غير متناهية والوجود ان يكتفي به بل انما قول من ان التامه من كل تأثير لغرض تأثير العلة فيمكن فيه على ما قبله الى ان التامه
 قوله كالا لالزام والاختيار مخلص بل هو قال سيد المحققين لكونه ما ذكره المصنف في تمام المقام هو قوله على تقدير ان كل ممكن
 محتاج في وجوده ان يؤثر بوجبه بغيره لاحتياج الاستدلال الاول انتهى كلامه اقول في مجرد القول بالاحتياج الممكن
 الى ان يؤثر بوجبه لا يستلزم الاحتياج حتى يكون اثبات تلك الامور مخلصا لانه يرد عليه انه يجوز ان يكون الوجوب
 متوسط الاختيار وهو محقق للاختيار فلا بد من لزوم الاحتياج على تقديره في الاستدلال المذكور قوله انه لو فعل الجز
 لو كان فاعلا بالاختيار لكان فعله جازياً للترك لانه مقتضى الاعتقاد ان يكون ذلك الجوز حال تمام العلة فيلزم
 عدم الممكن من وجود علة وان لا يستلزم وجود الممكن بل هو مجرد ايجاد على ما سبق واما ان يكون حال عدمه تامه بان يكون
 من جهة ما توقف عليه وجود الاختيار به بحسب الوجوب بالاختيار محتق للاختيار تنقل الكلام في ذلك الاختيار
 ما قد علم واما ما يتعلق فيلزم قدم الاختيار واما ما يتعلق فيها فتعلقها بغيرها الاختيار ذاتا او تعلقا فيلزم قيام الاختيار
 ذاته ثم لکن يرد عليه ان استلزام الاعتقاد بالامور للاعتبارية بذاته ثم جازية لكونه قبل كل شيء اذ لا يرد
 وانه يجوز ان يكون تعلق الارادة بالوسط تعلق آخر فانه لا يرد عليه كما سبق في المقدمة الرابعة قوله ولا تخلص عن
 ذلك بل هو يفتي على ان الاختيار مشتق من الاستدلال استحالته من عدم القدم في الاستحالة ليس مخلصا عن لزوم

مسألة لم تدرت بيان التصادم بالنظر الى ذاته قوله فيكون ترجيحاً للتساوي الى المساوي او المرجح قبلها
 الترجيح به بطرد ما تعلقه الفاضل الجلي به لا يحصل منه الا كثرية العكس قوله ان الثالث ان الارادة الخفية ان الارادة
 متحققة بالبدنية ولو لم يكن من شأنها ذلك لما حصل الفرق بين المختار والموجب لانهما المرجح بحسب الفاضل منه وبدونه
 يستتر كما انه من المرجح بعد تحقق الشرط لذلك قوله قد يكون الحكم اشارة الى كون الحكم خروجا من طاعة كانه
 له فيما هو بعد قوله فان قيل اختياره يعني ضمن ان الاتحاد بالاختيار يكون ترجيحاً لاحد المتساويين لكن الكلام في اختيار
 المختار وتعلق الارادة فانه ترجيح بلامرجح قوله قلنا الارادة يعني ان الارادة لا تعلق بانها لم تعلق باحد الطرفين بل
 الآخر في بعض الاوقات دون آخر لانها ترجح لذة التمامية لانها ترجح كل واحد من الصديقين على سبيل البديل بلا اداه ورجح
 والاولى بين اثنين لا يختار كما مر فانه قد بحث الذي اوردته الفاضل الجلي من ان ترجيحاً للصديق
 اذا كانت متعقبة بآلية كان لازماً لها فيلزم الايجاب وان ثبت لكل صفة اربعة فان يلزم احد الارادتين لذات
 المراد لم يكن له ارادة الاخر لثباتها في الوجود لا يثبت الارادتين فوذاً لانهما يلزم الايجاب ان لو كان ترجيحاً للصديق
 بخصوصه لانهما على انه لا تافى بين الارادتين متعلقتين بالصديقين كما بيناه في شرح قدس سره فهو محجوب برهان التام
 من تشخص العقاية قوله فان قيل انما صار منه لا لبطال جواز ترجيح احد المتساويين او المرجح به مما حصل انه يسلم من
 تسليم المرجح قوله وهو ممتنع بالضرورة لان بطلان القول بان احد كقوله ان ترجيحاً للاخر من غير مرجح بخبر من
 يلزمون قوله قلنا مما حصل ان لا لازم من ترجيح احد المتساويين غير ممتنع بل من غير لازم لان لازم رجحان احد
 المتساويين قبل هذا الترجيح والمتمتع رجحانه بادام مساوياً او مرجحاً قوله لم يبق مساوياً او المرجح قد عرفت ان من كان
 التساوي لازماً للممكن تصانفه لعدم اقتضاء الرجحان بذاته لا اقتضاء عدم الرجحان فلا ينافي الرجحان المحال من العلة
 قوله تعلق الارادة بالثبات المحققة التي منها المصداق لا يلزم انه لا ينافي الحقيقة لانه لا ينافي اثبات نقصان
 بيان الاستدلال انه اذا ترجح احد المتساويين باختياره ما يتعلق اربعة بوجوه الممكن امر ممكن اذ لو كان مشتملاً لما وجد
 ولو كان واجباً لزم قدم المراد فيقتضيه مرجحاً فاما ان يكون صفة من علة لطريق الوجوب فينتج مرجحاً آخر
 ولا يلزم تفسيل الرجحان او يكون صفة من علة لطريق الصحة فوقه فوجوه وقت دون آخر تسليم وجود الممكن
 بما علة كما مر سابقاً في المحققة الثانية قال الفاضل الجلي في حاشية السؤال ان الانتهاء الى الوجوب لا ينافي احد
 الاربعين اعني النسبة او الترجيح بلامرجح انتهى ولا يخفى عليك انه على ما اقررنا لا يقتضي ما هو المقصود الاصل وهو ان
 الترجيح بلامرجح مما يتوقف عليه الاستدلال على وجود الصانع وحكمه على انه بحيث لا الاستدلال المذكور من كونه مرجحاً

لنصيب الاستدلال بل انتقال من منصب المنصب بالنقض على سبيل التبرع والتفوق قوله فيه نظر لا ينبغي عليك
 ان اللازم ما ذكره المصنف من عدم العلم بالرجحان من جهة عدم الاعتقاد بالرجحان حيث قال من عدم الموجهية فان اعتقاد
 الموجهية لا يجامر الرجحية لاشناع الاعتقاد بالصديق لا علم العلم بالرجحان الحاصل في اعتقاده فان لم يعلم العلم
 بالرجحان من جهة عدم التصديق بالرجحان فهو كاف في الغرض وان لم يعلم العلم بالرجحان المتيقن بل من جهة ذكره لانه قد يثبت
 الوجود ان على وقوع الفعل بدون اعتقاد الرجحان قوله فله علم ما تقدم انه ينبغي علم ما تقدم امور ثلثة الاول تفسير قول
 المصنف لانه لا يميز رجحا قبل الوجود والثاني التمسك من قوله سواء كان الموجد رجحا او لا اي سادرا عنه الفعل بطريق
 الوجوب او بطريق الصحة والثالث لقوله ان المراد بقوله بالرجحان علم رجحان بطريق وجوده الممكن بل بوجوده في عبارة المصنف
 نشر على غير ترتيب النفس قوله الا ان تخصيص الرجحان يمكن ان يقع درجة التخصيص ان المتيقن يقولون على الاطلاق
 هو الحدوث فان الاعداء عليهم الاستدلال على اصدالك التحق ما ذكره المصنف على انه اضافي بالنسبة لقوله لانه لا يصير
 راجحا قبل الوجود قوله لانه على تقدير عدم توقف وجود الممكن على وجوب الممكن الظاهر ان يقول على تقدير وجود
 الممكن بدون ما اذا كان انتفاء الجبر انما يدور على ان يثبت بانتفاء الوجوب كما يبطل عليه قوله انما يلزم الوجوب
 على انتفاء التوقف او لفرض انتفاء التوقف مع بقاء الوجوب يلزم الجبر ايضا وانما ثانيا فلانه تقرير الحكم المصنف
 التوقف وقد اطل المصنف التوقف معا فلهذا ثبت الاستدلال ان الشراعي ان ايراد الحديث موثقا لقول اعد القوم
 احسن اذ قد يشعربا انهم قد يطلقون التوقف بخلاف الاستدلال كما قد وقع في عبارة المصنف قوله وعلى هذا التقدير
 اي وجود الممكن بطريق الصحة كما ذهب اليه بعض المصنفين قوله يجوز ان يكون اختصار الاختيار في غير ما يكون
 الارادة المرجحة تتعلق الارادة الاولى المرجح للفعل فنسب الارادة الاولى انما التأثير بحسب التعلق فلا يلزم التسام في
 الارادة التي هي بوجودها خارجية اما الارادة التي هي في التعلق فلهذا لا يلزم التسام في الارادة لكونها لزوم النفس متناه لكونها
 المحر الذي ادعاه المستدل كما قرره المصنف سابقا حيث قال قطعاً للتسم المحر لان الاختيار صفة حقيقية لا اعتبارية
 وانما قال انما قيل الجبر من ان الاختيار بطريق على تعلق الارادة على نفسها فادعى بتقرير الدليل نفس الارادة
 في اختياره الذي لا يميز ادعاء بهما الحق الا دل ففقيه اعراض لعدم ورود الاعتراض قوله لانه لا يقول لا يجب عند
 وجود المرجح انما يفتن على تقدير صحة قوله على تقدير توقف وجود كل ممكن على وجوبه اسي نقول بحسب جود ملكه لانه
 على تقدير وجود المرجح فلا يلزم الجبر لوزان ان يكون المرجح في قوله لا يقول لا يجب جود ما عند وجود المرجح لتوقفه على
 الذي هو على قوله لا يفتن في صحة مرجحاً فلهذا ليس المرجح الادوية المرجح التام لوجوده حتى يتوجب جوده بل ما يرجح الفعل على الزك

اي ان الشراعي
 على تقدير وجود
 المرجح

صرح المصنف في تقرير الدليل قبله ان يمكن فان لم يتوقف رجحان فعله على تركه مطلقا مرجح الوجود المرجح قائم على جهة
 جملة ما يتوقف عليه الفعل الذي هو عند الترك لا ينافي في توقف وجود الفعل الذي هو الحالة المخصوصة مثلا على امر آخر على
 كالاتياف فان المرجح ان للفعل الذي هو عند الترك ليس مرجحا بالالفعل بل بالشرعية فلو توقف على نفس الفعل لا ينافي
 اليقوت المصنف واما بانه يلزم من عطف على قوله لا بالقول ان وجوده انما يلزم من القول باقناع وجود الاشياء
 لا يجب توقف الوجود كالحال مثلا على ان ليس بوجوده وجودا مستقلا بل هو في المقابلة التي تضمن اشياء الوجود بعضها
 فالحالة المذكورة بعد وجود المرجح انما للفعل على ان لا يكون توقف على الامر كالاتياف فلا يجب وجود الحالة بذلك المرجح واما
 قوله انك لم تره فانما اعترض عليه بان هذا شرط لتوقف المصنف واما بانه يلزم من قوله هو كلام مني على القول باقناع الوجود
 لا يجب كسبب يعم قوله وانقول لا يجب عند وجود المرجح واما ان المراد بالمرجح هنا هو المرجح انما هو كسبب على وجود
 المرجح انما هو انما ولو توقف على امر آخر لم يكن مرجحا بانه لا ينافي في نفسه الاول الى ان يتكلم بان المراد بقول المصنف
 الوجود ملازمه على تقدير انتفاء حال تسليم الوجود على تقدير انتفاء الحال في معنى يقضي على تقدير ثبوته وفي غير
 الثاني بان قيد الوجود مشير بتقييد المرجح بكونه من الموجودات فلا ينافي في التوقف على الحال بل هو علم المرجح بان يؤول الوجود
 بالثبوت يجب بيقين الشئ من اني قوله فان قيل شغل الكلام الى صدره الخ في ذلك كان وجود الحالة المخصوصة
 بتوسط ايقاع الفاعل منقول الكلام الى ذلك الاتياف بانه انما يجب منه من غير ان يصدر بتوسط اليقوت فيلزم
 الاضطرار ولا يجب قصده في وقت دون آخر رجحان الامر قوله قلنا يجب في نفيها بانه يجب بانما يلزم من القول
 لو كان وجوبه لا بتوسط ايقاع الفاعل بل بانه لا ينافي في نفسه بانه لا ينافي في نفسه بالذات ويلزم من القول
 له بالاعتبار بان يكون ايقاع الفاعل فلا يلزم التساوي او تحته بانه لا يجب بل يصدر من الفاعل على الطريق
 المخصوص واللازم انما هو ترجيح احد المتساويين احسن الاتياف ووجهه وهو غير متضمن انما المتضمن لرجحان الامر بوجه وجود
 الممكن ملازمه وقد رتب تفصيل الشقوق الثالث ما لا يترد عليه قوله ولان اراد ان في ان الفعل بمنزلة ايقاع
 الخ الظاهر من قول المصنف وانما هو انما في نفس قلنا في هذا ايقاعه ان جوابه باقناع الشقوق الثلاثة ان الشئ
 خصصه بالشئ الاخر بناء على انه لا ينافي في نفسه انما هو في انما قلنا كثيرا لم يثبت قوله قد رتب في
 المصنف من هذا الكلام انما انما هو في كل من الوجود القدر شبه المجوس قوله فبهذه من ان اعتبار
 ينسب الوجوده الى منتهى الى ان انما هو في قدره انما هو في قدره انما هو في قدره انما هو في قدره انما هو في قدره
 وازداد في وجوده انما هو في قدره انما هو في قدره انما هو في قدره انما هو في قدره انما هو في قدره انما هو في قدره

هذا هو المقصود من قوله
 لا ينافي في نفسه

الشد من عدم رضا و احتجوا بان المتعارف نسبة الشيء الى متنبه لا الى نافية و رده العزم في شرح الملحق صدران من
 تصنيف القدح لنفسه اولى باسم القدرى ممن يصفى الى ربه و اما الرد بان الجوس هم الذي يمشون الخير الى الله
 و المتنبه الى الشيطان فعليه انهم كما انصفوا بعبه الصفة انصفوا بالقول بانهم يخلقون خلقا ثم يمتدحونه فانه لا يجوز ان
 يكون الحكم بالجو مسبقا على التقديرية باعتبارها بصفتها دون الاولى و هل هذا الاصل صاعدة في العلم الاول حاصله الخ
 انشئت له صدارة بالفرقة الضرورية الوجودية ان العبد اختار ان يثبت انه مؤثر لما زعمه الاشرى من الدوران
 المختص بثبوت اوجه اشار الى الاول بقوله و لم يثبت التفرقة بمجرد موافقة لارادتنا الخ و حاصله ان التفرقة بين
 الاختيارية و الاصلية لربية لم يثبت بمجرد ان الاختيارية موافقة لارادتنا دون الاصلية لربية لان الارادة انما كانت
 ضعيفة و مرجحة فلا بد ان يصدر من الترجيح و التخصيص لا يمكن الارادة اذاعة و ان لم يكن صفة مرجحة بل سيطرة
 الدورية كما زعمه المفسر و الحكم و لم يكن الترجيح و التخصيص صادرا منا فلا يكون ارادتنا الا مجرد شوق فليس
 عدم التفرقة بين الاختيارية و الاصلية لربية التي نشاق اليها و الوجود ان يكذب بقوله ان لم يكن صادرا من متاخر
 الخ و مقام الشرط المتبادل لقوله ان كانت صفة مرجحة و اشار الى الثاني بقوله و ايضا لفرق في الاختيارية بين ما يقدر
 الخ و حاصله انما لفرق بين الاختيارية لبرية و بين الاختيارية الطبيعية كما ذكرنا الى صلب حيث فقد على ترك الاول
 و ان الثاني في علم ان الاختيار موثر في الاول و لذا صح الفعل و الترك دون الثاني فان الفاعل فيها هو الطبيعة
 كان الاختيار مجاهدا و قدس على هذا قوله و كذا لفرق في الترك الخ و اشار الى الثالث بقوله و ايضا لفعل مرجح
 الخ و حاصله انما لفعل مرجح من الدورية و هي اعتقاد النعم و بدو بها فاعلم ان الارادة صفة مرجحة لذاتها لا بسبب
 اعتقاد النعم و اذا كانت كذلك لا بد ان يكون مؤثر و قوله فاعلم ان العلم الوجودي الى الخ و نتيجة لما تقدم من ثم
 انشئت ان قدرته و سلوته غير كافية فوافقه سواء كان بطريق الصحة كما زعمه المفسر فحين ان العبد موجود
 لا فاعله بطريق الصحة و بطريق الايجاب كما قاله الحكماء ان الله يوجب العبد القدرة و الارادة و هما لحيان الفعل
 هو جبرين اشار الى الاول بقوله ثم علم ذلك نشأ الخ و حاصله ان المشاهدة خوارق العادة في صفة الافعال لجد
 صرفه للقدرة و الارادة يدل على ان قدرته لجد و رادته ليست مؤثرة بين بطريق الايجاب فيما جرت به العادة
 و الا لما تخلف عنه و لما تخلف خوارق العادة و الدوام المعلوم مما العلة المؤثرة و كذا مشاهدة خوارق العادة في علم
 صفة الافعال حيث كان الكفار يقضون ايداء الانبياء و عزم قصد اجازا و يباشرنون اسبابه و يصرفون
 القدرة على القوة انشئت في الاصل و لم يصدر عنهم ذلك مع قدرتهم على انش من ذلك فلو كان القدرة و الارادة

المشوق قولكم يلزم عدم التفرقة بين الاختيارية والاضطرارية في الشق اليها ان اردتم عدم التفرقة مطلقا فلازم الملازمة
لأنها باقية بالنسبة الى القدرة حيث يقع تطبيقها بالاولى دون الثانية وان اردتم عدم التفرقة بالنسبة الى الارادة
فالملازمة مسلمة لكنها غير بطلان اللازم وفيه محبت لانه يلزم على هذا ان يكون الارادة اعم لتعلقها من القدرة فمما لا
لما يجوز وقوعه ومثله كالعلم والقدرة نسبتها الى الصنفين جميع الاوقات على السوية فلا بد من امرار ميرح وقوله احد
الصنفين في وقت دون آخر فيتعلى القدرة وهو المنع بالارادة وعليه مدار الفرق بين الاختيارية والاضطرارية
والذا تحقق الحكماء على ان سبكو الافعال الاختيارية رابعة العلم المشوق والارادة والقدرة قوله الا اننا
بعض الفقهاء فيكونه يريد المتعزلة حيث اكروا كرامات الاولين وقولوا يلزم منه استبعاد الولي بالنبى قوله جواب
سؤال
سيرة الرجل المشهور قوله ثم القصد الجواب سؤال يريد عليه ان المصنف اثبت في المقدمة الرابعة ان الارادة محبة
لذاتها فبعد العلم تلك المقدمة كيف يصح ان يقع والا اى وان كان القصد مخلوق الصدق باختيار العبد لتسلط
الاختيار وان حاصل السؤال تزويد القصد بين ان يكون مخلوقا ليدلنا بتوسط اختيار العبد يلزم الحيز بين ان
يكون بتوسط اختياره فيلزم التمسك بالجواب عنه اما باختيار الشق الاول وجب لا يصح قوله بمعنى استناده لا على سبيل الوجوب
الى المخلوقات الموجودة فانه صريح في حقيقة الشق الثاني وجب لوجه قوله لكن من الامور الا موجودة والاسمعية
الخالن اللازم على تقدير الشق الثاني التمسك بالخير فالواجب ابطال لزوم التمسك دون الثاني والذي يخبر به في
الكتاب قوله ثم القصدية الاسد لال على ان الفعل المحمود قدرة العبد وقدرة الصدق فانه اثبت بقوله من وجد ان
ما يدل على ان الصدق بخير الفعل محقق تعلق ارادتنا بطريق جزمى العادة بهذا القدر يعترف الاشعري لكنه
يقول ان ذلك يتعلق بالمسحوق بالقصد مخلوق الصدق جزمى يكون مجبوراً في تعلق الارادة المستلزم للفعل لا في نفس الفعل
بعد اسهوا الفرق بين معنى الاشعرية والخييرية فقال المصنف ان ذلك القصد مخلوق الصدق بمعنى انه خلق في العبد قوة
ليزنها العبد لكل من الطرفين على سبيل الصحة من غير وجوب التمسك في الاختيار واعطاء القدرة لكن ضرورة
واحد معين فعل العبد وليس به صرفه مخلوق الصدق كما زعم الاشعري فيكون الفعل واقعاً بمجوده خلق الله عباد العبد
فان مدحه منه ثم وصف القوة الى مدار الخلق بطريق الجادة من العبد وعلا في التقرير لا يريد الاعتراض الذي
اورده لبقوله ولقائل ان يقول لو كان الخمر وناسخا الى الجواب عنه قوله حاصله انما تعلم بالوجدان ان الخمر وحاصل
البرهان الثاني انه اثبت في المقدمة الثانية ان الشئ ما لم يجب لم يوجد بفعل العبد اما ان يجب بمجرد وجود العبد
او بتوسط امر اخر اما بوجوده ومعه احوال الكل بطسوى الاخير لا يتخلل في نفسه الاختيارى اما الاول

فلو ان العبد ليس له اختيار في وجوده واداء وجده الفعل واداء لم يوجد له مستند الى الثاني فلان ذلك الموجد مستند
 الى الوجب ليس للعبد اختيار في وجوده وتحقيقه بحسب الفعل فلا يكون اختيار في فعله ايضا واما الثالث فلان العبد
 السابق غير متقدد له كونه زليلا واللاحق يكون بزيادة خبر من علة فان كان موجودا بتمتع العبد ازلة لا يستاد
 الى الوجب اما بعد فلو ادعى سلبه وان كان معدوما واداء الوجود موجودا سبق تحقيقه فيكون مستندا الى الوجب
 فاذا وجد زوال ذلك المعدوم وجد فعل العبد مستندا الى الوجب او الى العبد من غير اختيار للعبد فيه والا فمتعين
 آت في امر حال ويكون ذلك صادرا عنه بطريق الصحة على ما مر من جواز صدور الحال كذلك غير مستندا الى الوجب
 فلو ادعى ان الحال المذكور فثبت ان للعبد اختيار في فعله بحيث يتكلم من فعله وتركه ويطول غيب الاشغري من
 مجبور ان تحقق الارادة واما انه ليس مستقلا فلو توقف على اموليت فهو وسع فيكون الفعل واقعا مجموع قدرة العبد
 قدرة العبد هو المطلوب قوله من مقتضى اجماعية منهجها ارجع الى منهج الاجماع عليها قوله ولا حاجة لهما
 لو ادعى ان الخلق مسترضا على كل واحدة من مقتضات الدليل تنهيا بالاقبال انه لا حاجة اليه اذ يكفي رد واحدة منها
 فالمراد انهم اعترض على الاشغري او لا على الكبرى ناديا قوله والعجب من ذلك والعجب مما ذكره انه قال ان
 شرح المقاصد ان السراة في الحسن البقر عند العدم بمقتضى استحقاق فاعلم فحكم العدم انه حاد الزم ما جلا وانوار
 والعقاب اجاب وبني التعرض للشواذ العقاب ان الكلام في افعال العباد فغنفا بمجرده بشره بمقتضى ان العقل لا يحكم
 بان الفعل حسن او قبيح فحكم العدم بل ورد به امر الشرع به فهو حسن وما عذبه النهي فهو قبيح من غير ان يكون للفعل
 صفة محسنة بمقتضى في ذاته ولا جهة من جهة اذ اعتباراته وعندهم للفعل جهة محسنة او مقبحة فحكم العدم فحكم العقل
 بالضرورة او بورد الشرع به صرح سيد المحققين في شرح الموقف فحاصل كلامهم هو ان مقتضاته تارة غير اختيارية
 والا كانت حاثة والعد سبحانه محمود عليها وكذا كالات غير مقتضاته بالمتن المتنازع فيه ويكون الاشغري في كلامه
 مقتضا لان صفات الكمال بحسب عليها وحدث نقصان يذم عليها وكلها مجموعا وادعى هو مقتضى ان مقتضى لا
 لعل بريك نعم الاشغري بمنزلة الكبرى وقول ان الكمال لا يتناقض كلها اسمية لا تصف شيئا منها بان يحكم عليها
 قبل ورود الشرع بنابر علل العقل لا حكمه والقابل بالحسن والبقر لتقليد يدعى العبدية فذلك مقتضى ان المقاصد
 لم يكتف بهذا القدر بل قال لا اعتبار استحقاق الثواب والعقاب ايضا بناء على ان الكلام في افعال العباد فان ارد
 لعدم الاستحقاق به لا يحسب عليه شيئا منها محض تسليم لكن الكلام ليس فيه ان اردت وجهه ليس في مقتضى ان مقتضى
 باطل من مقتضى لان من علم انه نعم عالم بالكلية والجزئيات قادرا على كل شيء يحيزم بان من فعل محمود كان من

الثواب اى يكونه لفضله وحسنه وان من فعل المذموم كان في معرض العقاب اى ان يستحق عليه وينقصه وليس المراد
تفصيل كيفية الثواب العقاب فانه لا يسبيل للعقل اليه ذلك العجز بهى عند القائلين بكونها عقليين لا يتوهم بعد
ذلك العجز من الامن هو خفيف في عقله قوله ان تصديق الحق انا الصفة فلما ذكره لمصره واما الكبرى فكلان كل ما هو واجب
اى لازم عقلا يدرج فاعلمه يدرج تاركه وكل فاعل للمعروفه او المذموم في معرض الثواب او العقاب فيكون حسنا بالمعنى المتعارف
فيه فانه في جواب الشارح لم قوله لا يخاف ان قد يترتب عليه ما قد مناه فلا تعيده هذا ما قصدت ايراد هذا المقام الحمد
على الاتمام والصلوة على رسوله خير الانام والله الكرام برحمتك يا ارحم الراحمين ٥٥٥ تمام شد

خاتمة الطبع ٥

في اليوم الرابع عشر من شهر ذي الحجة سنة ١٢٤٩ لله الحمد على الاتمام والصلوة على محمد وآله
وصحابة الكرام اما بعد فيقول الغريق فوج العصيان الراجي الى غفوة الرحيم الغفران حميد الدين يوسف بن
صانه الدين الشراخفي والجللي انه لما كانت التلويح متدولة بين الانام وكانت حاشية التصريح وحاشية
الحكمة كيم كاشية لحل مشكلات التلويح وغوا مضه نادرة الوجود فالتصريح بطبعها عند حضرت من ايدى السجنان
لمنان ناظر خير الدين خان هناعف الله جلالة ادم على الانام طلاله تقبل ما التمت به بعمومته النفع لجميع المسلمين
وتحقيق تصحيح نسخة تتخل منها فوجدت نسخة صحيحة فصل الدين نسخة الملووى قدس سره بخطه الشريف
وتبليغه فحالت تلك النسخة بصحيفة وزيه البصر مغفروا وجمن العلماء الملتقين ان يدعوني

حق المصحح والآمر بالبطم خير دعاء من سلامته

الخاتمة ومغفرة العصيان

دعاء البرة الكرام ثم قوله

عند الغفوة والعلامة

٥٦٦